

فتاوى عالمگیری - فقه حنفیہ  
جلد - دوم



١٠٩ الباب الرابع في اليمين على الخروج

والا تيان والركوب وغير ذلك

١١٣ الباب الخامس في اليمين على الاكل

والشرب وغيرهما

١٢٦ الباب السادس في اليمين على الكلام

١٥٦ الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

١٥٨ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء

والتزوج وغير ذلك

١٦٥ فصل

١٦٩ الباب التاسع في اليمين في الحج

والصلوة والصوم

١٧٥ الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب

والحلي وغير ذلك

١٨٠ الباب الحادي عشر في اليمين

في الضرب والقتل وغيره

١٨٩ الباب الثاني عشر في اليمين

في تقاضي الدراهم

١٩٥ مسائل مفردة

## كتاب الحدود

٢٠١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وشرطه وحكمه

٢٠٢ الباب الثاني في الزنا

٢٠٨ الباب الثالث في الوطئ الذي يوجب

## كتاب العتاق

١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه

وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والعاظه

وفي العتق بالملك وغيره

٩ فصل في العتق بالملك وغيره

١١ الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

٢٣ الباب الثالث في متوحد العبدین

٣ الباب الرابع في الحلف بالعتق

٤ الباب الخامس في العتق على جعل

٥ الباب السادس في التدبير

٦ الباب السابع في الاستيلاء

## كتاب الايمان

١ الباب الاول في تفسيره شرعا وركنها

وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما

يقرب الحالف غير ما ينوي المستحلف

٧٦ الباب الثاني فيما يكون يمينا

وما لا يكون يمينا

٨ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي

الحالف غير ما ينوي المستحلف

٨٦١ فصل في الكفارة

٩٠٥ وما يتصل بذلك مسائل النذر

٩٥ الباب الثالث في اليمين على الدخول

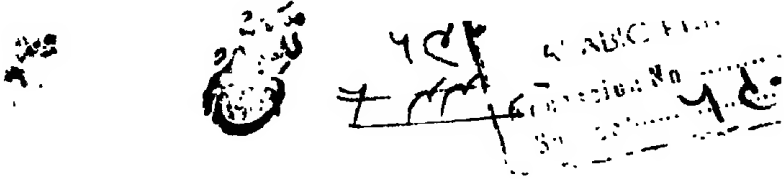
في السكنى وغيرهما

الحد والذى لا يوجبه	٢١٢	٢٠٨ الفصل الثالث في التنفيل
الباب الرابع في الشهادة على الزنا	٢٢٠	الباب الخامس في استيلاء الكفار
والرجوع عنها	٢٢١	الباب السادس في المستامن
الباب الخامس في حد الشرب	٢٢٥	٢٣١ الفصل الاول في دخول المسام
الباب السادس في حد الذف والتعزير	٢٢٧	في دار الحرب بامان
فصل في التعزير	٢٢٦	٢٣٢ الفصل الثاني في دخول المحررى
كتاب السرقة	٢٢١	في دار الاملام
الباب الاول في بيان السرقة وما نظيره	٢٢١	٢٣٧ الفصل الثالث في هدية منك اهل
الباب الثاني فيما يقطع به وما لا يقطع فيه	٢٢٨	الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين
الفصل الاول في القطع	٢٢٨	٢٤٧ الباب السابع في العشر والخراج
الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه	٢٥٣	٢٢٦ الباب الثامن في الجزية
الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته	٢٥٨	٢٥٠ فصل ان اراد اهل الذمة احداث البيع
الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة	٢٦٢	والكنائس او المحوس احداث بيت النار
الباب الرابع في قطاع العريق	٢٦٣	٢٥٧ الباب التاسع في احكام المرتدين
كتاب السير	٢٦٦	٢٦٢ موجبات الكفر انواع
الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه	٢٦٦	منها ما يتعلق بالايمان والاسلام
الباب الثاني في كيفية لفتال	٢٧٣	٢٦٣ ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى
الباب الثالث في الموانع والامان	٢٧٨	وصفاته وغير ذلك
ومن يجوز امانه	٢٨٠	٢٦٧ ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام
فصل في الامان	٢٩٠	٢٧١ ومنها ما يتعلق بالقرآن
الباب الرابع في الغنائم وقسمتها	٢٩٠	٢٧٢ ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزكاة
الفصل الاول في الغنائم	٢٩٠	٢٧٣ ومنها ما يتعلق بالعلم والاعلاء
ويبتنى على هذا الاصل مسائل	٢٩٥	٢٧٦ ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام والملا
الفصل الثاني في كيفية القسمة	٣٠١	الفسقة والفجار وغير ذلك



٣٧٧	ومنهما ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها	٢١٨	الفصل الخامس في تصرف احد المتفاوضين في مال المتفاوضة
٣٧٨	ومنهما ما يتعلق بتلقيس الكفر		
	والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه بالكفار	٢٢٠	الفصل السادس في تصرف احد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
	وغيره من الاقرار صريحاً وكناية		
٣٨٦	الباب العاشر في البغاة	٢٢٢	الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
٣٨٨	كتاب اللقيط	٢٢٦	الفصل الثامن في وجوب الضمان
٣٩٢	كتاب اللقطة		على المتفاوضين
٣٩٤	كتاب الاباق	٢٢٧	الباب الثالث في شركة العنان
٣٩٦	كتاب المفقود	٢٢٧	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها واحكامها
٣٩٦	كتاب الشركة	٢٢٧	الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة
			وهلاك المال
٣٩٦	الباب الاول في بيان انواع الشركة	٢٣١	الفصل الثالث في تصرف شريكى العنان
	واركانها وشروطها واحكامها وما يتعلق بها		في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٩٦	الفصل الاول في بيان انواع الشركة	٢٣٢	الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال
٣٩٧	الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها وانتهى لا تصح	٢٣٨	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣٩٧	الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح	٢٣٩	الباب السادس في المتفرقات
٣٩٧	الباب الثاني في المفاوضة	٢٤٢	كتاب الوقف
٢١٣	الفصل الاول في تفسيرها وشروطها	٢٤٢	الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه
٢١٣	الفصل الثاني في احكام المفاوضة		وشروطه وفي الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢١٤	الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه	٢٦٠	فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٢١٨	الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به		

- ٢٦٢ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما  
لا يجوز وفي وقف المشاع  
٢٦٣ ومما يتصل بذلك ما يدخل  
من غير ذكر وما لا يدخل الابه  
٢٦٦ فصل في وقف المشاع  
٢٦٨ الباب الثالث في المصارف  
٢٦٨ الفصل الاول فيه يكون مصرفا للوقف  
٢٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه  
واولاده ونسله  
٢٧٨ الفصل الثالث في الوقف على القرابة  
وبيان معرفة القرابة  
٢٨٣ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته  
٢٨١ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه  
٢٨٩ الفصل السادس في الوقف على اهل  
البيت وال آل والجنه والعقب  
٢٩٠ الفصل السابع في الوقف على الموالى  
والمدبرين وامهات الاولاد  
٢٩٣ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء  
فاحتاج هو وبعض اولاده او قرابته  
٢٩٣ ومما يتصل بهذا الفصل  
٢٩٥ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف  
٤٠٢ الباب الخامس في ولاية الوقف  
وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية
- قسمه الغلة وفيما اذا قبل البعض دون  
البعض او مات البعض والبعض حي  
٢٢٢ الباب السادس من في الدعوى والشهادة  
٢٢٢ الفصل الاول في الدعوى  
٢٢٨ الفصل الثاني في الشهادة  
٢٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالطلاق  
٢٣٢ الباب الثامن في الاقرار  
٢٣٨ الباب التاسع في فصب الوقف  
٢٢٢ الباب العاشر في وقف المريض  
٢٣٥ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به  
٢٣٥ الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في  
احكامه واحكام ما فيه  
٤٤٠ الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف  
القيم وغيره في مال الوقف عليه  
٤٥٢ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر  
الخانات والحياض والطرق والسقايات  
والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة  
واراضى الوقف وغير ذلك  
٤٦٠ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى  
عنها ويتصل به من صرف غلة الاوقاف الى  
وجوه اخرو في وقف الكفار  
٤٦١ الباب الرابع عشر في المتنفرات



\* رب يسر ولا تعسر نسلم الله الرحمن الرحيم ونتم بالخير \*

## كتاب العتاق

وفيه مبعة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق بالملك وغيره \* اما تفسيره شرعا فهو انها قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية واهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي \* حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبیین \* واما ركنه فاللفظ الذي جعل لالة على العتق في الجملة او ما يقوم مقامه كذا في البدائع \* واما حكمه فهو زوال الملك والرق من الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \* واما انواعه فاربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور اما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا انه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التخيير واما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق \* فمن اعتق عبده للشيطان او الصنم عتق الا انه يكفر هكذا في السراج الوهاج \* واما شرطه فهو ان يكون المعتق حرا بالغا ما قلا ما لكا ملك اليمين هكذا في النهاية \* الصبي والمجنون ليسا من الاهل ولهذا لو اضافاه الى تلك الحالة بان قلا امتقته وانا صبي او مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت او افقت فهو حر لم ينعتد كذا في التبیین \* الاصل انه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال اعتقته وانا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع \* والذي يجس ويفيق فهو في حال افاقته ما قل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق \* وعتق المكره والسكران واقع كذا في الهداية \* ومن شرط العتق ان لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسا ولا مغميا عليه ولا نائما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال رجل اعتقت مبدى وانا نائم كان القول قوله

ولو قال اعتقته قبل ان اخلق او قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه مامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عرض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه من خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العقد في هذه الحالة بنفسه العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا ان اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول ابي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف فاعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا ان الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا انكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المثبته والاشارة المفهمة هكذا في البدائع \* وتو قال العبد لمولاه وهو مريض احرا با فحرك رأسه اى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قيل له اعتقت هذا العبد فامأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يشترط ان يكون عالما بانه مملوكه حتى لو قال العاصب للما لك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على العاصب بشيء وكذا لو قال البائع للمشتري اعتق هذا و اشار الى المبيع فاعتقه المشتري وام يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ويلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق \* قال ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبيدي احرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق صبيده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل انت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينا بيع \* ومن شرطه النية في احد نوعى الاعتاق وهو لكناية دون الصريح كذا في البدائع \* واما سببه المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحريته عند انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند اى حنيقة رح وكذا زوال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير \* وان اسلم عبدا الحربى ولم يخرج الينا لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دراهم فعبدته يكون عبدا له ولو اسلم عبدا الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله

وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف ام ولده او مدبر ادبره في دار الاسلام حكم بعثتهما كذا في فتاوى قاضى خان \* واما الفاظه فثلاثة انواع صريح وملحق به وكناية فالصريح كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وانه لا يفتقر الى النية ووصفه به او اخبر او نادى كقوله لعبده او امته انت حرا ومعتق او محررا وصديق او قد حررتك او امتفتك او يا حرا او يا صديق او يا مولى او هذا مولى ولونوى بهذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى للقدسى \* ولونوى انه كان حرا ان كان مسبيا يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق اصلا ولو قال انت حرم من هذا العمل او قال انت حرا اليوم من هذا العمل متق في القضاء كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لعبده انت حرا البتة فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل اشهد ان اسم عبده حرا ثم دعاه يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* وان اراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولو دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا ستقبله رجل فقال العبد انا حرا ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فاذا استقبلك احد فقل انا حرا لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا فقال العبد لمن استقبله انا حرا يعتق قضاء ومالم يقل العبد انا حرا لا يعتق كما لو قال لعبده قل انا حرا لا يعتق مالم يقل انا حرا ولو قال لغيره قل لغلامى انك حرا او قال انه حرمق للحال ولو قال للمأمور قل لغلامى انت حرا لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو دعا عبده سالما فقال يا سالم فاجابه مرزوق فقال انت حرا ولا نية له متق الذي اجابه ولو قال عنيت سالما عتقا في القضاء واما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذى مناه خاصة او قال يا سالم انت حرا فاذ هو عبد آخر له او لغيره عتق سالما لم كذا في البدائع \* رجل قال لغيره اليس هذا حرا و اشار الى صبد نفسه متق في القضاء كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابى الليث اذا قال لعبده انت حرة او لامته انت حرا عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى \* ولو قال لعبده العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال متق على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضى خان \* قال لعبده متقك واجب لا يعتق

كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال انت متق يعتق وان لم ينوكذا في محيط السرخسي \* ان  
قال لعبده انت حرا ولا يعتق اجماما كذا في السراج الوهاج \* واذا قال لعبده انت  
اعتق من فلان يعنى به عبدا آخر وعنى به انت اقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله  
تعالى ولم يد بين في القضاء ويعتق \* ولو قال انت اعتق من هذا في ملكي او قال  
في السن لم يعتق اصلا وكذلك اذا قال انت متيق السن كذا في المحيط \* ولو قال  
انت حري يعنى في الحسن لا يد بين في القضاء ولو قال انت متيق وقال عنيت به في المالك  
لا يد بين في القضاء \* رجل قال لعبده اعتقك الله متق وان لم ينوهوا اختار كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو قال انت حرا السن او حرا الحسن او حرا الوجه جما لا وحسنا لم يعتق  
ولو قال انت حرا النفس في اخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* قال في الاجناس  
لو قال يا حرا النفس متق في القضاء كذا في غايه البيان \* في المنتقى رجل له عبد فدخل دمه  
بالقصاص فقال له قد اعتقتك ثم قال عنيت العتق من الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه  
العفو باقراره لانه مناه ولو لم يقل عنيت العتق من القتل لم يلزمه العفو ولو قال اعتقته لوجه الله  
من القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط \* رجل قال لعبده نسبك حرا وقال اصلك حرا ان علم  
انه سبى لا يعتق وان ام يعلم انه سبى فهو حرا ولو قال ابواك حرا لا يعتق لاحتمال انهما احق ابعد  
ما ولدا \* رجل له عبد ولعبده ابن فقال المولى ابنك ابن حرا متق الابن ولا يعتق الاب ولو قال  
ابنك ابن حرا متق الاب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اضاف العتق الى جزء  
يعبر به من جميع البدن كقوله رأسك او رقبته او لسانك حرا متق ولو اضاف الى جزء معين  
لا يعبر به من جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال فرجك حرا قال للعبد اولاده  
متق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية \* ولو قال لامته فرجك حرا من الجماع عن ابي يوسف رح  
انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح في الدبر والاست انه يعتق كذا  
في النهر الفائق \* وقيل لا يعتق وهو الصحيح \* ولو قال منك حرا قيل يعتق كما في الرقبة وقيل  
لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العنق عبارة من البدن كما في الدبر كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
رأسك حرا ووجهك وجه حرا وبدنك بدن حرا بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال له مثل رأس حرا  
او مثله

او مثل وجه حرا او مثل بدن حرا با لاصافه لا يعتق وان قال رأسك رأس حرا ووجهك وجه حرا  
او بدنك بدن حرا لتنوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حرا لتنوين عتقت كذا في  
السراج الوهاج \* ولو قال انت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في المجمع \* وهكذا في الكافي \* رجل  
قال صبيد اهل بلخ احرار او قال صبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبيدة وهو من اهل بغداد او قال كل  
عبد اهل بلخ حرا او قال كل عبد اهل بغداد حرا او قال كل عبد في الارض او قال كل عبد في الدنيا  
قال ابو يوسف رح لا يعتق عبده وقال محمد رح يعتق والغتوي على قول ابي يوسف رح \*  
ولو قال كل عبد في هذه السكة حرا وعبده فيها او قال كل عبد في المسجد الجامع حرا فهو على هذا  
الاخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حرا وعبده فيها عتق عبيدة في قولهم ولو قال واد آدم  
كلهم احرار لا يعتق عبيدة في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لعبده ما انت الا حرة عتق  
كذا في الهداية \* ولو قال لا امرأة حرة انت حرة مثل هذه واراد بقوله هذه امته فان امته عتق ولو قال  
لم ارد العتاق لم يصدق في القضاء \* قال لامته انت حرة مثل هذه لامته الغيرة عتق كذا في التاتارخانية  
ناقلا عن جامع الجوامع \* رجل قال لامته انت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق امته الا ان ينوي العتق  
وكذا لو قال لحررة انت مثل هذه لامته لا تعتق امته الا ان ينوي العتق كذا في فتاوى قاضي خان \*  
قال ابو يوسف رح رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خياطة حرا او قال لدابة مملوكه هذه دابة  
حرا او قال لمشي عبده هذه مشية حرا او لكلامه هذا كلام حرا لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي \*  
رجل قال حرقيل له ما عنيت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضي خان \* الملحق بالصريح  
كقوله وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعثت نفسك منك عتق به قبل العبد او لا نوى  
او لم ينو كذا في الحاوي للقدسي \* وكذلك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا اريد عتق  
كذا في المحيط \* وهو الاصح هكذا في شرح ابي المكارم للنقاية \* واذا قال بعثت نفسك بكذا  
فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير \* ولو قال تصدنت عليك بنفسك عتق نوى العتق  
او لم ينو قبل العبد او لم يقبل ولو قال وهبت لك متفك وقال عنيت به الامراض من العتق في احدي  
الروايتين من ابي حنيفة رح لا يعتق ولو قال انت مولى فلان او قال انت عتيق فلان عتق قضاء  
ولو قال اعتقك فلان عن ابي يوسف رح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان \* واما كذايات العتق  
عكفوله لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك او قد خرجت من ملكي او خليت سبيلك ان نوى

به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي للقدسى \* واذا قال لاسبيل لى عليك الاسبيل  
الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق انه اراد به غير العتق ولو قال الاسبيل الموالاة دين في القضاء  
كذا في البدائع \* رجل قال لعبد له لا رق لى عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في  
فتاوى قاضيهان \* قال الغلامه انت لله لا يعتق في قول الامام وان نوى هو المختار كذا  
في جواهر الاطلاعي \* ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن ابي حنيفة رح لا يعتق وان نوى  
وعنه ما انه يعتق كذا في فتح القدير \* رجل قال لعبد له في مرضه انت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال  
جعلتك لله تعالى في صحته او في مرضه او في وصيته وقال لم انو العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع  
وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال انت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في  
الغياثية \* ولو قال لعبد له اؤامته انا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوجيز الكردي \* روى عن ابي يوسف  
رح انه قال اذا قال لامته اطلقك يريد به العتق تعتق ولو قال طلقك يريد العتق لا تعتق عندنا  
كذا في البدائع \* ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد له بالهجرة انت  
( ح ر ) ان نوى العتق عتق والا فلا ولو قال لعبد له لاسلطان لى عليك او قال اذهب حيث شئت او قال  
توجه اين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته انت طالق او انت بائن او بنت منى او حر منك  
او انت خلية او بريئة او اختاري فاخترت او قال اخرجى او استبرئى ففعلت ذلك لا تعتق عندنا  
وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لى او قال لاحق لى عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى  
قاضيهان \* ولا تعتق بصريح الطلاق وكناياته وان نواه كذا في محيط السرخسى \* ولو قال له امرك  
بيدك او قال له اختر وقف على النية ولو قال له امر متقك بيدك او جعلت متقك بيدك او قال له  
اختر العتق او خيرتك في عتقك او في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لابد من  
اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع \* رجل ما تبتة امرأته في جارية له فقال  
لامرأته امرها بيدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع  
ولو قال لها امرك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيهان \* ان قال لامته  
اعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط \* رجل قال لعبد له افعل في نفسك  
ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعتق نفسه لم يكن له  
ان يعتق نفسه بعد قيامه من المجلس وله ان يهب نفسه وان يبيع نفسه وان يتصدق بنفسه على من يشاء



كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لعبده انت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له  
 ان يدعيه وان مات لا يرثه بالولاء وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك انه فصدقه كان مملوكاً له  
 رواه ابراهيم من محمد ر ح كذا في المحيط \* رجل قال لعبده هذا ابني او قال لجاريته هذه ابنتي  
 ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد  
 اعجمياً جانياً او مولداً وان كان العبد يصلح ولد له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم  
 ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابى حنيفة ر ح  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح كذا في الزاد \* ولو قال لعبده هذا ابني او قال لجاريته  
 هذه امي ومثلها يلد مثله عتق وان لم يكن له ابوان معروفان وصدقه يثبت النسب منهما  
 والا فلا قال بعض مشائخنا في دعوى البنوة ايضاً لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح  
 انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لعبده هذا ابني ومثله لا يلد لمثله عتق  
 عند ابى حنيفة ر ح وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل  
 هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات  
 انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال هذا عمي او خالي يعتق  
 وهو المختار كذا في الغيبة \* ولو قال لغلامه هذه ابنتي او قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق  
 ومن مشائخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف ايضاً ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق  
 وهو لا يظهر كذا في المحيط \* وان قال هذا اخي او اختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي  
 رواية الاصل الا بالنية كذا في غاية السروجي \* ولو قال هذا اخي لا بى او قال لامى يعتق  
 عليه كذا في المحيط \* ولو قال لعبده غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو قال لامته هذه خالتي او عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني او اخي  
 او اختي من زنا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي  
 وهو الظاهر الا ان بنوى ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي \* ولو قال لعبده يا ابني او قال لامته يا ابنة  
 لا يعتق وان بنوى كما لو قال يا ابن او قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان بنوى كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* في نوادر ابن رستم من محمد ر ح لو قال يا ابني يا جدى يا خالى يا عمي  
 او قال لجاريته يا عمي يا خالتي يا اختي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الا بالنية كذا

في النهر الفائق \* حكى عن ابي العاصم الصغار انه سئل عن رجل جاءت جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما اصنع بالسراج ووجهك اضوء من السراج يا من اذا صعدك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى من محمد رح فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لعبد ياسيد او قال ياسيدي او قال لامته ياسيدة او قال لها ياسيدتي فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رح فيه واختار الفقيه ابو الليث انه لا يعتق كذا في الذخيرة \* اذا قال يا آزاد مرد او قال لها يا آزاد زن او قال لها يا كدبانو من او يا كدبانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه ابو الليث رح انه لا يعتق ولو قال لغلame يا زاد مرد بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه ابي بكر كذا في المحيط \* قال لجاريته يا مولاي زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لعبد يانيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر \* رجل قال لعبد تا تو سه بودى بعذاب تو اندر بودم اکنون که نیستی بعذاب تو اندر م قالوا هذا اقرا منه بعته فيعتق في القضاء \* رجل قال لعبد تو آزاد تراز منى ان نوى العتق متق والافلا \* عبد قال لمولاه آزادی من یسید اکن فقال المولى آزادی تو پیدا کردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له يا مالكي لا يعتق بلانية كذا في الكافي \* رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسی \* رجل قال لآخرانا مولی ابیک اعتق ابوک ابي وامی لم یکن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال انا مولی ابیک ولم یقل اعتقنی ابوک فانه یكون حرا ولو قال انا مولی ابیک اعتقنی فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق الاب الا ان یأتی المقر ببینه \* رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الا ان یوارى العبد ای ثوب شاء المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* قال لثلاثة اعبد له انتم احرار الافلانا وفلانا وفلانا اعتقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل له خمسة اعبد فقال عشرة من ممالیکى الا واحدا احرار اعتقوا جميعا ولو قال ممالیکى العشرة احرار الا واحد اعتق اربعة كذا في فتاوى قاضيخان \* ويستحب ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية \* ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غیره لعله يعتقه كذا في التاتارخانية

ناقلا من الحجة\* ويستحب للمعتق ان يكتب للعبد كتابا ويشهد عليه شهودا ثوثقا وصيانة من التحايد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى والله اعلم بالصواب \* فصل في العتق بالملك وغيره من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا صحيح العقل او مجنونا كذا في غاية البيان\* وصفة ذى الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم تكاحه ابدافا لرحم صبارة عن القرابة والمحرم صبارة عن حرمة التناكح فالمحرم بلا رحم نحو ان يملك زوجة ابنه او ابنة ابنت عمه وهى اخته رضا عالا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي\* ولو ملك محرما له برضاع او مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك احدا لزوجتين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط\* ولا نرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام وكذا لا فرق ان كان المملوك مسلما او كافرا كذا في غاية البيان\* فاذا ملك الحربى ذارحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرة النيرة\* ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بامان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان\* ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة\* اشترى العبد المأذون ذارحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وان كان دين محيط لم يعتق عند ابى حنيفة رح ولو اشترى المكاتب ابن مولا لم يعتق في قولهم جميعا كذا في التاتارخانية ناقلا من الحجة\* ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فامتنعهم مولاة متقوا كذا في المضمرات\* الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبا لا يعتق كذا في السراجية\* رجل اقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا مملوكا هو اخوالا بن لاهه وتيممة المملوك مثل الدين قال محمد رح يعتق المملوك لان الاقرار في المرض وصية فاذا ملك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالتركة وبهذا تبين ان دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية\* ولو اشترى امه وهى حبلى من ابيه والا مة لغير الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الامه ولا يجوز بيعها قبل ان تضع وله ان يبيعها اذا وضعت كذا في البدائع\* ان اعتق حاملا متق حملها ولو امتق الحمل خاصة عتق دونهما ولو امتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جاءت به لا قل من مئة اشهر منه كذا في الهداية\* فلو جاءت به لسنة اشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعتق الا ان يكون حملها توأمين جاءت باولهما لا قل من ستة اشهر

ثم جاءت بالثاني ستة أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتدة من طلاق أو وفات فولدت لأقل من سنتين من وقت الفراق وإن كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق ح فيعتق كذا في فتح القدير\* ولد الأمة من مولاه ح وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحرة ح على كل حال لأن جانيها راجع فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرفوقية والتدبير وأمومية الولد والكتابة كذا في الهداية\* إذا قال لامته الحامل أنت حرة وقد خرج منها بعض الولد إن كان الخارج أقل يعتق وإن كان الخارج أكثر لا يعتق وذكر هشام والمعلّى من أبي يوسف رح في من قال لامته الحبلى وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حرة قال إن كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وإن كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه إن يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حركذا في المحيط\* في المنتقى لو قال لامته أكبر ولدني بطنك فهو حر فولدت ولدين في بطن فأولهما خروجا أكبرهما وهو حر ولو قال لامته العلقه والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى\* رجل اعتق جارية إنسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لي فبورك حر لا يعتق حملها\* رجل قال لامته الحامل في صحنه أنت حرة أو ما في بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية في قياس قول أبي حنيفة رح ولو لم تلد حتى ضرب إنسان بطنها فالقت من الغد جنيماً ميتاً استبان خلقه فهو بالخيار إن اعتق الأم يعتق الجنين بعته وإن لم تكن حاملاً عتقت الجارية كذا في فتاوى قاضيخان\* ولو قال لامته الحامل أنت حرة أو ما في بطنك فمات المولى قبل البيان فضرب إنسان بطنها فالقت جنيماً ميتاً قد استبان خلقه قال في الجنين حرة حرة ويعتق نصف الأمة وتسعى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسى\* ولو اعتق الحربى عبده الحربى في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة رح خلافاً لصاحبيه ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعاً ويكون الولاء للحربى\* إذا مات الحربى أو قتل أو أسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لو رثته إذا مات المولى\* رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا إن خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي أنا عبدك يكون باطلاً وإن أخرجه مكرهاً كان عبداً له كذا في فتاوى قاضيخان\* الحربى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وإن لم يبعه قال بعض

مشائنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله اعلم بالصواب \* الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعك حرّاً ولا كبعضك او جزء منك او شقص غير انه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق \* والصحيح قول ابي حنيفة رح هكذا في المضمرات \* واما سهمك حرّاً فالسدس عنده وكذا الشيء كذا في العتابة \* ومعتق البعض كالمكاتب في توقف متق كله على اداء البدل وكونه احق بمكاسبه ولا يد ولا استخدام وكون الرق كاملاً هكذا في النهر الفائق \* ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج الا اثنتين كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا انه اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في غاية البيان \* ويجب ازالة الملك من الباقي بالاستسعاء او الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي \* واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية \* واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر ان يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يمهره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي \* وفي التحفة للشريك فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء اعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعاء وان شاء ضمن شريكه للمعتق غير انه اذا دبره يصير نصيبه مدبراً ويجب عليه السعاية للحال فيعتق ولا يجوز له ان يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي \* وان كان معسراً فكذلك الا انه لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وليس للشريك الساكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع \* واختياره ان يقول اخترت ان اضمنك او يقول اعطني حقي اما اذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية \* والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي \* ولا يرجع المستسعى على المعتق بما ادى بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة \* واذا ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع \* وان ابرأه الشريك من الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة \* ولو باع الساكت نصيبه من المعتق او هب على عوض فالقياس انه يجوز كالتضمين

وفي الاستحسان لا كذا في النهاية \* وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسراً ثم أراد أن يرجع من ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سامة عن محمد بن روح \* ذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل \* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض بافتقار الروايات كذا في المحيط \* إلا إذا مات العبد كذا في العناية \* واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* ولو أن المعتق رجع على العبد بما لزمه من الضمان ثم أحال الساكت عليه وكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزاً والولاة كله للمعتق وإن لم يختار شيئاً حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا يكون حنائه اختياراً منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* المعتبر في اليسار كونه مالاً بمقدار قيمة نصيب شريكه عند الشيبان وهو الصحيح كذا في جواهر الخلاطي \* وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي \* ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان اعتقهما أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواية ابن رستم عن محمد بن روح \* ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبينه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة اعتقهما وله خمس مائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب الخمس المائة كذا في الظهيرية \* ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الافتاق حتى لو علمت قيمته يوم افتاقه ثم ازدادت أو انقصت أو كان نبأه فولدت لم يلتفت إلى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الافتاق صحيحاً ثم عمى يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعمى يوم العتق فأنجلى بياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير \* وكذلك يعتبر بسلامة المعتق وعساره يوم الافتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم أسر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم أسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائماً يقوم العبد للحال وإن كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وإن اتفقا على أن الافتاق مابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء

سواء كان العبد قائما او هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق اعتقته يوم كذا و قيمته مائة وقال الساكت اعتقته للحال و قيمته مائتان بحكم بالعتق للحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسى \* والجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو اختلفا في اليسار والاعسار فان كانا مختلفين في حال الامتاق فالقول قول المعتق والبينة بينة الآخر كذا في البدائع \* وان اختلفا في يسار المعتق وعساره واعتق متقدم على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها اليسار والعسار فالقول قول المعتق وان كانت لا يختلف يعتبر للحال فان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسى \* معتق البعض اذا كوتب فان كان كاتبه على الدراهم او الدنانير فان كانت المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على اقل من قيمته يجوز ايضا وان كان كاتبه على اكثر من قيمته فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها جازت ايضا وان كانت مما لا يتغابن الناس في مثلها يطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع \* وان كاتبه على عروض وعجز من الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئا كذا في المبسوط \* ولو كان شريك المعتق في العبد صبيا او مجنونا له اب او جدا ووصى فوليه او وصيه بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسمى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق او يدبر وكذلك لو كان الشريك مكانا او مأذونا عليه دين انه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا انهما لا يملكان الامتاق وان لم يكن على العبد دين فالحيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففى الصبى والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع \* وان لم يكن للصبى اب ولا وصى الاب وله وصى الام وكان العبد مما ورثه الصغير من الام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد حكي من الحاكم ابي محمد رح انه قال سألت استاذي الفقيه ابا بكر البليخي رح من ذلك فقال اذا كان له وصى ام وليس له وصى غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد ايضا وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة \* وليس لو وصى الام ان يكاتب كذا في المحيط \* وان لم يكن

للمصغير والمجنون ولي والأوصى فان كان هناك حاكم نصب الحاكم من يختار لهما  
اصلاح الامور من التضمين والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هناك حاكم وقف الامر حتى يبلغ  
الصبي ويفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع \* واذا مات  
العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق مو سرفاراد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور  
من ابي حنيفة رح وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق  
فللساكت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشائخ فيه  
عامّة المشائخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رح في الاصل \* هذا اذا مات العبد  
قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق مو سراما اذا كان المعتق معسراً وباقي المسئلة بحالها  
فللساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف  
وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية دينا على العبد الى ان يظهر له مال  
او يتبرع منه متبرع باداء ما عليه او يبرئه الساكت كذا في المحيط \* واذا ضمن المعتق يرجع المعتق  
بما ضمنه في تركته العبد ان كان له تركه وان لم تكن فهو دين عليه كذا في البدائع \* وان كان العبد  
ترك مالا فداكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين الموليين  
نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت او المعتق اذا ضمن وما بقي فهو  
ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال احدهما هذا مما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه  
بعده فهو بمنزلة مالهوا اكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخا سابقا لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط \*  
اذا مات الساكت فلورثته ان يختار والاعتاق او لضمان او السعاية كذا في محيط السرخسي \*  
فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختار والاعتاق او الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب  
للمذكور من اولاد الميت دون الاناث. وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم  
ما اختار من ذلك \* وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على  
التضمين او الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط \* وان مات المعتق فان كان الاعتاق  
في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن  
شيأ حتى يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* ويسعى العبد للمولى عند  
ابي حنيفة رح هكذا في المحيط \* واذا كان العبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فاراد الساكت



ان يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه ابو النوف  
لارواية في هذه المسئلة فلما ثل ان يقول له ذلك ولغا ثل ان يقول ليس له ذلك كذا ذكره في  
الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية \* في المنقوى من ابي يوسف رح مبدبين رجلين  
امتته احدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فابى ان يسعى فهو بمنزلة حر عليه  
دين الى ان يقضيه والحكم في حق هذا انه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه اوله عمل معروف  
انه يؤجر من رجل ويؤخذ اجرة ويقضى منه دينه وفيه ايضا عبد صغير بين رجلين فامتته احدهما  
وهو معسر فاراد الآخر ان يؤجره فان كان العبد يعقل ورضى بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي  
لم يعتق فصا صا من حقه هكذا في الذخيرة \* ولو امتق احدهما نصيبه باذن صاحبه فلا ضمان عليه  
وانما الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* المضارب بالنصف اذا اشترى برأس  
المال وهي الف عشرين قيمة كل الف فامتقهما رب المال متقا وضمن نصيب المضارب موسرا  
كان او معسرا كذا في الكافي \* قال ابو يوسف رح في عشرين بين رجلين قال احدهما احدهما  
حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار ايقاع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك  
لومات قبل ان يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رح  
يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح \* واذا كان العبد بين جماعة امتق احدهم نصيبه  
واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الامتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار  
في نصيبه مند ابى حنيفة رح كذا في المحيط \* وقال ابو حنيفة رح في عبد بين ثلاثة امتق احدهم  
نصيبه ثم امتق الآخر بعده فللساكت ان يضمن المعتق الاول ان كان موسرا وان شاء امتق او دبر  
او كاتب او استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار تضمين الاول  
فلاول ان يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني  
كذا في البدائع \* وان امتق احدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاليس لو احد الرجوع واذا  
دبر احدهم اولاتم امتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه  
ولا يرجع المكاتب على احد فان دبر ثم كاتب ثم امتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وما  
المكاتب ان مجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب اولاتم دبر ثم امتق فان لم يعجز العبد  
عتق عليه ولا ضمان عليه وان مجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي \*

وان كان العبد بين ثلثة نفر فدبره احدثهم ثم اعتته الثاني وهما موسرا ان عند ابي حنيفة رح  
تدبير المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته  
وليس له ان يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء اعتقه واذا ضمن المدبر  
فللمدبر ان يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* اذا  
كان المدبر معسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان  
ثلثا الولاء للمدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهما اثلاثا كذا في غاية البيان \*  
وللمدبر ايضا ان يضمن الذي اعتق ثلثا قيمته مدبر او ليس له ان يضمن المعتق ما ادى الى  
الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاثة للمدبر وثلثه للمعتق كذا  
في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى  
العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع \* اما اذا كان المعتق معسرا  
فللمدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان \* ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم اعتقه  
كان للمدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثة مدبر او ثلثة قنا كذا في النهاية ناقلا من التمر تاشي \*  
وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا  
في الكافي \* اذا كان العبد بين ثلثة رهط فاعتق احدثهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم  
ايهم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح صتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على احدث وتدبير  
المدبر في نصيبه ايضا نافذ وهو مخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على  
المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على  
كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولاء بينهما اثلاثا وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر  
قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفين  
كذا في المبسوط \* وان شاء اعتقه وان شاء استسعاء كذا في الينابيع \* وان كان العبد بين خمسة رهط  
فاعتق احدثهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على  
نصيبه ولم يعلم ايهم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل  
الاول الا ان التضمين والاستسعاء هناك في الثلث وهناك في الخمس فاما في البيع فان تصادقا انه  
كان

كان بعد العتق والتدبير او قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء امضاه واعتق نصيبه او استسعا ف يكون ولاؤه له وان شاء ضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه ان كان موسرين ورجعان به على العبد واما المرأة فان تصادقا ان التزوج كان بعد العتق والتدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا على ان التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان شاء تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وان شاء تاجزت واعتقت واستسعت العبد في خمس قيمته ولا خمسة لها وان شاء ضمنت المعتق والمدير خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان ادى البديل اليه متق من قبله وان عجز كان له ان يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان او بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام الابن ان لو كان بالغاً في التضمين او الاستسعاء وليس له حق الا حاق فان كان المعتق والمدير موسرين ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* هشام بن محمد راج اذا كان المملوك بين ثلاثة لا حدهم نصفه ولأخر ثلثه ولأخر سدس فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء او الهبة او الصدقة او الوصية او الا مهر او الارث متق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الآخر انه ابن شريكه او لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز \* موسرا كان الاب او معسرا كذا في التاتارخانية فافلا من الينا بيع \* ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء او يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند ابي حنيفة راج وقال يضمن الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا يستسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز \* واجمعوا على انه لو رثاه لا يضمن وكذا في كل قريب معتق كذا في فتح القدير \* وان بدأ الاجنبي فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي

بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء امتسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند ابي حنيفة رح  
 كذا في الهداية \* وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده او وهبه من  
 قريبه لم يضمن من متق عليه لشريكه علم شريكه بذلك او لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند  
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* اجمع اصحابنا على ان احد الشريكين لو باع نصيبه  
 من قريب العبد كان لشريكه ان يضمن المشتري اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا  
 في غاية السروجسي \* وسعى العبد ان كان معسرا بالاجماع كذا في الينابيع \* اخوان ورتا  
 عبدا من ابيهما فقال احدهما هو اخي لا ابي وجحد الآخر لم يضمن المقرو بسعى العبد في نصيبه  
 وان قال هو اخي لا ابي وليس اخوه معروفا لانه ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا اعتق امته بينه وبين آخر ثم ولدت فللشريك ان يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اعتق ولا يضمنه  
 شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو اعتق احد شريكي الامته ما في بطنها فولدت توأما ميتا  
 لاضمان عليه ولو ولدت توأما حيا يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا اعتق احد الشريكين الجارية  
 وهي حامل ثم اعتق الآخر ما في بطنها ثم اراد ان يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يكن له  
 ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو اعتقا جميعا ما في بطنها ثم اعتق احدهما الام وهو موسر كان لصاحبه  
 ان يضمنه نصف قيمتها ان شاء والحبل نقصان في بنات آدم فانما يضمنه نصف قيمتها حاملا  
 كذا في المبسوط \* ولو علق احدا لشريكين متقا للعبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا بان قال  
 ان دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر  
 ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار ام لا اعتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا  
 عند ابي حنيفة رح سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند  
 ابي يوسف رح ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز \* قال ابو يوسف رح في عبيدين بين  
 رجلين قال احدهما لاحد العبدين انت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد  
 الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقوا لانهما لا يعلمان دخل او لم يدخل  
 فان هذين العبدين يعتق كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباع قيمته بين الموليين نصفين  
 وقال محمد رح قياس قول ابي حنيفة رح ان يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في  
 البدائع \* اذا قال احد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر

فمضى اليوم ولا يدري ادخل ام لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند ابي حنيفة رح  
 موسرين كانا او معسرين كذا في "حيط السرخسى" ولو ان مبدا بين رجلين حلف احدهما  
 بعته انه قد دخل الدار وحلف الآخر انه لم يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته  
 بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح كذا في الايضاح \* عبد بين رجلين قال احدهما  
 لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان لم اكن بعثتك نصيبى امس  
 فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم ان صاحبه حانت نفيقال لمدعى البيع اقم البينة فان  
 اقام قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة واراد ان يحلف  
 المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند ابي حنيفة رح  
 يسعى العبد في نصف قيمته المنكر سواء كانا موسرين او معسرين او كان المدعى للبيع موسرا  
 او معسرا وعندهما ان كانا معسرين او كان المدعى للبيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين  
 او كان المدعى للبيع موسرا لا يسعى واما مدعى البيع فقد ذكر في رواية ابي حفص ان العبد  
 لا يسعى له سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا عندهم وهو  
 الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له ان يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل ازمه وان  
 حلف كان الجواب في السعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي ان يحلفه الا بطلب منكر الشراء واذا  
 قال البائع ان كنت بعثتك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعثتى نصيبك  
 فهو حر يؤمر مدعى الشراء باقامة البينة فان اقام فالعبد رقيق وان لم يكن له بينة حكى من الفقيه  
 ابي اسحق انه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا يمنعه واذا حلف المدعى عليه لم يثبت البيع  
 فيسعى العبد في كل القيمة بينهما عند ابي حنيفة رح موسرين كانا او معسرين وعندهما  
 ان كانا معسرين بسعى لهم وان كانا موسرين او مدعى الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعى  
 الشراء وان قال احدهما اشتريت نصيبك ان لم اكن اشتريته فهو حر والآخر ما بعث نصيبى  
 منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعته فهو حرا مرهما القاضي بالبينة فان اقام البينة  
 ظهر ان كل واحد منهما بار في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدهما البينة فالعبد كله رقيق له  
 وان لم يقيم البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كما لو اقاما  
 البينة وايهما نكل ازمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للمدعى حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد

من السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وفي الجامع الكبير ان احدا الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضربه حتى متق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موصرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان \* عبد بينهما قال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر فضربه فان الحالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في التمر تاشي \* واذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فملك مملوكا مع غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه متق وان باع نصيبه اولاهم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمملوك بعينه انا املكك فالت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي متق كذا في المبسوط \* ذكر ابن مامة عن ابي يوسف رح في عبد بين رجلين زعم احدهما ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتقه وقد اعتقت انت اليوم فاضمن لي نصف القيمة يعتقك فلا ضمان على الذي زعم ان صاحبه اعتقه منذ سنة وكذا لو قال انا اعتقته امس واعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بينة انه اعتقه امس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع \* ولو قال اعتقه شريكي منذ شهر وانا منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بال ضمان كذا في الظهيرية \* امة بين اثنين زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل للمقر حليها كذا في الكافي \* ونصف ولائها ونصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن للمقر ولو مات المنكر متقت عند ابي حنيفة رح لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو اقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فانها توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات احدهما متقت وولاؤها موقوف كذا في التمر تاشي \* ولو قال اعتقت هذا العبد انا وانت او مكسه او قال اعتقنا فان صدقة عتق منهما وان كذبه فمن الاول كذا في التاتارخانية ناقل من جامع الجوامع \* واذا شهد احد الشريكين على الآخر باعتاق بان كان العبد بين رجلين فشهد احدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موهرين كانا او معسرين في قول ابي حنيفة رح فان اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسما عازي في قول ابي حنيفة رح لان نصيب المنكر على ملكه

على ملكه وكذلك نصيب الشاهد منده لان الاتفاق يتجزى فاذا اعتقا فقد جاز عتقهما والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وادى السعاية فالولاء لهما كذا في الهدائع \* واذا وجبت السعاية لهما لو شهد احدهما على صاحبه انه استوفى السعاية من العبد لا يقبل شهادته وكذلك اذا استوفى احدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم يجز شهادته عند ابي حنيفة رح وكذلك لو شهد له عليه بغصب او جراحة او شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وانكرا لا خير يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا تحالفا سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول ابي حنيفة رح ولا فرق عند ابي حنيفة رح بين حال اليسار والامسار كذا في البدائع \* وهو الصحيح كذا في المصمرات \* والولاء لهما كذا في الهداية \* ولو اعترفا انهما اعتقا معا او على التعاقب وجب ان لا يضمن كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف احدهما وانكرا لا خرفان المنكر يجب ان يحلف كذا في فتح القدير \* واذا كان العبد بين ثلثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه انه اعتق نصيبه وانكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم ان لا تا واذا استوفى احدهم شيئا من السعاية كان للآخرين ان يأخذوا منه ثلثي ما اخذ كذا في المحيط \* ولو كان الشركاء ثلثة فشهد كل اثنين انه امتق لم تقبل كذا في فتح القدير \* واذا شهد احد الشركاء على احد شريكه انه اعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول انه امتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر انه استوفى منه حصته لم يجز شهادتهما وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم يجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشتركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* امة بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه اعتقها وكذبته الامة وادعت على الآخر العتق وجحد الآخر وحلف عند القاضي انه ما اعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة \* واذا كانت امة بين رجلين فشهدا بنا احدهما على الشريك انه اعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على ابيهما انه اعتقها جاز ذلك فان كان الاب موسرا ثم ماتت الخادمة وتركتهما لا وقد ولدت بعد العتق ولدا فاراد الشريك ان يستسعى الولد فليس له ذلك كما في

حيوة الام لم يكن له مبيع على استسعاء الولد فكذلك بعد موتها اذا خلقت ما لا ولاكن له ان يضمن الشريك كما كان ضمنه في حيوتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حية فما بقى فهو ميراث للابن وان لم تدم ما لا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت واختر الشريك ان يستسعيها فهي بمنزلة المكاتبه في تلك السعاية كذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على احدهما انه اقرانه اعتق وهو موصرفا لقاضي يقضى بعتقه وكان لشريكه ان يضمنه كذا في المحيط \* ويرجع به على الفلام والولاء له وان كان جاحدا للعتق كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه انه اقرانه حر الاصل فالقاضي يقضى بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك ان يضمنه ولو شهدوا على اقراره ان الذي باعه قد كان امتقه قبل ان يبيعه متق من مال المشهود عليه كذا في المحيط \* وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ينبغي من نفسه فان البائع يقول انا ما امتقه وانما اعتق باقرا المشتري فله وولاؤه والمشتري يقول بل امتقه البائع فالولاء له فلهذا اتوقف وولاؤه على ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بان البائع كان دبره او كانت امه واقران البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات متفا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول ابي حنيفة راجع كذا في المبسوط \* اذا اقر احد الشريكين ان صاحبه اقر عليه بعته فانه يحرر عليه اشتقاق العبد كذا في محيط السرخسي \* اذا كان العبد بين ثلاثة فاب احدهم فشهد الحاضران على الغائب انه اعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين وان احضر الغائب يقال للعبد امد البينة واذا امد البينة عليه يقضى بعته نصيبه كذا في المحيط \* واذا شهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد صند ابي حنيفة راجع لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر ان يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسانا وان احضر الغائب فلا بد من اعادة البينة عليه للحكم بعته فان كانا غائبين فقامت البينة على احدهما بعينه انه متق العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بخصوصه تقع من قبل قذف او جناية او وجه من الوجوه فتح تقبل البينة اذا قامت على ان المولين امتقاه او ان احدهما امتقه واستوفى



الآخر السعابة منه كذا في المبسوط \* اذا كان العبد بين ثلثة نفر من احد هم انه اعتق نصيبه على كذا وقال العبد اعتقني بغير شيء وشهد الشريك ان انه اعتقه على كذا انشهان تهما جائرة وكذلك ان شهدا بوا الشريكين او ابناهما بذلك واذا اعتق بعض الشركاء العبد وفي يد ابداموال اكتسبها ولا يدري منى اكتسبها واختلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \* الباب الثالث في متق احد العبدین \* العتق اذا اضيف الى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال احدكما حرا وقال هذا حرا وهذا او سمى فقال سألتم حرا وبزيع كذا في الايضاح \* ولو قال هذا حرا ولا فهذا فكقوله احدكما حر كذا في خزائن المفتين \* واذا خاصم العبدان الى الحاكم اجبره على البيان كذا في محيط الصرخسى \* وان لم يخاصما واختارا بقاء العتق على احدهما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبد بين مادام خيار المولى باقيا وهذا على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في السراج الوهاج \* وللمولى ان يستخذمهما قبل الاختيار وله ان يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان كانت على مادون النفس بان قطع يدي العبد من فلا شيء عليه سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت جناية على النفس فان قتلها على التعاقب فالاول عبدا والثاني حرا فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضريرة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وان كانت الجناية من الاجنبى فان كانت فيما دون النفس بان قطع انسان يدي العبد من فعليه ارش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعهما معا او على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما ان كان واحدا واما ان كان اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ويكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع \* ولو قال لامتيه احدكم حرة فولدت كلواحدة منهما ولدا او ولدت احدهما فانه يعتق ولدان

اختار المولى ايقاع العتق عليهما ولو ماتت الامتان معا او قتلتا معا خیر المولى في ان يوقع العتق على ابي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يريد به ان الابن الذى مینه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية \* فان مات احدا لولدین حال حيوة الامتين لم يلتفت الى ذلك بخلاف ما اذا مات احدا لولدین بعد موت الامتين كذا في المحيط \* ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو جنت احدهما جناية قبل ان يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليهما بعد علمه بالجناية كان مختارا للجناية وان مات المولى قبل البيان متق من كل واحد منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التى جنت في ماله كما لو اعتق الجانية قبل ان يعلم بالجناية كذا في المبسوط \* ولو باهما صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* ولو باهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري اجبرا لبائع على البيان فاذا امين البائع العتق في احدهما تعين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط \* فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى يفسخ القاضى البيع فاذا فسحه انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار او صدق بهما او تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في ايهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع \* ولو اسرهما اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك اهل الحرب فيهما لان الحرية قد شامت فيهما ولو اشترى لهما رجل من اهل الحرب فللمولى ان يوقع العتق على ايهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاختار المولى عتقه متق وبطل الشرى فان اخذه بالثمن الذى اشترى متق الآخر ولو اسر اهل الحرب احدهما لم يعتق كذا في الظهيرية \* وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في صحته احكما حر ثم مرض لمرض الموت فصرف ذلك الى احدهما متق ذلك من جميع

من جميع المال وان كان قيمته اكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي \* البيان انواع ثلاثة نص ودلالة وضرورة \* اما النص فنحو ان يقول المولى لاحد هما مينا اياك منيت اونيت او اردت بذلك اللفظ الذي ذكرت او اخترت او تكون حرا باللفظ الذي قلت او بذلك اللفظ الذي قلت او بذاك الا صفاق او امتقتك بالعتق السابق وغير ذاك من الاغلاظ فلو قال انت حرا وامتقتك ولم يقل بذلك اللفظ او بالعتق السابق فان اراد به متقا مستأ نفامتقا جميعا هذا بالاصفاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال منيت به الذي لزم مني بقولي اخذكما حريصندق في القضاء ويحصل قوله امتقتك على اختيار العتق اى اخترت متقك \* واما الدلالة فهو ان يخرج المولى احدهما من ملكه بالبيع او يرهن احدهما او يؤجر او يكاتب او يدبر او يستولد بان كانت امته كذا في البدائع \* واذا باع احدهما او باع بشرط الخيار لنفسه او للمشتري او باع بيعا فاسدا ولم يسلم او سلم او ساوم او اوصى به او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا نهذا كله اختيار للعتق في الآخر كذا في المحيط \* ولو قال لا منية احدهما حرة ثم جامع احدهما ولم تعلق لم تعلق الاخرى عند ابي حنيفة رحا مالو ملقت متقت الاخرى اتفاقا كذا في فتح القدير \* وحل وطؤهما على مذهبه الا انه لا يقتضى به هكذا في الهداية \* ولو قال لا منية احدهما حرة فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* اما الضرورة فنحو ان يموت احد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل احدهما سواء قتله المولى او اجنبى غير ان القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبى فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق من المحي ولكن قيمة المقتول تكون لورثته فان قطعت يد احدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى او من اجنبى فان قطع اجنبى يد احدهما لم يبين المولى العتق فان بينه في غير المجنى عليه فلا رش للمولى بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدورى في شرحه ان الارش للمولى ايضا ولا شيء للمجنى عليه من الارش وذكر الغاضى في شرح مختصر الطحاوي ان الارش يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر الغاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الاحرار

\* هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ الحاضرة \*

ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا شيء على المولى كذا في البدائع \* روى ابن مامة عن محمد بن رح فيمن قال احد هذين ابني او احدي هاتين ام ولدي فمات احدهما لم يتعين القائم للحرية والا ميتا كذا في الايضاح \* ولو قال عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق فان قال لي عبد آخر واياه منيت لم يصدق في القضاء الا ببينة تقوم على ان له عبداً آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى مزوج ل كذا في البدائع \* ولو قال احد عبدي حراً واحداً عبدي حر وليس له الا عبد واحد متق ذلك العبد كذا في المبسوط \* ولو قال لعبدي احداً كما حر فقبل له ايها نوبت فقال لم امن هذا متق الآخر فان قال بعد ذلك لم امن هذا متق الاول ايضاً كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كان لرجل ثلاثة اعبد فقال هذا حر او هذا وهذا متق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين ولو قال هذا حر وهذا او هذا متق الاول ويؤمر بالبيان في الآخر من ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبداً فاختلط بحر ثم كلوا احدهما يقول انا حر والمولى يقول احدهما عبدي كان لهما واحد منهما ان يحلفه بالله تعالى ما لم يعلم انه حر فان حلف لاحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلف الامر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع \* واذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والحيات وقال عبدي حراً وهذا او قال احدهما حر متق عبده عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* نوى اولم ينوكذا في البدائع \* ولو قال لعبده وعبد غيره احدهما حر لم يعتق عبده اجماعاً الا بالنية وكذا اذا جمع بين امة حرة وامة مبيعة فقال انت حرة وهذه او احدهما حر لم تعتق امة ولو جمع بين عبده وحر فقال احدهما حر لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج \* في فتاوى اهل همدان اذا قال امة وعبد من رقيق حرة ولم يبين حتى مات وله عبداً وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة اعبد وامة متقت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة اعبد وثلاث اماء متق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة اعبد واثنتان متق من كل امة نصفها ومعت في النصف وعتق من كل عبده ثلثه ويسعى

في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* وإذا قال لعبد يه احد كما  
 حر لا ينوي احد هما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما  
 نصف قيمته كذا في البدائع \* ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي \*  
 رجل له ثلاثة اعبد دخل عليه اثنان فقال احد كما حر ثم خرج احدهما ودخل عليه الثالث  
 فقال احد كما حر فمادام حيا يؤمر بالبيان فان عني بالكلام الاول الثابت عتق الثابت وبطل  
 الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج متق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني  
 هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عنيت به الثابت متق الخارج بالكلام الاول  
 ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عنيت بالكلام الثاني الداخل متق الداخل ويؤمر ببيان  
 الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات احدهم فالموت بيان امضافان مات الخارج يعتق  
 الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب  
 الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خير في الايجاب الاول فان عني  
 به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان  
 لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق  
 من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلثة ارباعه وان كان القول منه في المرض  
 فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلثة ارباع رقبة هذا في حنيقة  
 وابي يوسف رح او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له  
 مال سوى العبيد ولم يجز الوزنة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه ان يقال حق الخارج في النصف  
 وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الداخل في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع  
 واقله اربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت  
 سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة مشروهي  
 سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق  
 من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق  
 من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر  
 فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي \* رجل له ثلثة اعبد سالم وبزيع ومبارك وقال في صحته سالم

حرا او سالم وبزيع حران او سالم وبزيع ومبارك احرا وخير فان اوقع على سالم عتق واحده وان اوقع على بزيع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخير الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف بزيع وثلاث مبارك لان احوال الاصابة حالة واحدة واحوال الحرمان احوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقبة وخمسة اسداس رقبة من ثلثة فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه ان يجعل ثلث مال الميت على ستة لاجتئنا الى النصف والثلث فيضرب سالم في كل ستة وبزيع في نصفه ثلثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير احد عشر فيجعل ثلث المال احد عشر وثلثا المال ضعف ذلك الاثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلثة وثلثين ومالنا ثلثة اعبد فصار كل عبدا احد مشريعتي من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن بزيع ثلثة ويسعى في ثمانية ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان \* ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم حران او مبارك وسالم حران يخير وقيل له اوقع على ايهم شئت فعلى ايهم اوقع عتق من قنا وله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كلوا حد من الآخرين وان كان القول في المرض ويخرج رقبة وثلثا رقبة من ثلث ماله او لم يخرج واجازت الورثة فكذلك وان لم يجوزوا ضربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في ثلثه وكذا حق مبارك واقل حساب له ثلث ثلثة فصار حق سالم في ثلثة وحق كلوا حد منهما في سهم فبلغ سهام العتق خمسة فهي ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة يعتق من سالم ثلثة ويسعى في سهمين ومن بزيع سهم ويسعى في اربعة وكذا مبارك فبلغ سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال سالم حرا وبزيع وسالم او مبارك وسالم قدر الخير معادا بعد اسم او هو بزيع ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة او في الايجابات المختلفة يوجب التخير فسالم يعتق على كل حال وكلوا حد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم ثانيا مبتدأ واخر المعطوف عليه فيعتق هو به والآخران بالتعيين

با لتعيين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حرا وسالم وبزيع او سالم ومبارك عتقوا لان اولعت لانحداد الاسم والخبر لكنه كالكسوت لا يمنع العطف ومنهم من قال ان المذكور هنا قولهما اما صند فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الاول ولو قال لسالم وبزيع احدكما حرا وسالم متق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع ولو قال سالم حرا وبزيع او سالم متق نصفهما لان الثالث من الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل له اربعة صبيد سالم وبزيع وفرقد ومبارك وقيمتهم على السواء فقال في صحتهم سالم وبزيع حران او بزيع وفرقد حران او فرد ومبارك حران صح الايجابات الثلث فيخير المولى فاي ايجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الايجاب وبطل الباقي وان مات قبل البيان متق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه وكذلك مبارك واما بزيع يعتق في حالين لانه داخل تحت الايجاب بين الاول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الايجاب الثاني والثالث واحوال الاصابة احوال في رواية هذا الكتاب \* وان كان القول في المرض وخرجوا من الثالث اولم يخرجوا واجازت الورثة فكذلك الجواب واما اذا لم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهما في سهمين ولو قال لثلثة اصبد قيمتهم على السواء سالم حرا وبزيع حر وبزيع ومبارك حران يخير فاي ايجاب اختار متق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان متق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيع ثلثاه وان لم يكن له مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال لاثنين سالم حرا وبزيع حرا وهما حران ومات قبل البيان متق من كل واحد ثلثة ارباعه وان لم يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان ولو قال لثلثة منهم سالم حرا وبزيع حر او مبارك وبزيع وسالم حرا وبزيع فاي ايجاب اختار متق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان متق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبزيع من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح الزيادات للعتابي \* ولو كان له مبدان فقال سالم حرا وسالم وبزيع حران ثم مات من غير بيان فحق كل سالم ونصف بزيع وان كان القول في المرض ولا مال له غيرهما ضربا في الثلث بقدر حقهما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في نصفه فصا وحق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم فصا وثلثه فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة اربعة ونصف متق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف

ومن بزيع سهم ويسعى في ثلثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وان قال لثلثة  
 امبدانت حراوا حد كما لغيره او ا حدكم ومات قبل البيان عتق اربعة تساع الاول وتسعان  
 ونصف من الآخرين وان قال انت حراوا حدكما وهو منهما او ا حدكم عتق خمسة تساع الاول  
 ونصف تسعة وتسعا الثاني ونصف تسعة وتسع الثالث وان قال انت حراوا انت لغيره او ا حدكم  
 عتق اربعة تساع كل وتسع الثالث كذا في الكافي \* وان قال انت يا سالم حراوا انت يا بزيع حرا  
 او انت يا مبارك حرا بغير فان جمع بين سالم وبزيع وقال ا حدكما عتد خرج ا حدهما من البين  
 وبقي العتق ا ثرا بين مبارك وبين ا حدهما يبين في ايها شاء وان مات قبل البيان عتق  
 من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع كلوا حد الربع لاستوائهما \* وذكر في الجامع ان قوله  
 ا حدكما عتد غروا ان لم يقل ا حدكما عتد ولكن قال ا حدكما عتد صارا ا حدهما مدبر او العتق البات  
 يكون ا ثرا بين ا حدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في  
 نصف قيمته ومن سالم وبزيع من كلوا حد الربع بالايجاب البات وصار نصف كلوا حد مدبر ايضا  
 ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كلوا حد اربعة اربع  
 بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسعى كلوا حد في ربعة وان لم يكن له مال آخر كان الثلث  
 بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثة ثلثا الرقة بينهما كلوا حد الثلث فيحتاج  
 الى حساب له ثلث وربع واقله اثنا عشر جعلنا كل مدبر اثنى عشر عتق من مبارك نصفه ستة  
 بالايجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيع من كل الربع بالايجاب البات  
 ثلثة والثلث بالتدبير اربعة ويسعى كلوا حد في خمسة فبالغ سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية  
 ستة مشرفا مستقام التحريج فان جمع بين سالم وبزيع فقال اخترت ان يكون ا حدكما عتد  
 ثم جمع بين بزيع ومبارك فقال اخترت ان يكون ا حدكما عتد ومات بطل اختياره الاول  
 فكان العتق دائرا بين سالم وا حدهما فاصاب سالما نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات  
 للعتابي \* وان قال لا ربعة ا حدكم حرا ثم قال لسالم وبزيع ا حدكما عتد ثم قال لبزيع وفرقد  
 ا حدكما عتد ثم قال لفرقد ومبارك ا حدكما عتد ومات قبل البيان فا اختيار الاخيرنا سخط لما قبله  
 وخرج من فرقد ومبارك ا حدهما من البين ودار العتق بين سالم وبزيع وا حد الآخرين  
 فعتق ثلث سالم وثلث بزيع وهدس فرقد وسدس مبارك وصار كل عبد ستة اوقال في صحته لا مرأته



وصدده انت طالق او هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي \* ولو قال لسالم وبزيع احد كما حرا وسالم حري قال له اوقع فان اختار الا يجاب الاول يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان متق ثلثة ارباع سالم وربيع بزيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما ضربا بجهةهما في الثلث وحق احد هما في ثلثة الارباع وحق الآخر في الربع فا جعل كل ربع سهمهما فصار حق احد هما في ثلثة وحق الآخر في سهم فيصير اربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبة ستة فعتق من سالم ثلثة ويسعى في ثلثة ومن بزيع سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* وان اصاب صيغة الاعتاق الى احد هما بعينه ثم نسيه فلا خلاف في ان احد هما حر قبل البيان \* والاحكام المتعلقة به ضربان ضرب يتعلق به في حال حيوة المولى وضرب يتعلق به بعدموته ما الاول فنقول اذا اعتق احدي جاريتيه بعينها ثم نسيها او اعتق احدي جواريه العشر بعينها ثم نسي المعتقة فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن بالتحري والحيلة في ان يباح له وطؤهن ان يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له الحرة منهن بالنكاح والرفقة بملك اليمين ولو خاصم العبدان المولى الى القاضي وطلبا منه البيان ا مرة القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا ذكرنا لكرخي \* ولو ادعى كل واحد منهما انه هو الحر ولا بينة له وجحد المولى وطلبا يمينه استخلفه القاضي اكلوا احد منهما بالله عز وجل ما اعتقته ثم ان نكل لهما متقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان \* وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي ان المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذا لم يذكر ثم البيان في هذه الجهالة نومان نص ودلالة او ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحدهما مينا هذا الذي كنت اعتقته ونسيت واما الدلالة والضرورة فهي ان يفعل او يقول ما يدل على البيان نحو ان يتصرف في احدهما تصرفا لا صحة له بدون الملك من البع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريتين وان كن مشرافوطي احدتهن تعينت الموطوءة للرق وتعينت الباقيات لكون المعتقة فيهن دلالة او ضرورة فتعين بالبيان نصا ودلالة كذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلو انه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يطأ الباقيات قبل البيان

فلوانه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهن لا تتعين الباقية للعتق وتوقف  
 تعينها للعتق على البيان نصا او دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي و اشار الى احدهما فتعين الآخر  
 للعتق دلالة او ضرورة ولو كانوا مشرة فبا مهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باهم  
 على الا نفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق \* عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق  
 واحد منهم جارية ولا يعرف العين فلكل واحد منهم ان يبطأ جاريته وان يتصرف فيها تصرف الملاك  
 ولو دخل الكل في ملك احدهم صار كل ان الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهن ثم جهلها واما  
 الثاني فهو ان المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه مجانا بغير شيء  
 ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة كذا في البدائع \* رجل امتق العبد الذي  
 هو قديم الصحبة تكلموا فيه والمختار ان يكون صحبته سنة كذا في التجنيس والمزید في باب التدبير \*  
 ولو قال انت حرة او حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق نصف الام كذا في  
 خزائن المفتين \* قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية  
 ولم يدرا بهما اول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام صبد وان ادعت الام  
 ان الغلام اول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى  
 مع يمينه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك  
 على انها ولدت الغلام اول وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصادق باولية الغلام تعتق  
 الام والبنت ورق الغلام وان وجد التصديق باولية البنت لم يعتق احد وان ادعت الام  
 اولية الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل  
 عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة اولية الغلام دون الام تعتق البنت  
 دون الام هكذا في الكافي \* ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه غلاما فهو حر ولو كانت جارية  
 فانت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم ان الغلام اول ما ولدت فهو حر والباقيون ارقاء  
 وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام لحرار وان لم يعلم ايهم  
 اول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسعى في ربع قيمته ويعتق  
 من كل واحد من الجاريتين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلثة ارباع القيمة وان تصادق الام والمولى  
 على ان

على ان هذا الغلام اول متق ما تصادق عليه والباقيون ارقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع يمينه وانما يستحلف على العلم بالله ما نعلم انها ولدت الجارية اولا \* واذا قال لها ان كان حملك غلاما فانت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاما وجارية لم يعتق احد وكذا لك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك متق الجارية والغلام واذا قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة قولدتها جميعا فان علم ان الغلام اول متقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان ولدت الجارية او لا متقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم واتفق الام والمولى على شيء فذلك وان قال لا ندري فالغلام رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط \* وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى مع اليمين كذا في التمر تاشي \* ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام اول متقت الام والغلام والجارية رقيقان وان كانت الجارية اولي متق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم ايهما اول واتفقا على انهما لا يعلمان ذلك فالجارية وقيقة واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه هذا اذا ولدت غلاما وجارية فاما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين متقت الام ومتقت الجارية الثانية بعتهما وبقي الغلامان والجارية الاولى ارقاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما متقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية متقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى ارقاء وان ولدت جاريتين ثم غلامين متق الغلام الاول لا غير وبقي من سواه رقيقا وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية عتق الغلام الاول لا غير وكذا لك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما متق الغلام الاول لا غير وان لم يعلم فان اتفقا على انه لم يعلم الاول يعتق من الاولاد كل واحد ربعة واما الام فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع \* ولو قال اول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا متق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك متقت بالميتة كذا في خزائن المفتين \* واذا قال الرجل لامتين له ما في بطن احدكما حر فله ان يوقع العتق على ايهما شاء فان ضرب

بطن احدهما رجل فالت جنينا ميتا لاقل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق فهو رقيق وينعين الآخر للعتق ولو ضرب رجلان كلوا حد منهما بطن احدهما والتت كل واحد جنينا لاقل من ستة اشهر منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنين الامة كذا في المحيط \* ولو قال لثلث اماء ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه او ما في بطن هذه متق ما في بطن الاولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كان ما في بطن جاري بني غلاما فاعتقوه وان كانت جارية فاعتقوها مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الرضى ان يعتقهما من ثلثه وان قال ان كان اول ولد تلدينه غلاما فالت حرة وان كان جارية ثم غلاما فحران فولدت غلاما جاريتين لا يعلم ايهما اول متق نصف الام ونصف الغلام ايضا ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربهما وتسعى في ثلثة ارباع قيمتها قال ابو مصممة رح وهذا غلط بل الصحيح انه يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباعهما وتسعى في الربع ومن اصحابنا رح من تكلف لتصحيح جواب الكتاب وقال احدي الجاريتين مقصود بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا جانب التبعية فيهما واذا سقط اعتبار التبعية فاحدهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما ولكن هذا يكون مخالفا في التخرج للمسائل المتقدمة والاصح ما فانه ابو مصممة كذا في المبسوط \* واذا شهد رجلان على رجل انه اعتق احد عبديه فالشهادة باطله من داي حنيفة رح ولو شهدا انه اعتق احدي امنيته لا تقبل عند ابي حنيفة رح وان لم يكن الدعي شرط فيه هذا كله اذا شهدا في صحته انه اعتق احد عبديه واما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تدبيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته احد كما حر قد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية \* والاصح انه تقبل كذا في الكافي \* ولو شهدا انه اعتق احدهما بعينه الا انا نسناه لم تقبل ولو شهدا ان احدهما الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمرقاشي \* ولو شهدا انه اعتق عبده سالما ولا يعرفون سالما وله عبد واحد اسمه سالم متق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمراد بجحد لم يعتق واحد منهما في قول ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير \* ولو شهدا بعنقه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمنها قيمته ثم شهدا بغير ان المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسقط منهما الضمان

\* هذه العبارة غير موجودة في اكثر النسخ الحاضرة \*

اتفاقا وان شهدا انه اعتقه قبل شهادتهما لم تقبل ايضا ولم يرجعا بما ضمننا عند ابي حنيفة رح  
 كذا في الكافي \* في الجامع اذا قال الرجل لعبدین له اذا جاء غد فاحدكما حر ثم مات احدهما  
 اليوم او اعتقه او باعه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد يعتق الثاني فان قال المولى قبل  
 مجيء الغد اخترت ان يقع العتق اذا جاء غد ملين هذا العبد بعينه كان باطلا \* وفي الجامع  
 ايضا اذا قال الرجل لعبدین له اذا جاء غد فاحدكما حر ثم باع احدهما ثم اشتره قبل مجيء الغد  
 ثم جاء الغد عتق احدهما والبيان اليه ولو باع احدهما ثم اشترى قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم يشتره  
 حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجيء الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف احدهما  
 ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق احدهما والبيان اليه  
 كذا في المحيط \* رجل له اربعة ابناء سودان وابيضان فتال هذا الابيضان حران او هذا  
 الاسودان وكذا لو اضاف الى الوقت بان قال هذا الابيضان حران او هذا الاسودان  
 اذا جاء غدا مات احد الابيضين او باعه ثم جاء غدا عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات  
 احد الابيضين واحد الاسودين ثبت له الخيار ولو مات الابيضان عتق الاسودان كذا في  
 شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو قال هذا حر امة ولو قال هذا حر عتق الثاني ولو قال هذا حر  
 هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية \* ولو قال  
 احدكما حر اذا جاء غد احدهما حر فجاؤا غد عتقا ولو مات احدهما او باعه ثم جاء غدا عتق الباقي  
 وكذا لو باع بعض احدهما كذا في خزائنة المفتين \* ولو جمع بين مبيدين وحر فقال اثنان منكم حران  
 يصرف احدهما الى الحر والآخر الى العبد فيعتق احد العبدین لا غير كانه يقال احد العبدین حر  
 فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي \*  
 الباب الرابع في الحلف بالعتق \* رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر  
 وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف صبي فبقي على ملكه  
 حتى دخل عتق سواء دخلها ليلا او نهارا ولو لم يتل يومئذ لا يعتق الذي في ملكه بعد اليمين كذا  
 في الكافي \* ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين  
 ولو لم يدخل حتى اشتره ثانيا فدخل الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا  
 في البدائع \* روى خالد بن صبيح عن ابي يوسف رح في رجل قال كلما دخلت هذه الدار

فعبدي حر وله مبيد فدخلها اربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على ايهم شاء واحدا بعد واحد كذا في المحيط \* ولو قال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب فسببت وملكها ودخلت الدار لم تعتق هندنا كذا في الينا بيع \* قال لعبده ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فانكر المولى فالقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية \* ولو قال لعبده ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فباعه قبل دخول الدارين فدخل احدي الدارين ثم اشتريه فدخل الدار الاخرى عتق هندنا \* ولو قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر ان كلمت فلانا يعتبر قيام الملك عند الدخول ايضا كذا في البدائع \* قال محمد روح في الاصل اذا قال اول مبد يدخل على فهو حر فادخل عليه مبد ميت ثم حي عتق الحي ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال هذا قول ابي حنيفة رح ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحلف بعتق ما في البطن \* وان ادخل عليه مبدان حيان جميعا معالم يعتق واحد منهما فان ادخل بعدهما مبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال لعبده انت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبده آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى \* ولو قال كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان طلقنا ولا يعتق الا مبد واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق ومبد من مبيدي حر فدخلت امرأتان او واحدة مرتين طلقنا وعتق مبدان \* رجل له جوار ولهن اولاد وله مبيد فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها ومبد من مبيدي حر فدخلن عتقن واولادهن ومبد واحد ومبد واحد ولو كان العبيد ازواجا للاماء فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلن عتقن وازواجهن واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي زوجها وولدها ومبد من مبيدي حر احرار فدخلن عتقن وازواجهن واولادهن وعتق بعد ذلك جارية مبد \* وفي شرح الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او تكلمت مع فلان فمبد من مبيدي حر فدخل الدار

فدخل الدار د خلّات وكلم مرة لا يعتق الا وا حد كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة او مرتين \* وان قال لعبده انت حران دخلت هذه الدار او هذه الدار فايهما دخل متق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال انت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي للندسي \* ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الايضاح \* رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدى حر وان كلمت فلانا فامرأتى طالق فان دخل الدار او لا متق عبده ولم ينتظر كلام فلان وان كلم فلانا او لا طلقت امرأته ولم ينتظر الدخول فاذا نزل احدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا نزل احدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* رجل له جاريتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة متقت كذا في الظهيرية \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبده حران كلمت فلانا فاهما يمينان ايها وجد شرطه نزل جزاؤه ولو ذكر في آخره ان شاء الله فالاستثناء عليهما وكذا اذا ملق بمشيئة فلان ينصرف الى اليمينين ايضا فان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ احدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلقت المرأة وان كلم متق العبد \* رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق ومبدي حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزاء بان قال امرأته طالق وعبده حران دخلت الدار او وسط الشرط بان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الله وعبده حران كلمت فلانا ولا نية له فالمشي والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان \* ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حر ان شاء الله كان يميننا واحدة والاستثناء عليها وكذا لو قال ان شاء فلان \* رجل قال ان دخلت الدار ان كلمت فلانا او اذا كلمت او متى كلمت فلانا او اذا قدم فلان فعبدى حر ولا نية له فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال مبدي حران دخلت الدار ان كلمت فلانا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث

في اليمين النى يكون فيها الوقت بعد الوقت \* ولو نوى في قوله ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فانت حر ان يكون الدخول مقدما ويكون هو شرطا للانعقاد والكلام مؤخرا صحت نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخرًا صحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع له بان يكون فيه تخفيف له فيرد نيته قضاء للثمة \* واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار الاخرى فانت حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى اولًا فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدما او مؤخرا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدى حر ان كلمت فلانا او قال ان كلمت فلانا فعبدى حر اذا قدم فلان فاليمين ملية ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثانى كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى \* ولو قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الم يعتق وان ولدته لاقبل من سنة اشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي حيان \* رجل قال كل مملوك املكه فيما استبيل فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبدا احتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى ثالثا لا يعتق واحدا منهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى \* فاذا ملك عبدا رابعا يعتق العبد الثانى وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامنا وهلم جرا على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* والحاصل انه اذا اشترى من العبيد عددا هو زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور ان يصير اوسط وكل من وقع في النصف الثانى فحكمهم موقوف حتى لو اشترى مئة اعبدا بعد واحد عتق الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وترا عتقوا الا الاوسط ولم يذكر انهم يعتقون من وقت الشراء او قبيل الموت وكان الفقيه ابو جعفر يذكر من الشيخ ابي بكر بن ابي سعيد رح ان علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يعتق قبيل الموت بلا فصل ومن دأبى حنيفة رح يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح ان هناك يعتق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من الاستثناء انتفاء صفة الوساطة وانما ينعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم عبدا ثم عبدا معا عتقوا ولو قال كل عبدا اشترىته فهو حر



الا اولهم فاشترى عبدا لا يعتق وما سواه يعتق كيف ما اشترى ولو اشترى اولا عبدين معا عتقا  
ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى آخر عتق الثاني  
وعلى هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \*  
ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق  
من يملكه بعد اليمين الا اذا عتق فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه  
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو  
على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عتق به الساعة الزمان نية التي يذكرها  
المنجمون بصدق في ادخال ما يستفيدة بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق مما كان في ملكه  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال كل مملوك املكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك جاء  
رأس الشهر وهو بملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح  
هو على ما يستفيدة في تلك الليلة ويومها كذا في المحيط \* ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر  
ولم ينو شيئا قال محمد رح يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال ابو يوسف رح  
يعتق ما يستفيدة في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من يملكه  
يوم الجمعة في قول ابي يوسف رح ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه  
من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء  
غذ فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى ثلثين سنة فهو حر  
يدخل فيه ما يستفيدة في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة  
وعلى هذا اذا قال الى سنة او سنة ابد او الى ان اموت يدخل ما يستفيدة في تلك المدة دون ما كان  
في ملكه ولو قال اردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يد بين في القضاء ويد بين فيما بينه  
وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كل مملوك املكه حري بعد غدا وقال كل مملوك  
لي فهو حر بعد غدا وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غدا عتق من كان في ملكه منذ حلف لا من ملكه  
بعد الحلف كذا في الكافي \* ولو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي  
وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده وقت اليمين مدبر والاخر ليس بمدبر فان مات عتقا  
من الثلث كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فيتناول الكل لانه نوى التشديد

على نفسه فيصدق كذا في التبيين \* رجل قال كل مبدأ شترية فهو حر الى سنة فاشترى  
عبد الا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيهان \* وان قال لعبد انت  
حر اليوم او غدا لا يعتق مالم يجي الغد الا ان ا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله انت حر اليوم  
او غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت حر غدا اليوم يعتق غدا  
كذا في التاتارخانية \* ولو قال تصبح غدا حرا او تصبح غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب  
وكذا تقوم حرا او تقعد حرا يعتق للحال ولو قال انت حر امس وانما ملكه اليوم متق وكذا قوله  
انت حر قبل ان اشتريتك متق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حر فمضى يومان متقا كذا  
في العتابة \* ولو قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار امس وامرأته طالق ان كان دخل  
ولا يدري انه دخل ام لا وقع العتق والطلاق لانه في اليمين الاولى اقرب دخول الدار واكد  
باليمين فيكون اقرار امته بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول واكد بها فيكون اقرارا بالعتق  
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها \* ولو قال لعبد انت  
حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احدهما لتمام شهر من وقت هذه المقالة متق العبد  
كذا في المحيط \* رجل قال لعبد انت حر قبل الفطرو الاضحى بشهر يعتق في اول رمضان  
كذا في فتاوى قاضيهان \* في الجامع اذا قال العبد الما ذون او المكاتب كل مملوك املكه فيما  
يستقبل فهو حر فملك مملوكا بعد ما متق لا يعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق وعلى  
هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشترية فهو حر فاشترى مملوكا بعد ما متق واجمعوا على انه  
ان اقال اذا اعتقت فكل مملوك املكه فهو حرا وقال اذا اعتقت فكل مملوك اشترية فهو  
حر فملك مملوكا بعد العتق او اشترى مملوكا بعد العتق انه يعتق واجمعوا على انه اذا قال كل مملوك  
لي فهو حرا وقال كل مملوك املكه فهو حر فملك مملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط \*  
واذا قال الحر بي كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فخرج اليها واسلم واشترى عبد الم يعتق  
عند ابي حنيفة رح ولو قال ان اسلمت فكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا متق  
بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في ملك العبد والمكاتب \* ولو قال  
رجل لحره اذا ملكتك فانت حرة فارتدت ولحققت ثم مبيت فاشترها لا تعتق عند ابي حنيفة رح  
وان قال

وان قال اذا ارتدت وسبيت فاشترى بك فانت حرة فكان ذلك منقته اجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت حران شئت تعلق بمشيئته في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته في المجلس ان كان حاضرا او بمجلس علمه ان كان غائبا كذا في البنا بيع \* ولو قال انت حران ام يشأ فلان فان قل فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا بقوله لا اشاء لان له ان يشاء في المجلس بل ببطلان المجاس باعراضة واستغاله بشيء آخر كذا في البدائع \* ولو علق بمشيئته نفسه فقال انت حران شئت فان لم يشأ في صمرة لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان لم اشاء فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع ايضا لان له ان يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج \* فاذا مات تحقق العدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع \* ولو قال لامة من امانت حرة وفلانة ان شئت فقلت قد شئت متق نفسي لا تعتق قال محمدرح في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت متقه من صبيدي فامتنقه فشاء المحاطب متقهم جميعا متقوا جميعا الا واحدا منهم عندا بي حنيقة رح والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية ابي سليمان وذكر في رواية ابي حفص فاعتقهم المأمور جميعا متقوا الا واحدا منهم عندا بي حنيقة رح والصحيح رواية ابي حفص رح لان المعلق بمشيئة المأمور الا عتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت متقه من صبيدي فهو حر فشاء متقهم جميعا متقوا عندا بي حنيقة رح يعتق الكل الا واحدا منهم واجمعوا على انه لو قال من شاء عتقه من صبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعا متقوا جميعا ولو قال لا متين لهما انما حرتان ان شئتما فشاءت احدهما فهو باطل ولو قال لهما ايتكما شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعا متقنا ولو شاءت احدهما متقت التي شاءت ولو شاءت اذ قال المولى اردت احدهما صدق ديانته لا قضاء كذا في المحيط \* رجل قال لغيره جعلت عتق عبدي اليك فليس له ان ينهائه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال اعتق ابي عبدي هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحته او مرض اذا مت فاعتق صبيدي هذا ان شئت او قال اذا مت فامر صبيدي هذا في العتق بيدك او قال جعلت عتق صبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال صبيدي هذا حر بعد موتي

ان شئت كان حراً بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل ان يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك قد شئت وحببت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي او القاضي ولونها : عنه قبل موته جاز نهيه كذا في الذخيرة \* ولو قال اذا جاء فدفنت حراً ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيهان \* فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال انت حرة ان شئت خدام المشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال متق خدام كذا في البدائع \* في الأصل اذا قال لعبد انت حرة ما شئت او اذا شئت او كلما شئت فقال العبد لا شاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له انت حرة حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حرة كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رح يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \*

**الباب الخامس في العتق على جعل** \* حر رصده على مال فقبل متق مثل ان يقول انت حرة على الف درهم او بالف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدى الي الف او على ان يجيئني بالف او على ان لي ملك الف او على الف تؤد بها الى او قال بعث نفسك منك على كذا او هبت لك نفسك على ان تعوضني كذا وما شرط بين عليه حتى يصح الكفالة له به وكما يصح به الكفالة جاز ان يستبدل به ما شاء بدايدولا خير فيه نسيت ولا بد من القبول فان كان حاضراً اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائباً اعتبر مجلس سلمه ولا بد ان يقبل في الكل \* فلو قال لعبد انت حرة بالف وقال قبلت فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق \* ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحمار والثوب الهروي فلواتاه بالقيمة اجبر المولى على القبول كما في المشهور \* ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة فقبل متق ولزمه قيمة نفسه ولو ادعى اليه العبد او العرض فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معيناً بان قال اعتقتك على هذا العبد او الثوب او بعثك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولوا خليف في المال حنسه او مقداره بان قال المولى اعتقتك على عبد وقال العبد على كرحضة او على الف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو انكر اصله للمال كان القول له بالبينة

بينة المولى كذا في فتح القدير \* ولو قال المولى اعتقتك امس بال ألف درهم فلم تقبل فقال العبد  
 قبلت فالقول قول المولى مع بيمينه كذا في البدائع \* ولو قال لمولاه اعتقني على ألف فاعتق نصفه  
 يعتق نصفه بغير شيء ولو قال اعتقني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند أبي حنيفة  
 وح \* عبد بين رجلين قال أحدهما أنت حر بألف فقبل متق نصفه بخمس مائة إلا إذا أجاز الآخر  
 فيجب الألف بينهما عند أبي حنيفة وح \* ولو قال اعتقت نصيبى بألف فقبل العبد لزمه الألف  
 للمعتق لا يشاركه الساكن ولو قال أحدهما إذا أدبت إلى ألفا فانت حر فاكسب وادى متق نصيبه  
 والآخران يشاركان فيه لأنه اكتسب في حالة رقه ثم لا يرجع المعتق على العبد لأنه مأمور له  
 بشرطه ولو قال إذا أدبت إلى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق على العبد بما أخذ منه الشريك  
 كذا في محيط السرخسى \* ولو قال لعبد أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال أنت  
 حر بمائة دينار فقال قبلت بالمالين متق ويلزمه المالا لأن جميعا هذا إذا قال قبلت بالمالين  
 أو قال قبلت على الأيهام ولو قال قبلت أحدا للمالين الدراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في  
 شرح الطحاوى \* ولو قال لعبد أنت حر وأد إلى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا  
 في الظهيرية \* وإذا قال لعبد أد إلى ألف درهم وأنت حر فذكره بالوفاة لا يعتق مالم يؤد الألف  
 ولو قال أد إلى ألف درهم فأنت حر فذكره بالفداء فإنه يعتق في الحال كذا في الذخيرة \* ولو قال  
 أد إلى ألفا أنت حر يعتق للحال أدى أولم يؤد كذا في البدائع \* ولو قال أنت حر ومليك ألف  
 درهم متق في الحال ولم يلزمه الألف قبل أولم يقبل عند أبي حنيفة وح وقال إن قبل متق  
 ولزمه الألف وإن لم يقبل لم يعتق كذا في البناية \* ولو قال لعبد اعتق منى عبدا وأنت حر  
 أولم يقل منى أو قال إذا اعتقت منى عبدا فأنت حر صريح فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا  
 في التجارة فلواعتق عبدا ردا أو مرتفعالا يجوز أن يعتق عبدا وسطا اعتقا بلاسعاية إن تأنه في صحته  
 وإن تأنه في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهمها فإن كانت قيمة المأمور  
 بهتين ديناراً وقيمة الوسط أربعين ديناراً اعتق ثلثا المأمور بلاسعاية لأنه بعوض فلا يكون وصية وبنتى  
 ثلثة بلاعوض وكان مال الميت بجميع البدل وثلث المأمور فجعلته ستين ديناراً فثلثه وهو مشرون  
 ديناراً يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وثلثه لغيره فثلثه وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه  
 في ثلثة مشرون وثلث وثلث من البدل ثلثة مشرون وثلثه ويسمى في الباقي وهو ستة مشرون وثلثان

فبلغ سهام الوصبة مشربين وسهام السعاية اربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البدل  
 مثل قيمة سهام المأمورا واكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبدل يعتق من الثلث وان قال اعتق  
 مني عبدا بعد موتى وانت حر فهذا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا هنا لا يعتق المأمور  
 الا باصفاق الوارث او الوصى او القاضي وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اصفاق اذا اعتق منه  
 عبدا وسطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبدا والا بعناك لم يكن لهم ذلك  
 لكن القاضي يؤجله ثلثة ايام او اكثر بحسب رأيه كذا في الكافي \* فان اعتق المأمور عبدا وسطا  
 في المدة التي امهله القاضي اعتقه والارده الى الورثة وامرهم ببيعه وقضى بابطال وصيته  
 ولو كان المولى قال لورثته اذا اعتق مني عبدا بعد موتى فاعتقوه فهذا وما لو قال لعبده  
 اعتق مني عبدا بعد موتى فانت حر سواء كذا في المحيط \* ابن سامة عن محمد بن روح لو قال لعبده  
 قد بعتك نفسك وهذه الالف التي في يدك بالف درهم قال هو حر وياخذ المولى ما في يد العبد  
 وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده بعني نفسي وهذه الالف بمائة درهم اخذ المولى  
 جميع الالف وعتق العبد بغير شيء ولو قال لعبده بعتك نفسك وهذه المائة الدينار بالالف درهم  
 فقبله العبد وقيمة العبد بثمان المائة الدينار سواء خمسمائة منها بالعبد وخمسمائة بالدينار  
 فان نقد العبد الالف قبل ان يفترقا كانت الدنانير للعبد وعتق وان افترقا قبل ان يقبضها بطل  
 من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للمولى والخمسمائة التي عتق بها دين على العبد \*  
 هشام بن محمد بن روح لو قال العبد لمولاه بعني نفسي وقال قد فعلت عتق ومعنى في قيمته كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو اعتق عبده بمال على اجنبي وقبل الاجنبي ذلك لا يلزمه المال  
 كذا في المبسوط في باب عتق ما في البطن \* واذا قال الرجل لغيره اعتق عبدك من نفسك  
 بالالف على فاعتق فانه لا يلزم الامر المال واذا ادعى كان له استرداده كذا في الذخيرة \* ذمي  
 اعتق عبده على خمرا وخنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدهما قبل  
 قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد بن روح قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال اذا ادبت الى الفافانت حرا واذا ما ادبت او متي ادبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس  
 ولو قال ان ادبت الى الفافانت حر يقتصر على المجلس ويضرب العبد ما ذونا في هذه الوجوه كلها  
 واذا ادعى

وان ادى المال متق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه  
 وعليه الف اخرى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك متق والكسب كله الى حين  
 ما متق لمولاه وليس عليه شيء من الالف كذا في المنابع \* وللمولى بيعته قبل الاداء ولو ادى البعض  
 يجبر المولى على القبول الا انه لا يتق مالم يؤد الكل فان ابرأه المولى من البعض او من الكل  
 لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج \* العبد اذا احضر مال بحيث يتمكن المولى من قبضه  
 وخلي بينه وبين المال اجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم بعتق العبد قبض او لا كذا في التبيين \*  
 ولو قال لاجنبى ان اديت الى الف فعبدى هذا حرف جاء الاجنبى بالالف ووضعها بين يديه  
 لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الف لا يحسن  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال لعبده ان اديت الى الف فانت حر فقال العبد للمولى  
 خدمنى مكانها مائة دينار فاخذها المولى لا يعتق الا ان يقول للعبد عند طلبه ذلك ان اديت الى  
 هذا فانت حر في حينئذ يعتق باليمين الثانية كما لو قال له ان اديت الى الف درهم فانت حر ثم قال له  
 ان اديت الى خمسمائة فانت حر ادى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط \*  
 ولو مات المولى فهو رقيق يورث منه مع اكسابه او العبد فمات تركه لمولاه ولا يورث منه منه كذا  
 في النهر الفائق \* ولو قال ان اديت الى الف فانت حر ثم باعه ثم اشتريه اورد عليه بعيب  
 او خيار رؤية او شرط ثم اتى بالف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل متق كذا في شرح الزيادات  
 للعتابى \* واذا قال لعبده ان اديت الى الف فانت حر فاستقرض العبد من رجل الف ودفعها  
 الى مولاه متق العبد ورجع فريم العبد على المولى في اخذ منه الالف كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال لعبده ان اديت الى كذا من العروض فانت حر فادبها اليه متق الا انه ان كان ذلك  
 شيئاً يصلح ان يكون موصافى الكتابية يجبر المولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح موصفاً  
 فى الكتاب لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا فى المبسوط \* ولو قال ان اديت الى ثوباً  
 فانت حر او قال ان اديت الى درهم فانت حر فأتى بثوب او بثلاثة دراهم او اكثر لا يجبر  
 على القبول ولو قبل المودى متق لوجود الشرط كذا فى الكافي \* ولو قال ان اقدم فلان فاديت  
 الى الف فانت حر فقدم فلان فادى اليه الف لا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المودى من مال اكتسبه  
 قبل القدوم متق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا فى شرح الزيادات للعتابى \*

وَإِذَا قَالَ لَهُ إِذَا دَيْتَ إِلَى عَبْدٍ أَفَأَنْتَ حُرٌّ لَمْ يَضْفِ الْعَبْدُ إِلَى قِيَمَتِهِ وَلَا إِلَى جَنْسِ فَهُوَ جَائِزٌ  
وَإِذَا وَجَدَ الْقَبُولَ ثَبَتَ الْعَبْدُ دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ فَإِنْ أَتَى الْعَبْدُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعَبْدٍ وَسَطٍ يَجْبِرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ  
وَكَذَلِكَ إِنْ أَتَى الْعَبْدُ بِمَا هُوَ رَفَعٌ يَجْبِرُ عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ أَدَّى بِعَبْدٍ رَدِيٍّ لَا يَجْبِرُ عَلَى الْقَبُولِ  
وَلَكِنْ إِنْ قَبِلَ يَعْتَقُ وَلَوْ جَاءَ الْعَبْدُ بِقِيَمَةِ عَبْدٍ وَسَطٍ لَا يَجْبِرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ أَرْضَى بِهَا  
وَقَبِلَهَا لَا يَعْتَقُ وَلَوْ قَالَ لَهُ إِذَا دَيْتَ إِلَى عَبْدٍ أَوْ سَطًا أَوْ قَالَ إِذَا دَيْتَ كَرَحْنِطَةً وَسَطًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَجَاءَ  
بَعْدَ مَرْتَفَعٍ أَوْ بَكْرٍ مَرْتَفَعٍ لَا يَجْبِرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ أَدَّى قَبْلَ لَا يَعْتَقُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ قَالَ  
إِذَا دَيْتَ إِلَى فِي كَيْسٍ أَبْيَضٍ فَأَنْتَ حُرٌّ فَادَّى إِلَيْهِ فِي غَيْرِ كَيْسٍ أَبْيَضٍ لَمْ يَعْتَقُ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ \*  
وَلَوْ قَالَ لِأَمَتِهِ إِذَا دَيْتَ إِلَى الْفَاكِلِ شَهْرَ مِائَةٍ فَأَنْتَ حُرٌّ فَتَقَبَّلَتْ ذَلِكَ فَلَيْسَ هَذَا بِمَكَاتِبَةٍ وَلَهُ  
إِنْ يَبِيعُهَا مَا لَمْ تَوَدَّ وَإِنْ كَسَرَتْ شَهْرًا لَمْ تَوَدَّ إِلَيْهِ ثُمَّ أَدَّتْ لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَعْتَقُ كَذَا فِي زَكَّرِ  
فِي رَوَايَةِ أَبِي حَفْصٍ وَالِدِيلِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ إِذَا قَالَ لَهَا إِذَا دَيْتَ إِلَى الْفَا  
فِي هَذَا الشَّهْرِ فَأَنْتَ حُرٌّ فَلَمْ تَوَدَّهَا فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ وَادَّتْهَا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَقُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \*  
وَإِنْ قَالَ ائْتَقْتِكَ عَلَى مَا فِي هَذَا الصَّنَدِ وَقَدْ مَنَ الدَّرَاهِمَ فَقَبِلَ الْعَبْدُ عَتَقَ وَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ كَذَا  
فِي السَّرَاجِيَةِ \* وَلَوْ قَالَ أَخْدَمْنِي وَوَلَدِي سَنَةً ثُمَّ أَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ أَخْدَمْتَنِي وَإِيَّاهُ سَنَةً فَأَنْتَ حُرٌّ  
فَمَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ مَضِيِّ السَّنَةِ لَمْ يَعْتَقُ بِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَقَدْ فَاتَ شَرْطُ الْعَتَقِ بِمَوْتِهِ  
فَلَا يَعْتَقُ بَعْدَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ مَا إِنْ أَخْدَمْتَنِي أَرْبَعَ سِنِينَ فَقَبِلَ عَتَقَ  
وَ عَلَيْهِ إِنْ يَخْدُمُهُ أَرْبَعَ سِنِينَ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الْخِدْمَةِ بَطُلَتِ الْخِدْمَةُ وَعَلَى الْعَبْدِ قِيَمَةُ نَفْسِهِ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمَا كَانَ قَدْ خَدَمَهُ سَنَةً ثُمَّ مَاتَ فَعِنْدَهُمَا عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ قِيَمَةُ نَفْسِهِ  
وَكَذَا لَوَمَاتِ الْعَبْدِ وَتَرَكَ مَا لَا يَقْضِي فِي مَالِهِ بِقِيَمَةِ نَفْسِهِ لَمَوْلَاهُ عِنْدَهُمَا كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \*  
وَلَوْ قَالَ إِنْ خَدَمْتَنِي سَنَةً فَأَنْتَ حُرٌّ فَخَدَمَهُ أَقَلَّ مِنْ سَنَةٍ أَوْ أَعْطَاهُ مَا لَا عَوْضَ خَدَمْتَهُ لَمْ يَعْتَقُ  
وَلَوْ قَالَ إِنْ خَدَمْتَنِي وَأَوْلَدِي سَنَةً فَمَاتَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ لَمْ يَعْتَقُ كَذَا فِي غَايَةِ السَّرُوحِيِّ \*  
وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ عِنْدَ وَصِيَّةٍ إِذَا خَدَمْتَ ابْنِي وَابْنَتِي حَتَّى اسْتَغْنِيَا فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنْ كَانَ صَغِيرَيْنِ  
تَخْدُمُهُمَا حَتَّى يَدْرَكَا وَإِنْ أَدْرَكَ أَحَدُهُمَا وَوَدَّ الْآخَرَ تَخْدُمُهُمَا جَمِيعًا فَإِنْ كَانَ كَبِيرَيْنِ  
تَخْدُمُ الْبَنَاتِ حَتَّى تَزُوجَ وَالْأَبْنِ حَتَّى يَحْصَلَ لِلْأَبْنِ ثَمَنٌ جَارِيَةٌ وَإِنْ زَوَّجَتِ الْابْنَةَ وَبَقِيَ  
الْأَبْنِ تَخْدُمُهُمَا جَمِيعًا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَهُمَا كَبِيرَانِ أَوْ صَغِيرَانِ بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \*



وإذا قال لامته إذا أدبت إلى الفاننت حرة فولدت ولدًا ثم أدت لم يعتق ولدها معها وإن أدت الألف من مال مولاهم تفتت لوجود الشرط والمولى أن يرجع عليها بمثلها ولو كان المولى مريضاً حين قال لها إذا أدبت إلى الفاننت حرة فافتتت وأدت ثم مات المولى من مرضه فإنها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إلى الفاننت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا القول كذا في المصنوع \* رجل قال لأخراعتك أمتك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاشتقها فابت أن تزوجه فاعتق وأقع من المالك ولا شيء على الآخر ولو قال أعتق أمتك مني على ألف درهم والمسئلة بحالها قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها فما أصاب قيمتها فعلي الآخر وما أصاب مهر المثل بطل منه فلوزجت نفسها منه عما أصاب قيمتها سقط في الوجه الأول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهرها لها في الوجهين كذا في الكافي \* ولو أعتق أم ولده على أن تزوجه نفسها منه فقبلت صفتت فإن ابت أن تزوجه نفسها منه لاسعاية عليها ولو أعتق أمته على أن تزوجه نفسها منه فابت أن تزوجه نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في فتاوي قاضيخان \* امرأة قالت لعبيدتها أعتقك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الألف فإن كانت قيمته أكثر من الألف سعى في تمام القيمة وإن قالت أعتقك على أن تزوجني وتمهرني الفاقبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعى في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولو دماها العبد على أن يتزوجها على ألف فابت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي \*

وإذا قال لعبد له إذا أدبتني إلى ألف درهم فانتما حران يعتبر أدبهما ولو أدبا أحدهما من عند نفسه بان قال خمسمائة عني وخمسمائة تبرع بهما من صاحبي لا يعتقان إلا أن يقول خمسمائة من صدي وخمسمائة بعث بها صاحبي فحينئذ يعتقان ولو أدبا أحدهما لم يعتقا إلا أن يقول أودى الألف بعتهما أو قال على أنهما حران فإذا قبل عتقا وكان للموذي أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط \* من قال لعبدية أحدكما حر بال ألف درهم لا يعتق واحد منهما حتى يقبل في المجلس فإن لم يقبل أحدهما قاما من المجلس بطل وإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فإن قبلوا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وإن قال كل واحد منهما قبلت بالألف ولم يقبل بالألف أو قال أحدهما قبلت بالألف درهم يقال للمولى بين فإذا أوقع العتق

على احدهما متق ولزمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفان فيعتق من كل واحد نصفه بخمسائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال لعبدية احدكما حر بالالف فقالا قبلنا ثم قال احدكما حر بخمسمائة فقبلا صح الايجاب الاول وبطل الثاني واذا صح الكلام الاول فما دام حيا يرجع في بيانه اليه فان مات قبل البيان شاع العتق لهما وشاع المال تبع الشروع العتق فيعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال احدكما حر بالف درهم فلم يقبلا حتى قال احدكما حر بمائة دينار ثم قبلا صح الايجابان واذا صحا فاذ قبلا انصرف قبولهما الى الكلامين وخير المولى ان شاء وقع العتق عليهما بالمالين وان شاء اوقع العتق على احدهما بالمالين وان مات قبل البيان حُتق ثلثة ارباع كل واحد بنصف المالين وسعى كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال لعبد له بعينه انت حر على الف درهم فقبل ان يقبل جمع بين عبد له آخرو بينه فقال احدكما حر بمائة دينار فقالا قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وصتق بالمالين جميعا وان شاء صرف احد اللفظين الى الآخر وعتق المعين بالف درهم وخير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان حُتق المعين كله واما غير المعين فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباع بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة الدينار ويسعى في ربع قيمته ولو قال لعبدية احدكما حر على الف والآخر على خمسمائة فان قالوا قبلنا جميعا او قال كل واحد منهما قبلت انا بالمالين او قال كل واحد منهما قبلت اكثر المالين متقا جميعا فيلزم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل احدهما باقل المالين والاخر باكثر المالين حُتق الذي قبل العتق باكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع \* ولو قبل كل واحد باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي \* ان قال احدكما حر بالف درهم والآخر بالعين فقال احدهما قبلت مطلقا او قال قبلت بالعين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان المالان مختلفين جنسا بان قال احدكما حر بالف درهم والآخر بمائة دينار فقال احدهما قبلت العتق بالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا او قال قبلت بالايجابين متق ويخير العبد في التزام ايهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي \* ولو قال احدكما حر بالف والآخر بغير شيء فان قبلا جميعا هتقا ولا شيء

متقا ولا شيء عليهما وان قبل احدهما بالف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل الى احدهما فان صرفته الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بالف وان صرفته الى القابل عتق القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو ببدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى احدهما يعتق هو ويعتق الآخر ان قبل البديل في المجلس والا فلا وان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمس مائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع \* ولو قال احدكما حربا بالف والآخر بمائة دينار فقبلا متقا ولا شيء عليهما وان قال احدكما حربا بغير شيء احدكما حربا بالف دينار فقبلا عتق احدهما مجا نا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال احدكما حربا بالف فقبلا ثم قال احدكما حربا بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال احدكما حربا بالف احدكما بغير شيء فقبلا متقا ولا شيء عليهما لان من عليه البديل مجهول كذا في الكافي \* ولو قال لعبيدي يا ميمون انت حربا مبارك على الف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبتك على الف يا ميمون كان على الاول لانه تم الكلام قبل ان يدعوه بالآخر \* رجل له ثلثة ابد فقال احدكم حربا على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلث مائة فقبلوا ذاك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائة مئتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائة مئتين ولو قبلوا في ثلث مائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لاحد العبدین انت حربا على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عندهما وعند محمد راح لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت حر بعد موتى بالف فاقبل بعد موته وان قبل بعد موت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي او الوارث او القاضى عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو اعتقه الوارث من كفارة الميت لا يصح من الكفارة بل من الميت كذا في النهر الفائق \* ثم الوصي بملك عتقه تحقيقا لا تعليقا حتى انه لو قال انت حرا زاد خلت الدار فانه لا يعتق والوارث بملك عتقه تحقيقا وتعليقا حتى انه لو ملته بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال اذا امت فانت حر على الف وكذا اذا ادبت الى الغاب بعد موتى فانت حر فادى الى وارهنا متحقق الا باعتاق كذا في التمر تاشي \*

ولو قال لعبد ح ح منى حجة بعد موتى وانت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطا ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان اوصى المبت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على اربعة ثلثة ارباعه منها للعبد ويسعى للموصى له في ربع ثلث رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسى \* وان قال لعبد ادفع الى وصيى بعد موتى قيمة حجة يحج بها عنى وانت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط وان ادى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على اداء الحج وان اعتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سعاية عليه ثم الوصى يحج من المبت بثلث المودى من حيث يبلغ وان كان اوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة اربا ما فثلثة ارباعه للحجة وربع الثلث للموصى له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد ايضا فينقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة اربا ما سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابى \* ان قال لعبد ادفع الى وصيى قيمة ح ح فاذا دفعته اليه وحج بها عنى فانت حر فهذا لا ينفذ العتق الا بعد الحج ولو اتى بقيمة ح ح وسط لا يجبر الوصى على القبول فاذا ادى وحج وجب تنفيذ العتق وان اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج او كثرت ولا يأخذ الورثة شيأ مما اداء العبد الى الوصى ولا يستسعون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصى بكل ما ادى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لعبد ح ح منى بعد موتى حجة وانت حر فمات المولى في شوال فاراد العبد ان يخرج الى الحج فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلاثة حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج باربعة اشهر ومسافة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة اربعة اشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابعناك فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضا وان قال المولى ح ح منى في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شوال فللورثة ان يمنعوه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فاذا منعوه بطلت وصيته لفوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد ح ح منى بعد موتى بخمس سنين وانت حر

فانه يخدم الورثة الى ان تجيء تلك السنة فاذا جاء تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب  
 اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال اد الى الف احج بها فانت حر يعلق العتق باداء الالف  
 دون الحج بخلاف قوله اذا اديت الى الف احج بها فانت حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيادات  
 للعتابي \* سئل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال لعبده صم مني يوما وانت حر او قال صل مني  
 ركعتين وانت حر قال متق العبد صام او لم يصم صلى او لم يصل كذا في الذخيرة \* واو قال لورثته  
 ان اد من اليكم مبدى فلان بعد موتى كره فهو حرا وقال فاعتقه فاتى بالردى وقبل الوارث  
 لا يعتق ولو اد من الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصى او القاضى كذا في الكافي  
 والله اعلم بالصواب \* الباب السادس في التدبير \* التدبير على نوصين مطلق ومقيد بالمطلق  
 ما علق متقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع \* وله الفاظ قد يكون بصريح اللفظ  
 مثل ان يقول انت مدبر او د برتك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو ان يقول انت حر  
 بعد موتى او حررتك بعد موتى او انت معتق او عتيق بعد موتى وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول  
 ان مت فانت حر او يقول اذا مت او متي مت او متما مت او ان حدث لي حدث او متي حدث لي  
 وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة او الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو ان يوصي لعبده بنفسه  
 او برقبته او بعنقه او بوصية يستحق من جملتها رقبة او بعضها نحو ان يقول او صيتك بنفسك او رقبتك  
 او بعنقك او كل ما يعبر به من جميع البدن وكذا لو قال او صيت لك بثلاث مالى كذا في البدائع \*  
 ولو اوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو اوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو قال لعبده انت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقتك فانت حر بعد موتى  
 \* او من د بر موتى او انت حر في موتى او مع موتى كذا في محيط السرخسى \* وحكم المطلق  
 اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اعتاقه او كفايته  
 كذا في السراج الوهاج \* فان باعه وقضى القاضى بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون نسخا للتدبير  
 حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* وللمولى  
 ان يستخدمه ويؤجره وان كانت امه وطئها وله ان يزوجه كذا في الكافي \* واكسأ به  
 ومهر المدبرة وارشها للمولى كذا في الينابيع \* فان مات المولى متق المدبر من ثلث ماله  
 حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي \* واذا كان على المولى دين مستغرق

لرقبة المدبر بمعنى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان \* وولاء المدبر لدهره ولا ينتقل منه وان متق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادماه احدهما ثبت نعمه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين اعتقه احدهما وهو موصوف من متق ولم يتغير الولاء كذا في الايضاح \* اما المقيد فهو ان يعلق متق بعهده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرط آخر نحو ان يقول ان مت من مرضى هذا او من سفرى هذا فانك حرو ونحو ذلك مما يحتمل ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع \* وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحيوة للمولى ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوهاج \* روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قال ان مت ودفنت او غسلت او كفنت فانك حرو فليس بمدبر وان مات وهو في ملكه استحسب له ان يعتق من الثلث كذا في الينابيع \* ومن المقيد ان يقول ان مت الى سنة او الى عشر سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعيش مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فانك حرو مثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبیین واذا قال لعبده انت حرو يوم اموت ولم ينو النهار كان مدبرا مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية \* وان قال انت حرو قبل موتى بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند ابي بكر الاسكاف وقال ابو القاسم من جميع المال وهو قول ابي حنيفة رح قال ابو الليث وهو الصحيح كذا في الغيانية \* وان مات قبل مضى الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوى \* ولو قال انت حرو بعد موتى بيوم لا يكون مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا بالعناق الوارث كذا في فتاوى قاضيخان \* ويؤثر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا في التهذيب \* ولو قال انت حرو بعد موتى وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان اولاً والغلام في ملك المولى لا ان يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعوه كذا في المحيط \* ولو قال انت حرو لسانه بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبده لا سبيل لاحد عليك

عليك بعد موتي قالوا يصير مدبراً كذا في فتاوى قاضيخان \* روى الحسن من أبي يوسف رح  
لو قال أنت مدبر من فلان فهو مدبر من نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت  
برقبتيك لك فقال لا قبل فهو مدبر وليس ردة بشيء كذا في خزائن المفتين \* رجل قال لعبد  
له أحد كما حر بعد موتي وله وصية مائة ثم مات متناولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد  
منكما مائة درهم بطلت إحدى المائتين لأن أحدهما عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية \*  
ولو قال إن ملكتك فانت مدبر فملك بعضه لم يصير مدبراً كذا في العنابية \* ولو قال لامة لا يملكها  
إذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي أو قال إن اشتريتك وميت فانت حرة فاشترها تصير مدبرة  
فإن اعتقها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشتر بها لم تكن مدبرة حتى لو مات  
لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال لامة إن ملكتك فانت حرة بعد موتي  
فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الوالد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل  
بعده فالقول للمولى مع يمينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين إن ملكتكما فانتما حرتان بعد  
موتي بشهرين فملك أحدهما وولدت منه ثم ملك الأخرى متقتا من دبره وولد الأولى  
رقيق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت حر بعد كلامك فلا نا وبعد موتي فكلم فلا نا كان  
مدبراً وكذا كونه إذا كلمت فلا نا فانت حر بعد موتي فكلمه صار مدبراً كذا في البدائع \*  
رجل قال لعبد أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر فقام شهراً بعد موت المولى و  
لم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت  
المولى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد إلى الرق كذا  
في الظهيرية \* قال محمد رح في الأصل إذا قال أنت حر بعد موتي إن شئت الساعة فشاء العبد  
من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فإن نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى  
يموت المولى فإن مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في البنا بيع \* وكان الشيخ  
أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق إلا بالعناق من الورثة أو الوصي وبه جزم الحاكم  
في مختصره كذا في النهر الفائق \* ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس  
كذا في غاية السروجي \* ولو قال لعبد أنت حر إن شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد  
من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فإن ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله إليه

كذا في البدائم \* وإذا قال لغيره دبر عبدى فاصتته المأمور لا يصح وإذا جعل الرجل امرءة  
 إلى صبي فقال دبره أن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط \*  
 قال لرجلين دبراً عبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل امرءة في التدبير اليهما بأن قال جعلته  
 امرءة اليكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رجل قال في مرضه اعتقوا عني  
 فلا نا بعد موتى أن شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتى أن شاء الله تعالى في الاستحسان  
 يصح الاستثناء في قوله هو حر أن شاء الله ولا يصح في الأمر بالعتاق كذا في فتاوى قاضيجان \*  
 ذكر في الزيادات ومن دبر عبد على الف قبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسى \*  
 عبد بين رجلين دبراً أحدهما فعلى قول أبي حنيفة ربح يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك  
 الساكن في نصيبه خيارات خمسة إن كان المدبر موسراً أن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان  
 مدبر ابينهما فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات  
 الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء اعتق فإذا اعتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع  
 على المعتق بنصف القيمة مدبراً أو الولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء  
 المدبر اعتق وإن شاء استسعى العبد \* وإن شاء استسعا فاعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر  
 أن يرجع على العبد فيستسعيه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية  
 وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثاً منه  
 للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وإن مات المدبر عتق ذلك النصف من  
 الثلث و لغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما وإن شاء ضمن المدبر قيمة  
 نصيبه إذا كان موسراً فالولاء كله للمدبر وللمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وإن أم يرجع حتى مات عتق  
 نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملاً للورثة وخيارات أربعة إن كان المدبر معسراً وليس  
 له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية \* عبد بين شر يمين دبراً معاً فقال كل واحد دبرتك أو قال  
 كل واحد نصيبى منك مدبراً أو قال كل واحد أدامت فانت حراً أو قال كل واحد أدامت فانت حر بعد موتى  
 أو قال كل واحد أنت حر بعد موتى وخرج الكلام منهما معاً صار مدبراً لهما كذا في شرح الطحاوى \* فإذا  
 مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار أن شاء اعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى  
 وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق أن كان



يخرج من الثلث وان قال اذا متنا فانت حرا وانت حر بعد موتنا وخرج كلاهما معالا بصير مدبرا الا اذا مات احدهما بصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا لورثته ولهم الخيار ان شاؤوا اعتقوا وان شاؤوا ادبروا وان شاؤوا كاتبوا وان اشاءوا استسعوا وان شاؤوا ضمنوا الشريك ان كان مؤسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث \* مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدع احدهما فهو مدبر بينهما كامة فان ادعاه احدهما ففي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية ام ولد له ونصفها مدبرة على حالها للشريك وبغرم المدمى نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدمى او لاعتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل ان يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية منها في قياس ابي حنيفة رح وان مات الذي لم يدع او لاعتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند ابي حنيفة رح لانه ولد للشريك ولدوا م الولد لا قيمة له عند ابي حنيفة رح ويضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني ايضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطي الثاني كذا في محيط السرخسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعاه جميعا معا يثبت نسبه منهما جميعا وصارت الجارية ام ولد لهما ويبطل التدبير كذا في البدائع \* رجل كتب في كتاب الوصية ان عبده فلان احر بعد موته ولم يسمع منه احد ثم مات وحدث الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع ايمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة اشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية \* دبر ما في بطن امته لا يبيها ولا يبيها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي \* ولو ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والثاني لاكثر منه بيوم فهما مدبران كذا في الينابيع \* ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه بجوز فان وضعت بعد هذا القول ولد لاقل من ستة اشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان ادت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة

وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويبرأ من بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يخير ان شاء مضي في الكتابة وان شاء مضي في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة اكثر وهذا قول ابي حنيفة رح واذا كانت الام بين اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جازن وان وادت بعد هذا لا قل من ستة اشهر صار نصيبه مدبرا عند ابي حنيفة رح ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الام بين اثنين قال احد هما ما في بطنك هر بعد موتى وقال الآخر لا امه انت حرة بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لا قل من ستة اشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد واما في الام فللذى لم يدبر الام في نصيبه خيارات خمسة عند ابي حنيفة رح ان كان المدبر موسرا وان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت هذه المقالة فعند ابي حنيفة رح يصير نصف الجارية مدبرة للذي دبرها ويصير نصف الولد مدبرا تبعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يستسعى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا تبعا واذا كان تبعا في التدبير يكون تبعا في السعاية ايضا كذا في المحيط \* ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدبر احدهما ما في بطنها واعتق الآخر الام فالذي دبر له ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينا بيع \* تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التنجيز والتعليق ببلوفه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا ادركت فانك حر بعد موتى لا يصح وكذلك المخنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير المكران وكذلك المكره على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط \* رجل دبر عبده ثم ذهب عقله والتدبير على حاله بخلاف ما اذا اوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث

حيث بطل الوصية <sup>كلافي</sup> خزانة المفتين \* دبر الذمي مبدية ثم اسلم يعتق بالسعاية فانه  
 مات المولى قبل الفراق من السعاية عتق وبطلت السعاية فلو صالحه المولى من غير حكم على  
 اكثر من قيمته وعجز ينتقض الصلح في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته \* حربي دخل دارنا  
 بامان فدبر عبده ثم اضر الحربي يعتق المدبر ولودبر عبده في دار الحرب وخرج اليها فاسلم العبد  
 يجبر على بيعه \* ارتد العبد المدبر ولاحق به دار الحرب او اسره اهل الحرب ثم اخذه المسلمون  
 فاسلم رده على مولاه ويكون مدبر الكذا في محيط المرخسى \* من قال لعبده انت حرا ومدبر  
 فانه مؤمرا لبيان فان قال منيت به الحرية فيعتق وان قال منيت التدبير صار مدبرا وان مات  
 قبل البيان والقول في الصحة فانه يعتق نصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير ان خرج عتق  
 وان لم يكن له مال غيره عتق النصف مجانا ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كانا عبدين  
 فقال احدهما مدبرا وحر ومات قبل البيان ولا مال له غيره ما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما  
 مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال  
 ولو قال انتما حران او مدبران والمستئلة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير  
 هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي  
 ولو قال في صحته لعبده ومدبره احدهما مدبرا والاخر حر ولا مال له غيره ما ومات قبل البيان  
 عتق لقن من كل المال والمدبر من الثلث ولو مكس فقال احدهما حر والاخر مدبر فكذلك  
 صندابي يوصف رح لانه اخبار تقدم او تاخر وصند محمد رح يعتق نصف كل واحد من كل المال  
 والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال احدهما حر والاخر المدبر يعتق لقن والمدبر مدبرا بحاله  
 وهذا قولهم كذا في الكافي \* ولو قال لمدبرين له احدهما حر فخرج من صنده فرد من هذين المدبرين  
 ودخل عليه مبد فقال للمدبر الثابت <sup>في</sup> للعبد الداخل احدهما مدبر يعتق المدبر الذي خرج  
 بعد قوله احدهما حر والعبد الداخل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبرا وان قال  
 لمدبرين ولقن له في صحته احدهم مدبرا والآخر لباقيين حرو ومات قبل البيان كان للقن نصف  
 العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق  
 من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة الارباع من الثلث بالتدبير وكذا  
 له حكم المسئلة با... قدم الصحة وقال احدهم حرا واحدا لاخرين مدبر يكون نصف العتق البات

للغن ونصفه للمدبرين لكل واحد لربع وهي رواية الزيادات وذكر الامام قاضيخان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو قال احدكم مدبر والباقيان حران متق القن ونصف كل مدبر بالامتناع ولو قدم العتق فقال احدكم حر والباقيان مدبران متق ثلث كل واحد بالامتناع ولو قال لمدبر وقتين احدكم مدبر والباقيان حران متق القن من كل المال والاول خبر ولو قال احدكم حر والباقيان مدبران متق ثلث كل واحد بالامتناع وثلاثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيدا فقال احدكم حر والباقيان مدبران متق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو مكس فقال احدكم مدبر والباقيان حران متق من كل واحد ثلثا من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي \* ولو قال لثلاثة عبيد احدهم مدبر اثنان منكم حران او مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حالة الصحة متق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقي ثلثا للمدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من العبدتين مدبرا ايضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث متق المدبر المعروف كله ومتق من كل واحد من العبدتين ثلثة اسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وان لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهاهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدتين في النصف واقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في اربعة وحق العبدتين في ثلثة فبلغ سهاهم الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وصار ثلثا كل عبيد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبيد ثلثة واذا صار ثلثا لعبيد سبعة فكان العبدان ثمانية عشرة ونصفا فانكسر فضعفناه فصا كل عبيد احد وعشرين فنقول متق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة ومتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعيه ومتق من كل واحد من العبدتين بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد في احد عشر وهو قدر ثلثة اسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهاهم الوصايا اربعة عشر وسهاهم السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخريج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتسعون ماعليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدتين

في ستة فجهلته اربعة وثلثون فصار ثلثا كل رقبة من العبد بين الباقيين مبعة عشر متق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في اربعة عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين صار مستوفيا وصيته ثلثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة فيكون جملة السهام تسعة وثلثين فصار ثلثا كل رقبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا متق من المدبر ثمانية ويسعى في احد عشر ونصف وحق من العبد الباقي ثلثة ويسعى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلثة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيين وصيتهما ستة وتوى ما عليهما من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فيكون الجملة ستة وثلثين فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلثين متق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التحريم فان لم يموت المولى حتى مات احد العبد ثم مات المولى بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدين فاذا مات المولى شاع فيهما وحق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث متق من كل واحد ثلثة ارباعه النصف بالعتق البات والرابع بالتدبير ويسعى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثة ثلث الرقبة بينهما متق من كل واحد ثلثة النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يموت المدبر ولكن مات احد العبدين ثم مات المولى زالت مزاحمته وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر متق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث متقا وان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين متق من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مر وان قال اثنان منكم حران او مدبران وكان الغول في المرض فهنا يعتبر كلاهما

من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرتبة وذلك سهم  
 وحق العبد ين بحكم التدبير في النصف ثلثة وبحكم العتق البات في الثلثين اربعة فبلغ سهام  
 وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة  
 وثلثون وصار كل عبد ثلثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین  
 سبعة من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام  
 السعاية ستة وعشرين فاستقام التخریج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية  
 فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام  
 الورثة ستة وعشرين فيكون الجملة ثلثة وثلثین وصار كل عبد ستة عشر ونصف فبلغ  
 ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية  
 ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخریج فان مات احد العبدین توى ما عليه  
 من السعاية والتوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين  
 وعلى حق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدبر ستة فيكون الجملة خمسة وثلثین ونصف فصار  
 كل عبد سبعة عشر وثلثة اربع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في احد عشر وثلثة اربع سهم وعتق  
 من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسعى في اربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا  
 وصيته ثلثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخریج وان مات  
 العبدان وبقي المدبر توى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين  
 وعلى سهام المدبر ستة فيكون الجملة اثنين وثلثین عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين  
 والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية  
 ستة وعشرين فاستقام التخریج فان مات المدبر مع احد العبدین توى ما عليهما من السعاية  
 فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة ونصف فيكون  
 الجملة تسعة وعشرين ونصف فعتق منه ثلثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت  
 استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخریج  
 فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاحمته في الايجاب البات وصار عتق رقبة ونصف  
 بين العبدین

بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف متق من كل واحد ثلثا ربا فله ويسمى في ربيعة  
وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما يعتق من كل واحد ثلثه ويسمى كل واحد  
في ثلثيه فان مات احد العبدین قبل موت المولى زالت مزاحمته وبقي الايجاب البات  
بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا ايضا فان كان  
له مال يخرج جان من الثلث متقا بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة  
بينهما على ما ذكرنا وان قال في صحته انتم احرارا وانتم مدبرون ومات قبل البيان نقوله  
انتم احرار صحيح في حق الكل وقوله وانتم مدبرون وقع لغوا في حق المدبر المعروف صحيحا  
في حق العبدین كانه قال او هذا العبدان مدبران فثبت بالايجاب البات متق رقبة ونصف  
بينهم لكل واحد نصف ويثبت بالايجاب الثاني تدبير رقبة بين العبدین صار نصف كل واحد  
مدبرا ونصف المدبر المعروف مدبرا فان كان له مال يخرج رقبة ونصف من الثلث متقوا  
وان لم يكن قسم ثلث ما له وماله عند الموت رقبة ونصف فثلثه وهو نصف رقبة بينهم لكل واحد  
السدس متق من كل واحد ثلثا النصف بالايجاب البات والسدس بالتدبير ويسمى كل واحد  
في ثلثه وان كان الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك اذا قال كل واحد  
منكم حرا وانتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار وانتم مدبرون وكذلك اذا قال انتم احرار  
او هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله وانتم مدبرون وان لم يكن فيه مدبر فقال انتم احرار  
او هذا وهذا وهذا مدبرون صح الايجابان فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد  
بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان  
الايجاب في المرض متقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم  
مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع لغوا بقى الكلام الاخر ايجابا في حال دون حال  
فلا يكون اعتاقا بل لشك وان قال كل واحد منكم حرا ومدبر فالكلامان بطلا في حق المدبر وصحا  
في العبدین لانه امر دكلوا حد في الايجاب كانه قال لكل واحد حد انت حرا ومدبر فيبطل في  
حق المدبر ويصح في العبدین فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبدین  
نصفه بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وان كان  
القول في المرض متقوا من الثلث على ما مر وان قال انتم احرار او هذا مدبر للمدبر المعروف

وهذا وهذا ومات قبل البيان صاروا مدبرين لان الملتزم احدا لا يجابين وقد قام دلالة اختياره  
التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف  
والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الا على اعتبار اختياره  
ايجاب التدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فعال انتم احرار او هذا مدبر وهذا  
وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار  
العبد الذى تناوله التدبير والذى عطف عليه مدبرين وبقي الثالث قنالمذاكرنا ولو قال انتم احرار  
وهذان مدبران وليس فيهم مدبر صرح الايجابان فثبت بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف  
بينهم ويثبت بالايجاب الثانى تدبير رقبة بين اللذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث  
كذا في شرح الزيارات للعتابى \* ولو قال لعبيدة انتم احرار او هذا وهذان مدبران ثبت ثلث  
كل ايجاب عند عامة المشائخ رح فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثانى  
ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للأخرين فصار ثلث كل واحد  
مدبرا ايضا كذا في الكافي \* فان كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى  
في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة  
فثلثه خمسة اتساع رقبة بينهما كل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما با لعنق البات ثلثة  
اتساع وبالتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلثة اتساع ونصف وسعاية المفرد  
في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التحريم كذا في شرح الزيارات  
للعتابى والله اعلم بالصواب \* الباب السابع في الاستيلاء \* اذ اولدت الامة من مولاها  
فقد صارت ام ولد له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقرب  
فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة ام ولد له واما اذا لم يستبين شىء من خلقه  
بان القت مضغة او معلقة او قطعة فاداه المولى فانها لا تكون ام ولد كذا في السراج الوهاج \*  
ولا يجوز بيع ام الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء  
لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن ومالا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة  
والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطى \* والاجرة والكسب والغلة  
والعقروا المهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى العاصى بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه



هل يتوقف على قضاء فاضل آخر أمضاء وإبطا لا كذا في الذخيرة \* وللمولى ان يزوجه ولا ينبغي  
ان يزوجه حتى يستبرئها بحضة كذا في البدائع \* وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لقل  
من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت  
من الزوج فان أدها المولى متق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان زوجها  
فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للصيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد ويعتق بموته  
من كل المال وله استخدام وجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح  
فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج أمته من عبدة فولدت  
فادى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية وتصير الجارية ام ولد واذا  
مات مولى ام الولد متقت سواء زوجها مولاها من رجل اولم يزوجه لكن متقتها يعتبر من  
جميع المال سواء خرجت من الثلث اولم تخرج لم يلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا  
في ضاية البيان \* ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة والحق بدار الحرب  
وكذا الحربى المستامن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولد هائم رجع الى دار الحرب  
فاسرق الحربى متقت الجارية كذا في البدائع \* واذا متت بموته يكون ما في يدها من المال  
للمولى الا اذا اوصى له به كذا في البحر الرائق ناقلا من فتاوى قاضي خان \* متق ام الولد يتكرر  
بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله ام الولد اذا امتقتها مولاها وارتدت ولحققت بدار الحرب  
ثم سبيت واشترى المولى فانها تعود ام ولد وكذا لو ماك ذات رحم محرم وعتقت عليه  
ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاشترى بها متقت وكذا ك ثانيا وثالثا وكذلك ام الولد  
كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اسلمت ام ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها قايين  
فانها يخرجها القاضي من ولايته بان يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصير مكاتبه الا انها لا ترد الى الرق  
ولو عجزت نفسها فان اسلم مند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو اسلم بعدها  
واذا مات مولاها النصراني متقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* واذا قضى القاضي  
عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط الرخمي \*  
الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح او طوى بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه  
وتصير ام ولد له كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم عندنا تصير ام ولد له من وقت ملكها من وقت العلوق

كذا في النهر الفائق \* ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصيرام ولد له عندنا كذا في الكافي \* وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصيرام ولد له وهو قول عامنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ويعتق الولد ويجوز له بيع الام هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكر ذلك المولى الذي هي له فاذا ملكها الذي اقر بهذا فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة واذا اقر في صحته ن امته قد ولدت منه فانها تصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة ويكون متها من جميع المال سواء كان معها ولدا ولم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هناك ولدا وحبل يعتق من جميع المال والا فمن الثلث كذا في محيط المرخصي \* جارية حبلتي اقر مولاه ان حملها منه فانها تكون ام ولد له وكذلك اذا قال ان كانت حبلتي فهو مني فولدت ولدا او اسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقر بها مانها تصيرام ولد له اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر فان انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية ام ولد له كذا في الظهيرية \* فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصر الجارية ام ولد له كذا في البدائع \* ولو قال حمل هذه الجارية مني او قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامه في ذلك او كذبت كانت ام ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الامه لم تكن ام ولده كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كذبت وادعت انه كان حملا وقد اسقطت سقطا مستبين الخلق فالقول قولها وهي ام ولد له كذا في محيط المرخصي \* رجل اقر ان امته حبلتي منه ثم جاءت بولد لاكثر من مننين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامه هذا الولد ذلك الحبل وجهد المولى ان يكون هذا ذلك الحبل فالامه ام ولده ولا يثبت نسبة منه وان اقر المولى انه ذلك الحبل وانه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر مننين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في امته فشهدا صدهما انه قال قد ولدت مني وشهد الآخر انه قال هي حبلتي مني فهو ام ولد له فقد اجمعا عليه وكذلك لو شهد احدهما انه اقرانها ولدت غلاما وشهد الآخر انها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان

وان كان جارية فليس منى ثبت نسب الولد منه فلا ما كان او جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو منى الى سنتين فولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا اشترى امه لها ثلاثة اولاد فادعى احدهم فان كانوا ولدوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا منه وان كانوا في بطون مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعاه والباقيان رقيقان ويبيعهما ان شاء ولو ادوا في ملكه بان ولدت امه رجل ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه يثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين بالاتفاق وان ادعى الاكبر يثبت نسب الاكبر منه والوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط \* رجل له جارية وطئها وعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لسته اشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متهما بها وكان اكبر رايه انها فجرت فهو في سعة من نفى الولد وان لم يظهر منها فجوروا كبر رايه انها صغيفة لا ينبغي له ان ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا وطئ امته ولم يعزل عنها وحصنها فجاءت بولد لم يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ان يبيعه ويجب ان يعترف به وان عزل عنها ولم يحصنها جاز له ان ينفيه صدا بى حنيفة رح كذا في السراج الوهاج \* وان صارت ام الولد محرمة على المولى على التأبيد بان وطئها ابن المولى او ابوه او وطئ المولى امها او ابنتها فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر لم يثبت نسب الولد الذي اتت به بعد التحريم من غير موته وان ادعى يثبت النسب لان الحرمة لاتزيل الملك كذا في البدائع \* ولو ان امه غرت رجلا من نفسها فزعمت انها حرة فتزوجها وولدت له ولد اثم استحقها رجل فانه يقضى له بها وبقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا متقت رجع عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى ابو الولد نصفها من مولاه صارت ام ولد له وبضمن نصف قيمتها مولاه كذا في المبسوط \* رجل اشترى امه وهي ام ولد الغير من رجل اجنبى ولا علم له بحالها فولدت منه ولد اثم استحقها مولاه وقضى له بها فعلى ابي الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى ام الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية \* ان قال لغلام له لا يولد مثله لمثله هذا ابني متق عليه صدا بى حنيفة رح وهل تصير امه ام ولد الاصح انه اقرارها بمومية الولد كذا في السراج الوهاج \* استولد موطوءة الاب يثبت نسبها منه كذا

في القنية \* وأذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادماه ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له سواء صدقه الابن او كذبه اذ هي الاب شبهة ولم يدع كذا في السراج الوهاج \* وعليه قيمتها لا مقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي \* وشرط صحة هذا الاستيلاء ان تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدموة وان يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدموة ايضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء او رد وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها فادماه الاب لم يصح دموته الا ان يصدق الابن صدقه الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم اسلم او صبا فعتق او مجنونا فافاق فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من الاسلام والعتق والافاق الى الدموة فادماه لا يصح لعدم الولاية الا ان يصدق كذا في فتح القدير \* فان صدقه الابن يثبت نسبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه انه ملك اخاه كذا في التبيين \* واما المعتوه لو ادماه عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان المعتة لا يبطل الحق والولاية به بل يعجز عن العمل كذا في فتح القدير \* ولو ان الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصرام ولد ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت الجارية مدبرة او ام ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدومته باطلة كذا في الكفاية \* ابو الاب اذا وطئ جارية ابن ابنه فادماه ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فان مات الاب فادماه بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل ان يكون صبا او كافرا او مجنونا فالولاية للجدة فيصح دموته فان عادت ولاية الاب بان اسلم او اعتق او افاق قبل الدموة لم تقبل دموة الجدة بعد ذلك ولو كان الاب مرتدا فعند ابي حنيفة رح دموته موقوفه فلن اسلم الاب لم تصح دموة الجدة وان مات على الردة او لحق وقضى بلحاظه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء او بالرد بعيب او بخيار شرط او فساد في البيع وولدت لاقل من ستة اشهر من ذهابها لم تصح دموة الجدة ولا دموة الاب الا اذا صدقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له بالقيمة ويعتق الولد مما جازاه كذا في غاية البيان \* ولو وطئ حارية امرأته او جارية والده او جدته فولدت وادماه لا يثبت النسب ويد راعته الحد فان قال احلها الى المولى لا يثبت النسب

الا ان يصدقه المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقته في الامرين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وان اذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية ام ولد له وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية \* ولو ماك المولى يوما ولد جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت ام ولد له كذا في النهاية \* وان اذا كاتب الرجل امته فجاءت بولد ليس له نسب معروف فان المولى يثبت نسبه منه صدقته ام كذبتة وسواء جاءت بولد لسته اشهر ام لاكثر اولا قل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر والمكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع \* وذكر في المأذون ان العبد المأذون اذا اشترى جارية فولدت فاذعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجورا لم يصح الا ان يدعى بشبهة كذا في العتابة \* ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية ام ولد له وليس له ان يبيعها وله ان يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى بهن بعد السبى والارتداد عدن كما كن في قول ابي يوسف رح يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رح يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية \* ولو ان الجارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها ام ولد له بالضمن وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعسار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعياه جميعا فهو ابنيهما والجارية ام ولد لهما تخدم لهذا يوما ولذاك يوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع \* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب واحد كذا في الهداية \*  
وان اعتقها احدهما او مات هتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* امته بين اثنين لاحدهما عشرها ولآخر تسعة اشرها

جاءت بولد فاد معاً فانه ابنتهما ابن هذا كله وابن ذاك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنن  
مقل موأ قلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر مشر موجب الجناية وعلى الآخر  
تسعة اعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة  
او خمسة فاد موه جميعاً يثبت نسبه منهم وتصير الجارية ام واد لهم في قول ابي حنيفة رح  
وان كانت الانصباء مختلفة بان كان لاحدهم السدم ولاخر الرابع ولاخر الثالث وما بقي  
لاخر يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية ام ولد له ولا يتعدى الى نصيب  
صاحبه حتى يكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصبائهم كذا في البدائع \* امة بين رجلين  
جاءت بولد من في بطن واحد فاد مني احدهما الاكبر والاخر الاصغر فهما ولدا مدمى الاكبر وان كانا  
من بطنين فالاكبر لدميه وصارت الجارية ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها لشريكه  
ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لانه ملاق حراً ويثبت نسب الولد الاصغر لمن يدعيه استحساناً  
ويضمن جميع قيمة الولد للاول كذا في العنابية \* واذا كانت الامة بين رجلين فقال احدهما  
ان كان ما في بطنها فلا فهو مني وان كانت جارية فليست مني وقال الاخر ان كان ما في بطنها  
جارية فهي مني وان كان فلا ما فليس مني فهذا على وجهين الاول ان يخرج الكلامان منهما  
معاً وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعاً سواء ولدت جارية او فلا ما  
فان سبق احدهما بمقالته ثم ولدت فلا ما او جارية لا قل من ستة اشهر من وقت المقاتلتين  
جميعاً فهو ولد للذي سبق بهذه المقالة فلا ما كان او جارية وان جاءت بالولد لسته اشهر من  
وقت المقالة الاولى ولا قل من ستة اشهر من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت  
به لسته اشهر من وقت المقاتلتين لم يثبت نسبه من واحد منهما الا ان يجدد الدموى كذا  
في المحيط \* ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته اشهر مذمكها فاد مني احد الشريكين الام  
واد مني الشريك الاخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادماه وخرج الكلامان معاً موه  
الولدا ولي لانها سبق على موه الام تقديراً لانها موه استيلاء وموه الام موه تحرير  
وموه الاستيلاء تستند وموه التحرير تقتصر وعلى مدمى الولد نصف قيمة الام ونصف مقرها  
ولا يبرأ مدمى الولد من ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه انها ابنته وان ولدت  
لاقل

لا قل من ستة اشهر مذ ملكها صحت د موة كل من الشريكين لعدم المرجح لان د موة كل منها  
د موة تحرير فلم يكن لاحد بهما سبق على الاخرى وثبت نسب الولد من مد مى الولد وثبت  
نسب الجارية من مد مىها ثم مد مى الولد لا يغرم لشريكه شيئاً فى الولد بالاتفاق ولا غرم على  
مد مى الجارية فى ام الولد عند ابى حنيفة رح لانه بد موة الجارية صار كانه اعتق ام ولد  
الشريك ورق ام الولد غير متقوم عند ولا مقر على مد مى الولد ولو ولدت لستة اشهر  
مذ ملكها بنتا وولدت بنتها بنتا اخرى فاد مى كلوا حد من الشريكين بنتا صحت الد مواتان  
وعلى مد مى الاولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهى ام الاولى والى وجدة الثانية الا اذا قتلت  
الجددة قبل الد موة واخذت القيمة من القاتل فان مد مى الاولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئاً  
من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التى ادعاها ايضاً عند ابى حنيفة رح وللولى العقر  
على مد مى الثانية بتمامه وان ولدت لاقبل من ستة اشهر مذ ملكها بنتا ثم ولدت هذه البنت  
بنتا اخرى والمسئلة بحالها فالدموة د موة البنت الثانية ولا تصح د موة البنت لانه اسبق  
للاستناد لان د موة الثانية د موة استيلاء د موة الاولى د موة تحرير لان ملوقها لم يكن فى  
ملكها ويغرم مد مى الثانية لمد مى الاولى نصف قيمة الاولى ونصف مقرها ولا غرم على مد مى  
الاولى فى الجدة ان كانت ميتة للشريك كما يغرم فى المسئلة الاولى كذا فى شرح تلخيص الجامع الكبير  
فى باب د موى احد الشريكين \* امة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتما نى  
وصدقه احدهما وقال الآخر بعناكها فنصفها ام ولد موقوفه ولا تخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر  
بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان المقر بالنكاح والمستولد قد تصادفا على النكاح فى النصف  
وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الولد حصه المقر بالبيع ويسعى الولد فى نصفه الآخر وليس  
للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطى العقر لهما فياً أخذ المقر بالبيع نصفه  
ثمناو يأخذ المقر بالنكاح نصفه مهراً ويقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذى تد ميه فان مات المستولد  
سعت الجارية فى نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعناكها والمستولد لا يضمن قيمتها  
ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجتما نى وقال  
بعنه كها فهى ام ولد وابنها حرو ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكر  
فى الكتاب واختلف المشائخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان اد مى الواطى الهبة وهما

اد ميا البيع وهي مجهولة او قال اغصبتها فقال صدقتما فهي ام ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان صدقتهما الامة صدقت في حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انها للمقروان لم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \*

امة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد احدهما حي والاخر ميت فادعى احدهما الميت ونفى الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت او ادعى كل واحد منهما الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط \* وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجده فجاءت بولد واحد موه كلهم فالجد اولى كذا في الظهيرية \* ولو كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن فادعىاه معا فالاب اولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف مقرها ويضمن الابن نصف مقرها فيلتقيان قصاصا كذا في السراج الوهاج \* واذا كان احد الشريكين مسلما والاخر ذميا فادعىاه معا فالمسلم اولى هذا اذا لم يسلم الذمى قبيل الدعوة اما اذا اسلم الذمى ثم ولدت الامة فادعىاه معا يثبت نسبه منهما لا استواء حالهما ولو كان الذمى بين ذمى ومترد فلولد للمترد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي اولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب اولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر فالحر اولى ولو سبق احدهما في الدعوة فالسابق اولى كائنا من كان كذا في السراج الوهاج \* من محمد رح في رجلين اشترى زوجة احدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان امة حاملين فجاءت بولد فادعىاه احدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقرابة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية \* واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشترىها هو آخر فهي ام ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وكذلك ان ورثها فان ورثها معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد متق عليهما جميعا وان كان الشريك اجنبيا عتق نصيب الاب وسعى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى او وهب لهما عند ابى حنيفة رح صرف الاجنبى ان شريكه ابوه او لم يعرف \* امة رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصته احدهما من الام والولد وهو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استساعه وان شاء عتقه في قول ابى حنيفة رح كذا في المبسوط \*



أمة بين رجلين قالوا في صحتها هي أم ولد أحدنا ثم مات أحدهما يؤمراحي بالبيان دون الورثة فان قال هي أم ولد هي أم ولده وضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقرشياً لانه ما اقر بوطئها بعد ملكها فلعله استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هي أم ولد الميت متعت صدقته الورثة اولا ولا سعاية للحي وكذا للورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة مناك لم تسمع فان قالوا عني ابونا نفسه ولكننا لانصدقه فللحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي \* وان ولدت الجارية في ملكها واقركلوا احد منهما انه ولد احدهما ثم مات احدهما فالولد حر والبيان الى الحي فان قال هو ولدي يثبت النسب وتصير الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشريك وسواء في هذه الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولد شريكي لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الام بلا شيء وان كان القول منهما في مرض الشريك الميت فان قالت الورثة هي أم ولد الحي متعا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا اقر ابونا انه ولده ولكن نحن لانصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف مقرها للحي في التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا في محيط السرخسي \*

## كتاب الايمان

وفيه اثنا عشر بابا \* الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف اما تفسيرها شرعا فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به مزم الحالف على الفعل او الترك كذا في الكفاية \* وهي نومان يمين بالله تعالى او صفته ويمين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي \* اما اليمين بغير الله فنوعان احدهما اليمين بالآباء والابناء والملائكة والصوم والصلوة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك \* والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم على قسمين يمين بالقرب ويمين بغير القرب اما اليمين بالقرب فهو ان يقول ان فعلت كذا فعلى صوم او صلوة او حجة او امرأة او بدنة او هدى او متق رقبة او صدقة او نحو ذلك واما اليمين بغير القرب فهي الحلف

كتاب الايمان ( ٧٢ ) في تفسيرها شرعا وركناتها وشرطها وغيرها

بإطلاق والعناق هكذا في البدائع \* وأما ركن اليمين بالله فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا لوجوده وغالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون مضادا الى الملك او الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالوكالة والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلتك او اذننت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهرزاده هكذا في شرح تلخيص الجوامع الكبير \* وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى ففي الحالف ان يكون عاقلا بالغ فلا يصح يمين المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها ان يكون مسلما فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم اسلم فحنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع \* ويطلق اليمين بالردة فلو اسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما الحرية فليست بشرط فتصح يمين المملوك الا انه لا يجب عليه للحال الكفارة بالمال لانه لا ملك له وانما يجب عليه التكفير بالصوم وللمولى ان يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المندوب به ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواحيه ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجحد والعمد فتصح من الخاطي والهازل عندنا \* وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو ان يكون متصور الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال استحيل وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد راجح واما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة قال اصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة واما في نفس الركن فخلوه من الاستثناء نحو ان يقول ان شاء الله والا ان يشاء الله او ما شاء الله او الا ان يدولى غير هذا والا ان ارى او الا ان احب غير هذا او قال ان امانني الله او يسر الله او قال بمعونة الله او تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم تنعقد اليمين وان كان مفصولا انعقدت واما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعناق فهو شرط انعقاد اليمين بهما وما لا فلا وفي المحلوف عليه ان يكون امرا في المستقبل فلا يكون التعليق بامر كائن يمينا بل تنجيذا حتى لو قال لامرأته انت طالق ان كان السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف

وفي المحلوف بطلاقه وعتاقه قيام الملك او الاضافة الى الملك او سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان اعانني الله او بمعونة الله واراد به الاستثناء يكون مستثنيا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء \* ومنها ان لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فاذا دخل لم يكن يمينا وتعليقاً بل تنجيذاً هكذا في الهدائع \* اليمين بالله ثلاثة انواع غموس وهو الحلف على اثبات شيء او نفي في الماضي والحال يتعمد الكذب فيه فهذه اليمين بأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولو هو ان يحلف على امر في الماضي او في الحال وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل او ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن انه ما فعل او رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لزيد فظنه زيد او هو عمرو او طائراً فقال والله انه لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهذه اليمين نرجوان لا يؤخذ بها صاحبها واليمين في الماضي اذا كان لا من قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي \* والمنعقدة في وجوب الحفظ اربعة انواع نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة امر به او امتناع من معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكاد ونوع لا يجوز حفظها وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينتدب فيه الى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الاباحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين اولى كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* واما الحلف بالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فما يكون على امر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على امر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن اذا كان يعلم خلاف ذلك او لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لان هذا تحقيق وتنجيز كذا في الايضاح \* لو قال ان لم يكن هذا فلا نأفعل حجة ولم يكن وكان لا يشك انه فلا ان لزمه ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل المحلوف عليه عامداً او ناسياً او مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو مغمى عليه او مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا يصح يمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار \* اليمين بالله تعالى لا تكرر ولكن تقليله اولى من تكثيره واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكرر لانه لا يحصل بها الوثيقة في العهود خصوصاً في زماننا كذا في الكافي \* الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

اليمين بالله تعالى او باسم آخر من اسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسمى الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به اولم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشائخ ما وراء النهر كذا في الكافي \* والاصح ان المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندی \* لو قال وربى او ورب العرش او رب العالمين كان حالفا كذا في البدائع \* لا خلاف انه لو قال والحق لا افعل كذا انه يمين كذا في المبسوط \* ولو قال بالحق لا افعل كذا يكون يمينا ولو قال حقا لا افعل كذا فالصحيح انه ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله لا افعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال وحق الله لا يكون يمينا عندنا حنيفة ومحمد رح وهو احدى الروايتين من ابي يوسف رح وهو الصحيح وحرمة الله قال شمس الائمة الحلواتي هذا بمنزلة قوله وحق الله كذا في الخلاصة \* ولو قال ومظمة الله او قال وملكوته وقدرته ونوى اليمين اولم ينويكون يمينا كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج \* ولو قال وقوة الله و ارادته ومشيتته ومحبته وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع \* ولو قال وامانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي انه لا يكون يمينا وهو رواية من ابي يوسف رح ولو قال وصهد الله او قال وذمة الله يكون يمينا ولو قال اشهد ان لا افعل كذا او اشهد بالله او قال احلف او احلف بالله او اقسم بالله او اقسم بالله او ازم بالله او قال عليه عهد او عليه عهد الله ان لا افعل كذا او قال عليه ذمة الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين او يمين الله او قال لعمر الله او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضى خان \* بسم الله لا افعل كذا في المختار انه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في الفتاوى الغياثية \* ولو قال وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة \* ولو قال وايم الله لا افعل كذا يكون يمينا وكذا ايم الله وايم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله وبميم واحدة في الاصل في الثلاث كذا في الظهيرية \* ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي \* وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح \* ولو قال الطالب والغالب لا افعل كذا فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال بالله لا افعل كذا او سكن الهاء او نصبها او رفعها يكون يمينا ولو قال الله لا افعل كذا او سكن الهاء او نصبها لا يكون يمينا لان عدم حروف القسم الا

ان يعربها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضى سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال  
 بله لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله الا اذا امر بها بالكسر وقصدا ليمين  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وقوله الله الله يمين كذا في العتابة \* ولو قال لله يكون يميناً \*  
 في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يميناً كذا في المحيط \* ولو قال انا شر من المجوس  
 ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال انا شريك اليهود او شريك الكفار ان فعلت كذا  
 كذا في الخلاصة \* روى من محمد رح انه اذا قال اذا آليت كذا وعزمت لا افعل كذا فهو  
 يمين كذا في الايضاح \* في التجريد قال محمد رح حلف لا يحلف فقله ان قمت او قعدت  
 فانت طالق يمين كذا في الخلاصة \* من حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنهي عليه السلام  
 والكعبة كذا في الهداية \* والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قال محمد رح  
 في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يميناً ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف به ليس  
 بمتعارف فصا ركه قوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم ما في زماننا يكون يميناً وبه تأخذ  
 ونأمر ونعتقد ونعتمد وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف بالقرآن يكون يميناً وبه اخذ جمهور  
 مشائخنا رح كذا في المضمرات \* ولو قال انا بريء من النبي والقرآن فانه يكون يميناً كذا  
 في الكافي \* سئل عبد الكريم بن محمد عن قال انا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون  
 يميناً وقال غيره لا يكون يميناً وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء  
 من القرآن او القبلة او الصلوة او صوم رمضان فالحل يمين هو المختار \* وكذا البراءة من الكذب  
 الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من الضحى  
 لا يكون يميناً ولو قال انا بريء مما في الصحف يكون يميناً كذا في الكافي \* ولو رفع كتاب الفقه  
 او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بريء مما فيه ان فعلت كذا  
 ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو قال انا بريء من المغلظة او مما في المغلظة ليس بيمين الا اذا صرف فيها بسم الله الرحمن الرحيم  
 وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من المؤمنين قالوا يكون يميناً كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انا بريء من هذا الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان ان فعلت كذا  
 ان نوى البراءة من فرضيتها يكون يميناً كما لو قال انا بريء من الايمان ان فعلت كذا وان

نوى البراءة من اجرها لا يكون يمينا لانه غيب وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحكم  
 لمكان الشك وفي الاحتياط يكفر وان قال ان فعلت كذا فانا بريء من حجتى التي حججت فهذا  
 لا يكون يمينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن الذى تعلمت حيث  
 يكون يمينا ولو قال انا بريء من الحجّة ومن الصلوة كان يمينا كذا في المحيط \* ولو قال انا بريء  
 من صومي وصلوتي او مما صليت وصمت لا يكون يمينا كذا في العتابة \* ولو قال ان فعل  
 كذا فهو يهودي او نصراني او مجوسي او بريء من الاسلام او كافرا ويعبد من دون الله  
 او يعبد الصليب ونحو ذلك مما يكون اعتقاده كفرا فهو يمين استحسانا كذا في البدائع \*  
 حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة  
 السرخسي رح والمختار للفتوى انه ان كان عنده انه يكفر متى اتى بهذا الشرط ومع هذا اتى  
 يصير كافرا لرضاه بالكفر وكفارته ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده انه  
 اذا اتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا بكفرو هذا اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في المستقبل اما  
 اذا حلف بهذه الالفاظ على امر في الماضي بان قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان كان  
 فعل كذا امس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك ان هذا يلزمه الكفارة عند نالائه يمين ضموس  
 وهل يصير كافرا اختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رح والمختار للفتوى انه  
 ان كان عنده ان هذا يمين ولا يكفر متى حلف به لا يكفرو ان كان عنده انه يكفر متى حلف به يكفر  
 لرضاه بالكفر واما اذا قال يعلم الله انه قد فعل كذا او هو يعلم انه لم يفعل او قال بعلم الله انه  
 لم يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشائخ فيه عامتهم على انه يصير كافرا كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون يمينا ولو قال  
 ورحمة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رح \* ولو قال وعذاب الله  
 او سخطه او غضبه او قال ورضاء الله وثوابه او قال وعبادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* ولو قال شهد الله انه لا اله الا هو الله لا يكون يمينا كذا في الخلاصة \* فان قال ووجه الله  
 على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكون يمينا قال ابو شجاع في حكاية من ابي حنيفة رح هو  
 من ايمان السفلة يعنى الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة وهذا دليل على انه لم يجعله يمينا  
 كذا في المبسوط

كذا في المبسوط \* ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا او قال عليه مذاب الله او قال امانة الله ان فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله او سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية \* واذا قال وسلطان الله لا افعل كذا فالصحيح من الجواب في هذا الفصل انه اذا اراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقوله وقدرة الله كذا في المبسوط \* واذا قال ودين الله لا يكون يمينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته او حلف بعرضه وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبیت الله او بالحجر الاسود او بالمسعى الحرام او بالصفا او بالمروة او بالمنبر او بالقبر او بالروضة او بالصلوة او بالصيام او بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وحمد الله ومباة الله فليس بيمين وكذا لو حلف بالسماوات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال بحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بحق المساجد او بحق الصوم او بحق الصلوة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة \* ولو قال عذابه بالنار او حرم عليه الجنة ان فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط \* ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا فليس بيمين الا ان ينوي يمينا وكذلك سبحان الله واكبر لا فعل كذا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال مصيت الله ان فعلت كذا ومصيته في كل ما افترض على فليس بيمين كذا في الايضاح \* ولو قال ان فعلت كذا فانا زان او سارق او شارب خمر او آكل ربوا فليس بحالف هكذا في الكافي \* عن ابن سلام انه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزنار على نفسه كما يعقد النصارى انه يكون يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال عبده حران حلف بطلاق امرأته ثم قال لا امرأته انت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين وكذا لك اذا قال اذا حضت حيضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط \* ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتابة \* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يمينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهد وا على النصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال اللهم انا عبدك واشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خروا لله لا احيى ضيا فتك فقال

رجل للحالف ولا تجيء الى ضيافته ايضا قال نعم يصير حالف في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الاول او الى ضيافة الثاني حنث في يمينه كذا في المحيط \* تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة \* فمن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما الا اذا فعل مما حرمه قليلا او كثيرا حنث ووجبت الكفارة كذا في الهداية \* ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على بنظر ان اشترى بها شيئا يحنث من يمينه وان وهبها او تصدق بها لا يحنث في يمينه \* وفي البقالى لو حرم طعاما او نحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد اكل الاكل ولبس في الملبوس الا ان يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يحنث لي ان افعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم ينزعه حنث في يمينه \* امرأة قالت لزوجها انت على حرام او قالت حرمتك على نفسي فهذا يمين حتى لو طأعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو اكرهها على الجماع يلزمها الكفارة وقال هو يأكل الميتة ان فعل كذا لا يكون يمينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل الخمر او الخنزير لا يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استحلال الحرام كفر والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا يسقط حرمة بحال من الاحوال كالكفر وشبه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث يسقط حرمة بحال كالميتة والخمر واشباه ذلك فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون يمينا كذا في المحيط \* ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرغ ولا يتناول المرأة الا بالنية وان نواها كان ايلا ولا يخرج من اليمين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على انه يتع به الطلاق بلا نية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله حلال برودي حرام او حلال الله او حلال المسلمين وان قال لم انو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله هرچه بدست راست گيرم برودي حرام تبيل يجعل طلاقا بلا نية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا حرام لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح ان تقيد الجواب وتقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وامام من غير دلالة فالاختياط ان يتوقف المرافعة ولا يخالف المتقدمين ولو قال هرچه بدست چپ گيرم برودي حرام لا يكون طلاقا الا بالنية ولو قال هرچه بدست گيرم قبل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية \* ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يتع الطلاق على واحدة



والله البيان في الاظهر كذا في الكافي \* سئل ابو بكر عن قال هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى قال احدهما يحنت وقال الآخر لا يحنت والمختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاخبار ولم يكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية \* اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا جاء غد فوالله لا ادخل هذه الدار ويحتمل التاقيت ايضا كاليمين بغير الله نحو ان يقول فوالله لا ادخل هذه الدار الى سنة ينتهي اليمين بمضي السنة \* رجل قال لغيره والله لا اكلمك يوما يوما فهو كقوله والله لا اكلمك يوما ينتهي اليمين بمضي يومين كذا في فتاوى قاضيخان \* ويدخل فيهما الليلة المتخللة كذا في المحيط \* ولو قال والله لا اكلمك يوما ويومين فهو كقوله لا اكلمك ثلاثة ايام ولو قال والله لا اكلم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه في الليالي لانها ايمان ثلث ولو قال والله لا اكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها يمين واحدة بمنزلة قوله لا اكلمه ثلاثة ايام بيدخل فيها لليالي كذا في المبسوط \* اذا قال الرجل والله والرحمن لا افعل كان يمينين حتى اذا حنت بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كان يمينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا افعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية بيانه في قوله والله والرحمن لا افعل كذا كذا في المحيط \* واكثر المشائخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* واذ كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا افعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانت يمينا واحدة باتفاق الروايات كذا ذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط \* وان نوى به يمينين فيكون يمينين ويصير قوله لله ابتداء يمين بحذف حرف القسم وانه قسم صحيح كذا في البدائع \* ولو قال والله والرحمن لا افعل كذا ففعل عليه الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف الرجل على امر لا يفعله ابدا ثم حلف في ذلك المجلس آخر لا يفعله ابدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينا اخرى او نوى التغليظ او لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني

اليمين الاولى عليه كفارة واحدة \* وروى من ابي يوسف ربح من ابي حنيفة ربح قال هذا اذا كان يمينه بحجة او عمرة او صوم او صدقة فاما اذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال ابو يوسف ربح هذا احسن ما سمعناه منه واذا كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله عليه كفارة وحجة كذا في المبسوط \* في النوازل رجل قال لا خروا لله لا كلمة يوموا لله لا كلمة شهرا والله لا كلمة سنة ان كلمة بعد مائة فعليه ثلثة ايمان وان كلمة بعد لغد فعليه يمينان وان كلمة بعد لشهر فعليه يمين واحدة وان كلمة بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت امس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه والمختار للفتوى انه ان كان في زعمه انه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت امس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وهو علم به فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط \* ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنت فهو يمين واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله فهما يمينان ان حنت يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات ومن محمد ربح لو قال هو يهودي ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل كذا فهما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنت يلزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انا بريء من القرآن وبري من الزبور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو اربعة ايمان اذا حنت يلزمه اربع كفارات كذا في المحيط \* ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان \* مثل شمس الاسلام ممن قال واسد اگر اين کار کنم قال اختيا راستا ذي انه لا يكون يميناً ثم رجع وقال يكون يميناً كذا في الخلاصة \* رجل قال سوگند خورم که این کار نکنم قال بعضهم لا يكون يميناً وقال بعضهم يكون يميناً ولو قال سوگند می خورم که این کار نکنم يكون يميناً لان هذا الكلام يذكر للتحقيق دون الوجد كقول الرجل گو ای سید هم ولو قال سوگند خورم بطائف

بطلاق که این کار نکنم لایکون یمینا لانه وعد و تخویف و لو قال سوگند خور می یکون یمینا بمنزلة قوله سوگند می خورم کذا فی فتاوی قاضیخان \* و لو قال مرا سوگند بطلاق است که شراب نخورم فشریب طلقتم امرأته واذالم یکن حلف ولكن قال قلت ذلک لدفع تعرضهم لایصدق قضاء کذا فی الکافی \* و آن قال سوگند خورده ام ان کن صادقا کن یمینا وان کن کاذبا فلاشیء علیه کذا فی المحیط \* و لو قال بر من سوگند است که این کار نکنم فہوا اخبار ان اقتصر علی هذا فہوا قرار با یمین وان زاد علی هذا فقال بر من سوگند است بطلاق یلزمه ذلک فان قال قلت ذلک کذا با دفعا لتعرض الجلساء وغیر ذلک لا یصدق قضاء و لو قال باللہ العظیم کہ بزرگتر از باللہ العظیم نیست کہ این کار نکنم یکون یمینا کما قال باللہ العظیم الامظم وهذه الزیادات تكون للناس کید فلا یصیر فاصلا کذا فی فتاوی قاضیخان \* فی الفتاوی لو قال سوگند می خورم بطلاق لیس بتطریق لان الناس لم یتعارفوه یمینا بالطلاق \* و فی التجرید و لو قال مرا سوگند خانه است تطلق امرأته ولم یشرط فیه نية المرأة وهو الاصح \* فی الفتاوی و لو قال باللہ کہ بزرگتر از من نامی نیست او بزرگتر از من سوگند نیست او بزرگترین نامی است کہ افعلا و لا افعلا یمین و قوله از من بزرگتر لایجعل فاصلا \* و فی مجموع النوازل سئل شیخ الاسلام ممن بقول ما حلفت ان لا افعلا بل حلفت ان هذا اعظم الایمان و انه لا اعظم من هذه الیمین علی قال لا یصدق لانه وصل به نفی الفعل وما ذکر من الاقتصار علی الکلام الاول خلاف الظاهر کذا فی الخلاصة \* و لو قال مصحف خدا بدست دی سوخته اگر این کار کند لایکون یمینا و لو قال مرا میدی بخدا دارم نا میدم اگر این کار کنم یکون یمینا و لو قال مسلمانان نکرده ام ندای را اگر این کار کنم ففعل قال الفقیه ابواللیث ان اراد بذلك ان الذی فعل من العبادات لم یکن حقا یکون یمینا و الا فلا و لو قال هر چه مسلمانان کرده ام بکافران دادم اگر این کار کنم ففعل لا یصیر کافرا و لا یلزمه الکفارة \* و لو قال دانه که قتان سخن نگویم نہ یکوز و نہ دوروز فهو یمین واحدة تنتهی بمضی الیومین کذا فی فتاوی قاضیخان \* و لو قال حرام است باتو سخن گفتن یکون یمینا کذا فی الظہیریة \* سئل الشیخ القاضی الامام علی بن حسین السفیدی ممن قال نہ ر قسم کہ چنین نکنم ولم یبنو شیئا قال یکون یمینا کذا فی الخلاصة \* رجل قال نہ ر قسم ندای را که قتان کار نکنم یکون یمینا کما لو قال نہ رت ان لا افعلا کذا و لو قال ندای را دینم بر داید ر قسم کہ قتان کار نکنم

لا يكون يمينا لان قوله يفسر راء ر فتم لا يكون يمينا فاذا تحلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط  
 جالا يكون يمينا يصير فاصلا فلا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيهان \* مثل نجم الدين ممن قال  
 اگر فلان کار کند از مغ بد تراست فقال هو يمين موجبة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال از من بد  
 و شمت آية قرآن يزار است اگر این کار نکند فهو يمين واحدة ولو قال اگر دمی این کار کند  
 و یراغ خوانست و جهود خوانست و سنگ سار کینست ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال هر چه مغمان مغي کرده اند  
 و جهودان جهودی کرده اند در کردن دمی که این کار نموده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال  
 اگر دمی این کار کند کافر بروی شرف دارد لا يكون يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال از هزار مغ  
 و تر ساجد ترم ان فعلت كذا فهو يمين كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها اترك اللعب بالشطرنج  
 فقال نعم فقالت انما منك طالق ان كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت لعب بالشطرنج  
 فقلت ايش هذا فقال الزوج همان که تو ميگوئی ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \*  
 مثل نجم الدين عمر النسفي ممن قال هر چه بدست راست گرفت بروی خرام که فلان کار نکند  
 و کرد لا يحنث لان العرف في قوله هر چه بدست راست گیرد ولا عرف في قوله هر چه بدست راست  
 گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال پدر فتم يانگه از خريده تو که يارسی تخورم فقد قيل انه يكون  
 يمينا اذا نوي اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة \* فصل  
 في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف \* ذكر في فتاوى اهل سمرقند  
 سلطان اخذ رجلا فحلفه بايز و فقال الرجل مثل ذلك ثم قال که روز آدينه يياي فقال الرجل  
 مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال بايز و وسكت ولم يقل قل  
 بايز و ان لم افعل كذا لم ينمقد اليمين ذكر عن ابراهيم النخعي انه قال اليمين على نية الحالف  
 اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف وبه اخذ اصحابنا مثال الاول اذا اكره الرجل  
 على بيع مدين في يده فحلف المكره بالله انه دفع هذا الشيء الى فلان يعنى به بائعه حتى يقع  
 هند المكره ان مافي يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوي ولا يكون ما حلف  
 يمين غموس لا حقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى مينا في يدى رجل انى اشتريت  
 منك هذا العين بكذا وانكر الذى في يده الشراء و اراد المدعى ان يحلف المدعى عليه بالله  
 ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فحلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى

التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فيما حلف ولم يكن ما حلف يمين فموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو يمين فموس معنى لانه قطع بهذه اليمين حق امرء مسلم فلا يعتبر نيته \* قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بمخوارزاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استحلف بالطلاق او العتاق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوثاق او نوى العتاق من ممل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا انه ان كان مظلوما لا يأثم اثم الغموس واذا كان ظالما يأثم اثم الغموس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل من ابراهيم ان اليمين على نية المستحلف ان كان الحالف ظالما فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لان الواجب باليمين كالمعصية لا بالاثم ومنى كان ظالما فهو آثم في يمينه وان نوى ما يحتمله لفظه لانه يوصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا ينافي في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر نية الحالف على كل حال كذا في المحيط \* في العتاق ورجل مر على رجل فاراد الرجل ان يقوم فقال المارء انه كنه يحيرى فقام لا يلزم المارشى \* في نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح قال لغيره دخلت دار فلان اصم فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلتها فقال نعم فهذا الحالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بشر عن ابي يوسف رح قال الاخر ان كلمت فلانا فعبدك حرقا الاخر الا باذنك فهو مجيب ان كلم بغيره اذنه يحسن كذا في الخلاصة \* رجل قال لاخر والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوا استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو الحالف وان اراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لاخر والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الاخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف و اراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا ففي قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان اراد المبتدئ ان يكون مستحلفا

واراد المجيب ان لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على ميعاد من غير يمين فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة \* وهكذا في الوجيز ومحيط السرخسي \* ولو قال الرجل لغيره اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوبا جميعا ان يكون المجيب هو الحالف الا ان يكون المبتدئ اراد الاستفهام بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ \* رجل قال لآخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استخلاف المجيب \* رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم افعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة \* جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا نصفه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين \* رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حروكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر علي مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل

الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل حلف امران السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فاصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه من مكانه قبل ان يأتى فلان قال محمد بن مسلمة ارجو ان لا يحنث فيمينه تكون على غير هذا العمل \* رجل خرج مع الامير في السفر فحلفه الامير ان لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا يحنث لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع \* رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والحبشيات فحلف وقال ان سميت احدا في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسعى امرأته في الزيادة على عشرة ذكرا لشيخ الامام نجم الدين النسفي رحمة الله لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* السلطان اذا قال لرجل مال فلان اميره نزيك تست فانكر فحلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الحالف اموال بعثتها

بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير ان المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف بذلك حتى يقرأ الحالف بذلك ويقضى القاضي بالبينة بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائنا\* رجل جلب مشرين شاة من بلد الى بلد وادخل جملة الغنم في بلده غير انه اظهر مشرة في حانوته فحلفه امير الحظيرة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف ونوى ما جاء الا بعشرة اى في السوق وما ترك شيئا في الخارج اى خارج السوق قالوا لا يحنت في يمينه لانه نوى ما يحتمل لنظه لكن لا يصدق قضاء\* رجل مات وخلف وارثا ودينه على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث نرجوان لا يكون حائنا وان علم بموت المورث فالصحيح انه يحنت في يمينه\* رجل قال لغيره كم اكلت من تمرى فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من تمره عشرة لا يكون حائنا وكاذبا ولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتريه بمائتين لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجا مع اذا حلف ان لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى بائني عشر حنت في يمينه\* رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار بانه لا يدري اين هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من داره لا يحنت في يمينه\* السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا نرجوان لا يكون حائنا لانه ما كان عالما وقت اليمين\* رجل حلف بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرقعة وقد كان في منزله مرقعة قالوا ان كانت المرقعة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرقعة لا يحنت في يمينه\* وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا يحنت ايضا في يمينه لانه لا يراد باليمين هذه المرقعة وان كان بحال ياكلها البعض دون البعض حنت في يمينه\* رجل زرع ارض امرأته فطنا ثم قال حلال بروى حرام اكر از غله اين زمين بخانه دوى در آيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لئلا يذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنت الحالف كذا في فتاوى قاضيهان\* رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فاخذ رجلا واراد استخلافه بانك لا تعلم من فرمائه واقربائه ليأخذه

منهم شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه ان يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوما يفتي بقول الخصاص \* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان ما لا فحلفه القاضي ما له عليك كذا بعد ما انكر فحلف واشار باصبعه في كفه الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان \* فصل في الكفارة \* وهي احد ثلثة اشياء ان قدر متق رقبة يجزي فيها ما يجزي في الظهار او كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فما زاد وادناه ما يجوز فيه الصلوة او اطعامهم والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدس \* ومن ابى حنيفة وابى يوسف رح ان ادنى الكسوة ما يستمرامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية \* فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وهذه كفارة المعسر والاولى كفارة الموسر وحدا ليسا في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفائه مقدار ما يكفر من يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد او كسوة او طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين او لم يكن وما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر العسار واليسار كذا في السراج الوهاج \* ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التكفير ولو كان موسرا عند الحنث ثم اعسر عند التكفير اجزاء الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزئه كذا في فتح القدير \* والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه ويستمرصوته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان له مال غائب اوله دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم اجزاء الصوم هكذا ذكر محمد رح \* قالوا تاويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء ما اذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رح وكذا لك قالوا في المرأة اذا لزمته الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قدر على الاداء اذا آخذته بذلك لم يجزها الصوم ولركان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله او اكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رح في الاصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين



هل يجزيه الصوم اختلف المشائخ كذا في المحيط \* والاصح انه يجزيه التكفير بالصوم كذا في المبسوط \* اذا اعطى كل مسكين نصف ثوب او اعطى ثوبا عشرة مساكين من كفارة يمينه لم يجزه من الكسوة فاذا لم يجزه من الكسوة هل يجزيه من الطعام اذا كان يبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده ان في ظاهر رواية اصحابنا يجزيه ثوبان ان يكون بدلا من الطعام اولم ينوكذا في الظهيرية \* القنسوة والخف من الكسوة لا يجوز ويجوز من الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال بعض مشائخنا ان كان يصلح لاوساط الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا شبه بالصواب كذا في الخلاصة \* ان اعطى كل واحد منهم مائة فاذا كان تبلغ قميصا او رداء اجزاه والا لم يجزه من الكسوة ولكن يجزيه من الطعام اذا كانت قيمته تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط \* ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم اكثر من قيمة ثوب لم يجزه ثوبه من الكسوة واجزاه في الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا يكون بدلا من نفسها ويصلح بدلا من غيرها كما لو اعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعا من تمر لا يجوز من الطعام وان كان من حنطة تساوي ثوبا يجزي من الكسوة كذا في البدائع \* من عليه كفارة اليمين اذا اعطى ثوبا خلقا من كفارة اليمين قالوا لا يجزيه من القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجديدا لا يجوز ان علم انه ينتفع بالجديد ستة اشهر وبهذا الثوب اربعة اشهر اكثر مدة الجديد يجوز كذا في فتاوي قاضيخان \* ولو اعطى مسكينا واحدا عشرة اثواب في مرة واحدة لم يجزه كما في الطعام وان اعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة اثواب في عشرة ايام اجزاه كما في الطعام وان اعطى مساكين عبدا او دابة قيمته تبلغ عشرة اثواب اجزاه من الكسوة باعتبار القيمة كما لو ادى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة اثواب وبلغت قيمة الطعام اجزاه من الطعام ولو اقام رجل البيعة عليه انه ملكه واخذه فعليه استقبال التكفير ولو كسا من رجل بامر عشرة مساكين اجزى عنه وان لم يعط عنه ثمنه ولو كسا هم بغير امره ورضى به لم يجز عنه ولو اعطى من كفارة ايمانه في اكفان الموتى او في بناء مسجد او في قضاء دين ميت او في متق رقبة لم يجز عنه وان اعطى منها ابن الصبيل منقطعا به اجزاه \* ولو كانت عليه يمينان فكسا عشرة مساكين ثوبين منهما اجزاه عن يمين واحدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا كسا مسكينا

من كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه او اشتره في حياته او وهبه له لم يفسد ذلك عليه  
 كذا في المبسوط \* وان اختاراً لطعام فهو على نوميين طعام تملك وطعام اباحة طعام التملك  
 ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة او دقيق او صوبق او صاعاً من شعير  
 كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مَدّاً مَدّاً ان اعاد عليهم مداً جاز  
 وان لم يعد مستقبل الطعام وكذا الرجل اذا وصى ان يطعم منه عشرة مساكين كفارة  
 ليمينه فقدى الوصي عشرة مساكين فمات المساكين قبل ان يعشيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن  
 الوصي \* رجل اعطى كفارة يمينه مسكيناً واحداً خمسة اصوع لم يجز الا اذا اعطى مسكيناً واحداً  
 في عشرة ايام فيقوم عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكيناً حنطة ومسكيناً شعيراً جاز  
 في ظاهر الرواية \* ولو اطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك  
 جاز ويكون الاغلي منهما بدلاً من الارخص ايها كان اغلي وان كان الطعام طعام الاباحة  
 ان كان الطعام ارخص جاز وان كان اغلي لا يجوز لان في الكسوة تملك وليس في الاباحة تملك  
 فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلاً من الطعام بخلاف ما اذا كان على العكس  
 وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام الاباحة اكلتان مشبعتان فداء ومشاء  
 او فداء ان او مشاء ان او مشاء وسحور والمستحب ان يكون فداء ومشاء بحبز وادام  
 ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلثة ارفقة بين يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز  
 يروى ذلك من ابي حنيفة رح فان كان واحداً من العشرة شبعاً اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل  
 من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم  
 ومشاءهم وفيهم صبي فطيم لم يجز وعليه ان يطعم مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 فان اطعمهم بغير ادم ان كان من خبز الحنطة اجزاء وان كان من غيره فلا بد من الادام  
 فان اطعمهم خبزاً وتمرّاً وسويقاً وتمرّاً وسويقاً لا غير اجزاء اذا كان ذلك من طعام  
 اهله وان اطعم مسكيناً واحداً عشرة ايام فداء ومشاء اجزاء وان لم يأكل الا رقيقاً واحداً  
 في كل يوم اكلة ولو غدى عشرة ومشى عشرة فيهم لم يجز وكذا اذا غدى مسكيناً ومشى  
 آخر عشرة ايام لم يجز ولو فرق حصّة المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكيناً واعطاه  
 قيمته

قيمة العشاء فلو ساود را هم اجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغدا هم واعطاهم  
عشاء هم فلو ساود را هم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم اعطاهم مدا من حنطة اجزاء  
قال هشام بن محمد رح لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة اجزاء  
ولو صام من كفارة يمينه وفي ملكه طعام او عبدة نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز الصوم بالا جماع  
كذا في السراج الوهاج \* ولو اطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه ان يستقبل الصيام كذا  
في المبسوط \* اذا اعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا ثم استغنى ثم افتقر وان  
اماد عليهم مدا من ابي يوسف رح لا يجوز ذلك كما لو ادى الى مكاتب مدا ثم رد في  
الرق ثم كتب ثانيا ثم اعطاه مدا لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اعطى الرجل  
عشرة مساكين كل مسكين الف من الحنطة من كفارة الايمان لا يجوز الا من كفارة واحدة  
عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة \* من عليه كفارة اليمين اذا وضع خمسة  
اصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها اجزاء من مسكين واحد  
لا غير كذا في الظهيرية \* لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين  
والمولودين وغيرهم الا انه يجوز صرفها الى فقراء اهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند ابي حنيفة  
ومحمد رح ولا يجوز صرفها الى فقراء اهل الحرب بالا جماع كذا في السراج الوهاج \*  
لا يجزى الصوم في هذا في ايام التشريق كذا في المبسوط \* الحائض في يمينه اذا كان معصرا فصام  
يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستيناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة  
كذا في الظهيرية \* ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعد دهن لا ينوي لكل  
يمين رقبة بعينها او ينوي في كل رقبة عنهن اجزاء استسنا وكذا لو اعتق من احدهن واطعم من  
الاخرى وكسا من الثالثة لان كل نوع من هذه الانواع يتادى به الكفارة مطلقا فيكون  
الحكم في كلها سواء كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزى ان يعتق عنه مولا او يطعم او يكسو كذا في  
المبسوط \* ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجز كذا في السراجية \* والمكاتب والمدبر وام الولد في هذا بمنزلة  
القن والمستسعى في قول ابي حنيفة رح كذلك لانه بمنزلة المكاتب \* اذا صام المكفر يومين ثم وجد  
في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو لم يجز الصوم وعليه الكفارة بالاطعام او الكسوة وان صام المعمر  
يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاو ان يتم صوم يومه وان افطر

فلاقضاء كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* المرأة اذا كانت معسرة فلزوجه منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة \* وان صام العبد من كفارة يمينه فعنق قبل ان يفرغ منه واصاب مالا لم يجزه الصوم ولو صام رجل مئة ايام من يمينين اجزاه وان لم ينو ثلثة ايام لكلوا حدة وان كان منده طعام احدى الكفارتين فصام لاحد لهما ثم اطعم للآخرى لم يجزه الصوم وعليه ان يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام \* ولا يجوز صوم احد من احدى او ميت في كفارة او غيرها كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* ولو ان رجلا وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فارادوا ان يطعموا عنه من صوم كل يوم مسكينا او مات فاوصى ان يعقضي ذلك منه لم يجز ان يطعموا عنه ولا يجزيه الا ان يطعم عشرة مساكين وان لم يوص واحبوا ان يكفروا عنه ام يجزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعتقوا منه كذا في السراج الوهاج \* رجل اعتق رقبة من كفارة يمين ينوى ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق اجزاه كذا في المبسوط \* رجل حلف ان لا يفعل كذا فنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لاشيء عليه الا ان يتذكر كذا في فتاوي قاضيخان \* سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادري اكنت مدركا حاله اليمين او غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك انذاك رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلثان لم يتبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم يتبين يقع الطلاق والتبين انما يكون باربعة شهود او باقرارها \* رجل اخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه ابي بكر البلخي رح هكذا قال الفقيه ابو الليث رح كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحبط \* ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ثم لا يسترد من المسكين لوقوعه صدقة كذا في الهداية \* وما ينصل بذلك مسائل النذر \* من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة او عمرة او صوما او صلوة او صدقة او ما شبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية مندهنا \* وقد روي عن محمد بن حمران قال ان علق النذر بشرط لم يذنبه كقوله ان شفى الله مريضى

اوردها ثبى لا يخرج منه بالكفارة كذا في المبسوط \* ويلزمه من ماسمى كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان ملق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه بتجريبين الكفارة وبين من ما التزمه وروي  
 ان ابا حنيفة رح رجع الى التخيير ايضا \* وبهذا كان يفتى اسمعيل الزاهد قال رضى الله عنه  
 وهو اختياري ايضا كذا في المبسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية \* واذا قال لله  
 على ان اصلى لزمته ركعتان وكذا ان قال اصلى صلوة او قال نصف ركعة فان قلت ركعات  
 لزمه اربع كذا في الحاوى للقدسى \* نذر صلوة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلى بغير قراءة  
 او مريانا يلزمه الصلوة ولو نذر ان يصلى الظهر ثمان ركعات او قال ان رزقني الله مائتي درهم  
 فعلى زكوتها عشرة لم يلزمه الا الظهر والا خمسة دراهم كذا في محيط السرخسى \* اختلف اصحابنا رح  
 فيمن نذر صوما او صلوة في موضع بعينه فقال ابو حنيفة ومحمد رح له ان يصوم ويصلى في اى  
 موضع شاء كذا في السراج الوهاج \* ومن اوجب على نفسه صلوة في غد فصلى اليوم اجزاه عند  
 ابي حنيفة وابى يوسف رح وان اوجب ان يتصدق فدا بدرهم فتصدق بها اليوم اجزاه في  
 قولهم كذا في الحاوى للقدسى \* التزم بالنذر باكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كما قال  
 ان فعلت كذا فعليه الف صدقة وليس له الا مائة كذا في الوجيز للكردرى \* وان كان عند عروض  
 او خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن  
 عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لله على ان اهدى هذه الشاة وهى  
 مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عنى اليمين ينعقد يمينا ويلزمه الكفارة بالحنث  
 ولو قال والله لا هدين هذه الشاة ينعقد يمينة هكذا في المحيط \* وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة  
 بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردرى \* وان نذر بما هو معصية لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة \*  
 ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر ذبح العبد عند محمد رح  
 يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الوالد والوالدة من ابي حنيفة رح روايتان والا يصح انه لا يصح  
 النذر كذا في محيط السرخسى \* وان نذر بذبح ابن ابنة فقيه راويتان من ابي حنيفة رح  
 في احدي الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر \* واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة  
 فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين  
 اذا حلف بالنذر وهو نوي صيا ما ولم ينو عددا فعليه صيام ثلثة ايام اذا حنث وكذلك

اذا نوى صدقة ولم ينو عدد فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة  
 كذا في المبسوط \* رجل قال هزار درهم ازال من بهر ویشان داده وهو يريد ان يقول  
 ان فعلت كذا فا مسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا وعناقا لا يقع  
 شيء \* رجل قال ان كفلت كفالة بمال او نفس فله ما يان اتصدق بفلس ثم كفل بمال او نفس  
 يلزمه التصدق بفلس \* رجل قال مالي صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحنث وتصدق  
 على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز ويخرج من النذر \* رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي  
 انا فيه فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم خبزا فتصدق بعين الخبز او بثمانه بجزيه \* رجل قال  
 ان زوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف جملة  
 الى مسكين واحد جاز \* رجل قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرأ لا يلزمه شيء  
 الا ان يقول ان برئت فله على ان اذبح شاة \* رجل قال ان اتجرت برأس مالي وهي الف  
 درهم فرزقتي الله تعالى فيها ربها اخرج حاجا لله تعالى فاجروا لم بفضل له كثير شيء قالوا  
 بهذا النذر لا يلزمه شيء \* رجل قال ان فعلت كذا فله على ان اضيف جماعة قرايتي  
 فحنث لا يلزمه شيء \* ولو قال لله على ان اطعم كذا او كذا يلزمه ذلك \* رجل قال مالي  
 هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة كذا في فتاوى قاضيخان \* ان رزقني الله تعالى  
 امرأة موافقة فله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي القناعة الراضية بما ينفق عليها البازلة  
 ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكردي \* نذر ان يتصدق بدinar على اضياء ينبغي  
 ان لا يصح وقيل ينبغي ان يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط \* اذا جعل الرجل  
 لله على نفسه طعام مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن  
 له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط \* ولو قال لله  
 على اطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله  
 على ان اطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدارا لطعام فاطعم خمسة ام يجوز لو قال لله على  
 ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكينا آخر اجزاء ولو قال لله على ان اطعم  
 هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على طعام عشرة مساكين  
 وهو لا ينوي

وهو لا ينوي مشرة وانما ينوي ان يعطى واحد اما يكفي مشرة اجزاه ولو قال لله على اطعام العشرة لم يجز الا ان يصرف الى مشرة هذه الجملة في المنتقى كذا في المحيط \* نذرا بالتصدق على الف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي الزم يخرج من العهدة كذا في التاتارخانية ناقلا من الحجة \* ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره من نذره جاز كذا في فتح القدير \* ولو قال لله على ان امتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفى بذلك ولو لم يفى يأنم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة \* في المنتقى اذا قال لله على امتق نسمة فاصتق رقبة ممياء لم يجز ولو قال والله ان امتق نسمة فاصتق ممياء بري يمينه كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان اذبح جزورا واتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة \* مثل عبد العزيز بن احمد الحلواني من رجل قال ان صليت ركعة فله على ان اتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على ان اتصدق بدرهمين وان صليت ثلث ركعات فله على ان اتصدق بثلاثة دراهم وان صليت اربع ركعات فله على ان اتصدق باربعة دراهم فصل في اربع ركعات قال يلزمه مشرة دراهم كذا في اليتيمة \* ذكر عيسى بن ابان في نوادره وابن سماعة في الوصايا عن محمد بن رح فيمن نذر بعنق عبده بعينه وباه فان قدر على شرائه عليه ان يشتريه ويعتقه فان فاتته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزيه ان يتصدق بقيمته او بثمنه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الالئثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لا يلزمه ان يتصدق بشيء ولو كان ستة فصاعد الزمه ان يتصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالئثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالئثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي اكثر من ثلثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في يده خمسة دراهم او اربعة لزمه ان يتصدق بجميع ما في يده كذا في المحيط \* ولو قال كل بزرا بذره او وميته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله او بقيمته بخلاف كل ثوب احرقه لان بالاحراق لا يبقى ولو قال ان آجرت عبدي هذا فاجره صدقة فاكل الاجر يتصدق بمثله والحيطة ان يبيعه ثم يؤاجره بامر المشتري فينحل اليمن ثم يشتريه ويؤاجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا الثوب او هذا الجلي

في بيتك او ما دمت مئتك فهذه هدى فالحياة ان تهبه ثم تلبسه فينحل اليمين ثم ترجع في الهبة كذا في العتابة \* قال ابو يوسف رح في رجل قال ان بعثت صدي هذا فقيمتها صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد صيبا وكان ذلك قبل ان يتقا بضا فرده فليس على البائع ان يتصدق به ولو كانا يتقا بضا ثم ردا لعبد بذلك والتمن دراهم او دنانير كان عليه ان يتصدق بمثله وان كان التمن مرضا فان كان الرد يحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق بقيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا انه لم يسلم التمن حتى رد العبد بالعبد با لعيب بقضاء فليس على البائع ان يتصدق بشيء من اي جنس كان التمن وان كان رد بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض التمن والتمن مرض ولم يسلم العبد الى المشتري حتى هلك العبد في يده رد التمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان التمن دراهم او دنانير تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض او بعده رد التمن بعينه من اي جنس كان وليس عليه ان يتصدق بشيء منها ولو نذر متق هذا العبد من كفارة فكفرا لا طعام بطل النذر وكذلك لو نذر ان يهدي هذه البدنة من جزاء الصيد الذي عليه ثم صام او اطعم او نذر ان يكسو بهذه الاثواب من كفارته فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالفضل كذا في المحيط \* ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكرفها صدقة فباعه بهما تصدق بالكر اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في يد البائع بملكها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم او وهبتك هذه الدراهم فاشترى بها او وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها او بمثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء او في يد الموهوب له وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتابة \* ولو عقد يمينه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكر وبهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشترى بهما لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكر وفي المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالالف درهم فدفع الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف درهم وشار الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف فهي في المساكين صدقة وشار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع ان يتصدق بها



مدون المشتري كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \* الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما \* الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي \* ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا او بيعة او كنيسة او بيت نارا ودخل الكعبة او حاما او دهلزا او طلة باب دار لا يحنت وقيل الجواب المذكور في مسئلة الدهليز في دهلز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة يحنت والصحيح ما اطلق في الكتاب لان الدهليز لا يبات فيه مادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في البدائع \* وان دخل صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط اربعة وهكذا كانت صفاتهم وقيل الجواب يجري على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهدم فبنى دارا ثم انهدم فبنى مسجدا فدخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعد ما انهدم او بعد ما بنى مسجدا آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار اخرى فدخل الزيادة حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال دارا حنت بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنت كذا في العتابة \* رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار بجانب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسئلة بحالها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت وان قال دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* حلف لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المحتار ان لا يحنت بالقيام عليه اذا كان الحالف مجميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت صحراء حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخربت ثم بنيت اخرى فدخلها يحنت وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا او بنى بيتا فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعد انهدام الحمام واشباهه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعد الهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا او حاما او بستانا فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا وشرع بابا الى الطريق او الى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت بحرا او نهرا لا يحنت كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يدخل هذا البيت او بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بنى

بيتا آخر فدخله لايحنت ايضا في المعين وفي غير المعين يحنت ولو انه دهم السقف وحيطانه قائمة فدخله يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا او ماشيا او محمولا با مرة حنت كذا في الظهيرية \* وان كانت الدابة قد نفلت وهو راكبا لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحنت هكذا في المحيط \* وان احتمله غيره فادخله بغير امره لم يحنت سواء كان راضيا بذلك بقلبه او ما خطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا عليه عند صامة مشائخنا راح وهو الصحيح وسواء ادخله من بابها او من غيره كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنت في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في مرفقنا الصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحنت فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فنزل من مطبخها او صعد شجرة واخصانها في الدار فقام على فصوص لوسقط لسقط في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالمرية وان كانت بالغارسية فارتقى شجرة اخصانها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العجم كذا في فتاوى قاضي خان \* العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار اخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اغلق الباب يبقى خارجا لم يحنت كذا في الكافي \* ولو قام على كنيف على شارع او طلة شارع ان كان مفتوح الكنيف او الطلة في الدار كان حائطا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا ولو ادخل احدي رجله لا يكون حائطا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج متساوين فان كان داخل الدار منهبطه فادخل احدي رجله كان حائطا لان اكثره يصير داخله وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا اذا كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه لوجنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار وان صار الاكثر داخل الدار يصير داخله وان كان ساقا خارج الدار هكذا روى من

روى عن محمد بن روح ولو ادخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنث وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط \* ولو ادخل رأسه واحدى قدميه حنث ولو جاء الى بابها وهو يشتد في المشي اى يعدو فانه نحر وانزلق فوقع في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث وان دفعته الريح واوقعته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يحنث ان كان لا يستطيع الامتناع وان ادخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والفتوى على انه يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار الا مجتازاً قال ابن سماعة روى عن ابي يوسف روح انه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنث وان دخل يعود مريضاً ومن شائه الجلوس عنده حنث فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدا له بعد ما دخل فجلس لا يحنث وذكروا في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها او ليعود مريضاً فيها او ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنث ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدا له فقعدها لم يحنث لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتياز حنث قال الا ان ينوى لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسهه كذا في البدائع \* اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنث وان نقب باباً آخر فدخله حنث ولو عيّن ذلك الباب في اليمين لم يحنث في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار او دار فلان وحفر سرداباً تحت تلك الدار فدخل القناة لا يحنث ولو كان تحت القناة موضعها مكشوفاً في الدار ان كان الا نكشاف كثير بحيث يستسقى اهل الدار منها واذا بلغ ذلك الموضع يحنث وان كان يسيراً لا ينتفع به اهل الدار انما هو لضوء القناة لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال الرجل عبده ان دخل هذه الدار الا ان ينسى فكذبت فدخلها ناسياً ثم دخلها اكرالا يحنث ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اكرالا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها امكث فيها اياماً لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحساناً كذا في الكافي \* قال ابن سماعة عن محمد بن روح في رجل قال مبدى حران دخلت هذه الدار دخلت الا ان يأمرنى فلان فامرته فلان مرة واحدة فانه لا يحنث ان دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد سقطت اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار دخلت الا ان يأمرنى بها فلان فامرته فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير اذنه فانه يحنث ولا بد هنا من الامر في كل مرة كذا في البدائع \* في شرح الكرخي روى ابن سماعة عن ابي يوسف روح

في رجل قال لا خروا لله لا يدخل دارك هذه احد اليوم فهذا على غير رب الدار ان دخل رب الدار لا يحنث وان دخل غيره حنث وان دخلها الحالف حنث ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يكون على الحالف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها راكبا يحنث ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها راكبا حنث فان كان نوى ان لا يضع قدمه ماشيا فهو على ما نوى حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشيا وعليه حذاء او لا حذاء عليه كذا في البدائع \* اذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع احدي رجله في دار فلان لا يحنث على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارها با باني احدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة اخرى حنث في يمينه \* رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصردون القرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمراتها وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدا سم لها هو داخل الربض \* ولو حلف ان لا يدخل بغداد فمن اى الجانبين دخل حنث ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا \* ولو حلف لا يدخل الرمي ذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح الاجارات ان الرمي في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رح اما سمرقندوا وزجند اسم للمدينة خاصة والسغدو فرغانة وفارس اسم لامصار والقرى \* رجل حلف ان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنث ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنث \* ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رح يحنث وقال ابو يوسف رح لا يحنث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها حنث وقد قيل بان الكورة اسم للعمران ايضا وهو لا ظهر واختلف المشائخ رح في اخبارها والفتوى على انه اسم للعمران واما شام اسم للولاية وكذا اخراما ان وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحد من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنث وكذلك

تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط \* اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه ابو بكر الاسكاف هذا الى صدم الحنث اقرب وقال الفقيه ابو الليث هذا الى الحنث اقرب وفي الولوالجية عليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح انه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينر شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او باعارة ذكر الناطقي انه يحنث في يمينه وان دخل دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حنث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باعارة او باجارة كان حائشا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا له قد آجرها لغيره قال محمد راجح يحنث فان قال لا ادخل حانوتا لفلان فدخل حانوتا له قد آجره فان كان فلان ممن له حانوت يسكنه فانه لا يحنث بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حانوت يحنث لا ناعلم انه اراد اضافة الملك لا اضافة السكنى \* وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنث وان لم يكن ساكنا لا يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في صرف ديارنا الدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار يحنث وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنزل فحلف ان لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا ان كانت اليمين بالعربية اما اذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانه اسم لكل وللبيت اسم خاص كقوله تابخانه وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت فالعبرة للاشارة \* رجل حلف لا يدخل دارا يشتريها فلان فاشتري فلان دارا وبها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولوا شترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرفوع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار فلة فدخل دارا لفلة لا يحنث اذا لم يدل الدليل على دار الفلة وغيرها كذا في محيط السرخسى \* لو حلف لا يدخل دار

فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الخلاصة \*  
امرأة حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت نوت ان  
لا يدخل دارا تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها نية فاليمين على دار مملوكة  
لها فاذا باعته لا يبقى اليمين في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح \* ولو حلف لا يدخل دار  
فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كل حائتا وان تحول فلان من الدار لا يحنث  
في قولهما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يحنث في قولهما  
وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأة فباعته هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من  
المشترى ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحنث وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث  
رجل حلف لا يدخل دار فلان الا چیزی شگفت بود فنزلت بهم بليّة من قتل او هدم او حرق  
او موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يدخل دار فلان  
فاستعار المحلوف عليه دار الاتحاد الوليمة فيها فدخل الحالف لا يحنث الا ان ينتقل المعير من تلك الدار  
ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنث في يمينه كذا  
في المحيط \* قال ابن رستم قال محمد رح في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن  
حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان بها عمرو بن حريث  
لوفيرة ممن نسبت قبل اليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت اليمين على دار  
من هذه الدور التي ليست لها نسبة تعرف بها لم يحنث في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابيه في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحنث  
قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها ان لم يكن  
لفلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارا  
لزوج فلانة وهي ساكنة فيها ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحنث وان كان لها دار اخرى لا يحنث  
كذا في الخلاصة \* في النواذر من ابي يوسف رح اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حائتا  
مشرا من دار فلان الى الطريق الا عظم وليس للحائت نوت باب في الدار حنث في يمينه رجل  
حلف ان لا يدخل الحمام از بهر سرشستن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الحمامي  
ثم غسل

ثم فسل رأسه في الحمام لا يحنث وعن بعض المشائخ اذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل بيت السليخ لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دار فيها بستان حلف رجل ان لا يدخل هذه الدار فدخل بستانها وباب البستان الى بيوت هذه الدار ليس للبستان طريق آخرو على الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد رح لا يحنث الحالف بدخول البستان سواء كان البستان اصغر من الدار او اكبر وان كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الحالف بدخول البستان وعن ابي يوسف رح فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية يحنث وان لم يكن البستان في وسط الدار كذا في الظهيرية \* لو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرأتى طالق فهو على ان يدخل بامرته ولو قال ان تركت فلانا فامرأتى طالق فهو على الدخول بعلم الحالف فمتى علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وان قال لو دخل فهو على الدخول امر الحالف به او لم يأمر علم به او لم يعلم كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ان دخل داري هذه احد فعبدت حر والدار له او لغيره فدخلها هولم يحنث ولو قال ان دخل هذه الدار احد يحنث اذا دخل هو سواء كانت الدار له او لغيره \* رجل قال لا تمنعن فلانا من دخول داري فمنعه مرة برقي يمينه فاذا رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشيء عليه كذا في البحر الرائق \* رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بجنب الدار بيتا وفتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الحالف هذا البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد رح يكون حائثا لان البيت صار من الدار \* رجل قال لغيره ان دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق \* رجل قال والله لا ادخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يدخل دار فلان وهما في سفر قال هذا في الفسطاط والحجيمة والقبة وفي كل منزل ينزلان الا ان يعني واحدا من هذه الثلاثة يصدق بانه لا قضاء كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فقلع وضرب في موضع آخر ودخل فيه حنث وكذا القبة من العيدان وكذلك درج من عيدان او منبر لان الاسم بهذه الاشياء لا يزول





قد خلها دخلتين فهو مؤل بإثنتين فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت باخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلثا ان قربتك قد خلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة في حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلثا وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت بتطبيقه واذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية بانت باخرى لكن لا يلزمه اكثر من ثلث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار فقله على عتق هذا العبد ان قربتك او قال فهذا العبد حر ان قربتك فدخلها دخلتين فهو مؤل بكل دخلة وان قربها حنث في يمين واحدة وكذلك لو قال لامرأته انت طالق ثلثا ان قربتك ثم قال لها بعد ذلك بيوم انت طالق ثلثا ان قربتك فهو ابراء ان في حق البر وان قربها حنث في يمين واحدة فيقع الثلث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان قربتك فعلى حجة او فعلى يمين او على نذر فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان او حجتان وكذلك الواهر القربان من الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى حجة فدخل ثم قرب لزمه حجتان ولو دخل الدار مرارا وقربها مرة لم يلزمه الا ابراء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اقربك والله فهذا وقوله لا اقربك سواء لا يحنث الامرة واحدة ولو قال والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك سواء ولو قال ان قربتك فانت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس بمؤل وكلما دخلت الدار بعد ما قربها طلقت بتطبيقه هكذا في شرح الجامع الكبير \* ولو جعل كلمة او بين نفيين بان قال والله لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احد الدارين حنث وان لم يدخلهما حتى مات لم يحنث ولو جعل كلمة او بين اثباتين بان قال والله لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما بر في يمينه وان لم يدخلهما حتى مات حنث ولو ادخل او بين نفي واثبات بان قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا او لا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في يمين الاثبات وسقط يمين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حنث في يمين الاثبات وسقط يمين النفي ولو دخل الدار الاولى حنث في يمين النفي وسقط يمين الاثبات وينحل اليمين في هذه المسائل بحنثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث ثانيا لم يتكرر عليه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا ادخل هذه الدار اليوم او لا ادخل

هذه ابدا الا انه يبر في يمين الاثبات بدخول الاول الى اليوم ويحنت في يمين النفي بدخول الثانية  
هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التخيير \* ولو قال والله لا ادخل هذه الدار  
او ادخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاول قبل ان يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى  
اولا سقط اليمين فان معنى التخيير ذكر في الاصل انه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما  
واما في الاول بالنفي واما في الثانية بالاثبات هذا قول مامة المشائخ رح واليه ذهب ابو عبد الله  
الزعفراني وهو الاصح \* ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل احدى الدارين الاخرتين  
ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرتين او لا بر في يمينه وسقط اليمين وان  
دخل الاول قبل ان يدخل احدى الاخرتين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري  
في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع \* ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم او  
لا ادخل هذه فدا فترك دخول الاول اليوم وبطلت الاخرى ولو حلف لا ادخل هذه فان لم ادخل  
هذه يعني الاول دخلت هذه الاخرى فا لا استثناء باطل هكذا في العتابة \* حلف لا يدخل  
هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم ما دخل الحالف لم يحنت وكذلك لو قال  
ما دام على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب او لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها  
ثم ما داليها او نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا يسكن  
هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها ان يسكنها بنفسه وينقل اليها من مناعة ما يتأنت به  
ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومناعة فيها ان كان الحالف في عيال غيره  
كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه  
وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى  
سكنى ثم مند ابى حنيفة رح يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا ومكنسة  
كان حائنا وعلى قول ابى يوسف رح اذا نقل الاهل واكثر المتاع بر في يمينه والفتوى  
على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* قالوا هذا احسن وبالناس ارفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \*  
اتفقوا

اتفقوا على ان نقل الاهل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح انه يكون حائنا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آجر داره المملوكة او كان ساكنا في الدار باجارة او اعاره فردا على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائنا \* رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فاراد نقل الاهل والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت غالبة ومعجز من اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا اخرى لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* لا يسكن هذه الدار فاراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح او قيد ومنع من الخروج منهم من قال يحنت في الوجه الاول وفي الثاني لا والمختار انه لا يحنت فيهما كذا في الغياثية \* واذا تدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنت وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال اكر من اين شب باين شهر باسم فكذا فاصابه حمى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنت لانه يمكنه ان يستأجر من ينقله من البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده بمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا في المحيط \* من آوى يوسف رح قال لامراته ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقا ولدار حائط فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها ان تتنور الدار قال الفقيه رح وبه نأخذ كذا في الغياثية \* ان كان في طلب مسكن آخر فترك امتعته فيها لا يحنت في الصحيح لان طالب المنزل من ممل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين \* رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ايا ما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد او كانت اليمين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى الصبح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى الدواب فلم يستكر لا يحنت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائنا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من بين خانه انه ربناشم فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد ان يعود يكون حائنا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لامراته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين

بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه لا يخاف بالليل حتى  
 لو تحقق الخوف في حقه ايضا من جهة اللصوص او ما اشبه ذلك كان معذورا كذا في الذخيرة \*  
 اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع من يثق به  
 ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية  
 في كتاب الحيل \* واذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار فحلف احدهما لا يساكن صاحبه  
 فان اخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال والاحتث فان وهب الحالف مناعة للمحلف عليه  
 او اودعه اياه او اعاره اياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا اياها ولم يأت الدار التي فيها  
 صاحبه قال محمد ربح ان كان قد وهب المتاع وقبضه منه او اودعه اياه او اعاره وخرج من ساعته  
 لا يريد ان يعود اليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج \* حلف ان لا يسكن هذا المصرف فخرج  
 بنفسه وترك اهله ومناعة فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصرف  
 وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال اني لا يسكن ديارا ثم خرج باهله ومناعه  
 ثم عاد وسكن كان حائثا وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزائنة المفتين \*  
 قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار واما اذا عاد للزيارة او ليسكن اياها لينقل مناعة للسكنى  
 والقرار لا يحنث في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام  
 عليه كذا في المحيط \* ولو قال اگر من امسال اندرين ديه باشم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من  
 بقية السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهرا فسكن ساعة لا يحنث ما لم يسكن كل الشهر كذا  
 في خزائنة المفتين \* حلف ان لا يساكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما  
 او يومين لا يحنث ولا يكون مساكنا فلانا حتى يقيم معه في منزله خمسة مشربو ما كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* حلف ان لا يسكن الكوفة فمر بها مسافرا ونوى الاقامة بها اربعة مشربو ما  
 لا يحنث وان نوى خمسة مشربو ما كان حائثا ولو حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف  
 فصبا فاقام الحالف معه حنث علم بذلك الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ  
 في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا في خزائنة المفتين \* ولو سافر الحالف فسكن مع اهل  
 الحالف قال ابو حنيفة ربح يحنث وقال ابو يوسف ربح لا يحنث وعليه الفتوى \* وفي المنتقى  
 لو خرج المحلف عليه على مسيرة ثلث او اكثر وسكن الحالف مع اهل المحلف عليه لا يحنث

في قول ابي يوسف رح وان كان اقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يساكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دارها لكوفة حتى لو سكن الحالف في داره والحلف عليه في دار اخرى لا يحنث الا اذا نوى ان لا يسكن هو والحلف عليه بالكوفة فم على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يساكن فلانا في هذه القرية فهو على ان لا يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يساكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يساكنه في الدنيا ولو حلف لا يساكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد اهله ومتاعه واتخذها منزله لا يحنث في يمينه وهذا مساكنة في حق الملاحين وكذلك اهل البادية اذا جمعتهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في الذخيرة \* واذا حلف ان لا يساكن فلانا فساكنه في عرصة دار او بيت او غرفة حنث كذا في البدائع \* واذا حلف ان لا يساكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على جدة لا يحنث وانما يتحقق المساكنة اذا سكنا بيتا واحدا او في دار كل واحد منهما في بيت منها بمتاعه واهله وثقله ان كان له اهل واما اذا كان في الدار مفا صير فكل مقصورة مسكن على حدة ولا يحنث وان نوى بالمساكنة ان لا يسكن هذه في مقصورة حنث ومن ابي يوسف رح هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بكوفة ودار فوخ ببخارا لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة يحنث من غيرنية سواء كانت الدار مشتملة على البيوت او على المقاصير ولو حلف لا يساكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من غير اهل ومتاع لا يحنث عندنا ولو حلف لا يساكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسماها وضربا بينهما حائط او فتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة واخر في طائفة حنث الحالف ولو حلف ان لا يساكن فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان \* حلف لا يساكنه ولم يسم دارا قال ابو يوسف رح فان ساكنه في حانوت في السوق يعملان فيه عملا او يبيعان تجارة فانه لا يحنث وانما اليمين على المنازل التي اليها الماوى وفيها الاهل والعيال الا ان ينويها او يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فهكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعانيهما فان جعل الحق ماواه وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلا لانه يدل على انه اراد باليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلا لانه فقال نويت المساكنة في السوق ايضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع \*

ولو حلف ان لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنيت بناء آخر فسكنها يحنث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا عينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت مستانا فدخل لم يحنث واذا حلف لا يسكن دار فلان او دارا فلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد بها معها بعد يمينه لم يحنث واما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت سكنى فهو حائث بالا اتفاق وان سكن دارا اشتريها فلان بعد يمينه حنث في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وان حلف لا يسكن دارا لفلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنث قل نصيب الآخر او كثر كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الحالف ان كان نوى باليمين من الدار فانه يحنث وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنث وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله لا يحنث كذا في الذخيرة \* واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتريها فلان فاشترى فلان دارا لغيره فسكن الحالف فيها يحنث فان كان قال نويت دارا اشتريها فلان لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق وعناق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط \* ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا ونسطاط او خيمة لم يحنث اذا كان من اهل الامصار وحنث اذا كان من اهل البادية كذا في المبسوط \* واذا حلف لا يبيت مع فلان او لا يبيت في مكان كذا فاما يبيت بالليل حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان كان اقل لم يحنث وسواء نام في الموضع اولم ينم كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهله ومتاعه في المنزل لا يحنث وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع \* ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت فرفض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنث ولو قال والله لا ابيت في منزل فلان فدا فهو باطل الا ان ينوى الليلة الجائفة ولو قال لا اكون فدا في منزل فلان فهو على سائمة من الغد كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا ياوي مع فلان او لا ياوي في مكان او دار او بيت فلا واء الكون ما كثر في المكان او مع فلان في مكان قليلا كان او كثيرا لئلا كان او نهارا وهو قول ابي يوسف رحمهم الله والآخر قول محمد رحمهم الله ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر فيكون على ما نوى \*

وروى ابن رستم من محمد ربح في رجل قال ان اواني واياك بيت ابدا انه على طرفه مين في قول ابي يوسف ربح الآخرو قولنا الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما واكثر وقال ابن همامة من ابي يوسف ربح اذا حلف لا يؤوى فلانا وقد كان المحلوف عليه في مبال الحالف ومنزله لا يحنت الا ان يعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه في مبال الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغير ان نه فرآه فسكت لم يحنت كذا في البدائع \* رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعا قد سماه فحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدأ لهما فعادا الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف ربح لا يحنت في يمينه لانه على السفر الاول \* رجل حلف ان لا يمشى اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد ربح حنت في يمينه لانه مشى ميلين \* رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد ربح لا يكون مصاحبا وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والآخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما طعام على حدة لان دخولهما وخروجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف ربح ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وان كانت في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يأكلان على خوان واحد لم يكن مرافقة وقال محمد ربح اذا حلف ان لا يرفقه فخرج في سفر فان كانا في محمل او كان كرىهما واحدا وقطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرىهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرهما واحدا كذا في فتاوى قاضي خان \* الباب الرابع في اليمين على الخروج والالتيان والركوب وغير ذلك \* من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت او غير ذلك فامر انسا فاحمله فاخرجه حنت كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير \* حلف لا يخرج فحمل مكرها واخرج لم يحنت وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمر تاشي \* واذا اخرج مكرها هل تنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت اختلفوا فيه والصحيح انه لا تنحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فاخرجه وهو قادر على الامتناع ولم يمنع ورضى بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي عيان \*

## كتاب الايمان ( ١١٠ ) في اليمين على الخروج والاتيان وغيرهما

ولو اكره علي ان يخرج او يدخل برجله ففعل حنث كذا في التمر تاشي \* ولو حلف لا يخرج  
لا يحنث الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة \* رحل حلف ان لا يخرج من داره فخرج  
من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج  
من باب الدار لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة  
فخرج منها يريد الجنازة ثم اتى حاجتها اخرى لم يحنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج من  
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد بن ابي حنيفة  
حين خرج من الري ان يمر بالكوفة فهو حائث وان كان نوى ان لا يمر بها ثم بدأ له بعد ما خرج  
وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلوة فمر بالكوفة لا يحنث وان كان نيته حين حلف  
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدأ له في الحج فخرج من الري ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنث  
غيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدأ له  
بعد ذلك الى غير المسجد لا يحنث كذا في المحيط \* قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان  
يخرج بنفسه ومناعه وعياله والخروج من البلدة والقرية ان يخرج ببدنه خاصة زاد في المنتقى  
اذا خرج ببدنه فقد برادر سفر اولم يرد كذا في الذخيرة \* ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت  
من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا ان ينوي فان نوى الخروج الى مكة او خروجا  
من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانته كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا  
البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشائخنا هذا الجواب بناء  
على مرفهم فاما في مرفنا فصحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى  
واذا حلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر  
محمد بن ابي حنيفة في الاصل \* وبعض مشائخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل يحنث في يمينه  
بعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان  
ظاهر الرواية من اصحابنا لا يحنث على كل حال وبه اخذ شمس الائمة السرخسي وشمس  
الحلواني هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم واما اذا كان قاعدا فخرج قد ميه وبدنه  
لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قد ميه فحنث واما اذا كان مستلقيا على ظهره او  
على جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير



خارجا وان كان ساقا في الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة اغصانها خارج الدار فارقتى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب او كان من بلاد العجم كذا في المحيط \* واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من اى موضع خرجت امام باب الدار وامام من فوق الحائط وامام من نقب نقبه يحنث في يمينه واما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن اى باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم او من باب حديث احديثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط او من نقب نقبه لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشائخنا في شرح ايمان الاصل \* وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او فتح بابا آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال ابو نصر الدبوسي الصحيح انه يحنث لان الكل باب هذه الدار \* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذى عينه ذكر في ايمان الاصل انه لا يحنث وفي فتاوى اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوى باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف ما يها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا لك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان صنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث \* وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيفا في ملوها شارعا الى الطريق الا مظم لم يكن هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب الى مكة فخرج يريد هانم رجع حنث ويشترط للحنث ان يجاوز عمرانات مصره على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمرانات مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصره ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف ليا تين مكة ولم ياتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته \* حلف ليا تينه فدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان او ما رضى آخر فلم يات حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يأتى بغداد ما شيا فركب حتى دنى منها فدخلها

ما شيا يحنث كذا في الخلاصة \* في المنتقى اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأته مرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على ان يأتي منزله او حانوته لقيه اولم يلقه وان اتى مسجده لم يحنث \* وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليأتينه فدا فأتاه الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف ليأتينه فدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجد لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت ك فدا في موضع كذا فعبدى حرفا تاه فلم يجد فهدى حرفا تاه فدا في موضع كذا فعبدى حرفا تى الحالف في ذلك الموضع فلم يجد حيث يحنث وفيه ايضا اذا حلف ليعودن فلانا اولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان اتى بابه ولم يستأذن قال يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط ولو حلف ان لا يزور حيا ولا ميتا ان يشيع جنازته حنث وان اتى قبره لا يحنث الا ان ينوي ولو حلف لا اذهب الى الليلة من ههنا حتى القاه فتوارى منه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم احمل هذا اليه فحمل اليه ولم يجد كذا في العتابة \* واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا او حمارا او بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوما من الانواع بان نوى الخيل وحده او الحمار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا اركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغال لوركب ظهرا نسا ن بعد اليمين لا يحنث وفي فتاوى ابي الليث لو قال لا اركب ونوى الخيل او الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية اسب برنشي حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان \* ان حلف لا يركب دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في غاية البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج او اكاف

او اكاف او ركب مربانا يحنث كذا في المحيط \* حلف لا يركب مركبا فركب سفينة في الفتاوى  
حنث رواه هشام وقال الحسن في المجرى لا يحنث وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغياثية \*  
ولفظ ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز للكردي \*  
ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد شيئا او نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر  
في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة \* اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فارتق وحبس  
ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاضيجان \* حلف لا يركب هذه الدابة  
وهو راكبها فدام عليها حنث \* حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته تلك فركبها  
لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث حلف لا يركب  
دواب فلان فركب ثلثا منها حنث كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة  
فلان فركب دابة عبدا مؤذونا له مديونا او غير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة ر ح  
الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق اولم يكن  
عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية \* حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سار  
فراسخ ثم خرج لم يحنث كذا في الحاوي \* في مجموع النوازل رجل قال كلما ركبت دابة فلله  
على ان تصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترى فركب مرة  
اخرى لزم التصديق بها مرة اخرى ثم وثم كذا في الخلاصة \* ولو قال ان ذهبت الى قرية  
كذا فمر بضياعها لم يحنث كذا في العتبية \* ولو قال له رجل اجلس فتغد عندى فقال ان  
تغديت فعبدى حرف فخرج الى منزله فتغدى لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان تغديت اليوم  
كذا في الهداية \* ولو حلف لا يمشى على الارض فمشى عليها بنعل او خف يحنث ولو مشى  
على ساط لم يحنث ولو مشى على ظهرا جارحافيا او متنعلا يحنث كذا في الخلاصة \* الباب  
الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما \* الاكل هو ايصال ما يحتمل المضغ بغية الى جوفه هشمه  
اولم يهشمه مضغه او لم يمضغه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها \* والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ  
من المائعات الى الجوف كالماء والنبذ والمليّن والعسل المخوض والسويق المخوض وغير ذلك فان  
وجد ذلك يحنث والا فلا الا اذا كان يسمى ذلك اكلا او شربا في المعروف والعادة فحنث كذا  
في البدائع \* والذوق معرفة الشيء بغية من غير ادخال مينه في حلقه كذا في الكافي \* لو حلف

لا ياكل هذه الجوزة وهذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف على اكل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في يمينه نحو ان حلف ان لا يأكل اللبن فاكله بخبز او تمر او حلف لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك يحنث في يمينه وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف ان لا يشرب فاشرب فيه واكله لا يكون حائثا وعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب يقالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فاكل او شرب كان حائثا وعلية الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فجففه ورققه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو اكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل لبنا فطبخ به ارز فاكله قال ابو بكر البلخي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى يمينه كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يأكل سمنا فاكل سويقا قد لبس بسمن ولا نية له ذكر محمد ربح في الاصل ان اجزاء السمن اذا كانت تستهين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يأكل زبا فاكل مصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائثا في يمينه الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا ياكل سكرا فخذ سكرا في الفم ومصه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة \* حلف ان لا ياكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائثا لانه لا يسمى خلا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا أقعد يمينه على ما هو مأكول بعينه ينصرف الى اكل يمينه واذا أقعد على ما ليس بمأكول بعينه او على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل كذلك مادة ينصرف الى كل المتخذ منه كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ياكل من هذه النخلة او الكرم فاكل من رطبها او تمرها او جثمها او طلعتها او بسرها او دبس يخرج من ثمرها او عنبه او مصيره حنث لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة حادثة حتى لا يحنث بالنبيذ والناطف والمخل والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو اكل من صين النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في النهر الفائق ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اختلف منها قبل يمينه قصعة فاكل ما في القصعة لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل حدة قالوا لا يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام

محمد بن الفضل رح وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا \* ولو حلف لا يأكل هذه الحديقة فاكلها بعدما تبطححت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون حائثا \* حلف ان لا يأكل من هذه المبطحة فاكل منها حديقة او بطيخا كان حائثا كما لو حلف ان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين الى ثمنها كذا في التبيين \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فاخذ فصنا من اخصانها ووصله بشجرة اخرى فادرك ذلك الغصن وامر فاكل من ذلك الثمر اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث والمسئلة في السير الكبير \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها فغنص شجرة اخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها فغنص شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرها مع الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنث وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وباقي المسئلة بحالها يحنث وعلى قياس ما تقدم يجب ان يكون فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية \* حلف لا يأكل هذا الطلع فصار بسرا او البسر فصار رطبا او الرطب فصار تمرا او العنب فصار زبيبا او مصيرا او اللبن فصار شيرازا او زبدا او سمنا او اقطا او مصلا فاكله لم يحنث كذا في التمر تاشي \* اذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشا فاكله حنث كذا في الجوهرة النيرة \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فجعله جبنا واكله لا يحنث في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل في جنس هذه المسائل انه اذا مقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين يقيد اليمين ببقائها والا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* حلف لا يأكل من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا او مشمشا لم يحنث كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يأكل جوزا فاكل منه رطبا او يابسا حنث وكذلك اللوز والفسق والتين واشباه ذلك وان حلف لا يأكل خبيصا فاكل منه يابسا او رطبا حنث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا او لا يأكل رطبا او بسرا فاكل مذنبا حنث في يمينه وهذه المسئلة على اربعة اوجه اذا حلف لا يأكل بسرا فاكل بسرا مذنبا وهو الذي عامته بسرو فيه شيء من الرطب حنث في يمينه في قولهم وكذا كذا اذا حلف لا يأكل رطبا فاكل رطبا مذنبا وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنث في قولهم ولو حلف لا يأكل بسرا فاكل رطبا فيه شيء من البسر يحنث

في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يحنث في قول ابي يوسف رح والربعة اذا حلف لا يأكل وطبا  
فاكل بسرافيه شيء من الرطب حنث عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنث  
عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنث عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \*  
ولو اكل البسر المذنت او الرطب المذنب جزء فجزء منفردا بان ميز الرطب المذنب اجزاء فاكل كل  
جزء منهما منفردا يحنث بالاتفاق كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يأكل مسلا فاكل شهدا يحنث  
ولو حلف لا يأكل شهدا فاكل مسلا لا يحنث كذا في المحيط \* ولو حلف على البقل فهو على الرطب  
كلها من الخضر اوات وان اكل يابساً من ذلك لا يحنث ولو اكل بصلاً لا يحنث الا ان ينويه كذا  
في التاتارخانية ناقلاً عن الحجة \* مثل شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ممن حلف لا يأكل منبا  
فاكل حنثاً اهل يحنث ام لا قال يحنث وان حلف لا يأكل حنثاً فاكل عنبا لم يحنث والحنث المحصرم  
هكذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها  
وكذا في كل ما كول كذا في الخلاصة \* ولو قال مما يخرج من هذه الشاة او من نزلها حنث  
في اللبن والمخيض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العنابية \* وكذا لو قال لا يأكل من نزل  
هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوغ زوه يحنث لانه من نزلها ولو اكل  
من مرقه يتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوغ آبه لا يحنث لانه صار شيئاً آخر كذا  
في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل دهننا يحنث باكل دهن الكراع \* ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم  
وحامضه فاكل من بسرة وعنبه يحنث \* ولو حلف لا يأكل من هذا المسلوخ فاذا بيت الية  
هذا المسلوخ حتى صار دهننا فاكل لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل من السمسم  
فاكل من دهنها لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرخها  
لا يكون حانثاً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فاكل من فرخها لا يكون حانثاً كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يأكل لحماً فامى لحم اكل من جميع الحيوانات فير السمك  
حنث سواء اكل طبيخاً او مشروباً او قد يد او سواء كان حلالاً او حراماً كاللينة ومتروك التسمية  
وزبيحة المجوسى وصيد المحرم فاما بالسمك وما يعيش في الماء لا يحنث وان نوى السمك يحنث  
هكذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الحالف خوارزمياً فاكل السمك يحنث لانهم  
يسمون

يُصْمُونَهُ لِحْمًا كَذَابًا فِي مَحِيطِ السَّرْحَى \* وَأَنْ أَكَلَ لَحْمَ خَنْزِيرٍ أَوْ لَحْمِ إِنْعَامٍ يَحْنُثُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِاللَّحْمِ الْخَنْزِيرِيِّ وَالْأَدْمِيِّ لِأَنَّهُ أَكَلَهُ لَيْسَ بِمُتَعَارَفٍ وَمَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعَرَفِ وَذَكَرَ الزَّاهِدُ الْعَتَابِيُّ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْكَفَايَةِ \* وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ النَّبِيِّ وَبِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَسْكَافُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْمُكْرَدَرِيِّ \* وَلَوْ أَكَلَ مَا يَكُونُ فِي الْحَشْوِ مِنَ الْكَرْشِ وَالْكَبْدِ وَالطَّحَالِ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى عَرَفِ أَهْلِ الْكَوْفَةِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي مَرْفَعِهِمْ كَانَتْ تَبَاعُ مَعَ اللَّحْمِ وَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ اللَّحْمِ فَمَا فِي مَرْفَعِنَا لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِ \* وَلَوْ أَكَلَ الرَّأْسَ وَالْأَكَارِعَ يَحْنُثُ وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الشَّحْمِ وَالْأَلْيَةِ إِلَّا إِذَا نَوَاهُ فِي اللَّحْمِ بِخِلَافِ شَحْمِ الظَّهْرِ حَنْثٌ بِهِ بِلَانِيَّةٍ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ \* وَلَوْ أَكَلَ الْحَمْرَةَ الَّتِي فِي وَسْطِ الْأَلْيَةِ حَنْثٌ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* حَلَوٌ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ شَاةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ خَنْزِيرٍ يَحْنُثُ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْيَلِثِ لَا يَحْنُثُ مَصْرِيًّا كَانَ الْحَالِفُ أَوْ قُرَوِيًّا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ \* قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَامِعِ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ فَأَكَلَ لَحْمَ الدِّيكِ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ \* الْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْيَمِينَ مَتْنٌ أَضِيغَتْ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ الذَّكَرُ وَالْإُنْثَى مِنْ ذَلِكَ الْجَنْسِ وَمَتْنٌ أَضِيغَتْ إِلَى اسْمِ ذَكَرٍ عَلَى الْخُصُوصِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ الْإُنْثَى وَكَذَلِكَ إِذَا أَضِيغَتْ إِلَى اسْمِ إُنْثَى عَلَى الْخُصُوصِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ الذَّكَرُ وَكُونَ الْأَسْمِ خَاصًا لِلْإُنْثَى لَا يَعْرِفُ بَعْلَامَةُ الْهَاءِ لَا مُحَالَةً لِأَنَّ ذَلِكَ مُشْتَرَكٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلنَّثَانِيثِ وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَفْرَادِ وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ فِيهِ الْوَضْعُ وَإِنَّهُ يَتَلَقَّى مِنْ قَبْلِ النُّقْلِ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجَةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ الدِّيكِ لَا يَحْنُثُ وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ دِيكٍ فَأَكَلَ لَحْمَ دَجَاجَةٍ لَا يَحْنُثُ قَالَ وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ جَمَلٍ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَعِيرٍ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ إِبِلٍ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ جَزْوَ رَدَخٍ تَحْتَ الْيَمِينِ الذَّكَرُ وَالْإُنْثَى وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ الْبَحْتِيُّ وَالْعَرَبِيُّ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَحْتِيٍّ فَأَكَلَ لَحْمَ عَرَبِيٍّ أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ مَرْبِيٍّ فَأَكَلَ لَحْمَ بَحْتِيٍّ لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ نَاقَةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ الذَّكَرِ مِنَ الْعَرَابِ أَوْ الْبَحْتِ لَا يَحْنُثُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ فَأَكَلَ لَحْمَ الْإُنْثَى مِنْهُ أَوْ لَحْمَ الذَّكَرِ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرَةٍ فَأَكَلَ لَحْمَ ثَوْرٍ يَحْنُثُ لِأَنَّ الْبَقَرَةَ اسْمُ جَنْسٍ وَالتَّاءُ فِيهَا لِلْأَفْرَادِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ ثَوْرٍ فَأَكَلَ لَحْمَ إُنْثَى لَا يَحْنُثُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ فَأَكَلَ لَحْمَ مَوْصٍ لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ هَكَذَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ

في الجامع \* وفي الحاوي انه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فاكل لحم البقر حيث لا يحنث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط \* قال رض وينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئاً فاكل من مرقة لا يحنث ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يا كل من اللحم الذي يجيء به فلان فجاءه فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزاً وجعله جوداً با فاكل الحالف من الجردواب الذي اصابه دسم اللحم كان حائناً كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو قال كلما اكلت لحماً فاعبد من صبيدي حرفاً كل لحماً لزمه بكل لقمة متقصد كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يا كل شحماً فاكل شحم البطن حنث وان اكل شحم الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في الكافي \* ولو عزل شحم الظهر واكله لا رواية في هذا عن ابي حنيفة رح ولقائل ان يقول منده لا يحنث \* وفي الخلاصة الخانية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فاكل شحم الظهر قالوا لا يحنث لان اسم بيه لا يتناول شحم الظهر كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يا كل شحماً فاكل الية لم يحنث لان الية غير اللحم والشحم اسماً ومعنى ومرفاً هكذا في الكافي \* ولو حلف لا يا كل طعاماً فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يتبع على الهليلج والسقمونيا كذا في البدائع \* ولو حلف لا يا كل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام او اكله غيره او مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يا كل هذا الطعام اليوم فمات الحالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو جعلها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الكفارة كذا في فتاوي قاضي خان \* ولو حلف لا يا كل طعاماً بنوى بعينه او حلف لا يا كل لحماً بنوى لحماً بعينه فاكل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط \* روى عن ابي يوسف رح في من حلف لا يا كل طعاماً فاضطر الى ميتة فاكل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رح وروى ابن رستم عن محمد رح انه يحنث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يا كل الطعام فاكل منه شيئاً يسيراً حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان شرب الماء كلاً او الطعام لم يحنث بهذا كذا في المبسوط \*



الاصل ان كل شيء باكل الرجل في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت  
 باكل بعضه لان المقصود الامتناع من كله وكل شيء لا يطاق اكله في مجلس ولا شربه في شربة  
 يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع من اصله لا من جميعه لان ما يمتنع فعليه في الغالب  
 لا يقصد باليمين \* حلف لا ياكل ثمر هذا البستان او ثمر هاتين النخلتين او من هذين الرقيقين  
 او من لبن هاتين الشاتين او من هذا الغنم فاكل بعضه يحنت ولو حلف لا ياكل سمن هذه الخابية  
 فاكل بعضه حنت ولو حلف لا ياكل هذه البيضة لا يحنت حتى ياكل كلها وكذلك لو حلف لا ياكل  
 هذا الطعام فان كان يقدر على اكل كله دفعة واحدة لا يحنت حتى ياكل كله وان لم يقدر حنت  
 باكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان ياكله في جميع عمره لا يحنت ما لم ياكل كله والاول  
 اصح وهو المختار لما نخنا ومن محمد رح لو حلف لا ياكل لحم هذا الجوز فهو على بعضه  
 لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة  
 او حبتين حنت استحسانا وان ترك اكثر من ذلك ما لم يجر العرف ان يتركه الا كل لا يحنت  
 وكذلك لو حلف لا ياكل هذا الشعير فاكله الاحبة او حبتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا  
 في المحيط \* لا ياكل هذا الرقيق فاكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق  
 قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان اكلت هذا الرقيث فامرأتها طالق  
 ثم قال ان لم آكله فعبدته حرقا لحيلة في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته ان ياكل  
 النصف ويترك النصف كذا في المحيط \* ولو حلف لياكل هذا الرقيق فاكله الا كسرة كان  
 بارا الا ان ينوى ان لا يترك شيئا من الرقيث كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح في  
 قوله هذا الرقيق عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض \* قال لغيرة والله لا آكل من طعامك  
 فان اكلت منه فهو على حرام فاكل لقمة حنت في اليمين الاولى فان عارفا كل حنت في اليمين  
 الثانية ايضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبدتي ايكما اكل هذا  
 الرقيق اليوم فهو حرقا كراه لم يعتقا ولو كان بحال لا يطبق احدهما اكله فاكلاه متقا بدلالة  
 الحال كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي تقع على الواحد او على  
 الجماعة \* ولو قال لامرأتيه ان اكلتما هذين الرقيقين فعبدتي حرقا فاكلت واحدة  
 منهما رقيقا عتق العبد وكذلك لو اكلت احدهما الرقيقين الاشياء واكلت الباقي الاخرى

يحنث كذا في محيط السرخسى \* ذكر في الاصل اذا قال لنسائه ايتكن اكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكلن جميعا طلقن ولو قال ايتكن اكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلن ينظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يقدر الواحد على اكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على اكله لا يقع الطلاق عليهن اذا اكلن كذا في المحيط في الفصل السابع \* ان حلف طائعا او مكرها ان لا ياكل شيئا سماه فاكراه حتى اكله حنث وكذلك ان اكله وهو مغمى عليه او مجنوناً وان اوجرا وصب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنث ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث كذا في المبسوط \* حلف ان لا ياكل ملحاً فاكل طعاما ان لم يكن مالحا لا يكون حائثا وهو المختار وان كان مالحا كان حائثا كما لو حلف ان لا ياكل الغفل فاكل طعاما فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حائثا والا فلا وقال الفقيه ابو الليث رح لا يحنث ما لم ياكل من الملح مع الخبز او مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه اراد به الطعام المالح فهو على ذاك كذا في فتاوى قاضى خان \* سئل شيخ الاسلام الزاهد رح ممن حلف لا ياكل لحما وحلف الآخر لا ياكل بصلا ولا آخرا لا ياكل فلفلا فاتخذ محشا وجعل فيه هذه الاشياء كلها فاكلها الحالفون كلهم لم يحنث احد الا صاحب الغفل لان الغفل لا يؤكل الا هكذا فانصرفت يمينه اليه ولو حلف لا ياكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بجور فاكل لا يحنث لانه صار ملكا له ولو لم يقل دار بجور وباقي المسئلة بحالها يحنث \* رجل له فاليز امر رجلا ان يحفظ هذا الفاليز فاباح له ان ياكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته ان لا ياكل من فاليزة اى فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا الفاليز الذى امر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز صرفا فاما بدون ذلك فلا يحنث كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا ياكل تمرا فامتنع من التمر اكله يحنث ولو اكل حيا يحنث لان الحيس اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينفتح فيؤكل وكذلك اذا اكل مصيدة اتخذت من التمر يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا ياكل هذه التمرة فاختلط بتمر فاكل ذلك التمر كله حنث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا ياكل تمر او لانية له فاكل قسبا لا يحنث وكذا اذا اكل بسر مطبوخا او رطبا لان ذلك لا يسمى تمرا في العرف الا ان ينوى ذلك كذا في البدائع \* حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه او اتخذ خبيصا او خبزا لقطائف يحنث

يحنت كذا في جواهر الاخلاطى \* وان اكل من الدقيق او مجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وان منى اكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الحبز كذا في الكافي \* واذا حلف لا ياكل من هذه الحنطة وهو ينوى ان لا ياكل حبه اصحت نيته حتى لو اكل من حبزها لا يحنت وان نوى ان لا ياكل مما يتخذ منها صحت نيته ايضا حتى لا يحنت باكل صبيها وان لم يكن له نية فاكل من خبزها لم يحنت عند ابي حنيفة رح ومندهما يحنت ولو اكل من صبيها حنت عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* وان اكل من مويها لا يحنت عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو الظاهر من قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة فزرعها واكل من فلتها لم يحنت كذا في الجوهر النيرة \* واذا حلف لا ياكل خبزا ولا نية له فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتحان الحبز منه حتى لو تصور موضع لا ياكل اهله خبز الشعير لا يحنت باكل خبز الشعير ايضا ولو اكل خبز الارز فان كان من اهل بلد خبزهم ذلك ينصرف يمينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط \* حلف لا ياكل خبزا فاكل قرصا يقال له بالغا رسية كايه اوجوز بنجا او ميسرا فارميته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه ابو الليث رح ان في الجوزينج لا يحنت لانه لا يسمى خبزا مطلقا وصا ركما يقال بالغا رسية فان رد آلو اما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى \* وان اكل خبز القطائف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية \* اذا حلف لا ياكل خبز فلانة فالخابزة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي تعجنه وتهيته للضرب فان اكل من خبز التي ضربته حنت والا فلا كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل ثريدا لا يحنت في يمينه وكذا لو اكل لا كشة لا يحنت في يمينه \* رجل حلف ان لا ياكل مرة فاكل ميسر آب اولطة لا يكون حائنا لو حلف ان لا ياكل هذا الحبز فاكل بعدما تفتت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اكل العصيدة او التماج لا يحنت ولو حلف لا ياكل خبزا فاكل ميسر يقال بالفارسية ميسر م قال محمد رح ينبغي ان يحنت كذا في الخلاصة \* مثل الخجندی رح ممن حلف لا ياكل خبزا وتمرا فاكل احدهما فقال لا يحنت ما لم ياكلهما كذا في اليتيمة \* ولو حلف لا ياكل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والحزر المشوى الا ان ينوى كل ما يشوى من بيض وغيره فيعمل نيته كذا في الكافي \*

ان حلف ان لا يأكل رأساً فان نوى الرؤوس كلها من السمك والغنم وغيرهما فاي ذلك  
اكل حنث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد  
رح اليمين اليوم على رؤوس الغنم خاصة كذا في البدائع \* وهذا اختلاف مصر وزمان لان العرف  
في زمنه فيهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا يقتضي على حسب العادة كذا في الهداية \*  
ولا يدخل في اليمين رؤوس الجراد والسمك والعصا فيربا لاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل  
بالاجماع ولو حلف لا يأكل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الا وزوال الدجاج وغيره  
ولا يحنث في بيض السمك الا ان ينويه كذا في السراج الوهاج \* حلف ان لا يأكل طبيخا ان نوى  
جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشيا فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قال لو هذا  
اذ اطبخ اللحم بالماء ما القلية اليابسة لا تسمى طبيخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقعة مع الخبز  
ولم يأكل اللحم كان حانثا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل من طبيخ فلانة فسخت له  
قدراً طبخها غير هالم يحنث واذا قال اكر از ديك گرم کرده تو بخورم فكذا فسخت قدر طبخها  
غيرها لا يحنث لان قوله گرم کرده تو يرا دبه عرفاً بخته تو كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل الحلواء  
فالاصل في هذا ان الحلواء عند هم كل حلولىس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض  
فليس بحلوى والمرجع فيه الى العرف فحنث باكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب  
والتمروا شابه ذلك وكذا روى المعلى من محمد رح اذا اكل تيناً رطباً او يابساً لانه ليس  
من جنسها حامض فيخلص معنى الحلوة فيه ولو اكل منبا حلوا او بطيخا حلوا او رمانا حلوا او اجاصا  
حلوا لم يحنث لان من جنسه ما ليس بحلوى فلم يخلص معنى الحلوة فيه وكذا الزبيب ليس  
من حلولا من جنسه ما هو حامض وكذا الوحلف لا يأكل حلوة فهو مثل الحلوا ولو حلف  
لا يأكل حبا فاي حب اكل من سمسم او غيره مما يأكله الناس عادة يحنث فان عنى شيئا من  
ذلك بعينه او مما حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع \*  
في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراما ما اشترى بدرهم فصبة طعا ما فاكه لا يحنث وهو آثم  
ولو اكل حزا او لحما فصبة يحنث ولو باع الخبز واللحم بزيوت فاكه لم يحنث ولو اكل لحم  
كلب او قردا وحداة قال اسد بن ممرورح لا يحنث وقال نصير وبه ناخذ وقال الحسن كله  
حرام وقال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب

ما احسن ما قال ابو الليث ولو اضطرنا لاكل الحرام او الميتة اختلف المشايخ فيه والمختار انه يحنث لان الحرمة باقية الا ان الائم موضوع وفي فوائد شمس الائمة الحلواني لو اكل من الكرم الذي يدفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراما لم يحنث كذا في الخلاصة \* ان فصب حنطة فطبخها ان امطاه مثلها قبل ان يأكل لا يحنث في يمينه وان اكلها قبل اداء الضمان قبل قضاء القاضي عليه حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يأكل هذا العنب او هذه الرمانة فجعل يمينه ويرمى بثقله ويبتلع ماءه لم يحنث لان هذا لا يسمى اكلا فانما يسمى مصا ولو مصر ماء العنب او ماء الرمانة ولم يشربه واكل قشرة وحصرمه حنث في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذا لك يصير اكلا بابتلاع القشرة والحصرم لا بابتلاع الماء \* وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولا كه ورمى بقشرة وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنث ولورمى بقشرة وابتلع ماءه وحبه حنث وعمل الصدر الشهيد في واقعاته فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول اكل الاقل فلا يكون اكلا للعنب وفي الوجه الثاني اكل الاكثر ولا اكثر حكم الكل كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل فاكهة فاكل منها او رطبا لم يحنث مندا به حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يحنث هكذا في الهداية \* قال الفقيه ابو الليث بقولهما نأخذ للفتوى لانه اظهر ثم الخلاف اذا لم ينوشيا واما اذا نواها يحنث بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشبيخ ابي المكارم \* والتين والشمش والتفاح والخوخ والغسقي والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجما ما رطبها ويا بسها ونبيها ونضيجها لا الخيار والقثاء والجزر بالاجماع والتوت فاكهة وعد الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منها قال الامام السمس والباقلان ليسا من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة مرقا ويؤكل تفكها فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي \* واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا لا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رح بسر السكر والبسر الاحمر فاكهة كذا في محيط المرخسي \* والزبيب والتمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا بالاجماع كذا في البدائع \* من محمد رح اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في ايام الرطوبة فهو على الرطب ولا يحنث باكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام

ابو بكر محمد بن الفضل رح كذا في فتاوى قاضي خان \* من حلف لا يأكل فكل شيء اصطبح به فهو ادام كالخل والزيت والغسل واللبس والزبد والسمن والمرق والملح وما لم يصبغ الخبز مما له جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* ويقول محمد رح اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف \* وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والعنب والتمر والزبيب وامثالها ليس اداً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب اما البقول فليست بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوى فعلى ما نوى اجماً ما كذا في التبيين \* والفاكهة ليست بادام اجماً ما كذا في السراج الوهاج \* واذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئاً واكله الحالف لا يحنث ولو اشترى شيئاً او وهب له شيء او تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الحالف حنث في يمينه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المحلوف عليه مما اكتسبه المحلوف عليه او وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف واكله لا يحنث \* ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المحلوف عليه ما لا ومات وورثه رجل فأكله الحالف حنث في يمينه وكذلك لو ورثه الحالف فاكل يحنث بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشيء او وصية لا يحنث كذا في الذخيرة ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فاكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فاورث ذلك الميراث فاكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فوصى له انسان فاكل الحالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاماً للحالف وقبضه ثم اكل لم يحنث وكذا لو وصى له والمهر من كسب المرأة وكذا ارش الجراحات كذا في الخلاصة \* رجل معه دراهم فحلف ان لا يأكلها فاشترى بها دنائير او فلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدنائير او الفلوس طعاماً فأكله قال محمد رح يكون حانثاً في يمينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم او الدنائير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حانثاً وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً

ماه وعند المزارع او عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه  
 لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* اذا حلف لا ياكل من ما  
 شيء من ملكه الى ملك غيره واكله الحالف لا يحنث كذا في  
 اشترى فلان او ما يشتري فاشترى المحلوف عليه لنفسه اول  
 باعه المحلوف عليه من غيره باصر المشتري له ثم اكل منه اكل  
 واذا حلف الرجل لا ياكل لحما اشتره فلان فاشترى فلان مسخ  
 كذا في المحيط \* رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان  
 لم يحنث عندهما وعند محمد رح يحنث هكذا في شرح الزبي  
 من طعام يصنعه فلان او من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وا  
 لا ياكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه واكل  
 فاهداه له فأكله لم يحنث في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى اكل نفس ما يح  
 وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل حلف ان لا ياكل من  
 منه الطعام او وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذ  
 في فتاوى قاضي خان \* في الاصل لو حلف لا ياكل من طعام  
 له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراء وحدة كذا في الخلاه  
 فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذا

فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا ياكل من رقيق فلان فاكل من رقيق بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرقيق لا يسمى رقيقاً وبعض الخبز يسمى خبزاً اذا حلف لا ياكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خل فاكل منه يحنث لانه اكل من مال الابن كذا في المحيط \* ولو حلف لا ياكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجس حلف ان لا ياكل شيئاً من اشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حائثاً في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حائثاً والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا ياكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراجية \* ولو حلف لا آكل من رمان اشتره فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من رمانة اشترها فلان لم يحنث ولو حلف لا ياكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة او وهبته لها فاكل ثمنه لا يحنث ولو باصت بنفسها قدفعت الثمن اليه فاكل منه حنث ولو وهبت الثمن لابنها او لاجنبى ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا ياكل من طبيخ فلان فطبخ هو و آخر فاكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طبيخاً وكذلك من خبز فلان فخبز هو و آخر ولو قال من قدر طبخها فلان فاكل ما طبخه لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاختيار شرح المختار \* حلف بالفارسية لا ياكل من خبز فلان فتناول من ماء جمد المحلوف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا يسبق الى هذا الا يرى انه لو اكل من قشر بطيخه او من كسرة خبزه بالفارسية نان ريزه وجد على باب دارة لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* حلف ان لا ياكل شيئاً مما حمل فلان يعنى آو ر ده فلان فاكل من جمد حمله فلان قالوا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا ياكل من مال ختنه شيئاً فدفع اليه عجيناً من عجينة ختنه فجعل في عجينة آخر فخبزه واكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه او لا ياكل من ملحه فاخذ ماء وصلحاه جعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا ياكل من خبز ختنه فساغر الختن وخلف لا مرأته النفقة فاكل منه ان كان الختن اغرز لها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كلى من طعامي ما يكفيك فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا ياكل من مال ابية



فمات الاب فورثه الحالف واكل لا يحنث الحالف وهو لصحيح كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 و لو زاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردرى \* اذا حلفت المرأة ان لا تاكل من اطعمة ابنها  
 وقد كان الابن بعث اليها من الاطعمة قبل اليمين فاكلت ذلك لا يلزمها الحنث قيل هذا اذا  
 لم يكن لها نية فاذا نوت ذلك الطعام الذى بعثه قبل اليمين نحنث باكله لانها نوت الاضافة  
 باصبار ما قد كان كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من اناء وهذا  
 من اناء آخر لا يكون حائنا ما لم ياكل من اناء واحد كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف  
 لا ياكل من مال فلان فتنافسوا فصار سيمم براكمنه وجزى خريده وخور وند لا يحنث في يمينه  
 لانه في العرف يسمى اكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث رح كذا في الكافي \*  
 رجل حلف ان لا ياكل من شىء فلان فجعل نفل فلان في قدر طبخت امرأته واكل الحالف  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح حنث في يمينه الا ان يكون بينهما سبب يدل  
 على خبر هذا \* حلف ان لا ياكل من كرم فلان شىء هذه السنة قالوا يقع يمينه على اثنى عشر شهرا  
 قال مولانا رضى وينبغي ان يكون على بقية السنة التى هو فيها كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 رجل قال والله لا آكل مما يجيى به فلان يعنى ما يجيى به من طعام او لحم او غير ذلك مما يؤكل  
 فدفع الحالف الى المحلوف عليه لحما لطبخه فطبخه والقى فيه قطعة من كرش بقر تم فار القدر  
 به فاكل الحالف من المرق قال محمد رح لا اراه يحنث اذا القى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده  
 ويتخذ منه مرقه لقلته وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقه فانه يحنث وقد قال محمد رح  
 فيمن قال لا آكل مما يجيى به فلان فجاء فلان بلحم فشاوه وجعل نحتته ارضا للحالف فاكل الحالف  
 من جودابه حنث وكذا لك اوجاء المحلوف عليه بحمص فطبخه فاكل الحالف من مرقه وفيه  
 طعام الحمص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فاكل منه اوجاء به زيتون فعصر فاكل من زيتته  
 حنث كذا في البدائع \* ان حلف لا ياكل طعاما ما من طعام فلان فاكل من خله او زيتته او  
 ملحها او اخذ منه شىء فاكله بطعام نفسه حنث وان اخذ من نبيذه او مائه فاكل به خبزا لم يحنث  
 كذا في الجوهرة النيرة \* واذا حلف على حنطة لا ياكلها فاكلها مع غيرها من الحبات او حلف على شعير  
 فاكله مع غيره من الحبات ان اكل حنطة حنطة فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وان كانت  
 الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث

وان اكل حبة حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة \* وان اذ احلف لا ياكل طعاما او حلف لا يشرب الا باذن فلان فان له فهذا على شربة او لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* اذ احلف لا ياكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى عقديمينه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنث وان أتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط \* اذ احلف لا يذوق طعاما او شرابا فدخله في فيه حنث فان قال اردت بقواي لا اذوقه لا آكله اولا شربة دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يد بين في القضاء كذا في البدائع \* وان قال لا اذوق طعاما ولا شرابا فذاق احدهما حنث وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا وكذا كذا لو ادخل حرف او بينهما كذا في المبسوط \* ولو قال والله لا اذوق طعاما او شرابا فذاق احدهما لا يحنث قال ابو القاسم الصغار يحنث في يمينه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينوشيا لا يحنث باحدهما وعليه الفتوى \* رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبزا محمرا بخر قال الشداد رح لا يحنث في يمينه كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا محمرا بزيت لا يحنث ولو حلف ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا فادخله فمه ولم يصل الى جوفه كان حائنا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد عني اليوم فحلف ان لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيجان \* حلف ان لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث كذا في الخلاصة \* اذ احلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهرة النيرة \* اذ احلف لا يتعدى فالغداء الا كل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية \* حلف ان لا يتعدى اليوم فاكل بعد نصف النهار لا يكون حائنا كذا في فتاوى قاضيجان \* قال الخجندی هذا في مرفهم اعاني مرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء مباركة من الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب ما اتيهم فما كان صندهم فداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في اهل المصر ان ا حلفوا على ترك الغداء فشربوا اللبن لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتعدى فشرب اللبن حنث قال ابو الحسن اذا حلف لا يتعدى فاكل غير الحبز من تمر

من تمر او ارز او فاكهة او غير ذلك حتى شبع لم يحنث ولم يكن ذلك غداء وكذا لو اكل لحما بغير خبز لم يحنث وغداء كل بلد ما يتعارفونه وبشروط في الغداء ان يكون اكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تتعش الليلة فعبدى حرافك لقمه اولقمنين فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى تأكل اكثر من نصف شعبا كذا في السراج الوهاج \* حلف في رمضان ان لا يتعشى الليلة فاكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* لو حلف ان لا يتسحر فيحنث بالاكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين \* المساء مساء ان احدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فايهما نوى صحت نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا نية له فهو على خيوبة الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير \* ذكر المعلى عن محمد رح قوله لياتينه ضحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلوة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسى \* قال محمد رح ولو حلف لا يصبح فالتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فان ارتفع الضحى الاكبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع \* ليغدينه اليوم بالف او ان لم امتق عبدا اشتريه بالف او ان لم تغزاي اليوم قطنا بالف فاشترى ما يساوى درهمين بالف فغدا او اعتقه او غزله بر كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان تغديت برقيقين فعبدى حرافك تغدي اليوم برقيق والغد برقيق القياس ان يحنث مما لا يطلق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرقيقين وهناك اذا تغدي اليوم باحد الرقيقين والغد بالرقيق الاخر يحنث في يمينه وفي الاستحسان لا يحنث في يمينه وان نوى التفرق في هذا كان كمانوي ولو قال ان اكلت رقيقين او ان اكلت هذين الرقيقين فعبدى حرافكهما معا او متفرقا حنث في يمينه قياسا واستحسانا كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة \* ولو عقد اليمين على الغداء واستثنى منه الخبز ما يؤكل تبعا للخبز ولا يؤكل مقصودا كالخحل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا لا يؤكل تبعا مادة كالتحبيص والارز يحنث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصودا ويؤكل تبعا للخبز مادة كالسمك واللحم واللبن قال ابو يوسف رح يصير مستثنى تبعا للخبز ولا يحنث وقال محمد رح لا يصير مستثنى ويحنث اذا امرنا هذا \* قال محمد رح

اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارض فانا بعدد حر فاكل رقيقا ثم اكل بعده فاكهة او تمرا او خبيصا او ارزا يحنث فان قال حنيت الاستثناء من الخبر صدق ديانته لا قضاء ثم يحنث باكل الفاكهة والتمر سواء اكلها بعد الرقيق او معه وكذا لو قال ان تغديت الابرص فانا بعدد رقيقا ثم اكل فاكهة او تمرا حنث وكذا ان اكل خبيصا قال مشائخنا انما يحنث باكل هذه الاشياء بعد الرقيق اذا اكل هذه الاشياء في فورا كل الرقيق اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع نور الرقيق لا يحنث لانه لا يسمى متغديا بها ولا يتعارف اكلها تغديا فان نوى الخبز خاصة صدق ديانته لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره \* فان كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بان قيل له انك تأكل اليوم رقيقين فقال بعده حر ان اكل اليوم الارض فانا بعدد حر فاكل رقيقا فهو على الرقيق خاصة حتى لو اكل الرقيق وبأكل بعده تمرا لا يحنث في يمينه ويقيم يمينه بالارضة ولو قال ان اكلت اليوم اكثر من رقيق فعبدى حر فهذا على الخبز حتى لو اكل بعد الرقيق تمرا او فاكهة لا يحنث وصار تقدير يمينه ان اكلت اليوم من جنس الرقيق اكثر من رقيق فعبدى حر ولو قال هكذا كان يمينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارض فانا بعدد حر فاكل رقيقا وهو على الرقيق كذا في المحيط في باب الاستثناء \* رجل قال ان لبست او اكلت او شربت فامرأتى طالق وقال حنيت طعاما دون طعام لم يهدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا او اكلت طعاما او قال حنيت به طعاما دون طعام او ثوبا دون ثوب دهن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* اذا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رح في واقعاته المحضات رندي انه لا يحنث الا ان ينوى جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط \* قال بالفارسية از خانه فلان بيج پير نخورم بتناول المأكول والمشروب كذا في فتاوى قاضي خان \* ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشربا في مجلس واحد من شراب واحد حنث وان كان الا ناء الذي يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اثناء واحد يصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان اكثر من مرة فشرب في دارة مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة

واحدة كان حائثا \* رجل حلف ان لا يشرب ماء فشرّب ماء القليلة لا يكون حائثا كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها مجولة فكبرت  
 فشرّب من لبنها لا يحنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب الماء ولا نية له يحنث باي قدر  
 شرب وان يروي الكل صح ولا يحنث ابدا كذا في المحيط \* اذا حلف لا يشرب شرابا ولا نية له فاشرب  
 شرابا شربه من ماء او غيره يحنث هكذا ذكر في ايمان الاصل وفي حيل الاصل اذا حلف  
 لا يشرب الشراب ولا نية له فهو على الخمر كذا في الذخيرة \* قال الشيخ الامام السرخسي  
 هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضي الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله  
 في الحيل كذا في الخلاصة \* ولو قال لا اشرب اليوم يحنث بكل شيء شربه حتى الخل والسمن  
 كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة  
 واجناها ان الحالف اذا قصد يمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه  
 ان كانت الغلبة للمخلوف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المخلوف عليه لا يحنث وان كان سواء  
 فالقياس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وفسر ابو يوسف رح الغلبة فقال ان يستبين  
 لون المخلوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رح يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا  
 اختلط الجنس بغير الجنس اما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن آخر فعند ابي يوسف  
 رح هذا الاول سواء يعنى يعتبر الغالب غير ان الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها  
 ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رح يحنث بهذا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط  
 لئلا يمتزج ولا يختلط كالدهن وكن الحلف بالدهن يحنث بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف  
 على قدر من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فغصب في ماء آخر حتى صار منلوها وشرب منه يحنث  
 عند محمد رح ولو صب في بئر او حوض فشرّب منه لا يحنث كذا في الظهيرية \* ولو حلف ان  
 لا يشرب من هذا الماء العذب فغصب في ماء صالح فغلب المالح فشرّب لا يحنث وكذا لو حلف  
 على المالح فغصب على العذب كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف لا يشرب مطعرا  
 فمزجها بغير جنسها كالبيكى والاضمة وشرب يعتبر ذلك بالعالم كذا في الخلاصة \* حلف  
 لا يشرب البهيف فامتنعوا نه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان او مطبوخا كذا  
 في الوجيز للكردي \* اذا حلف سكي نمرم فالصحيح ان اهم سكي يقع على المسكر

من ماء العنب لا خير نيا كان او وطبوخا كذا في المحيط \* وفي الحانبة وعليه الفتوى كذا في التاتار حانبة \* ولو قال ي تمور م دم ست بكم م وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر ان لم ينو عند اليمين الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* اما اسم الحمر وفارسيته هي الصحيح ان هذا على النى من ماء العنب لا غير \* واذا قال مستكره تمور م فقد قيل ان يمينه لاتقع على المتخذ من الحبوب والصحيح انه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكرة يحنث في يمينه وما لا فلا اذا حلف لا يشرب نبذ زبيب فتشرب نبذ كشمش يحنث في يمينه اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فتشرب منه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ان هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنث وان اقل يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب غيمينه على شرب ما يخرج منه بيا انه فيما ذكر في المنتقى ان ا حلف لا يشرب من هذا التمرة شرب من خبيذه يحنث في يمينه وهذا هو الاصل في تخريم جنس هذه المسائل كذا في المحيط \* رجل حلف بطلاق امراته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه والوان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حاشا فان شرب بعد ذلك كان حاشا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنث كذا في فتاوى قاضيخان \* حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في الذخيرة \* حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضعه في حانوت المحلوف عليه ليلا فاستقى اجيرا المحلوف عليه الماء من الفهر في ذلك الكوز ووضعه في حانوت المحلوف عليه ليلا فلما اصبح الحالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا احتيا لا منه كيلا يحنث ارجوان لا يحنث لانه حينئذ يصير الاجير هاما للحالف فيصير شا ربا ماء نفسه كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يشرب الخمر في هذه القرية وتشرب الخمر في كرومها وضياعها قالوا ان شرب في ممران القرية او كروم متصلة بالقرية حنث والا فلا كذا في الظهيرية \* قال ان شربت 'وقامرت فعدى كذا يحنث باحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله اگر شراب بخورم و قمار بكنم يحنث بفعل احدهما ولو قال تاكل سمرخ

تاكل سرخ نه بينه شراب نخور وينصرف الى وقت الورد الاحمر ذالم ينو حقيقة الرؤية  
 حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشرّب من احدهما حنث كذا في السراجية \* رجل  
 حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام ببخارا فخرج الى قصر المجوس ثم ماد وشرب  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان نوى بقوله مادام ببخارا اقامة السكنى وكان  
 السكنى ببخارا كان حائثا وان نوى اقامته ببدنة فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمين وان  
 لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته  
 مطلقة ويصير عدي حرام شراب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وصتق عبده ولا يصدق انه لم يرد به  
 الطلاق والعناق وانما اراد دفع اصحابه عن نفسه \* حلف ان لا يشرب المسكر ثلث اشهر فحلفت له  
 امرأته اربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر غير فقد قيل يصير المدة اربعة اشهر وقيل لا يصير المدة  
 اربعة اشهر وهذا بناء على ان الحالف اذا طف على يمينه بعد سكوته ما يشدد على نفسه انه  
 يلتحق بيمينه عند ابي يوسف رح واذا مطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه  
 ثم اختلف المشايخ رح في هذه الصورة ان في ذكر المدة الثانية تشديد عليه او توسعه عليه فقيل تشديد  
 من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* قال  
 محمد رح في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات ابد افشرب منه اغترا فا ومن انا  
 لا يحنث في يمينه عند ابي حنيفة رح حتى يكرع في الفرات كرما وعندهما يحنث وعندهما اذا  
 شرب كرما هل يحنث لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحنث  
 وبعضهم قالوا يحنث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية وان نوى الكرم صحت نيته على قولهما في  
 القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند ابي حنيفة رح فيما بينه  
 وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من الفرات كرما او اغترافا فاما اذا شرب  
 من نهر آخر ياخذ الماء من الفرات كرما او اغترافا فلا يحنث في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية  
 كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرّب من نهري اخذ من الفرات  
 كرما او اغترافا او من الفرات كرما او اغترافا لا يحنث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصيري \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولانية له فشرّب منها با ناء لم يحنث حتى يضع  
 فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فمال ماء المطر في الدجلة لم يحنث بشره

فان شرب من ماء واد سال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك او شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حنت كذا في السراج الرهاج \* ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذاك النهر الى دجلة فاخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يشرب ماء فرا تا او من ماء قرأت فشرب ماء عذبا من دجلة او من نحوها كان حانتا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ايكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربوه صتقوا ولو قال ايكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بحال يمكن شربه لواحد دفعة او دفعتين فشربوا جميعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بازاء حنت اجماعا كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الا ناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار \* من قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنت وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح سراء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولم يعلم وقال ابو يوسف رح حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير \* ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كان اليمين مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنت عندهما رح وعند ابي يوسف رح يحنت في الحال وفي الوجه الثاني يحنت في قولهم جميعا كذا في الهداية \* اذا قال ان لم اشرب ما في هذا الكوز او ما في هذا الكوز الاخر من الماء اليوم فامراتي طالق فاهريق احدهما بقي اليمين على الاخر في تولهم واذا بقي اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل برصدهم وان لم يشرب قبل الليل حنت عندهم ولو كان احد الكوزين لا ماء فيه فيمينه في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رح يمينه عليهما يريد به على احدهما فان شرب الماء بر في يمينه ولو لم يشرب حنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليلاء \* في الغاية ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرم لا غير عند ابي حنيفة رح وعندهما على الكرم والافتراء جميعا وان كان غير مملو فعلى الافتراء بالاجماع



ولو حلف لا يشرب من هذه البئرا ومن ماء هذه البئر فهو على الافتراء حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج \* وان تكلف في هذه الصور وكرم من اسفل البئر او من اسفل الحب فالصحيح انه لا يحنث \* رجل حلف ليشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث او الربع كان بارأى سئل عن حلف لا يشرب خمر او لامثلها ولا كذا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فانجمد فأكله لا يحنث وان ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة \* حلف لا يشرب بغير ان فلان فاعطاه فلان بيده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي ان يحنث لانه ليس بأذن ولو قال لرجل ان لم اذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم اسقك خمر فامرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رح عن قال انا اتخذ اعناب هذا الكرم خمر في هذا الشريف واشربها مع اصحابي ولا اذهب بها الى منزلي وان ذهبت بها الى منزلي فامرأته كذا فاتخذ الاعناب كلها خمر واشرب بعضها مع اصحابه هناك وحمل غيره بغير امره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده ان لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يحنث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير امره وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يترك شيئا للحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له نية فكذلك يحنث \* رجل موتب على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناض كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشرب مصيرا فعصر حبة عنب او منقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثا في الوجهين قال مولانا رعى الله عنه وهذا في مرفهم امره ان ينبغي ان لا يكون حائثا لان ماء العنب لا يسمى مصيرا في اول ما يعصر \* رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء او وضعت او صببته او اعطيته انسا فان طالق قالوا ترسل فيه ثوبا او عطنا حتى ينشف الماء قال مولانا رضى وهذا اذا قال في يمينه او شيئا منه وان لم يقل او شيئا منه فشربت البعض وصبت البعض لا يكون حائثا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا مقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحنث بشرط بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط \* حلف لا يشرب دواء فشرب لبنا او مصلا لم يحنث كذا في السراجية \* قال

في المنتهى والحاصل انه ينظر في هذا الى تسمية الناس فكل شىء يسميه الناس دواء اذا نظروا اليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وان تداول به الحالف كذا في المحيط \* في فصل الاكل \* حلف بالله لا مس من السماء ولا طير في الهواء ولا حول هذا الحجر ذهب فلما فرغ حنث وهو آثم ايضا لان حلف بما لا يقدر على فعله غالبا كان معرضا للائم للتهتك كذا في التمر تاشى \* اما اذا وقت اليمين فقال لا صعدن السماء فذا لم يحنث حتى يمضى ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه ان لا حنث كذا في فتح الفدير \* الباب السادس في اليمين على الكلام \* لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا من يمينه حتى لو قال ان كلمتك فعبدته حر فاذهب من عندي موصولا او قال يا فلان موصولا لم يحنث كذا في العتابية \* قال ان كلمتك فانت طالق فاذهبي او فقومي لا يحنث بقوله فاذهبي او فقومي لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه او ان كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذهبي او فقومي وان كان كلاما حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحنث به وكذا اذا قال واذهبي فان اراد به كلاما مستأنفا يصدق وان اراد بقوله فاذهبي الطلاق فانها تطلق بقوله فاذهبي وينفع عليها تطليقة اخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاما مبتدأ فيحنث كذا في البدائع \* ولو قال اذهب حنث ولو قال مقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يحنث بالكتابة والرسالة والاشارة وكذا اذا سلم من الصلوة وفلان على جنبه كذا في العتابية \* ولو حلف لا يكلم الا بانه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلمة حنث كذا في الكافي \* ولو حلف لا يتكلم ولا نية له فصلح وقرأ فيها او صبح او هلك لم يحنث استحسانا واما اذا قرأ خارج الصلوة وسبح وهلك يحنث في يمينه عند علمائنا راجع كذا في المحيط \* قال الفقيه ابو الليث ان مقد يمينه بالفارسية لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قارئاً ومسبحاً لا متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي \* لو حلف ان لا يتكلم وكبر في الصلوة او دعا لا يحنث وان كبر او دعا خارج الصلوة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية لا يحنث في الصلوة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يكلم فلانا فاقتدى الحالف بالمحلف عليه فسما المحلف عليه نسبح له الحالف لم يحنث كذا في المحيط \* ولو اتم الحالف قوما فيهم المحلف عليه فسلم في آخر الصلوة لا يحنث بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار

هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان الحالف مؤتمنا قالوا لا يحنث في قول امي خيفة  
وانبي يوسف رح ولو كان المحلوف عليه اماما والحالف مقتديا به ففتيم على الامام لا يحنث  
في يمينه \* ولو علمه القرآن في غير اصلوة حنث في مرفهم كذا في فتاوى قاضى خان \*  
حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الا ملأ عليه فاني اخاف عليه الحنث كذا  
في الحاوي \* ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان يحنث لا يسمع صوته لا يحنث  
وان كان اليعيد بحيث يسمع صوته يحنث وكذا لو كان المحلوف عليه دائما فناداه الحالف فان ايقظه  
حنث وان لم يوقظه ذكر شيخ الامام شمس الائمة السرخسى رح الصحيح انه لا يحنث كذا  
في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان \* وهو الذي عليه مشائخنا رح وهو المختار كذا في النهر الفائق \*  
ولو مر الحالف على جماعة فيهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنث وان لم يسمع المحلوف  
عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* فان نوى القوم دونه لم يحنث فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يدين في القضاء كذا في البدائع \* ولو سلم على قوم فلان فيهم حنث وان لم يعلم ولو استثناه  
بان قال السلام عليكم الا على فلان لم يحنث ولو قال الا على واحد وعنه صدق كذا  
في العتابة \* حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف كبت او قال كبت اين او قال  
كبت ان قال بعضهم لا يحنث الا ان يقول كفى تو هو المختار كذا في فتاوى قاضى خان \*  
اذا حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال لبيك او قال لى يحنث في يمينه كذا  
في المحيط \* في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنث ولو قال له ما دق شى فقال  
خوب است او نعم او آرى يحنث هكذا في الخلاصة \* في العتابة حلف لا يكلم فلانا فنادى  
فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنث \* وكذا لو قال بالفارسية لى بغير كما هو معروف العامة  
كذلك في الغيانية \* في مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فجاءته امرأة وهوى كل الطعام  
فقال لها ها حنث في يمينه كذا في المحيط \* حلف لا يكلم امرأة فدخل لها روليس فيها غيرها  
فقال من وضع هذا او اين هذا حنث وان كان غيرها فيها لا ولو قال لبت شعري من فعل كذا  
لم يحنث وان لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة \* من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة  
لم يعرفه فلان يلزمه الحنث كذا في المحيط \* شتم المحلوف عليه انسانا فاد الحالف ان يمنع  
فلما قال الحالف مك تذكر يمينه فسكت لا يحث لان هذا القدر غير مفهوم فلا يصحون كلاما

شتم المحلوف عليه ابا الحالف فقال الحالف لابل انت حنت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
قالوا فيمن حلف لا يكلم فلانا فكلهم غيره وهو يقصد ان يسمعه لم يحنت كذا في خزائن المفتين \*  
حلف لا يكلم فلانا فكلهم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وان كان فرضه اصماح فلان  
وبه يفتى كذا في الفتاوى الصغرى \* قال محمد راج رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء  
او اشتريت العبيد او كلمت الرجال او الناس فتزوج امرأة او كلم رجلا او اشترى عبدا يحنت  
ولو قال لا اكلم المساكين او الفقراء فكلهم واحدا منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال او النساء  
يصدق ولا يحنت ابد ولو قال ان تزوجت نساء او اشتريت عبيدا او كلمت رجلا لا يحنت الا بشراء  
ثلاثة ابد ونحوه ولو نوى جنس العبيد او النساء يصدق ويحنت بشراء عبد واحد كذا  
في شرح الجامع الكبير للخصيري \* وله تبة ما زاد على الثلث ويكون له نية المثنى كذا  
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنت بالبعض والجملة \* ولو حلف لا يكلم بنى آدم  
فكلهم واحدا منهم يحنت وان منى به الكل لا يحنت ابدًا ويكون مصداقًا فيما بينه وبين الله تعالى  
وفي القضاء ايضا كذا في البدائع \* قال لا اكلم صديق فلان هذا باجماع فلا بد من حلف لا يحنت  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف راج هكذا في شرح الجامع الصغير لقااضيخان \* ولو حلف  
لا يكلم عبد فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله صديق فلان هذا سواء وان لم يكن له نية فلان تكلم  
مع صديق فلان كان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وان كلم مع عبد كان  
موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قولهم جميعا وان كان موجودا وقت الحنت دون  
وقت اليمين حنت في قول ابي حنيفة ومحمد راج كذا في شرح الطحاوي \* قال ابو بكر حلف  
ان لا يكلم عبد فلان فكلهم عبدا لمضاربة فيه ربيح او لا لا يحنت اجماعا هكذا في الفتاوى \*  
رجل حلف ان لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوهم مما يضاف لايحكم الملك  
فتزوج فلان بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلهم الحالف لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة  
فكلها الحالف حنت صناديق حنيفة وابي يوسف راج خلافا لمحمد راج وفي الحجة الفتوى  
على قولها كذا في التاتارخانية \* وان كلم امرأة فلان بعد يمينه او كلم رجلا فلان  
بعد يمينه لا يحنت الحالف في قول ابي حنيفة وابي يوسف راج وان كان الحالف قال في يمينه

زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا فكل من بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية اذا كلم ثلثا من عبیده العشرة حنث وان كلم اثنين منهم لا يحنث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو نوى الجميع صدق وهو الصحيح كذا في العتابة في فصل الماكول والمشروب \* ولو حلف لا يكلم زوجات فلان او لا يكلم اصدقاء فلان لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم الكل مما سمى كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحنث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضى خان \* قال لا اكلم اخوة فلان والاخ واحد فان كان يعلم يحنث اذا كلم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلاء ان فكله بعد ما باع الطيلاء حنث با لاجماع وان كلم مشترى الطيلاء لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى خان \* ولو قال ان كلمت فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان فكل فلانا وشاء الرجل ان يلزمه من الايمان ثلثة او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* ولو حلف لا يحوم حوم فلان بالغارسية بگردوى نكره م هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا كذا في الخلاصة \* روى عن محمد بن روح لو قال ان كلمت فلانا فهو حرام وهذا فكله قال هو مخير في ايقاعه على ايها شاء ولو قال ان كلمت فلانا فكل عبدا ملكه او امة املكها حر فكله قال هو عليها يعتق كل عبد يملكه وكل امة يملكها ولو قال ان كلمت فلانا فعلى حجة او عمرة فهو مخير كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يكلم صهرته فدخل على امرأتها وشاجرها وقالت له الصهرة ما لك لا تفعل هكذا فقال الزوج خورشى آرم وخورشى آرم ثم قال لم ارد به جواب الصهرة وانما عنيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية \* ولو قال ان كلمت ابى فجميع ما املكه صدقة فالحيلة ان يبيع جميع املاكه ممن يثق به بنوب ملفوف بحرقه ثم يكلم اباه لا يلزمه شيء ثم رد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن ابى يوسف رح رجل قال لآخر ان كلمت فلانا فعبدك حر فقال الآخر الا باذنك فبهذا يحنث ان كلم بغير اذنه كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان يطوف باللحم فقال الحالف بالحم يحنث ولو مضى فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحنث كذا في الخلاصة \* ولو مر الحالف في السوق فقال يوست والمخوف عليه هناك لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال كلما كلمت واحدا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق فكلهما بكلام واحد وقعت الطلقتان

بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاقة فعبدي حرم  
قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا اشاء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا  
لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم مظلم وقال الحسن بن نوي في جميع نال المشو له مانوي  
فان قال لم انوشياً فلا اراه حاشا قال الفقيه ابو الليث القول الاول احب الي وبعضهم اختاروا قول الحسن  
كذا في التاتارخانية \* مثل اسد بن عمرو قال لامرأته ان تكلمت بقذفك فعبدي حرم قال انت  
زانية ان شاء الله تعالى يحنت هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال  
ناشاً لامرأته قبل الوطء ان كلمتك فانت طالق حنت للحلف الاول بالحلف الثاني  
ويشعقد الحلف الثاني منه وتنحل اليمين بالثالثة بلاجزاء ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة  
حتى تزوجها ثم كلمها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي \* قال لامرأته ان كلمت  
فلانا ولانا فانت طالق فكلمت احدهما دون الآخر فان نوى ان لا يحنت ما لم تكلمهما جميعاً  
او لم ينوشياً لم يحنت فان كان نوى ان كلمت احدهما يحنت فان كان في موضع كان العرف  
في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن  
له نية او نوى ان لا يحنت الا بكلامهما لم يحنت بكلام واحد منهما وان نوى ان يحنت بكلام  
احد هما فهو على ما نوى وقال ابو القاسم الصفا اذا لم ينوشياً فكذلك يحنت بكلام احدهما  
لكن المختار انه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لا اكلم هذين الرجلين او قال  
بالفارسية باين دوتن سنخن نگو بيم لا يحنت بكلام احدهما فان نوى ان يحنت بكلام احدهما  
قالوا لا يصح نيته قال رض وينبغي ان تصح لان المتن يدكر ويراد به الواحد فاذا نوى ذلك  
وفيه تغليب على نفسه يصح كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في الخلاصة \* ولو قال كلام  
هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام وكلم انسانا حنت وهذا محال لما قلنا في قوله  
والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالفارسية باين دوتن سنخن نگو بيم فان نية قلنا لا يحنت  
بالاتفاق وهو الذي اخترناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع \*  
قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما يحنت وقيل لا يحنت الا ان ينوى الكلام مع  
كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلا على \* ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا  
فكلم احدهما

في اليمين على الكلام

فكلم أحدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة \* لو قال والله لا اكلم فلانا  
او فلانا وفلانا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا او فلانا حنث بكلام  
الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده او الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي \* رجل قال ان خرجت  
من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث  
في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين الموقته \* قال كلما كلمت  
واحدة منكن فواحدة منكن صواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فمات قبل البيان عتق كذا  
في الكافي \* قال لامرأته اكراسن نحن بافلان كوني فانت طالق ثم ان المرأة آنس نحن بافلان  
كفت وليكن بعبارتي كذا فلان مذ انعت طلقت امرأته كمن حلف لا يكلم فلانا فكلم بعبارة  
لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط \* في الحجة ولو حلف ان لا يكلم شيئا  
وكلم بعض الجمادات والحيوانات التي لا ينطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث  
ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التاتارخانية \*  
مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن حلف لا يكلم احدا فجاء كافر يريد الاسلام قال بين  
صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* رجل  
راى امرأته تكلم اجنبيا فغاضه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق  
فكلمت بعد هذا تلميذ الزوجها ليس من محارمها او رجلا يسكن في دارهما بينهما معرفة الا انه  
لا محرمية بينهما او كلمت رجلا من ذوى ارحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرية \*  
اذا حلف لا يكلم رجلا وكلم رجلا وقال صنت غيره لا يحنث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل  
كذا في المحيط \* اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحنث كذا في الحاوى \*  
اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا مكلم شيخا لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يكلم رجلا  
فكلم صبيا يحنث كذا في الظهيرية \* ان كلم امرأه فعبده حروكاه صبية لم يحنث ولو قال ان تزوجت  
امرأة فتزوج صبية حنث لان الصبا ما نع من هجران الكلام فلا تتراد الصبية في اليمين المعقودة  
على الكلام مادة ولا كذلك الزوج كذا في البحر الرائق \* اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا او  
لا يكلم غلاما او لا يكلم شابا او لا يكلم كهلا فنقول في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا  
وقتي ومن ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة عشر الى ثلثين ما لم يغلب عليه الشيط

والكهل من ثلثين الى خمسين والشيخ مازاد على خمسين فاما ما دون خمسة مشر ليس بشاب وما دون ثلثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر \* وفي التدويري من ابي يوسف رح ان الشاب من خمسة مشر الى خمسين الا ان يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهل من ثلثين الى آخر عمره والشيخ مازاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل ابو يوسف رح الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال ابو يوسف رح من كان ابن ثلثين فهو كهل ومن كان ابن ثلث وثلاثين فصا صدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سامة الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الاربعين وتشبه اكثر فهو شيخ فان كان السواد اكثر فليس بشيخ ومن محمد رح الغلام من كان له اقل من خمسة عشر سنة والشاب والفتى من بلغ خمسة عشر سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين وزاد عليه الى ستين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين واذا حلف لا يكلم يتامى من بنى فلان او حلف لا يكلم اراصل بنى فلان او حلف لا يكلم نيب بنى فلان او حلف لا يكلم ايامى بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات ابوه وهو صغير لم يبلغ بعد فاما بعد البلوغ لا يسمى يتيما هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله حجة في اللغات واما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها اولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة جو سمت هنكاح جائزا وفاسدا وفجورا وقد فارقت زوجها غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب والشيب اسم لكل امرأة جو سمت بحلال او حرام لها زوج او ليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رح كذا في النخبة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان \* ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او الى ان تكلمني او حتى تكلمني فسلما معا حنت الحالف في قول محمد رح ولا يحنت في قول ابي يوسف رح وكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خرج الى مكة فحلف لا يكلم معه حتى يرجع من مكة فرجعا من الطريق فكلمه حنت وهو على الرجوع بعد اتيان الا ان يكون بينهما



موافعة اوشى وكذا في العتابة \* ولو قال رجل لصاحبه مبدع حران ابدأت بك كلام او بتزوج فالتقيا فسلم كل واحد على صاحبه معا او تزوجا معا لم يحسن كذا في الكافي \* وسقط اليمين من الحالف بهذا الكلام حتى لا يحسن ابدأ بحكم هذه اليمين لوقوع الياس من كلامه بصفة البداية لان كل كلام يوجد من الحالف بعده هذا فانما يوجد بعد كلام المحلوف عليه \* اذا قال لامرأته ان ابدأت بك كلام فانت طالق وقالت المرأة له ان ابدأت بك بكلام فجاريتي حرة ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك لا يحسن في يمينه ولا تحسن في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام وان كانت اليمين منهما معا فينبغي ان يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحسن واحد منهما وكذلك اذا قال لغيره ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدى حر والتقيا فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحسن في يمينه كذا في المحيط \* جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا امرأة طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأة كذا في فتاوى قاضيخان \* في الحزانة ولو قال من كلم غلام مبدع الله فكذا واسم الحالف عبد الله والغلام غلامه كلمه حسن كذا في الخلاصة \* رجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قال ابو يوسف رح يكون مستثنيا ولا يحسن ديانة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح قال رجل والله لا اكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمهما واحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى او على بعضه \* ولو قال لا اكلم احدا الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا او رجلا بصريا او كليهما لا يحسن في يمينه وكذلك لو كلم رجلا الكوفة او رجلا البصرة او جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحسن في يمينه وكذلك لو قال والله لا اكلم احدا من الناس الا احدا هذين الرجلين فالمستثنى احدهما فان كلم احدهما لا يحسن وان كلمهما يحسن وكذلك اذا قال لا اكلم احدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لا اكلم احدا ابدا الا احدا الرجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكلم احدا ابدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا وبصريا فكلم احدهما او كليهما جميعا لا يحسن في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع مشرفي اليمين التي تكرر بالاستثناء \* ولو قال والله لا اكلم احدا الا رجلا واحدا من اهل الكوفة فكلم رجلين من اهل الكوفة يحسن ولو قال الا رجلا من اهل الكوفة فكلم الكل لا يحسن كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها

على جميع ما استثنى او على بعضه \* زيد ومروان ميانمب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فامرأته طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمرو فعبدته حر فكلمنا هذا الابن حنثا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل نجم الدين ممن قال ان كلمت فلانا فهو شريك الكفارة فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلّمه ماذا يجب عليه قال كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يمينا بالعربية \* ولو حلف لا يكلم فلانا فاخبره المحلوف عليه بخبر يصره فقال الحمد لله او بخبر يصره فقال انا لله لا يحنث هكذا في التاتارخانية ناقلنا من الملتقط \* ولو قال اجارنا الله وياك يحنث كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الاخر حنث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حنث بيمين كذا في التاتارخانية ناقلنا من جمع الجوامع \* ولو قال لا صرأته ان كلمت فلانة فان طالق ثم ان المرأة المحلوف بطلاها فصلت يوما ثيابها فقالت لها فلانة ما نه شي وهي تعلم انها فلانة ولم تعلم فقالت فخر است او قالت آرى فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرية \* الاصل ان الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة \* قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان اخبرتنى ان فلانا قدم فامرأتى طالق او قال فعبدني حرا فاخبره بذلك كان باحنث في يمينه وعنى العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى بقدم فلان فاخبره بذلك كان باحنث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان اخبرتنى ان امرأتى في الدار فكذا فاخبره بذلك كان باحنث ولو قال ان اخبرتنى بمكان امرأتى في الدار لا يحنث في يمينه ولو قال ان بشرتنى ان فلانا قد قدم او قال ان بشرتنى بقدم فلان فبشره بذلك كان بالاحنث في يمينه ولو قال ان علمتنى ان فلانا قد قدم او قال ان علمتنى بقدم فلان فكذا فاخبره بذلك كان بالاحنث وان اخبره بذلك صادقا ولكن بعد ما علم الحالف به لا يحنث ايضا بخلاف ما لو قال ان اخبرتنى فاخبره به بعد ما علم الحالف فانه يحنث في يمينه وان عني بقوله علمتنى اخبرتنى حنث الحالف وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما اخبر به وينبغي ان يصح نيته ديانته وقضاءه ولو قال له ان كتبت الى ان فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كان باحنث وصل الكتاب اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت الى بقدم فلان فكذا فكتب اليه كاذبا لا يحنث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة

قبل الكتابة الا ان الكاتب لم يعلم بذلك حنث الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لفلان ابد افاخبره بكتاب كتب اليه او بكلامه او سأله فلان اكن سر فلان كذا فاشار برأسه اى نعم حنث في يمينه وكذا لك لو حلف لا يفشى سر فلان الى فلان او حلف لا يعلم فلانا بسر فلان او بمكان فلان او حلف ليكتمن سره او ليخفيه او ليسرته او حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حنث في يمينه وان معنى في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الاشارة ذكر في الكتاب انه يدين وام يزد على هذا ولا شك انه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشائخ على انه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج من ذلك فالحيلة ان يقال انا نذكر اما كن واشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا بسره فقل لا فاذ انك لمنا بسره او مكانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحنث في يمينه واذا حلف لا يستعمل فلانة فاو ما اليها بخدمة فقد استعملها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصا من الملوك والا كابرو يستوى ان خدمته فلانة او لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان او بمكانه ففعل ذلك بكتاب او رسالة حنث في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب او رسالة حنث في يمينه ولو قيل له اكان الا مركبة فلان في موضع كذا فاو ما برأسه اى نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحنث في يمينه وان معنى بالاخبار او بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانته وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان بمال فقيل له الفلان عليك كذا وكذا فاشار برأسه اى نعم لا يحنث في يمينه اذا حلف ان لا يتكلم بسر فلان لا يحنث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له اكان سر فلان كذا او قيل له افلان بمكان كذا فقال نعم يحنث في يمينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف نصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتاب الا في خصلة واحدة انه اذا حلف لا يتكلم بسر فلان او حلف لا يحدث بسر فلان لم يحنث بالاشارة والكتاب وان كانت الاشارة والكتاب بعد الخرس وكل ما ذكرنا انه يحنث بالاشارة اذا قال اشرت وانا لا اريد الذي حلفت عليه فان كان جوابا لشيء سئل منه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بهينه وبين الله تعالى وان قال لا اقول لفلان كذا لم يذكر محمد ربح هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروي عنه في النوادر انه مثل الخبر والبشارة حتى يحنث بالكتاب والرسالة ولو حلف لا يدور



والمحلف باليمين والقول الفاسد على قصد النشاء والدعاء لا يحسن كذا في الظهيرية \* ولو قال  
ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان تصدق بدرهم قال محمد رح هذا على جميع القرآن  
كذا في فتاوى قلبي خان \* ولو قال على يمين ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله على  
يمين ان كلمت فلانا كذا في المحيط مثل نعيم الدين ومن حلفه اقرباء امرأته بطلاقها كبروي  
جزم نه نهي ودواير البريجوي \* ثمست كني فحلف على انك ثم قال لها خدي وانما تودين كودك  
هل تطلق بهذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته انك بخانة قلن بروم وبادي  
سنن گویم فانتم كذا فلم يدب اليه بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحسن في يمينه  
ولو قال انك بخانة قلن بروم وبادي سنن گویم فانتم طالق وباقي المسئلة بها لا يحسن في  
يمينه وطلقت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الائمة الحلواني وفتوى ركن الاسلام  
على السغدري رح كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا امرأتي امرأتي او امرأتي او امرأتي  
كأن يرايم فكذا غبعت عينا الى اخيه على يد رجل فقال قل لا خي حتى يبيعها بنظران قال  
الرجل لاخ قال اخوك بعها او يا مرك اخوك يحسن رجل قال لامرأته انك امرأتي كذا  
قلن با توچه كره است فانت طالق فتكلمت على وجه لا يسمع لا تطلق ولو قال انك امرأتي  
بمن امرؤك تطلق كذا في الخلاصة \* ولو حلف الرجل بطلاق امرأته كره من عيب توها كنع  
كفنه ام وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل افلا لا طائل نحتها  
الا انه الآن تاب واناب تطلق امرأته كذا في الظهيرية والملة اعلم \* لو حلف لا يكلم شهرا يقع  
على ثلثين يوما بليلتها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج \*  
ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع \* حلف لا يكلمه شهرا فهو من حين  
حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف كذا في الكافي \*  
ولو قال لا اكلم اشهرا يقع على ثلث اشهر عند ابي حنيفة رح كذا في شرح الطحاوي \* ولو حلف  
لا يكلمه اشهر فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة رح وكذا الجواب عنده في الجمع والسنين  
كذا في الهداية \* ولو حلف لا اكلمك سنين فهو على ثلث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع \*  
من حلف لا يكلمه حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو على ستة اشهر في النفي وكذا في الاثبات  
نحو لا صوم من حينا او الحين او الزمان او زمانا كل هذا اذا لم ينو مقدارا معين من الزمان فان نوى

مقدار اصدق وكذا لك الدهر عند ابي يوسف ومحمد ربح يعنى المنكر ينصرف الى ستة اشهر  
 اذا لم يكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتقا وقال ابو حنيفة ربح الدهر  
 لا ادري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير \* واما المعروف بالالف واللام  
 يراد به الا بد بالاجماع كذا في التبيين \* ولو حلف لا يكلم الاحابيس او الا زمنة فهو على مشروبات  
 ستة اشهر عند ابو حنيفة ربح وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال دهرا يقع على ثلث  
 مرات ستة اشهر على قول ابي يوسف ومحمد ربح هكذا في شرح الطحاوى \* ولو حلف لا يكلمه العمور  
 يقع على جميع عموره عند عدم النية ولو قال عمرا فعند ابي يوسف ربح في رواية على ستة اشهر كالحيين  
 وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج \* في الاصل اول الشهر قبل  
 ان يمضى نصفه ومن ابي يوسف ربح انه قال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من  
 آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة \* ومن ابن مقاتل ممن حلف لا يكلم  
 امه ثلث سنين والحلف بالطنق قال ينبغي ان يرسل اليها ويطلب منها ان ترضى منه وتجعله  
 في حل كذا في الطحاوى \* في فتاوى النسفى لو قال ان كلمت فلانا عداى ر ابر من يكسا له ر ر مع الهاء  
 لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسا ل بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة \* في التجريد من محمد ربح  
 فيمن قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه ان يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر والسنة كذا  
 في التا تاريخانية \* رجل حلف ان لا يكلم فلانا ما منا هذا فاليمين من حين حلف الى ضرورة محرم  
 لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضى خان \* في مجموع النوازل اذا قال لامرأته  
 ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذ هي باعدوة الله طلقت كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال والله لا اكلمك  
 شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله  
 سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة \*  
 في الجامع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذى يقدم فيه فلان وكلمه في اوله وقدم فلان في آخر  
 ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشائخ  
 على انه لا يحنث كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لا اكلم فلانا  
 في الشهر الذى قبل قدم فلان فكلمه في اول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه  
 ولو قال

ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل ندوم فلا ن وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلا ن بعد ذلك فلا ن لا يحسن  
 في يمينه كذا في المحيط \* ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما او غير يوم فانه على ما نوى وان  
 لم يكن له نية فله ان يتحري اي يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا ولو قال الا نقصان يوم فهذا  
 على تسعة مشربين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد او على الجماعة \* في آخر ايمان  
 القدوري اذا حلف لا يكلم فلا نا ولا ناه هذه السنة الا يوما فان جمع كلاهما في يوم لم يحسن ولو كلم  
 اجد هما في يوم والاخر في يوم حنث ولو كلم احدهما ثم كلمهما في يوم لم يحسن ولو استثنى يوما  
 معهما فكلم احدهما فيه والاخر في الغد لم يحسن ولو حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما  
 بعينه فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على اي يوم شاء كذا في المحيط \* ولو قال يوم اكلم  
 فلا نا وانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلا او نهارا حنث فان نوى النهار خاصة يصدق  
 قضاء كذا في الكافي \* وان قال ايلة اكلم فلا نا او ليلة يقدم فلا ن فانت طالق بكلمة نهارا او قدم نهارا  
 لا تطلق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا يصرف اللفظ من مقتضاه لغة حتى  
 لو ذكر الليالي حملت على الوقت المطلق لانهم تعارفوا استعما لها في الوقت المطلق كذا في البدائع \*  
 ولو قال ان كلمت فلا نا انت طالق الا ان يقدم فلا ن او حتى يقدم فلا ن او لا ان ياذن فلا ن  
 فكلمه قبل القدوم او قبل الاذن حنث ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لا يحسن وكذا لو قال انت  
 طالق ان كلمت فلا نا الا ان يقدم فلا ن وان مات فلا ن سقط اليمين عند ابي حنيفة ومحمد رحم  
 كذا في الكافي \* ولو حلف لا يكلم رجلا يوما بعينه كان يمينه على ذلك اليوم لاييلة معه كذا  
 في شرح الطحاوي \* ان حلف لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة رحمه كذا  
 في الهداية \* ولو حلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع انه على ثلثة ايام ولم يذكر فيه الخلاف  
 وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه اياما كثيرة فهو على عشرة ايام في قياس قول ابي حنيفة رحمه  
 كذا في البدائع \* ولو قال كل يوم اكلمك فعلى كذا وكلمه في يومين حنث في يومين ولو قال  
 كل يومين حنث مرة كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يكلم فلا نا ايامه هذه قال ابو يوسف رحمه  
 هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه اياما فهو على العمر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
 لا اكلمك اليوم عشرة ايام وهو في يوم السبت فهذا على سبنتين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر

من سبب وأخذوا كذا لك لو قال لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا اكلمك يوم السبت ثلثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة \* ولو قال لا اكلمه يوما سنة أو سنة يومًا فإن نوى يوما بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا في العنابية \* ولو قال لا اكلمك يوما ما ولا اكلمك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر دخلا في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لا اكلمه اليوم أو غد افكلمه اليوم أو غد احنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غد فترك كلامه اليوم بطل اليمين في الغد كذا في العنابية \* ولو قال والله لا اكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا يدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد ليلا كان أو نهارا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلم كل يوم سماء ولو كلمه ليلا لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز للكردي \* من محمد راج فيمن قال لا اكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له فهذا بمنزله قوله والله لا اكلم يوما كذا في المحيط \* ولو قال في الليل لا اكلمه يوما فمن ذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العنابية \* ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحنث كذا في المحيط \* ولو قال في النهار لا اكلمه ليلة فمن حين حلف إلى أن يطلع الفجر كذا في العنابية \* ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واللييلة المستقبلة إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يجيء مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع \* ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما فهذا أو ما لو قال لا اكلمك يومين سواء يدخل فيهما الليلة المتخللة ولو قال لا اكلمك يوما يوما يبرئ ينقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا اكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين أن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث \* وفي المنتقى إذا قال في نهف الليل أو يومه والله لا اكلمك ليلتين يترك كلامه إلى تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلانا لثنتين يوما وكان الحلف ليلا ترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تغيب



الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط \* ولو قال في بعض اليوم والله لا اكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا ان لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنث بالكلام في تلك الليلة الى ان تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف نهارا لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه انما الحلف على الليل خاصة ذكر في المنتقى اذا قال في اول الليل لا اكلم اليوم ولانية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل \* اذا حلف وقال والله لا اكلم فلانا احد يومى او قال لا اخرج احد يومى او احد اليومين او احد ايامى فهذا على اقل من عشرة ايام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه او خرج قبل مضي العشرة ليلا او نهارا بر في يمينه وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مضى العشرة يحنث في يمينه ولو قال احد يومى هذين فهذا على يومه ذلك وعلى الغد كذا في المحيط \* ولو حلف لا اكلمه ثلثة ايام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم او سواء فهو على ثلثة بعده كذا في العنانية \* في العيون اذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في هذه الدار فخرج بمتامه وانته ثم ما دام وكلم لا يحنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الايضاح \* ولو قال لا اكلمك مادامت ببغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين كذا في فتاوى قاضي خان \* في القدوري اذا قال والله لا اكلم فلانا ما دام عليه هذا الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحنث ولو قال لا اكلم فلانا وعليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* ولو قال لامرأته والله لا اكلمك مادام ابواك حيين فكلمها بعد ما مات احدهما لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* من ابي يوسف رحمه الله قال لرجل قائم والله لا اكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطله ولو حلف لا يكلم هذا لقائم يعني مادام قائما دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التحصيص \* اذا حلف ليكلمنه الا بدفوه على ان لا يمنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الا بد فان كلمه حنث وان منى به ان لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح \* في فتاوى ابي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحده منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا الى الخصاص فحصد واحد من اهل بلده انتهت اليمين

وان احلف لا يكلم فلانا تا بر ف نيمنه فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الارض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لا في بلداً اخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كلفت اليمين باقية ابدًا وحقيقة وقوع الثلج ان يحتاج الى كونه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الارض الا على رأس حائط او حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو اول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذر وان لم يكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وانما ذكره في مسئلة اخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال محمد رح يكلمه اذا اصبح يوم النحر وقال ابو يوسف رح يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية \* ذكر في ايمان الواقعات فلا يكلم فلانا الى الصيف او الى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار انه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والا فاول الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفرو وآخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استثقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من آخر الشتاء الى اول الصيف والخريف من آخر الصيف الى اول الشتاء لان معرفة هذا الامر للناس ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على نيروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى \* ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان ما ميا وان ما رفا لا ختلافهم فعند الامام يتقدم ويتأخرو عندهما لا وثمرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى يمضي ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعنهما بكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردي \* ان كلمت فلانا فكل مملوك املكه يوم الجمعة او يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التحجير والتي لا يقع فيها التحجير \* ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على ايام الجمعة ولو قال على جمعيتين فهو على ايام الجمعيتين ولو قال ثلث جمع فعليه ان يستكمل احدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيه ان \* اذا قال

اذا قال والله لا اكلمك الجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا اكلمك الا خمسة او الاحاد او الاثنين هذا اذا لم يكن له نية وان نوى ايام الجمعة يعنى الا سبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ذكر في الجامع اذا قال والله لا اكلمك الجمعة فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كما لو قال لا اكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعا له ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا اكلمك جمعا فهو على ثلث جمع كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحدة الى العشرة من الساعات او من الايام او من الشهور او من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا اكلمك الى كذا ان نوى شيئا من الساعات او من الشهور فهو على احد عشر مما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا اكلم الى كذا او كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى فاضيل خان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون للاستثناء \* اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا او لم يقل ابدا فهو على الا بدى اي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما او يومين او ثلثا او نوى بلدا او منزلا وما شبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا وكلمه بعد مامات لا يحنث في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين \* ولو قال لا اكلمك مليا او طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لا اكلمك قريبا فهو على اقل من شهر ويوم في قول ابي حنيفة رح ولم يحك من غيره بخلافه وان نوى اكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل من ابي حنيفة رح انه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح في النوادر المنسوبة الى المعلى اذا قال مريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم يكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال ماجلا فهو على اقل من شهر ولو قال آجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة مشريوما فهو على ثلاثة مشروفي جامع الجوامع وان نوى اكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التانار خانية \* ان قال لا اكلم مولاك وله موليان اعلى واسفل ولا نية له حنث ايها كالم وكذا لك لو قال لا اكلم جدك وله جدان من قبل ابيه وامه كذا في المبسوط \* في المنتقى لو قال لا اكلم

لا اكلمك قريبا من مئة لا يكلمه مئة اشهر ويوما كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خير يا فلان والله لا اكلمك عشرة ايام والله لا اكلمك مئة ايام والله لا اكلمك ثمانية ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث ايضا وان قال والله لا اكلمك بمائة ايام والله لا اكلمك تسعة ايام والله لا اكلمك عشرة ايام فقد حنث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنث ايضا كذا في المبسوط \* قال محمد راج رجل قال كلما كلمت فلانا يوما فلله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمت فلانا يوما ميين فلله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمت فلانا ثلثة ايام فلله على ان اتصدق بثلثة دراهم كلما كلمت فلانا اربعة ايام فلله على ان اتصدق باربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة ايام فلله على ان اتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول او غيره من الايام مرتين يلزمه ثلثون درهما و لو قال في كل يوم اكلم فله فلانا فلله على ان اتصدق بدرهم كل يومين اكلم فيهما فلانا فلله على ان اتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة ايام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان ومثرون درهما لانه قد حنث ايمان وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب اكل يمين مدة وسبب الفقهاء كل مدة دورا فمدة اليمين الاولى يوم ويدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلثة ايام ودور اليمين الرابعة ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام ولا يحنث في كل دور الامرة واحدة لانه قد بكلمه كل وانها لا تجب التكرار اذ التكرار قضية موم الفعل لا قضية موم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة مائة الايمان فلثة كلمه في اليوم الرابع والخامس من اليمين الاولى وهو بعينه تتمه الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني اليمين الثالثة وهو بعينه تتمه الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول اليمين الخامسة لم يحنث في هذه الايام ولا في غيرها ولا في احد يصلي عوطا لايمان فيحسب في الايمان كلها فيلزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وبالخامسة خمسة وجعلت خمسة عشر فلذا كلمه في اليوم الخامس يحنث في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحنث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس من اليمين الاولى ولم يحنث في هذا الدور

في حنث واليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحنث فيه في حنث فيلزمه سبعة اخرى فيصير اثنيس وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنث فيه وتمتع الدور الاول لليمين الخامسة وقد حنث فيه فلا يحنث ثانيا بالاحصاء لان تجديد الدور وعدمه لا يؤثر في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلمه بعد هذه الايمان في اى يوم كلمه في صمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما انره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما والثاني درهم لاني لم يتجدد الدور لليمين الاولى ولو كلمه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني او كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الاثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الدور لليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يخاطبه اما اذا خاطبه بان قال كلما كلمتك يوما فلله على ان تصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فلله على ان تصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الاولى ان تصدق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها مقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبقيت اليمينتان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فانحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة وجملته عشرون ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد اليمين الخامسة حنث في الايمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم اكلمك فيه فلله على ان تصدق بدرهم هكذا الى خمسة ايام وسكنت فعليه عشرة دراهم فلو كلمه في اليوم الثاني يلزمه ستة اخرى ولو كلمه في اليوم الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلمه في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم ولو كلمه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلمه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى اعلم بالصواب \*

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق \* لو قال اول عبدا اشتريته فهو حرقا لاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بعد يمينه عبدا عتق ولو اشترى عبدا ونصف عبدا عتق العبد الكامل واذا اشترى عبدين لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعد هما لا يعتق ايضا ولو قال آخر عبدا اشتريته فهو حرقا لآخر اسم لمنفرد تأخر من غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم بموت الحالف فاذا اشترى مبيدات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو حنيفة رح يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع من المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال اوسط عبدا اشتريته فهو حرقا لوسط اسم للفرد المتخلل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف ايضا بموت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الدين اشتراهم شفعاء لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خمسا او سبعا او ما شبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من ان يكون اوسطا كذا في الايضاح \* ولو قال اول عبدا ملكه او قال اول عبدا اشتريته وحده فهو حرقا لملك عبدين ثم عبدا عتق الثالث ولو قال اول عبدا ملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا منى وحده كذا في الكافي \* ولو قال اول عبدا اشتريته بالدينار فهو حرقا لثلاثين عبدا بالدرهم او بالعروض ثم اشترى عبدا بالدينار فانه يعتق وكذلك لو قال اول عبدا اشتريته اسود فهو حرقا لثلاثين عبدا ابيضاء ثم اسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق \* ولو قال كل عبد بشرني بولادة فلانة فهو حرقا بثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشره معا حيث يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال منيت واحد الم يدين في القضاء وامام يمينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيمضي متقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان \* ولو قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبد حرقا ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأتها طالق وعبد حرقا ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنت ولو قال انت طالق ان شئت اوانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق فشأت المرأة والعبد لا يحنت كذا في الكافي في المتفرقات \* من حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حنت ولو قال منيت ان لا اتكلم

ان لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية \* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على متق نعمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح \* ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي او رجل وامرأة حنث ولو كان رجل ودابة او متاع لم يحنث ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الاشاة حنث ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودابة وآنية كذا في الكافي في المتفرقات \* من قال كل مملوك لي حريعتي امهات اولاده ومدبروه ومبيده ويدخل الاماء والذكور ولونوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولونوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم انوا المدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير \* ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والابق والمغصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه وان عني المكاتبين حنثوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويدخل عبده الماذون سواء كان عليه دين او لم يكن وامام عبده الماذون ان لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وابو يوسف رح ان نواهم حنثوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين اجنبي كذا قال ابو يوسف رح لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواه حنث استحسانا وهل يدخل فيه الحمل ان كانت امه في ملكه يدخل ويعتق بعثها وان كان في ملكه الحمل دون الامة بان كان موصيا له بالحمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العناق \* رجل حلف ان لا يكتب عبده فحكا تبه غيره بغير امره فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل \* رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كانت قبل اليمين لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين على التزويج \* من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه صفت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية \* ولو قال ان تسريت امه فانت طالق او عبدي حر فتسري من في ملكه او من اشترى به بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدى حر فاشترى بها فتسري بها متق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعد كذا

في البحر الرائق \* واذا قال لامته ان اباك فلان فانت حرة فباها من فلان ثم اشترىها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الحالف سبب لزوال ملكه فاحا وقوم الملك للحالف بشرائه لا ببيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فهو بها وهو قابض لها عتقت وكذا لك قوله اذا باك فلان منى فانت حرة كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره ان بعثت اليك فلم تأتني فعبدى حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأته حنث ولا يبطل اليمين بالبر حتى يحنث مرة فحينئذ يبطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتكم ولو قال ان اتيتني فلم آتكم او قال ان زرتني فلم ازرني فهو على الابد \* رجل قال لامرأته ان لم تطلقني نفسك فعبدى حر قال ابو يوسف رح هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فعبدى الاخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدى حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول وان قال فلم اتزوج فهو على ان يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم اتزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدى حر فتزوج غير فلانة حنث \* رجل قال ان تركت ان امس السماء فعبدى حر لا يحنث رجل قال عبدي حر ان لم امس السماء حنث من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور او على الابد والله اعلم بالصواب \*

الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك \* لو حلف لا يشتري او لا يبيع او لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا ان ينوي ان لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته او يكون الحالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض الاخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي \* ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالفاسد قبل القبض وبالذي فيه الخيار للبائع او للمشتري وبالبيع بطريق الفضولي وبالهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبيع الباطل وبيع المدبر وام الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع اما لو تباعا بلفظ الاقالة ابتداء يحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العنابية \*

من حلف لا يبيع فباع الفضولي ما له فاجاز لا يحنث الا ان يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي او المحرم يحنث كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* سئل ابو بكر ممن حلف ان يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث



عالم يستيقن بموته كذا في الخلاصة \* قال محمد رح في الجامع الصغير اذا قال ان لم ابع هذا العبد فكذا فاعتق العبد او دبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالصحيح انه يحنث كذا في التاتارخانية \* قال لامته ان لم ابعك فانت حرة فاستولدها عتقت في قول ابي حنيفة رح كذا في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث مثل الشيخ الامام الرازي رح ممن حلف لبييعن جارية ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحسانا وسئل ابو نصر الدبوسي عن رجل قال لجارية ثمن لم ابعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها حبل منه قال يحل له ان يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لقل من ستة اشهر وعلى قول ابي يوسف رح حنث ولا يحل له ان يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يحل له ان يطأها بعد الشهر اجماعا كذا في الحاوي \* رجل قال والله لا يبيعن ام ولد فلان او قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة رح هو على البيع الفاسد ان يابعا يبعها فاسدا بر في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ان رجلا قال ان بعث هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد اجزت ذلك او رضيت ثم اشترى لم يعتق ولو قال ان اشترى زيد عني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشترى عتق عليه العبد كذا في الايضاح \* روى هشام عن ابي يوسف رح في رجل قال والله لا ابيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس اخذ كذا في البدائع \* ولو حلف لا يبيعه بعشرة الا باكثر او بزيادة فباعه باحد عشر لا يحنث ولو بابعه بعشرة يحنث وكذا لو بابعه بتسعة ولو بابعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشترى بعشرة حتى ينقصه ان اشترى بعشرة يحنث وان اشترى باحد عشر يحنث ايضا وان اشترى بتسعة لم يحنث وان اشترى بتسعة ودينار لم يحنث قيل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان يحنث ولو قال عبده حر ان اشترى بعشرة الا بالقل او بالنقص فاشترى بعشرة او باكثر يحنث وان اشترى بتسعة ودينارا وبتسعة وثوب فالقياس ان لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا ابيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان \* رجل حلف ان لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها حنث قال الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها

بالدراهم ثم اعطاها الدار عوضا من تلك الدراهم اما اذا تزوجها على الدار لم يحسن كذا  
 في الخلاصة \* حلف لا يبيع هذا الفرس فاخذ رجل ذلك الفرس واصطاده بدله ورضى صاحب  
 الفرس بذلك لا يحسن و عليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاعي \* اشترى بالتعاطي ثم حلف انه  
 ما اشتره اجاب الامام علم الهدى لما تردي انه لا يحسن واختاره ظهير الدين وكذا لو باع  
 بالتعاطي ثم حلف انه لم يبع لا يحسن وكذا روى من الامام الثاني وقال الامام الفضلي لا يحل  
 لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي كذا في الوجيز للكردي \*  
الاصل ان من عقده يمينه على فعل في محل وذكر اللام بنظر ان ذكر اللام مقرونا بمحل الفعل  
 فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل  
 في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بامر او بغير امره وسواء كان الفعل مما يجري فيه الوكالة  
 او لا يجري وان ذكر اللام مقرونا بالفعل ان كان فعلا يجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل  
 فيه بعهد ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مرحتى  
 اذا فعل ذلك الفعل في محله بامر المحلوف عليه يحسن سواء كان محل الفعل ملك المحلوف  
 عليه او ملك غيره وان كان فعلا لا يجري فيه الوكالة اصلا كالاكل والشرب او يجري فيه الوكالة  
 الا انه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فيمينه على فعل ما حلف عليه  
 في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحسن في يمينه فعل بامر  
 او بغير امره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحسن وان فعل ذلك الفعل بامر  
 المحلوف عليه قال محمود اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرولا نيقته فدفع  
 المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره ان يدفعه الى الحالف ليبيعه فجاء المتوسط بالثوب الى الحالف  
 وقال بع هذا الثوب لفلان يعنى المحلوف عليه او قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا ان الحالف  
 يعلم انه رسول المحلوف عليه فباع يحسن في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لى او قال بعه  
 ولم يعلم الحالف انه رسول المحلوف عليه فباع لا يحسن واما اذا قال ان بعث ثوبالك وباقي  
 المسئلة بحالها يحسن على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان او قال بعه لى او قال بعه ولم يزد عليه  
 اذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فان نوى في الفصل الاول ان يبيع ثوبا هو ملك المحلوف عليه  
 ونوى

ونوى في الفصل الثاني ان يبيع بما مر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى  
 الا ان في الفصل الاول يصدق القاضى وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذخيرة  
 في الفصل التاسع عشر \* في المنتقى ابن ممامة من محمد رح حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم باع الحال  
 ثوباً للمحلوف عليه فاجاز المحلوف عليه البيع يحنت ولو باعه الحال لنفسه لا للمحلوف عليه  
 لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنت فيما يفعله الرجل لصاحبه  
 او لغيره \* ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من مناعك فباع وسادة فيها صوف المحلوف عليه لم يحنت  
 كذا في العنابية \* اذا ساوم الرجل رجلاً بعبد فاراد البائع الغاو سألته المشتري بمحمساً به  
 فقال البائع هو حر ان حطت منك من الالف شيئاً ثم قال بعد ذلك بعتك بمحمساً به فقبل  
 المشتري البيع او لم يقبل حنت البائع ومتى العبد ولو كان البائع قال عند المساومة  
 ان حطت من ثمنه شيئاً فهو حر وباقي المسئلة بحالها لا يعتق العبد ولو حط من ثمنه شيئاً بعد ذلك  
 انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه زائل من ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته او عتق  
 عبداً آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل الثمن او بعد  
 حنت في يمينه ولو حط منه جميع الثمن او وهب منه جميع الثمن لا يحنت ولو ابرأه من بعض الثمن  
 ان كان قبل قبض الثمن حنت في يمينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال  
 محمد رح رجل ساوم رجلاً ثوباً فابى البائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشتريته  
 باثني عشر فاشترته بثلاثة عشر او باثني عشر ودينار او باثني عشر وثوب حنت في يمينه ولو اشترته  
 باحد عشر ودينار او باحد عشر وثوب لم يحنت ولو قال البائع عبده حر ان باعه بعشرة فباعه  
 باحد عشر او بعشرة ودينار او بتسعة ودينار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري  
 في باب الحنت في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان \* باع شيئاً بدراهم ثم حلف انه  
 لا يأخذ ثمنه فاخذ بها حنطة حنت كذا في الوجيز للكردي في الشراء \* ولو حلف لا يبيع  
 هذا من احد فباعه من اثنين حنت كذا في العنابية \* حلف لا يشتري ثوباً ولا نية له فاشترى  
 كساء خز او طيلسانا او فروا او قباء يحنت ولو اشترى مِسْحَاً او بساطاً او قلنسوة او طغفئة لا يحنت  
 وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف او اكثر منه يحنت ولو اشترى  
 قدر ما يجوز به الصلوة يحنت هكذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى الخمار

لا يحنت كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف لا يشتري كذا فله في عرفنا ثوب الصكتان  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فسلم الحالف اليه  
 في ثوب حنت كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فاجلجديد  
 في العرف ما لا يكون فعلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري طعاما  
 فاشترى حنطة حنت في قول علما نأرح كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يشتري بهذ  
 الدراهم خبز لا يحنت ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز او لائم يقول ادفع بهذه الدراهم  
 خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنت \* وفي الجامع يحنت اذا اضاف العقد  
 الى الدراهم قبل الدفع او بعده كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف ان لا يشتري شعيرا  
 فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري اجرا  
 او خشبا او قصبا فاشترى دارا لم يحنت ولو حلف لا يشتري ثمر نخل فاشترى ارضا فيها نخل  
 وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنت وكذا لو حلف لا يشتري بقل فاشترى ارضا فيها بقل  
 واشترط المشتري البقل يحنت لدخول البقل في البيع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحما  
 فاشترى شاة حية لا يحنت وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا قيس حلف  
 لا يشتري قصبا ولا خوصا فاشترى بوريا او زنبلا من خوص لم يحنت وكذا لو حلف لا يشتري جدبا  
 فاشترى شاة حاملا بجدي او حلف لا يشتري مملوكا صغيرا فاشترى امه حاملا كذا في البدائع \*  
 ولو حلف لا يشتري شجيرا فاشترى ارضا فيها شجر لا يحنت كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري  
 حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا منحصانا \* رجل حلف ان لا يشتري نخلا فاشترى حائط طائفة  
 نخل حنت ولو حلف لا يشتري صوفا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترى لها  
 بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الصوف لا يحنت بشراء اهاب  
 عليه صوف ومن محمد رح يحنت بالاهاب كذا في العنابية \* ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة  
 في ضررها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترى ثوبا بلبس من جنسه في ظاهر الرواية هذا وبيع الشاة باللحم  
 سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجح يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في يمين ان لا يشتري  
 لبنا ولو حلف لا يشتري البنة فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل  
 ان المحلوف عليه ان يدخل في الثمن تبعا لغير المحلوف عليه لا يقع به الحنت وان دخل مقصود

كتاب الايمان . . . ( ١٦٣ ) في ليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يقع كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأساً لا يحنت كذا في الخلاصة \*  
ولو حلف لا يشتري رأساً فهذا على رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رح وعندهما على رأس الغنم  
وهذا اختلاف عصر وزمان وإذا حلف لا يشتري شحماً فاشترى شحم البطن يحنت ولو اشترى  
شحم الظهر وهو الشحم الذي يخاط اللحم لم يدكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل  
وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا يحنت كذا في المحيط \* رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم  
الاحما فاشترى ببعضها الحما وبعضها غير لحم لا يكون حائثاً حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال  
والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائثاً  
وفي الاستحسان يكون حائثاً ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنت  
بشراء المسيم والجوالق كذا في فتاوى قاضي خان \* أن حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن  
جرت مادة الناس أن يدهنوا به فإن كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبر  
ودهن الخروج ودهن الاكارع لم يحنت ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولا نية له حين حلف يحنت كذا  
في البدائع \* ولو حلف أن لا يشتري بنفسها أو خطمياً ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق  
قالوا في صرفنا لا يحنت بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري لفلان  
فاشترى لآينه الصغير ولعبه المأذون بأمره لم يحنت كذا في العناية \* حلف ليشترين له  
هذا الشيء فاشترى له ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع برقي يمينه كذا في الوجيز للكردي \*  
إذا قال الرجل ان اشتريت فلاناً فهو حر فاشترى لغيره هل ينحل يمينه لم يذكر محمد رح هذه المسئلة  
في شيء من الكتب \* وحكى من الفقيه أبي بكر البلخي انه قال لقاتل ان يقول لا تنحل يمينه  
وهو الاشبه كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعبد لا يحنت  
كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا بأمر احدٍ يشتري له هذا العبد فلان الحالف  
يشتري عبداً آخر فبأنه في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه  
فيصير العبد له ولا يحنت لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري امرأة  
فاشترى جارية صغيرة لا يحنت كذا في الظهيرية \* رجل نظر الى مشرة جوار وقال ان اشتريت  
جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهم ثم اشترى لنفسه لا تعتق  
ولو اشترى جارين صفة واحدة أحدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق واحدة منهما

كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العناق \* في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى  
 مجوزا اورضيعة حنث ولو حلف لا يشتري فلان من السند فهو على ذلك الجنين ولو قال  
 من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة \*  
 اشترى ثلث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بخمسة وثلثين يحنث \* ثمانية  
 شاة بينهما حلف احدهما انه لا يملك اربعين يحنث ويلزمه الزكاة \* ولو اشترى عبدا حلف انه  
 لا يملك اربعين لا يحنث ولا يلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى اذا اراد الرجل  
 ان يشتري عبدا من رجل بالف دراهم فدفعت الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان  
 اشتريت هذا العبد بهذه الف درهم وشار الى الف مدفوعة فهذه الف في المساكين صدقة  
 فقال صاحب العبد ان بعته هذا العبد بهذه الف فهي في المساكين صدقة وشار الى تلك الف  
 ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع ان يتصدق بها دون المشتري كذا  
 في التاتارخانية \* ولو قال ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم اشترى النصف  
 الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبدا والمسئلة بحالها عتق النصف وهذا في  
 غير المعين واما في المعين لو قال ان ملكت هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في  
 الدراهم لو قال ان ملكت مائتي درهم فله على ان يتصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة  
 اخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال منيت به الجملة لم يصدق  
 قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة \* قال لرجلين ان اشترينا او ملكنا عبدا فبعد من مبيدي حر  
 فملكنا عبدا بينهما او اشترى احدهما وباع من الآخر يحنث \* ان كنت ملكت الا خمسين درهما  
 ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملك خمسين درهما وعشرة دنانير او سائمة او شيئا للتجارة  
 حنث وان ملك مع الخمسين مرضا للتجارة او رقيقا او دارا لم يحنث لان مراده في العرف انه  
 لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي \*  
 رجل حلف ان لا يشتري الذهب او الفضة يدخل فيه النبر والمصوغ والدرهم والدنانير في  
 قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حنث  
 وكذا لو اشترى صيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة  
 في صيف

في حيفها ومنطقة نقد اشتروته مع الحيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة وان كان الفضة حنطة أو غير ذلك لا يكون حائثاً \* رجل حلف ان لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ يدخل فيه ما يصنع بانه حديد او لا يدخل فيه السلاح كالسيف والمكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابز والمهال قالوا في حرف ديارنا لا يحث في المسامير والاقفال \* والضفر والشمبه بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رخ وقال محمد رخ لا يدخل فيه الفلوس ولو حلف ان لا يشتري حديد اشترى باباً بحديد اقل مما فيه ذكر في النوادر انه لا يجوز وان اشترى به اكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه \* رجل حلف ان لا يشتري فصاً اشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف ان لا يشتري يا قوته فاشترى خاتماً فيه يا قوته كان حائثاً ولو حلف ان لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وان كان يزيد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري باباً من الساج فاشترى داراً بها باب من الساج حثت كذا في الخلاصة \* فصل ولو حلف ان لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحاً فاسداً ما بغير شهودا وفي مدة غيرة او نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال مبدع حران كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز او الفساد حثت وهذا استحسان فان نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق ديانته وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المجاز لان فيه تعطيلاً ويحنث بالجائز ايها هكذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو تزوج الخالف فضولي فان كان مقدراً الفضولي قبل اليمين فجاز الحالف بعد اليمين بالقول او الفعل لا يحنث وان كان مقدراً الفضولي بعد اليمين لم يحنث مالم يخبر فاذا اجاز ان اجاز بالقول حثت هو المختار وان اجاز بالفعل كمسوق مهراً وما اشبه ذلك روى ابن سامة عن محمد رخ انه لا يحنث وعليه اكثر المشائخ رخ وعليه الفتوى ولو تزوج الفضولي نكاحاً فاسداً بعد اليمين فجاز الحالف بالقول او الفعل لا يحنث ولا تنحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحاً جائزاً يحنث في يمينه وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحاً فاسداً لا يحنث الموكل ولو حلف ان لا يتزوج امرأة فأكراه على النكاح فتزوج حثت في يمينه هكذا في فتاوى قاضي خان \*

في نوادر هشام من محمد ر ح فيمن حلف بطلاق امرأته ثلثا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجه رجل  
والاب حاضر ما كت وقبل الزوج ثم اجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على امته \* وفي التجريد  
من محمد ر ح فيمن تزوج امرأة بغير اذنها ثم حلف لا يتزوجها فريضت لم يحنث والمرأة اذا حلفت  
ان لا تزوج نفسها فزوجه رجل بامرها او بنير امرها فاجازت او كانت بكر فزوجه الولي  
فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة \* ولو حلفت البكر  
ان لا تاذن احد احثي يزوجه فزوجه رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل من  
محمد ر ح وانما الرواية في الرجل لو حلف لا ياذن لبعده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت  
فهو حائث ومن ابي يوسف ر ح انه لا يحنث في المسئلتين كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل  
لو حلفت لا تاذن في تزويجها وهي بكر فزوجه ابوها فسكتت تم النكاح ولا تحنث كذا في الخلاصة \*  
ولو قال لا ختة من الرضا مة او لامرأة لا يحل له نكاحها ابد او قد علم بذلك ان تزوجتك  
فعبدى حر فزوجه حنث كذا في الجامع الكبير \* ولو حلف لا يتزوج فجن فزوجه ابوه  
لا يحنث \* وفي التجريد من محمد ر ح لو حلف لا يتزوج فصا ر معنوها فزوجه ابوه يحنث  
كذا في الخلاصة \* حلف لا يتزوج النساء فزوجه امرأة يحنث كذا في محيط السرخسي \*  
ولو حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطليقة يائنة ثم تزوجه  
قال محمد ر ح لا يحنث في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية \* حلف  
لا يتزوج الا على اربعة دراهم فزوجه عليها فأكمل القاضي عشرة لا يحنث وكذا الوزاد  
بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار  
فتزوج بالفضة اكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة نفرة لا يحنث كذا في الخلاصة \*  
حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى فزوجه لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنتا  
من بنات فلان او بنتا فلان فانه يحنث في قول ابي حنيفة ر ح كذا في محيط السرخسي في  
باب الحلف على ما يضيفه الى ملك فلان \* في الفتاوى رجل قال والله لا اتزوج من اهل  
هذه الدار او من بنات فلان وليس في الدار اهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها او ولدت لفلان  
بنت فزوجه لم يحنث لكن هذا قول محمد ر ح والمختار انه يحنث وهو قولهما \* ولو حلف  
لا يتزوج من اهل الكوفة فزوجه امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل



ولو حلف لا يتزوج من نزا د فلان فتزوج بنت بنته حنث ولو قال من اهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يتزوج من نساء اهل الكوفة والبصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها يحنث في قول ابي حنيفة رح لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي \* من حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها نبلغها الخبر وهي بالبصرة فاجازت نكاحها حنث في يمينه وان كان تمام النكاح بالاجازة والا جازة وجدت في البصرة كذا في المحيط \* ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله مزوج لا في القضاء وان نوى كوفية او بصرية لا يدين اصلا وكذا لو نوى امرأة موراء او عمياء ولو نوى مربية او حبشية دين فيما بينه وبين الله مزوج كذا في الظهيرية \* مبدحلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرها منه لا يحنث ولو اكرهه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حلف الرجل ان لا يزوج عبده فزوجه غيره فاجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف ليتزوج من سرا فان اشهد شاهدين فهو مروان اشهد ثلثة فهو ملانية كذا في محيط السرخسي \* لو حلف لا يؤاجر هذه الدار وقد آجرها قبل الحلف وتركها وتقاضى اجرها كل شهر لا يحنث ولو سأل له اجر شهر لم يسكنها بعد يحنث اذا اطاعه الا جر ولو كانت معدة للغة فتركها عليها لا يحنث مثل نجم الدين رح ممن حلف لا يتجر مع فلان فجاء فلان بعبد اليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يصلح فلانا من حق يد فيه فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل يحنث مند محمد رح لانه لا عهد في الصلح وعن ابي يوسف رح فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنث الحالف يصلح الوكيل ولو حلف لا يخاصم فلانا فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضي خان \* مثل شمس الاسلام الا وزجندى ممن وهب من آخر شباً في حالة السكر وحلف ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشئ من آخر فاخذه الواهب الحالف منه قال لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حنث مند نا وكذا لو وهب هبة غير مقبوضة حنث مند نا وكذا لو اهدى او بعت بها اليه مع رسوله او امر غيره حتى وهب

حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فامار لا يحنث ولو حلف  
 ان لا يتصدق او لا يقرض فلانا فتصدق او اقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه ولو حلف لا يستقرض  
 واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبداً فلان فوهبه غيره بغير امره  
 فاجاز الحالف حنث في يمينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب فلان فوهبه  
 على موضع حنث في يمينه رجل حلف ان لا يكتب عبداً فكتبه غيره بغير امره فاجاز الحالف  
 حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيهان \* الفتاوى اذا حلف لا يستعير  
 من فلان شيئاً فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبداً \*  
 ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون  
 لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا شركة ثم دخلا  
 ومملا فيها ان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوي  
 ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهذا والا  
 صواب ولو حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا  
 ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بضاعة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل  
 الذي حلف وجب المال ان لا يشاركه يحنث الحالف \* رجل قال لاخيه ان شاركك فحلل الله على  
 حرام ثم بدا لهما ان يشاركا فلما لوان كان للحالف ابن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى ابنه  
 مضاربة ويجعل لابنه شيئاً يسيراً من الربح ويأذن لابنه ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن شارك  
 صنفان افعلا الابن ذلك كان للابن ما شرط له الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون  
 للاب ولا يحنث ولو كان مملوك الاب اجنبى فالجواب كذلك كذا في الظهيرية \* ولو حلف  
 لاياً خذ من فلان ثوباً هروياً فلخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروى قد دسه فيه وهو لا يعلم  
 حنث قضاء وكذا لو حلف لاياً خذ منه درهما فامطاه فلوما في كيس ودس فيها درهما  
 فقبضها الحالف ولا يعلم حنث كذا في التمهيد في الفصل التاسع عشر \* ولو قبض الحالف  
 منه قفيزاً ثوباً فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو اخذ ثوباً فيه درهم مصرورة ولم يعلم  
 به الحالف لا يحنث ولو حلف لاياً خذ من فلان درهماً لا يحنث في جميع تلك حلف بالدرهم  
 او لم يعلم

اولم يعلم ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وديعة واخذ درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر او عبدا وبثوب او دابة او بدرك في بيع فهو حائث كذا في المبسوط لعدم الائمة السرخسي \* ولو حلف لا يكفل من انسان بشيء فكفل بنفس رجل لم يحث لان صلة من لا تستعمل الا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدراهم اصلها له لم يحث وكذلك لو كفل لعبده وان كفل لفلان واصل الدراهم لغيره حث وان حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حث وان كان عنى بامم الكفالة ان لا يكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفضل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل من فلان واحال فلان عليه بمال له عليه لم يحث اذا لم يكن للمحتمل له دين على المحيل ولو كان للمحتمل له دين على المحيل فانه يقبل الكفالة صار كفيلة فيحث وكذلك ان ضمنه له ولو كان للمحتمل له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المحتمل عليه حث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا فضمن له بنفس او مال فهو حائث وكذلك لو كفل له او قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بامره فهذا ليس بضمان ولو ضمن لعبده او لوكيله او لمضاربه او لشريك له مفاوض او ممان لم يحث ولو ضمن الرجل فمات المضمون له فورثه المحلوف عليه لم يحث ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانمان ما ادركه من درك في دارا شتراها او بعد اشترائه حث ولو ضمن لرجل فائب لم يخاطبه منه احد لم يحث عندهما خلافا لابي يوسف رح ولو خاطبه عنه مخاطب حث في قولهم جميعا وكذلك العبد المحجور عليه يحلف ان لا يضمن فضمن شيئا لا باذن مولاه فهو حائث كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب \* الباب التاسع في اليمين في الحج والصلوة والصوم \* اذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد واذا حلف لا يحج او لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يحث حتى يقف بعرفة رواه ابن همام عن محمد رح وروى بشر من ابي يوسف رح انه لا يحث حتى يطوف اكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر او لا يعتمر مرة لم يحث حتى يحرم بالعمرة ويطوف اربعة اشواط رواه بشر من ابي يوسف رح كذا في المحيط \* المتنقي ابن سماعة عن محمد رح رجل قال والله لا احج حتى اعتمر واحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيهما حتى قضى ما فانه لا يحث لانه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا

في محيط الحرم \* ولو قال لعبدته ان لم احج في هذه السنة فانت حرثم قال حجبت وشهدت لهدان  
على انه ضحى العام بالكوفة لم يقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين \* ولو قال على  
المشي الى مدينة النبي عليه الصلوة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شيء ولو قال  
على المشي الى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس او مسجدا آخر لا يلزمه شيء ولو قال  
على احرام ان فعلت كذا فحنث يلزمه حجة او ممرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم  
او اهدى او امشي الى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه ان نوى الايجاب اولم ينو شيئاً  
يلزمه ما ذكره وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا حلف لا يصلي فصلين  
صلوة فامدة بان صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنث في يمينه استحسننا ولو نوى الفاسدة صدق ديانته  
وقضاء ولو كان مقد يمينه على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائز واذا سجد جميعاً  
وان نوى الجائز في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة \*  
ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع لم يحنث وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية \*  
ثم ان محمد ارح لم يذكر انه متى يحنث واختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها  
كذا في التبيين \* ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحنث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع \* ولو حلف  
لا يصلي صلوة فصلين ركعتين ولم يقعد قدر التشهد ان مقد يمينه على النفل لا يحنث في يمينه وان مقعد  
يمينه على الفرض وهي من ذوات المثني فكذلك وان مقد يمينه على الفرض وهي من ذوات الاربع  
يحنث في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل لا يحنث وقد  
قيل يحنث ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث حتى يتشهد بعد الاربع وكذلك ان حلف لا يصلي الفجر  
لم يحنث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك ان حلف لا يصلي المغرب لم يحنث حتى يتشهد  
بعد الثلث كذا في المحيط \* ولو قال عبدة حران ادرك الظهر مع الامام فان ركه في التشهد  
ودخل معه حنث ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الامام  
بواتم هو الثانية لا يحنث ولو افتتح الصلوة مع الامام ثم نام او احدث فذهب يتوضأ فجاء  
وقد سلم الامام فاتبعه في الصلوة حنث وان لم يوجد اداء الصلوة مقارنتاً لان كلمة مع ههنا لا يراد بها  
حقيقة القرن بل كونه تابعاً له مقدياً ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
كذا في البدائع \* ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط \*

في التوازل لو حلف ان لا يسجد او حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلوة او في غير الصلوة فانه يحنت وفي فتاوى آهو حلف لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد او ام واحد فحنت وان كان المأموم صبيا كذا في التاتارخانية \* رجل حلف ان لا يؤم احدا فافتتح الصلوة لنفسه ونوى ان لا يؤم احدا فجاء قوم واقتدوا به حنت قضاء لاديانته اذا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم استحسانا وحنث قضاء لاديانته ولو شهد في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلوة انه يصلي لنفسه والمسئلة بحالها لم يحنت ديانته وقضاء ولو افتتح الصلوة ثم احدث فعدم رجلا حنت كذا في الخلاصة \* ولو ام الناس في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة لا يحنت لان يمينه تنصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكتوبة او النافلة و صلوة الجنائز ليست بصلوة مطلقة ولو حلف ان لا يؤم فلانا لرجل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنت الحالف وان لم يعلم به كذا في فتاوى قاضي خان \* لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت وان نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء والله لا يصلي معك فصليا خلف امام يحنت الا اذا نوى ان يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي \* حلف ليصليين هذا اليوم الصلوة الخمس بالجماعة ويجمع امراته ولا يغتسل فيه فصلى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امراته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنت لان فسله وقع ليلا لا نهارا كذا في الفتاوى الكبرى \* في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلي فيه فمرض فلان ثلثة ايام ولم يصل فيه او كان صحيحا ولم يصل فيه ثلثة ايام فانه لم يحنت الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة \* حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنت كذا في الذخيرة \* ما اخرجت صلوة من وقتها وقد كان فام حتى خرج وقت الصلوة ثم قضاها فالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد خروجه لا يحنت وان كان نام بعد دخول الوقت يحنت كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحنت كذا في السراجية \* ولو قال لعبد ابن صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لا يعتق كذا في محيط المرخمى \* اذا حلف

ان لا يتوضأ من الوضوء ثم يال ثم توضأ او يال ثم رعى وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحنت  
 في يمينه كذا في المحيط \* المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأة هـ من جنابة واصاب هذه  
 ثم امرأة اخرى او على العكس حنت لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال  
 فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع منها كذا في الفتاوى الكبرى \* المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل  
 من جنابة او من حيض فاصابها زوجها وحاضت فافتعلت فبها اغتسال منها وتحنت في يمينها  
 كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل \* ولو حلف لا يغسل فلانا او حلف  
 لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على  
 الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل او تيمم يحنت ولو ما نكحها فانزل فغسل لا يحنت كذا في الخلاصة \*  
 حلف لا يقرب امرأة فاستلقى على قفاه فجاءت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل  
 انه يحنت حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كان نائما لا يحنت كذا  
 في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطء \* حلف لا يجامع فلانة او لا يقبلها فهذا على الحيوة  
 دون الممات كذا في السراجية \* ولو قال ان جامعتك او باضعتك فهو على الجماع في الفرج  
 ولو قال ان اتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع او الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة  
 فوطئها حنت بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحنت وان لم يكن له نية حكي  
 عن الحاكم بن نصير بن مهران انه قال ان اتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحنت وان جامعها  
 مع ذلك يحنت اذا قال ان اصبحت فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم يكن له نية فهو  
 على قياس ما حكى من الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو حلف لا يصوم اليوم  
 او يوما او صوما فاصبح صائما ثم افطره لم يحنت ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنت كذا  
 في الجامع الكبير \* قال محمد بن رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان  
 فقدم فلان في يوم قد اكل فيه الحالف او قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله  
 لا يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والاكل فان صام فيه لا يلزمه الكفارة  
 وان لم يصم يلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل يلزمه الكفارة ايضا للحال -  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي  
 يحلف عليه

يحلف عليه \* ولو قال بعد ما اكل او بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً  
بالامساك بقية اليوم وكذا لو اضاف اليمين بالصوم الى الليل قال والله لا صوم من هذه الليلة  
يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت  
قبل الفعل المحلوف عليه \* واذا حلف الرجل ليصوم حيناً فان نوى شيئاً فهو على ما نوى  
وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر وصار تغديرا للمسئلة ليصوم من ستة اشهر وكذلك اذا  
ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيناً وان صمت الحين ولا نية له فهو على  
سنة اشهر ولا يحنث الا بصوم ستة اشهر كما لو قال ان صمت ستة اشهر ولا يتعين الوقت الذي  
يلى اليمين ولو قال ان صمت زماناً او الزمان فان نوى شيئاً فهو كما نوى هكذا ذكر في  
الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى شهرين فصاعداً  
الى ستة اشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان  
من شهرين الى ستة اشهر وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر واذا قال صمت شهرين فصاعداً  
والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ولو قال لله على  
صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان \* ولو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر  
فكذا فحنثه يكون بصوم جميع ممره بان لا يفطروا ما فان افطروا ما بر في يمينه فان لم يفطر  
حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته فلو كان الاجزاء العتق يعتبر من الثلث  
ولو قال ان صمت ابداً بدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير  
في باب اليمين على الابد والساعة \* ولو قال ان صمت دهرافعبدي حرفان نوى شيئاً فهو  
على ما نوى وان لم ينو شيئاً قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة اشهر في مرة  
مجتمعا او متفرقا حنث في يمينه وان لم يصم ستة اشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت  
ازمنة او دهوراً او احبانا فهو على ثلثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الا ان في الصوم يشترط الاستيعاب  
كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع  
على الساعة \* واذا قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط \* ولو قال  
ان لم اصم شهراً فعبدي حرفاً ليمين على صوم شهر متفرق او متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه  
فان مات قبل ان يصوم شهراً حنث ولو قال ان تركت الصوم شهراً ينصرف الى الشهر الذي

بليته فان صام يوما او ما عدا قبل منفي الشهر لم يحنت مالم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع  
 على السامه \* ولو قال ان تركت صوم شهر او قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر  
 كذا في البحر المرائق \* رجل قال لعبد صم عني يوما وانت حر او قال صل عني ركعتين  
 وانت حر حتى العبد صام اولم يصم صلى اولم يصل ولو قال حج عني حجة وانت حر لا يعتق  
 حتى يحج والفرق بينهما ان النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلوة كذا  
 في الظهيرية \* ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا  
 بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها او كلن بالكوفة مريضا لم يصم لم يحنت ولو حلف  
 لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنت به وان لم ياكل شيئا  
 من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام \*  
 ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم ياكل هل يحنت واختلف  
 المشائخ رح فيه والصحيح انه يحنت لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر  
 وقد وجد فيجب ان يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في المساكنة  
 والصيام والفطرو رؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق \* ولو حلف لا يفطر عند فلان  
 فحلفه يقع على حقيقة الافطار عند حتى لو شرب الحالف في بيته ثم اكل العشاء عند فلان  
 لم يحنت ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال  
 حتى يحنت به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مسئلتى الانظار ورؤية الهلال بان  
 حلف لا يفطر ولا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية  
 بالبصر او الا ان ينوى الحقيقة في المسئلتين بان ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج  
 من الصوم بنى من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا  
 ان الفرق انه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة  
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في  
 باب الحنث في الصيام \* ولو كان بالكوفة حصين اهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحنت قال بعضهم  
 يحنت وقال بعضهم لا يحنت ولو قال عبده حر ان ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضح



لم يحسن ولو نوى الكينة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطرو والاضحى والنكاح والطلاق \* انهمته  
 بالعلمان فحلف لا يأتى حراما لا يحسن بالقبلة والمس بشهوة ويحسنت بالجمام فيمادون الفرج  
 ولن لا ط بها فالفتوى على انه يحسن لا يزنى فلا ط يحسن كذا في الوجيز للكردي \* في ايمان القدورى  
 اذا حلف لا يطأ امرأة وطئ حراما فوطئ امرأته الحائض او وطئها وهو مظاهر منها لم يحسن الا  
 ان ينوى ذلك ولو حلف المرأة بهذه العبارة كما يسهل كراهية كراهية شتم وعنت انها لم تحرم الزنا  
 انما الله مزوجل هو الذى حرم الزنا وقد كانت فعلت ذلك لم تحسن وان كان الحالف رجلا  
 وحلف بالله مزوجل فكذلك الجواب وان كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء  
 ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنا فان كان الحالف خصيا او مجبوا فهو على القبلة الحرام  
 وما اشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقام والافعال المحرمة \* الباب العاشر  
 في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك \* من قال لامرأته ان لبست من خزلك فهو هدى  
 فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن او كان  
 فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهو مسئلة الكتاب فعند ابى حنيفة ربح  
 هو هدى كذا في فتح القدير \* ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية \* واذا حلف لا يلبس  
 من خزل فلانة ولا نية له فلبس ثوبا نسي من خزل فلانة يحسن في يمينه فان كان نوى عين الغزل  
 لا يحسن بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحسن الا ان يعينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
 ان لا يلبس ثوبا من خزلها فلبس ثوبا من خزلها ومن خزل غيرها لا يكون حائشا وان كان خزل  
 غيرها جزءا من مائة جزء وسواء كان خزلها ممتلطا او كان خزل كل واحدة منهما في طرف وهذا  
 كما لو حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف ان  
 لا يلبس من نسي فلان فلبس ثوبا نسيه فلان مع غيره كان حائشا ولو حلف ثوبا من نسي فلان فلبس ثوبا  
 نسيه فلان مع غيره ان كان ثوبا ينسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا ينسجه الا اثنان  
 فلبسه كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس من لا يلبس من خزل فلانة فلبس ثوبا من خزل فلانة وفزل غيرها  
 كان حائشا وان كان خزل فلانة مثلا خبطا واحدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسي  
 فلان فنسجه فلما نه فان كان فلان يعمل بيده لم يحسن وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح \*

حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحسب  
وكذلك ان لم يكن في ملكه عند ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف ان لا يلبس  
من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلطنة من غزلها ولو لبس  
تكة من غزلها حنث في قول ابي يوسف ربح ولا يحسب في قول محمد ربح وعليه الفتوى ولو كانت  
العروة او الزرة من غزلها لا يكون حائشا في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا  
الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبلان اذا كان من غزلها وروى عن محمد ربح انه  
يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزريق ايضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب  
ولو اخذ الحالف خروقة من غزلها قدر شبرين ووضع على مورتها لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها  
فلنموة او شبكة يقال لها بالفارسية كلمه كان حائشا وكذا الجورب كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا او رداء حنث  
والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة  
لم تحنث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حنثت وان لم يستتر به العورة وكذلك  
ان لبس الحالف ممامة لم يحسب الا ان يلف فيكون قد ازارا او رداء او يقطع من مثلها قميص  
او سراويل فمح يحسب كذا في الايضاح \* وان لم يقل ثوبا فتعمم بغزلها كان حائشا ولو حلف ان  
لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كميته ورجلاه بعد ثبوت اللغاف  
كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس السراويل او الخفين فدخل احدي رجله في السراويل او لبس  
احدي خفيه لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالقي عليه وهو قائم ثم رفع  
وهو قائم قال البلخي ربح لا يكون حائشا قال الفقيه ابو الليث هو القياس وبه نأخذ وابن القتي عليه  
وهو قائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى امتقر عليه كان حائشا ولو القى  
عليه وهو منتبه حنث ولم بذلك اولم يعلم كذا قال ابو نصر كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال لا البس ثوبا من غزل فلانة فنمى ثوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها  
في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الحلو في ايها  
فان كانت تبلغ ازارا او رداء حنث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحسب وان قطعه سراويل فلبسه يحسب  
وان لبس

وان لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما نزع من غزل غيرها لا يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس كساء من غزلها حنت وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي \*  
 وانا حلف لا يلبس ثوبا قيمته على كل ملبوس يستر العورة ويجوز الصلوة فيه حتى لو لبس مسحا او بساطا او طنفسة لا يحنت ولو لبس كساء خزا وطيلسا لا يحنت لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحنت ولو لبس قلنسوة لا يحنت هكذا في المحيط \* وكذا الجلد والخصير والحف والجورب هكذا في التارخانية \* ولو سمى ثوبا بعينه ولبس منه طائفة اكثر من نصفه حنت كذا في المبروط \*  
 حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا انه لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا يلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب قلبه حنت كذا في محيط السرخسي \* في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التارخانية \*  
 اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كمان ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط \* في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على نزعها فلم ينزعه فهو لابس كذا في التارخانية \* ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد ان خرج رأسه من الجيب كذا في العتابة \* اذا حلف لا يلبس سراويل او قميصا او رداء فأتزر بالسراويل او القميص او الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشيء من ذلك ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلى اي حال لبس ذلك حنت وان أتزر بالرداء او ارتدى بالقميص او اقتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالقها على ماتفه \* حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا ألبس هذين القميصين فلبس احدهما ثم نزع ولبس الآخر حنت لان اليمين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع \* حلف لا يكسو فلانا فاعارة كسوة او كفته بعد موته لم يحنت الا اذا اراد به لستر دون التمليك \* حلف لا يلبس هذا الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان مقط اليمين ولو قال الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية \* رجل حلف ان لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهرته من غزلها وبطانتها من غزل غيرها كان حائنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان حلف لا يكسوه ثوبا فما مظاه دراهم فاشترى بها ثوبا لم يحنت فلوارسل اليه بثوب كسوة حنت فان نوى ان يعطيه

كتاب اليمان ( ٢٧٨ ) في اليمين في لبس الثياب والحق وقيل ذلك

من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط من ابي يوسف ر ح حلف لا يلبس السواد  
فهذا على الثياب ولو لبس قلنسوة او خفين او نظلين اسود بن اوفرو اسود اء لا يحنت كذا  
في محيط المرحمى \* ولو قال لا البس شيئا من السواد فانه يحنت في القلنسوة والخفين الاسودين  
والفرو والاسود وخبرها كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالحمة  
دون السديى ولو حلف لا يلبس قطن فلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوة قطن  
لم يحنت الا ان ينوي كذا في الايضاح \* واذا حلف لا يلبس ابريما فلبس ثوب بالحمة خز وسداه  
ابريسم لا يحنت في يمينه \* ولو حلف لا يلبس ثوب كان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه  
موا كان الكتان صدي او لحمة واذا حلف لا يلبس ثوب ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن  
يحنت في يمينه اذا كان لحمة ابريما كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يلبس خز اقبس ثوبا  
حلتصا من خز او كان سداه قطن او القطن او الابرسم ولحمة من الخبز كان حانتا ولو حلف لا يلبس ثوب  
خز من خزها فلبس ثوبا سداه ابريسم ولحمة من خزها كان حانتا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف  
فلبس طيلسانا لحمة صوف وسداه ابريسم او قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره  
كذا في فتاوى قاضيخان \* المنتقى هشام من محمد ر ح لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين  
فقطعه منه قميصا واحدا او خاطه ثم قطعه ثم خاطه مرة اخرى قال يحنت \* ولو حلف ليقطعن منه  
قميصين لم يحنت ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطعه منه قميصا فخاطه ثم قطعه ثم قطعه قميصا آخر  
غير ذلك التقطع قال لا يحنت كذا في محيط المرحمى \* ولو حلف على شخص ليقطعن منه قباء  
وسراويل فقطعه منه قباء فلبسه او لم يلبسه ثم قطع قطن القباء سراويل فانه قد حنت في يمينه حين  
قطع القميصين وفي الزيارات عبدة حران لم يجعل من هذا القرب قباء وسراويل ولا يترك له فبعضه  
كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت الا ان يكون عتق ان يجعل من بعضه  
هرا ومن بعضه هذا وهو على الصائفة الاولى كذا في البهائم \* ولو حلف ان لا يلبس هذا القميصين  
وبالعبه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القصورى \* ر ح لا يحنت في يمينه وهكذا ذكر في التروادى  
وكذا القباء والحبة لان اسم القميص والقباء والحبة لا يزول بنقض الخياطه يقال قميص  
مفتوح وحكة الثوب ان لا يركب هذه الحبة فتقست وصارت حبة ثم اعيدت حبة  
فركبها ذكر في التروادى انه يكون حانتا وذكر في الجامع انه لا يحنت لانه لا يهود قميصا ولا قباء

ولا مغيثة الا بصنعة جادة ولوحلف ان لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشوا آخر وليس كان حاشا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة اخرى وليس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة \* رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لان الفراش الذى ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو اخرج ما فيه من الصوف او القطن ونام على ذلك الصوف والحلوج لا يحنت في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى قاضى خان \* امرأه حلفت ان لا تلبس هذه الملقنة فاتخذ منها علم للغزاة ثم نقض ورد عليها فتقنعت تحنت كذا في خزائن المفتين \* قال في الجامع واذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملحفة فخط جانبها وجعلت درعا وجعلت لها جيبا وكمين فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الحياطة ونزع منها الكمان والجيب حتى عادت ملحفة فلبستها حنت في يمينها لانه ماد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملحفة وخطت قميصا ثم نقضت الحياطة والتركيب وخط بعضها ببعض حتى عادت ملحفة ولبستها لا تحنت في يمينها \* في القدورى حلف على شقة خزيعينها لا يلبسها فنقضت وفزلت وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يحنت اذا حلف لا يجلس على هذا البساط فحيط جانباه وجعل خرجا فجلس عليه لا يحنت في يمينه فان فتقت الحياطة حتى عاد بساطا فجلس عليه حنت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خرجين ثم فتقهما وخطا القطع وجعلهما بساطا ثانيا ثم جلس لم يحنت وان عاد الاسم قال مشايخنا ح هذا اذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الا فرادى ما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فذا فتقهما وخطا احدهما بالآخر وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحنت الا ان يجلس عليها وليس بينهما وبينها غير ثيابهما فان كان بينه وبين الارض حصيرا او بوريا او بساطا وكرمى لم يحنت ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش او هذا الحصير او هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس لم يحنت كذا في البدائع \* حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنت كذا في البحر الرائق \* واجمعوا على انه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما ومحبا حنت ولو حلف لا يجلس على هذا السطح لم يبرأ على هذا الدكان او لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصليا او فراشا او بساطا

ثم جلس عليه حنث فلو جعل فوق السرير صوريا لو نسي فوق البدن دكنا أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنث كذا في البدائع \* من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنث ولو لبس بقدر لؤلؤ غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رج وعند أبي حنيفة رج لا يحنث ومنى كلن فيه ترصيع يحنث اتفاقاً على الخلاف أن اليمين مقدر بـرجداً وزمرد غير مرصع وقولهما اقرب إلى صرف ديناراً فيفتى بقولهما لأن التحلى به على الانفراد معتاد ولو لبس خلعاً لا أود ملوجاً أو مواراً يحنث مواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي \* ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست خاتمة فضة لا تحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مماله فص تحنث وهو الأصح كذا في المحيط \* وتاج الملك ليس بحلى وتاج النماء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في التمر تاشي \* حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قبل أن ممي اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنث والأفلاك كذا في المحيط \* رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلياً أو منطقة مفضضة لا يكون حائثاً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس درهماً ولا نية له فلبس درع حديد أو درع امرأة حنث فإن نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط المرعى \* إذا حلف لا يلبس سلاحاً فتقلد سيفاً أو تنكب قوساً أو ترسا لم يحنث قالوا إذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال سلاح نى يوشم يحنث في هذه الأشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط \* الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول مادون الأزار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون المكبن وحديد غير مصنوع كذا في العنا بية والله أعلم بالصواب \*

**الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره** \* لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوي \* رجل حلف أن لا يضرب عبداً فامرضه فامرضه فضر به لما مور حنث وإن نوى الحالف أن لا يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث ولو حلف على جرح لا يضربه فامرضه فضر به لما مور لا يحنث إلا أن يكون الحالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية ولو حلف لا يضرب ولده فامرضه حتى يضربه لم يحنث إلا في المحيط \* وإذا حلف الرجل لا يضرب بن عبداً مائة سوط ولا نية له فضر به مائة سوط فحنث فإنه يبر في يمينه

في اليمين في الضرب والقتل وقبره

قالوا هذا إذا ضربته ضرباً ياتى بالدم به ما إذا ضربته بحيث لا ياتى بالدم به لا يبر ولو ضربته سوطاً واحداً له شعبتان  
 خمسين مرة كل مرة يقع الشعبتان على يده يمينه وإن جمع الاسواط نجماً وضربه بها  
 ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبر وإن ضرب به رأساً من الاسواط بنظران كان قد صوّى رقوق من الاسواط  
 قبل الضرب حتى إذا ضربته ضربة أصابه رأس كل سوط بر في يمينه ولما إذا اندس بعض الاسواط  
 في البعض فأنما يقع البر بعد ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المخاتمة روح  
 وعليه لفتوى هكذا في الذخيرة \* رجل حلف بالله أن يضرب أخته الصغيرة مشرين سوطاً  
 فإنه يضربها بمشرين شراخا وهو السعف وهو ما تنفر من الغصن كذا في الظهيرية \*  
 رجل قال والله لو أخذت فلاناً لأضربه مائة سوطاً فأخذته وضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا  
 على الأبد ولا يحسن في يمينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف أن لا يضرب امرأته  
 فقصصها أو مضها أو خنقها أو مد شعرها فأوجعها حنث في يمينه قالوا هذا لما لم يكن في الملافة  
 وإن كان في الملافة لا يحسن وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملافة فأبداً ما لا يحسن  
 وقيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحسن في جميع ذلك والصحيح  
 أنه يكون حائناً إذا كان على وجه الغضب وإن تنف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائناً  
 إذا كان في الغضب وإن دفعها ولم يوجعها لا يحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف العربي  
 بالفارسية بفالك ينبغي أن يسأل العربي فإن أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع لادن موضع  
 لفظ الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وإن أراد به ما يريد بها فإلى رمى فهو كما لو حلف بالفارسية  
 وإن لم يعلم حينئذ يعتبر اللغة التي حلف بها وكذا لك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة \*  
 وإذا قال ابن خربنك فأنت طالق وضرب أخته فاصابها ذلك في مجموع النوازل الله يحسن هكذا  
 كلن يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين المرفينا نى روح وقيل بأنه لا يحسن هكذا ذكر البقالى روح  
 في فتاوى وهوا لا ظهوراً لا شبه \* وإذا حلف لا يضربها فقصص ثوبه فاصاب وجهها فأوجعها  
 فذكر في فتاوى أبى الليث روح أنه لا يحسن كذا في المحيط \* رجل قال لا مرأته إن لم أضربك  
 حتى أتركك لاهية ولا مينة قال أبو يوسف روح هذا على أن يضربها ضرباً موجعاً شديداً فإذا  
 فعل ذلك بر في يمينه \* رجل حلف أن يضرب من عبده بالسياط حتى يشوت أو حتى يقتل فهو  
 على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف أن يضربه حتى ينشئ عليه

لو يقول او حنن يكي او حنن بمثلين فما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء لا يبرر كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو قال لا ضربته بالسيف حتى يموت لا يبرر حتى يموت كذا في الخلاصة \*  
 واذا قال والله لا ضربتك بالسيف ولا نية له فضرره بحر من السيف بر في يمينه وان كانت نية  
 على الاعداء فهو على الضرر بغير الجدة وان ضربته في غمده ولا يفيقه له لم يبرر في يمينه وان قطع السيف  
 غمده وخرج السدة وجرح المقلوب عليه بر في يمينه واذا حلف لا يضرب فلانا بالغاً من ضرره  
 بمقيض القاتل من قلم يمينه \* ولو قال لا اضربك بالسوط او بالسيف  
 فضرره بسوط او بسيف وقال نويت سيفا بسوطا غير هذا يد بين في القضاء لانه نوى ما يستعمله كلامه  
 والا امر يمينه وبين ربه كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى من محمد رح اذا قال لغلامه ان  
 لم اضربك ما نكح سوط فقلت حر فمات الغلام قبل ان يضربه ذلك مات حراً وحنه اذا قال والله  
 لا اضربن فلانا خمسين اليوم وهو يعني سوطاً بعينه فضرره بغيره ومضى الوقت قال باي شيء  
 مر به فقد خرج من اليمين ونيتة با طلة كذا في المحيط \* ولو حلف على الضرب بالسوط فضرر  
 وقد لقه في ثوب لا يبرر لا يضربه بنصل هذه الشفرة او بزج هذا الرمح فنزع النصل والزج وجعل  
 آخر وضربه لا يحنث \* لا امس شعرة فخلق ثم نبت آخر فمسه حنث او لا امس منه فنبت آخر حنث  
 كذا في الوجيز للكردوي \* ولو قال ان ضربتك الابد ا وابد ا او الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث \*  
 واو قال ان لم اضربك شهر افعدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف لا امتداد من حين  
 حلف الى ان يمضي الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهراً من حين حلف  
 حنث هكذا في شرح النجاشي الكبير للنصيري \* ولو قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق  
 واراد ان يضربها فقالت ان من مضوك مضوي فعددي حر فضررها الرجل بحشب من غير  
 ان يضع يده عليها لم يحنث \* ولو قال ليت ان ضربتني فعددي حر فاحيلة في ذلك ان تبيع المرأة  
 بعد ما من تنق بعدم يضربها الزوج ثم يضربها خفيها في اليوم فبهر الزوج وينحل يمين المرأة لا  
 الى جزاء كذا في الظهيرية \* وان قال اني ولى لم اضرب ولدك اليوم على الارض حنن ينشق  
 صفيين ويخالف في ضربته لا صبح انه لا يحنث كذا في المنابع \* رجل قال لغيره ان مت  
 ام اضربك فكل نملوك على حرقات ولم يضربه لم يقتلوا ولو قال ان لم اضربك فمات  
 بل الضرب حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته ولو قال لعبد ان لم اضربك حنن اموت او فيما



يؤتى ويمن أن امرئ ظم يضربه حتى مات لا يعتق العبد \* رجل أراد أن يضرب ولده فحلف  
 أن لا يمنعه أحد من ضربه فمنعه انما بعد ما ضربه خبطة أو خشتين وهو يريد أن يضربه  
 أكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده ان لا يمنعه أحد حتى يضربه الى أن يطيب  
 قلبه فاذا منعه من ذلك حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* والأصل ان حنت للغاية  
 فتحمل عليها ما أمكن بان يكون ما قبلها قابلا للامتداد ويكون مدخولها مقصودا  
 ومؤثرا في إنباء المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد  
 على فعلين أحدهما من جهته والآخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء للآخر فان تعذر  
 تحمل على العطف ومن حكم الغاية ان يشترط وجودها للبر فان أقطع من الفعل قبل الغاية  
 يحنت \* ومن حكم لام السبب ان يشترط وجود ما يصلح سبباً لوجود المسبب ومن حكم العطف  
 ان يشترط وجودهما للبر كذا في المحيط \* ولو قال رجل لأخرا لم أخبر فلانا بما صنعت حتى  
 يضربك فعبدى حرفاً خبره ولم يضربه برو كذا الوقال ان لم آتاك حتى تغدبنى او ان  
 لم اضربك حتى تضربنى فإتاه ولم يغده او ضربه فلم يضربه برو ان قال ان لم لازمه حتى  
 يقضينى حتى او ان لم اضربه حتى يدخل الليل او حتى يصبح او حتى يشفع زيد او حتى  
 ينهائى او حتى يشتكى يدي فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم يوجد  
 بان ترك الملازمة قبل القضاء او ترك الضرب قبل وجود هذه الأشياء حنت لان حنت هنا للغاية  
 لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانته لا قضاء لانه  
 نوى الجهاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتاك اليوم حتى اتغدى عندك او حتى  
 اضربك او قال ان لم تأتى اليوم حتى تتغدى عندى فعبدى حرفاً بشرط البر وجودهما حتى  
 اذا أتاه فلم يتغدىم تغدى من بعد بلا تراخ فقد برو ان لم يتغدى أصلاً حنت لتعذر العمل على  
 الغاية كذا في الكافي \* ولو قال لا مرأته كلما ضربتك فالتق فضربتها بكفة فو قعت الا صابغ  
 متفرقة لا تطلق الواحدة وان ضربها بيده جميعاً طلفت فنتين كذا في محيط البر خصى \* رجل  
 قال لعبدى ان اتيتك فلم اضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قدر ميل او على ظهر بيت  
 لا يصل اليه لا حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ان رأيت غلاماً لا يعرفك فامرأته على القرب  
 والبعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا منى به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية \* ولو قال

ان رأيتك فلم اضربك فراءه والحالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية \*  
 ولو شاجرته امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فضرب يده علي رأبها  
 في الغضب لم يحنث كذا في العتابة \* اذا حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولا نية  
 له فمعنى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق او باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال  
 وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى بضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء  
 مرة اخرى فليس عليه ان يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط \* رجل حلف ليضرب فلانا الف  
 مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة او حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* حلف ليضرب فلانا او ليكلمن فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته  
 فلا يحنث عند ابي حنيفة ومحمد رحم وان كان يعلم بموته ينقض يمينه ويحنث من صاعته بالاجماع  
 كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ان ضربتني ولم اضربك فهذا على ان يضرب الحالف  
 قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل  
 لغيره اى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر بهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال اى عبيدى  
 ضربك يا فلان فهو حر فضر به جميعا متقوا ثم في المسئلة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد  
 ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة عتق واحد منهم كان  
 اختيار التعيين للمولى \* اذا قال كل عبيدى ضربته فهو حر فضر بالكل عتق الكل ولو ضرب البعض  
 عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات \* ولو قال من ضربته من عبيدى  
 فهو حر فضر بهم جميعا متقوا جميعا عندهما والا واحد عنده اى حنيفة رحم كذا في شرح تلخيص الجامع  
 الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد \* لو قال ان ضرب هذا العبد احد امرأته طالق فاليمين على  
 الحالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا احد فاليمين على غير الحالف \* رجل اراد ضرب انسان  
 فقال رجل ان ضربته فعبيدى حر فترك ضربه ثم ضرب بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا  
 في المراجعة \* قال محمد رحم اذا قال الرجل لعبيده ان ضربتكما الا يوما واحدا او الا في يوم  
 واحد او الا يوما واحدا اضر بكما فيه او الا يوما او الا في يوم فله ان يضربهما في اى يوم شاء  
 مجتمعا او متفرقا فان ضرب احدهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس  
 من يوم الجمعة

من يوم الجمعة لانه ضربهما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهما فيه فان لم تغرب الشمس حتى ما د ف ضرب الاول لم يحنث فان ضربهما بعد ذلك في يوم واحد او في يومين او ضرب الذي ضرب يوم الجمعة حنث مائة ضربه لانه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء واما اذا ضربهما في يوم واحد فلا المستثنى يوم واحد يضربهما فيه وقد ضربهما في يوم واحد فمضى المستثنى فبقى ما وراءه غير المستثنى ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب يوم الخميس لا يحنث لانه تكرار نصف الشرط ولولم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب يوم الخميس وحده لا يحنث ولو قال ان ضربتكما لاني يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه او الا يوم اضربكما فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنث فان ضربهما في يومين متفرقين يحنث حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان ما د وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنث لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب اخيرا يحنث حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للحصيري \* ولو قال ان لم اقتل فلانا فامرأته طالق وفلان ميت وهو عالم به ينعقد يمينه لتصوير البر ثم يحنث للمحال للعجز ما دة كمسئلة صعود السماء وان لم يكن عالما بموته لا يحنث عند ابي حنيفة ومحمد رح كما في مسألة الكوز الا انه لا فرق في تلك المسئلة بين ان يعلم ان الكوز لاما فيه ولا يعلم في الصحيح كذا في الكافي \* حلف ليقتلن فلانا فمات اليوم لم يحنث هكذا في التبيين \* ولو قال ان قتلت فلانا او مسسته فتعمد غيره فاصا به حنث كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فضر به بعد اليمين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في يمينه ولو ضرب يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضربه قبل اليمين بان كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لغيره ان شتمتك في المسجد فعبدى حر فشهده والشافى في المسجد والمفتوم خارج المسجد يحنث ولو كان على العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في الشبهة \* اذا قال لغيره ان قتلتك

في المسجد وان شجعتك في المسجد وان ضربتك في المسجد فعبدى حرقته او شجعه او ضربه القاتل  
والضارب والشاح في المسجد والمفتول والمضروب والمضجوج خارج المسجد لا يحنت في يمينه  
ولو كان على العكس يحنت في يمينه واذا قاتل لغيره ان مت من هذه الشجة فكذا فمات منها  
ومن غيرها يحنت في يمينه كذا في المحبط \* ولو حلف لا يرمى حجرا غرمى الى غيره فنفر عنه  
فاصابه لم يحنت ولو رمى اليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتابة \* واذا قال  
لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدى حرقته او شجعه او ضربه القاتل ان رميتك  
في المسجد فعبدى حرقته او شجعه او ضربه القاتل ان رميتك في المسجد فعبدى حرقته او شجعه او ضربه القاتل  
لم احبس فلا ناخذ امر يا ناجا فامرأته طلق فحبه صريانا جائعا في الد فجا آخر واطعمه  
حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* وهكذا في الخلاصة \* واذا حلف لا يعذب فلا فحبه لم يحنت  
الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى \* وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت  
اليمين وفي الفتاوى ايضا اذا نكح امرأته الى الفراش فابت فقال انك تغذبنى فقال ان  
جذبتك فانت طالق ثم جاءت الى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد مذهبها  
فتطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة \* رجل قال لا امرأته ان لم اضربك او قال  
ان لم اسوك فانت طالق ثلثا فغاب عنها اشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها اهلها قد  
اساءك زوجك واضربك فقالت ما اساء لي ما اضربني فالقول قول المرأة ولا حنت عليه  
ولو قال ان ضررتك او قال ان اسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك قاصدا اضرارها حنت كذا  
في محيط المرخسى في فصل رجل حلف لا يقذف \* اگر مرا سرزنش کنی فكذا يحنت باللامنة  
مشافهة اگر مرا بر سر زنی ينصرف الى المتن اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس \*  
لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال زهره وورثه بشوى قيل  
لا يحنت وقال القاضي يحنت وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي \* وفي القدوري من ابيي وصفر ح  
اذا قال لا امرأته انت طالق او والله لا ضربن الحاد ما ليوم يضربه في يومه فقد بر في يمينه ولم يقع  
الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فتخير بين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال  
في ذلك اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لم يوجب طلت اليمين ولو قال في ذلك اخترت التزام اليمين  
وابطل الطلاق فان اطلاق لا يبطل ولو مات الحاد م قبل الضرب فهو مخير بين اطلاق

والكفارة ولو لم يكن الرجل هو الميتم فقد وقع الحنث او الطلاق وقد صارت قبل ان يبين فلا يقع الطلاق  
ولها الميراث قال وهذا التحصير من حيث التدين يعني فيما اذا مات الحانم ولا يجبره القاضي  
على ذلك لانه لما كان صغيراً بين الكفارة والطلاق واعتدها لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي  
ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة اخرى مجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق  
لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس \* رجل قال لغيره ان شمتك  
تعبه حرم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال ولانك ولا اهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم  
كذا في الظهيرية \* رجل حلف لا ينهم امرأته بشيء ثم قال لها ادا اذ كرهت كرهه لا يحنث  
كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في يمينه  
هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا يعد هذا قذفاً له وان حلف ان لا يغذف او لا يشتم اخداً  
فقد فميتاً وشتم ميتاً حنث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف اني خير منه والحالف  
لص او شريه ونلك اهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا في العتائية \* رجل  
دفع ما له في منزله ثم طلب فلم يجده فحلف انه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن  
اخذاً انسان ذلك المال ثم صاده يكون حانثاً الا ان ينوي بذلك انه طلبه فلم يجده كذا في فتاوى  
قاضي خان في مسائل الاخذ والسرقة \* ولو حلف انه لم يسرق شيئاً ساء ولم يره وقد كان  
راي ذلك الشيء قبل ذلك فالمختار انه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* اكراو وكيل  
حلف ان لا يعرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته  
قالوا ان كان ما يحمل الاكراو الوكيل للكل لا يكون سرقة واماماً يكون من الحبوب اذا اخذ شيئاً  
لمتفرده به لا للحفظ فهو سرقة واما خير الاكارو الوكيل اذا اخذ شيئاً على وجه الحفية فهو سرقة  
واما الاكارو الوكيل اذا اخذ شيئاً لورأيهما صاحبه لا يضمه بل يرضى به فالجواب كذا لك  
وان لم يمكن ينبغي ان يحنث كذا في الظهيرية \* رجل غاب فوجه من خان فقال اگر اين  
اسب من برده باشد فوالله لا اسكن ههنا قالوا يرجع الى الحالف ان نوى بقوله انما بناشم  
الحجرة او الخان او البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف يمينه الى الخان \* امرأة  
لها ابن يمكن مع اجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان بيتنا ويحكم معنا فمتى افطنته  
هياً قليلاً من مالي فانت كذا فجاء الابن فسكن معهما منه ثم غاب فقالت المرأة اني كنت

اعطيت ابني شيئاً من مالك وحنت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول بقوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل ان يجهىء الا بن ويسكن معها طلقت كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل ادعى على آخر انه مرق ثوبه فاخذ المدمى عليه ثوب المدمى وقال امرأته طالق كمن جاز ثوبه واشتهى ام فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن مرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول اظهر \* رجل مرق من رجل ثوباً ثم ان المارق دفع دراهم الى المسروق منه فجعله المسروق منه وحلف قال الفقيه ابو القاسم الصغار ان كان الثوب قد ذهب من يد المارق فلا شك ان المسروق منه لا يحنت وان كان قائماً فلا قول بانه حانت قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حانت وان كان قد ذهب من يد المارق ففيما ذكر من الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال مرق فلان ثيابي او قال خرق فلان ثيابي وفلان ماسرق الاثوباً واحداً وما خرق الاثوباً واحداً قال لا يحنت في يمينه وقيل يحنت والاول اظهر كذا في المحيط \* سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة واربعون درهماً فاخذ تموها منى فانكروا وحلف وقال اگر امروز در جيب من چهل و پنج درهم نبوده است چهل غطريفى و پنج مدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون مدلية وخمسة فطارفة فاضاب في الاجمال واخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حنت وان فصل التفسير لا يحنت وان كان في جيبه فطارفة وعدليات لو عمت قيمة العدليات الى الفطارفة يصير اربعين غطريفياً فجمع وقال اگر در جيب من چهل غطريفى نبوده است چهل و پنج غطريفى و چند مدلى فصدق في المبالغ واخطأ في التفصيل قالوا ان منى من الفطارفة كان حانتا اصاب التفسير واخطأ وصل او فصل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف ان لا يغصب فلاناً شيئاً ثم دخل الحالف على المحلوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاء الحالف في الصحراء وسرق رداه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او طرصرة دراهم في كفه او دخل عليه ليلاً فكابره وضربه واخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون فاصباً بل يكون ما رقا يقع فيه كذا في خزائن المفتين \* واذا حلف لا يسرق منه وكابره حنت ولو حلف لا يغصب منه او لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنت في الغصب دون السرقة كذا في المحيط \* قال لا خسر من در مال تو خيانت نكرده ام وقد كان خانت

خانت امرأته باجازه ورضاء لا يحنت قال سام اگر پیش ازین کس را از میان زده درم  
زیاده کنم فامرأته طالق زن خود را از میان زیادت کرد فالصحيح انها تطلق كذا في الوجيز للكذب  
والله اعلم بالصواب \* الباب الثاني مشرفي اليمين في تقاضي الدراهم \* اذا حلف ليأخذ  
من فلان حقه او قال ليقبض فاحذ بنفسه او اخذ وكيله فقد بر في يمينه وان منى ان يباشر ذلك  
بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو احذها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك  
لو اخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون او من رجل احاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا  
في الذخيرة \* ولو قبض من رجل بغير امر المطلوب او كانت الكفالة والحوالة بغير امره حنت  
في يمينه قالوا اذا اشترى بدنه عبد ابعا فاسدا وقبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو  
قابض لدنه ولا يحنت وان لم يكن فيه وفاء حنت ولو غصب الحالف مالا بمثل دينه بروكذا  
لو استهلك له دنائرا وعروضا كذا في البدائع \* ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فابراه  
من المال او وهبه حنت في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فابراه قبل الوقت سقطت اليمين  
ولم يحنت اذا جاء ذلك الوقت في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولوقبض الدين فوجده زيوفا او  
نهرجة فهو قبض ويبر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان ستوة  
فليس هذا بقبض لحقه ولو اخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فردا او استحق كان قد بر في  
يمينه كذا في الايضاح \* فاذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فاحال الطالب رجلا  
ليس له على الطالب شيء على غريمه وقبض ذلك الرجل حنت في يمينه لانه وكيل الطالب  
في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنت وعلى هذا  
اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد  
اليمين لا يحنت في يمينه وقد قيل ينبغى ان يحنت في يمينه كذا في المحيط \* قال في الاصل  
اذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فلزمه ثم ان الغريم فرمته لا يحنت ولو كان  
حلف ان لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بها لا يحنت واذا حلف لا يفارق غريمه حتى  
يستوفي ما عليه فقعد مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس بمفارق له وان  
حال بينهما شجرة او صود من اعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس  
احدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق

واذا توارى عنه بحائط المسجد ولا خردا دخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاصدا على هذا الباب هذه الجملة من المنتقى وفي الحيل اذا نام الطالب او غفل من المطلوب او شغله الانسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنت في يمينه ولولم ينم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامكن يحنت في يمينه وفيه ايضا لو منعه من الملازمة حتى يفر المطلوب لا يحنت في يمينه واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فاخذ به رهنا او كفلا حنت الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين او اكثر فحينئذ لا يحنت كذا في الذخيرة \* رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه من ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان يأخذ حقه فقد قيل يحنت وقد قيل ان نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اختطاء بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنت كذا في الظهيرية في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فامر غيرة بالاداء او حاله وقبض بر في يمينه وان قضى منه متبرع لا يبروان منى ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت وان منى ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لا خروا لله لا اعطيك مالكم حتى يقضى على قاض فوكل وكلا خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنت بعد ذلك \* رجل قال لغريمه والله لا افارق حتى استوفي منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل ان يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رح على قول من لا يجعله حائنا اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنت وهو قول ابي حنيفة رح وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول ابي يوسف رح يكون حائنا هذا اذا فارقه قبل ان يقبض البيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون عبدا للغيرة بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنت الحالف ولو باعه المديون عبدا على انه باعها رفيه وقبضه الحالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الحالف على ما كان له من الدين ماها فهو استيفاء بما عليها من الدين



ولوبا مع المديون بما عليه عبدا او امة فاذا هو مديون ومكاتب او ام ولد له او كان المديون  
وام الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الحالف ولو وهب الطالب الالف  
من الغريم قبلها منه او احال الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه او احال المطلوب الطالب  
على رجل وابرا الطالب المطلوب الاول لا يحنث الحالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضى خان \*  
اذا حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له ان يعطيه مائة حلف يريد به ان يشتغل  
بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كما فرغ من اليمين حنث في يمينه طلب منه او لم يطلب  
وان نوى الحبس بعد الطلب او غيره من المدة كان كمانوى وان حاسبه واعطاه كل شيء  
كان له لديه واقرب ذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قد بقى لي عندك كذا وكذا من قبل كذا  
وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسياء لم يحنث ان اعطاه ما تمتد كذا في الظهيرية \*  
لو حلف ان لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكمانوى كذا في العتابية \*  
حلف ليعطينه في اول الشهر فادى في النصف الاول بر والا حنث ولو حلف ليعطينه دينه رأس الشهر  
او اذا اهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله ولو حلف ليعطينه حقه في اول الشهر و آخره يقضى  
في اليوم الخامس مشرو المادس عشر حلف ليعطينه حقه صلوة الظهر فاما لمعتبر وقت الظهر كله  
حلف ليعطينه حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله حلف ليعطينه رأس الشهر فاعطاه قبله  
او ابراه او مات الطالب سقط اليمين عند ابى حنيفة ومحمد زح فان مات المطلوب لا يحنث  
بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطينه فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث  
وعند ابى يوسف رح يحنث علم اولم يعلم كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف ليعطينه دين فلان  
اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال  
عند طلوع الشمس او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة  
فمن حين تبيض الى ان تزول كذا في المحيط \* حلف غريمه ان لا يذهب من ابلد حتى  
يقضى دينه او ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث كما لو حلف ان لا يقضى دينه او ماله  
فقضاه الاقل لا يحنث كذا في الوجيز للكردرى \* ولو قال والله لا اقبض مالى عليك اليوم  
فتزوج الحالف امة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يحنث وكذا لو شج المطلوب  
شجة مريضة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحنث كذا في محيط السرخسى \*

قال محمد روح اذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم ان اخذتها منك اليوم درهمان درهم  
فجدي حراً فخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنث وكذا لو قبض المائة  
دفعوا واحدة فان اخذ منه في اول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنث فان وجد  
في الدراهم المقبوضة زيفاً او بهرجة فالحنث على حاله لا يرتفع سواء ردوا متبدل او لم يرد  
ولم يستبدل او رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت متوقفة او رصاً صاوًر د واستبدل  
في اليوم يحنث حين استبدل ولو لم يستبدل لم يحنث ولو قال عبده حران اخذت منها اليوم  
درهماً فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنث حين اخذها وهذا استحسان فان لم يأخذ شيئاً  
في ذلك اليوم لم يحنث ولو لم يوقت بان قال عبده حران قبضت منها درهماً دون درهم  
فقبض خمسين حنث حين قبضها ولو قال ان قبضتها درهماً دون درهم فوزن له خمسين  
فدفعها اليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول ملما ثنا الثلاثة ربح  
لا يحنث ما دام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل ان يزن الباتى يحنث ولو قال  
والله لا آخذ ما لي عليك الاضربة او دفعة فوزن له درهماً درهماً ويعطيه بعد ان يفرق في وزنها  
لم يحنث وان اخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \*  
ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ما له على فلان  
فقبض منه تسعة فوهبها الرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا  
ان قال ان لم اقبض مالي عليك ولو قال ان لم اقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائير  
او مرضاً لم يحنث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمن كذا في الظهيرية \* ولو قال  
ان لم اقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها مرضاً او دنائير حنث في يمينه هكذا  
في المحيط \* ولو قال ان لم اتزن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف حنث حقة مما يوزن  
او صلاً يوزن لا يكون بارالانه اذا قيده بالوزن سقط اعتبار موم اللفظ فينصرف الى اخص الخصوص  
فهو قبض من الحق وكذا لو قال ان لم اقبض مالي عليك في كيس فقتضاء مكان الدراهم دنائير  
او مرضاً كلين صانداً لما ذكرنا انه لما بطل موم اللفظ ينصرف الى قبض من الحق فان نوى بالوزن  
الاستيفاء دين خيمة يمينه وبين الله تعالى ولا يصديق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها \*

إذا قال إن لم يقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذلك إن المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاء ثم استقرض منه ثانياً وقضاء ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنت ولو استقرض منه ثلاثة دراهم نقضها إياه ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد برى يمينه ولو حلف ليتزن ما عليه فأعطاه إياه غير موزونة حنت ولو أتزى وكيل الطالب برى يمينه وكذلك لو حلف المطلوب ليتزن ماله عليه فاتزن وكيله برى يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما من يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة انشائه بعد اليمين هذه الجملة في آخر الجامع وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحنت الحالف في يمينه كذا في المحيط \* مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنت في يمينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية إخراج ولو قال لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا يحنت مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبض المبيع اليوم حنت وإن قبض المبيع ضد الدين حنت ولو اشترى منه شيئاً بعد اليمين في يومه شراء فاسد أو قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحنت وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الأمثال لا يحنت وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لكن يشترط أن يغصب أو لا ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بأن أحرقه لا يحنت كذا في الظهيرية \* مديون قال لرب الدين إن لم أقضك مالك فداً فعبدى حرقاب رب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحنت ويبرأ من الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هناك حنت هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان رب الدين حاضراً لكنه لم يقبل أن يضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض يصل يده إليه لا يحنت وبرى وكذلك لو حلف لا يقبض الغصب ففعل الغاصب هكذا برى ولا يحنت كذا في الخلاصة \* في المنتقى

ابن مامة قال سمعت ابا يوسف يقول في رجل قال اغريمه والله لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته ان لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحنت وان فارقه بعد مضي اليوم يحنت وكذلك ان قال لا افارقك حتى اقدمك الى السلطان اليوم او حتى يحصلك السلطان فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدم الى السلطان ولم يحصله السلطان فهو صواب لا يحنت الا يتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنت وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحنت كذا في المحيط في الفصل الرابع \* اذا حلف لا يتقاضي فلا نافلز معمول يتقاضاه لا يحنت كذا في الظهيرية \* لو حلف رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك فدانامراً حتى طالق وحلف المديون ايضا ان لا يعطي فدانامراً منه جبراملا يحنتان فان لم يمكنه بجره الى باب القاضي فاذا خاصمه بر منه في يمينه \* ورجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا وليأخذن بيده ولا ينصرف بغير ان نه فجاء الحالف وتضي الدين في ذلك اليوم الا انه لم يأخذ بيده وانصرف بغير ان نه لم يحنت المديون ولو قال لا ادع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضي فحبسه او حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة \* وكذلك لو لم يقدمه الى القاضي ولازمه الى الليل بر كذا في محيط المرخصي \* ان حلف ليعطينه مع حل المال ومن دحل له او حين يحل المال او حيث يحل ولا نية له فهذا يعطيه سامة يحل فان اخره اكثر من ذلك حنت كذا في المبسوط \* ليقضينه يوم كذا فاداه قبل اليوم ووجهه له او ابرأ منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنت عندا بي حنيغة ومحمد روح ولومات الدائن وقضاء الى ورثته او وصيه بر في يمينته والا فهو حانت كذا في الوجيز للكردي \* رجل حلف بطلاق امرأته ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم وليلة من دفع درهم بر في يمينه كذا في البحر الرائق \* حلف لا يؤخر من فلان الحق الذي عليه شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنت لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى \* في فتاوى المنمقي لو حلف مديون كذا من ردني شيء ولم يوقضه وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنت ولودخل السوق محتغيا لا يحنت ولو طلبه وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحنت ولو كان يرب الدين اثنين حلفاه هكذا وتضي دين احدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة \* مثل الاوز جندي من قال لصاحب الدين

ان لم اقض حقه يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الا ان قاضي هذه البلدة لم يجعله عيداً ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل منده وقاضي بلدة اخرى جعله عيداً وصلّى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عيداً يلزم ذلك اهل بلدة اخرى اذا لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرمضان كذا في المحيط \* وان حلف ليعطينه كل شهر درهما ولا نية له وقد حلف في اول الشهر فهذا الشهر قد دخل في يمينه وينبغي ان يعطيه فيه درهما قبل ان يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذا لك لو كان المال عليه نجوماً صناداً سلاخ كل شهر فحلف ليعطينه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حل فيه النجوم فمضى اعطاء في آخر ذلك الشهر فقد بر في يمينه كذا في المبسوط \* رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الا مر اليه كذا في الظهيرية \* مسائل متفرقة من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دوتهالم يحنث وكذا اذا كان يملك ما بقدره لا غير لم يحنث ايضا ولم يعتق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنابر حنث وكذا لو كان له مبدل للتجارة او مرض للتجارة او مواتم من جنس ما يجب فيه الزكاة يحنث في يمينه سواء كان نصاً باكاملاً او لم يكن ولو ملك مبدل للحد مائة او ما ليس من جنس الزكاة كالدور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* رجل مات وخلف وارثاً وللميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث ارجوان لا يحنث وان علم يحنث هو المختار كذا في الخلاصة \* في الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مفلس او مملوك لم يحنث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه واقر به او جحده وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقر او الغصب قائم بعينه فقد اختلف المشائخ رح فيه ولو كان لهودبعة عندا نمان والمودع مقر به حنث ولو كان عنده ذهب ارضة قليل او كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنث استحساناً كذا في المحيط \* لو حلف لا يصالح رجلاً في حق يد مئة فوكل رجلاً يصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يصالحه فوكل بخصومة لم يحنث ولو قال والله لا اصالح فلاناً فامرضه فصالحه حنث في القضاء فان الصلح لا مبرة فيه كذا في محيط السرْحَمِي في باب الحلف على الفعل لغيره بامره او بغير امره \* لا ينق هذه الالف لغرض به دينه لا يحنث

لانه ليس بانفاق صرفا وقيل يحنث وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في الصرف كذا في الوجيز للكردي \* حلف لا يستدين وتزوج امرأة لا يحنث وان اخذ الدراهم في سلم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن \* اذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدا كذا في الهداية \* وان حلف ليفعلن كذا ابرر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناسيا اصيلا او وكيل من غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس من الفعل وذلك بموت الحالف قبل الفعل فيجب عليه ان يوصى بالكفارة او بغوت محل الفعل كما لو حلف ليضرب زيدا اوليا كلن هذا الرضيف فمات زيد واكل الرضيف قبل اكله ~~منه~~ هذا اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لاكله في هذا اليوم سقطت لغوات محل الفعل قبل مضي الوقت عندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في فتح القدير \* حلف لا يفعل حراما لم يحنث بالنكاح الناسد وكذا بوطي البهيمة الا اذا دلت الدلالة بان كان الحالف من جهال الرما تيق ممن يمشى خلف الدواب والبهيمة كذا في السراجية \* حلف لا يوصي بوصية فوجب في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اباه في مرضه فعنق عليه ولو حلف ليهبه اليوم مائة درهم فوهبه بمائة على آخره امره بقبضها برولومات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير \* حلف ان يطيعه فيما يأمر به وينهاه منه فنهاه بعد ذلك من جماع امرأته فجامع لم يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف لا يخدم فلانا فحاط له قميصا باجر لم يحنث وان خاطه بلا اجر بخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال كل مال لي هدى فقال آخرو على مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ما له سواء كان اقل من مال الاول او مثله او اكثر الا ان يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال املكه الى سنة فهو هدى فقال الاخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح \* اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد الامر على نفسه واقلظ يحتمله وهكذا اذا كان للمحلف عليه اسم فان لم يكن اسم له بان ولد من رجل فرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فحلف الجار انه لا يعرف هذا الولد فهو حانث لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية \* اوحلف لا يفعل ما دام

ما دام فلان في هذه البلدة فخرج نفعل ثم رجع فلان ففعله نانيا لا يحنت كذا في فتح القدير \* حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس واراد به القميص فحملته الى خياط وامره ان يحيطه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في النصل الثاني عشر \* في مجموع النوازل رجل اهدى الى رجل شياً فقال المهدي اليه ان لم امطك هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى زمان ثم اعطاه عشرة دراهم فصالحا من ذلك يحنت وقال القاضي الامام لا يحنت ما دام القباء باقيا والحالف حيا لو اعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة \* ان حلف لا يكتب بهذا الفلم فكسر ثم ابراه مرة اخرى فكتب به لم يحنت وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم اعادة كذا في الحاوي \* حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد ر ح لا يحنت ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حنت بخلاف ما لو نظر في امرأة فرأى وجهه حيث لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر \* رجل قال ان رأيت فلانا فلم اضربه فرآه من قدر ميل او اكثر قال محمد ر ح لا يحنت لانه لم يره \* رجل قال لغيره ان لقيتك فلم اسلم عليك ينبغى ان يكون السلام صامة يلقاه فان لم يفعل حنت وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرنى ينبغى ان يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضي خان في فصل اليمين على الفور \* في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجليه او رأسه قال محمد ر ح ان نظر الى رجليه او يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس او على البدن فان رأى على رأسه فلم يره قال محمد ر ح ان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجياً بنوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه النوب فقد رآه وان لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظرا الى صدره وبطنه فقد رآه وان رأى اكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى منه شيئاً قليلاً اقل من النصف فلم يره وان حلف على امرأة ان لا يراها وراها جالسة او قائمة متنقبة فقد رآها الا ان ينوى ان يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان رأيت فلانا فعمدي حر فرآه ميتاً لم مكفناً وقد غطي وجهه قال محمد ر ح يحنت لان الرؤية على الحيوة والممات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحيوة كذا في المحيط \* رجل قال لآخر

ان رأيت فلانا فلم اعلمك فعبدى حررآه مع هذا الرجل فانه لا يحنت في قول ابى حنيفة  
ومحمد بن حنبل ولا يعتق عبده ولو قال ان رأيت فلانا فلم آتك به فعبدى حرر المسئلة بها لا يعتق  
كذا في فتاوى قاضى خان \* هشام بن محمد بن حنبل قال والله لا أشهد فلانا في المحيا والممات قال  
اما الحيا فان لا يشهد في فرح او حزن واما الممات فان لا يشهد جنازته وموته \* رجل قال ان  
لم اكبن رأيت فلانا على حرام فامرأته طالق فرآه قد خلا باجنبية قال ابو يوسف ورجح يحنت لان  
ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية \* رجل قال برار درم از مال من بدرويشان داده  
وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فمه قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا  
او عتا فلا يقع شيء كذا في فتاوى قاضى خان في فصل اليمين بالصوم والصدقة \* في فوايد  
شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وانكر ان قصار فحلف الرجل ان لم اكن دفعت  
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه او تلميذه قال ان كان الابن او التلميذ في عياله لا يحنت الا  
اذا عني الدفع اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين \* رجل حلف بطلاق امرأته  
ان لا يدع فلانا يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا \* رجل قال لابنه ان تركتك تعمل  
مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ الا يقدر على منعه بالفعل فمنعه بالقول يكون بارا وان كان  
الابن صغيرا كان شرط برة المنع بالقول والفعل جميعا \* رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال  
ان تركت هذه الدوى حتى آخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمها في كل شهر مرة ولم يترك  
الخصومة شهرا كاملا لا يكون حائلا ولو قال والله لا ادعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم  
بذلك لا يحنت وان رآه يخرج فتركه حنت وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنت  
كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا حلف فقال ان كانت هذه الجملة حنطة فامرأته كذا فاذا  
هى حنطة وتمرام يحنت وهذا قول ابى يوسف ومحمد بن حنبل ولو قال ان كانت هذه الجملة  
الا حنطة فكذا وكانت حنطة وتمرا حنت وان كان الكل حنطة لم يحنت في قول ابى يوسف ورجح  
وقال محمد بن حنبل لا يحنت في الفصلين كذا في الايضاح \* وكذلك لو قال ان كانت الجملة  
سوى حنطة او غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع \* في المنتقى ابراهيم بن  
محمد بن حنبل قال ان لم اسافر اطويلا فقلانة حرة قال ان كانت نيتته على ثلثة ايام فصا هذا  
فهو على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط \* في فتاوى ما وراء النهر



مثل ابي نصر الدبوسى من حلف ونسى انه حلف بالله او باصحابه او بالطلاق قال حلفه بالطلاق الا ان يذكره كذا فى التارخانية \* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه ان لا يستخدمه هذه المصلحة على وجهين الاول ان يكون الخادم مملوكا للحالف وانه مشتمل على فصول اربعة احدها ان يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصا وصريحا بان قال اخذ منى ففى هذا الوجه يحنث وانه ظاهر \* والفصل الثانى ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بامر وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* والفصل الثالث ان يخدمه بغير امره وقد كان يخدمه بغير امره وفي هذا الوجه يحنث ايضا \* الفصل الرابع ان يخدمه بعد اليمين بغير امره وكان لا يخدمه قبل اليمين اصلا وفي هذا الوجه يحنث ايضا الوجه الثانى اذا كان الخادم مملوكا لغيره وانه يشتمل على فصول اربعة ايضا على نحو ما بينا يحنث فى الفصلين الاولين ولا يحنث فى الفصلين الاخيرين ولو حلف لا يستخدم خادما لفلان فسا لها و سوء او شرا با او ما بذلك اليها ولم يكن له نية حين حلف حنث ان فعل خادم فلان ذلك او لم يفعل فان كان نوعى في يمينه ان يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الحالف مع فلان على مائدة يطعمون وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنث والخدمة على كل شىء من اعمال داخل البيت واما كل شىء من اعمال خارج البيت كالبيع والعراء فذلك يعد تجارة ولا يعد خدمة واسم الخادم يطبق على الغلام والجارية والصغير الذى يقدر على الخدمة والكبير كذا فى الظهيرية \* حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكرته او قال لا يكون مزارعا لفلان وارضه في يده و فلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ما مته حنث لان شرط الحنث كونه من اكره فلان وقد وجد وليس بمعذور فيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنث وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى من اليمين نصا بمنزلة ما لو حلف لا يمكن هذه الدار فلم يجدا المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنث مادام فى طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض ليرد الارض عليه حنث وفى المسئلة التى تقدمت غير طلب المفتاح يحنث لان هذا العمل غير ممتثنى من اليمين ولو منعه انسان من الخروج الى صاحب الارض او كان فى المصر فمنعه من طلبه انسان لا يحنث لان شرط الحنث كونه مزارعا لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع

على ما مر حتى لو قال ان لم اترك مزارعة فلان يجب ان يكون الاحتمال على القولين كما مر  
 في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى \* مثل بجم الدين من محترف حلف على آيات  
 حرفته ان لا يعمل بها فقال اگر دست بر اينها نهم نكذ انفسها لا للعمل هل يحنت قال لا كذا  
 في الخلاصة \* رجل قال بالغارسية اگر من هرگز كشت كنم في هذه القرية فامرأته طالق  
 فان زرع بذر البطيخ او القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره او كرب او حصدا لا يحنت  
 ولو دفع الى غيره مزارعة او امتا جراً فزرع اجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل  
 ممن يلي ذلك بنفسه لانه غير زارع فان نوى ان لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما يحتمله لفظه  
 وفيه تغليظ فان زرع غلامه او اجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا ان يعنى نفسه كذا  
 في الفتاوى الكبرى \* ولو قال رب الارض والمزارع اگر اين كشت مرا بكار آيه فامرأته  
 طالق فباع نصيبه او اقرض او وهب يحنت ولو استهلكه رجل فضمنه المالك واخذ فانفقته  
 في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو قال ان كفلت لفلان يدلية او بنصف مدلية وامرأته  
 كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطريفة لا يحنت ولو حلف ان لا يعمل لفلان وهو خرافاً شترى  
 من صاحب الدكان آلات الخف وخرزيم بامه من المحلوف عليه لا يحنت كذا في خزائن المفتين \*  
 مثل شيخ الاسلام من رجل له محتغلات حلف بطلاق امرأته كراين مستغلبها را بغيره فآجورت  
 امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وانفقها او امطت زوجها لا يحنت فان كان الزوج قال  
 للمستاجرين اعدوا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل من شيخ الاهلام وقيل ينبغى ان يكون هذا  
 اجارة ويحنت في يمينه وكذا اذ اتقاضي منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنت في يمينه  
 وان تقاضي اجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنت في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
 لا يمس الذهب والفضة لمس المضروب حنت كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يمس  
 خشباً لمس ما في الشجرة لا يحنت بخلاف قوله لا يمس جذعاً او موداً او لو حلف لا يمس شعراً  
 فليس مسحاً لا يحنت لا يمس صوفاً لمس لبد الا يحنت كذا في خزائن المفتين \* ولو حلف  
 لا يمس وتداً لمس حبلاً لا يحنت كذا في المبعوط \* اذا حلف لا يمشى على الارض فمشى  
 على الارض بحرف او نعل يحنت ولو مشى على بساط بسط على الارض لم يحنت كذا  
 في الظهيرية

في الظهيرة في الفصل السادس في الجلوس \* ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شراكها وشركها  
 بغيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين \* لو قال ان مس رأسي هذا احد اولي يضيف  
 الى نفعه فقال ان مس هذا الرأس احد فكذا فمعه الحالف لا يحنث قال محمد ربح في الرقيات  
 لو حلف لا يمسه اليوم شعر افعس رأسه لا يحنث ولو لمس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة  
 قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان \* ولو حلف لا يقامر دست عاريت واد يحنث واكر  
 بما يرى فهو لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين \* ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت  
 ولم يخاصم حتى بطلت شفעתه لا يحنث وان وكل وكيل بالتسليم حنث كذا في الظهيرة  
 في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق \* رجل يمتا جرا جراء يعملون له فحلف  
 اجبر ان لا يعمل معه ثم بدأ له ان يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه  
 اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج اكر كمر باس كسي بغيره وبانتم الى سنة وحلف عليه  
 فلواشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولونسج الخمار من غير ان يشتري الغزل  
 لا يحنث لانه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من يشس كذا في فلان فانهم  
 وكيلى دى كنهم ليكن اكر كاري فرمايد كنهم فحلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف  
 ثم امره الموكل بان يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين \*  
 لو قال ان صمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرّب حائط بينه وبين جارة في هذا البيت  
 فبنى الحائط وقصده به عمارة بيت الجار كان حائثا في يمينه كذا في خزانة المفتين في العقود التي  
 ليس بها حقوق \* سئل شيخ الاسلام الازجندي ممن قال ان لم اخرب بيت فلان فدا فعبدى حر  
 فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان فدا قال فيه اخلاف المشائخ رحمهم الله والمختار  
 للفتوى الحنث كذا في الذخيرة \*

## كتاب الحدود

وفيه ستة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه \* والحد  
 في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يعمى القصاص حد الما انه حق العبد  
 ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية \* وركنه اقامة الامام او نائبه في الاقامة وشرطه كون  
 من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من اهل الاعتبار والانتذار حتى لا يعام على المجنون

والسكران والمريض وضعيف الخلفة الا بعد الصحة والاتفاقه كذا في محيط السرخسي  
وحكمه الاصلى الانزجار عما ينظر ربه العباد وصيانة دار الاسلام من الفحشاء والطهارة من الذنب  
ليست بحكم اصلى لاقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر  
ولا طهارة له كذا في التبيين \* الباب الثانى فى الزنا \* وهو قضاء الرجل شهوته محرما  
فى قبل المرأة الخالى من الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه وتمكين المرأة لمثل هذا الفعل  
هكذا فى النهاية حتى ان وطىء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف  
بالحرمة كذا فى محيط السرخسي \* وكذا اذا وطىء الرجل جارية ابنه او جارية مكاتبه او جارية  
عبده الماذون المدهون او الجارية من المغنم بعد الاحراز فى دار الاسلام فى حق الغازى  
لا يكون زنا لشبهة ملك اليمين وكذا اذا وطىء امرأة تزوجها بغير شهود او امته تزوجها بغير اذن  
مولاه او وطىء عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه او وطىء الرجل امته تزوجها على حرة لشبهة  
ملك النكاح وكذا اذا وطىء الابن جارية ابيه على انها تحل له لشبهة الاشتباه هكذا فى النهاية \*  
وركنه التقاء المختانين ومواراة الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطىء وشروطه العلم بالتحريم  
حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة كذا فى محيط السرخسي \* وينبئ الزنا عند الحاكم  
ظاهرا بشهادة اربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا باللفظ الوطىء والجماع كذا فى التبيين \* اذا شهد اربعة  
على رجل بالزنا فى مجلس واحد فالقاضى يسألهم عن الزنا ما هو واين زنى فاذا بينوا  
ما هو زنى حقيقة وقالوا رأينا اذ خل كالليل فى المكحلة لان يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا  
بينوا كيفية الزنا يسألهم من الوقت ثم اذا بينوا وقتا لا يصير العهد به منقاد ما يسألهم  
من المزمع بها ثم يسألهم من المكان ثم اذا بينوا المكان والمقاضى يعرفهم بالعدالة يسأل  
المشهود عليه من احصانه فان قال انا محصن او يشهد الشهود على احصانه ان انكر  
ما له الحاكم من الاحصان فاذا اوصفه على الوجه رجمه وان لم يصفه وقد ثبت احصانه  
بالبينة مال الشهود من الاحصان فاذا اوصفوه على الوجه يصب رجمه وان قال انا غير محصن  
ولم يشهد الشهود على احصانه جاد وان لم يعرفهم القاضى بالعدالة حبس المشهود عليه الى  
ان يظهر عند القاضى كذا فى المحيط \* الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا استلوا من كيفية وصاحيته وقالوا  
لا نزيد لك على هذا لم تقبل ههنا دنهم ولكن لا عدد عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عدد المشهود

مانع من وجوب الحد كما لو شهد عليه أربعة من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود ايضا كذا في المبسوط \* وينبست الزنا باقراره كذا في البحر الرائق \* ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه لذلك كذا في التبيين \* ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحد الاخرس لو اقر بكتابة او اشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق \* ولو اقر انه زنى بمخساة او هي اقرت باخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير \* وكذا لو اقر فظهر مجبوا او اقرت فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد ايضا ان لا يكذبه الاخر حتى لو اقر بالزنا فكذبته او هي فكذبها لاحد عليهما عند الامام كذا في النهر الفائق \* ولا بد ان يكون الاقرار في حالة الصحة حتى لو اقر في حالة السكر لا يحد كذا في البحر الرائق \* والاكره يمنع صحة الاقرار وهو يجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين \* والاقرار ان يقرأ لبالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس المفكر كذا في الهداية \* وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول اصح كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوى \* واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط مندبا كذا في الشمني \* فان اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر مرة فانه يحد كذا في الظهيرية \* والاختلاف بان يرد القاضى كلما اقر فيذهب حتى يغيب من بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي \* وينبغي للامام ان يزجر المقر من الاقرار ويظهر الكراهة ويا مرتبته كذا في المحيط \* فاذا اقر اربع مرات نظر في حاله فان عرف انه صحيح العقل وانه ممن يجوز اقراره بحال من الزنا بما هو وكيف هو وبمن زنى وابن زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسى \* قيل لا يسأله من الزمان لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار ولا يصح انه يسأله لاحتمال انه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سألته من الاحصان فاذا قال انه محصن سألته من الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم برجمه كذا في التبيين \* وان قال المقر است بمحصن وشهد عليه الشهود بالاحصان رجم الامام كذا في المحيط \* وتدابير تلقيه لعلك قبلت او لمحت او وطئت بشبهة وقال في الاصل لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة والاصح ان يلغنه ما يكون دارنا كائنا ما كان

كذا في البحر الرائق \* وأن شهد أربعة على رجل بالزنا فامر مرة حد عند محمد رح وعند أبي يوسف  
 رح لا حد وهو لا يصح كذا في الكافي \* هذا إذا كان الاقرار بعد القضاء أما إذا كان قبل القضاء  
 فيسقط الحد اتفاقاً هكذا في فتح القدير \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فقرأ للرجل بعد شهادتهم  
 ثم انكروا لم يتراربع مرات لأحد عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا شهد عليه أربعة بالزنا  
 وقضى بذلك عليه ثم اقرار بعا اقيم عليه الحد هكذا في الحاوي للقاضي \* ولو رجع يصح رجومه  
 وبه أخذ الطحاوي كذا في الغيبة \* ولو اقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وإن كانوا أقل  
 من أربع كذا في العنانية \* وإن رجع المقر من اقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجومه  
 خلى سبيله كذا في الهداية \* والمرأة والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج \*  
 وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة والاقرار كذا في فتح القدير \* لو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له  
 ولو ثبت على الزنا ورجع من الاحصان قبل منه ولم يرجع وجلد كذا في الايضاح \* وإذا ثبت  
 حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما اقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط  
 فاخذوه في موره اقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط \* وإن كان بعد أيام سقط كذا في العنانية \*  
 والذمي والعبد في الاقرار بالزنا كالحر المسلم ما ذونا كان أو محجوراً كذا في المبسوط \* ولا يشترط  
 حضرة المولى في الاقرار ويشترط في الشهادة لأن له طعن الشهود كذا في خزائن المفتين \* وإن  
 اقر المحصى بالزنا وشهدت عليه الشهود حد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضي خان \* الأممي  
 إذا قرأ لزنا حد ولو اقرانه زنى بمجنونة أو صبية يجمع مثلها فعليه الحد ولو اقرت أنها زنت  
 بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الايضاح \* وإذا اقرانه زنى بأمرأة لا يعرفها حد وكذا إذا  
 اقرانه زنى بفلانة وهي غائبة يحد استحساناً كذا في فتح القدير \* قال محمد رح في الجامع الصغير  
 رجل اقرار بمرات أنه زنى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو اقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات  
 وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط \* وعلم القاضي ليس بحجة  
 في الحدود باجماع الصحابة وإن كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي \* فصل في كيفية الحدود  
 واقامته \* إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالحجارة حتى يموت ويخرجته إلى ارض  
 فضاء كذا في الهداية \* واحصان الرجم أن يكون حراً ما قلا با لغا مسلماً قد تزوج امرأة حرة  
 نكاحاً صحيحاً

كما حاصصها ودخل بها وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي \* فلا يكون محصنا بالخلوة الموجبة للمهر والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قالها ان تزوجتك فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعه اياها بعد ذلك يكون زنا الا انه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المحلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط \* والمعتبر في الدخول الابلاج في القبل على وجه يوجب الغسل وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطؤ بنكاح صحيح في حالة الرق ثم متقالم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امته او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كذا بية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغلة مسلمة بان اعلنت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي \* ولو دخل بها بعد الاسلام والعنق والا فاقعة يصير محصنا ولا يشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي \* ولو كانت تحته حرة مسلمة وهما محصنان فارتدا معا والعيان بالله بطل احصانها فاذا اسلما لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير \* واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم اسلم بجلد ولا يجرم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتائبة \* وتوزال الاحصان بعد ثبوته بالمجنون والعته يعود محصنا اذا افاق وعند ابي يوسف رح لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة كذا في البحر الرائق \* ويثبت الاحصان بالاقرار او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين \* وان انكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولدي مدة يتصور ان يكون منه جعل واطئا شرما هكذا في التبیین \* الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح \* الزاني لو كان عبدا مسلما لزمي فشهد ذميان انه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي \* امرأة الرجل اذا اقترت انها امته هذا الرجل فزنى الرجل يجرم وان اقترت بالرق قبل ان يدخل بها ثم زنى الرجل لا يجرم استحصانا \* رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال ابو يوسف رح لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاخبار فيه كذا في محيط الرخسي \* وينبغي للقاضي ان يحال الشهود من الاحصان ما هو

فان قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يكتفى بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رح واجمعوا على انه لا يكتفى بقولهم معها ولمعها واجمعوا على انه يكتفى بقولهم جا معها وباضعها وفي الباقي انه يكتفى بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط \* ولو قالوا اتاها او قربها لا يكتفى بذلك كذا في المبسوط \* وفي المنتقى ابراهيم من محمد رح لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذا لك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط \* وان اتى امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات \* ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين ان يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشمني \* وينبغي للناس ان يصفوا عند الرجم كصفوف الصلوة وكما رجم قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البحر الرائق والمراج الوهاج \* ولا بأس لكل من يرمى ان يتعمد بقتله الا اذا كان ذارحم محرم منه فانه لا يستحب له ان يتعمد بقتله كذا في فتاوى قاضي خان \* ان اوجب الرجم بالعهدة يجب البداية من اليهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد من المشهود عليه ولا يحد ونهم لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير \* وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين \* وموت الشهود او احدهم مسقط وكذا اذا غابوا او غاب احدهم في ظاهر الرواية \* وكذا يسقط الحد باعتراف ما يخرج من اهلية الشهادة كما لو ارتد احدهم او صبي او خرس او فسق او قذف فحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء او بعده قبل اقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الايدي او مريضا لا يستطيع الرمي وحضر وایرمی القاضی ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الاقامة كذا في فتح القدير \* قال ابو يوسف رح آخراموتهم وغيبتهم لا يبطل الحدود به نأخذ كذا في الحاوي للقدسي \* ان كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي اقيم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما هو اهما كذا في غاية البيان \* واجمعوا على ان في سائر الحدود حوى الرجم لا يجب البداية لامن الشهود ولا من الامام كذا في الذخيرة \* القاضی اذا امر الناس برجم الزانی ومعهم ان يرموه وان لم يعايشوا اداء الشهادة وروى ابن جماعة من محمد رح انه قال هذا اذا كان القاضی فقيها عدلا اما اذا كان فقيها غير عدل او كان عدلا غير فقيه لا يمتنع



ان يترجموه حتى يعاينوا اداء الشهادة كذا في الظهيرية \* وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس  
ويغسل ويكفن ويصلى عليه وان كان غير محصن فحده مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلدة  
خمسين بامر الامام يضربه بسوط لا مقددة عليه ضربا متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم  
ولا يجوز التعدي من حد قدره الشرع كذا في الكافي \* وينبغي ان يقيم الحد من يعقل وينظر  
كذا في الايضاح \* الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم اولا فعلى  
كل الجدا واحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجدا وكذلك في ظهور الزنا  
مند القاضي بالبينه او الاقرار كذا في فتح القدير \* ويجرد الرجل في الحد والتعزير ويضرب  
في ازار واحد وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية ولا يجرد في حد القذف ولكن ينزع منه الحشو  
والفرو كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا تجرد المرأة الا من الفرو والحشو كذا في الاختيار  
شرح المختار \* فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في العنابية \* وتضرب جالسة وان حفر لها  
في الرجم جازوان تركه لا يضركذا في الاختيار شرح المختار \* لكن الحفر احسن ويحفر الى الصدر  
ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان \* ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود  
كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يمد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائما الا  
ان يعجزهم فيشد كذا في محيط السرخسي \* قد قيل المد ان يلتقى على الارض ويمد كما يفعل  
في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل ان يمد بعد الضرب وذلك كله  
لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية \* ويضرب متفرقا على جميع امضائه ما خلا الفرج  
والوجه والرأس كذا في العنابية \* ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي  
في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غرب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لاحد  
ولا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنائية والرأي فيه الى الامام كذا في الكافي \* وفسر التغريب  
في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في البحر الرائق \*  
وهكذا في التبيين \* والمرضى اذا وجب عليه الحد ان كان الحد رجما يقام عليه للحال وان كان  
جلدا لا يقام عليه حتى يتمثل اي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فم يقام  
عليه كذا في الظهيرية \* ولو كان الممرض لا يرجي زواله كالشل او كان خداجا ضعيفا الخلقفة  
فعندنا يضرب بعثال فيه مائة شمراخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شمراخ الى بدنه ولذا

قبل لا بد حينئذ ان تكون مبعوطة كذا في تتم القدير \* والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المربضة  
والجائض بمنزلة الصحيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية \* الحامل  
ان اذنت لا تحد حال الحمل سواء كان حدها جلدًا او رجما لكن تحبس الحامل ان كانت  
ثبت زناها بالبيينة الى ان تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجم حين تضع ولدها وهذا  
ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا  
في غاية البيان \* وان ثبت الحد بالقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت  
ورجمت فانها يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاؤه وان لم يكن ينظر الى ان ينقطع  
ولدها كذا في الظهيرية \* ولو طال في التأخير وتقول لم اضع بعد او شهدوا على امرأة بالزنا  
فقلت انا حبلى ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل اجلها حولين فان لم تلد رجمها  
كذا في فتح القدير \* اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت انها مدراء او ارتقاء فنظرت اليها النساء  
فقلن هي كذلك يدرا عنها الحد ولا حد على الشهود ايضا وكذا لك المجهوب ويقبل في العذراء  
والارتقاء والاشياء التى يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى ولو الجبة  
والمنشئ احوط كذا في غاية البيان \* ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية \*  
ولا يقام الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التاتارخانية \* وكذا لا يقام القطع عند  
شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج \* رجل اتى بقا حشة ثم تاب واناب الى الله تعالى  
فانه لا يعلم القاضى بقا حشته كذا في الظهيرية \* الباب الثالث في الوطى الذى يوجب  
الحد والذى لا يوجبه \* الوطى الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي \* فان تمحض حراما  
يجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيهان \* والشبهة  
ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي انواع شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه وهي ان يظن غير  
دليل المحل دليلًا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه ومن لم يشبهه عليه ولا بد من الظن  
ليتحقق الاشتباه فان ادعى انه ظن انها حلال له لم يحد وان لم يدع حد \* وشبهة في المحل  
وتسمى شبهة حكمية وذلك لقيام دليل المحل في المحل وامتنع عمله لما نعتنر شبهة في  
حق الكل ولا يتوقف ببوتها على ظن الجاني ودواء المحل فالحد يسقط بالنوعين والمنسب  
يثبت

يثبت في الثاني ان ادمى الولد ولا يثبت في الاول وان ادمى ويوجب مهر المثل في النوع الاول  
وشبهة في العقد فان العقد اذا لو وجد حلالا كان او حراما متفقاً على تحريمه او مختلفاً فيه علم الواطي  
انه محرم اولم يعلم لا يحد عند ابي حنيفة ربح وصندهما اذ انكم تكاحا مجمعا على تحريمه فليس ذلك  
بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا لا كذا في الكافي \* قال الامام الاسيبغابي الاصل انه متى ادمى  
شبهة واقام البينة عليها سقط الحد فبمجرد الدعوى يسقط ايضا الا ان الاكراه لا يسقط الحد  
حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق \* والغلبة في الفعل في وطى المطلقة ثلثا في العدة  
ولو طلقها ثلثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد اجماعا وام الولد اذا اعتقها سيدها  
والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلثا في العدة لثبوت الحرمة اجماعا ووطى  
امه ابيه وامه كذا في الكافي \* وكذا ووطى جارية جده وجدته وان عليا هكذا في فتح القدير \*  
وفي وطى امه زوجته وسيدة وفي وطى المرهونة في حق المرتين في رواية كتاب الحدود كذا  
في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتين كذا في فتح القدير \*  
وان ادمى احدهما الظن ولم يدمع الآخر ذلك لم يحد حتى يقر انهما علما بالحرمة كذا في الكافي \*  
ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت انها على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وان وطى امه اخيه او صممه وقال ظننت انها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولد  
كذا في الكافي \* وكذا اذا وطى جارية ذات محرم من امه كذا في السراج الوهاج \*  
ولو وطى الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت انها تحل لي كذا في محيط الرخصي \* وكذا  
لو وطى الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الودعة هكذا في السراج الوهاج \* والشبهة في المحل  
في وطى امه ولده وولد ولده كذا في الكافي \* مواء كان ولده حيا او ميتا هكذا في العتابية \* ثم ان  
حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب والعقر  
ولا يثبت الملك له فيها والجدا كالاب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب وفي وطى المعتدة  
بالكنايات ووطى الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي \* وكذا في وطى جارية  
مكاتبه او عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطى الجارية المهورية قبل التسليم  
في حق الزوج ووطى الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين \* اذا اعتق احد  
العريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سمعت

فان وطئها للفتى بعد وان وطئها الشريك الآخر لا يحد كذا في خزائنة المفتين \* وكفلت الجوارح  
 فيما اذا اكل جميع الامة لموقفه اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لاحد طئ في قولهم جميعا كذا  
 في المحيط \* واذا اعتق امته وهو يوطئها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزائنة المفتين \*  
 لو ارتدت المرأة والعيال بالله وحرمست عليه او حرمست بجماع امها او ابنتها لو بسطة وعة  
 ابن الزوج ثم جاء معها وقال علمت انها على حرام فلاحد عليه وكذا لو تزوج خمسا في مقدرة  
 او تزوج الخامسة في نكاح الاربع او تزوج بثلث امرأته او با مهابها معها وقل علمت انها على  
 حرام او تزوجها منعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت انها على حرام فكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو وطئ رجل من الغانمين جارية من الغنم قيل القسمة بعد  
 ان خرجت الغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت انها حرام وكذلك ان كان في  
 دار الحرب ايضا كذا في السراج الوهاج \* والشبهة في العقد في وطئ محرمة تزوجها ماله  
 لاحد عليه عند ابي حنيفة ربح ولكن يرجع صفوة ابن عالم بذلك وصنדהما بعد ان علم بالحرمه  
 وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي \* وبه اخذ الفقيه ابو الميثم ربح وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*  
 قال الاسدي جاني والصحيح قول ابي حنيفة ربح كذا في النهر الفائق \* ومنكوحه المهر ومعداته  
 ومطلقة الثلث بعد التزوج كالمحرم وان كان النكاح معتلا فغيره كالتكاح بالشهود او بلا ولي  
 فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امثا طلق حرة او تزوج مجوسية  
 او امة بلا ان میدهها او تزوج العبد بلا ان سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي \* اذا كان الوطؤ  
 بملك النكاح او بملك يمين او بالحرمه بها رخص اسرف للملك لا يوجب الحد نكحوا الحائض  
 والنفساء والصائمة والمحرمة والوطوءة بشبهة والتي ظاهر منها او آكل منها وكذلك الامة المملوكة  
 اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع او الصهرية او با منبلر ان خافت محرم منها في نكاحها وهي  
 مجوسية او مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمه كذا في المحيط \* امتلج امرأه ليزني بها وليطأها  
 او قتل خذي هذه الذراهم لا طاك او قتل مكثي بكذا ففعلت لم يحد وزان في المظن ولها  
 مهر مثلها ويوجعان عقوبة ويحبمان حتى يتوبا وقال لا يحد ان كما لو اعطاه مالا بغير شرط  
 بحلقها اذا قال خذي هذه الذراهم لا تمتنع بك لان المتعة كانت بسبب الاباحة في الابدان  
 فبقيت شبهة كذا في الشريفة \* ولو قال المهر بكف كذا لا يحد اني بيك ثم يجب الحد كذا

في الكافي \* حارة الرجل اذا جنت جناية عند اثم زنى بها ولم الجناية لاحد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزنى بها ولم الجناية قال ابو حنيفة رجع عليه الحد اختار مولاها الذم لوال الفداء وقال صاحباه ان اختا والذم لاحد عليه وان اختار الفداء عليه الحد \* اذا قبل الرجل الجنية من شهوة او نظر اليها فخرجها بشهوة ثم تزوجها معها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام في قول ابي حنيفة رجع ولا يبطل احصائها بهذا الوطى حتى يحد قاذفة كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا قبل الرجل ام امرأته او ابنتها او قبلت المرأة ابن زوجها او اباه حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطعها لاحد عليه وان قال علمت انها على حرام فكذا في التاتارخانية \* في الاصل لا يوجب الاخرس بعد الزنا ولا بهى من الحدود وان اقرب بهى بشاره او كتابة او شهدت به الشهود عليه والذى يحسن ويغنى اذا زنى في حال افاقة اخذ بالحد فان قال زينت في حال جنونى لا يحد كالبا لغ اذا قال زينت وانا صبي كذا في المحيط \* من زنى في دار الحرب او في دار البغى ثم خرج اليها لا يقام عليه الحد كذا في الهداية \* لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا امير العسكر لا يعيم الحدود والقصاص كذا في الكافي \* وان كان الخليفة قد غزا بنفسه او امير مصر كان يعيم الحد على اهله فزنا جند يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا اذا زنى بالعسكر فاما اذا الحق باهل الحرب فعمله كك لا يقام عليه الحد قالوا ولا نما يقيم هذا الامير الحد في معسكره اذا كان بآمن على الذى يقيم عليه الحد ان لا يرتد ولا يلحق بالكفار واما اذا كان يعاف عليه الارتداد والاساق فانه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل من دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الطهيرة \* الذمى اذا زنى بعربية مستأمنة يوجب الحد على الذمى بالاجماع كذا في الغيانية \* وكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضى خان \* لاحد على المستامن والمستمائة من ذنوبى حنيفة ومحمد رجع الاحد القذف ولو مكنت مسلمة او ذمية من محتام من فسد ابى حنيفة رجع تعد المسلمة والذمية وعند محمد رجع لاحد على واحد وعند ابي يوسف رجع حدوا جميعا كذا في العتبية \* الذمى اذا زنى ثم اسلم ان ثبت له عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرا منه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقام عليه الحد كذا في البصرا لرائق \* ان زنى صحيح بمجنونة او صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية \* وكذا اذا زنى بمأمنة يوجب عليه الحد كذا

في محيط المرحسى \* اذ ازنى صبى او مجنون بامرأة عاقلة وهى مطاوعة فلاحد على الصبى والمجنون بلا خلاف وهل تعد المرأة فعلى قول علما ثنارح لاتحد واذا ازنى بصبية فلاحد عليهما وعليه المهر ولو اقر الصبى بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو ازنى صبى بامرأة بالغة فاذهب مذرتها وهى مكروه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة واما الصبية اذا دعت صبيا الى نفسها فاذهب مذرتها فعليه المهر والامة اذا دعت صبيا فزننى بها ضمن المهر كذا فى الذخيرة \* ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا فى محيط المرحسى \* من اكرهه السلطان حتى زنى فلاحد عليه وكان ابو حنيفة رح اولا يقول يحد ثم رجع فقال ولا يحد وان اكرهه غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد رح لا يحد كذا فى فتح القدير وعليه الفتوى كذا فى السراجية \* المرأة لو اكرهت فمكنت لم تعد بالاجماع ومعنى المكروه ان تكون مكروهة الى وقت الايلاج اما لو اكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا فى خزانة الفتاوى \* لو زننى مكروه بمطاوعة تعد المطاوعة عند ابى حنيفة رح كذا فى فتح القدير \* ثم الاصل ان الحد منى سقط من احد الزانيين للشبهة سقط من الآخر للشركة كما اذا دعى احدهما النكاح والاخر ينكر ومنى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد منها ولم يسقط من الرجل كما اذا كانت صغيرة بجامع مثلها او مجنونة او مكروهة او نائمة وان كان القصور من جهته سقط منهما جميعا كذا فى السراج الوهاج \* اذ اوطى الرجل ام ولد ابنة فقال علمت انها على حرام لاحد عليه ولو تزوج الرجل بامرأة ابية بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخى ان اقر بالوطى اربع مرات فى محال مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه ابو الليث هذا قول ابى يوسف ومحمد رح وبه نأخذ \* رجل زننى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد وقال اهل البصرة يعزرو ولا يحد وقال الفقيه ابو الليث رح وبه نأخذ رجل زننى بجارية مملوكة وقتلها بالاجماع ذكر فى الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا فافكر ابو يوسف رح فى الامالى من ابى حنيفة رح عليه القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رح عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو زننى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا فى التبيين \* ولو زننى رجل بحرته ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها وجبا بسببين مختلفين

مختلفين كذا في الظهيرية \* أن وطى اجنبية فيما دون الفرج لا يحد لعدم الزنى ويعزر ولو وطى امرأة في دبرها ولا طبعها لم يحد عند أبي حنيفة رح ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصنا وبرحم ان كان محصنا ولو فعل هذا بعبدته او امته او بزوجه بنكاح صحيح او فامد لا يحد اجماعا كذا في الكافي \* ولو اعتاد اللواط قتلته الا امام محصنا كان او غير محصن كذا في فتح القدير \* لاحد على واطى البهيمة عندنا كذا في الكافي \* ومن زفت اليه غير امراته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امراته وبين غيرها في اول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد يكفي في امور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتمادا على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة ويجب عليها العدة ولا يحد قاذفه هكذا في غاية البيان \* رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد يمتع فجاء مع التي وجدها في فراشه وقال ظننت انها امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو حنيفة رح لو ان رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان اعمى كذا في السراج الوهاج \* ولو ان اعمى دعى امرأة فاجابته غيرها فجاء معها قال محمد رح عليه الحد ولو اجابته فقالت انا فلانة تعنى امراته فجاء معها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل احل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسى \* السكران اذا زنى يحد اذا صاح هكذا في السراجية \* اذا كان الباع فامدا فوطئها المشتري قبل القبض او بعده لاحد عليه ولو باع جارية على انه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة او لم يعلم كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بهائم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح لا يسقط الحد كذا في المحيط \* رجل استلقى على قفاه فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليها الحد كذا في الظهيرية \* اذا زنى بامته ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية انه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بامرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود \* واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه مواء كانت حرة او امته واذا زنى بامته ثم قال اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار

وقال مولاها كذب لم ابعها قال لا حد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى اجل كذا في المحيط \* والحرّة اذا زنت بعد ثم اشترته فانهما حدد ان جميعا كذا في فتاوى قاضى خان \* زنى بامة ثم ادعى انه اشتراها شرأ فاسدا او وهبها له وكذب به صاحبها او شهد الشهود انه اقرب الزنا ثم ادعى عند القاضى هبة او بيعا روى منه الحد كذا في محيط السرخسى \* ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضائها به ولا مهر لها لو جوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الافضاء ويجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح وان كانت صغيرة يجمع مطلقها هي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في التبيين \* لو اذنب بصراة بالوطي لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذها بالوطي يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف كذا في العتابة \* كل شيء صنعته الا ما الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قتل انسانا او اتلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائه فانادى بالوجوب كذا في الكافي \* الباب الرابع في الشهادة على الزنا والرجوع عنها \* ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة اربعة احرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى \* ان شهد على الزنا اقل من اربعة بان شهد واحدا واثنان او ثلثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رح واذا حضر اربع مجلس القاضى ليشهدوا على رجل بالزنا فشهد واحدا واثنان او ثلثة وامتنع الباقي فان اذنى شهد يحد حد القذف عند علمائنا رح كذا في المحيط \* ولو شهد ثلثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لحاف واحد فانه لا يحد لمشهود عليه ويحد الشهود بالثلثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه الا اذا كان



قال في الابتداء اشهد انه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوى \*  
 واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهد وامتنع قريبن لا تقبل شهادتهم ويحدون  
 حد القذف كذا في الكافي \* ومن محمد رح اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فقام واحد  
 بقصد واحد وشهد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد  
 وخرج ثم دخل آخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا يقبل شهادتهم كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الرجل  
 بالزنا لاحد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار  
 بالزنا فعلى الثلثة الحد كذا في الظهيرية \* وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد  
 كذا في الهداية \* فلو قال المشهود عليه المرأة التي رايتها معها ليست زوجتي ولا امتي  
 لم يحد ايضا لان الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ منه ليس اقرارا كذا في فتح القدير \*  
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بامرأة لا تعرفونها ثم قالوا بفلانة لا يحد الرجل ولا الشهود \*  
 اربعة شهدوا على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان  
 منهم انه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا  
 استحسانا ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم انه زنى بهذه المرأة  
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار  
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة  
 وشهد آخران منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في ملو هذه الدار  
 وشهد آخران انه زنى بها في مغل هذه الدار او شهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان هذا  
 وشهد آخران انه زنى بها في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذه المسائل  
 ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شهد اربعة انه زنى بها بالبصرة وقت  
 طلوع الشمس في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني من السنة الفلانية واربعة على انه زنى بها  
 بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق \* ولو شهد اثنان انه زنى بها  
 في زاوية هذا البيت وشهد آخران انه زنى بها في زاوية اخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا  
 وهذا لانه يحتمل ان يكون ابتداء الزنا في زاوية وانتهاه في اخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا

بحيث يحتمل ما قلنا اما اذا كان كبير ا فلا فان شهد اربعة على رجل بالزنا فعهد كل واحد منهم انه زنى بفلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنا الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي \* ولو شهد شاهدان انه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران انه زنى بها في ساعة اخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الاخران على ساعة اخرى لا يمكن التوفيق بينهما بان شهد اثنان انه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران انه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة او شهد الاخران على ساعة اخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنا الى تلك الساعة اما اذا ذكر الاخران ساعة يمتد الزنا الى تلك الساعة تقبل الشهادة \* قال محمد رح في الاصل اربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان انه استكرها وشهد اثنان انها طارسته قال ابو حنيفة رح ادرا منهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة انها طارسته وشهد الرابع انه استكرها فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقام الحد على احدهم هكذا في المحيط \* ولو شهد ثلاثة على الاستكراه وواحد على المطاوعة فلا حد على واحد منهم ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* اذا شهد اربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة الزنى بها او في المكان او في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود صندنا كذا في المبسوط \* وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه او عليها حين الزنا او في لونه او في طول المزني بها وقصرها او في سمنها او هزالها لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهد اثنان انه زنى ببينضاء وآخران انه زنى بسمراء لان اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البينضاء والسوداء شهد اثنان انه زنى بحشيشة وآخران بخراسانية او اثنان بكوفية وآخران ببصرية او اثنان بحرة وآخران بامه او اثنان ببالغة وآخران بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمرتاشي \* واذا شهد اربعة انه زنى يوم النحر بمكة بفلانة وشهد اربعة انه قتل يوم النحر بالكونة فلانا لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا فان حضر احد الفريقين وشهدوا فصالح الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فتشهادة الآخريين باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنا وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط \* ان شهدوا على رجل انه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير \* ان شهد اربعة على امرأة بالزنا فاعطى

بأن الزنا فنظرت إليها النساء فعلن هي بكر لا حد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي \* وكذا إذا قلن هي رقتا أو قرنا كذا في فتح القدير \* وإذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضا كذا في التبيين \* أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوبا بعد الرجم بالمدينة على الشهود ولاحد وان كانت امرأة فنظرت إليها النساء بعد الرجم فعلن هذرا أو رتقا فلا ضمان على الشهود ولاحد عليهم \* أربعة شهدوا بزنار رجل فشهد أربعة على الشهود انهم هم الذين زنوا بها لا يقبل شهادة ائحدهم ولا يقام المحدث على ائحد للشبهة عند أبي حنيفة ر ح وعندهما يحد الشهود الاولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنوا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزننا آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وامرأة وشهد أربعة آخرون على الشهود بانهم هم الذين زنوا بها وشهد أيضا أربعة آخرون على الشهود اثنا عشر بانهم هم الذين زنوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة ر ح وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حدا لزننا كذا في التبيين \* ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمثلية بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عريان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حدا للقذف كذا في شرح الطحاوي \* وان شهد أربعة على رجل بالزنا واحد منهم عبدا أو محدودا في قذف فانهم يحدون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية \* ولو امتنع العبد فامد واحد وانيا وكذا العبيد اذا شهدوا واحد وانهم اعتقوا واعادوا واحد وانيا بخلاف الكفار شهدوا على مسلم ثم اجدوا او من محمد ر ح لو ضرب بعض الحد فوجد ائحدهم عبدا فشهد أربعة اخرى لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتابة \* ولو كان ائحد الشهود الأربعة مكافيا أو صبيانا أو عمنى حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد ان اقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضرهوا الحد ان طلب المشهود عليه ما ارش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة ر ح كذا في الايضاح \* معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة ر ح ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط \* ان شهدوا

وهم نسيان او ظهروا انهم نسوا لم يجدوا كذا في الكافي \* ولو ادعى المشهود عليه ان احد الشهود  
 صيد فالقول له حتى يثبت انه حر كذا في التاتارخانية \* رجل قد فرجلا بالزنا ثم شهد القاذف  
 مع ثلثة نفر انه زان ينظر ان كان المقذوف قدمه الى القاضي ثم شهد لم تقبل وان كان لم يقدمه  
 قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي \* قال محمد بن ابراهيم في الجامع الصغير اربعة شهداء على رجل  
 بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهروا ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا او محدودين في قذف  
 وقد مات من الجلد او جرحته السياط قال ابو حنيفة رحمه الله لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال  
 كذا في المحيط \* اذا حد بشهادة شهود جلد فجر حوا الحد او مات منه لعدم احتماله اياه ثم ظهروا ان  
 بعض الشهود عبيد او محدودون في قذف او كانوا قاذفون بالافتراق قال ابو حنيفة رحمه الله لا شيء  
 عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير \* اربعة شهداء على الرجل بالزنا وهو محصن او شهدوا  
 عليه بالزنا والا حصان فرجه الامام ثم وجد احد الشهود عبيدا او مكاتب او محدودا في  
 قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع ولو ظهروا ان  
 الشهود نسوا قولا ضمان على القاضي \* اربعة شهداء على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا انهم  
 احرار مسلمون مدبول ثم ظهروا انهم عبيد او كفار او محدودون في القذف ان بقى المزكون على  
 تزكيتهم ولم يرجعوا منها ولكن قالوا اخطانا فلا ضمان عليهم مندهم جميعا ويجب الضمان  
 في بيت المال مندهم جميعا فاما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا مر فناهم عبيدا او كفارا او محدودين  
 في القذف الا انا تعمدنا التزكية مع هذا اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يجب الضمان على المزكين  
 ولا يجب في بيت المال وقال ابو يوسف ومحمد بن ابراهيم لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال  
 وهذا اذا ظهروا ان الشهود عبيدا وكفارا او محدودون في القذف فاما اذا ظهروا انهم فسقة ورجعوا  
 عن التعديل وقالوا مر فناهم فسقة الا انا تعمدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم  
 احرار مسلمون مدبول فاما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهروا ان الشهود عبيد لا ضمان عليهم  
 كذا في المحيط \* ولا فرق بينهما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا نشهد انهم احرار واخبروا  
 بان قالوا هم احرار كذا في النهاية \* لا ضمان على الشهود ولا يحدون في حد القذف كذا في الكافي \*  
 اربعة شهداء على رجل بالزنا ثم اقر واعند القاضي انهم شهدوا با لباطل فعليهم الجحد فان لم يحددهم  
 القاضي حتى شهد اربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم واقيم الحد

على المَشْهُود عليه بشهادتهم ويدرأ من الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط \* اذ ارجع  
الشهود بعد الجرح بالجلد او الموت بالجلد لا يضمنون عند ابي حنيفة رح اصلا لاضمان الارش  
ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون ارش الجراحة ان لم يموت المحدث والدية ان مات  
كذا في غاية البيان \* اربعة شهد واعلى غير محصن فجلده القاضى فجرحه الجلد ثم رجع  
احدهم لا يضمن الراجع ارش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على احد عند  
ابي حنيفة رح لا على الراجع ولا على بيت المال وعندهما يضمن الراجع كذا في السراج  
الوهاب \* ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالاجماع  
كذا في التبيين \* اذا سرب وبقي موط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعا حد  
القذف ويدرأ من المَشْهُود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس والشهود فلم يموت حتى  
رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضى خان \* ان شهد اربعة على  
شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يعد فان جاء الاصول وشهد واعلى ذلك الزنا بهينه  
لم يعد ايضا ولا يعد الفروع والاصول كذا في الكافي \* وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا  
في خزائن المفتين \* ان شهد اربعة على رجل بالزنا بفلانة واربعة اخرى شهد واعلى زناه بامرأه  
اخرى فرجم فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماعا وحدهم والقذف عند ابي حنيفة وابى يوسف رح  
كذا في الكافي \* لو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع  
في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم  
وحدهم الباقيون عند ابي حنيفة وابى يوسف رح الاخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع  
ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا  
في فتاوى قاضى خان \* وكذا كلما رجع واحد حد وضم ربع الدية كذا في الكافي ولو رجعوا  
جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم كذا في فتاوى قاضى خان \*  
ولو قذف رجل هذا المَرْجُوم لا يعد القاذف لما ذكرنا ان رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل  
في حق غيره كذا في المحيط \* شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية  
للورثة وحدهم وكذا في التاتارخانية \* ولو رجعوا من العتق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان  
لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين \* ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد امضى الحد

على المشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الاصلح \* ان شهيد خمسة على رجل بالزنا والاصح  
 فوجم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر فرباع الدية ويحدان جميعا كذا في المبسوط \*  
 وكلما رجع واحد بعدهما فرباع الدية وان رجع الخمسة معا فرباعها كما كذا في الحاوي  
 للقدسسي \* في الملتقى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده القاضى الحد  
 ثم وجد احد الخمسة محدودا في القذف او عبدا ثم رجع الشهود الاربعة يحد هؤلاء الشهود  
 ولا يحد الذي وجد عبدا او محدودا في القذف لانه قاذف وقد شهد على اربعة بالزنا  
 وحدوغيه ايضا شهد اربعة رجال واربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا  
 جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل ان يضرب الحد الرجال والنساء جميعا  
 كذا في المحيط \* ولورجم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلورجع ثالث فرباع الدية  
 ويحد الراجعون في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج فلوشهد الراجعون على رق احد الباقيين  
 يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهد على رق اثنين من الباقيين  
 حازو ربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولوشهدا على رق ثلاثة لم يجز ولورجم  
 بشهادة ثمانية فربزنا واحد او كل اربعة بزنا على حدة ثم رجع اربعة منهم فلا ضمان ولا حد  
 فان رجع الخامس فربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزائن المفتين والعناية \*  
 ولورجمه القاضى بثلاثة او برجل وامرأتين فان قال ظننت انه يجوز فعلى بيت المال وان قال  
 ظننت انه لا يجوز فعليه ولورجمه بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية \* ان قال الشهود  
 للرجل والمرأة في غير مجلس القاضى نشهدا نكما زانبا وقد موهما الى القاضى وشهدوا به  
 عليهما وقالوا انهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل ان يرفعونا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهما  
 على ذلك ولم يسقط شهادتهم به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط \* قال محمد بن  
 في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربعة من بنيه او اخوته او بنى ميه بالزنا وهو محصن والشهود  
 مدبول فغضى القاضى عليه بالرجم فانه يا مرا لشهود اذا اراد رجمه ان يبدوا بالرمي  
 فان رجم هؤلاء الاولاد اياهم فلم يصيبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك واصابوا مقتله ثم رجع واحد  
 من الشهود من شهادته فربم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلث سنين  
 ويكون

ويمكن ذلك بين ورثة المجرم وبين هذا المراجع فرفع منتهى حصة ويغرم الباقي ان كان يشبه  
 لانه يبيع الدية بما لو انما يغرم المراجع ربع الدية اثنا قال له الذين لم يرجعوا ان ايانا زني  
 كما شهدنا اننا ذلك ولم تروا شهدت بباطل ولكن العسان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل  
 واما اذا قال له الباقيون رأيت معنا زنا الاب وكذبتم في المراجع لا يغرم المراجع ولا يجنب  
 حد القذف على هذا المراجع متدملما لنا الثلاثة الا ان الذين شهدوا معه ينكرون وجوب  
 حد القذف على ابنه المراجع فلا يكون لهم ان يحاصموا في ذلك فبعضك ينظر ان كان للمرجوم  
 والد او جد او ولد آخر غير الشهود كان له ان يحاصم المراجع في الحد وان لم يكن للمرجوم  
 ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولدا لم يرجع لم يكن له  
 ان يحاصم اياه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد  
 من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود رجما للشهود عليه ولم يقتلوه فاما اذا رجموه وقتلوه  
 ثم رجع واحد منهم من شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالمسألة على ثلاثة اوجه  
 اما ان قال الباقيون للمراجع كذبت في رجومك وصدقت في شهادتك او قالوا كان الاب زانيا  
 ولكنك لم تروا زناه او لا ندري انك رأيت زناه ام لا وقد شهدت بالباطل او قالوا لم يزن الاب  
 وقد كذبت في قولك انه وان نفى الوجه الاول لم يغرم المراجع شيئا من دية الاب ولا يحرم من  
 الميراث وفي الوجه الثاني غرم المراجع ربع الدية ويحرم من الميراث ولا حد عليه وان اقر على  
 نفيه بعد القذف الا ان الباقيين صدقوا من القذف والحق لهم لا يعدوهم حتى لو كان سواهم  
 ممن ذكرنا قبل هذا لا تنفي الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون  
 على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون من الميراث ويكون الدية  
 لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويشتدون حد القذف \* رجل له امرأتان وله من احدهما خمس  
 بنين فشهد ابنه بعتهم على اخيه ان زنى بها امرأة ابهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها هو ام  
 لم يدخل واما ان كانت ام هؤلاء الشهود حية او كانت ميتة واما ان صدقت الاب او كذبهم واما ان شهدوا  
 انها طهرته في الزنا او شهدوا انها كانت مكروهة من قبل الاخ للشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا  
 ان اخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت ام الشهود حية  
 لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك لو كذبهم جحدت الام ام ادعت فان كانت الام ميتة

ان كان المصدق يدعى ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب جحد بل كره فقبل وان كان قد دخل بها  
 او هم فان كانت مطاوعة كانت منهم حية فيهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك لم جحد ادعت الام  
 لم جحدت فان كانت امهم جحدت فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان جحدت قبل وهذا  
 كله ان يشهدوا ان الشاهد واليمين بها وهي طائفة فاما اذا شهدوا انها كانت مكرهة فان كانت معهم حينئذ  
 قبلت الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك ام جحد دخل بها الاب ام لم يدخل بها فان كانت  
 امهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان جحد لا تقبل جحدت الام ذلك ام لا كانت  
 وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ الشهود عليه وعلى المرأة اذا كانت  
 مطاوعة كذا في المحيط \* اذا شهد اربعة نصارى على نصرايين بلزنا فقصى القاضي  
 بشهادتهم ثم اسلم الرجل او المرأة قال يبطلان لحد عنهما جميعا فان اسلم الشهود بعد ذلك  
 لم ينفع احاد والشهادة ولم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما  
 حكم الحاكم بذلك اسلم احد الرجلين او احد الامرأتين درى من الذى اسلم ومن صاحبه  
 ولا يدرا من الآخرين كذا في المبسوط \* قال محمد بن ابي حنيفة المشهود عليه بالزنا يشاهد بين  
 يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا انه محدود في القذف فالقاضي يحال الشاهدين  
 من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من السلطان او نائبه يبطل شهادته وان حصلت  
 من واحد من الرعايا بغير اذن الامام فانه لا يبطل شهادته فلا بد من السؤال من الذى حده  
 وان فالاحد قاضى كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف انا اقيم البيعة على اقرار  
 ذلك القاضي انه لم يحدنى ولم يرقى واحدة من البيعتين وقتا فلين القاضي يقضى بكونه  
 محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب البيعة لاقرار  
 فان كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتا بان شهدوا بان قاضى بحد كذا حده حد القذف فاستسمع  
 من اثنين واربعين فاما قام للمشهود عليه البيعة ان ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين  
 واوقفه او اقام البيعة انه قد كان خائفا في ارض كذا سنة سبع وخمسين ولز بعمامة فان القاضي  
 يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى البيعة الا ان يكون امرا مشهورا من ذلك فيستغنى  
 لا يقضى بكونه محدودا في قذف بائنا كان موته القاضي قبل الوقت الذى شهد به الشهود  
 واطاعة الجدد فيه مستغنىضا ظاهرا فيما بين الناس فانه كل صغير وكبير وكل عاقل وجاهل وكل



كون القاضى في ارض كذا في الوقت الفضى تشهد للشهود بقائمة الحد فيه طاهر مستغنياً عن  
كل صيرور كبير وكل ما لم يوجها هل تبينه لا يطعن يكون الشاهد مسدد في قذف ويقضى  
على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط \* اذا ادعى المشهود عليه بالزنا ان هذا الشاهد  
مصدق في القذف وان منه عينة بذلك امهله ما بينه وبين ان يقوم من مجلسه من غير ان يعطى منه  
فان جاء بالبينة والا قام عليه الحد فان اقران شهوده ليسوا بحضور في المصير وسأله ان يؤجله  
ايما ما لم يؤجله وان لم يدع المشهود عليه شيئاً ولكن اقام رجل البينة على بعض الشهود انه تذنه  
فانه يحبس ويسأل عن شهود القذف فاذا زكوا او زكى شهود الزنا بدى بحد القذف ودرى  
منه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من المسلمين بين يدي القاضى فان  
حضر المذوف وطالبه بحد اقيم عليه حد القذف وسقط حد الزنا وان لم يأت المذوف باي طالب  
بحد بقاء حد الزنا واذا اقيم حد الزنا ثم جاء المذوف وطلب حده يحد له ايضاً وكذلك لو كان  
مكان الرامى مارق او كانت الشهادة بشيء آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط \* وان شهد اربعة  
على رجل بالزنا فقتله رجل صمد او خطا بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمود الدينية في الخطاء  
على ما قلته وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي \* وكما يجب ضمان نفسه  
في هذين الفصلين يجب ضمان اطرافه حتى لو قطع انسان يده او نكأ عينة ضمنه كذا في المحيط \*  
وان قضى برجمه فقتله رجل صمد او خطاً لا شيء عليه كذا في الكافي \* وكما لا يجب ضمان نفسه  
في هذا الفصل لا يجب ضمان اطرافه وليرجع الشهود من شهادتهم بعدما قتله في هذه الضرورة  
فلا شيء على القاتل كذا في المحيط \* وان قتله صمد بعد القضاء ثم وجد الشهود جبيداً او كفاراً  
او محددين في القذف فالتبائن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله  
في ثلث سنين فان كان هذا الرجل قتله وجماً ثم وجد وامبداً غالية في بيت المال لانه فعل ما فعل  
وامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يمتثل امر الامام كذا في الكافي \* ابن شهاب الشاهد  
على رجل فقالوا لشهاده وطعن هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشهدوا بطلانهم وكذا لو شهدوا  
انه جاء معها او با ضمه ولا حد على اليهود كذا في المبسوط \* اذا شهدوا على رجل بالزنا  
وقالوا نعم هذا النظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية \* ولو قالوا نعم هذا النظر للتأذي لا تقبل اجماعاً  
كذا في صحيح القدير \* اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الامام ان يحده فاقتروا رجلين

من الشهود على بعضهم فخاص المتخوف ان طلب حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب  
قال يجوز شهادتهم على الزنا بعد المشهود عليه كذا في المبسوط \* أربعة شهد وا على رجل بالزنا  
وشهد رجلان عليه بالاحصان فقضى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا الاحصان مبدعين  
او رجعا من شهادتهما وقد جرحته الحجارة الا انه لم يمت بعد فالقياس ان يقام عليه مائة جلدة  
وهو قول ابي حنيفة ومحمد وروى الاستحسان يدرا منه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان  
شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال ايضا \* أربعة شهد وا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه  
بالاحصان احد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكمال الجلد فالقياس  
على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلما ونا اخذوا بالاستحسان  
في هذه المسئلة وبالقياس في الاول وهذا الذي ذكرنا اذا اكمل الجلد فما اذا لم يكمل  
حتى شهد شاهدان عليه بالاحصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المحيط \* ولو شهد اربعة  
على رجل بالزنا فادعى الشبهة بان قال ظننتها امرأتى او جاريتى لا يسقط منه الحد وان قال  
هى امرأتى او جاريتى فلا حد عليه ولا على المشهود كذا في الحراج الوهاج \* ولو شهد وا انه  
زنى بامرأة فقال كنت اشتريتها شراء فامدا او بشرط الخيار للبائع او ادعى هبة او صدقة او قال  
تزوجنها وقال الشهود اقرانه لا ملك له فيها درى منه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة اذا قال  
اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود امتتها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العتابة \*  
اذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة انه اكرها ولم يشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا  
انها طامعت فعليها الحد كذا في المبسوط \* شهدوا بعد متقادم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز \*  
وان شهدوا بغير متقادم فختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحدون  
كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا بد ان يكون التقادم بغير مذكر فان كان به كمرض او بعد مسامة  
او خوف طريق قبلت وحدث كذا في التهرات لفاق \* ثم التقادم حكما يمنع قبول الشهادة  
في الا ابتداء يمنع الاقامة بعد القضا \* متدنا حتى لو حارب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد  
ما تقادم الزمان لا يقام عليه الحد اختلفوا في هذا التقادم من محمد انه قدرة بشهر وهو رواية  
عن ابي حنيفة وابى يوسف روى وهو الاصح كذا في الهداية \* والتقادم جحد بشهر بلا تفاق  
في خبر

في غير شرب الخمر اما غيبه فكذلك عند محمد رح وهندهما بقدر بزوال الرائحة كذا في فتح القدير \* وان اقرب الحد المتقادم حد الا في العرب كذا في شرح الوقاية \* ومن اقرب الزنا بامرأة بعينها او بغير عينها اربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو اما ان تحضر قبل اقامة الحد على الرجل او بعد الاقامة ان كان بعد الاقامة واقرت بمنزل ما اقر الرجل تحدا ايضا وان انكرت وادست على الرجل حدا لقذف لا يحد الرجل لاحاطة علمنا انه لا يجب عليه حدان وقد اقمنا عليه احدهما فلا يقام عليه الآخر وان كان قبل اقامة الحد فان انكرت المرأة الزنا وادست النكاح يسقط الحد عنهما ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وانكرت وادست على الرجل حد القذف يسقط الحد من الرجل عند ابي حنيفة رح وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل فائب فحكم الرجل كحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي \* وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادست النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في المبسوط \* المنتقى رجل اقر با لزناء وهو محصن فامر القاضي برجمه فذهبا به ليرجموه فرجع مما اقر به فقتله رجل لا شيء عليه ما لم يبطل القاضي عنه الرجم فان ا بطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسي \* ذكر في الاصل من ابي حنيفة رح فيمن اقر با لزناء وادست المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحدا المرأة كذا في الايضاح \* الذي اسلم في دار الحرب اذا اقرانه كان زنى في دار الحرب قبل ان يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط \* واذا دخل المسلم دار الحرب بامان وزنى هناك بمحكمة او ذمية ثم خرج الى دار الاسلام فاقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط \* اذا قال العبد بعد ما متق زنيته وانا مبد لزومه حد العبد ويقام الحد على العبد ان اقربا لزناء وبغيره مما يوجب الحد وان كان مولا فائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط \* ولو اقربا لزناء مرتين وشهد با لزناء شاهدان لا يحد كذا في التمر تاشي \* الباب الخامس في حد الشرب \* من شرب الخمر فاخذوا ربحها موجودة او جاؤا به مكران فعهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا اقر وربحها موجودة معه شرب من الخمر قليلا كان او كثيرا وان اقر بعد ذهاب ربحها لم يحد هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ربحها والسكر لم يحد عندهما ايضا فان اخذه الشهود وربحها موجودة معها وسكران فذهبا ومن مصر الى مصر فيه الامام نال قطع ذلك قبل ان ينتهوا به حد اجما كذا في الدراج الوهاج \* لا يحد السكران با قراره

على نفسه كذا في الهداية \* اختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة ربح من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه اذا اختلف كلامه فصار غالب كلامه الهداية فهو مكران والفتوى على قولهما واذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي من الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال انه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم انه ابن شرب لاحتمال انه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل من العدالة ولا يقضى بظاهرها لعدالة \* والمشهود عليه بشر بها لا بد ان يكون ما قلا بالغامسما ناطقا فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في الحانية ولا يحد الاخر من مواء شهد الشهود عليه او اشار باشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات ويحد الا على كذا في البحر الرائق \* ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت انها حرام حد كذا في السراجية \* ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها لبنا او قال لا اعلم انها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها نبذ قبل منه كذا في البحر الرائق \* يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجل كذا في الهداية \* ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا افاق يقام عليه الحد سواء ذهب رائحة الخمر منه او لم تذهب \* المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز انه شرب مكرها ولا يحد المسلم لوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها او يقر ولو شهد احدهما انه شربها والاخر انه قاءها لا يحد وكذلك لو شهد على الشرب والريح توجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد احدهما انه شربها والاخر باقراره بشرها وكذلك لو شهد احدهما انه سكر من الخمر وشهد الاخر انه سكر من السكر كذا في الظهيرية \* اذا سكر من البنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزيت يحد \* النى من ماء العنب اذا خلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشربه انسان وسكر لا يحد في قول ابى حنيفة ربح وحكمة حكم العصير منه واما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاجاص ونحوها مادام حلوا يحل شربه كذا في فتاوى قاضي خان \* من سكر من النبيذ حد ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوما كذا في الهداية \* من شرب ردى الخمر لم يحد حتى يسكر

ومن شرب المنصف او المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل والمزرو والجعة او لبس الرماك لم يحد  
 كذا في الصراحية \* فان خلط الخمر بشيء من المائعات مثل الماء واللبن والزبد وغير ذلك  
 وشرب ان كان الخمر غالباً وشرب منها قطرة حد وان كانت مغلوقة لا يحل شربها ولا يحد ما لم يسكر  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطاً كذا في الكنز \*  
 ويفرق على بدنه كما في الزنا ويجتنب فيه الوجه والرأس كما في الزنا ويجرد في المشهور وان كان  
 عبداً فحد اربعون سوطاً ومن اقرب شرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج \*  
 لا حد على الذمي في شيء من الاشرية واذا اتى الامام برجل شرب خمر او شهد به عليه شاهدان  
 فقال انما اكرهت عليها اقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى  
 المشهود عليه بالزنا انه نكحها فانه لا يحد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لان  
 الفعل يخرج من ان يكون زناً بالنكاح وهنا بعدد الاكراه لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب  
 الخمر انما هذا قدر مسقط فلا يثبت الا ببينة يقيمها على ذلك كذا في الظهيرية \* الباب السادس في  
 حد القذف والتعزير \* القذف في الشرع الرمي بالزنا \* اذا قذف الرجل رجلاً محصناً او امرأة  
 محصنة بصريح الزنا بان قال زنت او يازاني وطالب المقذوف بالحد حده الحاكم ثمانين سوطاً  
 ان كان القاذف حراً وان كان عبداً حده اربعين سوطاً كذا في فتح القدير \* ولا ينزع عنه الثياب  
 غير الفرو والحشو ويفرق على بدنه كما في الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ويثبت باقراره  
 مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يثبت بشهادة  
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان اقرباً للقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي \* انما يجب الحد على القاذف بشرط  
 ان يكون المقذوف محصناً وشرايطه خمسة وهو ان يكون حراً بالغاً عاقلاً مسلماً عفيفاً لم يكن وطئ  
 امرأة بالزنا او بالشبهة او نكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوى \* فيبطل احصائه بكل وطئ  
 حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة او كبيرة او امة استحققت او معتدة من ثلث او بائن او وطئ  
 امة ثم ادعى شراءها او نكاحها او وطئ امة مشتركة او امرأة مكروهة او مزفوفة او زنى في كفره  
 او في دار الحرب او في جنونه او وطئ امة المحرمة على التأبيد برضاها كذا في خزائن المفتين \*  
 وهو الصحيح كذا في التبیین \* ولو اشترى امة وطئها ابوة او وطئها امها او وطئها نقذفه انسان

فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى امه لمساها وتنتها بشهوة او نظر الى غرض احبها  
 او بنتها بشهوة او نظرا بوه او ابنته الى غرضها بشهوة ووطئها قال ابو حنيفة يخرج لا يزول احصائه وقد  
 كان فهو قال ابو يوسف ومحمد ربح يزول احصائه ولا يحد فاذنوه وكذلك على هذا المصالح اخذ  
 تزوج امرأة بهذه المصنف ووطئها كذا في الظهيرية \* ولو عقد فخر جلا التي امته وهي مجبومة  
 او مزروجة او مشتراة شراء ناسدا او امرأته وهي حاقص او مظاهر حنفا او صائمة صنوم فخرض وهو عاظم  
 بصومها او مكاتبته عليه الحد كذا في فتح القدير \* في المنتقى تزوج خاتمة بعد الاربع ووطئها  
 فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جاريتها المرتدة حد قاذفها وفيه ايضا لو وطئ امته في عدة من زوج  
 لها غاني احد قاذفه كذا في المحيط \* ان تزوج امته على حرة او تزوج اخنتين او امرأة وعمنها في  
 عقد فالوطئ يحكم هذه العقود القاسدة يسقط الاحصان وكذلك ان تزوج امرأة فوطئها  
 ثم علم انها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المبسوط \* رجل  
 وطئ جارية ابنته فاحبلها او لم يحبلها فانه يحد قاذفه قال ابو يوسف ربح كل من درأت الحد  
 عنه وجعلت عليه المهر وان ثبت نسب الولد منه غاني احد قاذفه وكذلك لو تزوج امه رجل  
 بغير اذنه ودخل بها غاني احد قاذفه كذا في الظهيرية \* ان تزوج امرأة بغير شهود او امرأة  
 وهو يعلم ان لها زوجا او في عدة من زوج او ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على  
 قاذفه وان اتى شيئا من ذلك بغير علم قال ابو يوسف ربح يحد قاذفه كذا في البويرة النيرة \*  
 الذي اذا تزوج امرأة مستحيلة في دينه ككنكاح ذات رحم محرم منه ثم اسلم فقد نهان كان  
 قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حائض الكفر  
 فكذلك على قولهما وعند ابي حنيفة ربح يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي \*  
 ان ملك اخنتين فوطئهما حد قاذفه كذا في المبسوط \* اذا قذف امرأة وقد حدثت من الزنا  
 فلا حد على قاذفها او يكون معها سلامة الزنا وهو ان يكون القاصي لامن بينهما وقطع  
 النسب من الاب والابن النسب بها او جاءت امرأة ومعه ولد لا يعرف له اب فلا حد  
 على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لامن بغير الولد او كان مع الولد لا  
 انه لم يقطع النسب او قطع نسبه الا ان الزوج مادي وكذب نفسه والحق النسب بالاب فمقذف  
 رجل المرأة

رجل للمرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي \* أنا قال لامرأته يا زانية فقال لابل أنت عدت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لاجنبية يا زانية فقالت زنييت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنييت بك فلا حد ولا لعان وكذا لك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زنييت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط \* ولو قال زنى بك زوجك قبل ان يتزوجك فهو قذف ولو قال زنى بك باصبعة لم يكن عليه حد كذا في التاتارخانية \* ولو قال اشهد انك زان وقال الآخر وانا شاهد ايضا لا حد على الثاني الا ان يقول انا اشهد بما شهدت به كذا في العتابية \* قال لرجلين احدهما زان فقبل له هذا لاحدهما بعينه فقال لا لا حد عليه ولو قال لرجل يا زانى فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا لو قال هو كما قلت حد الثاني ايضا كذا في محيط السيرخسى \* ولو قال يا ابن القعبة يا خلية فلان يادى يا ابن الدمية لاحد وكذا لو قال جامعك فلان حراما او فجر بك فلان او قال فلان يقول انك زان او انت تزنى او ما رأيت زانيا خيرا منك او انت ازنى التام او انت ازنى منى او انت ازنى من الزناة او زنييت فيما دون الفرج او زنى فحذك او رجلك لوبا لوطى او صملت ممل قوم لوط او لطت او زنييت وانت مكرهة او بائنة او مجنونة لاحد وكذا لا يجب بالتعريض وبقذف الاخرس والرتقاء وفي دار الحرب ومكر اهل البغى ولا يجب الحد بقذف الصبى والمجنون جنونا مطبقا فان كان يجهن ويفيق يجب وكذا لا يجب بقذف المجهوب واما بقذف الخصى والعنسين يجب كذا في خزائن المفتين \* ولو قال يا ولد الزنا او قال يا ابن الزنا وامه محضنة حد لانه قذفها بالزنا كذا في التمر تاشى \* أنا قذف فلانا مرافقا فادى الغلام البلوغ بالسن والاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط \* ولو قال لرجل يا زانية فانه لا يجب الحد عليه وهذا قول ابي حنيفة وابى يوسف رح كذا في شرح الطحاوي \* وهو الاستحسان هكذا في المحيط \* ولو قال لامرأة يا زانى بغيا لها فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زنات يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي \* من قال لغير زنا في الجبل وقال منيت صعود الجبل والسالة حالة الغضب لا يصدق ويحد عند ابي حنيفة وابى يوسف رح كذا في فتح القدير \* ولو لم يعن به الصعود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين \* ولو قال زنات

على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات \* ولو قال زناأت على الجبل في حالة الغضب  
فيل لا يحد وفيل يحد وهو لا وجه كذا في فتح القدير \* ولو قال زنيته في الجبل يحد بالاتفاق  
كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال يا زاني يا لهمة ذكر في الاصل انه اذا قال منيت الصعود  
على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط \* ابراهيم من محمد رح رجل  
دعا بجاريته فاجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال يا زانية ثم قال ظننتها امنى قال نحد  
ولا نصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لغيره زنيته وفلان معك يكون قاذفا لهما  
ولو قال منيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال يا ابن الزانية  
وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط \* ولو قال  
يا ابن الزانية وفلان معها فهو قذف لأمه ولفلان ولو قال وفلان معك لم يكن قذفا ولو قال زنيته  
وهذا معك او لم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزائن المفتين \* ابن سماعة من ابي يوسف رح  
اذا قال لأخيرا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال  
لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفا لهما روى من ابي يوسف رح اذا قال لأخيرا ابن الزانية  
وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط \* من قذف الزاني بالزنا فلا حد عليه سواء  
قذفه بذلك الزنا بعينه او بزا آخر كذا في المبسوط \* ولو قال زنيته باحدى هاتين او هاتين يحد  
كذا في العتبية \* رجل قال لغيره قل لفلان يا زاني فان قال الرسول للمرسل اليه ان فلانا  
يقول لك يا زاني لا حد على احد لا على الرسول ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبره  
عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
لرجل يا ابن ماء السماء لا يحد ولو قال لعربي يا نبطي او لست بعربي لا يحد كذا في الكافي \*  
رجل قال لغيره لست انت من بني فلان لقبيلة لا حد عليه رجل قال لمسلم لست انت لابيك وابو  
كافران لا يحد \* رجل قال لعبده لست لابيك وابواه مسلما وقد عتقا لا حد على المرسل  
وان عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ان قال است لامك فليس بقاذف وكذا  
اذا قال لست لا بوبك لم يكن قاذفا وان قال لست لابيك وامه حرة وابوه عبد لزمه الحد  
لامه وان كانت امه وابوه حر لم يحد وعزروا لو قال لغيره لست لابيك او لست باسن فلان  
في غضب حد كذا في الكنز \* وان قال لست باسن فلان يعني جده لا يحد كذا في الكافي \*



نسب رجلا الى غير ابيه في غير فضبه لم يحد فان كان في فضب حد ولونسبه الى جده لم يحد لان الجدا ب وكذا النوسبه الى عمه او خاله او زوج امه لانهم يسمون ابا ومجازا كذا في التمر تاشي \* ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقذف اذ اقال لغيره لست لاب لم يلدك ابوك فهذا كله قذف لأمه وكذا لك اذ اقال لست للرشدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لاخرجك زان فلا حد عليه كذا في الايضاح \* ولو قال يا اخا الزاني فهو قذف لآخيه وان كان له اخ واحد فالخصومة له ولو قل يا اخا الزاني فقال لا بل انت يحد الثاني والخصومة مع الاول لاخى الثاني كذا في العتابية \* ولو قال يا ابن الزانين وكانت امه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يبالى ان كانت الجدة مسلمة ام لا وان كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لان الاضافة الى الولادة انما يتناول الاقرب فالاقرب ولو قال يا ابن الف زانية يحد كذا في المراج الوهاج \* ولو قال لرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قذ فالابيه وامه ان كانا حيين كان طلب الحد لهما وان كانا ميتين فطلب الحد يكون له كذا في فتاوى قاضيجان \* رجل قال لامرأة اجنبية زنيته ببيعير او بثوراو بحمار لا حد عليه ولو قال زنيته بناقه او ببقرة او بثوب او بد رهم فعليه الحد ولو قال لرجل زنيته ببيعير او بناقه او ما اشبه ذلك لا حد عليه فان قال بامه او دار او ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية \* قال محمد رح في رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه لان هذا الاستقبال ولو قال انت تزني واضرب انا فلا حد عليه لان هذا يذكر على طريق الاستفهام والتعبير ومعناه كيف يجوز ان يعاقب غير الفاعل كذا في الايضاح \* ولو قال زنيته قبل ان تخلفى او قال قبل ان تولدى فلا حد عليه كذا في المحيط \* اذ اقذف امرأة زنت في نصرانيتها او رجلا في نصرانيتها فانه لا يحد والمراد قذفها بعد الاسلام بزنا كان في نصرانيتها بان قال زنيته وانت كافرة وكذا لو قال لمعتق زني وهو عبد زنيته وانت عبد لا يحد كما لو قال قذفتك بالزنا وانت كتابية او امه فلا حد عليه كذا في فتح القدير \* ان قال لرجل يا ابن الاقطع او يا ابن المقعد او يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا ابن الازرق او يا ابن الاشقر او الاسود وابوه ليس كذلك ولو قال يا ابن الحندي او يا ابن الحبشي لا يكون قاذفا له لو قال لعربي يا عبد او يا مولى لاحد عليه وكذلك لو قال لعربي يا دهمان لاحد عليه ولو قال يا بنى لاحد عليه كذلك لو قال لرجل انت عبي او مولاي

فهذا هو الرق والولاء عليه فليس من القذف في شيء فان قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي او يا ابن اليهودي لاحد عليه ولكنه يعزركذا في المبسوط \* ولو قال يا ابن الحائك لاحد عليه كذا في قتم التعذير \* اذا قال لست بعربي او يا ابن الخطيئة او يا ابن الاور و ابوه ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بابن آدم او لست الانسان او لست الرجل او ما انت بانسان لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهر النيرة \* ولو قال يا ابن الاصغر و ابوه ليس كذلك لا يحد كذا في شرح الطحاوي \* قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كله او فعل هذا كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كله فهو قذف كذا في الوجيز للكردي \* في الآثار من ابي حنيفة روي ان اقال لغيره يا بغل فعليه الحد لانه بلغه صمان يا زاني وفي مختصر للجصاص من ابراهيم النخعي انه قال لا مراثة ابي ر و صبي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها ابي سياه او قال ابي غرا او قال ابي جالب او ما شاكل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة من كونها زانية مرفاهكذا ذكر في الاصل كذا في الذخيرة \* ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقدوف امة او نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقدوف مبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف انا مبد وعلى حد العبد وقال المقدوف انت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح \* ان وطى جارئة ابنة او احدا بويه او اخته ثم ادعى ان مولاها بها منها ولم يكن له بينة فلا حد على قاذفه وكذلك ان اقام شاهدا واحدا على المشاء كذا في المبسوط \* ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بينة على انه قذفه واراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه من دنا كذا في الجوهر النيرة \* اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف او ببينة قامت عليه يقال له اقم البينة على صحة قذفك والا فاقم عليه الحد قال وان اضرب بعض الحد ثم اقام القاذف البينة على صدقه سمعت بينته وان اسمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا يبطل شهادته ولا يلزم منه صمة الفسق كذا في الايضاح \* قال محمد روي ان ادعى رجل على رجل انه قذفه وجاء بشاهدين يشهدان ان هذا قذف هذا فالقاضي يسأل من الشاهدين من القذف ما هو وكيف هو فان قال لا تشهد الله قال له

قال له يا زاني قبل شهادتهما وبعد القاذف ان كانا هذين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف من عدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار من تعاطي ما يعتقد الانسان محظور دينه فان شهد احدهما انه قال يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر انه قال يا زاني يوم الخميس قال ابو حنيفة رح يقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا يقبل كذا في الظهيرية \* وما قاله ابو حنيفة رح اول كذا في المحيط \* ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يجب ولو شهد احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر انه اقرانه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي \* ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير \* ولو ان جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فيمادون الفرج لاحد على احد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ادعى قذفا على احد واقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس وان كان عدلا وقال لي شاهد آخر في المصر القياس ان لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين او ثلثة ايام واذا ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلثة ايام فانه يحبس كذا في الظهيرية \* في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف ان المقذوف زان وان له البينة اجل لاقامة البينة فان اقام والا حد فان لم يجد احدا يبعث الى الشهود بعنه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حد وان اقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التاتارخانية \* ولو قذف رجلا فجاء باربعة فحقت انه كما قال يدرأ الحد من القاذف ومن المقذوف ومن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات \* اذا كان المقذوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حاضرا كان او غائبا ولو مات المقذوف قبل ان يطالب او بعد ما طالب او اقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقى منه وان كان موطا واحدا كذا في فتاوى الكرخي \* وان رجع الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كله كذا في فاية البيان \* قذف ميتا محصنا

فللولدين والمولودين ملوا أو سفلوا أن يحاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكاثر والقاتل  
والرفيق والأقرب والأبعد وإن ترك بعضهم فلباقين أن يحاصموا كذا في التمرتاشي \*  
ولا يطالب بحد القذف للميت إلا أن يقع القذف في نسبه بقذفه كذا في الهداية \* وولد الابن  
وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يثبت لابی الام ولام الام  
كذا في المحيط \* أما الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والحالات ليس لهم  
حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي \* وليس للولد أن يطالب بحد القذف إذا كان القاذف  
أباه وجده وإن ملا ولأمة ولا جدته كذا في الإيضاح \* وإن قذف أباه أو أمه أو أخاه أو أمه  
فعليه الحد \* رجل قال لابنته يا ابن الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد  
بضرب القاذف الحد وكذلك إن كان للميت المقذوف ابنان فصدق أحدهما كان للآخر  
أن يأخذ بالحد وإن لم يكن للمقذوف إلا ابن واحد فصدق في القذف ثم أراد أن يأخذ بالحد  
ليس له ذلك كذا في المبسوط \* قال محمد رح في الجامع الصغير رجل له عبد وله أم حرة  
مسلمة وقد ماتت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط \*  
ولو أن رجلين استبأ أحدهما أنا ليس بزاني ولا أمي بزانية قال لأحدهما هذا ولو قال  
من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلاحده على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي \*  
ولو قال لعبد يا زاني فقال لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعاً كذا  
في خزائن المفتين \* ولو قذف أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره يقام عليه الحد  
أيضاً كذا في المحيط \* ابن سامة من محمد رح في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى  
بفلانة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وأثبتوه والمرأة فأتى بالرجل  
ثم إن رجلاً قذف تلك المرأة الغائبة فجاء صمته إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم  
قال القياس أن يحد قاذفها لكنني استحسن أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية \* في جمع الجوامع  
وإن خاصمت إلى قاض آخر يحد إلا أن أقام الشاهد على قضاء الأول كذا في التاتارخانية \*  
من قذف غير مرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو لذ لك كله كذا في الكافي \*  
ولو قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة  
فحاصموا بضرب لهم حد واحد وكذا إذا حاصم بعضهم دون بعض فحد فالحد يكون لهم جميعاً

وكذا إذا حضر واحد منهم فأنما على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يحاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلاً آخر فانه يحد للثاني حداً آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج \*  
لو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حداً مستأنفاً ولو كان ذلك في القذف بنظران حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يجلد جلداً مستأنفاً للثاني وبطل الأول وإن اجتمعت على واحد جناس مختلفة بأن قذف وزنى وسرق وضرب بquam عليه الكل ولا يوالي بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بحد القذف أولاً لأن فيه حق العبد ثم الإمام بالخيار إن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حداً للعرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في التبيين \* لو قال كلكم زان إلا واحداً دلان أصل القذف كان موجباً فكان لكل واحد منهم أن يدعى مالم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى \* بعد قذف حراً فاعتق فحذف آخر فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الأول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر تم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني الثمانون يكون لهما ولا يضرب الثمانين مستأنفاً لأن ما بقي تمامه حد الاحرار فجاز أن يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير \* إذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وإن تاب لا يقبل إلا في العبادات كذا في شرح الطحاوي \*  
إذا حد الكافر في قذف لم يجز شهادته على أهل الذمة فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب سوطاً في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته ومن أبى يوسف رح أنه ترد شهادته ولا تُل تابع للأكثر والأول أصح كذا في الهداية \* أن قذف في حالة الكفر حد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا يقبل شهادته على التأييد ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فانه يقام عليه حد العبيد كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه نفى ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج \* في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه إذا قام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد يقبل شهادته كذا في فتح القدير \* إذا زنى المقتوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطئاً حراماً غير مملوك فقد سقط الحد من القاذف وكذلك إذا ارتد المقتوف

وان اسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذا ان كان معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط \*  
ويسقط الحد من القاذف بتصديق المقذوف او بان يقيم اربعة على زنا المقذوف سواء اقامها قبل الحد  
او في خلا له على احدى الروايات كذا في السراج الوهاج \* ولا يقبل منه اقل من اربعة شهود  
فان جاء بهم شاهد واحد على المقذوف بزنا متقدم درأت منه الحد استحصانا وان جاء بثلاثة فشهدوا  
عليه وقال القاذف انا رابعهم لم يلفت الى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وان شهد رجلان  
او رجل وامرأتان على اقوال المقذوف بالزنا يدرأ الحد من القاذف وعلى الثلاثة كذا في المبسوط \*  
انما مات المكاتب وترك ولاء واد بيت مكاتبته وحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حيوته  
وقسم الباقي بين ورثته الاحرار ثم قدنه رجل لا يحد كذا في المحيط \* من دخل البنا بامان  
من اهل الحرب فخذف رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول ابي حنيفة ورجح الگ خرو وهو قولهما كذا  
في شرح الطحاوي \* حد القذف يفارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا والشرب يسقط  
ولا يقام حد القذف الا بطالب المقذوف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدموى ولا يسقط هذا الحد  
بعد العفو والبراء بعد ثبوتهم وكذا اذا عفى قبل الرفع الى القاضي وكذا لو صالح من القذف  
على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله ان يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيجان \*  
ويقيم القاضي بعلمه اذا علم في ايام تضائه وكذا لو قدنه بحضرة القاضي حده وان علمه القاضي  
قبل ان يحتضى ثم ولي القضاء ليس له ان يقيم حتى يشهد به صنده كذا في فتح القدير \*  
ولو ترك المقذوف المطالبة فذلك حصن وكذا لك يستحسن من الحكم ان ارفعه اليه ان يقول  
للمدعى قبل ان يثبت اعرض عن هذا كذا في الايضاح \* ويجوز التوكيل باثبات الحدود  
من الغائب في قول ابي حنيفة ومحمد ورجح والاجماع على انه لا يصح باستيفاء الحد كذا  
في فتح القدير \* فصل في التعزير وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجبة للحد  
كذا في النهاية \* وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما  
ان اطم انه انجز الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه انه يجوز اثباته بمدع شهد به فيكون مدعا  
شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق \* قالوا الكل مسلم اقامة التعزير حال  
مباشرة المعصية واما بعد المباشرة فليس ذلك لغير الحاكم قال في القنية رابعه غيره على فلا حشة  
موجبة

موجبة للتعزير عزرة بغير إذن المحتسب فللمحتسب أن يعزر المغزرا من زوره بعد الفراغ منها كذا في البحر  
 الرائق \* مثل الهندواني رح من رجل وجد مع امرأته رجلا يحل له قتله قال ابن كان يتم  
 انه ينزجر من الزنا بالصباح والضرب بحد ون السراح لا يحل وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل  
 حل له القتل وان طأ ومنه المرأة حل له قتلها ايضا كذا في النهاية \* المكابر بالظلم وقطاع الطريق  
 وصاحب المكس وجميع الظلمة والامونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم كذا في النهر الفائق \*  
 وهكذا في التمر تاشي والاجتبي \* وللمولى ان يعزر عبده وامته عند اساءة الاذن والحاجة اليه  
 كذا في محيط السرخسي \* والتعزير الذي يجب حدا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى  
 لا يقيمه الا الحاكم الا ان يحكم فيه كذا في فتح القدير \* يجري فيه البراءة والعفو والشهادة على  
 الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضي خان \* وينبت التعزير بشهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين \* وهكذا في الكافي والمحيطين \*  
 رجل ادعى قبل انسان شتيمة فاحشته او ادعى انه ضربه وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب  
 منه كفيل بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلثة ايام وان اقام على ذلك شاهدين او رجلا  
 وامرأتين او شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا  
 عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضي خان \* التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع  
 وتعريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه  
 بنظر عبوس كذا في النهاية \* وعند أبي يوسف رح يجوز التعزير للسلطان باخذ المال وعندهما  
 وباقي الائمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير \* ومعنى التعزير باخذ المال على القول به احسناك شيء  
 من ماله منه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لا ان يأخذه الحاكم لنفسه وليبيت المال كما يتوهمه  
 الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير صيب شرعي كذا في البحر الرائق \*  
 في الثاني التعزير على مراتب تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهوان  
 يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الاشراف وهم الامراء والذواتين  
 بالاعلام والجر الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام  
 والجر والحبس وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية \* واكثر تسعة وثلثون صوطا  
 واقلة ثلث جلدات وذكر مشائخنا ان ادناه على ما يراه الامام بقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر به

كذا في الهداية \* وينبغي ان ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب  
بما رضى يبلغ التعزير أقصى آياته ومثاله اذا قال لامرأة الغير اولام ولد الغير يازانية يجب عليه  
أقصى آيات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المغذوف وهذا من جنس ما يجب به  
الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير  
فالتعزير مفوض الى الامام كذا في المحيط \* وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني  
شرح الكنز \* وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البصر الرائق \* اشد الضرب التعزير  
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد او مزرعات بسبب ذلك قد منه هدر بخلاف  
الزوج اذا مزرز وجهه لترك الرينة او الاجابة اذا دعاها الى فراشه او لاجل ترك الصلوة او الخروج  
من البيت فماتت ضمن كذا في النهر الفائق \* ويضرب في التعزير قائما عليه ثيابه وينزع منه  
الحشوا والفرو ولا يمد في التعزير ويقرق الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول ابي حنيفة  
ومحمد شرح كذا في فتاوى قاضي خان \* هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في اشربة الاصل  
يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المثلة اختلاف رواية وانما اختلف الجواب  
لاختلاف الموضوع فهو موع الاول اذا بلغ التعزير اقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في  
التبيين \* الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكرا او اذى مسلما بغير حق بقوله  
او بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب او يا خنزير او نحوه  
فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوى \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان \* وقيل  
ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزروا ان كان من العامة لا يعزروا وهذا حسن  
كذا في الهداية \* من قذف مسلما بيا فاسق وهو ليس بفاسق او بيا ابن فاسق يا كافريا يهودى  
يا نصرانى يا ابن النصرانى يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجريا منافقا يا لوطى يامن  
يعمل ممل قوم لوط يامن يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن  
يا ابن فحبة يا زنديق يا قوطبان يا مأوى الزواني يا مأوى المصرص عزروا لو قال يا تيس يا حية  
يا ذئب يا خجاء يا بقاء يا مواجريا ولد الحرام يا عياريا ناكسا يا منكوسا يا مسخرة يا كشحان  
يا ضحكة يا موصوس يا ابن المرسوس يا ابن الاسود وابوه ليس كذلك يا رستاقى وهو ليس  
كذلك يا مقعدا يعزروا كذا في الكافي \* ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن القاسنة فعليه التعزير



لأنه الحق نوع الشين به كذا في غاية البيان \* ولو قال لقاسق يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم  
يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتابة \* ولو قال لرجل صالح ذي المروة يا لص يا مشرك يا كافر  
مزر كذا في غاية البيان \* أن قال يا يمين مزر كذا في الواقعات \* وأن قال يا سفلة مزر كذا في  
الجوهرية النيرة \* ولو قال لآخر يا ناز يعزركذا في السراجية \* ولو قال لصالح يا سفلة مزر  
هكذا في التمر تاشي \* رجل قال لصالح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الناطقي أنه عليه التعزير  
ولو قال يا فرد يا قواد يا مقامر في هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الصدر الشهيد  
يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة \* ولو قال يا معفوج فإنه يعزروا ولا يجب الحد  
في قول أبي يوسف ومحمد رحم حتى يضيف إلى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه لا يكون قاذفا  
بحال وعليه التعزير لأنه الحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية \* ولو قال  
يا أمه أو قال يا لاشيء أو قال يا ستور لا شيء عليه ولو قال يا قدر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى  
الكبرى \* إذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء إلى خصمه فقال الخصم أنا لا أمهل به  
أو قال ليس كما افتوا وهو جاهل ذكر أهل العلم بالتجوير يجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض  
وجب التعزير كذا في الحاوي للقدس \* الأولي لأنسان فيما إذا قيل له ما يوجب الحد  
والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الأحسن أن يكف عنه ولورفع إلى القاضي ليؤدبه  
يجوز ولو أجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق \* من أصح ما راجع فيمن  
امتد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية \* قال فخر الإسلام إن امتد مرقعة  
أبواب المساجد يجب أن يعزروا بها لغ فيه ويحبس حتى ينوب كذا في البحر الرائق \* من  
موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما  
يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون أو حلق شعر جارية ومنها لو أكره السلطان  
رجلا على قتل مسلم غير حق وواحدة بقتله أن لم يقتله فقتله فالقصاص على السلطان والتعزير  
على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحم ومنها إذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي  
أكره التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التاتارخانية \* إذا أتى بهيمة  
أو وطئ بشبهة أو طم مسلما أو رفع منديل في السوق من رأسه مزر كذا في السراجية \* إذا وجد  
شهودا للتعزير مبدا أو كافرا بعد ما عزر فمات أو جرحته السياط أو رجع الشهود لأضمان

هند ابى حنيفة رح خلا فالهدا كذا في محيط السرخسى \* في القنية قال له يا فاسق ثم اراد ان يشبت  
 با لبينة فسقه ليدفع التعزير من نفسه لا يسمع بينته ولو اراد ثبات فسقه ضمنا لا يصح فيه الخصومة  
 كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقه  
 ولم يبينوا واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبدانها تقبل كما اذا قال له  
 يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رآه يقبل اجنبية او ما نقها او خلا بها ونحو ذلك ثم  
 اقام رجلين شهدا انهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير من القائل كذا في البحر  
 الرائق \* اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير ومجزا الدمى من اثبات ما ادعاه  
 لا يثبت عليه شيء اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى من حكم الشرع اما اذا صدر منه  
 على وجه السب او الاقتصاص فانه يعزر على ما يليق به كذا في النهر الفائق نافلا من السراجية \*  
 حنفى ار تعلق الى مذهب الشافعى رح يعزر كذا في جواهر الاخلاطى \* ضرب فبيرة بغير حق  
 وضربه المضروب ايضا انهما يعزران ويبدأ باقامة التعزير بالباري منهما كذا في البحر الرائق \*  
 يعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر  
 يعزرو ويحبس والمسلم يبيع الخمر او ياكل الربوا يعزرو ويحبس وكذا المغنى والمختار والناطقة  
 يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة كذا في النهر الفائق \* في الخانية المقيم اذا انظر في رمضان  
 متعمدا يعزرو ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الانظار ثانيا كذا في التاتارخانية \*  
 رجل قبل حرة اجنبية او امه او صانقها او مسها بشهوة يعزر وكذا الوجا معها فيمادون الفرج فانه يعزر  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مكنت المرأة قردا من نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمة كذا  
 في الجوهرة النيرة في باب حد الزنا \* من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن  
 الى ان يظهر التوبة كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل على بن احمد عن كان له دموى على رجل  
 فلم يجده فوقع اهل مشيرته في ايدى الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيد وهم واحبسوهم في السجن  
 وضربوهم ضربا شديدا وخصبوا منهم اميا نا كثيرة بغير حق فلوانهم صحوا هذه الامور عند القاضي  
 هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال نعم يعزر كذا في التاتارخانية نافلا من الينيمة \* رجل  
 خدع امرأة رجلا او ابنته وهي صغيرة واخرجها وزوجها من رجل قال محمد رح انصبه بهذا ابدا  
 حنفى يروها

حتى يردّها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل سقى ابنا صغيرا خمرا يعزر كذا في  
 الخزانة \* الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امرأته أو أمته من العيث بذكره فانزل فانه  
 مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج \* قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يد عبده أو قتله  
 ان عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنايات \* عبد يطلب البيع من مولاه  
 وهو مقرانه يحسن صحته يعزر لانه متعنت كذا في الفتاوى الكبرى \*

## كتاب السرقة

وفيه أربعة أبواب \* الباب الأول في بيان السرقة وما تطهر به \* وهي في الشرع اخذ العاقل البالغ  
 نصابا محرزا أو ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 ثم ان كانت السرقة نهارا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وان كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا  
 في النهر الفائق \* حتى لو نقب البيت على سبيل الخفية والاستسرار ليلا ثم اخذ المال على سبيل المغالبة  
 والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقتل معه لما منعه من اخذ المال  
 فانه يقطع اما لو كابره نهارا بان نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم اخذ المال مكابرة  
 ومغالبة لا يقطع كذا في محيط العرضي \* اقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن  
 سبعة جياذ كذا في العتائية \* فاذا سرق تبرأ وزنه عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير  
 مضروبة فانه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق  
 دينارا قيمته اقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق \* ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية  
 لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح كذا في العتائية \* ولو سرق زبونا أو نهرجة أو ستوفة فلا يقطع  
 الا ان تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق \* وإذا وجب تقويم المروق  
 عشرة دراهم يقوم بأعز النقود بمقدار البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف  
 من أبي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بمقدار البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى  
 الحسن من أبي حنيفة رح انه يقوم بعشرة دراهم بأعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في  
 المحيط \* وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين \* ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المفومين  
 كذا في المحيط \* ويثبت القيمة بقول رجلين مدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين \* وإنما يعتبر  
 كمال النصاب في حق السارق ولذلك اذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل

نفس درهما من بيت واحد يقطع كذا في المحيط \* ويشترط أن يكون الحرز واحدا ولو سرق  
نصبا با من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق  
من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف  
ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق \* ولا بد أن يخرج مرة واحدة غلوا  
أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لا يقطع كذا في النهر الفائق \* ولا بد أن يخرج ظاهرا  
حتى لو ابتلع دينا رافى الحرز وأخرج لا يقطع ولا ينتظر أن يتغوطه بل يضمن مثله كذا في  
البحر الرائق في السرقة \* يقطع الردء والمباشري ظاهرا الرواية كذا في الظهيرية \* ولو كانوا جمعا  
والسارق بعضهم قطعوا أن أصحاب لكل منهم نصاب وهذا استحصان صواب مخرجوا معه من  
الحرز أو بعده في غوره أو خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو  
فورهم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق \* ولو سرق رجل من رجل عشرة  
دراهم ثم مات المسروق منه فورثة عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقة فان خاب بعضهم  
لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا لطلب كل حق له فآخذ سارقا قد اقتر بسرقة  
عشرة دراهم من موكله له أن يطالب بما اقتره من المال ولا يقطع ولو حضر الموكل بعد القضاء  
للوكيل عليه بالعشرة لم يقطع كذا في محيط السرخسي \* العبد والحر سواء في القطع كذا في  
الهداية \* السرقة إنما تظهر بأحد الأمرين إما بالبين أو بالافتراء فان كان ظهورها بالافتراء  
فالقاضي يسأله من ماهية السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق  
إذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله من مقدار المال وهذا إذا  
كان المسروق غائبا من مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء ويده عليه المسروق منه  
فافر السارق فالقاضي لا يحتاج إلى السؤال عن المسروق ومن مقداره ولكن ينظر إلى المسروق  
فان أمكن إيجاب القطع بسرقة أوجبته ومالا فلا ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله من المكان ولا يسأله  
عن الوقت وان أحتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فإذا بين ذلك الآن يقضي القاضي  
عليه بالقطع ويكتفى بالافتراء مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط \* ويستحب  
للمأم أن يلحق حتى لا يقربا لسرقة كذا في الظهيرية \* وينبغي أن يلحق المقر الرجوع احتيالا  
للبدء وإذا رجع من الافتراء صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار \*

ولو اقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسى \* ولو اقر بسرقة ثم رجع ثم اقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغيائية \* في القدوري اذا اقر فقال سرقت هذه الدراهم ولا ادرى لمن هي او قال لا اعرف صاحبها لم يقطع كذا في الدخيرة \* قال محمد رح في الجامع الصغير رجلا ان اقر بسرقة مائة درهم ثم قال احد هما هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوى ان قال احد هما هذه المائة قبل القضاء بالقطع او بعد القضاء قبل الاستيفاء نص محمد رح في الاصل وهذا لان للاستيفاء في باب الحد ودشبهها بالقضاء ولو اقر احد هما فقال سرقت انا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في ايديهما ذكر محمد رح هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين اما ان صدقه آخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع وان كذبه الآخر فهو على وجهين الاول ان يقول لم اسرق انا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد منهما بالاجماع واما ان يقول لم اسرق ولا اعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال ابو حنيفة ومحمد رح يقطع المفرو والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط \* ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع من المقر كذا في العنابية \* ولو قال احدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان قطع المفرو لم يقطع المنكر عند ابي حنيفة رح ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكر يستحلف فان ابي ان يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو اقر يد لك اقرارا ثم رجع من اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج \* ولو اقر بالسرقة فقال الآخر بل سرقتها انا وانه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العنابية \* فان قال المسروق منه بعد ما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسى \* ولو صدق الاول ثم اقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو اقر بالسرقة ادعى المالك الغصب وعلى العكس فلا قطع ويضمن كذا في العنابية \* ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضى بالمال واذا اقرانه سرق مع هذا الصبي او مع الآخر من لا يقطع كذا في محيط السرخسى \* ولو اقر اربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو اقر اثنان فوجه احدهما هكذا في العنابية \* من اقرانه سرق هذا الثوب من فلان فاقرا المسروق منه بنصف

ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وانكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط \*  
 واذ قال السارق سرقت من فلان واودعته الى هذا الذي في يده او وهبته منه او غصب مني  
 وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابة \* ولو اقر انه سرق هو وفلان من فلان الف درهم  
 قطع المقر من ابي حنيفة رح في الآخر وهو قولهما ولا ينظر حضور شريكه كذا في الظهيرية \*  
 في نوادر بشر بن ابي يوسف رح اذا قال سرقت ثمعة دراهم لابل عشرة لا قطع عليه في  
 قياس قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط في المتفرقات \* المنتقى رجل قال سرقت من مال  
 فلان مائة درهم لابل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به اذا  
 ادعى المقر له المالكين فهذا قول ابي حنيفة رح وان قال سرقت مائة لابل مائتين قطع ولم يضمن  
 يريد به اذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال سرقت مائتين بل مائة  
 لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع  
 ولم يصح الاقرار بالمائة اذا لا يدعيها المسروق منه ولو انه صدقه في الرجوع الى المائة لاضمان كذا  
 في فتح القدير \* اذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقت من هذا عشرة قال ابو حنيفة رح  
 اضمنه للاول عشرة واقطعه للثاني وقال ابو يوسف رح لا يقطع حتى اقر للثاني مرة اخرى  
 ثم رجع الى قول ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى لو قال سرقت من هذا عشرة  
 دراهم لابل سرقتها من هذا قال اضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية \* ولو قال  
 سرقت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرقت هذا الاخر لم يقطع في قول  
 ابي حنيفة رح في الاول ويقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي \* لا يصح اقرار الصبي  
 والصبي بالسرقة فان احتلم واحبل او كانت امرأة فحبلت او حاضت ثم اقرت صح الاقرار  
 كذا في المحيط \* اذا اقر بالسرقة طائعا ثم قال المتاع منامي او قال استودعته او قال اخذته رهنا  
 بدين لي عليه دري عنه القطع كما لو ثبت السرقة عليه بالبينة واذا قضى القاضي على السارق  
 بالقطع ببينة او باقرار ثم قال المسروق منه هذا منعه لم يسرقه مني اما كنت استودعته او قال  
 شهد شهودي بزور او اقر هوا لباطل او ما اشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط \* اذا اقر  
 بالسرقة مكرها فاقارره باطل ومن المتأخرين من افتى بصحته كذا في الظهيرية \* المدعى عليه  
 بالسرقة اذا

بالسرقة اذا انكر السرقة حكى من الفقيه ابي بكر الا ممش ان الامام يعمل فيه با كبر رأيه فان كان اكبر رأيه انه سارق وان المال عنده مذهب ويجوز له ذلك وعامة المشائخ خرج على ان الامام ان يعززه كما لو رآه الامام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة \* ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يقتضى به لان فتوى المفتي يجب ان يطابق الشرع \* ادعى على آخر سرقة فقدمه الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه حتى يقربا لسرقة فضرب مرة او مرتين ثم اميد الى السجن من غير ان يعذب فخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس ضرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته ان يأخذوا صاحب السرقة بدية ابيهم وبالغرامة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بنسبته وهو منعدي هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا اقر بالسرقة ثم هرب لا ينبع وان كان في فوره بخلاف ما اذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فانه ينبع في فوره ويقطع كذا في المحيط \* اذا قال الرجل انا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال انا سارق هذا الثوب بالاضافة يقطع كذا في الظهيرية \* قال محمد راجع عبد لرجل في يديه عشرة دراهم اقر انه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد مأذونا له في التجارة او مكاتبوا او بسرقة مستهلكا او بسرقة قائمة يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه ان كان المسروق قائما وان كان العبد محجورا عليه فان اقر بسرقة مستهلكة صح اقراره في حق القطع وان اقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالى فعلى قول ابي حنيفة راجح يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه كذا في الذخيرة \* وان كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وامأشهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذ شهد رجلان عدلان بذلك فالحق اضى يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهد من ماهية السرقة ثم يما لهما عن المسروق من جنسه وعن مقداره انا لم يكن حاضرا في المجلس فاما ان كان حاضرا في المجلس لا يما لهما عن المسروق

جنسا وقدر اولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسأل لهما كيف سرق ويسأل لهما من المكان والوقت والمسروق منه ايضا فان ابينا جملة ذلك وصرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف من حال الشهود بالسؤال من المزكى ويحبس السارق الى ان يظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعدما حبس المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا فتقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ ر ح فيه بعضهم قالوا يجب ان يكون لابي حنيفة ر ح فيه قولان على قوله الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الاول والآخر جميعا واذ شهد شاهدان على سرقة ثم فا با بعد ما ظهرت مدالتهم او ما تا قبل القضاء او بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضى في قول ابي حنيفة ر ح الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضى واما اذا فسقا او عميا او ارتدا او ذهب مقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدث هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع الامضاء واذ شهد شاهدان على رجلين انهما سرقا من فلان وبيننا السرقة واحد المشهود عليهما فائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول ابي حنيفة ر ح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح يقطع الحاضر فان جاء الغائب فقدمه رب المال الى القاضي فاقضى يأمره باعادة البينة هكذا في المحيط \* ولو امر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان صفوه باطلا كذا في الايضاح \* واذ شهد كافران على كافرو مسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم واذ شهد شاهدان على رجل انه سرق بقرة واختلفا في لونها فقال احدهما بيضاء وقال الآخر سوداء قبات الشهادة عند ابي حنيفة ر ح خلا فاليهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحمرة والصفرة واما ما لا يتشابهان كالسواد والبياض لا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح ان الكل على الخلاف ولو شهد احدهما انه سرق ثورا وشهد الآخر انه سرق بقرة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا انه سرق ثوبا وقال احدهما انه هروى وقال الآخر انه هروى ذكر في نسخ ابي سليمان انه على الخلاف وذكر في نسخ ابي حفص انه لا تقبل الشهادة اجماعا واذ قال المشهود عليه بالسرقة هذا متاهى كبت استود منه فمخدنى او اشتريته منه او اقزلى بهذا درى الحد منه في جميع ذلك كذا في المحيط \*



وأذا شهد اثنان انه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران انه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسى \* وإذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلكها الا يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى فائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم قضى القاضى بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضى يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو شهدوا على عبد محجور عليه بسرقة عشرة او اكثر فان كان غائبا فالقاضى لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضى لا يقبل هذه البيعة اصلا سواء كان المولى حاضرا او غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعته لاجل المال ولكن يواخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* اللص اذا دخل دار رجل واخذ المتاع واخرجه فله ان يقتله وفي نوا درابن سماعة قال محمد رح اللص اذا كان ينقب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رح في نوا درابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يغرم دية فقال ابو حنيفة رح يسعه قتله ولا يغرم دية ذكر في المجرى وفي نوا درابن سماعة من محمد رح في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم انه لا يقدر ان يأخذ بيده له قتله سواء دخل عليه مكابرة او غير مكابرة وهو يريد ان يسرق ما له فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسى \* في فتاوى اهل سمرقند سارق حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالقى عليه حجرا فقتله فعلى ما قلناه الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى ابي الليث رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط مائة نجاف صاحب الحائط انه ان صاح به يأخذ المائة ويذهب هل يحل له ان يرميه قال يسعه ذلك اذا كان الملاءة تماوى عشرة دراهم فصا دعا قال الفقيه ابو الليث اصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل اطلقوا ان له ان يرميه

---

\* كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة وفي نوا درابن رستم قال محمد رح \*

وفي جنايات الجامع الصبي رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم اخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا اراد بهذا اذا كان لا يقهر على اسنرداد السرقة الا بالقتل والا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المنتقى اذا كان مع رجل رقيق فاراد رجل ان يأخذه منه وسعه ان يقاتل بالسيف اذا كان يعانف على نفسه الجوع وكذا لك الماء لشربه كذا في المحيط \* لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في خوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية \* السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال ان يتبعه ويضربه الا اذا ذهب بماله فم يحل له ان يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط \* يستحب للمدعي ان يدمي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ دون السرقة او يقولوا هذا المال للطالب دأ للحد ادمى انه سرق منه كذا فقال كرهتم ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة ايضا كذا في السراجية \* قال ابو حنيفة رح فيمن ادمى على آخر سرقة وانكر المدعي عليه يستحلف وان بكل يقضي عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية \* وكذا لو رجع عن الاقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العتابة \* شهدا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وعصما الدية الاول ولو شهد آخران على رجوعهما لا يقبل ويقطع \* شهدوا على اقراره وهو ساكت او منكر لا يقطع شهدا بربعة فرجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الاول كذا في التاتارخانية \* الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في القطع \* لا يقطع فيما يوجد فيها مباحا في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والزرنخ والمغرة والنورة ويدخل في السمك المالح والطري كذا في الهداية \* ويقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل وبالفصوص الخضر والياقوت والزهر جد كذا في الكافي \* ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغيائية \* فاما الذهب والفضة والؤلؤ والغير وزج فقد روى هشام بن محمد رح انه اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحمر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وان جعل من الخشب الذي لا يقطع فيه بابا او كرسي او سريرا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب

والقصب والبردي كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منهما حصيرا وسرق لا يقطع كذا في المحيط \* وإذا غلبت الصناعة على الأصل في الحصر كما في الحصر البعدانية والجرجانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي \* وإنما يقطع في الأبواب إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الأبواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبیین \* ولا يقطع فيما ينمارع إلى الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية \* أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فإنه يقطع فيها إذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد وإذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حصيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في مدم القطع باللحم بين كونه مملوفا قديدا أو غيره كذا في فتح القدير \* إذا سرق من آخر طعاما أو السنة سنة فحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما ينسارع إليه الفساد أولا ينسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن وإن كانت السنة سنة خصب إن كان طعاما ينسارع إليه الفساد فكذلك الجواب وإن كان طعاما لا ينسارع إليه الفساد وهو محرز قطع قال مشائخنا ح والجواب في النمار على هذا التفصيل أيضا إذا كانت السنة سنة فحط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمرها ينسارع إليه الفساد أو لا ينسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزا وإن كانت السنة سنة خصب إن كان ثمرها ينسارع إليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا أو لم يكن وإن كان ثمرها لا ينسارع إليه الفساد وهو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة \* ويقطع في العبوب كلها والأدهان والطيب والعود والمسك وكذا إذا سرق قطنا أو كتانا أو صوفيا قطع وكذا إذا سرق حنطة أو شعيرا أو دقيقا أو موبقا أو سمنا أو تمرا أو زبiba أو زيتا فإنه يقطع وكذا يقطع في الأمتعة الملبوسة والمفروشة وجميع الأواني من الحديد والصفرة والرصاص والخشب والادم والقرطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والأرسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يقطع في الرخام ولا في القدر ومن الحجارة والملح كذا في التبیین \* وقال أبو حنيفة رحمه الله لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة باصلها أو شجرة باصلها من البستان وهي تعاوي شجرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج \* وفي الحبل والعسل يقطع اتنا كذا في شرح مجمع البحرين \* سرق باغ من ناجرا هل العدل بينهم لا يقطع كذا في التافارخانية \*

ويقطع في السكر اجما ما كذا في الهداية \* روى عن محمد بن حبان انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال اصحابنا راج يجب ان لا يقطع في معمول العاج وغير معموله لانه مختلف في كونه مالا وقالوا يجب ان يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من نظام الجمال ولا يقطع في غير معموله لانه يوجد مباحا ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصارت كالخشب اذا حمل كذا في الايضاح \* وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع كذا في فتح القدير \* ولا يقطع في سرقة الصيد وحشيا كان او غير وحشى سواء كان صيدا البرا او صيدا البحر كذا في التاتارخانية في فصل شرائط القطع \* ولا يقطع في الحناء ولا في البقول والريحان والرطب ولا يقطع في التبن والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا ان يجعل بساطا او مصلى ولا في الالاء وقد رفيه طعام كذا في العتائية \* ولا يقطع في سرقة الخمر والخنزير من الذمى ولا يقطع في البازي والصقرو سائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمر تاشي \* والا شربة على ثلاثة مراتب حلال كالغمام ونحوه ففيه القطع وشراب نقيع النمر والزبيب والصحيح ان فيه القطع والخمر لا يجب فيه القطع ويقطع في الدبس ولا يقطع في الطنبور والدف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج \* لا يقطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشائخ راج في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدرا الشهيد راج انه لا يجب القطع كذا في المحيط \* وهو الاصح \* وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق \* ولا يقطع في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج \* في نوادر ابي يوسف راج لا يقطع في الرب والجلاب كذا في العيني شرح الكنز \* ولو سرق ذمي من ذمي خمر لم يقطع كذا في الايضاح \* ولا في سرقة الشطرنج وان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط \* ولا يقطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي الف درهم وكذا لا يقطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق الجلد والا وراق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي \* ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط \* المراد بذلك دفاتر قد مضى حسابها واما اذا لم يمض لم يقطع اما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج \* ولا يقطع في نصب النشاب ولوا تحذره نشابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة \* لا يقطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة واما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانه ليست معدة للعبادة

كذا في الجوهرة النيرة \* ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والرسمه والكتم كذا في العتابة \* ولا يقطع لعبد كبير اي مميز يعبر عن نفسه ولو نائما او مجنونا او اعمى لان له ليس مرقه بل اعضاءه اوخذ اع كذا في النهر الفائق \* ويقطع في مرقه العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في نتم القدير \* في المنتقى ان امرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي اذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط \* من كان له على غريمه عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالا لم يقطع وان كان مؤجلا فلا لقياس ان يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين ان يكون الذي اخذه بقدر ماله او اكثر او اقل وان سرق منه مروضات تساوي عشرة قطع وما اذا قال اخذته رهنا بحقي او قضاء بحقي وصرح بذلك درى منه الحد بالاجماع وان اخذ صنفا من الدراهم اجود من خقه او ارد لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* وان سرق من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح كذا في التبیین \* وان سرق حليا من فضة وعليه دراهم او حليا من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع او الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع ايضا كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق المكاتب او العبد من غريم المولى قطع الا ان يكون المولى وكلهما بالقبض فحيث لا يجب القطع ولو سرق من غريم ابية او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غايه البيان \* لو سرق من غريم عبده المبانون عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح \* اذا وقعت السرقة على شيئين احدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الا صل ان ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا يقطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في المحيط \* ولو سرق اناة فضة قيمته مائة وفيه نبذ او طعام لا يبقى اولى لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلية وهذا قولهما رحم وقال ابو يوسف رحم يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب الخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في يد نفسه اما اذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج \* في المنتقى اذا سرق كلبا في منقه طوق قيمته مائة درهم لم اقطعه وان سرق حمرا قيمته تسعة

وعليه اكاف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه لحمل قمعة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الائمة السرخسي رح في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم اخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقة قطع كذا في الذخيرة \* سرق قمعة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم اخرجه فارغا قطع كذا في الغبائية \* قال في المقدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدراهم مادة كذا في المحيط \* ولو سرق ثوبا لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به الما لم يقطع وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال او جوالقانيه مال او كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط \* ولو سرق فسطاطا ان كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج \* لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الهداية \* ولو سرق من القبر دراهم او دنانير او شيئا غير الكفن لم يقطع به لا جماع كذا في السراج الوهاج \* يختلف مشائخ خارج فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح انه لا يقطع سواء نبش الكفن او سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في الاصح كذا في الكافي \* ولو سرق ما اشتريه من بدار بائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو اوصى له بشيء فسرقة قبل موت الموصي قطع وان سرقة بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج \* ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المعلمين حرا كان او عبدا كذا في النهاية \* ولا يقطع في مال للسلار في سرقة كذا في التبيين \* واذا قطعت يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقة مرة اخرى لم يقطع عندنا استجمانا كذا في المبسوط \* وكذا لو سرقة منه سارق آخر لم يكن له ولا لرب المال ان يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي \* الاصل انه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانيا عندنا وان تبدل عينه قطع كما ان كان فطنا فصا رخص لا او كان خزا فضا رثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شريح الطحاوي \* ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائيا لم يقطع وان سرقها مع مائة اخرى يقطع رجلاه سواء كانتا مخلوطتين او متميزتين كذا في الظهيرية \* اذا سرق

إذا سرق ذهابا أو غصه فقطع فيها ورد العين على صاحبها فحمل السرقة منه آنية أو كانت آنية فصر بها وراهم ثم هاد فصرقها لا يقطع عند أبي حنيفة روح وقال لا يقطع كذا في هرج البطيخاوى \*  
في كفاية البيهقي سرق ثوبا فضا طه ثم وده غنقص فصرق المنقوص لا يقطع كذا في النهر الفائق \*  
ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدا ثم سرق الولد قطع ولو قطع  
في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وصرقه ثانيا  
لم يذكر محمد روح هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ روح فيها فالعراقيون من مشائخنا  
يعولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية \* وكذا إذا باعه من السارق  
ثم اشتره منه هكذا في النهر الفائق \* أفرز زكوة ماله ليؤدى إلى الفقراء فصرقها غنى أو فقير  
قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيانية \* ولا يقطع السارق من مال الحربى المستأمن  
عندنا استحسانا \* رجل من أهل العدل اغار في عسكر أهل البغى ليلافسرق من رجل منهم  
مالا فجاء به إلى الإمام العدل قال لا نقطعه لأن أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغى على أى وجه  
يقدر على ذلك ويمسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكين الشبهة في أخذه  
بهذا الطريق وكذا لك لو اغار رجل من أهل البغى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لأن  
أهل البغى يستحلون أموال أهل العدل وتا ويلهم وأن كان فاسدا فإذا انضم إليه المنعة كان  
بمنزلة تاويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه  
بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعته لأن التأويل ههنا تجرد من المنعة ولا معتبرا لتاويل بدون المنعة  
ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيمكن إمام أهل العدل  
من استيفاء القطع منه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغى فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه  
كذا في المبسوط \* الفصل الثانى في الحرز والاخذ منه \* الحرز على ضربين حرز لعين فيه  
كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والخوانيت والحميم كل هذه الأشياء  
تكون حرزا وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أولا باب له لأن البناء  
يقصد به الإحراز إلا أنه لا يجب القطع إلا بالاضراج بخلاف الحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه  
بمجرد الاخذ \* وحرز بالحافظ كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعند منة متناهية  
فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريبا منه وأما إذا بعد فليس بحافظ وحد القرب أن يكون بحيث يراه

ويحفظه ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح كذا في المراج الوهاج \* لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط البحر خسي \* قال مشائخنا روح كل شيء معتبر بحرز مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل او الشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الحلبي من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخي ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر التمر حرزا للدراهم والدنانير والثلوث قال وهو الصحيح كذا في المراج الوهاج \* قال شمس الانمة اسر خسي هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية \* وفي المحرز بالمان لا يعتبر الا حرزا بها لحاظه هو الصحيح كذا في الهداية \* اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا واماما امتاد الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار \* عن ابي حنيفة روح ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده ومندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي \* ما كان محرز بالابنية فان له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيألم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان ثمة حافظ او كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن مني شاء ولا يمنع فهذا والغنائم في البرية واذا يصير محرز بالحافظ وذلك كما اجادوا طرق كذا في الايضاح \* ان شق الحمل فسرق منه او ادخل يده في صندوق فاخذ المال قطع كذا في التبيين \* ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها ولا لان هذا مال ظاهر فير محرز وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا فان كانت الجوالق موضوعة على الارض فسرق الجوالق مع المتاع ان كان صاحبها هناك بحيث يكون حافظه نطع سواء كان نائما او يقظان كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من النطار بغير الا يقطع ويستوى ان يكون معه مائت او فائد يسوقه او يقوده او لم يكن فلم يجعل النطار محرز بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرز بالحافظ اذا كان قصده الحفظ واما اذا كان قصده شيأ آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع النطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة \* واذا سارق في الحرز قبل ان يخرج منه وقد حمله او لم يحمله فلا قطع عليه ولو رمى الى صاحب له خارج الحرز فاخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما



كتاب السرقة ( ٢٠٠ ) فيما يقطع فيه ومالا في السرز ولاخذ منه

ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال ابو حنيفة ربح لا قطع على واحد منهما قال ابو يوسف ومحمد ربح يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان لم يدخل يده الى السرز ولو كان الخارج ادخل يده في السرز فاخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول ابى حنيفة ربح وقال ابو يوسف ربح اقطعهما كذا في فتاوى الكرخي \* ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج واخذه لم يذكر محمد ربح والصحيح انه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جاز فرمى المتاع في النهر ثم خرج واخذه ان خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بتحريكه الماء قطع ذكره الامام الترمذى ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح انه يلزمه التقطع كذا في النهاية \* وان القاء في الطريق ثم خرج فاخذه هذا على وجهين ان رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فاخذه قطع وان رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج واخذه واذا حمله على حمار وماقه فاخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج \* من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغني اهل البيوت عن الانتفاع بصحن الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير اى حجر ومنازل وفي كل مقصورة مكان ويستغني اهل المنازل عنها لا انتفاع بصحن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة واخرجها الى صحن الدار قطع ولو سرق بعض اهل المقاصير من مقصورة شيئا يقطع كذا في الكافي \* ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا ثم جاء في ليلة اخرى فدخل واخذ شيئا ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسده او كان النقب ظاهرا يراه الطارقون وبقي كذلك فلا قطع عليه ولا قطع كذا في السراج الوهاج \* سارق دخل مع حمار منزلا فجمع الثياب وحملها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو ملق على طائر متبعا وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في الفتاوى السراجية \* ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر الحرز وحمل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو اخرج نصاييا من حرز دفعتين فصا اذا ن تخلل بينهما اطلاق الما ثلث فاصلح النقب واغلاق الباب فلا يخرج الناني سرقة اخرى ولا يجب التقطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج \* ولو سرق من السطح ما يساوى نصا يقطع رجل نقب حائطه يراذ ان المالك ثم قاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا المعتار انه

لا يضمن الناقب ما سرق كذا في الخلاصة \* ولو سرق ثوبا بسط في السكة لا يقطع وهكذا  
وسرق ثوبا بسط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار او على الخص الى  
السطح قطع كذا في الظهيرية \* ومن نقب البيت وادخل يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع وهذا  
مندا بيجنيفة ومحمد رح ومن اصحابنا من قال في هذه المسئلة هذا محمول على البيت الكبير  
الذي يمكن الدخول فيه من النقب اما ان كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده  
فيه واخذ المال قطع اجما وان ادخل يده في صندوق الصبر في او في كم غيره فاخذ المال قطع  
كذا في السراج الوهاج \* جماعة نزولوا خانا او ميتا فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع  
يحفظه او هوت تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية \* واذا طرصرة خارجة من الكم واخذ الدراهم  
لم يقطع وان ادخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني  
لا يقطع كذا في الكافي \* في المنتقى الحسن من ابي حنيفة رح قال في الفشاش وهو الذي يهيء  
لغلق البيت ما يفتح به اذا نش نهارا وليس في البيت ولا في الدار احد واخذ المتاع لا يقطع  
وان كان فيها احد من اهلها فاخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فش بابا في السوق لم يقطع  
والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فياخذ منها وصاحبه لا يعلم في الحاوي اذا كان  
باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية واخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار  
مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا  
بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفيا او مكابرة ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به او لا  
قطع ولو دخل اللص دارا انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويجيئون فهو بمنزلة  
النهار وان كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص ولا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص  
وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو لم يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان انسانا ليلا حتى سرق متاعه قطع  
ولو كان نهارا فنقب بيته سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والقياس ان لا يقطع في الفصلين لكننا  
استحسننا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط \* ولو اخرج شاة من البحر فزيتبعها  
اخرى ولم تكن الا ولي نصا فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج \* واذا سرق شاة او بقرة او فرسا  
من الحرم لا يقطع هكذا ذكر محمد رح قال شيخ الاسلام الا ان يكون عليها راع يحفظها  
وفي البقال

وفي البقال انه لا يقطع في المواشي في الرمي وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الرمي لا لاجل الحفظ فلا يصير محرزا بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليها باب يغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردودا الا ان يكون منفردا في الصحراء كذا في الذخيرة \* اتخذ حظيرة من حجارة وشوك وجمع فيها الاضنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد ربح اذا جمع الغنم في حظيرة او في غير حظيرة وعليها حافظ وليس عليها حافظ بعد ان جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي \* وعامة المشائخ ربح على انه اذا جمعها في مكان احد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ او لم يكن كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* من سرق من ابويه وان عليا او ولده وان سفل او ذى رحم محرم منه كالاخ والاخت والعم والخال والعمة والحالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم ضائع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير \* ولو سرق من امه او اخته رضا عما يقطع كذا في الكافي \* وان سرق احد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من حرز خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان \* ولو سرق المرأة من زوجها او سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة او المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقه او طلقته او ثلثا وكذا اذا سرقته هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج \* لو ابانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الامر الى القاضي لا يقطع كذا في النبيين \* اذا سرق من اجنبية او سرقته من اجنبي ثم تزوجها قبل المراجعة الى الامام ثم ترفع الامر الى الامام واقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة \* وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في السراج الوهاج \* اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيل امها او ابنتها قطعت كذا في المحيط \* ولو سرق من بيت الاصحبار او الاختان لم يقطع عند ابي حنيفة ربح وعندهما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للختان اما اذا كان للبنات لا يقطع اتفاقا وكذا في مسئلة الصهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجما ما كذا في الجوهرة النيرة \* والختان زوج كل ذى رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذى محرم من الختن

## كتاب المروءة ( ٢٠٨ ) فيما ينقطع فيه ومالا في كيفية القطع واثباته

والصهر من حرم عليه بالمصاهرة كأم المرأة وابنتها وكأمرأة الأب وكل ذي رحم محرم من اولادها كذا في المحيط \* ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو نوى رحم محرم منه أو من امرأة مولاه. وكل مالا يقطع المولى بالسرقته منه فعبده بمنزلته كذا في محيط السرخسي \* ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتبا أو مآذونا أو أم ولد سرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج \* وكذلك المولى إذا سرق من مال مكاتبة أو عبده المآذون ويقطع بالسرقته من العبد لانه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي \* ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه كذا في الهداية \* ولا قطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجبر سرق من موضع اذن له في دخوله وإذا آجروا على رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكلوا حد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رح وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع بالاجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج \*

الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته \* يقطع يمين السارق من الزند والحسم ونمن الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق \* فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وإن سرق ثالثا لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزر أيضا ذكره المشائخ رح كذا في الهداية \* وللأمام أن يقتله سياسة لسعيه في الأرض بالفساد كذا في السراجية \* وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت ابهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء قطع كذا في الهداية \* ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعا وقال بعضهم إن تميزت الأصلية وامتنع الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعها جميعا وهذا هو المختار فان كان يخطش باحد بهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة \* وإن كانت رجله اليمنى مقطوعة الاثناعشر فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم يقطع كذا في المبوط \* من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه

فان كان قبل الحصومة فعلى فاطمة القصاص في العمدة والارض في الخطاء ويقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الحصومة قبل القضاء فكذلك الخواب الا انه لا يقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطع عن السرقة حتى لا يجب الضمان على القاطع فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي \* وان لم يقطع يده اليمنى ولكن قطع يده اليسرى لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي الى تفويت جنس منفعة البطش ولولم يقطع يده اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى سقط منه القطع بسبب السرقة فان لم يقطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى قطع يده اليمنى كذا في المحيط اذ ان المال الحاكم للجلاذ انقطع يمين هذا في سرقة سرقها فقطع يساره ممد افلاشي عليه عند ابي حنيفة قرح ولكن يؤدب كذا في فتح القدير \* والخلاف فيما اذا قطع يساره ممد او لو قطعه خطأ لا يضمن اجماعا سواء اخطأ في الاجتهاد بان اجتهد وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى او في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف \* ولو قال له اقطع يده فافقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو ان السارق اخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وان كان ماما بانها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو قطع غير الجلاذ يساره لا يضمن ايضا هو الصحيح هكذا في الهداية \* وان حكم عليه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير اذن الامام فلا شيء عليه لكن الا ما م يؤدبه على ذلك كذا في المبسوط \* وان قطع الجلاذ رجله اليمنى ضمن الجلاذ ديتها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاذ ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاذ للسارق يده اليسرى كذا في المحيط \* ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت يمين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العنابية \* واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انقلبت اولم يكن حكم عليه حتى انقلبت فاخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعته الشرط ما خذوه من سامته قطعت يده كذا في المبسوط \* ولو سرق من رجلين لم يقطع بغير اجماعهما كذا في العنابية \* رجل سرق من جوز جانبين فرفع الى قاضي بلغ اليه ان يقطعه فان غلب رجل على جوز جانبين من اهل البغي من غير تقليد من جهنم الى خراسان لم يكن لقاضي بلخ ان يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع الى قاضي بخارا كذا في المحيط \* واذا ثبت السرقة

في البرد الشديد والحر الشديد الفنى يتعرف عليه الموتان ان قطع عنب حتى يكشف الحر والبرد  
 واذا كان لا يتعرف عليه الموت ان قطع لم يؤخر ولا يسحب الى فتور الحر والبرد فمات  
 في السجن فضمن المسروق دين في تركته كذا في البسوط والقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه  
 فيطالب بالسرقة وقال ابو يوسف رح اقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد الفقهاء \*  
 ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا وكذا ان غاب عندنا قطع عندنا كذا في الهداية \* وللمستودع  
 والغائب وصاحب الربوا والمستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء  
 والمترهن وكل من له يد حافظ سوى المالك كالأب والوصى ان يقطعوا السارق منهم ويقطع  
 بخصومة المالك في السرقة من هولاء الا ان الراهن انما يقطع بخصومته حال قيام الرهن  
 بعد قضاء الدين كذا في الكافي \* ان قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة  
 ان يقطع السارق الثاني وللاول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني  
 قبل ان يقطع الاول او بعد ما درى الحد بشبهة يقطع بخصومة الاول كذا في الهداية \*  
 في نوادر هشام قال سالت محمدا رح من رجل سرق من رجل الف درهم ثم ان رجلا آخر له  
 على هذا المسروق منه الف درهم فصب الالف المسروق من السارق قال اد رأ القطع  
 من السارق الاول كذا في المحيط \* من سرق سرقة وردا على المالك قبل الارتماع  
 الى الحاكم لم يقطع فان رده بعد سماع البينة والقضاء يقطع وقبل القضاء يقطع استحسانا ولورده  
 على ولده او ذى رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا  
 لورد على امرأته او عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة ولودفع الى والده او جده او والدته او جدته  
 وليسوا في عياله لا يقطع ولودفع الى عيال هولاء يقطع ولودفع الى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق  
 من مكاتب ورده الى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورد الى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي \*  
 ان اغتصب على رجل بالقطع في سرقة فزهبها له المالك وسلمها اليه او باعها منه لا يقطع كذا  
 في فتح القدير ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العنابية \* وبعتبر ان يكون  
 قيمة السرقة عشرة دراهم وكذا للمعيوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم  
 وانقص بعد ذلك كان على نقصان القيمة لنقصان السجين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان المحر  
 لا يقطع

في كنفه القطع واثباته ( ٢٦١ ) فيما يقطع فيه ومالا في كنفه القطع واثباته

لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* اذا اقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ماله ونا غايه يصح اقراره ويقطع يده والمال يرد الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه سواء صدقه مولاه او كذبه كذا في السراج الوهاج \* وان كان محجورا او ماله قائم ان صدقه مولاه يقطع ويرد المال الى المروق منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالي فعند ابي حنيفة رجح القطع والرد الى المروق منه وان كان ماله هالكا صح اقراره بالحد في قول اصحابنا جميعا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه او كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار اما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه اصلا لكنه اذا كان ماله يرد الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا يضمن وان كان محجورا فان صدقه المولى يرد الى المروق منه ان كان قائما اما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان \* ولا اقر العبد بسرقة مائة عشرة لم يقطع ثم ينظر ان كان ماله يرد الى المروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان او كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج \* اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها لبقائها على ملكه كذا في الهداية \* وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا ايضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الاضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك انا اضمنه لا يقطع عندنا وان قال انا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط \* ولو قطعت يمين السارق ثم استهلكه غيره كان للمروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو اودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج \* واذا ملك السارق المروق من رجل يبيع او هبة او ما شبه ذلك وكان ذلك قبل القطع او بعده فتملكه باطل ويرد المروق الى المروق منه ويرجع المشتري الى السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري او في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق حكاه اروى من ابي يوسف ربح وان كان المشتري لو الموهوب له استهلكه فللمالك ان يضمنه ثم يرجع المشتري الى السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط \* ولو فُصِّب انسان من السارق فهلك في يد الناصب بعد القطع فلا ضمان للمالك ايضا





والا لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية \* وعلى هذا الخلاف اذا اخذ حليا او آنية كذا في التبيين \* ولو سرق حدودا او نساء او صغر او ما اشبه ذلك فجمعوا الى ان كان بعد الصناعة يبيعون ما على الاختلاف وان كان يباع مبددا يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوبا فقطعه وخطاه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغياثية \* ولكن لا يعمل له ان ينتفع به بوجه ما ويضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي \* اذا قطعت يد السارق وقد قطع الثوب قميصا ولم يحيطه يرد على المسروق منه كذا في المبسوط \* من سرق ثوبا نصيفه احمر فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رج كذا في الكافي \* ولو صبغه بعد القطع يرد كذا في البحر الرائق \* وهكذا في الاختيار شرح المختار \* وان صبغه السارق اسود ثم قطع او قطع ثم صبغه اسود يؤخذ منه عند ابى حنيفة ومحمد رج وعند ابى يوسف رج هذا والاول سواء كذا في فتح القدير \* وفي نوادر ابن مامة عن محمد رج اذا قطع السارق وقد صبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب ان ياخذ الثوب او خطاه قميصا انتهى للسارق ان يبيع الثوب وياخذ من ثمنه ما زاد للصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذا لك يبيع القميص وياخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة ياخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط فان كان للمسروق دراهم فسبكها او صافها قلبا كان للمسروق منه ان ياخذها فان كانت السرقة صفرا فجعله قميصا او حديد فجعله دراهم ياخذها وكذا لك كل شيء من العروفين غيرها اذا كان قد خبر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فللمسروق منه ان ياخذها وان كانت السرقة شاة فولدت اخذها جميعا المسروق منه كذا في المبسوط \* ولو سرق حنطة فطحنها يكون للسارق بعد القطع ولو سرق صوبقا فلتة بسمن او بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي \* اذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدني بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعفا عنه صاحبه او صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصالحه حتى يمضي زمان وهما يراضيان فوه على الصلح ثم صالحه وبأنه التطع في السرقة لتقدم العهد وان كان الفصل في الرجل اليسرى بدني بالقصاص ثم جرح حتى يبرأ ثم قطع يده في السرقة وكذلك كان الفصل في شجرة في رأسه كذا في المحيط \* والباقي الرابع في طاع الطريق \* اعلم ان طاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة شرائط احدها ان يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن للمارة القاء فيهم

ويقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالأيدي الكيماوية أو غيرها والثانية أن يكون  
خارج الأمصار بعيدا عنها وفي التتابع لا يكون بين الفريقين ولا بين المصريين ولا بين المدحسين  
ويكون بينهم وبين المصر محيرة ثلثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية ومن أبي يوسف وأبو  
إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في مصر لئلا يجري عليهم حكم  
قطاع الطريق وصلىه الفتوى والثالثة أن يكون فلان في دار الإسلام والثالثة أن يوجد جميع  
ما شرط في المسرفة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنبيا في حق أصحاب  
الأموال من أهل وجوب القطع والخامسة أن يطغروهم الإمام قبل التوبة وردد الأموال  
إلى أربابها كذا في الثانية رخصة \* إذا أخرج جماعة ممتنعين أو واحد يقدر على الامتناع  
فنفصد واطع الطريق فاخذوا قبل أن يأتوا فقتلوا أنفسهم أو قتلوا من يتوبوا  
بعد ما يعزرون وأن أخذوا مالا معصوما بأن يكون مال معلوم أو ذمى والمأخوذ إذا قسم  
على جماعة منهم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم نصا مضافا أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الإمام أيهم  
وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحد وأن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم  
حد احتى لو مفا لا ولياء منهم لم يلتفت إلى عفوهم وأن قتلوا وأخذوا المال أن شاء الإمام  
قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم من غير قطع وإن شاء صلبهم  
وإذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حيا ويبع بطنه برمي ليموت ومن الطحاوي رح  
لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي والصحيح أنه يترك مصلوبا  
ثلاثة أيام ثم يحل بينه وبين أهله لينزلوهم ويدفنوهم كذا في الكافي \* وإذا قتل قاطع الطريق  
أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط \* وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين \*  
أن باشر القتل واحد منهم يجري الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* أن لم يقتل القاطع  
والمأخوذ مالا وقد جرح اقتصر منه مما فيه القصاص ولأخذ الأرض مما فيه الأرض وذلك إلى الأولياء  
كفافي الهداية \* وإن أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويطلق حكم الجراحات  
سواء كانت ممددا أو خطأ كذا في السراج الوهاج \* وإن أخذ بعد ما تاب ولم يقتل ممددا  
فإن شاء الأولياء قتلوه وإن شاءوا عفا عنه ويجب الضمان إذا هلك في يده أو أصابته كذا في الهداية \*  
أن يأخذوا

أما اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وجرحوا ممدداً ولكن ما اخذوه من الاموال شيء عتفه ولا يصيب  
كل واحد منهم نصيب فالامر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاء الله فاحذروا  
ولا تفرحوا بكذا في النهاية \* اذا اخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فان جاء ثانياً فهل ان يؤخذ فعليه  
ان يرد ما اخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية \* واذا قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك  
واقام في اهله زماناً لم يقم الامام عليه السلام متحصناً كذا في المبسوط \* وان كان من القطاع صبي  
او مجنون او نوذرحم محرم من المفطور عليه سقط الحد من الباقيين كذا في الكافي \* وكذا  
اذا كان فيهم اخرس هكذا في المحيط \* واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستمعون  
اقيم عليهم الحد الا ان يكون القتل واخذ المال وقع على اهل الحرب خاصة فحينئذ لا يجب الحد  
كما لو لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية \* واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد  
هكذا في الهداية \* روى ابراهيم بن محمد رح في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا  
يتبعونهم قال ان كان فيهم ولي القتل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل فالتبيل  
لرجل فلهم ان يتبعوهم وان لم يتبعوهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه  
صار ديناً عليهم كذا في المحيط \* فان كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة  
كذلك في ظاهرها رواية هكذا في المبسوط \* ولما شترك النساء والرجال في قطع الطريق  
لا قطع عليهم في ظاهرها رواية كذا في خزائن المفتين ولو كان منهم امرأة فقتلت واخذت المال  
دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار \* مشرئوة قطع الطريق وقتل  
واخذت المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية \* ينبت قطع الطريق بالافرار مرة واحدة  
وبقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال ان كان اقربه معه وبالبيعة بشهادة  
اثنتين على معاينة القطع والافرار فلو شهد احدهما بالمعاينة والاخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة  
بالقطع على ابني الشاهد وان هلا وابنه وان سفل ولو غالا قطعوا علينا وعلى اصحابنا واخذوا مالنا  
لا يقبل ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل من مرض الناس وله ولي يعرف او لا يعرف لا يقبل  
الحد عليهم الا بمحض من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجار مستأمنين او في دار الاسلام  
في موضع فلبس عليه اهل البعى ثم اتى بهم الى المثل لا يمضى عليهم الحد ولوروا الى قاض  
في موضع فلبس عليهم ومثل الى اولياء القود فصبا لحوهم على الديار ثم رجعوا

تعد زمان الى قاض آخر لم يتم عليهم الحد وان افضى القاضى عليهم بالقتل وجسهم لذلك  
فذهب اجنبى فقتلهم لاشىء عليه وكذا لو قطع يده كذا في فتح القدير \* واذا قتل رجل  
في حبس الا امام قبل ان يثبت عليهم شىء ثم قامت البيضة بما صنع فعلى قاتله القود الا ان يكون  
القاتل هو ولي المقتول الذى قتلته هذا في قطع الطريق فتح لا يلزمه شىء كذا في المبسوط \* لو ان  
لصوصا اخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم حل  
قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ويقدر ان يرد المتاع عليهم وان كانوا  
لا يعرفون مكانهم ولا يقدر ان يرد عليهم لا يجوز لهم ان يقتلوه ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه  
لا شىء عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع  
الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلاحقه  
وقد القى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم ايا  
لا لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا يقتل  
من يقاتله عليه كذا في فتح القدير \* من خنق رجلا حتى قتله فالدية على ما قلته صندا بى حنيفة رح  
وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي \*

## كتاب السير

وهو مشتمل على عشرة ابواب \* الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطة وحكمة \* اما تفسيره  
فالجهاد هو الدماء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتمرد عن القبول اما بالنفس او بالمال  
واما شرط اباحته فشيان احدهما امتناع العدو من قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم  
الامان والعهد بيننا وبينهم والثانى ان يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده او باجتها  
من يعتد في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا لقوة والشوكة للمسلمين في القتال فانه لا يحل له  
القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة واما حكمه فسقوط الواجب من ذمته في الدنيا ونيل  
المثوبة والسعادة في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط السرخسى \* قال بعضهم الجهاد قبل النفير  
تطوع وبعد النفير يصير فرض مبن وعامة المشائخ رحمهم الله قالوا الجهاد فرض على كل حال غير انه  
قبل النفير فرض كفاية وبعد النفير فرض مبن هو الصحيح \* ومعنى النفير ان يخبر اهل مدينة  
ان العدو قد جاء يريد انفسكم ونذر اريككم واموالكم فاذا اخبروا على هذا الوجه افترض على كل

من قدر على الجهاد من اهل تلك البلدة ان يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من  
ان لا يخرجوا ثم بعد مجيء النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا  
فرض عين وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدر  
على الجهاد وما على من وراءهم من يبعد من العدو فانه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى  
يسعهم تركه فاذا احتيج اليهم بان عاجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو او تكاسلوا  
ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين ثم ونم الخ ان يفرض على جميع اهل  
الارض شرقا وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى ان يكون المستنفر مدلا او فاسقا يقبل خبره  
في ذلك وكذا منادى السلطان يقبل خبره مدلا كان او فاسقا قال ابو الحسن الكرخي في مختصره  
ولا ينبغي ان يغلب ثغر من ثغور المسلمين ممن يقاتلهم وان ضعف اهل ثغر  
من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين ان ينغروا اليهم  
الا قرب فالاقرب وان يمددوهم بالكرام والسلاح ليكون الجهاد ابدا قائما كذا في المحيط \*  
قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب اولم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم  
واجب وان لم يبدوا كذا في فتح القدير \* ويجب على كل رجل ما قل صحيح حرقا وهكذا  
في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب على صبي ولا مبد ولا امرأة ولا امي ولا مقعد ولا اقطع  
كذا في الهداية \* واذا اراد الرجل ان يخرج للجهاد وله اب او ام فلا ينبغي له ان يخرج  
الا باذنه الا من النفي العام وان كان له ابوان واذن له احدهما في الخروج ولم ياذن له الآخر  
فليس له ان يخرج لحق الآخر فاذا كره الوالدان او احدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان  
يحاف عليهم الضيعة بان كانا معسرين وكان نفقتهما عليه او لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي  
ذكرنا ان كان ابواه مسلمين فاذا كان ابواه كافرين او احدهما وكرها خروجه الى الجهاد  
او كره الكافر فعليه ان يتحري في ذلك فان وقع تحريمه على انهما انما كرها خروجه مما يلحقهما  
من التفجيع والمشقة لاجل ما يضافان عليه من القتل لا يخرجوا وان وقع تحريمه على انهما كرها  
خروجه كراهة ان يقاتل مع اهل ملته واهل دمه قلنا ان يخرج من غير رضاها الا ان يخاف  
الضيعة عليهما فينبغي ان لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا اتحري ولم يقع تحريمه على شيء بل يجب  
في ذلك ولم يترحم احد الظنين على الاخر قالوا وينبغي ان لا يخرج وان كرها خروجه لكرهه

ماله مع اهل دينه ولا جل الخوف والمشقة عليه ايضا لا يخرج ولو كان له ابوان قاذمائه  
في الخروج وله جدان وجدان فمكر ما خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة  
وان كان له ابوان ميتين وله ابوالاب وام الام لا يخرج الا باذنهما وان كان له ابوالاب وابوالام  
وام الاب وام الام فلاذن الى ابى الاب وام الام هذا اذا اراد الخروج للجهاد وان  
اراد الخروج للتجارة الى ارض العدو وبما ان فخر ما خروجه فان كان امير الا يخاف عليه منه  
وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان يخرج  
في تبار ارض العدو مع مسكر من صاكر المسلمين فمكره ذلك ابواءا واحدهما فان كان  
ذلك العسكر مظيما لا يخاف عليهم من العدو بها كبر الراى فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف  
على اهل العسكر من العدو بغالب الراى لا يخرج وكذلك ان كانت سرية او جريدة خيل  
لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالد بن والجدات  
واما من سواهم من ذى الرحم كبناته وبنيه واخوته ومماته واخواله وخالاته وكل ذى رحم  
محرّم منهم اذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة  
بان كان نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارا او صغارا وكن كباثرا لانه لا زواج  
لهن او كانوا كباثرا منى لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير اذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة  
بان لم يكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال او لم يكن لهم مال الا انهم كباثرا صحاء او كباثرا لان لهن  
ازواجا كان له ان يخرج بغير اذنهم وامام امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج  
الا باذنها وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير اذنها وان كان يشق عليها ذلك كذا  
في الذخيرة \* المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر  
بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولائهم عليها كذا في فتاوى قاضى خان \* قال محمد راج  
لا يجهننا ان ثقل النساء المسلمات مع الرجال الا ان يضطر المسلمون الى ذلك فان  
اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النفيرو كان في خروجهن حاجة وعسرة فلا بأس  
بمخرجهن القتال ولهن ان يخرجن في هذه الحالة من غير اذن آبائهن وازواجهن  
وليس لهم منعهن عن الخروج ويأتمنن بالمنع من الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون  
الى خروجهن \*

الى خروجهم ولكن امكنهم القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب  
لداواة الجرحى وصقي الماء والطبخ والحبز لا جل الغزاة واما العجائز اللاتي دخلن في السن  
فلا بأس بان يخرجن في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويداوين الرضى والجرحى  
ويسقين الماء ويخزنون ويطبخن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ  
اذا طاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيء النفي لا يخرج بغير اذنه ولا يأثم الاب باذنه  
وان كان يعلم انه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط \* واذا اراد المديون ان يغزوا  
وصاحب الدين فائس فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بان يغزوا ويوصي  
الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فالى  
ان يقيم فيتمحل بقضاء دينه فان غزا مع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكروه فليأذن له  
صاحب الدين في الغزو ولم يبرئ من المال فالمستحب ايضا له ان يتمحل بقضاء الدين وان  
غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر انه يرجع  
قبل ان يحل الاجل كذا في الذخيرة \* وان كان حال ضريمة على رجل آخر فان كان للمحيل  
على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بان يغزوا وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل  
ذلك فالمستحب ان لا يخرج فان اذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال له فلا بأس  
بان يخرج وان كان لم يحل ضريمة ولكن ضمن منه لغيره رجل المال بغير امره على  
ان ابرأ ضريمة المديون فلا بأس بان يغزوا ولا يستأمر واحدا منهما ولو كان كفل منه بالدين  
كفيل بامرته وليس يشترط براءة ته فليس يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت  
الكفالة بغير امره فعليه ان يستأمر الطالب وليس له ان يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان  
كفل بنفسه بامرته فليس ينبغي له ان يغزوا ولا بامر الكفيل وان كفل بغير امره فلا بأس بان يخرج  
ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مغلسا وهو لا يقدر ان يتمحل لدينه الا بالخروج في التجارة  
مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال اخرج للقتال لعل اصيب  
ما اقتضى به ديني من النفل او السهام لم يعجبني ان يخرج الا بآذن صاحب الدين وهذا كله  
اذا لم يكن النفي عاما اما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمديون بان يخرج سواء كان عنده وفاء  
اولم يكن اذن له صاحب الدين في ذلك او منعه منه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون

فان كان امرا يحاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان امرا لا يحاف على المسلمين منه فلا ينبغي له  
 ان يقاتل الا باذن قريته كذا في المحيط \* ما لم يكن في البلدة احدا فقه من عيسى له ان يغزو لما  
 يدخل عليهم من الضياء كذا في السراجية \* وان كان عند الرجل ودائع اربابها خيب فان اوصى  
 الى رجل ان يدفع الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولا ينبغي للمجاهدين يخرج بغير اذن مولاه ما لم يكن النفي ماما كذا في محيط السرخسي \* اذا وقع النفي  
 من قبل اهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال ان يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة  
 ولا يجوز التخلف الا بعد ريبين كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دخل المشركون ارض المسلمين  
 فاخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم  
 ان يتبعوهم حتى يستنقذوا ذلك من ايديهم ما داموا في دار الاسلام واذا دخلوا ارض الحرب فكذلك  
 في حق النساء والذراري ما لم يبلغوا اذاك حصونهم وحرزهم ولو كان الماخوذ هو المال ومعهم  
 ان لا يتبعوهم بعد ما دخلوا ارض الحرب واذا بلغوا حرزهم وما منهم من دار الحرب فاتهم المسلمون  
 ليقا تلومهم لذلك فذلك نزل اخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من  
 ذلك وذراري اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين واموالهم ثم انما يفترض  
 على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا اذراكم قبل ان يبلغوا حصونهم وما منهم  
 واما اذا كان اكبر رأيهم انهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط \*  
 قال محمد بن حريز قال ابو حنيفة رح يكره الجعائل ما دام للمسلمين قوة فاذا لم يكن فلا بأس بان يقوى  
 بعضهم بعضا اذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال  
 مال فلا ينبغي للامام ان يحكم على ارباب الاموال باخذ شيئا من مالهم من غير طيب انفسهم  
 فاما ان اراد ارباب الاموال اعطاء الجعل بطيب انفسهم فذلك لا يكون مكروها بل يكون حسنا  
 مرضوفا فيه سواء كان في بيت المال مال او لم يكن وان لم يكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال  
 مال فلا بأس بان يحكم الامام على ارباب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون  
 للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه ان يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج  
 بنفسه وله مال ينبغي ان يبعث غيره من نفسه بماله فيصير احدهما مجاهدا بنفتمن والآخر بماله  
 ومن قدر على الخروج بنفسه الا انه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفايته



فمن بيت المال فان اعطاه الامام قدر كفايته لا ينبغي له ان يأخذ من غيره جعلا وان لم يكن في بيت المال مال او كان الا انه لا يعطيه الا امام فله ان يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى غيره جعلا للغزو عنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز بهذا المال عنى فلا يكون له ان يصرفه في غير الغزو وحتى لا يقتضى به دين نفسه ولا يترك نفقه لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه ان يصرفه الى غير الغزو وكما كان له ان يصرفه الى الغزو وذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الائمة العرخي في شرح السير الصغير وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان للمدفع اليه ان يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من اعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل الى غيره جعلا للغزو عنه ثم عرض للمدفع اليه مريض من مرض او غيره ولم يخرج بنفسه فاراد ان يدفع الى غيره اقل مما اخذ لينزوبه فان كان مراده ان لا يمسك الفضل لنفسه بل يردّه على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده ان يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز بهذا المال عنى فليس له ان يمسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له ان يمسك الفضل الا يرى ان له ان يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يفزوبه واذا شرط مسلم لمسلم جعلا ليقتل كافرا حربيا فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رح واجب للشارط ان يفى بما شرطوا لكن لا يجبر عليه ومن مشائخنا رح من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رح خاصة وما على قول ابي حنيفة واهي يوسف رح فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاحكام كذا في المحيط \* ولو استاجر امير العسكرا جيرا باكثر من اجر المثل بملا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة ولو قال امير العسكرا والقا ضي اني استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي فالاجر كله في ما له ولو قال امير العسكرا لمسلم او ذمي ان قتلت ذاك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم جاز وحمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات \* على الامام ان يحسن نفور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور ليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويظهرهم كذا في خزائنه المقتنين \* واذا بعث جيشا ينبغي ان يؤمر عليهم امير او ان يؤمر عليهم من يكون صالحا لذلك بان يكون حسن التدبير في امر الحرب وربما مشفقا عليهم مسخيا

شجاعا واذا امر عليهم بهذه الصفة فينبغي ان يوصيه بهم كذا في المبسوط \* وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فللامام ان يؤمره قرشيا كان او عربيا او ببطيا من الموالي كذا في المحيط \* ويجوز ان يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب كذا في العنابة \* قال محمد ر ح واذا امر الامير العسكر بشيء كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا ان يكون المامور به معصية بيقين ثم هذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان علم اهل العسكر انهم ينتفعون بما امرهم به بيقين بان امرهم ان لا يقاتلوا في الحال مثلا و علموا انهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا بيقين انهم لا يطيقون اهل الحرب و علموا ان لهم مددا يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق اهل العسكر بيقين فيطيعونه فيه وان علموا انهم يتضررون بترك القتال في الحال بيقين بان علموا ان اهل الحرب لا يطيقونهم في الحال وصح ان يلحقهم مدد يتقوون به على قتال المسلمين لاطيعونه فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون انهم ينتفعون به او يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم ان يطيعوه وكذلك اذا امرهم بالقتال مع العدو وان علموا انهم ينتفعون به بيقين او شكوا فيه واستوى الطرفان اطاموه في ذلك وان علموا انهم لا ينتفعون به بيقين بل يتضررون لاطيعونه في ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح احد الطرفين على الآخر كان عليهم اطامته واذا امر الامير اهل العسكر بشيء فعصا في ذلك واحد من اهل العسكر فالامير لا يؤد به في اول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك ادبه الا ان يبين في ذلك مذكرا فحينئذ يحل سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدمى ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين واذا جعل الامام الساقة على قوم معينين والميمنة كذلك والميمرة كذلك فشدد العدو على الساقة فلا باس لاهل الميمنة والميمرة ان يعينوه اذا خافوا عليهم وهذا اذا كان لا يحل ذلك بمراكزهم فاما اذا كان يحل ذلك بمراكزهم فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امرهم الامير ان لا يبرحوا مراكزهم ونهى ان يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يعينوا اهل الساقة وان امنوا من ناحيتهم وخافوا على

على اهل الساقة واذا نهى الامام اهل العسكر من الخروج للعلافة لا ينبغي لهم ان يخرجوا \* اهل  
المنعة وغيرهم في ذلك على السواء الا انه ينبغي للامام اذا تهاهم من الخروج ان يبعث قوما من  
الجيش للعلافة ويؤمر عليهم اميراي يتلفون للجيش فلو ان الامام لم يبعث احدا واصاب الجيش  
ضرورة من العلف وخافوا على انفسهم وعلى ظهورهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بان  
يخرجوا وان كان فيه مصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج احد الى العلف الا تحت لواء فلان  
فينبغي لهم ان يراوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من اراد الخروج  
للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم ان يخرجوا الا تحت لواء فلان كذا في المحيط \*  
يجوز القتال في الاشهر الحرم والنهي من القتال فيها منسوخ وان كان عدد المسلمين نصف عدد  
المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم اسلحة وامام من لاسلح له فلا بأس بان يفر ممن معه  
السلح وكذا لا بأس بان يفر ممن يرمى اذا لم يكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بان يفر  
الواحد من الثلث كذا في محيط السرخسى \* واذا كان عدد هم اثنى عشر قالوا اكثر لا يحل لهم  
الفرار ان كان عدد الكفار ضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم واحدة فاذا تفرقت كلمتهم  
يعتبر الواحد بالاثنيين وفي زماننا يعتبر الطاقة ومن فر من موضع يقصده اهل الحصن بالمنجنيق  
واشباهه ومن موضع يرمى بالسهام والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط \* قال محمد ربح  
ولا بأس للامام ان يبعث الرجل الواحد او الاثنين او الثلاثة سرية اذا كان يطبق ذلك كذا  
في الذخيرة \* ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه  
واختلف في محله فانه لا يتحقق في كل مكان والمختاران يكون في موضع لا يكون وراءه سلام  
وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق \* الباب الثاني في كيفية القتال \* ينبغي للامام  
ان اراد الدخول في دار الحرب ان يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسلهم وراجلهم فيكتب  
اساميتهم كذا في شرح الطحاوى \* واذا ادخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا  
دمروهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دموهم الى اداء الجزية كذا في الهداية \*  
فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز \* وهذا في حق من يقبل منه الجزية وامام من  
لا يقبل منه فلا تدموهم الى اداء الجزية كذا في التبيين \* الكفارة صنفاً صنفاً لا يجوز اخذ الجزية  
منهم ولا اطعام الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فاذا ظهرنا عليهم لا يقبل

من رجالهم الا السيف او الا سلام ونساؤهم وصبيانهم في \* وصنف يجوز اخذ الجزية منهم  
بالاجماع وهم من اهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيره وكذا لك يجوز  
اخذ الجزية من المجوس بالاجماع عربيا كان او غير عربي وصنف اختلفوا في جواز اخذ الجزية  
منهم وهم قوم من المشركين غيرا لعرب وغير اهل الكتاب والمجوس يجوز اخذ الجزية منهم  
عندنا هكذا في المحيط \* ولا يجوز ان يعاتل من لا يبلغه الدعوة الى الاسلام الا ان يدعوه كذا  
في الهداية \* ولو قاتلوه بغير دعوة كانوا آمنين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئا مما اتلفوا  
من الدماء والاموال كما في النساء والولد ان منهم كذا في المبسوط \* ويستحب ان يدهوا  
من باغته الدعوة مبالغه في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية \* وانما يستحب الدعوة  
مرة اخرى للتاكيد بشرطين أحدهما ان لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين اما ان اكل  
في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بان علموا انهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال او يحتالون  
بحيلة او تحصنون لاستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني ان يطمع فيهم ما يدهون اليه اما ان كان  
لا يطمع فيهم ما يدهون لا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط \* ولا بأس ان يغيروا عليهم ليلا  
او نهارا بغير دعوة وهذا في الارض بلغت الدعوة كذا في محيط السرخسى \* فان ابوا عن الاسلام  
والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ونصبوا  
عليهم المجانيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم وافسدوا زرعهم كذا في الهداية \*  
ولا بأس بان يغربوا حصونهم ويغرقونها ويحربون البنين وكان الحسن بن زيا يقول  
هذا ان اعلم انه ليس في ذلك الحصن اسير مسلم واما ان لم يعلم ذلك فلا يحل التحريق والتفريق  
ولكننا نقول لو منعناهم من ذلك بتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلما يخلو  
عن اسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط \* ولا بأس برميهم وان كان فيهم  
مسلم اسيرا وتاجروا ان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون  
بالرمي الكفار وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف  
مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في مرية لا يؤمن عليها  
ولو دخل مسلم عليهم بامان لا بأس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوم يوفون بالعهد كذا  
في الهداية \* وان كان العسكرا عظيما فلا بأس باخراج العجا تزل للخدمة واما للشواب منهم

غمرازهن في البيت اسلم والاولى ان لا تخرج النساء اصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم  
 بد من الخراج للمباذعة فالاماء دون الحر اتركذا في التبئين \* قوم من الصلحاء يريدون الغزو  
 ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم مزامير فان امكن للصلحاء الخروج  
 بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمشوا كذا في الهداية \* لا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا  
 ولا شيخا فانيا ولا امي ولا متعذرا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له رأى في الحرب او تكون المرأة  
 ملكة وكذا لك ان كان ملكهم صبيا صغيرا واحضروه معهم الوقعة وكان في قتله تفريق جمعهم  
 فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة \* واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال  
 فيما لها تقتل هكذا في المحيط \* وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء خير ان الصبي والمجنون يقتلان ماداما  
 يقا تلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسروان كان يحسن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا  
 في الهداية \* ولا يقتل مقطوم اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا  
 لا يقاتلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط \* ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله  
 كذا الاممى والمقعد والشيخ الفاني اذا حضروا وحرصوا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء  
 فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضي خان \* اما اقطع اليد اليسرى او اقطع احدى الرجلين  
 فهو ممن يقاتل فيقتل وكذا الاخرس والا صم هكذا في المحيط \* واما للصبي والمعتوه قاتلا ما  
 يحرصان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صاروا في ايدي المسلمين لا ينبغي ان يقتلوهما وان كانا قتلا  
 غير واحد وكذا في فتاوى قاضيخان \* لا بأس بان يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم  
 من المشركين مبتدأ به الا الوالد والوالدة والاجداد من قبل الرجال او النساء والجدات وهذا  
 اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه  
 واذا ظفر الابن بابه في الصنف لا ينبغي ان يقصده بالقتل ولا ينبغي ان يمكنه من الرجوع  
 حتى لا يعود جريئا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويستمسك به حتى يجي فيه فيقتله  
 كذا في المحيط \* ولا يقتل الراهب في صومعته الا ان يخالط الناس كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم ان يتركوا  
 في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا امي ولا مقعد ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف

ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففى تركهم مؤن على المسلمين واما الشيخ الفانى الذى لا يلقح فان شاء اخرجته وان شاء تركه وكذا لك الرهبان واصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التى لا يرجى ولدها كذا فى البحر الرائق نا فلا من البدائع . قال القدورى فى كتابه الكفار على نوعين منهم من يجحد البارى مزوجلا ومنهم من يقربه الا انه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن انكره اذا اقر به يحكم باسلامه ومن اقر وجحد وحدانيته اذا اقر بوحدا نيته بان قال (لا اله الا الله) يحكم باسلامه ومن اقر بوحدا نيته الله تعالى وجحد رسالة محمد عليه السلام فاذا اقر برسالته صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا فى المحيط \* التوتنى اوالذى لا يقر بوحدا نيته الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما فان قال اردت به انى على الحق لم يكن مسلما واليهودى او النصرانى اذا قال (لا اله الا الله) لا يصير مسلما ما لم يقل (محمد رسول الله) قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهرا نى المسلمين اذا قال واحد منهم (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول انا برىء من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا برىء من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت فى دين الاسلام ولو قال اليهودى او النصرانى انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال انا مسلم يسأل عنه ان قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول فى دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال اردت به انى مستسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كلن مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل ان يصلى بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودى والنصرانى (لا اله الا الله) تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت فى الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه فان قال مع ذلك دخلت فى الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا فى بابونى قاضيخان \* قال ابو يوسف رح اذا كان شهادة المكتابي برسالته محمد عليه السلام جوا بها كان دخولا فى الاسلام ومن بعض مشائخنا رح اذا قيل للنصرانى انا محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له انا محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت فى زماننا انه قيل للنصرانى ادين الاسلام حق فقال نعم

لقيل له ادين النصرانية باطل فقال نعم فاقتن بعض المفتين بانه لا يصير مسلماً ولا غيرهم انا  
يصير مسلماً وكذلك اذا قال النصراني اواليهودي انا على دين العنيفة لا يصير مسلماً هكذا  
في المحيط \* من بعض المشائخ رح اذا قال لليهودي دخلت في الاسلام يحكم باملاهم وان  
لم يقل تبرأت من اليهودية واما المجوسي اذا قال اسلمت او قال انا مسلم يحكم بالسلامة لانهم  
لا يدمون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتيمة كذا في فتاوى قاضيخان \* انا صلى الكناي  
او واحد من اهل الشرك في جماعة حكم بالسلامة عندنا وان صلى وحده فعلى قول ابى حنيفة رح  
لا يحكم بالسلامة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يحكم بالسلامة فمن مشائخنا رح من قال  
لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره ابو حنيفة رح تاويله انا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك  
لا يحكم بالسلامة وتاويل ما قالوا اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم بالسلامة بخلاف  
وفي الاجناس اذا شهدوا انا رأينا يصلى منة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلوتى لا يكون  
اسلاماً حتى يقولوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط \* وان شهدوا انه كان يؤذن ويعيم  
كان مسلماً كان الاذان في السفر او الحضر وان قالوا معناه يؤذن في المسجد فليس بشيء  
حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك شاهداً  
فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً من البرازية \* وان صام او حج او ادى الزكاة لاسمكم  
بالسلامة في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رح ان حج البيت على الوجه الذي  
يفعله المسلمون بان رآوه تهيأ للاحرام وليس وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً  
وان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً وان شهدوا وحده فقال رأيت يصلى  
في المسجد الاظم في جماعة وشهد آخر رأيت يصلى في مسجد كذا في المحيط \* وان شهدوا  
على الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولم يقتل كذا في المحيط \* من الحسن بن زياد  
اذا قال الرجل لدمي اسلم فقال اسلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح  
في السير الكبير اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما اراد قتله قال (اشهد ان لا اله الا الله)  
فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم ان يكف عنه وان اخذ وجاء به الى الامام  
فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يقره للحكم وان قال بعد ما قره المسلم فهو  
حر ولكن لا يقتل فان قال ما اردت الاسلام بما قلت بل اماردت الدخول في اليهودية

اواردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال (لا اله الا الله) كف منه فابتلى  
ولحق بالشركيين ثم ما دى قاتل محمل عليه الرجل فلما رقه قال (لا اله الا الله) فان كان له فئة  
يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان يقتله ولكنه يؤد به على ما صنع  
وان كان هذا الرجل ممن يقول (لا اله الا الله) ولكن لا يقربوهالة محمد عليه السلام وباقي المسئلة  
بحالها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال (اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده  
ورسوله) عليه ان يكف منه فاذا اكره على الاسلام فاسلم صريح الاسلام استحسانا وفي نوادر ابن رستم  
انها سلام السكران اسلام كذا في المحيط \* واذا قال الوثني (اشهدان محمدا رسول الله) يكون مسلما  
وكذا لو قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او انا على الحنفية او على الاسلام يحكم باسلامه  
ولو مات يصلي عليه كما فرلقن كما فرأ آخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا  
قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثالث في الموادة والامان ومن يجوز امانه \* اذا  
رأى الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس وان رأى  
الامام مواد اهل الحرب وان يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به لكن هذا اذا كان بالمسلمين حاجة  
اما اذا لم تكن لا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بساحتهم بل  
ارسلوا رسولا اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة يحسمها ويقسم الباقي بينهم  
كذا في الهداية \* ولو اودعهم فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالموادة جائزة على جماعة  
المسلمين لانها امان واما الواحد كما ان الجماعة كذا في السراج الوهاج \* ولو ان مسلما اودع  
اهل الحرب فئة على الف دينار جازت مواد عتته فان لم يعلم الا ما م ذلك حتى مضت  
مواد عتته اخذ المال وجعله في بيت المال وان علم بمواد عتته قبل مضى السنة فانه ينظر ان كان  
المصلحة في امضاها امضاها واخذ المال فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم  
وقا لهم فان مضى نصف السنة يرد كله استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المسلم وادعتكم  
بالمال فادعهم ثم نبذ الامام اليهم بعد ما مضت من السنة بعضها وبقي البعض كان للامير المال بحساب  
ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا في المحيط \* فان كان وادعهم ثلث سنين كل سنة بالف  
فادعهم وقبض المال كله ثم اراد الامام نقض الموادة بعد مضى السنة فانه يرد عليهم الثلثين لانه فرق  
المعقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان هناك العقد واحد في السنة والمال المذكور بحرف على



وهو حرف الشرط كذا في المحيط الخرمي \* ويجوز للمواد من أكثر من عشر منهن على ما يراد إلا ما لم  
 من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاز جهو العد والمسلمين وطلبوا للمواد من على مال  
 يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل إلا ما لا إذا ضاف الهلاك كذا في الهداية \* وإن طلبوا من  
 إلا ما من المواد من سنين معلومة على أن يؤدى إلى المسلمين كل منة شيئا معلوما على أن  
 لا جرى عليهم أحكام الإسلام في بلادهم لم يفعل ذلك إلا أن يكون خيرا للمسلمين فإن كان  
 ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدى إلىهم كل منة ما تدرأه من هذا على وجهين  
 إما أن صالحوا على مائة رأس بغير أيمانهم أو بأيمانهم فإن كان الصلح على ما تدرأه بغير أيمانهم  
 فإن كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وإن كانت المائة المشروطة من  
 أرفائهم جاز وإن كان الصلح على مائة رأس بأيمانهم من أنفسهم وأولادهم بأن قالوا أولى السنة  
 آمنوا على أن هؤلاء لكم ونصا لحكم لثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا  
 فهو جائز كذا في المحيط \* وأن شرطوا في المواد من أن يرد عليهم من جاءنا مسلما منهم بطل  
 الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي \* ولو صالحهم إلا ما من ثم رأى نقض الصلح أصلح نبذ اليهم  
 وقتلهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منتشرًا يجب أن يكون النبذ كذلك  
 وإن كان غير منتشر بأن آمنهم واحد من المسلمين سرا بكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ  
 لا يجوز قتلهم حتى يمضى عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ العجز إلى أطراف مملكته  
 وإن كانوا خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خرجوا حصونهم بحبيب  
 الأمان فحتى يعودوا إليهم ويؤمنهم ويعمرُوا حصونهم مثل ما كانت توقيا من الغدر وهذا إذا  
 صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضى المدة وما إذا مضت المدة يبطل الصلح بمضيها فلا ينبذ اليهم  
 كذا في التبیین \* ولا ينبغى للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم ما دام الصلح  
 باقيا كذا في المراج الوهاج \* وإن بدءوا بحياة قاتلهم ولم ينبذ اليهم إذا كان ذلك  
 باتفاقهم كذا في الهداية \* ولو خرج من دار المواد منة جماعة فلا منعة لهم ونطعوا الطريق  
 في دار الإسلام فليس هذا نقض العهد وإن خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته  
 فالملك وأهل مملكته على مواد عنهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم  
 وإن كانوا خرجوا بأذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي \*

وانما كانت الموادة متعلقة بجهنم فخرج منهم رجل الى بلد محرب آخر لمن يتناوب بينهم موادة  
 فغزا المسلمون ذلك البلد فاحذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله واهله وورثته  
 وحيث مضى اهل البلد الفتيان وادعاهم وحيث حلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون  
 فغزاه الموادة حين فاسروا منها رجلا من الموادة عين كان اميرا في الدار التي غزاه المسلمون  
 كان قيا كذا في المراج الوهاج \* واهل الذمة اذا انقضوا العهد كالمشركين في الموادة ويجوز اخذ  
 المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار \* ويصالح المرتدين الذين  
 يعلمون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيرا بلا اخذ مال منهم وان اخذ المال منهم  
 لم يرد لان مالهم غني للمسلمين اذا ظهر وبخلافه لو اخذ من اهل البغي حيث يرد عليه  
 بعد وضع الحرب او زارها لانه ليس قيا الا قبله لانه امانة لهم كذا في التهر الفائق \* وهكذا في  
 فتح القدير \* عبدة الاوثان من العرب كالمتردين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او الحيف  
 ويكره لامير الجيش او قائد من قواد المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب فيختص بها بل  
 يجعلها قيا للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادة  
 وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو اصل في آلات الحرب ولا يكره ان خال ذلك على اهل الذمة  
 كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوما او رمحا او ترما لم يترك  
 ان يخرج به كذا في المبسوط \* وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين \*  
 طلب ملك منهم الذمة على ان يترك ان يحكم في اهل مملكته ما شاء من قتل او ظلم لا يصح  
 في الاسلام لاجاب الى ذلك ولو كان له ارض فيها قوم من اهل مملكته فهم عبدة يبيع منهم  
 ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبدة كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير \* فان ظفر عليهم عدوهم  
 ثم استنقذهم المسلمون من ايدي اولئك فانهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة  
 وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة مائر اموال اهل الذمة وعلى هذا الوا صلح الملك واهل ارضه او صلح  
 اهل ارضه دونهم فهم عبدة كما كانوا كذا في المبسوط \* فصل في الامان \* اذا آمن رجل  
 حرا او امرا او حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صلح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين  
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا آمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في النبذ  
 ولو جاء حرة

ولو حاصر الامام حصنا وآمن واحد من الجيش وغيره مفسدة بنيد الامان ويؤد به الامان كذا  
 في الهداية \* ويبطل امان ذمي الا اذا امره امير المؤمنين يؤمنهم فيجوز امانهم كذا في التبیین \*  
 ويصح امان المكاتب ولا يجوز امان المسلم المتاجر في دار الحرب ولا امان المسلم الا مبر  
 في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضي خان \* العبد اذا آمن  
 ان كان مازونا في القتال من جهة المولى يصح امانه بلا خلاف وان كان مسجورا من القتال  
 فعلى قول ابى حنيفة رح لا يصح امانه وعلى قول محمد رح يصح امانه وعلى قول ابى يوسف رح  
 مضطرب بعض مشائخنا رح قالوا هذا الخلاف في العبد المسجون اذا لم يجهن النفي امانا اذا  
 جاء النفي يصح امانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف كذا في المحيط \* والجواب  
 في الامة كالجواب في العبد ان كانت تقا تل باذن المولى فامانها صحيح وان كانت لا تقا تل  
 فعند ابى حنيفة رح لا يصح امانها كذا في الذخيرة \* ان آمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالجنون  
 وان كان يعقل الا سلام ويصفه وهو مسجون من القتال لا يصح عند ابى حنيفة رح ويصح  
 عند محمد رح وان كان مازونا له في القتال فالاصح انه يصح بالاتفاق بين اصحابنا كذا  
 في فتح القدير \* ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام ويصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا  
 في التبیین \* وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويصفه امر معيبة فامانته لا يصح  
 لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت او امه كذا في المحيط \* اذا آمن رجل من المسلمين  
 فلما من المشركين فاغار عليه قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال واصابوا النساء والاموال  
 واقتسموا ذلك وواد لهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القاتلين دية من قتلوا وقرء النساء  
 والاموال الى اهلها ويغرموا للنساء اصد قتهن بما اصابوا من فروجهن والاولاد احوار بغير  
 قيمة مسلمون تبعوا لآبائهم لاسبيل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلث حيض وفي زمان الاستدان  
 يوضعن على يدي عدل والعدل امرأ مجوزة ثقة لا الرجل كذا في المحيط \* قال محمد رح  
 واد ان ادعى المسلمون اهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان  
 بماي لسلن كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان مرفوا ففهموا بالامان ولم يعرفوا ولم يفهموا  
 منه الا مان بان نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية ونادوهم بالنبطية وهم قوم  
 لا يعرفون النبطية وامثال ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا امان لهم ويحل قتلهم وسبيهم

ولو نادوهم من موضع يجمعون الا ان العلم قد احاط بانهم لم يجمعوا بان كانوا نياما او مشغولين  
بالحرب فذلك امان واراد بالتعلم غالب الرأي لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط  
لثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك بمقام سماع الكل واذ اقالوا لحربي  
لاتخف او قالوا له انت آمن او قالوا له لا بأس عليك فهذا كله امان ولو قالوا له لك امان الله كان  
امانا وكذلك اذا قالوا لك عهد الله اولك ذمة الله او قالوا تعالى تسمع كلام الله او قالوا اجرناك  
ولو ان الامير قال لجماعة من اهل الحرب معينين وهم في الحصن محصورون اخرجوا الينا  
نراوكم على الصلح وانتم آمنون اولم يقل وانتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ولو قال لهم اخرجوا  
الينا ولم يزد على هذا فخرجوا فلا امان ولو قال لهم انزلوا الينا كان امانا ولو قال اخرجوا الينا  
فبيعونا واشتروا منا كان امانا ولو ان رجلا من المسلمين اشار الى رجل من المشركين وهم في حصن  
او منعة ان تعال او اشار الى اهل الحصن ان افتحوا الحصن ففتحوا واشار الى السماء فظن المشركون  
ان ذلك امان ففعلوا ذلك الذي امر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفا  
بين المسلمين وبين اهل الحرب من اهل تلك الدار انهم اذا صنعوا كان امانا او لم يكن ذلك  
معروفا فها هو امان جاز واذا اشار الى العدو باصبعه باشارة يفهم منه الدماء الى نفسه والامر  
بالجىء اليه ويقول بلسانه مع ذلك ان جئت قتلتك فجاء فهو آمن هذا اذا فهم الكافر الاشارة  
ومر بها امانا ولم يسمع قول المشير ان جئت قتلتك او سمع ولكن لم يفهمه فاما اذا سمع وفهمه  
لم يكن ذلك امانا وعلى هذا اذا قال المسلم للكافر تعال حتى اقتلك فسمع الكافر اول الكلام وفهمه  
ولم يسمع آخر الكلام او سمعه الا انه لم يفهمه كان امانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون امانا  
وعلى هذا اذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد القتال تعال ان كنت رجلا فسمع اول الكلام  
وفهمه ولم يسمع آخر الكلام او سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان امانا ولو سمع اول الكلام  
واخبره وفهمه فجاءه لا يكون امانا وعلى هذا اذا قال له تعال حتى ترى ما اصنع بك  
هكذا في الذخيرة والمحيط \* ولو ان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنونا على ذرارينا  
فآمنوهم على ذلك فهم آمنون واولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا من اولاد الرجال ولا يدخل  
اولاد البنات كذا ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية \* اذا قال آمنوني على اولادي  
فآمنوه على ذلك فهو آمن واولاده الصلبية واولاده من قبل الرجال واما اولاد البنات

فلا يدخلون ولو قال آمنوني على اولاد اولادى ذكر شيخ الاسلام والقاضى الامام ركن الاسلام على المعنى ان هذه المسئلة على الروايتين وذكر شمس الائمة السرخسى ان في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال آمنوني على آبائي ولعاب وامد خلا في الامان وان لم يكن اب وام وانما له جد وجدة فلا امان لهما قال محمد ربح فان كان لهما نهم الذى يتكلمون به ان الجدة والدكما ان ابن الابن ابن فالجدة بمنزلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم بنون وهنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكر وانما لهم بنات خاصة فهن في جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا واخواتنا فهذه على الاثبات دون التذكور كذا في الظهيرية \* ولو قال آمنوني على اخوتي وله اخوة واخوات دخل الكل في الامان ولو كان له اخوات لا ذكر معهن يدخل في الامان كذا في المحيط \* ولو قالوا آمنونا على ابنائنا ولهم ابناء وابناء ابناء فالامان على الغريقين فان لم يكن لهم ابناء ولكن لهم ابناء ابناء فهم آمنون ايضا وان قالوا آمنونا على ابائنا وليس لهم اباء ولهم اجداد فليس يدخل الاجداد في ذلك وكذلك لو قالوا آمنونا على امهاتنا وليس لهم امهات لكن لهم جدات فانهم لا يدخلون في الامان ولو قال آمنوني على موالى وليس له الا المولىات ولا ذكر فيهن فهن آمناستحسانا فاما كذا في الظهيرية \* اذا قال واحد من اهل الحصن للمير وهو في الحصن آمنوني على منامى فآمنوه فهو آمن ومتاعه سالم ولا يدخل في المتاع دراهم ولا دنائير ولا ذهب ولا فضة ولا حلى ولا جواهر ولا كرام ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من الثياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت تدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط \* ان قال آمنوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال آمنوني في عشرة من اهل بيتى او في عشرة من اهل حصنى فالامان لعشرة سواء ولو قال آمنوني في عشرة من اخواني فهو آمن وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدى ولو قال آمنوا عشرة من اخواني انا فيهم او عشرة من ولدى انا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشرة من اهل بيتى انا فيهم او عشرة من اهل حصنى انا فيهم فالامان لعشرة سواء \* ولو قال آمنوني في موالى وله موالى امتقوه وموالى امتقهم فالامان لا يتناول الغريقين وانما يتناول الامان احد الغريقين ويكون الامان على مانواه المستامن فان قال ما نويت شيئا فهم جميعا آمنون

استحسننا وان خط ضرر المسلمون حصتنا فاشرف عليهم رأس الحصن فقال آمنوني على عشرة  
 من اهل الحصن على ان افتحه لكم فقالوا لك ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الحيار  
 في تعيين العشرة الى رأس الحصن ولو قال اصدقوا لي الامان على اهل حصني على ان تدخلوه  
 فتصلوا فيه فعقدوا له الامان على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولامن الاموال كذا  
 في خزائن المفتين \* اذا استأمن الرجل من اهل الحرب الى اهل الاسلام فخرج معه بامراته  
 وقال هذه امراتي وخرج معه باطفال صغار وتال هؤلاء اولادي ولم يكن ذكرهم في امانه وانما  
 قال آمنوني حتى اخرج اليكم او الى دار الاسلام او الى عسكركم في دار الحرب فان القياس  
 في هذا ان يكون الكل نياً غيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بامانه وعلى هذا القياس  
 والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رقيقى وصدقوه في ذلك او كانوا صغار الا يعبرون  
 من انفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع يمينه استحسانا والقياس  
 ان يكون جميع ذلك نياً وكذلك الدواب والاجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان  
 وان كان معه رجال فقال هؤلاء اولادي وصدقوه في ذلك فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه  
 صغار وهم يعبرون من انفسهم فقال هؤلاء اولادي وصدقوه في ذلك فالقياس ان يكونوا نياً  
 وفي الاستحسان ان لا يصيروا نياً وان كذبوه فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه نساء قد بلغن  
 فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس ان يكن نياً وفي الاستحسان هن آمانات وصار الاصل في جنس  
 هذه المسائل ان كل من يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في الامان  
 وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا امانه  
 وجدته واخواته وعياله وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستأمن تبعا  
 للمستأمن فاما ابوه وجده واخوه لا يدخل في امان المستأمن قال وكل من كان آمنا بامان  
 من المستأمن فعلم انه كما قال او ادعى ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه  
 وان كذبه كان نياً وان كذبته اولاد صدقه كان نياً وان صدقه اولاد ثم كذبه فريقتهم واولاده  
 الصغار الذين يعبرون من انفسهم آمنون فاما اجيره والمرأة الكبيرة بتصديقه اول مرة  
 ما اقرا على انفسهما بالرق فان المستأمن لم يدع عليهما الرق فبقوا احرارا فان كذبوه  
 بعد ذلك

بعد ذلك نقدا قروا على انفسهم بالرق والحربى اذا اقر على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق  
 ذكر في مسئلة المحصور ان امانا من على ان ينزل الى المسلمين انه يدخل في الامان لبايه  
 وسلاحه الذي لبسه ومركبه وما خرج به معه من ورق اودنا نير نفقته في حقوقه استحسن ذلك  
 وما مد اذ لك في ثم انما يدخل في الامان من سلاحه وثيابه سلاحه مثله وثيابه مثله حتى  
 لو تنكب بقميص او تقلد بحبوف او ظاهر بين الاقبية او العمام حتى جعلها كالكاره على راسه فان  
 الزيادة لا يكون له كذا في المحيط \* اذ ارسل امير العسكر رسول الى امير حصن في حاجته  
 فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال انه ارسل على لسانى اليك الامان لك ولاهل  
 مملكتك فافتح الباب واتاه بكتاب زوره وانتعله على لسان الامير وقال ذلك قولا وحضر المقالة  
 فامس من المسلمين فلما فتح الباب دخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال امير الحصن ان رسولكم  
 اخبرنا ان اميركم آمننا وشهدا ولئلك المسلمون على مقاتله فالقوم آمنون يرد عليهم ما اخذ منهم  
 وان كان الذي اتاهم بهذه الرسالة رجلا ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كتابا فيه  
 اما نهم وادخل به اليهم وقال ذلك لهم قولا وقال انى رسول الامير ورسول المسلمين فهم  
 فى ولل امام ان يقبل مقاتلتهم كذا فى الظهيرية \* لو ان رسول الامير حين بلغ رسالة الامير حاجته  
 فقال ان فلانا لقائد قد آمنكم وارسلنى بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوكم وانى كنت  
 آمنتم قبل ان ادخل عليكم ونادينكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم فى اجمعون  
 اذا كان ما اخبر به كذبا ولو ارسله رجل من المسلمين فى حاجته فقضى حاجته ثم اخبرهم  
 ان من ارسله آمنهم فهو باطل كذا فى محيط السرخسى \* الا ما اراد من المسلمين اذا امر الذمى  
 ان يؤمنهم فان قال له آمنهم فقال له الذمى آمنتم او قال ان فلانا آمنكم فهو صواب  
 آمنين وان قال له قل ان فلانا آمنكم فقال لهم الذمى ان فلانا آمنكم فهم آمنون وان قال لهم  
 قد آمنتم فهو باطل هكذا فى الذخيرة \* ولو حاصروا المسلمون حصنا فقال اميرهم لاهل  
 الحصن متى آمنتم فاما نى باطل او فلا امان لكم او قد نبذت اليكم ثم آمنهم فاما نه باطل  
 ولو امر الامير مناد يا قتادى فى العسكر من آمن منكم اهل الحصن فاما نه باطل ثم آمنهم مسلم  
 فاما نه جائز ولو امر بان ينادى اهل الحصن او كتب او ارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين  
 فلا تعتمدوا بما نه فان امانه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على امانه فهم فى ولو قال لهم لا امان

لكم ان آمنكم رجل مسلم حتى او منكم ان اثم اناهم معلوم وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم  
 فنزلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذبا في ذلك ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان  
 آمنكم معلوم اذا تاكم بر ماله مني حتى او منكم بنفسى والمسئلة بها لها فهم فيء وان كان الامير  
 ارسل اليهم رسولا ليبلغهم ففعل فهم آمنون لو قال لهم اذا آمنتمكم فاما نى باطل ثم آمنهم كان  
 ذلك امانا صحيحا كذا في محيط السرخسى \* اذا حاصر المسلمون حصنا او مدينة من اهل الحرب  
 فطلبوا من المسلمين ان ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم ان ينزلوهم على ذلك كذا في  
 المحيط \* فان انزلوهم على حكم الله تعالى مع انه ليس لهم ذلك فللا مام ان يعرض الاسلام  
 عليهم فان اسلموا كانوا احرارا يستلم لهم اموالهم ونساؤهم وذرايرهم ويصير دارهم دار  
 الاسلام ويكون في ارضهم العشر فان ابوا الاسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى  
 اراضيهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون الى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد  
 من المسلمين بعينه جاز فان حكم ذلك الرجل فيهم بقتل او سبي او ان يصيروا ذمة جاز  
 ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان مات فلان او قتل قبل ان يحكم صاروا كما نزلوا  
 على حكم الله تعالى فان اخرج نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل  
 لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ان كان الحكم رجلا مسلما الا انه لا يجوز شهادته  
 لفسقه او لانه محدود وفي قذف حكمه جائز ان حكم عليهم بقتل او سبي او غير ذلك كذا  
 في المحيط \* وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القذف او اعمى لا يجوز كذا في التاتلر  
 خانية \* وان حكموا عبدا او صبيا حرا قد مقل لم يجر حكمه فان نزلوا مع ذلك على حكمه  
 يجعل ذمة كما لو نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرايرهم  
 او غير ذلك جائز هكذا ذكر محمد رح في السير الكبير فان اسلموا قبل ان يحكموا الذمى عليهم  
 بشىء لم يجر حكمه عليهم بذلك بقتل او سبي او غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة  
 احرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا ان تحكم بقتل هكذا  
 ذكر في الزيادات ولا يصلح للحكومة اسير من المسلمين في ايديهم وكذلك تاجر من المسلمين  
 معهم في دارهم وكذلك رجل منهم اسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في محكم المسلمين  
 وفي السير الكبير اذا شرطوا ان ينزلوا على حكم فلان على انه ان حكم بينهم بشىء فقد مضى الحكم



فان لم يحكم بينهم بشيء ردوا الي ما منهم او شرطوا ان ننزل على حكم فلان على انه ان حكم  
 فينا ان يبلغونا الي ما مننا امضيتم ذلك فلا ينبغي للمسلمين ان ينزلوهم على هذا الشرط  
 واذا انزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم ان يحكم بردهم الي ما منهم ومع هذا لو انزلوهم  
 على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الي ما منهم امضينا حكمه ونردهم الي ما منهم وفي نوادر  
 ابن سماعة عن محمد بن ابي العسكر اذا آمن قوم من اهل حصن على ان يكونوا عبيدا لفلان ورضوا  
 بذلك ونزلوا عليه فمهم في علمهم منهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الا مان على  
 ان يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارد والي ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على ان يعرض  
 عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهم اللحاق بحصنهم وليس للمسلمين قتلهم وسبى نسائهم وذراريهم  
 ولورضوا باداء الخراج لزمهم ولا يخلون بعد ذلك وان خرج بعضهم على ان يحكم فيهم  
 فلان فافتحت القلعة بعد انقضاء لهم منها وقتل من في القلعة فمن نزل فعلى ما نزل فان كانوا  
 شرطوا ردهم الي الحصن ان لم يرضوا وقد هدست القلعة ردوا الي ان نرى موضع ما منون  
 فيه فان كان اهل الحصن قد جمعوا على نزول هؤلاء بهذا الصلح لم يقتل المسلمون اهل القلعة  
 فان فعلوا فلا شيء عليهم وقد اسأوا واذا انزلوا على ان يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل  
 من اهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا وما لو نزلوا على حكم الله هو اعز ولو نزلوا  
 على حكم فلان وفلان فمات احدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك قال في المنتقى الا ان يرضى الفريقان  
 بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا ان يرضى الفريقان بحكم  
 احدهما ولو حكم احدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبى ذراريهم وحكم الآخر بسبى الكل فانهم  
 لا يقتلون ويكونون فداء للرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبى نسائهم وذراريهم  
 كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبى ذراريهم وان شاء جعل الكل فداء واذا  
 نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير افضليهم وان املسوا بعد التحكيم  
 قبل امضاء المحكم فيهم احرار وان صبرهم المحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية  
 وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف عذرهم وسبى الباقي من الرجال والنساء  
 فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبى النساء والذراري فقتل الرجال وسبى النساء  
 والذراري فالارض في ان شاء الامام ختمها وقسم اربعة الاخماس بين الغانمين وان شاء

تركها على حالها في يد الوالي ودعها اليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعمل في معطل  
ارض اهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين  
فان الاحرار منهم ينزحون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك اهل ذمتنا جندهم وكذلك ان اسلم منهم  
في ايديهم ان استعانوا بالمسلمين ثم في كل موضع وجب رد هم فانما يريدون الى الموضع الذي  
خرجوا منه اليها ولا يريدون الى ما احصن منه ولا الى جيش اكثر منهم كذا في المحيط \*  
قال محمد بن روح اذ قال المسلمون لرجل من اهل الحصن ان دللتنا على كذا وكذا فانت آمن  
او قالوا امناك فلم يد لهم فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء مباحه ولو قال له امناك  
على ان تد لنا على كذا او كذا ولم يزد واعلى هذا فلم يد لهم لم يذكر محمد بن روح هذا الفصل  
في الكتاب والجواب فيه انه على امانته لا يحل للامام قتله ولا اسره واذا دخل مكر من المسلمين  
دار الحرب غمروا ببعض حصونهم او مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة واذا ان ينغروا  
الى غيرهم فقال لهم اهل المدينة اطونا على ان لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا عنا  
هلون ان لا نقاتلكم ولا نتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين اطوهم  
وبعد ما اطوهم لا ينبغي لهم ان يشربوا وان يسقوا واهم ان اكل ذلك يضر في ما ثم يقيم  
او كان لا يدري انه يضر بهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي ان ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ  
وان كان ذلك لا يضر في ما ثم يقيم بان كان الماء كثيرا فلمسلمين ان يشربوا ويسقوا واهم  
من غير ان ينبذوا اليهم والجواب في الكلاء نظير الجواب في الماء وان قالوا اطونا على ان  
لا تعرضوا بشيء من زروعنا واشجارنا وانما نافعنا اطوهم على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس  
ينبغي لهم ان يتعرضوا لها ما لم ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ اضر ذلك بهم اولم يضر وان قالوا  
اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا وكلاءنا فاطمينا هم على ذلك فان علينا ان نفى به فلا نحرق  
زروعهم وكلاءهم ولا باس بان ناكل من ذلك ونعلف دوابنا وبمثلته لو قال اطونا على ان  
لا ناكل زروعنا وكلاءنا فاطمينا هم على ذلك فابنه لا ينبغي لنا ان ناكل من ذلك وان نعلف دوابنا  
وان نحرق ذلك \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الامان على الشيء امان من مثله وما فوقه  
صررا ولا يكون امانا عما دونه ضررا ولهذا ان قالوا اطونا على ان لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا  
ان نفرقها

ان نفرقها كذا في الذخيرة \* وان قال لهم اهل الله ينقذوا عطونا على ان لا تمروا في هذا الطريق على ان لا تقتل منكم احدا ولا بنا سرة فان كان الا عطاء خيرا للمسلمين فلا بأس بان يعطوا ذلك وياخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر ابعد واشق على المسلمين وان اراد المسلمون بعد ذلك ان يمروا في ذلك الطريق ولا يمرؤن في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى ينبذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون احدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان من الضرور في الطريق الذي مبنوه اما ما من القتل والامروا ان شرطوا علينا ان لا نحرب قراهم فلا بأس بان ناخذ ما وجدنا في قراهم من متاع او غير ذلك مما ليس ببناء والا ما من من التحريب لا يكون اما ما من اخذ المتاع والطعام وان شرطوا ان لا نقتل اسرارهم اذا اصبناهم فلا بأس بان نأمرهم ولو شرطوا علينا ان لا نأمر منهم فلا ينبغي لنا ان نقتلهم ولا ان نأمرهم كذا في المحيط \* ولو قال آمنونا حتى تفتح لكم الحصن فتدخلون على ان تعرضوا علينا الا سلام فنسلم ثم ابوا ان يحلموا فهم آمنون وعلى المسلمين ان يخرجوا من حصنهم ثم ينبذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم ان ابتم الا سلام فلا امان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بجاليها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتليهم ابوا الا سلام وان اسلم بعضهم واهبى البعض فمضى اسلم فهو حرم ومن ابقى فهو فري فان جعله الامام فيا بعد ما مرض عليه الاسلام فلبى ثم اسلم لم يقتله ولكن يجعله فيا فان مرض الاسلام عليه فابى ولم يحكم عليه بانته في حتى اسلم فهو حرم استحمانا وان قال حين اراد النزول آمنوبى على ان تعرضوا على الاسلام فان اسلمت الى ثلثة ايام والا فلا امان لي ثم مرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلثة ايام وليا ليها من حين مرضوا عليه الاسلام فان مضت المدة قبل الاسلام كان فيا من غير حكم الحاكم وان قال اسلمت الى ثلثة والا كنت جددكم او قال ذلك جميع اهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما التزموا بالشرط ولو قال انت آمن على ن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل ان يسلم فيجب تبليغه ما منه ابى لم يسلم وكذلك لو قال انت آمن على ان تنزل فتعطينا مائة دينار فقبل ذلك ونزل ثم ابى ان يعطيهم لان هذا الامان معلق بشرط اداء الدينار وفي الاول معلق بشرط القبول فاذا انزل وقيل كان آمنا وكانت الدنيا نير عليه فان ابى ان يعطيها حبس ليؤديها ولا يكون فيا لاجل الامان الثابت له فمتما اعطى الدينار فيجب تخليته سبيلا حتى يلتحق بامانه ولا يسقط عنه الا بالاسلام او بعقد الذمة وكذلك لو صالحهم

على ان يعطيهم راساً فعليه وضطاً او قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على ان انزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم اعطيكم فلا امان لي لو قال ان نزلت اليكم فاعطيكم مائة دينار فانا آمن ثم نزل فطلبوه فابى ان يعطيهم يكون فياً قيثاساً ولا يكون فياً استحساناً حتى يرفع الى الامام فبأمره بالاداء فان اتى يجعله فياً ولو قال يرجل من المحصورين آمنوني حتى انزل اليكم على ان ادلكم على مائة رأس من السبي في موضع فامنوه على ذلك فلما نزل اتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه احد فقال قد كانوا هنا فذهبوا فلا تدري اين ذهبوا يود الى مأمته ولو قال اسير في ايدى بنا آمنوني على ان ادلكم على مائة رأس والمسئلة بحالها ثم لم يدلكم فلما مام ان يقتله وان قال المحصور على انى ان لم ادلكم كنت لكم فياً او قيثاقاً ثم لم يف بالشرط فهو فى للمسلمين ولا يحل لهم قتله وان قال آمنوني على ان انزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد اصابها المسلمون او علموا بها قبل دلالة ولم يصيبوها فليس هذه بدلالة ويكون فياً ولو دللكم على الطريق فساروا فيه حتى عرفوا مكانها قبل ان ينتهى اليها او وصف لهم مكانا ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى اصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال آمنوني على ان ادلكم على طريق باهله ولده فان لم افعل فلا امان فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بطريق فقال هذا هو الذى اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشىء فان قال على ان ادلكم بطريق هذا الحصن وانه قد نزل هادياً من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد اصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم ان يدلكم على حصن او مدينة او على هذا الحصن او هذه المدينة كذا في محيط السرخسى \* الباب الرابع في الغنائم وقسمتها \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في الغنائم \* الغنيمة اسم لما ل ما خوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة والفى ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس \* ون الفى كذا في غاية البيان \* وما يؤخذ منهم هدية او سرقة او خلسة او هبة فليس بغنيمة فهو لا يخذ خاصة كذا في خزائنة المفتين \* قال محمد بن رح واذ اسلم اهل مدينة من مدائن اهل العرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا احراراً لا سبيل عليهم ولا على اولادهم ونسائهم ولا على اموالهم ويوضع على اراضيهم العشرون الخراج وكذلك اذا صاروا من قبل الظهور عليهم الا ان ههنا على اراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية ايضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم اسلموا فلا مسلم فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم واموالهم بين الغانمين واذ اراد القسمة

بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وابتداء السبيل وقسم اربعة اخماس بين الغانمين خمسة الغنائم ويضع على الارض العشرة وان شاء من عليهم يعلم لهم رقابهم وذرايرهم واموالهم ويضع على اراضيهم العشر وان شاء وطلق الخراج وان ظهروا مسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء امترقهم وقسمهم واموالهم بين الغانمين فاذا اراد القسمة اخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغانمين ويضع على الاراضي العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذراير بين الغانمين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وطلق اراضيهم الخراج كذا في المحيط \* ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعيون والا بأبواب الخراجي نحو ماء الانهار التي حفرتها الا حاكم كذا في غاية البيان \* وان من عليهم برقابهم واراضيهم وقسم النساء والذراير وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في ايديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم واراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغانمين فهو جائز ولكنه مكروه فان ترك في ايديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لم يجز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد ان يمن عليهم برقابهم لم يجز كذا في المحيط \* وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من اهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة او مقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التاتارخانية ناقلا من شرح الطحاوي \* واذا انقضت اهل الذمة العهد وغلوا على دارهم او على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون ونبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم واراضيهم ونسائهم وذرايرهم واموالهم ووضع على اراضيهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصروف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل ممرض بنى تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراير والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ردة للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليؤدوا المؤونة عنها جائز ولكن يفعل برضاء اولئك الذين يريدون الامان

نقلهم اليها واذنا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشران شاء  
 وان شاء جعل عليها الخراج ولوان قوما من المسلمين ارتدوا وغلبيوا على ديارهم او على دار  
 من ديار المسلمين وصارت ديارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل  
 من رجالهم الا اللقيط الا لا سلام فان ابوا ان يسلموا وقتلوا وقسم نسائهم وذراريهم ويجبرون  
 على الاسلام وتضمنت الاموال والاراضي بين الغانمين ايضا ووضع على الاراضي العشران  
 ونحو ذلك ان يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون الاراضي ورأى  
 في ذلك خبر للمسلمين فعمل ذلك فان رأى بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قوما من اهل الذمة  
 يؤدون الخراج من انفسهم ومن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة  
 لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج منها فقد ذكرهنا نقل اهل الذمة لانه لا يحقهم الغيظ بقتل  
 المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان اسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الا ما كانوا حرا والاصيل  
 عليهم وامان نسائهم وذراريهم واموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل  
 على الاراضي العشران شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على  
 اراضيهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليها العشران رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم  
 حشريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا اراد الامام ان يجعل اهل الحرب  
 والناقصين العهد اهل ذمة يؤدون الخراج وقد اصاب منهم ما لا في الحرب قبل ان يظهر عليهم  
 فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعذر والعذر ان لا يقدروا على مارة الاراضي  
 وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في ايديهم فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضي وزراعتها  
 لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فلن شاء اخذ منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى  
 ان يتركها في ايديهم تاليفا لهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما اخذ من  
 نسائهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرد وما بقي في ايديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم  
 واذا فتح الامام بلدة من بلاد اهل الحرب وقسمها واهلها بين الغانمين ثم اراد ان يمين عليهم  
 رقابهم وانفسهم فليس له ذلك وكذلك ان اخذ من بها عليهم ثم اراد ان يقسمه ليس له ذلك كذلك  
 في الجيوب الامام ان يقتلهم وان شاء استرقهم الا مشركي العرب والمتردين  
 والذين

وان هاء تركهم اخرا وان مة للمسلمين الا مشركي العرب والمردني وليس غنيهم منهم  
الا الا مشركي كذا في التبيين \* ولا يجوز ان يرد لهم الى دار الحرب ولا يجوز مغارة اسراهم  
بما سارنا عند ابي حنيفة زح كذا في الكافي \* وهكذا في المتن \* والصحيح قول ابي حنيفة زح كذا في  
الزاد \* قال محمد بن حنفية في السير الكبير لا بأس بان يفادى اسراء المسلمين باسراء الكافرين الذين  
في ايدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول ابي يوسف ومحمد بن حنفية وهو ظاهر الروايتين  
من ابي حنيفة زح كذا في المحيط \* وبها قال العامة هكذا في النهر القاطن \* ثم في الفداء يشترط  
وضاء اهل العسكر لان فيه ابطال حقهم من العين ولو ابي اهل العسكر ذلك فيما بعد الرجال  
ليس للاسرا ان يفاد بهم وفي الرجال ان كان قبل القسمة فله ان يفاد بهم وبعد القسمة ليس له  
ذلك الا برضاء واداءه رمول ملصقهم يطلب الفداء بالامارة في مكان فاخته واعلى  
المسلمين هدا بان يؤمنهم على ما ياتون به من الاسارى حتى يفرضوا من اسرا الفداء وان  
لم يتفق رجعوا بمن معهم من اسراء المسلمين فانه ينبغي ان يوفوا بعهدهم وان يفاد بهم كما  
شرطوا لهم شرطوا ما لا اوضحه لك الا لانهم ان لم يتفق بمنهم التراضي بالفداء واداءه  
الا فصراف باسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم ان يدهم حتى يرد الاسراء  
الى بلادهم وحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسراء من ايديهم من غير ان يتعوضوا  
لهم بشئ سوى ذلك كذا في المحيط \* اما الفداء بما لا يرضى من اهل الحرب فلم يجوز في  
المشهور من المذاهب ولو اسلم الاسير في ايدينا لا يفادى بمسقطه امير في ايديهم الا اذا طابت  
نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز ان على الاسارى وهو ان يطلقهم مجانا كذا في الكافي \*  
قال محمد بن حنفية والصبيان من المشركين اذا اسبوا معهم الآباء والامهات فلا بأس بالفداء بهم  
واما اذا سبى الصبي وحده واخرج الى دار الاسلام فانه لا يجوز الفداء به بعد ذلك وكذلك  
ان قصمت الفدية في دار الحرب فوقع في سهم رجل او بيعت الفداء بغيره او سبى محكوما له  
بالانقلاص تباع لمن تعين ملكه فبه بالقسمة او الفداء كذا في المحيط \* قال محمد بن حنفية والسلاح  
الاخذنا منهم فطلبوا منه فاداه بالمال لم يجوز ان يفعل ذلك وان طلبوا ان يعطونا رجلا  
معتقنا فطلبوا منه فاداه بالمال لم يجوز ان يعطونا ذلك ويجوز ان يعطونا  
اسرا من المسلمين الذين في دار الحرب بالاداء والدنا نبيروا ما ليس له قوة في امر الحرب

كالثياب وغيرها ولا يغادرون بالسلاح ولا بالخيول كذا في السراج الوهاج \* قال محمد بن  
في السير الكبير اذا اسرا الحر من المسلمين او من اهل الذمة فقال لمسلم او ذمي مستأمن منهم  
افتد لي من اهل الحرب او اشتري منهم ففعل ذلك واخرجه الى دار الاسلام فهو حرا سبيل  
عليه والمال الذي فداه به المأمور به له على الامر فيرجع عليه بجميع ما ادعى في فدائه الى  
مقدار الدية فان كان فداه باكثر من الدية فانما يرجع على المأمور به الدية دون الزيادة  
وقيل ينبغي في قياس قول ابي حنيفة رح ان يرجع بجميع ما ادعى قل او اكثر والا صح ان هذا  
قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأمور قال افتد لي منهم بالثمن فلم يتمكن المأمور من ذلك  
حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة \* ولو كان المأمور قال للمأمر افتد لي  
منهم بما رأيت او بما شئت او امرك جائز فيما تفديني به فانه يرجع عليه بما فدي به قل او اكثر  
فان كان المأمور عبدا او امة فامر مستأمن فيهم ان يشتريه او يفديه عنهم ففعل ذلك بمثل قيمته  
او اقل او اكثر فهو جائز وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشتري لنفسي فان اشتراه بقيمته  
او بغبن يسير واخبرهم ان يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمر ان يرجع بالفداء  
على العبد كذا في المحيط \* ولو ان مكاتبا امر رجلا ان يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداه  
فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو ان المكاتب امره بان يفديه بخمسة آلاف درهم بقيمته الف  
درهم جازي في قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف ما لم يعتق ولو امره المأذون  
ان يفديه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق ولو ان اجنبيا امر رجلا بان يشتري اسيرا  
في دار الحرب فان قال له اشتريه لي او قال اشتريه من مالي فان المأمور يرجع على الامر  
فان لم يقل من مالي ولا لي فانه لا يرجع الا ان يكون خليطا كذا في الظهيرية \* وفي الفتاوى  
ان اؤكل المأسور رجلا بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتريه لي جازوكذا لو قال اشتريه لي  
بمالي وكان له ان يرجع على الامر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتريه وام يقل اي ولا بما لي  
ففعل الوكيل الثاني صار منتظوما حتى لا يرجع الثاني على احد ولا رجوع للاول على الامر  
كذا في المحيط \* قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري  
اسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من اخبره حراسير  
في ايديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري



يقدر قيمته او يغبن يسير ولواراد الاموران يشتوي اسيرا فقال له الاسير اشتريني فاشتراه المامور  
بالمال المدفوع اليه بضمن المامور ذلك المال ويرجع به على الاسير ولو ان هذا المامور  
بشراء الاسير قال للاسير بعد ما قال له الاسير اشتريني انكذا اشتريتك بالمال المدفوع الى حسبه  
فلشتره كان مشتريا لاصحاب الاموال كذا في التائا رخانه \* ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري  
حرا من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الفديا اشتراه من ذلك شيء  
وكان للما مور ان يرجع على الذي امره ان كان ضمن له الثمن او قال اشتره لي فان كان قال  
له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط \* رجل دخل دار الحرب وعنده  
من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فاشترى الجاهل افضل من شراء العالم كذا في السراجية \* واذا  
اراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام لايقرها ولا يتركها بل يدبحها  
ويحرقها ويحرق الاسلحة ايضا وما لا يحترق منهما كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار  
كذا في الكافي \* ويكسر كل شيء من آنيتهم واثاثهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات  
والادهان على وجه لا ينتفعون به فيفعل هذا كله مغايظة لهم واما النسي اذ لم يقدروا على نقلهم فانه  
يقتل الرجال منهم اذا لم يسلّموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في ارض مضيعة ليهلكوا جيورا  
وعطشان قتلهم متعذر للنهي ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية او عقرب  
في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون انياب الحية ولا يقتلونهما قطعاً لضرورة  
المسلمين ما داموا فيها وابقاء لنسلهما كذا في العراج الوهاج \* الغنائم لا تملك قبل الاحراز  
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي \* ويبتني على هذا الاصل مسائل منها ان واحد من الغانمين  
لو وطئ امه من السبي فولدت فادماة لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسّم الامه والولد والعقربين  
الغانمين ومنها اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه ومنها ما لو اُتلف واحد من  
الغزاة شيئا من الغنيمة لا يضمن عندنا ومنها ما لو قسم الامام الغنيمة لا من اجتهاد ولا لحاجة الغزاة  
لا يصح عندنا كذا في العيين \* هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها  
واجري عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي \* واذا قسم في دار الحرب  
مجتهدا او قسم احاجة الغانمين فصحيحة ومن مات بعد اخراج الغنيمة الى دار الاسلام فنصيبه  
لورثته كذا في الهداية \* واذا اخفقهم مدد في دار الحرب شاركوهم فيها وانما ينقطع شركتهم

١- الا حراز بدار الاسلام وبالفسمة في دار الحرب او ببيع الامام الغنيمة فيها ولو فتح العسكر بلدا  
من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركوهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس  
للسوقية سهم الا ان يغاثوا ويغبرحاله عند القتال فارسا او راجلا كذا في الاختيار شرح المختار \*  
وكذا من اسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر المرتد اذ اتاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي  
دخل بامان اذ لحق بالعسكر اذ قاتلوا استحقوا الا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير \* الرد  
والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية \* ان كان الاجير مع العسكر قال \* محمدرح ان ترك خدمة  
صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل ان من دخل للقتال  
٢- استحق السهم قاتل او لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا ان يقاتل وهو من اهل القتال  
ومن دخل مقاتلا مع العسكر مقاتل او لم يقاتل لمرض او غيره فله سهمه ان كان فارسا ففارس  
او راجلا فراجل ومن دخل مقاتلا ثم امر ثم تخلص قبل اخراج الغنيمة فله سهمه كذا  
في السراج الوهاج \* اذا احتاج الامام الى حمل الغنيمة وفي الغنيمة واب فانه يحمل الغنيمة  
عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنيمة واب ولكن مع الامام فضل حمولة  
من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الامام فضل حمولة الا ان مع كل واحد  
من المانمين فضل حمولة ان طابت انفسهم يحمل ذلك عليها باجروا ما اذا لم تطب انفسهم  
بذلك لا يكرههم على ذلك باجره كذا في السير الصغير \* وذكر في السير الكبير له ان يكرههم  
على ذلك باجر المثل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حمولة ولكن مع البعض منهم فضل حمولة  
ان طابت نفس المالك بان يحمل عليه باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير  
لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط \* لا بأس بان يعلف العسكر  
في دار الحرب ويأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالعنز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن  
والسمل والزيت والحل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والحل ولا بأس  
بان يدهن به ويوقع به دابة وما لا يؤكل من الالاهان مثل البنفسج والخبرجي وهنودهن الورد  
وما اشبههما فليس له ان يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا يتبغى لاخته من الجيش  
ان يتنفع بشيء منه قل او كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يربدون القتال لم يجز لهم ان يأكلوا شيئا  
من الطعام

من الطعام ولا يعلقوا دوابهم الا بالنمن فان اكل شيئاً من ذلك او ملق غلامان عليه وان كان بقي منه شيء في يده اخذه منه اما العسكر فلا بأس ان يطعموا صبيد هم اذا دخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذا لك نساء وهم وصبياتهم واما الاجير للخدمة فلا بأس ان ياكلوا وان ادخلت النساء لمداداة المرضى والجرحى اكلن وطفن واطعن رفيقهن كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق في الطعام بين ان يكون مهيأ للاكل وبين ان لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والمجزور ويردون جلودها في الغنيمة وكذا اكل الحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو ما كول عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنيمة او يرصخ منها ضياعا او فقيرا ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا ان يكون خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين \* اذا اخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لماكلهم والخطب للاستعمال والدهن للادمان والسلاح للقتال فلا يجوز ان يبيعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تمويلهم وهو صيانة ذلك وان خاره الى وقت الحاجة فان باءوا موارد النمن الى الغنيمة كذا في غاية البيان \* وان اصابوا سمما او بصلا او بقل او غفلاً او غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز ان يتناول شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام من الانتفاع بالما كول والمشروب واما اذا نهى عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به وان احتاجوا الى الوقوف اما للطبخ او للاصطلاح لبرد اصابهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معداً للوقود فان كان غير معد لذلك بل هو معد لتخزين القصاص والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشعير وان وجد في دار الحرب صابونا وحرصا محرزا فليس له ان ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرص نابها في ارض العدو فاخذ من ذلك شيئاً ان كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم يكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو ان رجلاً من اهل العسكر استاجر رجلاً ليعتلفه فذهب الرجل الى بعض المطامير وافته بالعلف ثم قال له بدا لي ان اطبخ هذا ولكني آخذ نفسي واراد عليك اجره واهي المستاجر الا ان يأخذه منه فان افرالا جيرانه جاء به على الاجارة فاجبر على دفعه الى المستاجر ان كانا محتاجين اليه او غنيين منه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستاجر غنيا عنه فله ان يمنع منه

ولكن لا اجرة عليه ولو كان المقتنا جزا ستاجرة ليجتنب له خشيشا والمصلحة بها لها فلم يستأجر  
 ان يأخذ منه وان كان هو ضيا عنه فلا جبر محتاجا اليه اذا اقرانه احتسبه له كذا في الظهيرية \*  
 وان اصابوا شيئا في ارض العدو وواخذوا منه خشبا فان كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم  
 ان ينتفعوا الا بالضرورة في المطعم او الاصطلاء به لبرئ اصحابهم وان لم يكن له قيمة في ذلك المكان  
 لكن احدثوا فيه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وان خرجوا به  
 الى دار الاسلام واران الامام قسمة الغنائم ان كان لغير الممول من ذلك قيمة في ذاك المكان الذي  
 اراهم الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء اخذ المصنوع منهم واعطاهم قيمة ما زادوا الصنعة فيه  
 ويرد المصنوع الى الغنيمة وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فيما اصاب  
 حصة العمل يعطى العامل وما اصاب غير الممول يرد في الغنيمة ولا ينقطع حق الغانمين بما احدثوا  
 من الصنعة وان لم يكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط \* اذا اصاب  
 رجل من الجند في دار طعاما كثيرا فاستغنى من بعضه واران حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه  
 بعض المحاييج من اهل الفسكرة الى ذلك فان كان يعلم انه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما  
 فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستصحبه مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحل له منعه  
 فان اخذه الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فحاصصة الاول الى الامام قبل ان يأكل  
 وقد صرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه  
 دون الاول لم يسترد منه الامام واما اذا كانا غنيين منه فالامام يأخذ من الثاني ولا يدفعه  
 الى الاول بل يدفعه الى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسامون فيه  
 شرما سواء كان النزول في الرباطات والجلوس في المساجد لانتظار الصلوة والنزول بمنى  
 وهرقات اللحم حتى اذا اخذ موضعاً من المسجد فهو احق به واذا بسط انسان حصيرا ان بسطه  
 باضره فهو ما لو بسطه الامر بنفسه سواء كان بسطه بغير امره كان للذي بسط ان يعطى  
 ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل قسطا في مكان بمنى وهرقات وتبكي  
 فذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي بدر الى ذلك المتزل احق به  
 وليس للاخر ان يتزله منه فان اخذ من ذلك موضعا واسعا فوق ما يحتاج اليه فغيره ان يأخذ منه  
 ما حقه ولا يحتاج اليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلان كانوا احدهما محتاج

الى ان ينزل فيه فلان الذي يدركه اولى به من ان يعطيه احدهما يكون الاخرى له ذلك ولو بدركه ليه احدهما فنزلنا فارد الذي كان اخذه في الابتداء وهو منه غني ان يزوجه به وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت اخذته لهذا الخبر بامر ولا ينبغي استحقاق على ذلك وبعد الحلف له ان يزوجه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال اخذته غلاني بامر ولوا رجلين من اهل العسكر اصاب احدهما شعير او الآخر قصباً فتهب لاولهما واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما ان يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لان لكل واحد منهما ان يصيب من العلف مقدار حاجته الا ان يعلم حاجته صاحبه فيمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الابلعة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من مديده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فيبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باختيار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك ايضا فان اراد احدهما نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما اعطاه والمشتري يستغني عنه فللبائع ان ياخذ ما اعطى ويرد ما اخذ فان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه اعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن ان ياخذ كذا في الظهيرية \* ولو تباعا وهما غنيان او محتاجان او احدهما غني والاخر محتاج فلم يتقاهما حتى يدا احدهما ترك ذلك فله ان يتركه ولو اقرض احدهما صاحبه شيئا على ان يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا من ذلك او محتاجا اليه فليس على المستغرض شيء اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض احق به اذا اراد استرداده وان كان الآخذ محتاجا اليه ولم يعط غنيا منه فليس له ان ياخذه منه وان كانا غنيين منه حين اقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطي احق به وان احتاج اليه الآخذ اولاً ثم احتاج اليه المعطي او لم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخذ وان اشترى احدهما حنطة من صاحبه مما هو فنيمة يداهم من مال المشتري فدفع الدراهم وتبعض الحنطة فهو احق بهما من غير ان يكون اليها محتاجا ان اراد احدهما نقض البيع والحنطة قائمة بعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه ان كانا غنيين عنها او كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع ان يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه

فيما استهلك المشتري ما لم يملكه على كل حال فان ذهب الى المشتري ولم يقدح عليه المالك ليرد عليه ما قد ولفهم  
عليه في يده بمنزلة الحظوة الا انها مضمونة في يده فان رجع لم يرجعها الى صاحب المغنم وللقسم فقل  
قد اجزت بيعك فهات الذي جاز لك ان يده فع النمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم  
بعد ذلك فظهر ان كان قد استهلك الحظوة قبل ان يجيز صاحب المغنم البيع فالدراهم مردودة  
جلية وان كان لم يستهلكها الا بعد الاحازة فالدراهم في الغنيمته فان قال المشتري قد كنت كنت  
الحظوة التي ان تجيز البيع فرد على الدراهم وخلف على ذلك لم يصدق ولم يزد عليه الدراهم  
حتى يقيم البينة انه كان لم يستهلكها قبل الاجازة البيوع ولو ان رجلين اسابا احدهما حظوة والاخر  
قوبانا رادان يتبايغا فليس لهما ذلك فان فعلا وافتهلك كل واحد ما اخذ من صاحبه في دار الحرب  
فلا ضمان على كل واحد منهما الا ان بائع الثوب مضي في البيع وكذلك للمشتري وان لم يستهلك  
ذلك حتى تخلد دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وان استهلك كان ضمانا  
واكتافى دار الحرب بعدو لم يستهلك ذلك فعلى الذي قبض الثوب ان يرد في الغنيمه  
كما لو كان هو الذي اسابه ابتداء واما الذي قبض الحظوة فالحكم في حقه ما هو الحكم  
في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما او غنائهما او حاجة المعطي او حاجة  
المعطي دون الاخذ وان كان المشتري للحظوة قد ذهب بها ولا يوقف على اثره اخذ  
صاحب المغنم القوب من يده كما لو كان هو الذي اخذه ابتداء وان كان الاخذ للثوب  
هو الذي لم يقف عليه على صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحظوة بهي ما داموا في دار الحرب  
بمنزلة ما لو كان هو الذي اسابه ابتداء فان اخرجها قبل ان ياكلها اخذها منه صاحب المغنم ويجعلها  
في الغنيمه كذا في المحيط من ركب حرمه او لبس ثوبا او رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج  
اليه فاذا فرغ من الحرب ورد الى الغنيمه ولو ائلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم يكن له حاجة ولكن  
وكان يبيعون غرضه او يفتل الثوب ليصفون ثوبا به يكرهون ذلك ولا ضمان ما به اذا هلك كذا في شرح الطحاوي  
ويكون الانتفاع بالثياب والمذاج قبل القسمة لا حاجة لاشتراك الجماعة في الاكل فيقسم الامام بينهم  
في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والذوات والعلاج والمناجى قالوا ينال كل واحد ما يحتاج  
واحد يباح له الانتفاع بها وان احتاج الكل فيقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي  
فانه لا يقسم

فان لا يقسم لان المال يقسم الى النسخي والناقصين من القوائم الساكنين والناقصين  
 والناقصين وطلبوا القسمة من الامام في دار الحرب فطلب الامام منهم ان يبيعوا ما  
 لديهم فبعضهم باع ما في القسمة وكذا لك ان لم يكن مع الامام حيلة في القسمة فطلب  
 فانه يبيعها بينهم حتى يتكفي كل واحد في حمل نصيبه كذا في الحديث اذا خرج من دار الحرب  
 من دار الحرب لم يجز ان يعلقوا الدواب من الغنم فولاها كذا في الحديث من دخل معه ملق او تعلم  
 رده الى الغنم اذا لم يقسم وبعد القسمة يتصدق به ان كان غنيا او يتفق به ان كان فقيرا وان  
 اختفى به بعد الا حوزوا قيمته الى القسمة ان لم يقسم وان قصرت بالغني يتصدق بقيمته ولا شيء  
 على الفقير كذا في الكافي من اسلم من اهل الحرب في دار الحرب احرز بالسلامة فهو اولاد  
 الصغار هذا ان اسلم قبل ان يأخذ المسلمين وان اسلم بعده فهو عبيد وكذا لو اسلم بعد ما اخذ  
 اولاد الصغار وما له ولم يؤخذ هو حتى اسلم احرز بالسلامة نصيبه وكذا احرز كل مال  
 معه او دية عند مسلم او ذمي يورثه الكبير وزوجته وجملة او مقارة وحيدة الا ما تملك وما كان  
 خصبا في بدعي او دية ويكون فيا وكذلك اذا كان في يد مسلم او ذمي فخصبا في بدعي او دية  
 ولو كان مسلما او ذميا دخل دار الحرب بايمان فاصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكموا  
 من اسلم في دارهم في جميع ما ذكروا الا في حق مال في يد حربي في رواية ابي مسلم في  
 رواية ابي حمزة يكون فيا وقالوا رواية ابي سليمان اصح وهذا اذا ظهر المسلمون على الدار  
 واما اذا اثاروا عليها ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد بن عيسى بن عطاء بن حنيفة في جميع  
 ماله فيا الا نفسه واولاد الصغار وحكم من اسلم في دار الحرب ونزع اليها في هذا التفصيل  
 ذكره في المحيط هكذا في التبيين والله اعلم بالصواب . الفصل الثاني في القسمة الفسقة  
 يقسم الاطعمة الغنية فيخرج الخمس ويقسم الاربعه للاثمان من الغنم من الثمانين من الغنم  
 وللرجال منهم من ذمبي حنيفة في رواية ابي حمزة ثلثة فامهم كذا في الحديث امين في هذا منزلة  
 وحمل من الجسد كذا في السراجية . قال الاستيعابي في حديثه في الاموال في الاموال في الاموال  
 واحد في ظاهر الرواية . وروى في الفرس العربي واليه في الاموال في الاموال في الاموال في الاموال

وبعد في جميع النسخ الحاضرة مسلما وذميا بالنصيب لكن الظاهر مسلم وذمي بالرفع

عما يقع عليه من الغنائم كان له جملته أو جملته من الغنائم سواء كذا في الغاية  
 السليمة ومن دخل في السرقة أو سرقة من غنم أو غنم من غنم أو غنم من غنم أو غنم من غنم  
 للقتال فحضر به فأنه لا يجوز أن يخرجه وحضر به لا يجوز منهم من وجه مخطور ويتصدق به  
 ومواء به من غنم من غنم حصلت الغنمة أو ماتت الفرس حين دخل به أو أخذ الغنم  
 أو كسر الفرس من الغنم أو غنم ما غنم يستحق منهم فارس ومواء كان مكتوباً في الديوان  
 فارس لا كذا في إخراج الوجاج \* ولو دخل دار العرب راجلاً ثم اشترى الفرس أو استعار  
 أو سبب له أو قاتل فارس منهم راجلاً كذا في فتاوى قاضي خان \* الأصل أنه المعتبر من حاله  
 المساواة ولو دخل فارساً ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو صار له فني ظاهر الرواية يبطل  
 منهم الفرس ويأخذ منهم راجلاً كذا في إخراج الوجاج \* ولو باعه بعد الإفراق من القتال لم يسقط  
 ومن الفرس بالاتفاق كذا في فتح القدير \* ولو باعه في حالة القتال سقط منهم الفرس في الأصح  
 كذا في الكافي \* وإن فصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو دخل  
 فارساً أو قاتل راجلاً لم يبق المالك والمشيئة كان لهم منهم الفرس من جاز في الدرب بفرس لا يستطيع  
 القتال عليه أما الكبيرة لو فز به بان كان مملوكاً لم يركب عليه لا يستحق منهم الفرس وإن كان مريضاً  
 بحيث لا يستطيع القتال عليه بان أصابه مرضاً أو صلح فجاء زال الدوب به ثم زال المرض وبرأ  
 وصار حاله يقاتل عليه وكان ذلك قبل أصابه الغنائم في الاستحسان منهم له كذا في المحيط \*  
 ولو جاوز على مملوك أو مملوكاً أو مملوكاً ثم استرد المالك فشهد الواقعة واجلأ فيه رايان كذا في  
 فتح القدير \* والفارس في المشقة في البحر يستحق سهمين وإن لم يملكه القتال على الفرس في  
 المشقة كذا في البحر الرافقي \* وإن أوجبه الفرس من رجل وسببه إليه أو دخل الموهوب له  
 في الفرس دار الحرب عدله القتال عليه ولو خلى صاحب الفرس معهم بايضاً ثم رجع في الهبة  
 على الفرس فإن الموهوب لم يضر به منهم الفرس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الولجل  
 فيما أصيب بعده وبسهم الفرس إذا دخل في الفرس كلها ولو باع فرسه في دار الإسلام بغير علمها  
 وبسببه الفرس في دار الحرب لم يضر به الفرس مع العسكر وبسهم الفرس إذا باع الفرس أيضاً  
 ثم استرد الفرس في دار الحرب لم يضر به الفرس إذا أصيب قبل الاسترداد وبعد المشتري  
 يكون فارساً أو مملوكاً قبل الاسترداد راجلاً فيما أصيب بعده من رجل أدخل فرسه في دار الحرب



كتاب الفرس ( ٢٤ ) في الفئانم وفسادها في الحرب  
التي اهل ملية فاستعمله رجل من يدها لبيد فنانا فاستعمله رجل من الفئانم فاستعمله رجل من  
فارس فيما اصيب قبل ان يورد الفرس من الفئانم فاستعمله رجل من الفئانم فاستعمله رجل من  
لاحه ما قتل والآخر بفل وبما في الفل بالفرس ودخل في دار الحرب ثم وجد له الفرس فاستعمله رجل من  
فيما ورده على بائعه واسترد منه ما كان له في الفل فاستعمله رجل من الفئانم فاستعمله رجل من  
ومشروى الفرس فارس فيما اصيب قبل ان يتوان البيع والفل فاستعمله رجل من الفئانم فاستعمله رجل من  
ولو قتل غريبا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الفئانم والفرس في دار الحرب  
وادخل المرتزق الفرس جمع نفسه ليقا تل عليه فقتل المرتزق ما لا في دار الحرب واخذه  
منه الفرس فان الراهن رجلان فيما اصيب من الفئانم وقيمة يصاب بعقد الفل وكذلك المرتزق  
يكون راجلا في الفئانم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر من الفئانم على امانة  
استحسانا ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن الفئانم الفرس القيمة  
واخذها فلم يشتر بها غرضا آخر فمهم له عليهم الفئانم فيما اصيب من الفئانم راجع فرسه  
في دار الحرب مكرها لا يطل منهم فرسه واذا باع الفئانم فرسه في دار الحرب بعد ما اصيب الفئانم  
يدارهم ثم استأجر فرسا آخر او استعاره فيما اصيب فئانم آخر فان راجلا فيما اصيب بعد البيع  
ولا يقوم المتأجر والمتعارضان المشتري بخلاف ما اذا اشترى فرسا آخر على جوارب او على جوارب  
ولو باع فرسه ثم ذهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الفرس مملوك او ملكا كان  
مثل المشتري واذا كان الاول ببيعة او امانة فاسترد من يده ما اشترى في دار الحرب على جوارب  
مقام الاول وان كان الاول ببيعة او امانة فاسترد من يده ما اشترى في دار الحرب على جوارب  
فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول ببيعة او امانة فاسترد من يده ما اشترى في دار الحرب على جوارب  
وان كان الاول مارية والثاني ببيعة او امانة فاسترد من يده ما اشترى في دار الحرب على جوارب  
استعار فرسا آخر من ما استرد الاول من يده فيما اشترى فرسا آخر في دار الحرب على جوارب  
استحقاق سهم الفرس في دار الحرب من الفئانم بعد ذلك فان كان الفرس مملوكا او ملكا كان  
لهذا الفرس في دار الحرب على جوارب فان كان الفرس مملوكا او ملكا كان له هذا الفرس في دار الحرب  
بعد ذلك في الميراث الثاني استحقاق سهم الفرس في دار الحرب من الفئانم بعد ذلك فان كان الفرس مملوكا او ملكا كان  
لهذا الفرس في دار الحرب على جوارب فان كان الفرس مملوكا او ملكا كان له هذا الفرس في دار الحرب



فإنما هو من جهة ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
الوجودات التي هي من جهة الله تعالى ولا ينفك عن  
في ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
رجلا من جهة ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
النفوس التي هي من جهة ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
مستعمل في الكلام من جهة ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
وفي ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
على ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
و قد غلب على ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
على ذلك ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
من حيث ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
ذلك في ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
وفي بعض الروايات ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
ينظر إلى ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
بما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
جميع ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
من جهة ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
خاتمهم و ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
لوزيد و ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
بالنار و ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
على ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
لولا ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
كذلك و ما لا ينفك عن الله تعالى ولا ينفك عن  
لأن أنوار الإمام ينعكس من وجهه من الرجل الذي يرى شراة من بين يديه فلهذا





اتوا امير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزر والظن بذلك وانت في حل فاعطاهم ومضوا ثم اعطى الباقين حصتهم بقدر ذلك فازدادت انصباء الباقين على انصباء الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يمسكه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وانت في حل فلوان الامير تصدق بذلك ثم جاء اصحابه كان لهم ان يضمنوا الامير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بان غزا الامام الاظم بنفسه ثم جاء اصحاب الفضل كان لهم ان يضمنوا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على احد كما لو كان المتصدق اميرا لعسكرا لا ان يكون الامام رأى ان يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقته فانه يعطيهم مثل ذلك من اموال الفقراء والمساكين قالوا وهنا نلت نغرا الامام الاكبر و امير الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض اليه امر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل و امير الجند له ان يتصدق بالفضل وليس له ان يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الاظم له ان يتصدق وله ان يستقرض على بيت مال المسلمين \* ولو ان جندا عظيما اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام الباقين انصباءهم ويمسك حصص الغيب فاذ امضى سنة ولم يجي لها طالبت تصدق بها ولو غل رجل شيئا من المغانم ولم يأت به الا بعد ما قهمت الغنائم وتفرق اهلها فللامام ان يصدقته فيما قال وياخذ منه ويخمسه ويصرف الخمس الى الفقراء ويمسك الباقي حتى يجي مستحقوها فان لم يطمع في مجي مستحقها تصدق بها وان شاء كذبه فيما قال واخذ منه خمس ما جاء به وترك اربعة الا خماس عليه ولو لم يات الغال بذلك الى الامام ولكنه تاب يمسكه الى ان يطمع مجي مستحقه واذا انقطع طمعه في ذلك تصدق به ان شاء بشرط الاضمان اذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسين ان يدفع ذلك الى الامام كذا في المحيط \*

**الفصل الثالث في التنفيل** \* ويستحب التنفيل للامام و امير العسكر فان نفيل الامام او امير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغانمين لا يجوز وانما يجوز التنفيل بما كان

جما كان قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من اصاب شيئا فهو له فاصاب واخذ منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فما اصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا ينبغي للامام ان ينفل بكل المأخوذ بان يقول للعسكر كل ما اصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونفل لهم ما اصابوا جازوا ان يبعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي ان ينفل السرية ما اصابوا ولا ينفل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الخمس كذا في الكافي \* ولو نفل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له حناء او بلاء على وجه الاجتهاد منه بان يحول رأيه الى ذلك ثم رفع الى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له ان ينقض ما صنع الاول قال محمد ربح ولا يستحق القاتل سلب المقتول بنفس القتل ما لم ينفل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلا فلم يسلبه وهذا مذهب علما ثنارح وكما يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم فلکم الثلث بعد الخمس او قال فلکم الربع بعد الخمس ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان يبعث الامام سرية وقال لهم ما اصبتم من شيء فلکم الثلث او قال فلکم الربع ثم انتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ابطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نفلهم ثلثا او ربعا مطلقا اعطاهم الثلث او الربع من جملة الغنيمة اولاً ثم يرفع الخمس من الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملة لهم وان نفلهم الربع او الثلث بعد الخمس رفع الخمس اولاً من جملة الغنيمة ثم اعطى السرية نفلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد ربح اذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما اصبتم فهو لكم نفلاً بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط \* اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة القاتل وغيروا فيه سواء والساب مركبة وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والالة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه لا عبدة وما معه ودايته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي \* ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فنقل رجل را جلاو مع فلا ففرسه قائم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقاتل لان مقصود الامام قتل من كان متمكناً من القتال فارما وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبیین \* ثم حكم التنفيل فطاع حق الباقي فاما الملك فانما يثبت بعد الاحراز دارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من اصاب امة فهي له فاصابها مسلم واستبرأها

وهي في دار الحرب لم يجزله وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح كذا في الكافي \* ولا ينبغي للامام ان ينفل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان ينفل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بان يقول من قتل قتيلا فله سلبه من اخذ اسيرا فهو له واكن يقول من قتل قتيلا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا يطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا ببقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى ان من قتل قتيلا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط \* قال محمد رح اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فجرح الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل او عون بيده ومشورة بكلام كان سلبه الاول وان كان الاول قد جرحه جرحا يعيش من مثله ويعين معه بيده وكلام فالسلب للثاني ثم الامام ان نفل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد الخمس يخمس السلب وان نفل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلا فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رح كذا في المحيط \* ولو قال الامير للعسكري في دار الحرب وقتلوا العدو من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته انا فلي سلبه فانه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلت فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلا حتى قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلا فله سلبه لو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجلان قتيلا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من الفرس فجرحه الضارب الى عسكر المسلمين واخذ سلبه فعاش اياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فلا ضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو اخذ المشركون للمجروح حين ضربه المسلم واخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والغانمون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال الغانمون مات بعد القسمة فالقول قول الغانمين ولا يقبل عليهم بينة الضارب الا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين من فرسه فجاء به الى الصف او الى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره ذلك الا اذا كان بعد ما اتى الصف يقاتل معه فقلنا بانه يستحق السلب كذا في محيط السرخسي \* ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلا فله سلبه فقتل رجلان قتيلا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ابن سماعه



نحن انبي يوسف رح اذا قال الامير لمسلم ان قتلت هذا الكافر فلنك سلبه فقتل هو ورجل آخر  
 من المسلمين فاسلب كل له ولا شيء لك اخر منه في المنتقى اذا قال الامام لعشرة من المسلمين  
 ان قتلتم هذه العشرة خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان اصبتم اهل قرية كذا فلنك كذا شيء  
 بغير عينه فشرکهم غيرهم بغير اذن الامام كانوا شركاء في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا  
 في المحيط \* لو قال الامير لرجل منهم ان قتل قتيلا فلنك سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول  
 خاصة ولو قال لجميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلبه فقتل رجل منهم عشرة  
 استحق اسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلا فلنك سلبه فقتل قتيلين  
 معانله سلب احدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية \* وكذا لك لو قال  
 ان اصببت اسيرا فهو لك فاصاب اسيرين على التعاقب فالاول له فان اصابهما معا فالخيار اليه  
 ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم  
 ان قتلتموهم فلنك اسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله  
 استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون اسلابهم استحسانا كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتله ذمي ممن كان يقاتل مع المسلمين  
 قتيلا يستحق سلبه وكذا لك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا اولا يقاتل  
 وكذا لك لو قتل امرأة مسلمة او ذميمة قتيلا وكذا لك لو قتل عبدا كان يقاتل مع هؤلاء او  
 لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه  
 فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام  
 ولو ان الامام بعث سرية وقال في اهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك  
 احد من اهل السرية نفى الاستحسان لهم النفل ولو قال الامير من اصاب اسيرا فهو له فاصاب  
 رجل اسيرين او ثلثة بهم له ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بثياب او رؤس  
 فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا  
 من المشركين لم يكن مقاتلا معهم او تاجرا معهم او عبدا كان مع مولاه يخدمه او رجلا ارتد  
 والعيان بالله ولحق بدار الحرب او ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت  
 تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا

أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيخاً فانياً لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجح له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية \* ولو قال الأمير من قتل بطريقاً من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلاً من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخاً فله سلبه فقتل شاباً يستحق ولو قال من قتل شاباً فقتل شيخاً لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للبالغ من الذكور والصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع فلا شيء له لأنه خالف الجنس ولو قال من قتل صعلوكاً من صعلاتك المشركين فله سلبه فقتل بطريقاً لا يستحق سلبه لأن سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لأنه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسى \* إذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يبلغوا قتالاً قال الأمير من قتل قتيلاً فله سلبه فهذا على كل قتيلاً يقتل في دار الحرب في غزوتهم ذلك حتى يرجعوا إلى دار السلام فإن اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضاً ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين استحق سلبه لأن الحرب الأولى باقية فكان التنفيل باقياً وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باقياً وكذلك إذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التنفيل باقياً وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بمدائنهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المنهزمين إلا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فمروا بحصن آخر وفيها قوم ممتنعون سوى ذلك القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط \* ولو أن بطريقاً قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه الا بقتال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم بأعيانهم من جاء منكم به غله كذا فهي إحارة فاسدة كذا في محيط السرخسى \* إذا قال الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمس مائة درهم من الغنيمة فهذا على رؤس الرجال دون الصبي فمن جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكر الحرب

ما لو مكن الحرب وانهزم المشركون وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤس الرجال وان جاء رجل برأس رجل وقال انا قتلتها واخذت رأسه وقال رجل آخرا انا قتلتها وهذا اخذ رأسه فالذي جاء بالرأس احق بالخمسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فان اقام الآخر بينة من المسلمين على انه قتله قضينا بالخمسة مائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا جزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلتها فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا اذا علم ان الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك نظر الى السيماء فان كان عليه سيماء المشركين كان له النفل بان كان شعرة قصة وان كان عليه سيماء المسلمين بان كان محضوب اللحية فلانفل له وان اشكل عليهم فلم يدرا انه رأس مسلم او رأس مشرك فلا نفل له \* ولو جاء برأس يزعم انه قتله ورجل آخر معه يزعم انه هو الذي قتله وطلب الخارج يمين صاحب اليد فنكل فلا نفل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان النفل للخارج \* ولو جاء رجلان برأس يزعمان انهما قتلاه والرأس في ايديهما قسمت النفل بينهما وكذلك اذا كانوا ثلثة او اكثر كذا في المحيط \* ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة او هذا الحصن او هذه المطمورة فله الف درهم فاقتحم قوم من المسلمين فدخلوا فاذ الها باب آخر مغلق فغير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد الف بخلاف قوله من دخل فله الربع من العنيفة فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الامير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فنكلوا واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فان وجد في الحصن ثلثة بطريق فلهم اولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعنى فله قيمة جارية فانه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جواربهم فاذا ليس فيه الا جارتان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله الف درهم فدخل

وفي المنقول منه بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية فاذا ليس في الحصن الا جارتان او ثلثة لكل واحد قيمة جارية وسط لان قوله جارية يعنى فله قيمة جارية وسط

ظافعة من ناحية الباب وطائفة ينزلون من فوق المطم ادلاهم غيرهم باذنهم ففتحوا المطمورة  
تخلهم نفلهم وهذا اذا انتهوا الى مكان يمكنهم المقاتلة مع اهل الحصن فان كانوا في موضع  
لا يمكنهم المقاتلة بان كانوا مبتدلين من رأس الحائط ذراعا او ذراعين فلا نفل لهم ولود لوهم  
حتى توسطوا بهم الحصن انقطعت الحبال فوقعوا في الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم  
اولا فله ثلثة اروس ومن دخل ثانيا فله رأسان ومن دخل ثالثا فله رأس فدخل واحد ثم واحد  
فلكل واحد مائة وكذا لو قال من دخل منكم فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث  
ثلثة اروس ولودخلوا ثلثة معا بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعا نفل الثالث وان دخل اثنان  
اول مرة بطل نفل الاول ونفل الثاني يكون بينهما ولو قال لرجل ان دخلت اولا لست  
اطعمك وان دخلت ثانيا فلنك رأسان فدخل اولا فلا شيء له قياسا وفي الاستحسان له النفل المشروط  
ولولم يتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير لثلثة باصيانهم من دخل منكم باب هذا  
الحصن اولا فله ثلثة اروس وللثاني رأسان وللثالث رأس فدخل رجل من الثلث في الحصن  
ومعه قوم من المسلمين فله ثلثة اروس لانه اضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده  
الاول منهم الا ترى لو قال من دخل اولا من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم او قال من دخل  
من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذا هذا بمثلته ولو قال من دخل منكم ايها الثلاثة هذا  
الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة او من غيرهم من المسلمين او الكفار فلا شيء  
له ولو قال من دخل هذا الحصن اولا من المسلمين فله ثلثة اروس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق  
النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن اولا من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال  
الامير كل من دخل منكم هذا الحصن اولا فله رأس فدخل خمسة معا فكل واحد منهم رأس بخلاف ما  
اذا قال من دخل اواى رجل دخل لان هذه كلمة فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل  
خمسة معا استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط السرخسى \* ولو قال من اصاب ذهب او هوى  
او قال من اصاب فضة فهي له فاصاب رجل ميقما محلي بذهب او فضة كانت الحلية له فبعد ذلك  
ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش ينزع الحلية من السيف ويعطى صاحب النفل  
وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كان قيمة الحلية اكثر يجبر  
صاحب النفل ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف مع الحلية وان كان قيمة السيف اكثر

يخير الامام ان شاء اعطى صاحب النفل قيمة الحلية مصوفا من خلاف جنمها وجعل السيف مع الحلية في العنينة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يأخذوا احد منهما يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النصل والجفن فما اصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في العنينة ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان قيمتهما على السواء قالوا وينبغي ان يكون الخيار للامام كذا في المحيط \* ولو اصاب مرجا مفضضا او لجا ما مفضضا او مصصفا يكتسبون فيه كتباً لهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب او فضة مفصصا بقصوص او خاتم فضة او ذهب كان الحلي له ونزعت عنه القصوص كلها وجعلت في العنينة ولو اصاب ابوا با فيها مساهير فضة او حديد لو نزعت هذه المساهير لهلكت الابواب حتى لا تكون ابوا با فلا شيء له \* وكذلك المرج اذا نزعته عنه المساهير او كان عليه ضبة او ضربتان لو نزعت هلك المرج فلا شيء له \* ولو اصاب اسيرا من المشركين قد ضبت اسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ انفا من الذهب كان له الانف ولو قال من اصاب حليا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو اصاب لؤلؤا او باقوقا او زمررد اليمن فيه ذهب فلا شيء له عند ابي حنيفة رح وصنדהما له ذلك ولو قال من اصاب حديد اغهوله ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد والتبر والانه والسلاح وغير ذلك واما جفن الصيغ والسكين فله نصفه لانه غير الحديد \* ولو قال من اصاب ذهباً او فضة فهو له فاصاب ثوباً منموجاً بالذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط البر خسي \* اذا قال فلا مير لاهل العسكر من اصاب منكم ذهباً فله منه كذا دخل تحت التنزيل الدراهم المخروبة والحلي من الذهب والتبر كذا اذا قال من اصاب فضة دخل تحت التنزيل الدراهم المخروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في المحيط \* ولو قال من اصاب قزاً فهو له فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قز وظهراتها ثوب غله ثوب قز والثوب الآخر ضئيلة يباع ويقسم ولو قال من اصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حرير او ظهراتها فان كانت ظهراتها حريرا كانت له كلها وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له منها ولو قال من اصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهراتها خز وبطانتها ممورا قز فلا شيء له منها لان الحجة تضاف الى السمور والعك لا الى الخبز ولو قال من اصاب ثوب خز فهو له فاصاب

نجبة خربطانتها مورو او فنك لم يكن له الا الظهارة ولو قال من اصاب ثوب فنك فهو له فاصاب  
 جبة خربطانتها فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من اصاب هذه الجبة الخبز  
 فهي له فاصا بهارجل فانما هي مبطنة بغير الخبز من الفنك كان الكل له ولو قال من اصاب منكم  
 قباء خزاو قباء مروي فاصاب من ذلك الصنف قباء محشو ابطا نته غير خزاو غير مروي كانت  
 له الظهارة خاصة ولو قال من جاء بعجزة فهو له فجاء بجزورا وبقرة او ثور فلاشي له ولو قال من  
 جاء بجوزور فهو له فجاء بناقة او جمل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس  
 فلاشي له ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنعجة او معز فلاشي له كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال من اصاب بزا فهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رح في السير الكبير  
 قالوا هذا بناء على حرف الكوفة فان في حرف اهل الكوفة اسم البزيع على ثوب القطن  
 والكتان وبانعمما يسمى بزا او في حرف يارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبانعمما لا يسمى  
 بزا او انما يسمى كربا ميا انما يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبانعمما يسمى بزا او اضم  
 الثوب يتناول الديباج والبزيون وهو الحندس والقز والكساء وما اشبه ذلك ولا يتناول  
 البساط والمسم والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنسوة والعمامة \* واسم المتاع يطلق على  
 الثياب والقميص والفرش والستور فاي شيء من ذلك اصابه المنفل له فهو له ولو اصاب  
 اواني او باريق او قماقم او قدورا من صفرا ونحاس فلاشي له من ذلك \* ولو ان اميرا  
 على محكر المسلمين اراد ان يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون اليها  
 في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا او قال فله سهم من الغنيمة كسهم  
 في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذا لك اذا قال من دخل بدرعين فله كذا فلا بأس به ولو قال من  
 دخل بثلاثة دروع فله ثلثمائة ومن دخل باربعة دروع فله اربعمائة جاز من ذلك نفل  
 درعين ولم يجز ما زاد على ذلك قال محمد رح وان امكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان  
 في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها ايضا ولو قال الا مير من دخل بفرس فله  
 كذا الا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدرع فله كذا وفي النوادر  
 ذكر الرماح والاتراس واجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قل الا مير لاصحاب الخيل  
 من دخل

من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز ولو قال من دخل بتجفاف فبين فله نفل كذا فاعلم بان هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفاف بين وسمه فرسان جاز التنفيل عليهما وذكروا في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفاف بين من غير ذكر الفرسان وانجاب بجواز التنفيل فيهما ايضا وكل ذلك صحيح ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجافيف فله كذا اجاز نفل تجفافين ولا يجوز اكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الا ان يكون في ثلثة تجافيف منفعة للمنفعل له وللمسلمين فتح يجوز التنفيل عليه كما في ثلثة دروع كذا في المحيط \* لو نظر الامير الى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال من صعد السطح فاخذه فهو له وخمس مائة درهم فصعد رجل واخذه كان له ما اخذه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الامير هذا خارج الحصن واخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطره من السور فله نفله ولو صعد اليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفله ولو نظر الى رجل على السور فقال من اخذه فهو له فسقط الرجل من على السور الى خارج الحصن واخذه فانه ينظر فان كان في موضع يمتنع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يمتنع فبه لا يكون له ولو قال الامير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الامير الى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة اخرى ينظر ان كانت الاخرى مثل هذه في الصعوبة المنيعة للمسلمين فله نفله وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الامير من دنا على حشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل و اشارته ولم يذهب الدال عنهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الامير للا من اهل الحرب من دنا منكم على حشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على حشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا حشرة من الرؤس فهو حر الا انه لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الا ان يقول لا سير اذا دلتكم فانا حر وقد موئى الى بلادى فانه يخلى سبيله اذا وجد منه الدلالة ولو قال الاسير ادلكم على حشرة من المعاتلة وانا حر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الامام لهم اعطونا مائة رأس على انكم آمنون في حصونكم فاعطوهم تسعين فللامام ان يقا تلهم لكن يرد ما اخذه منهم ولو اسلم الرقاب او بعضهم يرد عليهم قيمة الرقاب ولو قال اعطنا مائة من الاسراء

الذين عندك من المسلمين فاحطوهم تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الامير الامراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب امير منهم ودلهم على عشرة ممنوعين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنوعين الا انهم هربوا من المسلمين ينظرون هربوا قبل ان يقر بوا منهم لم يوجد دلالة للممكنة من القهروا ثغلبة والظهور وان هربوا بعد ما قربوا منهم يعتق ولو قال للامرء من دلنا على حصن كذا ومغارة كذا او معسكر الملك فهو حر فدلهم احد منهم فلم يظفروا فلا سير حر ولو اصاب الا مير فغنائم فاقبل الى دار لا سلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم على الطريق فله اجر مثله لا يحاوز به المسنى ولو قال من دلنا على الطريق فله اهله وولده فدلهم فهم في الاسر على حالهم ولو قال فله نفسه واهله وولده ومائة درهم من الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فدلهم على طريق ابعدا يعتق اذا كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم اسير على طريق آخر ينظرون كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فانه يعتق وان كان اشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسى \* امير العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لاهل العسكر من اصاب شيئاً من كراع او متاع او سلاح او ما اشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنيمة من سهم او رضى دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنيمة لا يدخل تحت التنفيل \* والنساء والصبيان والعبيد واهل الذمة لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفل كذا في المحيط \* واذا حض الامام الاحرار البالغين المسلمين فتح لاشيء لهؤلاء كذا في محيط السرخسى \* والتجار من اهل المستحق الغنيمة فيستحقون النفل والحربى استأمن اذا قاتل بغير اذن الامام فلا حظ له من الغنيمة فلا يستحق النفل وان كان يقاتل باذن الامام فله حظ من الغنيمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط \* ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من اهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً او قتل رجل من اهل مروق العسكر مشركاً فلا شيء له فاسأله سلبه استحساناً ولو قيل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من ارض الاسلام مدداهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه اذا كان الاول اميراً على العسكرين جميعاً \* الاصل ان كل من كان قتله مباحاً في الجملة يستحق السلب بقتله في التنفيل



في الغنائم وقسمتها \* في التنفيل

وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل اجيرا من اهل الحرب ثم يقاتل او تاجر في صكرهم او الذمي الذي نقض العهد وخرج اليهم او مريضا منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة او صبيا لشيء له الا ان يكونا مقاتلين وان قتل شيخا فانيا فلا شيء له ولو قتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فنقل له ثم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما اعاره المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب ما رية عند المشرك لصبى او امرأة فهو كالذي للبالغ من اهل الحرب فان اعار المسلم او الذمي سلاحا من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسلبه للقاتل عند ابي حنيفة رح خلافا لهما بناء على ان ماله يغنم عنده وعندهما لا يغنم وان كان المسلم من دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فخذ مشرك سلاحا فقتله فله سلبه فقتله مسلم ايس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحا فقتله فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صغهم فاخذ المشركون سلبه ثم انهزموا فوجد السلب في الغنيمة فانه يكون في الغنيمة ولا شيء للقاتل ولو انهزموا ولا يدري انهم هل اخذوا سلبه ام لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لوجوه المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهربوا فسلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر مرحلة او مرحلتين لا يدري اكان في يد احدهم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا ولو ان المشركين اخذوا دابته فحملوا عليها القتيل واهلها سلاحا فهو للقاتل ولو حملوا على الدابة القتيل وسلاحه وسلاحهم وامتنعهم فهذا يكون فيا الا ان يكون شيئا يسيرا كاداة ونحوها فيكون للقاتل ولو اخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتيل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار او بغل او جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله برذون فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار او بغل او فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على حمار فقتله فقتل رجلا على اتان كان له

وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على اثنان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكور وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسى \*

الباب الخامس في استيلاء الكفار \* اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما اخذوه وان كان بيننا وبين الروم موادة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة فاقتلوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز بدار الحرب شرطا ما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة واقتلوا في دارنا لان شترى من الغالبين شيئا واما لو اقتتل طائفتان في بلدة واحدة يجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا او ما لا كذا في فتح القدير \* ولو استولى اهل الحرب على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم اخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضي خان \* ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في الماسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاة اخذه بقيمة يوم اخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط \* هذا اذا غلب الكفار على اموال المسلمين واحرزوها بدارهم اما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها واخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فان اغلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد اسره العدو فجاء المولى فله ان يأخذه بالثمن او يدع فان مات المولى قبل ان يأخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن ابي يوسف رح ليس له ان يأخذه وقال محمد رح له ان يأخذه كذا في السراج الرهاج \* ابن سماعة عن ابي يوسف رح ولو باع رجل عبدا ثم اسره العدو ويعنى قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشترىه مسلم وجاء به فلوارث البائع ان يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمنين جميعا ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط \* لو اشترى ما اخذه

ياخذ العبد ومنهم تأجروا خرجه الى دار الاسلام اخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به  
 التاجر من العدو وان اشترى بعرض اخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا ياخذ بقيمة نفسه  
 وكذا لو وهبه العدو لمسلم ياخذ بقيمة كذا في التبیین \* وكذلك حكم المثلي اذا كان موهوباً بالواحد  
 لا ياخذ المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا ياخذ المالك القديم ايضا اذا كان ما اخذه الكفار  
 صناوا حرزوه بدارهم مشترى بمثله قدرا او وصفا الا اذا اشترى باقل قدرا او بارداً منه ثم  
 يكون للمالك القديم اخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان \* مسلم قال لعبدية  
 اهدكما حرولم يمين حتى اسرا ثم ظهرنا عليهما واحرزنا بدارنا رد الى المولى ولو بين العتق  
 في احدهما بعد ما احرز ابداء الحرب صح بيانه وملك الكفار الآخرون احرز العدو واحدهما  
 تعين الآخر للعتق كذا في الكافي \* فان اسروا عبدا فاشتراه رجل فاخرجه الى دار الاسلام  
 ففقت منه واخذا رشها فان المولى ياخذ بالثمن الذي اخذه به من العدو ولا ياخذ الارش  
 ولا يحط شئ من الثمن وان اسروا عبدا فاشتراه رجل بالف درهم فاسروه ثانيا وادخلوه  
 في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول ان ياخذ من الثاني  
 وللمشترى الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن ثم ياخذ المالك القديم بالغين ان شاء وكذا  
 اذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس للاول ان ياخذ اعتبارا بحال حضرته كذا في الهداية \*  
 وان ابى المشتري الاول لا ياخذ المالك القديم كذا في الكافي \* ولو اشترى المشتري الاول من التاجر الثاني  
 ليس للمالك القديم ان ياخذ لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن مود ملك المشتري  
 الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبیین \* لو اشترى رجل  
 من العدو عبدا واخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه  
 فله ان ياخذ من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الاول وانما ياخذ من الاول اذا كان العبد  
 باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان اراد صاحب العبد ان ينقض البيع الثاني  
 وياخذ بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا  
 في السراج الوهاج \* قال في السير الصغير والمالك القديم ان ينقض اجارة الممتلك من الحربى  
 وليس له ان ينقض رهنه كذا في المحيط \* لو وهب المشتري الاول لرجل اخذه مولاه بقيمة  
 ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول الى ولي الجنابة اخذه المالك القديم

من ولى الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول دمدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطاء اخذه بالارش وان وهبه العدو من مسلم قدفعا عينه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاقى واخذ قيمته اخذه المالك القديم من الفاقى بقيمته اعمى مند ابى حنيفة رح وقال ياخذ به بقيمته بصيرا وهى القيمة التى دفعها ولو كانت امة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم فى قيمة الولد ولكن ياخذها بقيمتها يوم القبض او يدع ولو ماتت الام او قتلت ياخذ المالك الولد بحصته يقسم القيمة على الام يوم الهية والقبض وعلى الولد يوم الاخذ فما اصاب الواد اخذه به ولو اشترى عبدا بالف حال ولم يقبضه حتى امر فاشتره رجل بخمسمائة اخذه البائع بخمسمائة فان اخذه اخذ المشتري منه بالثمانين اى بالف وخمسمائة وان ابى البائع اخذه المشتري بخمسمائة ان شاء ولو كان باعه بالف نسيه فالمشتري احق بالاسترداد وان ابى قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فان اشترى العبد الماسور من العدو ورجل بالف فاسر فاشتره آخر بخمسمائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والفاضى يعلم بشراء الاول اولا يعلم فقضى للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا ينفذ فيرد العبد على المشتري الآخر حتى ياخذ المشتري الاول منه ثم ياخذ منه المالك القديم بالثمانين ان شاء فلواخذ المالك القديم من المشتري الآخر بقضاء او اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول ياخذ من المالك القديم بالف ثم ياخذ المالك القديم منه بالثمانين وكذا لو وهبه من المولى اخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالاجنبى ثم اخذ المولى منه بالثمانين والقيمة ولو اسر العبد الرهن من يد المرتهن فاشتره رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الاخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداه فان ابى المرتهن اخذه الراهن بالثمانين وان اخذ سقط دين المرتهن والفداء عليهما نصفان ان كانت قيمة الرهن الفين والدين الفا وبقي وهنا كما كان فان ابى المرتهن ان يفدى ففداه الراهن اخذ المرتهن العبد فكان ردنا بنصف الدين وان ابى الراهن ان يفديه وفداه المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع فى حصة الراهن فان كان الراهن غائبا وفداه المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء مند ابى حنيفة رح ولم يكن متبرعا ومندهما متطوع ولو كان مثليا لا ياخذ ان لم يفد كذا فى الكافي \* الكفار ان استولوا على العبد الجانى واحرزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون واخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم ياخذ واراد ولى الجناية ان ياخذ وكان ذلك بعد القسمة لم يكن له ذلك

لان الثابت لولى الجنائة مجرد الحق فلا يجوز نقض الملك به كذا فى المحيط \* وأن وقع الماسور  
 فى سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى امتقه هذا الرجل او دبره جاز فان كانت امة فزوجها  
 وولدت من الزوج فله ان ياخذها وولدها ولا يكون له ان يفسخ النكاح وان كان اخذ مقرها او ارش  
 جنائة وجنى عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا فى المبسوط \* قال محمد رح رجل  
 له كرتم فارسي جيد اخذه الكفار و احرزوه بدارهم ثم دخل مجلم واشتراه منهم بكري  
 نمر دقل فلرسي فاخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذ هكذا ذكر  
 فى الزيادات و ذكر فى السير الكبير انه ياخذ بكري نمر دقل لان المشتري من العدو  
 يملك الكراما سور بشرى صحيح لان الربوا لا يجرى بين المسلم والحربي فى دار الحرب  
 فنبت له حق الاخذ بما قام على المشتري كما لو اشترته بدارهم ووجه ما ذكر فى الزيادات  
 ان المشتري من العدو يملك الكراما سور بشرى فاسد لانه تعالى حرم الربوا مطلقا والمشتري  
 بشرى فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد اخذه والمحققون من مشائخنا قالوا ما ذكر  
 فى السير قولهما وما ذكر فى الزيادات قول ابى يوسف رح لان عنده الربوا يجرى بين المسلم  
 والحربي فى دار الحرب ولو كان اشتراه بكر دقل مثل كيله يدايد واخرجه الى دار الاسلام كان  
 للمالك القديم ان ياخذ على الروايات كلها ولو كان المشتري اشترى هذا الكر منهم  
 بخمر او خنزير واخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذ باتفاق الروايات  
 ولو كان المشتري من العدو وميا كان له ان ياخذ بقيمة الخمر والخنزير ولو كان المشتري  
 من العدو واشترى هذا الكر بكر مثله ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم ان ياخذ  
 على الروايات كلها فان كان اشتراه بكر مثله نسيه ثم اخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم  
 ان ياخذ ولو اخذ المشركون الف درهم نقد بيت المال لرجل و احرزوها بدارهم فدخل  
 مسلم دارهم واشتراها بالالف درهم غلة تفرقوا عن قبض ثم اخرجها الى دار الاسلام كان  
 للمالك القديم ان ياخذها على الروايات كلها بمثل الغلة التى نقدها وان اشتراها بالدنانير واخرجها  
 الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذها بدنانير مثله وكذلك لو ان هذا المسلم باع منهم الف درهم  
 غلة بالالف درهم نقد بيت المال فنقدوه الالف المحرزة واخرجها الى دار الاسلام كان للمالك القديم  
 ان ياخذها ولو احرز العدو وكرا المسلم ثم دخل مسلم دارهم با مان واسلم اليهم مائة درهم

في كرحنطة سلما صحيحا غلما اجل الاجل قضوه الكر الذي احرزوه بدارهم فقبض واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان ياخذ بمائة والاباع المسلم من اهل الحرب مرضا بالدرهم نقد بيت المال ففقدوا الالف المحرزة مكان تلك الالف قبضها واخرجها الى دار الاسلام ليس للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم ثم دخل مسلم دارهم بامان وباع منهم مرضا بكر حنطة في الذمة فقضوه الكر المحرز فقبضه واخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم ان ياخذها ولو احرز كرا لمسلم قد دخل مسلم دارهم واقرضهم كرا فقضوه ذلك الكر الذي احرزوه فاخرجه الى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستعرض مثل المحرز اودونه او اجود منه هكذا في المحيط \* ولو اخذ العدو من مسلم عشرة اثناب قد دخل مسلم وباع من العدو متاعا بعشرة اثناب موصوفة الى اجل فقضاء الا اثناب المحرزة للمالك اخذه بقيمة المتاع ولو اشترى الكر المحرز مسلمان من العدو واقسمه واستهلك احدهما نصيبه اخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسئلة بحالها اخذ النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ ابرق فضة قيمته الف درهم ووزنه خمسمائة واشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه او باقل اخذه المالك القديم بقيمته بالغة ما بلغت من خلاف جنسه هكذا في المكا في \* وان كان اشتراه بمثل وزنه دراهم يدا بيد واخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم ان يأخذه بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه دراهم ولكن الى اجل فاخرجه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراه باكثر من وزنه او باقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الابريق منهم بخمر او خنزير اخذه المالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير رجلا من اهل الذمة واخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وكر في السير الكبير في عبدا مرة المشركون اشتراه معلوم منهم بالف درهم ورطل من خمر واخرجه الى دار الاسلام اخذه المولى بالالف وتما م القيمة يريد به انه ياخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته اكثر من الالف ولو كانت قيمة العبد اقل من الالف او الالف اخذه بالالف في الفصيلين جميعا ان شاء \* لا يعتص من الالف ولا يزدان عليها بسبب ذكر الخمر ولو اشتراه المسلم بالف درهم

بمألف درهم وميته او دم اخذه المالك القديم بالف درهم ولا يزاد على الالف مكان الميته وان كانت قيمة العبد اكثر من الالف واذا غصب الرجل من رجل عبدا او اسابه المهر كونه من يد الغاصب واحرزوه بدارهم ثم ان المسلمين اسابوه ثم وجده المغصوب منه في يد الغاصب قبل ان يقسم اخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب ولن وجده بعد القسمة في يد بعض الغاصبين ذكر ان المغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه واخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالالف من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فان كان قيمة العبد يوم الغصب الف درهم وقيمته يوم الاخذ الفاد درهم فاخذ العبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمته يوم الغصب وذلك الف درهم واذا كان قيمته يوم الغصب الف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا ان اختارا لمغصوب منه اخذ العبد من يد من وقع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب بالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المغصوب منه فان وجده الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من اهل الحرب واخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان اخذه بالثمن من المشتري من العدو فانه يرجع على الغاصب بالالف من قيمته يوم الغصب وبالف من الثمن الذي اخذ العبد من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العدو وضمن الغاصب قيمة العبد يوم الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد و يقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء اخذ العبد من المشتري بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري واخذ منه العبد ودفع القيمة الى الذي وقع في سهمه واخذ منه العبد فاراد صاحب العبد ان يرد عليه القيمة وبأخذ منه العبد هل له ذلك فهذا على وجهين ان اخذ صاحب العبد القيمة بزمه بان اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب كان الف درهم وصاحب العبد يقول كان قيمته الف درهم فاقام مولى العبد البينة

على ما اراد من القيمة واخذ من الغاصب الفى درهم او استحل على الغاصب بان لم يكن له بينة على ما اراد من فكل الغاصب من اليمين فاخذ منه الفى درهم او اصطلحا وتراضيا على الفى درهم كما بد منه المصوب منه ففى الفصول الثلاثة لا يتخير المصوب منه بين ان يرد القيمة على الغاصب واخذ العبد منه وبين ان يترك العبد عاياه وان كان اخذ القيمة بزعم الغاصب بان لم يكن له بينة واستحل على الغاصب فحل فليخذ منه الفى درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء رد القيمة التى اخذ من الغاصب على الغاصب واخذ عبده وان شاء ترك العبد ثم ذكر محمد ر ح فى الكتاب ان صاحب العبد متى اخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد فى يد المشتري او فى يد الذى وقع فى سهمه وكان قيمة العبد كما قاله صاحب العبد الفى درهم يتخير ولم يذكر انه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب او اقل هل يتخير حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يقول فى رواية يتخيروا فى رواية لا يتخير ثم فى الموضع الذى يثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد ان انا امسك القيمة او ارجع بما فضل على قيمته يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما له رد القيمة واخذ العبد او امسك القيمة كذا فى المحيط \* العين المحرزة لو كانت فى يد مستاجر او مستعير او مستودع هل له المخاصمة والاسترداد ام لا قالوا للمستاجر ان يحاصم فى المغنوم ويأخذه قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا اخذه المستاجر عاد العبد الى الاجارة وسقط منه الاجارة فى مدة امرة كذا فى البحر الرائق \* وان جدد المسلمون ان يكون الماسورا جارة عنده احتاج الى اقامة البينة على انه كان اجارة فى يده واذا قبل الحاكم البينة ورد عليه ثم حضر الاجر فانكر الاجارة فيه ونكر انه كان فى يده ودعيته او هاريته فالقول قول صاحب العبد فاما اذا وجدته بعد القسمة كان له ان يحاصم الذى وقع فى سهمه ايضا فان انكر الذى وقع فى سهمه ان الماسور كان اجارة عنده واقام المستاجر البينة على الاجارة يقبل بينته على اثبات الاجارة ويكون خصما فى اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء اخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان مكان المستاجر مستعيرا او مستودعا وقد وجدته بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذى وقع فى سهمه حتى لو اقام البينة على ان الماسور كان فى يده ودعيته او هاريته فانه لا يسمع بينته ولا يكون لهما بعد القسمة ان يأخذ الماسور من الذى وقع فى سهمه بالقيمة وكانا بمنزلة الاجنبي بعد القسمة فكذا فى المحيط \* وللوصى ان يأخذ الماسور لليتيم بالثمن من مشتريه ولا يأخذ لنفسه قالوا



وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الحربى مثل قيمته كذا في محيط السرخسى \* في المنتقى  
عبد مسلم امرة العدو وحرزوه بدارهم فدخل مسلم واشتراه واخرجه الى دار الاسلام فتزوج  
على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول اخذ ان شاء بقيمته واهل تزوج امرأة بغير مهر ثم صالها  
على ان يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قيل لمولى العبد ان شئت فخذ  
بمهر مثلها اودع ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في داره ولم يبين الدعوى فصالحه  
من دعواه على هذا العبد اخذه المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول  
قول المصالح \* عبد مسلم امرة العدو وحرزوه بدارهم ثم املت منهم واخذ مالا من اموالهم وخرج  
هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد بن حنيفة  
من المال فهو لمن اخذه ولا سبيل للمولى عليه واما في قياس قول ابي حنيفة رح فان المولى  
يأخذ العبد بغير شيء لانه لما دخل دار الاسلام صار فيا لجماعة المسلمين ياخذ الامام ويرفع خمسة  
ويقسم اربعة اخماسه بين المسلمين رجوع محمد رح عن قوله وقال اذا اخذه فهو غنيمته اخذه  
واخمس اذا لم يحضر المولى وجعل اربعة اخماس العبد والمال الذي معه للآخذين فان جاء مولاه  
بعد ذلك اخذه بالقيمة وان جاء مولاه قبل ان يحبس اخذه بغير شيء \* عبد مسلم سباه اهل الجوب  
فاعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو اعطاه  
بعد ما اخرجته المسلمون قبل ان يقسموه جاز عتقه \* حربى دخل دار الاسلام بامان فسرق  
من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام  
اخذه صاحبه بغير شيء لان الحربى كان ضامنا له قبل ان يخرج من دار الاسلام فلا يكون  
محرز له بادخاله دار الحرب ولو ادعى مسلم عند هذا المستامن مالا وذهب بها الى دار الحرب  
فهو محرز بها وان اسلم عليها او صار ذمة نهى له لانه لم يكن ضامنا في دار الاسلام \* حربى دخل امانا بامان  
ومعه عبد قد كان اخذه من المسلمين وحرزه بدار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون  
للمالك الاول ان يشتريه من هذا المشتري بالثمن \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح  
في الاملاء الامه الماسورة اذا اشتراها من اهل الحرب مسلم او وقعت في سبيهم فاخذها منه مولاه  
بحكم حاكم اتبعها ما كان في عتقها من الدين والجناية قبل السبي وودها بعيب قديم ان وجد عليه  
المائع الاول ورجع بنتصان عيبا عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري

من اهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد اهل الحرب او في يد المشتري منهم او في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان ماتت عنده او حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان اخذها منه بغير حكم اتبعها الذين ولايتبعها الاجنانية ولا يردّها على بائعها الاول بالعيب القديم ويردّها على الذي اخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يوم يرجع بنقصان العيب عليه ولو استحقها مستحق من يد الذي اخذها بالقيمة وان كان اخذها بالحكم ردّها على من اخذها منه ثم اخذها هذا المستحق منه بالقيمة او بالثمن وان كان اخذها بغير احكم اخذها المستحق ببينة بما اخذها به ويرجع في الوجهين جميعا على بائعه في الاصل .

ان كان اشتراها وان كان اعتقها الذي اخذها اول مرة بالثمن او ولدت منه ولدا فان كان اخذها بقضاء لقاضي فان القاضي يبطل متقه اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولكن استحسن ان يأخذ بالقيمة \* ولو ان عبيدين اسرهما اهل الحرب فاشترىهما رجل بثمن واحد فللموّل ان يأخذ احدهما بالحصّة ويترك الآخر \* ابن سماعه عن محمد بن روح رجل اسر المشركون عبده فامر الموّل رجلا ان يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للأمّ وكذا لو امره ان يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للموّل وكذلك لو امره ان يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو معلم بخمر فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط \* ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد بن روح انه يسقط وان مات الموّل المأمور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته ان يأخذوه على قول محمد بن روح وليس لبعض الورثة ان يأخذوه وعن ابي يوسف رجل ليس للورثة ان يأخذوا \* لو اسر الحربى عبدا مسلما لمسلم فاحزّزه بدار الحرب فاعتقه او دبره او كاتبه او كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم حتقوا جميعا كذا في فتاوى قاضيجان \* ابن سماعه عن ابي يوسف رجل عبدا لمسلم اسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم امره نائيا فوهبوه للمشتري الذي اسره من يده للمولاه ان يأخذ من هذا بالقيمة والثمن جميعا \* بشرى بن نادرة عن ابي يوسف رجل غصب عبدا فامر العدو فوجد الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر الموّل \* وفي الاملاء من محمد بن روح اذا اسر المشركون عبدا الصغير ثم وقع في سهم رجل فسامه ابوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط \* لا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة احرارنا

بالعبدة احرارنا ومذبذبنا واقهات اولادنا ومكاتبينا ونماك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي  
 اذا كان الماسور مدبرا او مكاتبا او ام ولد لمسلم فان المالك القديم ياخذ به بغير شيء \* بعد القسمة  
 ويعوض الامان من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط \* وان اشتراه رجل منهم  
 فلمولاه ان ياخذ منه بغير شيء ولو كان الماسور احرارا فاشتراه رجل منهم واخرجه الى دارنا  
 لاشيء \* للمشتري على الحر الا ان يكون الحر امره بذلك فيكون الثمن دينا عليه \* واذا ابقى  
 عبد لمسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة رح ولو كان مكن العبد مكاتب او مدبر  
 او ام ولد او مستسعي فانهم لا يملكونه بالاجماع واذا لم يثبت لهم الملك في العبد لا يبق عند ابي حنيفة رح  
 ياخذ المالك القديم بغير شيء \* وهو باكان او مشترى او مغنوما قبل القسمة او بعدها الا ان بعد القسمة  
 يودى موضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الا بقى وقد قالوا في العبد ان ابقى وفي يده مال  
 للمولى ان اهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فان ند اليهم بغير فاخذوه ملكوه وان اشتراه رجل  
 ودخل به دار الاسلام فصاحبه ياخذ به بالثمن ان شاء وان ابقى عبد اليهم وذهب معه بفرس ومتاع  
 فاخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ  
 العبد بغير شيء \* والفرس والمتاع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج \*  
 اذا اسلم عبد الحربى ثم خرج اليها او ظهر على الدار فهو حر وكذا اذا خرج غيبه ثم الى  
 مسكر المسلمين فهم احرار كذا في الهداية \* دخل الحربى اليها بامان فاشترى عبدا مسافرا فدخل به  
 دار الحرب فانه يعتق عليه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يعتق ومن ابي يوسف رح مثل قول ابي حنيفة  
 رح وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا واذا اسلم عبد الحربى في دار الحرب فهو عبده على  
 حاله في قولهم جميعا فان باعه الحربى من مسلم او حربى عتق عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يعتق  
 ولو اسلم حربى في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج الى دارنا مسلما ثم تبعه بعد ذلك عبده  
 مساما فهو عبده لمولاه وكذا اذا خرج كاهرا كذا في السراج الوهاج \* اذا اسلم اهل الحرب على  
 مال اخذوه من اموال المسلمين او صاروا ذمة فهو لهم ولا تسبيل للمسلمين عليهم وكذا لك  
 لو خرج اليها ومنه ذلك المال فانه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط \* لو ان المسلمين اسروا  
 من اهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم الى دار الاسلام حتى هربوا من ايديهم الى ما منهم  
 او ظهر المشركون عليهم وردوهم الى ما منهم ثم ان قوما آخرين من المسلمين ظهروا

على اولئك السبي باميانهم فاخذوهم واخرجوهم الى دار الاسلام وقسموا فيما بينهم اولم يقسموا ثم  
اختصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر احق بالاسراء فلوان الفريق الاول لم يخرجوهم  
الى دار الاسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقي المسئلة يحالها للفريق الاول احق بهم  
فان وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها  
بالقيمة ان شاؤوا كما في ما نرا ملاكهم وكذلك لو ان الفريق الاول اخراجوهم الى دار الاسلام  
واقسموا فيما بينهم ثم هربوا او ردوا الى دار الحرب وباقي المسئلة يحالها للفريق الاول احق بهم  
فاما اذا اخراجوهم الى دار الاسلام ولم يقسموا حتى هربوا او ردوا الى دار الحرب وباقي المسئلة  
يحالها ان حضر الفريق الاول بعد ما اقتسم الفريق الآخر للفريق الآخر احق بهم هكذا ذكر  
المسئلة في الزيادات واما ان احضر الفريق الاول قبل ان يقسم الفريق الآخر فغير وايتمان  
في رواية الفريق الاول احق وفي رواية الفريق الآخر احق ولو ان الفريق الاول احرزوهم  
يدار الاسلام ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون واخذوهم فلم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر  
عليهم قوم آخرون من المسلمين واخذوهم من ايديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق  
الاول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم اولم يقسموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم  
بين الفريق الثاني اما ما يرى ما صنعه المشركون تملكو احرزا فح كان الفريق الثاني اولى بهم  
كذا في المحيط \* اعلم ان دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها  
قال محمد راجع في الزيادات انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند ابي حنيفة مخرج بشرائط ثلث  
احدها اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتها وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني  
ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام والثالث ان لا يبقى فيها  
صوم من ولاذمي آمننا بامانه الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه وللذمي  
يعقد الذمة وصورة المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا او ارتد  
اهل مصر وقلبوا او اجروا احكام الكفار ونقض اهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل  
من هذه الصور لا تصير دار الحرب الا بثلث شرائط وقال ابو يوسف ومحمد راجع بشرط واحد  
لا فيرو وهو اظهار احكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا صارت دار الحرب باجتماع  
الشرائط الثلث لولا ففتحها الاحكام ثم جاء اهلها قبل القسمة اخذوها بغير شيء وبعد القسمة

بالقيمة ولو افتتحها الامام عادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجيا والعشري يصير  
 مشريا الا اذا كان الامام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانها لا تعود مشرية هكذا في السراج الوهاج \*  
 الباب السادس في المستأمن \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في دخول المسلم في دار الحرب  
 بآمان \* اذا دخل دار الحرب بآمان مسلم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشيء من اموالهم  
 ودمائهم الا اذا خد ربهم ملكهم باخذ اموال او الحبس او غيره بعلمه ولم ينه عنه فيباح  
 له التعرض حينئذ كالاسير والمتلصص فيجوز له اخذ اموالهم وقتل نفوسهم وليس له ان يستبيح  
 خروجهم فان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بالدار الا اذا وجد امرأته الماسورة  
 او ام ولد او مدبرته ولم يطأهن اهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير ان اهل الحرب  
 ان وطئنهن يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن العدة فلا يجوز له ان يطأهن حتى تنقضي عدتهن  
 بخلاف امته الماسورة حيث لا يجوز له ان يطأها وان لم يطأها الحربي لانهم ملكوها ولهذا  
 لا يجوز له ان يتعرض لها بشيء ان دخل دارهم بآمان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته  
 وام ولد مدبرته كذا في التبيين \* فان خدر التاجر فاخذ شيئا واخرجه ملكه ملكا خبيثا  
 فيؤمر بالتصدق به فان ادان هذا التاجر حربي اى باعه بالدين او ادان هو حريبا او غصب  
 احدهما صاحبه ثم خرج اليها واستأمن الحربي في دارنا او ادان حربي حريبا او غصب احدهما  
 صاحبه وخرجا مستأمنين الى دار الاسلام لم يقض لو احدهما على صاحبه بشيء ولو خرجا  
 مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين واما العصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كلها  
 الا انه امر المسلم الذي دخل عليهم بآمان اذا غصب شيئا من مال احدهم ثم خرجا مسلمين  
 ان يرد عليه ديانة ولم يقض عليه \* وانا دخل مسلمان دار الحرب بآمان فقتل احدهما صاحبه  
عمدا او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطاء واما القود فلا يجب في ظاهر الرواية  
وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة  
في الخطاء عند ابى حنيفة رح كذا في الكافي \* قال محمد رح لا بأس بان يحمل المسلم الى اهل الحرب  
ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وان لا يحمل اليهم شيئا حب الى قال الشيخ الامام  
شمس الائمة الصرخسى في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل  
والثيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معد للقتال ويستعمل في الحرب

## كتاب السير ( ٣٣٢ ) في المستامن \* ودخول المسلم دار الحرب بلمان

هو أن يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل واجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى  
 الأبرة والمسلّة في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح  
 بكبره حملة اليهم وكذلك الحرير والديباغ والقز الذي غير معمول فإن كان حمرا من ابريسم  
 أو ثيابا رقا قاما من القز فلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصغرو الشبه اليهم وكذلك  
 الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون اعظم سلاحهم من ذلك  
 لم يحل ادخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل ادخال النورالحى والمذبح معها اجنحتها اليهم  
 لان الغالب انه يدخل لريش النشاب والنبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك  
 أيضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالهما والحكم في البازي والصقور كذلك وانما  
 اراد المسلم ان يدخل دار الحرب بلمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه معهم  
 لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم ان اهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك  
 سائر الدواب ولكن لو اتهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى  
 يخرج منه الا من ضرورة فان حلف على ذلك فقد انقضت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله  
 دار الحرب فان أبى ان يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك اذا اراد  
 حمل الامتعة اليهم في البحر في السفينة وان دخل بغلام او غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك  
 لحاجته اليه وانما يمنع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فان اتهم استحلف فاما الذمي اذا اراد الدخول  
 اليهم بلمان فانه يمنع ان يدخل فرسا معه او برذونا وسلاحا الا ان يكون معروفا بعد اتهم  
 مامونا على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من ان يدخل بتجارته على البغال والحمير  
 والعجلة والبعير ويستحلف ايضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق انه لا يريد بهم  
 البيع ولا يبيعه حتى يخرجهم الا من ضرورة \* الحربى المستامن اذا اراد الرجوع الى  
 دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال الا ان يكون مكاريا سفنا او دواب  
 من مسلم او ذمي فح لا يمنع منه وانما كان اهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه  
 لم يدعوه يخرج به واكنهم يعطونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذمي من ادخال الخيل والسلاح  
 والرقيق اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من ادخال  
 سفينة

كتاب السير ( ٢٢٣ ) في المستامن \* ودخول المسلم دار الحرب بامان

صفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فان اراد ادخال اخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من ان يدخل اليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان او كافرا ولو دخل الحربى اليها بامان ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من ان يرجع بما جاء به الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراها او سلاحا او رقيقا مثل ما كان له او افضل مما كان له او شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذاك دار الحرب وكذا لك لو اشترى ما بابه بعينه او استقبل المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض او بعده او رد المشتري عليه بخيار رؤية او بخيار اشتراطه المشتري لنفسه وان كان الحربى شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله ان يعود به الى داره كذا في المحيط \* ولو جاء الحربى بسيف فاشترى مكانه قوسا او رمحا او ترسا لم يترك ان يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول او شرا منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط \* الا صل في جنس هذا انه متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من ان يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا مما اخرجه من ملكه او شرا منه وان كان ما استبدل به من جنس ما ادخله فان كان مثله او شرا منه لم يمنع من ان يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فله ان يعود بما رجع اليه الى داره وان استبدل به شرا منه او خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له ان يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا وان استبدل بحماره انا او بفرسه الذكر فرسا انشئ منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما ادخله في القيمة وان استبدل ببغلة الذكر ببغلة انشئ مثله او دونه لم يمنع وان استبدل بماديانه فحلا منع وان استبدل بفرسه برذونا او برذونه فرسا منع وان استبدل بفرسه الا انشئ فرسا انشئ دونها في الجرى ولكنها اثبت منها وارجى للنسل منع واجبر على بيعه الا ان يعلم انه مثل ما اعطى في جميع وجوه الانتفاع او دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر او بجنس ما عنده او دونه او افضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه ولو ان مستامنين من الروم دخلوا دارنا بامان ومع احدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتبادلا الرقيق بالسلاح او باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما ان يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو ان حربيا من الروم دخل اليها بامان بكراع او سلاح او رقيق فاراد

ان يدخل ذلك ارض الترك او لديلم او غيره من اعداء المسلمين ليبيعه منهم منع من ذلك وكذلك اذا اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب هم مواد للمسلمين وان اراد ان يدخل ذلك ارضا اهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان احد المستأمنين فينا من الروم والآخر من الترك ومع احدهما رقيق ومع الآخر كراع او سلاح فتبادلا واشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدراهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى داره وان كانا تبادلان سلاحا من صنعة مثله فلكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره وان كان احدهما افضل من الآخر فللذى اخذ احسهما ان يدخل دار الحرب وليس للذى اخذ افضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادلان رقيقا برقيق هما سواء او احدهما افضل من الآخر فان هناك لا يجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستأمن والمسلم او المعاهد فعند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من ان يدخل داره ما صار له وان كان احدهما افضل من الآخر لم يمنع الذى اخذ احسهما ومنع الذى اخذ افضلهما من ذلك ولو كانا تبادلان لاصدا ابامة لم يكن لكل واحد منهما ان يدخل ما اخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط \* الفصل الثانى في دخول الحربى دار الاسلام \* اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان لا يمكن ان يقيم فيها سنة ويقول له الامام ان اقامت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم ان رجع الى وطنه بعد مقالة الامام ذلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمى وتعتبر المدة من وقت التقدم عليه لا من وقت دخوله دار الاسلام وللامام ان يقدر له اقل من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فان اقامها بعد ذلك صار ذميا ثم اذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة اخذها منه فياخذها منه حيث يشاء كما تمت السنة كذا في التبيين \* ثم لا يترك بعده ان يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية \* فان دخل الحربى دارنا باسان واشترى ارض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشيرة فانها تستمر مشرية على قول محمد رح وعلى قول ابي حنيفة رح تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج ويثبت احكام الذمى في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وجريان القصاص بينه



وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمرة وخنزيرة اذا اتلفه وجوب الدية اذا قتل خطأ وجوب كف الاذى عنه فتحرّم ضيافته كما تحرّم ضيافة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه واخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السبب وهو زراعتها او تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت فى ملكه كذا فى فتح القدير \* اما بمجرّد الشراء فلا يصير ذميا فى ظاهر الرواية قال محمد ربح فان باعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراثة لها ذميا ولو استاجر ارض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت ارض خراجها المقاسمة فزرعها بذراعى فاخذ الامام خراجها مما اخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن ارض المقاسمة فأجرها على مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى ان ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى ارضا اشتراها وهى ارض خراج فزرعها فاصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن فى الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب فى ارض المستأمن الخراج فى اقل من ستة اشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب فى ارضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب فى ارضه واذا دخلت حربية اليها بامان وتزوجت ذميا او مسلما صارت ذمية ولو دخل الحربى دارنا بامان فتزوج ذمية لا يصير ذميا بتزويجها كذا فى السراج الوهاج \* فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم او ذمى او ديننا عليهمما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان فى ايدي المسلمين او الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعة فيا ولو كان له رهن فعند ابي يوسف ربح ياخذ المهرين بدينه وقال محمد ربح يباع ويوفى بثمنه الدين والغاضل لبيت المال كذا فى التبیین \* وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما وجب المسلمون عليه من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف فى مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التى اجلوا اهلها عنها والجزية ولا خمس فى ذلك كذا فى الهداية \* ولو مات المستأمن فى دار الاسلام من ماله وورثته فى دار الحرب وقف ماله لورثته فان ائذموا فلا بد ان يقيموا البيعة على ذلك فياخذوا فان اقاموا بيعة من اهل الذمة قبلت استحسانا فاذا قالوا لا نعلم له وارثا غيرهم دفع اليهم المال واخذ منهم كفيلا لما يظهر فى المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا فى فتح القدير \* اذا بعث الحربى عبدا تاجر له الى دار الاسلام بامان

فاسلم العبد هنا بيع وكان ثمنه للحربى كذا في المبسوط\* وإذا دخل الحربى دارنا بامان وله امرأة في دار الحرب واولاده صغار وكبار ومال اودع بعضه ذميا وبعضه حربيا وبعضه مسلما فاسلم هنائم ظهر على الدار فذلك كله فىء وكذا لك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية\* ولوسبى الصبى في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعه لابيئه ثم هو فىء على حاله وكونه مسلما لاينا في الرق كذا في التبیین\* وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار احرار مسلمون باسلام ابيهم تبعا وكل مال اودع مسلما او ذميا فهو له وما سوى ذلك فىء كذا في الكافي\* اذا اسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عمدا او خطأ وله ورثة مسلمون هنا لك فلاشيء عليه الا الكفارة في الخطاء كذا في الهداية\* من قتل مسلما خطأ لا ولى له او قتل حربيا دخل دار الاسلام بامان فاسلم فالدية على ما قلته للامام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذى لا وارث له والمستامن الذى اسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا تبعا بان لم يكن معه ولد صغير دخل به اليه عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء اخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر واما ان يعفو فليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطا فقتله الملتقط او غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبیت المال على ما قلته القاتل والكفارة عليه ولو كان القتل عمدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتح القدير\* الاصل ان الدار ليل ظاهرا لكون من فيها من اهلها والسيما اقوى من المكان والبيئة اقوى من الكل اذا اسرت سرية قوما وجاءوا بهم فادعوا انهم من اهل الاسلام او من اهل الذمة وانهم اخذونا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فالقول للاسارى وان قالوا اخذونا في دار الحرب ولكن نحن من اهل الاسلام او الذمة ودخلنا دار الحرب مستامنين للتجارة او الزيارة او كنا اسراء في ايديهم لا يقبل قولهم ويشترون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والخضاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فيدفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في مبيى في دارهم بعد الظهور ولا يقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشركة وذكر في السير الكبير تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع بجمه في جند عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقيرين لبیت المال

لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شوكة خاصة فمنعت القبول \* ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانها شهادة على المسلمين كذا في الكافي \* الفصل الثالث في هدية ملك اهل الحرب يبعثها الى امير جيش المسلمين \* قال محمد بن علي بن محمد بن علي بن ابي طالب ما يبعثه ملك العدو من الهدية الى امير جيش المسلمين او الى الامام الاكبر وهو مع الجيش فانه لا باس بقبولها ويصير نبياً للمسلمين وكذلك اذا اهدى ملكهم الى قائد من قوائد المسلمين له منعة ولو كان اهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المنتقى لو ان جنوداً دخلوا دار الحرب فاهدوا اهل الحرب رجلاً من الجنود او قائداً من هداياهم فهو غنيمة الا ان نفل كل رجل ما اهدى اليه قال محمد بن علي بن ابي طالب كل عامل من عمال الخليفة اذا بعثه الخليفة على عمل فهدى اليه شيء فينبغي للخليفة ان ياخذ ذلك من العامل ويجعله في بيت مال المسلمين ان كان المهدي اهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرهاً في الاهداء فينبغي ان يرد الهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكل حكمة حكم اللقطة ولو ان مسكراً من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدوا اميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان اهدى اليه ملك العدو وبعد ذلك هدية نظر فيما اهدى ملك العدو فان كان قيمة ما اهدى ملك العدو مثل قيمة هدية امير الجيش او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كان للامير خاصة وان كان قيمة هدية ملك العدو واكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنيمة وكذلك لو ان امير الثغور اهدى الى ملك العدو هدية واهدى ملك العدو اليه هدية اضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال ولو ان المسلمين حاصروا حصناً من اهل الحرب او مدينة من مدائنهم فاعطاهم امير الجيش متاعاً او غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي اعطوه فان كان مثل قيمة ما باع او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن اكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنيمة وهل يكره المبايعة معهم والحال هذه ذكر محمد بن علي بن ابي طالب جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط \* الباب السابع في العشر والخراج \* الاراضى نوعان مشرية وخرافية فارض العرب كلها مشرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد بن علي بن محمد بن علي بن ابي طالب ارض العرب من عذيب الى مكة ومدن اليمن الى اقصى

حجر باليمن بمهرة \* وسواد العراق فما سقى منها من انهار الا ما جرم خراجية وحد السواد طولا  
من تخوم المرصل الى ارض مبادان وحده مرضا من منقطع الجبل من ارض حلوان الى  
اقصى ارض القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة  
ولم يسلم اهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وكل بلدة فتحت  
صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغانمين  
فهي مشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم الامام فيهم بشيء كان الامام  
فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين ويكون عشريه وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام  
بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا  
في فتاوى قاضي خان \* كل ارض اسلم عليها اهلها طوعا فانها تكون عشريه وكذلك كل  
ارض من اراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهر اهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح  
وترك الامام الاراضي عليهم فهي مشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام  
قهر او عنوة وتردد بين ان يمن عليهم برقابهم وارضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين  
ان يقسمها بين الغانمين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي مشرية ثم بدأه  
فمن عليهم برقابهم وارضيتهم فان الاراضي تبقى عشريه هكذا ذكر محمد روح في النوادر والكرخي  
في كتابه وكذلك ارض الخراج اذا انقطع منها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر  
فهو مشرية كذا في المحيط \* من احب ارضا مواتا فان كانت من حيز ارض الخراج  
فهي خراجية وان كانت من حيز ارض العشر فهي مشرية وهذا اذا كان المحب لها مسلما  
اما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العشر والبصرة عندنا مشرية باجماع  
الصحابه رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج \* خراج الارض نوعان خراج  
مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك  
وخراج وظيفة وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمكن من الزراعة حتى اذا  
مطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التاتارخانية نافلا عن الظهيرية \* اما خراج  
الوظيفة فقال محمد روح في ارض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة فعيزود رهم وعلى

نجريب الرطبة خمسة دراهم وقلبي جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط \* وما مولى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخارج والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها نخل متفرقة واصناف واشجار يمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم كذا في الكافي \* والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع الملك وذراع الملك مبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة قال محمدرح الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية من جريبهم في اراضيهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف اهلها واراد بالقفيز الصاع فهي ثمانية اربطال بالعراقي وهو اربعة امناء وهذا قول ابي حنيفة ومحمدرح وهو قول ابي يوسف رح الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح وينبغي ان يقال هذا القفيز بزيادة حفتين ونكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره ان يضع الكيال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويمسك ما يقع في كفيه من الطعام ويصيب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه ان يملأ الكيال القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في اعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر بزيادة على القفيز ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة او مراراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جزء الخارج فيتكرر بتكرره ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك ان كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان من وظيفة ممرضى الله تعالى منه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع واما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بان كثر ريعها هل تجوز نفى الاراضي التي صدر التوظيف فيها من ممرضى الله تعالى منه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة ممرض

لا تجوز الزيادة بالاجماع وان اطاقت الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام او ظف على اراض مثل  
وظيفة ممرض ثم اراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق  
الزيادة وكذلك لو اراد ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت وظيفة الاولى الى دراهم  
فاراد ان يحولها الى المقاسمة او كانت مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم ليس له ذلك  
فان زاد عليهم على تلك الوظيفة او حولها الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من  
رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى  
الثانى ما فعله الاول وان كان الاول صنع بغير طيب انفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنوة  
ثم من الامام بها عليهم امضى الثانى ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلح قبل ان يظهر  
الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثانى ينقض فعل الاول واما الاراضى التى يريد  
الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة ممرضى الله تعالى عنه على قول محمد رح  
واحدى الروايتين من ابي يوسف رح يجوز وعلى قول ابي حنيفة رح واحدى الروايتين من  
ابى يوسف رح لا يجوز وهو الصحيح واما خراج المقاسمة فالتقدير فيه مفض الى الامام ولكن لا يزاد  
على نصف الخراج \* كل من ملك ارض الخراج يؤخذ منه الخراج كافرا كان او مسلما صغيرا كان  
او كبيرا كان او مكاتب او عبدا ما دون ارجلا كان او امرأة كذا فى المحيط \* يجب العشر والخراج  
فى ارض الوقف كذا فى الوجيز للكردرى \* ارض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب  
جا حدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعه الغاصب ولم  
ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان للمالك بينة  
ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة عند ابي حنيفة رح الخراج  
على رب الارض قل النقصان اوكثر كانه آجرها من الغاصب بضمان النقصان وفى بيع الوفاء  
اذ قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان آجر ارضه الخراجية او امارها كان الخراج  
على رب الارض كما لو دفعها مزارة الا اذا كان كرما او رطابا او شجرا ملتفا ولو آجر الارض  
العشرية كان العشر على رب الارض فى قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه على المستاجر وان  
امار ارضه العشرية فزرعها المستعير من ابي حنيفة رح فيه روايتان وان استاجرا واستعار  
ارضا تصلح

أرضاً تصلح للزراعة فصرم المستاجر والمستعير فيها كرها أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستاجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد بن حنبل وان فصب أرضاً عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل له أرض خراج بها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع اوله ولم يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع ونكلموا ان المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعيرام أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها ام مدة يبلغ فيها الزرع مبالغاً يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على انه مقدار بثلاثة اشهر ان بقي وجب على المشتري والافعلى البائع كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اخذ من الاكار والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي \* ان كان للأرض ربان خريفى وربيعى وسلم احدهما للبائع والآخر للمشتري او يتمكن كل واحد منهما من تحصيل احدهما من نفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط \* رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها لثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احدهم ثلاثة اشهر لا خراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر ان المشتري الآخر ان بقيت في يده ثلاثة اشهر كان الخراج عليه \* رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ قباها مع الزرع كان خراجها على المشتري متى كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحصب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ان هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصورة هذا الذي ذكرنا ان كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في اول السنة على سبيل التعجيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يجيب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستاناً وغرس فيها نخلاً وخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقى من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كان

في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اشترى ارضا خراجية وبنى فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق متعكفا من الزراعة كذا في المحيط \* السلطان انا جعل الخراج لصاحب الارض فتركه عليه جازي في قول ابي يوسف ربح خلافا لمحمد ربح الفتوى على قول ابي يوسف ربح اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التمسويغ للقضاء والفتاء \* السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الارض ان يتصدق به وان كان يتصدق بعد الطلب لا يخرج من العهدة كذا في فتاوى قاضي خان \* العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل ولو مصرفا كذا في الوجيز للكردي \* قال محمد ربح السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بلا خلاف وذكر شيخ الاسلام ان السلطان اذا ترك العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول ان يترك اخلا منه بان نسي ففي هذا الوجه كان على من عليه العشر ان يصرف قدر العشر الى الفقير والثاني ان يتركه قصدا مع علمه به وانه على وجهين ايضا ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كما لو اخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة \* قال محمد ربح في الجبا مع الصغير رجل له ارض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط \* وهذا اذا كان الخراج موطفا اما اذا كان خراج مقاسمة لا يجب شيء كذا في السراج الوهاج \* قالوا من انتقل الى اخس الامرين من غير مذر فعليه خراج الا على كمين له ارض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يغتني به كيلا يطمع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي \* من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج كذا في الهداية \* ولا يجمع العشر والخراج في ارض واحدة سواء كانت الارض مشرية او خراجية ولو اشترى ارض مشرا وارض خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط \* الذمى اذا اشترى ارضا مشرية قال ابو حنيفة وزفر ربح يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد \* لو ان قوما من اهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضي واستغلاها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام ان ياخذ



الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة \* قال في كتاب العشر والخراج لو ان ارضا من الاراضى الخراجية حجز عنها صاحبها ومطلها وتركها كان للامام ان يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والصحيح من الجواب في هذه المسئلة ان يواجر الامام الاراضى اولا وياخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا ان كسر محمد رح في الزيادات فان كان لا يجد من يستاجرها يدفعها مزارعة بالثلث او الربع على قدر ما يوجب مثل تلك الارض مزارعة فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من ياخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجواز احد الشئتين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة وامطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون الماخوذ منهم خروجا في حق الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج من ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض قيل ما ذكرا ان الامام يبيع الاراضى قول ابي يوسف ومحمد رح واما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يبيعها لان في بيع ماله حرجا عليه وابي حنيفة رح لا يرى الحرج على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان ابا حنيفة رح يرى الحرج في موضع يعود نفعه الى العامة وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة ان الامام يشتري ثيوانا وآداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصل الغلة ياخذ منها قدر الخراج وما انفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال ابو يوسف رح يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والآداة فياخذ ثقتا ويكتب عليه بذلك كتابا ليزرع فاذا ظهرت الغلة اخذ منها الخراج ومقدار ما قرض يكون دينه على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزا عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم مات قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الامام ممن هي في يده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط \* واذا هرب اهل الخراج وتركوا اراضيهم ذكرا الحسن من ابي حنيفة رح ان الامام بالخيار ان شاء صمرها من بيت المال ويكون غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما اخذه منهم لبيت المال ومن ابي يوسف رح

اذا مات اهل الخراج دفع الامام اراضيهم مزارعة وان شاء آجرها ووضع اجرتها في بيت المال وان هربوا آجرها واخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا رده اليهم ولا يجبروا ما لم يمض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج \* نقل اهل الذمة عن اراضيهم الى ارض اخرى صم بغذ لا بد منه والعذر ان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بان يخبروهم بمورات المسلمين وانهم قيمت اراضيهم او مثلها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والاول اصح واراضيهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي \* قرية فيها اراضي مات اربابها او غاب ومجزا اهل القرية من خراجها ما ارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان اراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم اشترى من المشتري قوم اشترى ارضه فيها كروم واراضي فان اشترى اخذهم الكروم والآخر الاراضي فارادوا نسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكرما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضي فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الانتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* في الفتاوى اذ جعل الرجال ارضه الخراجية مقبرة او خاذا للغة او مسكنا للفقراء سقط الخراج \* خراج الاراضي اذا اتوا الى على المسلم سنتين فعند ابي يوسف ومحمد رح يؤخذ بجميع ما مضى وعند ابي حنيفة رح لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هوفيهها هكذا ذكره شيخ الاسلام رح في شرح السير الصغير وفكر صدق الاسلام رح في كتاب العشر والخارج من ابي حنيفة رح رواه يونس قال صدر الاسلام والصحيح انه يؤخذ كذا في المحيط \* لا خراج ان غلب على ارضه الماء وانقطع او منع من الزرع كذا في النهر الفائق \* ذكر محمد رح في النوادر ان اغرق ارض الخراج ثم نصب الماء منها في وقت بعد زرعها ثانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت

منها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط \*  
 إذا اضطلم الزرع آفة مما وية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك  
 فلا خراج وأما إذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز منها ككل القردة والسباع والانعام ونحو  
 ذلك لا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك المحارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه  
 بعد الحصاد لا يسقط هكذا في السراج الوهاج \* وفي أرض العشر إذا هلك المحارج قبل الحصاد يسقط  
 وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبقى في ذمة  
 رب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من المحارج وإنما يفارق العشر في المصروف  
 وهذا إذا هلك كل الخارج فإن هلك الأكثر وبقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ  
 قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* قال مشائخنا رح والصواب في هذا أن ينظر أولا إلى ما أنفق هذا الرجل  
 في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيحتسب ما أنفق أولا من الخراج فإن فضل منه شيء أخذ منه  
 على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط \* وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق  
 من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يحق الخراج ويجعل كان الأول لم يكن  
 وكذا الكرم إذا ذهب ثمارة بآفة إن ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر  
 يجب عليه مشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* المحمود من صنيع الأكاسرة أن المزارع إذا اضطلم زروعه آفة في مهادهم  
 كانوا يضمنون له البذر والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا في الربح فكيف لا نشاركه  
 في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل فرس  
 في أرض الخراج كرم ما مال يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو فرس الأشجار المثمرة  
 كان عليه خراج الزرع إلى أن يثمر الأشجار وإذا بلغ الكرم وأثمران كان قيمة الثمر يبلغ  
 عشرين درهما أو أكثر كان عليه مشرة دراهم وإن كان أقل من عشرين درهما كان عليه  
 مقدار نصف الخراج فإن كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم  
 لأنه كان بمنزلة من زراعة الأرض وإن كان في أرضه أجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج  
 وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر ينظر إن أمكنه أن يقطع ذلك

ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فكذلك ان قدر ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في ارض الخراج قطعة ارض مسبعة لا تصلح المزارعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وان وجوب الخراج عند ابي حنيفة رح بوزن السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية في يده سنة اما حقيقة او اعتبارا كذا في الذخيرة في كتاب العشر والخراج \* وينبغي للوالي ان يولي الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وان ياخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة واراد بهذا ان يوضع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى ان هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والظن فان وقع عنده انها تغل مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فياخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات ياخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجز اربع مرات ياخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فانهم كذا في المحيط \* من عليه الخراج او العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البادان ولا يحل لصاحب الاراضي ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وان اكل صمن والسلطان حبس غلة ارض الخراج حتى ياخذ الخراج كذا في الظهيرية \* ذكر محمد رح في نواره اذا عجل خراج ارضه لسنة او سنتين فانه يجوز وفي المنتقى رجل مجل خراج ارضه ثم فرق في الارض في تلك السنة قال يرد عليه ما ادعى من خراجه فان زرعا في السنة الثانية حسب له ومن محمد رح في رجل اعطى خراج ارضه سنتين ثم غلب عليها الماء وصارت زجلة قال يرد عليه اذا كان قائما بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به اذا صرفه الى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط \* الباب الثامن في الجزية \* وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة كذا في النهاية \* انما تجب

على الحر البالغ من اهل القتال العاقل المحترف وان لم يخمن خرفته كذا في السراجية \*  
وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فينتقد بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا  
في الكافي \* فلا يزال عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق \* وجزية يندعي الامام وضعها  
اذا غلب على الكفار وقرهم على املاكهم كذا في الكافي \* فهذه مقدرة بقدر معلوم واذا شاؤوا  
او ابوا او رضوا او لم يرضوا فيضع على الغنى في كل سنة ثمانية واربعين درهما بوزن سبعة ياخذ  
في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين  
وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي \* نكلموا  
في معنى المعتمل والصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفته وتكلم العلماء  
في معرفة الغنى والفقير والوسط قال الشيخ الامام ابو جعفر ررح يعتبر في كل بلدة عرفها من عدة  
الناس في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك وهو الاصح كذا في المحيط \* وقال الكرخي الفقير  
هو الذي يملك ما تنى درهم او اقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم  
والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله عنه والاعتماد في هذا علي قول الكرخي  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بد ان يكون المعتمل صحيحا ويكتفي بصحته في اكثر السنة كذا في  
الهداية \* ذكر في الايضاح ولو مرض الذي في السنة كلها فلم يقدر ان يعمل وهو موسر لا يجب عليه  
الجزية وكذا ان مرض نصف السنة او اكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية \*  
الجزية تجب مندبا في ابتداء الحول وهي على اهل الكتاب سواء كانوا من العرب او من العجم  
والمجوس وعبد الاوثان من العجم كذا في الكافي \* ثم اوان اخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل  
ان يتحول وقدر روى عن ابي يوسف ررح انه تؤخذ منه في كل شهرين بقطوع عن محمد ررح انه تؤخذ شهرا  
فشهرا والاصح هو الاول كذا في المبسوط \* اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج  
والارمن وان ظهر على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم قبل وضع الجزية فهم  
ونسائهم وصبيانهم نى كذا في فتح القدير \* واما الصابئون قال ابو حنيفة ررح تؤخذ منهم الجزية  
وقال صاحباه لا تؤخذوا ما الميضة هل يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظرون كانوا احد يثاقهم مرتدون  
لا يؤخذ منهم الجزية وهم يفتلون وان كانوا قديما يؤخذ منهم الجزية واما الزنادقة فلأخذ الجزية منهم  
بذا في فتاوى قاضيخان \* ولا توضع على عبد الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم

ففساؤهم وصبيانهم نساء ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا من  
ولا اعمى وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية \* ولا جزية على مجنون  
ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا تؤخذ من المعنوة كذا في المحيط \* لا تجب على المقطوع  
ايد يهم وارجلهم هكذا في التاتارخانية \* ولا تؤخذ من المملوك والمكاتب والمدبر وام الولد  
ولا يودي عنهم مواليتهم ولا تؤخذ من الرهبان الذين لا يحالطون الناس كذا في الهداية \* قال  
الولوالجى في فتاواه وتوضع على نصارى نجران على رؤسهم واراضيهم في كل سنة الفاحلة  
كل حلة خمسون درهما الف في صفر والف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم واراضيهم فما اصاب  
الرؤس يكون جزية وما اصاب الاراضى يكون خراجا وهذا الذى ذكره الولوالجى  
هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال ابو يوسف رح في كتاب الخراج  
وهذه الحلة المسماة هي الفاحلة على اراضيهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين  
لم يسلموا وعلى كل ارض من اراضي نجران وان كان بعضهم تدبا عارضة او بعضها من مسلم  
لوفى او تغلى والمرأة والصبي في ذلك سواء في اراضيهم واما جزية رؤسهم فليس على النساء  
والصبيان كذا في فاية البيان \* قد بين ابو يوسف رح في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة اوقية  
يعنى قيمتها كذلك فقول الولوالجى كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية اربعون  
درهما كذا في النهر الفائق ناقل من فتم القدير \* قال مشائخنا رح لومات جميع رجالهم واسلموا  
لا يسقط شىء من الفى حلة ويؤخذ الكل من اراضيهم كذا في الحاوى للقدسى \* من اسلم  
منهم سقط عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجرانى مثل مولى اهل الذمة  
يوضع على رأسه الجزية كذا في التاتارخانية ناقل من الولوالجى \* الحلة ازار ورداء هذا  
هو المختار ولا يسمى حلة حتى يكون ثوبين كذا في الكفاية \* في الحجة نصرانى يكتب  
فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التاتارخانية \* ويوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان  
نصرانيا كذا في الهداية \* والقرشى اذا اعتق عبدا كافرا يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي \* اذا  
احتلم الغلام من اهل الذمة في اول السنة قبل ان يوضع الجزية وهو مبرور وضع عليه الجزية  
ويؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا تؤخذ عليه حتى  
تمضي هذه السنة

تمضي هذه السنة \* وان اعتق العبد وله مال فان اعتق قبل ان توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان اعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحربي اذا صار ذميا قبل ان توضع الجزية على الرجال توضع عليه الجزية لهذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم يمض هذه السنة افاق بعد الوضع او قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا كثيرا يؤخذ منه جزية الا غنيا سواء صار غنيا بعد الوضع او قبله واذا مات من عليه الجزية او اسلم وقد بقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا اذا هوى او صار مفعدا او زمنا او شيخا كبيرا لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضي خان \* في الخانية الذمى اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في اكثر السنة يؤخذ منه جزية الا غنيا وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التاتارخانية \* ولو مراً المريض قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه \* ويجوز تعجيل الجزية لسنتين واكثر فلو جعل لسنتين ثم اسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات او اسلم بعدد خولها هكذا في الاحبار شرح المختار \* هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في اول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* ان توالت السنوات على الذمى ولم يؤخذ منه الجزية حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا فلن لم يسلم الذمى بل استقر على الفقر قال ابو حنيفة رح لا يطالب بجزية السنين الماضية وجزية السنة التي هو فيها ايضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضي خان \* جارية بين نجراني ونبطي جاءت بولد فادعياه ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج اهل نجران كذا في السراجية \* ولو حدث بين النجراني والتغلبى ولد ذكر من جارية بينهما وادعياه جميعا معافاة الابوان وكبر الولد ذكر في السير ان مات التغلبى الا يؤخذ منه جزية اهل نجران وان مات النجراني الا يؤخذ منه جزية بنى تغلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولربعت الجزية على يد غلامه او نائبه لا يمكن من ذلك في اصح الروايات

بل يكلف ان يحضر بها بنفقه فيعطى واقفا والقابض منه قاصد وفي رواية يأخذ بتلييته ويهزه هذا ويقول له اعط الجزية يا ذمي كذا في التبيين \* ويكون يد المؤدي اسفل ويد القابض اعلى كذا في التاتارخانية \* للامام الخيار ان شاء جمع بين الاراضى والجماجم فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدنانير او الكيلى او الوزنى او الثياب وان شاء افرد كل واحد منهما فان جمع يفسم على الجماجم والاراضى بقدر حال الجماجم وعدد هم ويقدر الاراضى بالعدل والانصاف فما اصاب الجماجم فهو جزية توضع على الرؤوس بترتيب مر وما اصاب الاراضى يكون خراجا يوضع على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرفان قلت الجماجم بالاسلام او الموت ينقص منها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلكت الجماجم كلها ردت حصنها الى الاراضى ان اطاقت وان لم تطق يطرح ذلك وان كثرت الجماجم بعد ذلك ردت الى الجماجم حصنها وان قل ريع الاراضى نقصت حصتها وحولت الى الجماجم ان اطاقت ثم يرد اذا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود يعود الاحتمال وان هلكت الاراضى بان فرقت اونزت وبقيت الجماجم لا يحول حصة الاراضى الى الجماجم وان فرق كل واحد منهما فسمي للجماجم حصة معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل احدهما ما على آخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل الى ان يحتمل ولو صالح الامام على ان ياخذ كل المال من اراضيهم دون جماجمهم او من جماجمهم دون اراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والاراضى بترتيب مركذا في الكافي \* ولو اسلم اهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه من رؤسهم وارضيتهم سقط عنهم خراج الرؤوس دون الاراضى كذا في التاتارخانية والله اعلم بالصواب \* فصل ان اراد اهل الذمة احدث البيع والكنائس او المجوس احدث بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو ارادوا احدث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشائخ رح فيه قال مشائخ بلخ رح يمنعون من ذلك الا في قرية خالب مكانها اهل الذمة وقال مشائخ بخارا منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يمنع قال شمس الائمة السرخسى الاصح عندي انهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي ارض العرب يمنعون من ذلك في امصارها



وقراها كذا في الهداية \* وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا  
 لينعبد واحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعاً من البيت للصلوة وصلّى فيه  
 حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان \* قال مشائخنا راح لا يهدم الكنائس والبيع القديمة  
 في السواد والقرى وإما في الأمصار ذكر محمد راح في الآثار أنها لا تهدم وذكر في كتاب العشر  
 والخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي راح الأصم حندي رواية  
 الآثار كذا في فتاوى قاضي خان \* قال التاطقي في واقعاته قال محمد راح ليس ينبغي أن يترك  
 في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت ناركذا في غاية البيان \* فإن أنهت بيعة أو كنيسة  
 من كنائسهم القديمة فليهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كان وإن قالوا نحن نحولها من هذا الموضع  
 إلى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع من الزيادة  
 على البناء الأول كذا في فتاوى قاضي خان \* المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الأمصار بلدهم  
 ومساكنهم على أقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن يكون في زمن الصحابة رضي الله  
 عنهم والتابعين لا محالة كذا في غاية البيان \* إذا كان لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها ابنية كثيرة  
 وصارت من جملة الأمصار أمر وأبهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات  
 لا يؤمرون بذلك وهكذا إذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصروف بنوا حولها ابنية حتى اتصل  
 الموضع بالمصروصا كمحالة من محال المصروصا الصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التاتلرخانية \*  
 ولوطالب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين أن يخفوا مصرا  
 في أراضهم لم يمنعهم من أن يحدنوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر أفيه بيع الخمر والخنا زير  
 فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن ينقضوا الصلح  
 كذا في الذخيرة \* ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضيهم  
 على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفيها  
 الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر والخنا زير علانية وترويج الامهات والبنات  
 والاخوات علانية وبيع الميتة وذبائح المجوس علانية فما كان محضاً أو مدبنة فقد صار مصراً  
 للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام الحدود فإن أهل الذمة بمنعوا من اظهار ذلك كله وليس لهم  
 أن يحدنوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت تأ ولم يكن ولا يبيعوا في ذلك خمر ولا خنزير ولا ميتة

ولا ذبيحة مجوسى جلانية وليس لهم ان يظهروا حجاج الامهات ولا سائر ذوات المحارم ملائمة  
 وايس لهم الاخصلة واحدة الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل ان يكون ذلك  
 الموضوع مبنيا فانها تمكنت على ما كانوا يصنعون قبل ان يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون  
 صليبا تهم خارجا من كنائسهم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه او بيت النار اقادوا كما  
 كان اولواين فالحق في قوله الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو ان اما ما ظهر على قوم  
 من اهل مصر فربما ان يجعلهم ذمة ويجرى عليهم وعلى اراضيهم الخراج ولا يقسمها  
 بين الغائبين كما فعل مصر رضى الله تعالى عنه باهل السواد بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذلك  
 جبا رواذمة ولا يمنعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت دار ولا بيع خمر ولا خنزير ولا اظها رجميع  
 ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الواج\* وان اقتح الا امام بلدة من بلاد اهل الشرك  
 قهر او حنوة ثم صالحهم على ان يجعلهم ذمة وكلن فيها كنائس وبيع قديمة او بيوت نار او كانت  
 قديمة من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضوع مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع  
 ويقام فيه الحدود فان الامام يمنعه من الصلوة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم ان يجعلوها  
 مسكنات فيسكنونها ولا ينبغي له ان يهدمها ولو ان قوما من اهل الحرب صالحوا ان يصيروا ذمة  
 على ان يحدوا في قراهم وامصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيعا وبيوت النيران ثم ان ذلك  
 الموضوع صار مصر الحسى امصار المسلمين لم يكن للمسلمين ان يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب  
 جواب عامة الروايات ما على رواية كتاب العشر والخراج للمسلمين ان يهدموا ذلك  
 وكذلك لو ان مصر من امصارهم صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود  
 ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وهطلوه ولم ينق فيه المسلمون الا نغريسير مثل الخمسة ونحوها فلو احدث  
 فيه اهل الذمة كنائس ثم بدأ للمسلمين فرجعوا الى مصرهم فصارت مقام فيه الجمع ولا عباد ويقام  
 فيه الحد وذلك لم يهدم عليهم ما احدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السخدي رح  
 وكذلك الجواب لو احدثوا الكنيسة بعد ما صار من امصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون  
 حتى مظلوا لمصر ثم زاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر  
 مصره المسلمون وكان فيه قبل ان يصير الكنائس وبيع فزاد المسلمون منهم من الصلوة فيها  
 فقالوا

فقالوا نحن قوم من اهل الذمة صالحنه الاطام على بلادنا فليس لكم معنا من الصلوة في هذه الكنائس  
وقال المسلمون لا بل اخذنا بلادكم منوة ثم جعلناكم في متعلقاتنا منكم من الصلوة فيها فان تفعوا الى  
اما مهم وقد تطلوا الامور ولا يدري كيف تربيها الامور في الا ابتداء فان الامام ينظر هل في تلك  
اثر عند الفقهاء واصحاب الاخبار فان اخبروا الفقهاء بحججهم اخذوا بموجبه وان لم يكن عند الفقهاء  
اثر او كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحا ويجعل القول بقول اهلها مع ايمانهم وان جاء  
اثرانهم اهل صلح وجاء اثرانهم اخذوا عنوة وقهرافا لقول قول اهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة  
قوم انهم صولحو او شهد قوم على شهادة قوم انهم اخذوا عنوة كانت الشهادة على انهم اخذوا عنوة  
اولى ولو جاء اثر من ثقة انهم اخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة انهم صولحو كانت الشهادة احق  
ولكن يشترط ان يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء اثرانهم صولحو او جاءت شهادة  
على شهادة انهم اخذوا عنوة اخذوا بشهادة ايضا ويمتوى ان يكون الشهود من العلماء من اهل الذمة  
كذا في الذخيرة \* وينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة يشبه بالمسلم في ملبوسه ولا في ركوبه ولا في  
وهيئته ويمنعون من ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحطيات فانها لا يكون بالضرورة  
بان استعان بهم الامام في الحاربة والذب عن المسلمين فليزولوا في مجامع المسلمين قال في التلويح  
الضرورة امروا بان تجاز مروج كهيئة الا كف كذا في الكافي \* ولا يمنعون من ركوب البغال  
والغنم ولا من ركوب الحمار ولكن يمنعون من ان يضيئوا من جاكيسرج المسلم وينبغي ان يكون  
على تربوس سرجهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر روح ارايد ان يكون  
قربوس سرجهم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا روح ارايد ان يكون  
سرجهم كسروج المسلم وعلى مقدمها شئ كالرمانة والاول اصح ويمنعون من لبس الرداء  
والعما ثم والدرامة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائصا مضربة وكذلك  
يمنعون ان يكون شركاء في دارنا لا في دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب  
فيجب ان يكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي ان يكون مضربة فاسدة اللون ولا تكون مزينة  
وينبغي ان يوجهوا ولاحتى يتجهز كل انسان منهم مثل الجيظ الغليظ يعقد على وسطه وينبغي  
ان يكون ذلك من اللبطة او الصوف ولا يكون من الابراهيم وينبغي ان يكون خليطا  
ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدقق النظر قال شيخ الاسلام روح وينبغي ان يعقدوه

على وسطه مقدار ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على اليمين والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفًا مزينة وينبغي ان يكون خفافهم خشنة فامدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا حبيقة مزينة وقمصا مزينة بل يلبسون حبيقة خشنة من كرايس ازاراتها طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصا خشنة من كرايس جيوبهم على صدورهم كما يكون للنسوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رح بعد هذا ان المخالفة بيننا وبينهم شرط بعلامة واحدة او بعلامتين او بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رح يقول ان صا الحهم الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها واما اذا فتح بلدة قهر او عنوة كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط \* ويجب ان يتميز نسائهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والحمامات فيجعل في احناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهم ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات يتميز بها من دور المسلمين لتلايق عليها السائل فيدعولهم بالمغفرة فالحاصل انه يجب تمييزهم بما يشعر بذلهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه اهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار مخرج المختار \* ذمى مال مسلما من طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعانة على المعصية \* مسلم له ام ذمينة او اب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدأ بالسلام ويرد عليهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير \* وعبيد اهل الذمة لا يؤخذون بالكستيجات هو المختار كذا في الفتاوى الكبرى \* وليس للنصراني ان يضرب في منزله بالنار قوس في مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي فيه ولا ان يخرجوا الصليب او غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار للشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار للشرك لا يمنع ويمنعون من قراءة ذلك في اسواق المسلمين وكذا من بيع الخمر والخنازير ومن اظهار الخمر والخنازير في مصر وما كان في قناء مصر ولا بأس باخراج الصليب وضرب النار قوس اذا جاوزوا اقلية مصر وفي كل قرية او موضع ليس من انصار المسلمين فانهم لا يمنعون من ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رح في السير وقال كثير من ائمة بلخ انما قال محمد رح ذلك في قراهم بالكونة

فان ثمة جماعة من يسكنها اهل الذمة والروافض ما في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى  
كما يمنعون منه في الامصار ومشائخنا رج قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واعدائهم في القرى  
على كل حال كذا في فتاوى قاضيان \* في تجنيس خواهر زاده فان اظهروا في مصر من امصار  
المسلمين او في قرية من قرى المسلمين شيئاً لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير  
والطبول والغناء واللهو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي  
التجريد ولا ينبغي للمسلمين ان ينزلوا عليهم في منزلهم ولا باخذون شيئاً من دورهم وارضيتهم  
الا بتملك من قبلهم كذا في التاتارخانية \* وان اتخذ المسلمون مصراً في ارض موات  
لا يملكها احد فان كان بقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصير حتى بلغ تلك القرى  
وجاوزها فقد صارت من جملة المصرا لا حاطة المصرب جيرانها فلن كان لهم في تلك القرى بيع  
وكنائس قد يمت تركت على جالها وان ارادوا ان يحد ثوا في شيء من تلك القرى بيعة  
او كنيسة او بيت فار بعد ما صارت مصراً للمسلمين منعوا من ذلك قال وكل مصر من امصار  
المسلمين بجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافر ان يدخل فيه خمر او لا خنزيرا  
ظاهراً فان ادخل فيه مسلم خمر او خنزيراً قال انما صرت محتاز او انما اريد ان اخلل الخمر  
او قال ليس هذا لي وانما هي لغيري ولم يخبر لمن هي فانه ينظر لمن كان رجلاً متديناً لا يمتهم على  
ذلك خلى سبيله وامره ان يخلل الخمر وان كان رجلاً يمتهم بتناول ذلك اهرق خمره وبيع  
خنازيره فاحرق بالنار وان رأى الامام ان يؤذبه باسواط ويحبسه حتى يظهر توبته فعل وان  
ان تصير على احدهما اما الضرب او الحبس فله ذلك ولا ينبغي له ان يتخرق الزق الذي فيه الخمر  
ولا ان يكسر الا ناء الذي فيه الخمر فان خرق الزق او كسر الا ناء فهو ضامن فليكن من رأى  
الامام ان يفعل ذلك مقوبة على صاحبه او امر غيره ان يفعل فلا ضمان فان اخذ الامام الزق  
والداية التي عليها الخمر وبيع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي ادخل الخمر مصراً من  
امصار المسلمين رجلاً من اهل الذمة فان كان جاهلاً ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان  
واخبره انه ان عاداد به ومعنى قوله ان كان جاهلاً ان لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان كان  
جاهلاً فالامام لا يريق خمره ولا يذبح خنازيره ولكن ان رأى ان يؤذبه بالضرب او الحبس  
فعل ذلك وان اتلف مسلم فعليه الضمان الا ان يكون ما يرى ان يفعل ذلك به على

وجه العقوبة ففعل او امر انسانا به فم لا ضمان عليه وان مر رجل من اهل الذمة بخمر له في مفينة في مثل دجلة او الفرات فمر بذلك في وسط بغداد او ميسان او واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو اراد المرور بالخمر في طريق الامصار ولا ممر لهم فيه لك فانهم لا يمنعون منه ولا ينبغي للامام ان يبعث معهم امينا حتى لا يتعرض احد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المنهممين بشرب ذلك \* وكل قرية من قرى اهل الذمة او مصر من امصارهم اظهروا فيها شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وفيرة من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون من السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون اصل الشرب وكذلك يمنعون من اظها ربيع الزامير والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان كالموكسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول ابي حنيفة رح يضمن الكاسر قيمته لا للهو كما لو كسره لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان احكام اهل الذمة واهل الشرك \* مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله ان يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري دارا او منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد وعلي رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصرا من امصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط \* وكان الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين واما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم او يتقلل يمنعون من السكني فيما بين الناس ويؤمرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن ابي يوسف رح في الامالي وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فارادوا ان يتخذوا دارا منها كنيسة او بيعة او بيت ياجتمعون في ذلك لصلواتهم منعوا من ذلك وان استاجر وامر رجل من المسلمين دارا او بيتا شيئا من ذلك كره للمسلم ان يؤجرهم وان اجرهم دارا او منزلا لينزلوا فيها فاطهروا فيها ما ذكرنا

فيها ما ذكرنا بمنعهم صاحب الدار وروعيه من ذلك ولا ينقض عقد الاجارة كذا في الذخيرة \*  
ومن امتنع من اداء الجزية او قتل مسلما او زنى بمسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم ينقض عهده ولو امتنع من قبولها نقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا  
على موضع قرية او حصن فيها رهونا واذا انتقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه  
بالحق بموته واذا تاب يقبل توبته ويعود ذمته ولا يبطل امان ذريته بنقض عهده وتبين منه  
زوجته الذميمة التي خلفها في دار الاسلام اجماعا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حماه  
من ماله الى دار الحرب بعدا لنقض ولو ظهر على الدار يكون فيا لعامة المسلمين ولو لحق  
بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام واخذ من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة  
احق به قبل القسمة مجازا وبعد القسمة بالقيمة ولو امر يشرق بخلاف المرتد اذا الحق ثم ظهر  
على الدار فاسر لا يشرق بل يقتل اذا لم يعلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا ما د بعد نقضه  
وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير \* الباب التاسع في احكام المرتدين \* المرتد عرفا هو الراجع  
من دين الاسلام كذا في النهر الفائق \* وركن الرد اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد  
وجود الايمان \* وشرائط صحتها العقل فلا يصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وامام من  
جنونه ينقطع فلن ارتد حال الجنون لم يصح وان ارتد حال افاقته صحت وكذا لا يصح ردة السكران  
الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها لطوع  
فلا يصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق نافلا من البدائع \* والصبي الذي يعقل  
هو الذي يعرف ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلو من المر كذا  
في السراج الوهاج \* وقدر في فتاوى قارئ الهداية مقله بان يبلغ سبع سنين كذا في  
النهر الفائق \* من اصابه برسام او اطعم شيئا فذهب عقله فهذه غارت لم يكن ذلك ارتدادا  
وكذا لو كان معتوها او موسوسا او مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في  
السراج الوهاج \* اذا ارتد المسلم من الاسلام والعيان بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له  
شبهة ابدأها كشفت الا ان العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير \*  
ويحبس ثلاثة ايام فلن اسلم والاقتل هذا اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساقته  
ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج \* واسلامه ان يأتي بكلمة الشهادة

وتبرأ من الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا في المحيط \* نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارنداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم هاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التاجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة ايام فان هاد الى الكفر رابعا ثم طلب التاجيل فانه لا يؤجله فان اسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصره فلن رجع ايضا عن الاسلام فامتنع به الامام بعد ثلثة استتابه ايضا فان لم يتب قتله ولا يؤجله وان هواتبه بربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرمى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ابدا مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان يابى ان يسلم قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ابدا كذا في غاية البيان \* فان قتله قاتل قبل مرض الاسلام عليه اقطع عضوا منه كره ذلك كراهة تنزيهية هكذا في فتح القدير \* فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغيرا من الامام ادب على ما صنع كذا في غاية البيان \* واذا ارتد الصبي وهو عقل فارتداده ارتداد عند ابي حنيفة ومحمد رح يجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي \* ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة ايام مائة في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاها لما فيه من الجمع بين الحقيين بان يجعل منزل المولى سجنها لها ويفوز التاديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح انها تدفع اليه احتاج اولم يحتج طلب اولم يطلب كذا في التبيين \* ولا يطأها المولى \* والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكذا في النهر الفائق \* ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فلن لحقت بدار الحرب فتح تسترق اذا سبيت وعن ابي حنيفة رح في النوادر تسترق في دار الاسلام ايضا قبل ولو افتى بهذه الرواية لا بأس في من كانت ذات زوج وينبغي ان يسترقها الزوج من الامام او يهبها الامام له اذا كان مصرفا فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام هكذا في فتح القدير \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اذا جحد المرتد الردة واقرب التوحيد وبمعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدى الى الاسلام فهذا منه توبة كذا



في المحيط \* ويزول ملك المرتد من ماله برده زوالا موقوفا فان اسلم ما د ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده نفي بعد قضاء دين رده وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن ابي حنيفة رح فيمن يرث المرتد روي محمد عنه انه يعتبر كونه وارثا عند موت المرتد او قتله او القضاء بلحاظه وهي الاصح وورثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل او عصى عليه بالحق وهي في العدة لانه صار عارا بالردة اذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا ان تكون مريضة فيرثها ويرثها اقرارها بجميع ماله حتى المكسب في ردها كذا في التبيين \* وان لحق بدار الحرب مرتدا او حكم الحاكم بلحاظه متق مدبرة وامهات اولاد موحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الاسلام الى ورثته المسلمين با اتفاق ملما ثلثة واما ما اوصى به في حال اسلامه فالمذكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير \* المرتد ما دام متوددا في دار الاسلام فالقاضي لا يقضى بشيء من هذه الاحكام كذا في المحيط \* وتصرف المرتد في رده على اربعة اوجه منها ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء واذا جاءت جارية بولد مدهى التشب تبنت بسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على صده الماذون ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح \* لا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة ويحرم ذبحه وصيده بالكلب والبارى والرعى ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلما يتوقف في قولهم ان اسلم نفذت المفاوضة وان مات او قتل على رده او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والامتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند ابي حنيفة رح هذه التصرفات موقوفة ان اسلم نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في رده نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا باع الرجل عبده المرتد وامته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط \* المرتد اذا عاد ثابا الى دار الاسلام ان كان مودة قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله

فصار كانه لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شيء من امهات اولاده والمدبرين وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته اخذه واما ما ازاله الوارث من ملكه سواء كان بحسب بلحقه الفسخ كالبيع والهبة او بحسب لا يلحقه الفسخ كالامتناع والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث ايضا كذا في غاية البيان \* اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجاءت بولد لا اكثر من ستة اشهر منذ ارتد فادهاه فهي ام ولده والولد حراً وهو ابنة كذا في الهداية \* فان مات او قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الامة مسلمة ورثه الابن مات على الردة او لحق \* مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وادخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته لانه يغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لانيته فكانت ابنته ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمكتابة والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي \* بخلاف ما اذا رجع بعد ما احتق اطلقته فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية \* قال محمد رح في الجا مع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات او قتل على الردة او هوى في دار الاسلام فالدية في ماله عندهم فان لم يكن له الاكسب الاسلام او كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قولهما يستوفي الدية من الكسبين او ما على قول ابى حنيفة رح تستوفي من كسب الاسلام او لا فان فضل منها شيء يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط \* هذا اذا قتل او مات قبل ان يعلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يمت بكون في الكسبين جميعاً بالاتفاق كذا في التبیین \* وما اغتصب المرتد من شيء او اغسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعاً هذا اذا ثبت الغصب واختلاف المال بالمعينة اما اذا ثبت باقرار المرتد فعند ابى يوسف ومحمد رح يستوفي ذلك من الكسبين وعند ابى حنيفة رح يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا ان كان الجاني هو المرتد اما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده او رجلاه بعد الردة فهذا ذكر محمد رح في الاصل ان الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة او مات مسلماً هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فاما ان اقطعت يده وهو مسلم والقاطع

والقاطع مسلم ايضا قطع يده عمدا او خطأ ثم ارتد المقتطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليد خطأ كان القطع او عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا يجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ يجب الدية على ما قلته هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فاما اذا اسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب او لحق الا انه عاد مسلما قبل القضاء بلحقه بدار الحرب ففي الاستحسان يجب دية النفس على الكمال عمدا كان او خطأ الا انه ان كان خطأ يجب على العاقلة وان كان عمدا يجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه اخذ ابو حنيفة وابو يوسف زح كذا في المحيط \* اما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان \* اذا ارتد القاطع والمقتطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقتطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا غلاشي له وان كان خطأ فان برأ فعلى ما قلته ضمان اليد وان مات فعلى ما قلته دية النفس \* مدبرة او ام ولد ان ارتدت ولحققت بدار الحرب فمات مولها في دار الاسلام ثم اخذت اسيرا فهي في خلاف مالها واسترق على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط \* اذا ارتد المكا تب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاخذ بما له وابى ابن يسلم فقتل فانه يوفي مولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية \* وان لم يف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولاه كذا في الكافي \* عدا ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هنا لك واسر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد واخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم اخذ مع ذلك المال لم يكن نيا ويؤخذ على مولاه \* قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلّبوا على مدينة من مدائنهم في ارض الحرب وهم نساؤهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم وتسبي نساؤهم وذرايرهم كذا في المبسوط \* زوحان ارتدوا لحقا بدار الحرب فحبلت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا ولولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان في يجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حبلت في دارنا فالجواب كذلك كذا في الكافي \* في النوا درانهما اذا ارتدوا لحقا بولد صغير لهما دار الحرب فولد لذلك الولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول ابي حنيفة ومحمد زح كذا في المحيط \* الذي كان اسلامه تبعا لابويه اذا بلغ مرتدا ففي القياس

يقتل وفي الاستحسان لا يقتل \* اسلم في صغره ثم بلغ مرتدًا غفني القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدًا \* والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل ان يستلم لا يلزمه شيء واللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير \* موجبات الكفر انواع منها ما يتعلق بالايمان والاسلام اذا قال الرجل لا ادرى اصحيح ايمانى ام لان هذا خطأ عظيم الا اذا اراد به نفى الشك \* من شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا اول فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا فم لا يكفروا من قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر ومن اعتقد ان الايمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالايمان فهو كافر كذا في الذخيرة \* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف المشائخ رح في كتاب التخيير في كلمات الكفر ان رضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفروا ان رضى بفكرة ليقول في الله ما لا يليق بصفاته يكفروا عليه الفتوى كذا في التايات ر خانية \* من قال لا ادرى صفة الاسلام فهو كافر وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة وبالف فيها قتال هذا رجل ليس له دين ولا صلوة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح واولاده اولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينا من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوفة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رح لا تعقل دينا من الاديان لا تعرفه بقلبها ومعنى قوله لا تصفه لا تعربا للسان وكذا لك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوفة بان انت من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها توحيدين ام اني فقالت لا ان ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى فليست بمؤمنة ولم يصح نكاحها وعن حماد بن ابى حنيفة رح ان من مات ولم يعرف ان له خالقا وان لله عز وجل دارا غير هذه الدار وان الظلم حرام فانه لم يؤمن كذا في المحيط \* رجل يعصى ويقول مسلمانى اشكركم بايد كره يكفر رجل قال للآخر مسلمانم فقال له لست برتو و بر مسلمانى تو يكفر كذا في الخلاصة \* نصرانى اسلم فمات ابوه فقال ليت انى لم اسلم الى هذا الوقت حتى اخذت مال الاب يكفر كذا في الفصول العمادية \* نصرانى اتى مسلما فقال اعرض على الاسلام حتى اسلم عندك فقال

اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم منه اخلفوا فيه قال ابو جعفر زح لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* كافرا سلم فقال له رجل ترا جرد آمة خود از دين خود يكفر كذا في الخلاصة \* ومنها ما يتعلق بقوات الله تعالى وصفاته وغير ذلك يكفر اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به او تسحر باسم من اسمائه او بامر من او امره او انكر وعده ووعدته او جعل له شريكا او ولدا او زوجة او نسبه الى الجهل او العجز او نقص و يكفر بقوله يجوز ان يفعل الله تعالى فعلا لا حكمة فيه و يكفر ان يعتقد ان الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق \* اذا قال لوا مرني الله بكذا لم افعل فقد كفر كذا في المحيط \* وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارية هل يجوز اطلاق هذه الاشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رح يجوز اذا لم يعتقد الجوارح وقال اكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية \* ولو قال فلان في صيني كاليهود في صين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ وقيل ان معنى به استقباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العمانية \* ولومات انسان فقال الآخر خد اير ادمي بايست كفر كذا في الخلاصة \* ولو قال اين كارى است خد اير افتاده است لا يكفر وهى كلمة شنيعة كذا في خزائنه المفتين \* اذا قال لخصمه با تو بحكم خد اكار ميكنم فقال خصمه من حكم خد اتم او قال اين جا حكم نرو او قال اين جا حكم نيست او قال خد اى حاكمى را نشايد او قال اين جا ديواست حكم كند فهذا كله كفر سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال برسم كار كنم به حكم نى هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الحق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط \* رجل وضع نيا به في موضع فقال سلمتها الى الله قال له غيره سلمتها الى من لا يمنع السارق اذا اسرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصير كافرا رجل قال اگر ماوروغ ميگوئيم خد ادروغ ميگويد لا يكفر \* رجل قال لامرأته في الغضب آن روسپى كه ترا زاد و آن بعاكه ترا گشت و آن خد اى كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كفرا وسئل ابو نصر الدبوسي رح عن هذا فتأمل في ذلك اياما ولم يجب قال رضى الله تعالى عنه الظاهر انه يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال لرجل لا يمرض هذا منسى الله تعالى عنه او قال هذا منسى الله تعالى فمذا كفروا عندهم وهو الاصح ولو قال خد اى بازبان تو بس نيايد من چگونه بس آيم يكفر ولو قال لامرأته انت احب الى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة \* لو قال لفلان قضاي بدرسيد فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط \* لو قال لرجل الله عز و ملا نعم عليك فاحسن كما احسن الله اليك

فقال ربنا هذا جنك كن لانك لا تعطيه لا يكفر حتى الاصم كذا في خزائن المفتين \* رجلا بينهما  
 خصومة فقال احدهما لصاحبه انك يا ابن سبيك يهودي وانك اي جنك كن قال اكثرهم لا يكون  
 كفا كذا في فتاوى قاضي خان \* قال صاحب الجاسم الاظهر وهو الصحيح عندنا وفي الخانية  
 وعليه الفتوى كذا في التبا تاريخية \* ولوقال شودر يهودي جنك كن قال بعضهم يكون  
 كفرا واليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والا حوط تجد يد النكاح  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفرون باثبات المكان لله تعالى فلو قال از نه اهيچ مكان خالي نيست  
 يكفرو ولو قال الله تعالى في السماء فان قصديه حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفرو وان اراد به المكان  
 يكفرو وان لم يكن له نية يكفرو عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى ويكفر بقوله الله تعالى جلس  
 للانصاف او قام له بوصفه الله تعالى بالفرق والتحت كذا في البحر الرائق \* ولو قال مرا برآسمان  
 خدای است در زمين قلان يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال خد افر و ميگردد  
 از آسمان او قال می بیند او قال از عرش فهذا كفر عند اكثرهم الا ان يقول بالعربية يطلع  
 ولو قال خدای از بر عرش به اند فهذا ليس بكفر ولو قال از زیر عرش میبند فهذا كفر  
 ولو قال اری الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط \*  
 قال ابو حفص رح من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمدية \* رجل قال  
 يارب اين ستم پسند قال بعضهم يكفرو الاصح انه لا يكفر ولو قال خدای عز وجل بر تو ستم كنند  
 جنائك تو بر من كردی الاصح انه لا يكفر ولو قال لو انصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف  
 منك يكفرا ما لو قال اذا مكان لولا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال ان قضی الله تعالى يوم القيمة  
 بالحق والعدل اخذتك بحقي فهذا كفر كذا في المحيط \* قيل له هذا مكان لا اله فيه ولا رسول  
 فقال يراد بهذا الكلام انه مكان لا يعمل فيه بامر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان اهله  
 زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بامر الله ورسوله فانكر كونه دينا كالصلوات الخمس  
 فانه يكفر كذا في البنية \* ولو قال حين يظلم ظالم يارب از روی اين ستم میپذیراگر تو پذیرای  
 من نه پذیری فلهذا كفر كذا قال ان رضيت فان لا ارضى كذا في الخلاصة \* رجل قال يانده ای  
 روزی بر من فراخ کن یا باز رگانی من رنده کن یا بر من جور کن قال ابو نصر الدبوسی رح  
 يصبر كافرا

یصیر کافرا با لله کذا فی فتاویٰ قاضیخان \* رجل قال لا خرد و روغ گو فقال دروغ از هر چیست  
 از هر آنکه بگوید کفر فی الحال و لو قبل له اطلب رضاء الله فقال مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا  
 در بهشت کند غارت کنم او قبل لا نعص الله فان الله تعالى یدخلک النار فقال من از دو زخ  
 نمی اندیشم او قبل لا تا کل الکثیر فان الله لا یحبک فقال من می خورم خواهی دوست دارم  
 و خواهی دشمن کفر بهذا کله و كذلك لو قبل له بسیار بخند او بسیار رخصت فقال چند آن خورم  
 و چند آن خبسم و چند آن خندم که خود خواهم یکفر رجل قال لا خرد گناه کن چه عذاب خدای بسیار  
 است فقال من عذاب بیکه ست بردارم یکفر و لو قبل له مادر و پدر میزارم فقال ليس لهما  
 علی حق لا یکفرو لکن یصیر عاصیا \* رجل قال لا بلیس ای ابلیس کار من بسان تان هر چه  
تو فرمائی بکنم مادر و پدر بسیارم و هر چه نفرمائی نکنم یکفر کذا فی التارخانیة ناقلا عن التخییر \*  
لو قال اگر خدای دو جهان گردی حق خویش از تو بستانم یکفر کذا فی الخلاصة \* رجل  
قال قولا کذا فسمع رجل وقال خدای من این دروغ تر است گردانایا گوید خدای بد این  
دروغ تو برکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر و فی مصباح الدین رجل کذب فقال  
 خیره بارک الله فی کذبک یکفر و سئل نجم الدین عن قال فلان باتو راست نمی رود  
 فقال خدای تعالی نیز بادی راست نرود هل یکفر قال نعم و فی التخییر سألت  
 صدر الاسلام جمال الدین من رجل قال خدای زرد و دست می دارد مرا ندانم است  
 قال ان قصد بهذا الکلام اضافة البخل الیه یکفرا ما بمجرد قوله یحب الذهب  
 لا یکفر کذا فی التارخانیة \* لو قال ان شاء الله این کار بکنی فقال من بی ان شاء الله بکنم یکفر  
 کذا فی خزائن المفتین \* قال المظلوم هذا بتقدیر الله تعالی فقال الظالم انا فعلت بغير تقدیر الله  
 سبحانه کفر کذا فی الفصول العمدیة \* لو قال ای خدای رحمت خویش از من دریغ مدار  
فهم من الفاظ الکفر کذا فی السراجیة \* اذ اطالت المشاجرة بین الزوجین فقال الرجل لامرأته  
خافی الله تعالی و اتقیه فقالت المرأة مجيبة له لا اخافه قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل  
 ان کان الزوج عاتبها علی المعصیة الطادرة و یخوفها من الله تعالی فاجابته بهذا تصیر مرتدة  
 و تبین من زوجها و ان کان الذی عاتبها فیها امرأ لا یخاف فیها من الله تعالی لم تکفرا الا ان ترید  
 بذلك الاستخفاف فتبین من زوجها \* رجل اراد ان یعرب خیره فقال له ذلک الرجل

لا تجاف الله تعالى فقال لا رومی من محمد رج انه یمثل من هذا فقال لا یكفر لانه ان یقول التقوی  
 فیما فعل \* واما رأی در جلا فی بعصیه وقال له الاخر لا تجاف الله فقال لا یصیر کافرا لانه  
 لا یمكن التاویل وكذا اذ اقبله لرجل الا تحشی الله تعالی فقال فی حاله الغضب لا یصیر کافرا  
 کذا فی فتاوی دانی خلیف \* ولو قال تامای شویم به ترید ای بابای شود به تر نامای شویم نیکوتر  
 خدای بابای شویم و نیکوتر یکفر کذا فی الخلاصه \* وفي العتابة اگر حکم خدای را یا شریعت  
 پیغمبر را بپسندم چنانکه کسی گویدش خدای چهار زن حلال کرده است گوید من این حکم را  
 نمی پسندم ثم فهذا کفر کذا فی التاخر خابیه \* وان اقات المرأة لابنها لماذا فعلت کذا فقال الابن  
 والله ما فعلت فعالت المرأة مغضبه \* واما اختلاف المشائخ فی کفرها کذا فی المحيط \* من قال  
 خدای عز وجل باشد و هیچ چیز نباشد فانه یکفر کذا فی الظهیریة \* ولو قال خدای بحق من امر یکویی  
 کرده است بدی از من است فقد کفر کذا فی المحيط \* قيل لو جل باری باز من بس  
 نیامد منی فقال خدای باز مان بس نیامد من بگانه بس آیم یکفر کذا فی الغیانیة \* ولو قال  
 از خدای می بینم و از تو یا از خدای امید میدارم و بتو فهذا قبیح ولو قال از خدای می بینم و سبب  
 ترا میدارم فهو حمن کذا فی خزانه المفتین \* اذا طلب یمن خصمه فقال الخصم احلف بالله  
 فقال الطالب لا اریک الیمن بالله ولارید الیمن بالطلاق او العتاق فقد کفر عند بعض اصحابنا و عامتهم  
 علی انه لا ینکفروا بجنس الناصری وهو الاصح ولو قال سو گد تو همان است و تیر خردمان  
 فقد کفر ولو قال لی غیر از منی می داند که پیوسته تر اید عا میدارم فقد اختلف المشائخ فی کفره  
 ولو قال من خدایم علی بوجاه المزاح یخفی خود آیم فقد کفر کذا فی التاخر خابیه \* رجل  
 قال لا مرأه تراستی همسایه نمی باید فعالت لا فقال تراستی شوی نمی باید فعالت لا فقال  
 تراستی خدایم باید فعالت لا فقد کفرت \* رجل قال فی مرضه و صیق عیشیه باری بدانی  
 که خدای تعالی مرا پرا آفریده است چون از لذت های دنیا مرا میج نیست فقد قیل لا یکفر ولكن هذا  
 الکلام خطاء عظیم \* رجل قال ان الله یعذبک بمساویک وقال ذلک الاخر خدایرا نشاند که  
 تا خدای همز آن کند که تو می گویی یکفر کذا فی المحيط \* وفي التخییر نه چه تواند کرد چیزی دیگر ننواند  
 بجز دوزخ فقد کفر و مثله رجل را فی حیوانا قبیحا فقال بیش کار نمانده است خدای که چنین آفریده  
 کفر \* فقیر قال فی عذقه فقره کلان هم بنده است با چندان نعمت و من هم بنده و در چندین رنج



باري ابن جنين مدل باشد كفر\* رجل قال لا خزانة خدای بر من قلیل درستی كذا یست يكفر  
وكذا لو قال یغمیرد رگور یست او قال علم خدایم یست او قال المحدث وم یست معلوم  
الله يكفر كذا في التاتارخانية\* يكفر با د خال الكاف في آخر الله هندی وند او من اسم الله كذا الله ان كان  
عالمًا على الاصح وبتصغير الحالق عمدا ان كان عالما كذا في البحر الرائق\* لو قال لا خزانة خدایم بر دلی تو  
به بخشاید بر دل من فی ان منی به الاستغناء من الرحمة فقد كفر وان منی به ان قلنی ثابت  
باثبات الله تعالى غیر مضطرب لا يكفر\* صبی یبکی ویطلب ابناءه وانه یصلی فقال للصبی رجل  
مكری كذا بر تو اسدی كند فهذا ليس بكفر لان معناه خدست كذا في المحيط\* رجل  
وأى اعمی او مریضا فقال له خد ترا دید و ترا چنان آفرید مرا چه گناه الصبیح انه  
لا يكفر كذا في الخلاصة\* و لو قال خدای و بگاك پای تو يكفر و لو قال خدای و بگاك و سرتو  
فيه اختلاف المشائخ رح كذا في اذخيرة\* منها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام  
من لم يقرب بعض الانبياء عليهم الصلوة والسلام ولم يرض بسنته من سنن المسلمين فقد كفر  
ومثل ابن مقاتل ممن انكر نبوة الخضر و ذى الكفل قال كل من لم يجتمع الامة على نبوته  
لا يضره ان جحد نبوته و لو قال لو كان فلان نبيا لم اؤمن به فقد كفر كذا في المحيط\*  
من جعفر فيمن يقول آمنت بجميع انبيائه ولا اعلم ان آدم نبى ام لا يكفر كذا في العتابة\*  
سئل ممن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزهم الى الزنا ونحوه الذى يقولون بالحشوية  
في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتم لهم واستخف بهم قال ابو ذر من قال ان كل معصية  
كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكافر لانه شاتم و لو قال لم يعصوا حال  
النبوة ولا قبلها كفر لانه رد النصوص سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل ان محمدا  
صلی الله علیه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس بمسلم كذا في البتيمة\* قال  
ابو حفص الكبير كل من اراد بقلبه بغض نبى كفر وكذا كل من قال لو كان فلان نبيا  
لم ارض به و لو قال انكرا فلان پیغمبر بودی من بوی نكره یدى فلان اراد به لو كان فلان  
رسول الله لم اؤمن به كفر كما لو قال لو امرنى الله بما امر لم اعمل وفى الجامع الا صغر  
اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم اؤمن به لا يكفر  
و لو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا و عدلا نجونا كفر وكذا لك لو قال ان رسول الله

ا وقال بالغا رسية من ينجس يوم يريده من ينجس من ينجس ولو انه حين قال هذه المقالة طلبه  
 بغير منه الامانة قبل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان فرض الطالب تعجيزه وانتضاحه  
 لا يكفر ولو قال لشيعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا الا ان قال بطريق  
 الامانة ومن قال لا لعبدى ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا او جنيا يكفر كذا في الفصول العمارية \*  
 ولو قال اكره ان ينجس استحق غوبش ازوي يستأنم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 ولو قال صبيد درويشك بود او قال جارى ينجس يمينك بود او قال قد كان طويل الظفر فقد قيل  
 يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الامانة ولو قال للنبي عليه الصلوة والسلام ذلك الرجل  
 قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد او احمد او كنيته ابو القاسم وقال له يا ابن الزانية  
 وهر كذا يا ابن اسم او باين كنية تبتد است فقد ذكر في بعض المواضع انه اذا كان ذا كرا للنبي  
 صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط \* ولو قال كل معصية كبيرة الا معاصى الانبياء فانها صفات  
 لم يكفروا من قال ان كل عمد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كان عمدا فقد كفر  
 لانه شتم وان قال لم يكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في اليتيمة \* الرافضى اذا كان بسب  
 الشيعيين وبلغهما العيان بالله فهو كافران كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على ابي بكر رضى  
 الله تعالى عنه لا يكون كفرا الا انه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فم هو كافر كذا في  
 الخلاصة \* ولو قذف مائشة رضى الله عنها بالزنا كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يكفروا يستحق اللعنة ولو قال عمرو عثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا اصحابا  
 لا يكفروا يستحق اللعنة كذا في خزائن الغلقه \* من انكر امامة ابي بكر الصديق رضى الله عنه  
 فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذا لك من انكر  
 خلافة عمر رضى الله عنه في اصح الاقوال كذا في الظهيرية \* ويجب اقرارهم بكافة عثمان وعلى وطلحة  
 وزبير ومائشة رض ويجب اقرار الزيدية كلهم في انتظار نبى من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردى \* ويجب اقرار الروافض في قولهم  
 بوجعة الاموات الى الدنيا وبتناسخ الارواح وبانتقال روح الاله الى الاتمة وبقولهم في خروج  
 امام باطن وبتعطيلهم الامور والنهى الى ان يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبرئيل  
 عليه السلام

عليه السلام فلفظ في الوحي إلى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
وهؤلاء القوم خارجون عن ملة لا سلام \* وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية \*  
في إكرام الأصل إذا أكره الرجل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل فلهذا علي ثلثة  
أوجه أحدها أن يقول لم يخطر ببالى شيء وإنما شتمت محمدا كما طلبوا منى وأنا خير راض  
بذلك نفى هذا الوجه لا يكفر وكان كما لو أكره علي أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن  
بالإيمان الوجه الثاني أن يقول يخطر ببالى رجل من النصارى اسمه محمد فارتدت بالشم  
ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا الوجه الثالث أن يقول يخطر ببالى رجل من النصارى  
اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وإنما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه  
يكفر في القضاة وفيما بينه وبين ربه \* ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفرون ومن قال  
أخفى على النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر كذا في المحيط \* وأما الرجل لو لم يأكل آدم الحنطة لأحدنا  
أشقياء يكفر كذا في الخلاصة \* من أنكر أئمتنا أترفد كفروا من أنكر المشهور يكفر عند البعض  
وقال ميمى بن أبان بضلل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر جاحده  
غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية \* إذا نمنى الرجل لنبي من الألبيل أن لا يكون  
نبيا قالوا إن أراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا من الحكمة لا يكفر وإن أراد به الاستغناء  
والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الكفر بما يشترط على الله عليه وسلم مردى  
خواند فرد گزارد لا يكفر ولو قال باز خوانم لا يكفر كذا في الظهيرية \* ولو قال رجل مع غيره  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب كذا بن قال مثلا كان يخطب القرع فقال ذلك الغير  
أنا لا أحبه فهذا كفر وهكذا روى عن أبي يوسف رجا أيضا وبعض المتأخرين قالوا إذا قال ذلك  
على وجه الإهانة كان كفرا ويدينونه لا يكون كفرا \* رجل قال مع غيره يا آدم عليه السلام  
تسبح الكربة من بين ما به جلاءه يحكان ما شيم فهذا كفر \* رجل قال لغيره كلما كان يا كل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلحس أصابعه الثلث فقال ذلك الرجل يا بن آدمى أنت  
فهذا كفر إذا قال في غير سبي است وبقا أن طعام خور غدا وسفد يشميد قال إن كن تهاونا

قد وجد هذا اللفظ في جميع النسخ أسماء ضرة والظاهر أنه زائد

بالسنة يكفر ولو قال ائین در رسم است سبست بخت کردین و دستار بزرگوار آوردن فان قال ذلک علی سبیل الطعن فی سنة رسول الله صلعم فقد کفر کذا فی المصیط \* اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سر من کن که سر من کردین درین روز صنت است او گوید کلاه ز نان و خنشان بود کاغر گردد \* و فی التخییر رجلی تکلم بکلام فقال له آخوذ روحی گوید اگر هر پیغمبر است يلزومه الکفر و کذا لک لو قال سنحن و یغیر نام اگر هر پیغمبر است \* رجل قال لا خرگران خوی است اگر هر پیغمبر است او قال اگر جانیل است یا هر فرشته مقرب است گر ان جان است کفر فی الحال \* رجل اراد ان يضرب صبدہ فقال له رجل لا تضربه فقال اگر محمد مصطفی گوید من نهم او قال اگر از آسمان با بگ آید که من هم بزنم يلزومه الکفر قال رض سالت صدر الاسلام جمال الدین ممن قرأ حدیثا من احادیث النبی صلی الله علیه وسلم فقال رجل ہر روز خاشما خواند قال ان اضاف ذلک الی القاری لا الی النبی صلی الله علیه وسلم ينظر ان کان حدیثا يتعلق بالدين واحکام الشرع یکفروا ان کان حدیثا لا يتعلق به لا یکفر و یحمل مقالته علی ان ارادته قراءة غیره اولى \* رجل قال بخرمت جو انک عربی یعنی النبی صلی الله علیه وسلم یکفر \* رجل قال پیغمبر وقتی بود که پیغمبر بود و وقتی نبود که نبود او قال انا لا ادری ان النبی صلی الله علیه وسلم فی القبر مؤمن ام کافر یکفر \* و فی ضرر المعانی مثل جمن قال لزوجه خلاف کفو قالت المرأة پیغمبران خلافت گفتند قال کفر کفر است توبه کند و نکاح ناز کند کذا فی التا تأرخانیة \* اذا قال لغيره رؤیتی ایاک کر و یجده ملک الموت فهذا خطأ عظیم و هل یکفر هذا القائل فیه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا یکفروا اکثرهم علی انه لا یکفر کذا فی المحيط \* و فی الخانیة و قال بعضهم ان قال ذلک لعداوة ملک الموت یصیر کافرا وان قال لکراهة الموت لا یصیر کافرا ولو قال بردی فلان دشمن میدارم چون روی ملک الموت اکثر المشائخ علی انه یکفر \* و فی التخییر لو قال لا اصمع شهادة فلان فان کان جبرئیل و میکائیل یکفر \* رجل عاب ملکا من الملائكة کفر \* رجل قال امطنی الف درهم یعنی ابعث ملک الموت لیرفع روح فلان لیقته هل یکفر هذا القائل قال رضی الله عنه قال ابونور الا سیحاف بالملک کفر \* رجل قال لا خرسن فرشته تو ام فی موضع کذا امینک علی امرک بعد قیل انه لا یکفر و کذا اذا قال مطلقا انا ملک بخلاف ما اذا قال انا نبی کذا فی التا تأرخانیة \* رجل تزوج امرأة ولم یحضر الشهود قال خدایرا و رسول را گواه کردم

او قال ندامي را د فرشتگان را گواه كرده ام وكفر و لو قال و فرشته دست راست را گواه كرده ام وكفر و لو قال و فرشته دست چپ را گواه كرده ام لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافركذا في الفصول العمادية \* اذا انكر آية من القرآن او تسحر بآية من القرآن وفي الخزانة او عاب كفر كذا في التاتارخانية \* اذا انكر الرجل كونه المعونة بين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لا نعتقد الا جماع بعدا لصدر الاول على انهما من القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية \* اذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر \* رجله يقرأ القرآن فقال رجل اين به ياتك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط \* ولو قال قرأت القرآن كثيرا فماتت الجناية منايكفر كذا في الخلاصة \* من قال لغيره قل هو الله احدوا بوسه باز كرده او قال الم نشرح را گريبان گرفته او قال لمن يقرأيس عند المريض پس در دهان مروه منه او قال لغيره اي كوتاه تر از انا اعطيناك او قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق او ملأ قدحا وجاء به وقال كاسا دهاقا وقال نكانت سراپا بطريق المزاج او قال عند الكيل والوزن واذ اكالوهم او وزنوهم بخمروني بطريق المزاج او قال لغيره دستار الم نشرح بستره يعني ابدیت العلم او جمع اهل موضع وقال فجمعناهم جمعا او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم احدا او قال لغيره كيف تقرأ والنازعات نزعا بنصب النون واورفعها واراد به الطنزا وقال لرجل اقرع اشتمك فان الله تعالى قال كلاب ران اودعي الى الصلوة بالجماعة فقال انا اصلي وحدي ان الله تعالى قال ان الصلوة تنهي او قال لغيره تغشيله يجوز تلبس التفضيل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعو افتغسلوا وتذهب ريحكم كفر في هذه الصور كلها واذ قال لغيره خانه چنان پاس كرده كه چون والسماء والطارق غيل يكفر وقال الامام ابو بكر بن اسحق رح ان كان القاتل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذ قال قاتل صغصفا شه است فهذه مخاطرة عظيمة واذ قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة ايضا واذ قال بالقرآن اعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة عجمية ففي امرة بطوه كذا ذكر ابو القاسم المشهور اسح كذا في الفصول العمادية في خزانة الفتحة لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال يراشه م ان قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور ورسالة قاضي القضاة كمال الملة والدين اگر مردی سورتی از قرآن یاد دارد و آن سوره بسیار می خواند دیگری گوید که این سوره را از بون گرفته کافر گردد و فی التحجیر رجل نظم القرآن

بالفارسیة یقول لا اله الا الله کافر کذا فی التاتارخانیة \* ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزکوة لوقال لمريض  
صل فقال والله لا اصلي اريد اقول يصل حتى ماتة يكفر اقول الرجل لا يصلي بمحتمل اربعة اوجه  
احدها لا اصلي لانني يصل بك والثاني لا اصلي بامر بك فكذا يبرئ بها من هو خير منك والثالث  
لا اصلي غمقا مجابة فقهه البطلنة ليست بكفر والرايع لا اصلي اذ ليس يجب على الصلوة  
ولم اؤمر بها فكفر والواطلاق وقال لا اصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذ قيل له صل فقال  
قلبان يوتون كانهما كاذبان بزعوى شتى ولا ان كذا او قال ويراست كذا يبيكار كذا ودام او قابل كذا  
اي يبيكار بغير نداء او قال لمروا منكم وركلوا مني نيا بذا كذا بسرتوا انه يرد او قال مردمان انه يبرأ مني كذا  
او قال نمازي كنتم چیزی بر سر مني آيد او قال تو نماز كذا دسي بر سر آرد دسي او قال نماز كذا كنم  
ما در ديد من مردمان او قال نماز كذا ونا كذا ديكبي است او قال چندان نماز كردم كذا مراد  
بگرفت او قال نماز چیزی نبست كذا اگر باند كذا شود فهذا كله كفر كذا في خزانه المفتين \*  
اگر یکی را گویند یا تا نماز کنیم بزمی آن حاجت پس او گوید من بسیار نماز کردم هیچ حاجت من  
رفع نشد و آن بزه جداست و غیر گوید کافر گردد کذا فی التاتارخانیة \* و لو قال فاسق المصلين  
یا اید مسلمانان به به بیضید ویشیر الی مجلس الفسق یکفر اذا قال نحو من کاری است بی نمازی  
فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تصجد حلاوة الطاعة او قال بالفارسیة نماز کن تا ملاوت  
نماز کن و بیای گفتار به ذلک الرجل تو کن تا ملاوت بی نمازی به بینی یکفر و اذا  
قيل لعبد صل فقال لا اصلي فانما ائتوا بيبضكون للموتى يكفروا فبيل لرجل صل فقال  
ان الله نقص امري امالي فانما انقص من حقته فهو كفور رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول  
اين خود بسيار است او يقول زيارت من آيد لان كل صلوة في رمضان تعامى سبعين صلوة  
يكفر اذا صلى الى غير القبلة منه محمد بن ابي طالب قال ابو حنيفة رح هو كافر وبه اخذ الفقيه  
ابو الهيثم رح وكذا اذا صلى في غير ظهارة او صلى مع الثوب الشجس ولو صلى في غير وضوء منه مدا  
يكفر قال الضرر الشهيد رح وبه تأخذ وفي كتابه المتبري ان النصراني ووقع تحريمه على جهة فترك  
تلك الجهة وتحتل الى جهة اخرى اخرجني ابي عن ابي حنيفة رح انك قال اخطى عليه الكفر  
لا مراعاة من القبلة و اخطى المثلثة رح في كفرة قال شمس الائمة الصلواتي الاظهر انه اذا صلى  
الى غير

الى غير القبلة على وجه الاستعزاء والاعتذار يصير كافرا ولو ابتلى بالنفاق بذلك ضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستحبى ان يظهر ويقيم ذلك وصلى هكذا وكان يعزى من الاعد ونقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض المشائخ لا يصير كافرا لانه غير مستعزى ومن ابتلى بذلك لضرورة او لحياء ينبغي ان لا يقعد بالقيام للصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حنا ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع ولذا احبلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا لو اقتدى بصبي او مجنون او امرأة او جناب او محدث او صلى الوقتية وعليه فائتة وهون اكرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحبط \* قال في الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا لا يكفر لانه يأول وان انكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى اذا انكر فرضية السجدة الثانية يكفر ايضا لرده الاجماع والتواتر ولو قال اكر كعبه قبله نبوى بيت المقدس قبله بودى مرة ثالثة بكعبه كرى وبيت المقدس كرى وفى تجليس الملتقط ولو قال اكر فلان قبله كرى بودى بودى او قال اكر فلان ناصيه كعبه كرى بودى بودى او كنتم وفى التخيير رجل قال قبله دو است يعنى الكعبة وبيت المقدس كفر كذا فى التبايع \* قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا لاجر له ولا وزر وهو كان لم يصل وفى مصباح الدين سئل ابو حفص الكبير عن رجل اتى المشركين وقد ترك صلوة او صلوتين فان كان تعظيما لهم كفر وليس عليه قضاء الصلوة وان اتى ذلكهم بفلسق لم يكفر وقضى ما ترك وفى اليتيمة سئل عن سلم وهو فى دارنائم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لا اعلم انها فرضت على قال كفى الا ان يكون فى حدان ما اسلم كذا فى التا تاريخا بية \* رجل قال للمؤذن حين ان كذبت يصير كافرا كذا فى فتاوى قاضى خان \* فى التخيير مؤذن ان كان فقال رجل ابن بانك غوغا است يكفر ان قال على وجه الانكار وفى الفصل ولويسمى الاذ ابن فقال هذا صوت الحجر من يكفر كذا فى التا تاريخا بية \* اذا قيل لرجل ايا الزكوة فقال لا اؤدى يكفر قيل مطلقا وقيل فى الاموال الباطنة لا يكفر وفى الاموال الظاهرة يكفر وينبغى ان يكون فصل الزكوة على الاقارب التى مرت فى الصلوة كذا فى الفصول العبادية \* ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضا فقد اختلف المشائخ فى كفره والصواب ما نقل عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح ان هذا على نيته ان نوى انه قال ذلك من اجل ان لا يمكنه اذا محقوقه لا يكفر

ولیو قال عندی من شهر و مضی آن ماه گران او قال جاء الضیف الثقیل یکفر اذا قال عند دخول  
رجب یعتبها اندم انما دیم این قال ذلک تھاونا با لشهر المغضلة یکفر وان اراد به التعب لنفسه  
لا یکفر ویبغی ان یکون الجواب فی المسئلة الاولى علی هذا الوجه \* رجل قال روزه ماه رمضان  
زد و بگراید فقد قیل انہ یمکفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا یمکفر ولو قال چند ازین روزه که مرادل بگرفت  
فہذا کفر و لیو قال ہذا الطامات جعلها اللہ عذابا علینا ان تاو لن ذلک لا یمکفر و کذا  
لو قال لو لم یفرض اللہ ہذا الطامات کان خیرا لنا لا یمکفر ان تاو لن ذلک کذا فی المحيط \*  
اگر گوید مرا نماز ہی سازد یا طلال نمی سازد یا نماز از ہر چہ کنم کہ زن نماز ہم و بچہ نماز ہم  
یا کوید نماز را بطلاق نہادم یمکفر فی جمیع ہذا الصور کذا فی خزائن المفتین \* و منها ما یتعلق  
بالعلم و العلماء فی النصاب من بغض ما لما من غیر مسبب ظاہر خیف علیہ الکفر و ان قال لرجل  
بصلح و بعد از وی نزد من چنان است کہ دیدہ بودم یخلف علیہ الکفر کذا فی الخلاصة \*  
و یخاف علیہ الکفر ان اشتہم ملما او فقیہا من غیر مسبب و یمکفر بقولہ لعالم ذکر الحمار فی است  
خلک یرید علم الدین کذا فی البحر الرائق \* جاہل قال آنها کہ علم ہی آموزند و استانہا است  
کہ ہی آموزند او قال با د است آنچه ہی گویند او قال تزویر است او قال من علم عید را منکر  
ہذا کلمہ کفر کذا فی المحيط \* رجل مجلس علی مکان مرتفع و یسألون عنہ مسائل بطریق  
الاستہزاء ثم یضربونہ بالسواک و ہم یضحکون یمکفرون جمیعاً و کذا الولم یجلس علی المکان  
المرتفع \* رجل رجع من مجلس العلم فقال لہ رجل آخر از کنشبت آدمی یمکفر و کذا الوال  
مرابا بحس علم بہ کار او قال من یقد ز علی اداء ما یقولون یمکفر کذا فی الخلاصة \* اگر گوید  
علم را در کاسہ و در کینہ نتوان کہ دیبا گوید علم را کہ کم مراستم باید بحیب اندر یمکفر کذا  
فی العنابیة \* و لو قال مرا چند ان مشغولی ندین و فرزند ہست کہ مجلس علم نمی رسم افہذا  
صحا طرة مظہمة ان اراد بہ التہاون بالعلم و فی مجموع النوازل و ان قال لعالم شو علم را در کاسہ  
اند ر شکی یمکفر و ان کان الفقیہ یتذکر شیاً من العلم او یروی حدیثاً صحیحاً فقال آخر این  
ہی نیست و بگوید او قال این سخن یحکار آید و ہم باید کہ امروز ہشمت مردم را است علم  
کہ انکار آید فہذا کفر ان قال ساد کردن بہ اندر انشمنہ ہی کردن فہذا کفر \* امرأة قالت لعنت  
نہ شوی دانشمند باد تکفر \* و جل قال فعل دانشمند ان ہمان است و فعل کافران ہمان یمکفر قیل



هذا اذا اريد به جميع الافعال فيكون تسوية بين الحق والباطل وان اريد جميعها في الحادثة  
وبين الفقيه له وجه شرعي فقال في ذلك المصنفين هو ان ثبت نكاحي كمن كان يشن الزنا فخلع عليه  
الكفر اذا قال لغيره اعيه ان شئنيك او قال اعيه فليكن لا يكفر ان لم يكن قصده الاستخفاف  
بالدين حكى ان فقيهها وضع كتابا في دكان رجل واذ هبوا لهم مر على ذلك الدكان فقال له  
صاحب الدكان وستره فراموش كمدى فقال الفقيه مرايد كان تو كمانت است وستره في فقال  
صاحب الدكان ورو وگر به وستره جواب مي رود و شما بكتاب خالق مردمان و نكحي  
الفقيه في ذلك الى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل فامر بقتل ذلك الرجل كذا  
في المحيط \* سئل عبد الكريم وابو علي السغدري ممن كان يغيب امرأته ويدعو الى طاعة  
الله وينهاها من معصيتها فقالت من نهاني به دانه و علم به دانه خویش را بد و زخ تهاذه ام  
فقال لا كفرت كذا في الفصول العمادية \* رجل قيل له طلاب العلم يمشون على الجنحة الملائكة فقال  
اين باري و روح است كفر \* رجل قال قياس ابي حنيفة روح حق ليست يكفر كذا في التاتارخانية \*  
رجل قال تصعد من توريد خبر من العلم كفرو ولو قال خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمادية \* رجل  
قال لخصمه اذهب معي الى الشرع او قال بالفارسية با من بشرع رو وقال خصمه ياده بيار تهر دم  
بي جبر دم يكفر لانه هاند الشرع ولو قال با من بتماني رو و با مني المسئلة احوالها لا يكفر ولو قال  
با من شريعت دايين حياه با سو و ما رو او قال ييش نرو و او قال مراد بوس هست شريعت چه كنم  
فهذا كله كفرو ولو قال آن وقت كه سيم سندی شريعت و قاضي كجا بود يكفر ايضا ومن المتأخرين  
من قال ان عني به قاضي البلدة لا يكفر و اذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة  
كذا فقال ذلك الغير من برسم كار ميكنم نه بشرع يكفر عند بعض المشائخ روح وفي مجموع النوازل  
قال رجل لامرأته ما تقولين ايش حكم الشرع فتجست جشاء ما ليا فقالت ايست شرع را فقد كفرت  
وبه انت من زوجها كذا في المحيط \* رجل مرض ما به خصمه فتوى الائمة فوطا وقال به بار ناس  
فوى او و ده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شيئا لكن القى الفتوى على الارض  
وقال اين به شرع است كفر \* رجل استفتى ما لما في طلاق امرأته فتأه بها لوقوع فقال المستفتي  
من طلاق ما ق به دانه ما در بچگان بايد كه خانه من بودا فتى القاضي الامام علي السغدري  
بكفرو كذا في الفصول العمادية \* اذا جاء احد الخصمين الى صاحبه بفتوى الائمة فقال صاحبه

لیس كما افتوا او قال لا تعمل بهذا کان علیه التعزیر کذا فی الذخیره \* منها ما يتعلق بالحلال والحرام  
و کلام الفسقة والفجار و غیر ذلک \* من اعتقد الحرام حلالاً و علی القلب یکفر ما لو قال الحرام  
هذا حلال لترویج السلعة لم یحکم الجهل لا یکون کفراً و فی الاعتقاد هذا اذا کان حراماً لعینه  
و هو معتد حلاً لا یحتمل ان یمکن کفراً اما اذا کان حراماً لغیره فلا و فیما اذا کان حراماً لعینه انما یکفر  
اذا كانت الحرمة ثابتة بدلیل مقطوع به اما اذا کانت باخوار الاحادیث لا یکفر کذا فی الخلاصة \*  
قيل لرجل حلال واحد احب اليك ام حرامان قال ايها السرح و صولاً بحاف علیه الکفر و کذا  
اذا قال مال ما يد خواء حلال خواء حرام و لو قال ما حرام یا هم کرم حلال نکر و م لا یکفر و لو تصدق  
على فقير شيئاً من مال الحرام و یرحو الثواب یکفر و لو علم الفقير بذلك فداه و امن المعطى فقد  
کفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام احب اليك کفر و لو قال مجيباً له و رين جهمان  
یک حلال خوار یا رنا و اسجد و کنتم یکفر قال لغیره کل الحلال قال ما حرام شاید یکفر کذا  
فی المحيط \* و لد فاسق شرب الخمر فجاء اقاربه و نشروا الدواهم علیه کفروا و لو لم ينشروا لکن قالوا  
مبارک ما و کفروا ایضاً و لو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن یکفر \* رجل قال ثبتت و مع ذلك  
تشرب الخمر لما اذا لا تنوب قال کسی از شیر بادر شکیه لا یکفر لان هذا استفهام او تسوية بین الخمر  
و اللبن فی الحب و فی کتاب الحيض للامام السرخسی لو استحل و طوی امرأته الحائض یکفر  
و کذا لو استحل النواطة من امرأته و فی النوادر من محمد ریح لا یکفر فی المستلین هو الصحيح \*  
رجل شرب الخمر فقال شادی ما شاد است و کم و کاست ما شاد که شادی  
ما شاد نیست یکون کفراً کذا فی فتاوی قاضی خان \* و اذا شرع فی الفساد و قال لاصحابه یا ابد  
تامی خوش بریم یکفر و کذا لو اشتغل بالشرب و قال سامانی اشعار امیکم او قال سامانی  
اشکارا شد یکفر قال واحد من الفسقة اگر ازین خمر پاره بریزد جبرئیل علیه السلام بهر خویش  
بردارد و ش یکفر \* قيل لفاسق انک تصبح کل يوم تؤذی الله و خلق الله قال خوش می آرم یکفر  
قال للمعاصی این نیز را می است و نه بهی یکفر کذا فی المحيط \* و فی تجنیس الناطقی و الاصح انه  
لا یکفر کذا فی الناتا ر خانیة \* رجل ارتکب شیئاً من الصغائر فقیل له تب الی الله فقال  
من چه کرده ام تا توبه باید کرد یکفر کذا فی المحيط \* من اکل طعاماً حراماً و قال مندا لا کل بسم الله  
حکی الامام

(ب) بیخ و اوراق

حكى الامام المعروف بمشتملى انه يكفر ولو قال هند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر و اتفاق است اگر قد چنگيرد و بسم الله گوید و بخورد و کافر گردد و همچنین بوقت چهار شربت ز نایا بوقت چهار کعبتين بگیرد و بگوید بسم الله کافر شود و کذا فى الفصول العمادية \* و توان رجلين تشاجرا فقال احدهما ( لا حول ولا قوة الا بالله ) فقال لا حول يكافر نیست او قال لا حول را چه کنم او قال لا حول لا يغنى من جوع او قال لا حول را يكافر است و بگوید بسم الله او قال لا حول بجای نان سود ندارد و کفر فى هذه الوجوه كلها کذا فى الظهيرية \* كذلك اذا قال عند التسبيح والتهليل وكذلك اذا قال ( سبحان الله ) فقال الآخر سبحان الله را تو آب بردی او قال بویست باز کردی فهذا كفر \* اذا قال لا حول قال ( لا اله الا الله ) فقال لا اقول فقال بعض المشائخ هو يكفر و قال بعضهم ان عنى به انى لا اقول باحوك لا يكفر و قال بعضهم يكفر مطلقا و لو قال بگفتن این کلمه چه بر سر آور دى تا من گویم يكفر رجل مطس مرات فقال له رجل بحضرته یرحمك الله مرة بعد مرة فطس مرة اخرى فقال له ذلك الرجل بان آدم از بين یرحمك الله گفتن را او قال دل شک شد ما را او قال ما دل شک یم فقد قيل لا يكفر فى الجواب الصحيح کذا فى المحيط \* سلطان مطس فقال له آخر یرحمك الله فقال له الآخر لا تنقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل کذا فى الفصول العمادية \* و منها ما يتعلق بيوم القيمة و ما فيها \* من انكر القيمة او الجنة او النار او الميزان او الصراط او الصحائف المكتوبة فيها اعمال العباد يكفر و لو انكر البعض فذلك و لو انكر بعض رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزهد ابو اسحق الكلایى رح کذا فى الظهيرية \* و من انكر السلام رح فى من يقول لا اعلم ان اليهود و النصارى اذا بعثوا دمل يعذبون بالنار اقمى جميع مشائخنا و مشائخ بلخ يانه يكفر كذا فى العتابية \* يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة و بانكار عذاب القبر و بانكار حشر بنى آدم لاخيرهم و لا بقوله ان الجناب و المعاقب الروح فقط كذا فى البصر الرائى \* رجل قال لا خير كذا بكن همان دیگر هست فقال اذا لا همان که خبر داد كفر \* رجل له دين على آخر فقال لا بگر نه بى قیامت را بستانم فقال قیامت برى تاجه ان قال تها و نا بيوم القيمة كفر \* رجل ظلم على رجل فقال المظلوم آخر قیامت هست فقال الظالم لان غریقي است و نه منم يكفر كذا فى التبا و خانية \* رجل قال لديونة اعطى دراهمى فى الدنيا فانه لا دراهم فى القيمة فقال و ده دیگرى بسن ده و بان همان باز خواهد داد باز دهم يكفر كذا اجاب الفضلى و كثير

من اصحابنا ریح وهو لا یصح ولو قال ما با محشر چه کار او قال لا اخاف القيمة یکفر کذا  
 فی الخلاصة \* اذا قال لعصمه اخذ منك حتی فی الحشر فقال خصمه تو در ان انبوی مرا کجایانی  
 فقد اختلف المشائخ فی کفره و ذکر فی فتاوی ابی اللیث انه لا یکفر کذا فی المحيط \* ولو قال  
 یریکو می بدین جهان باید بدین جهان هر چه خواهی باش یکفر کذا فی الفصول العمادیة \*  
 قال رجل لزاہد بن سنان تا از بهشت از ان سو نیفتی قال اکثر اهل العلم انه یکفر \* قيل لرجل  
 اترك الدنيا لاجل الآخرة قال انا لا اترك النقد بالنسیئة قال یکفر فی نسخة الحجوائی قال هر که  
 باین جهان بی درد بود بآن جهان چون کیسه درید بود قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل ریح  
 هذا طنز وهزل بامر الآخرة فیوجب کفر القائل کذا فی المحيط \* لو قال با تو درد و زرخ روم لیکن اندر نیام  
 کفر کذا فی الخلاصة \* اگر گوید در قیامت تا چیزی بر رضوان نبری در هشت نکشاید کافر گردد کذا  
 فی العنابیة \* رجل قال للامر بالمعروف چه غوا آمد ان قال ذلك علی وجه الرد والانکار بخاف علیه  
 الکفر \* رجل قال لآخر غار فلان رد و او را امر معروف کن فقال ذاک الرجل مرا او چه کرده است  
 او قال مرا از او چه و چرا از او راست او قال من عافیت گریه دام مرا باین فضولی چه کار فیهذه الالفاظ  
 كلها کفر کذا فی الفصول العمادیة \* اذا قال فلان را مصیبت رسید او قال للمعزی بزرگ مصیبتی  
 رسید ترا قبض منشاخ بلخ ریح قالوا یکفر القائل وبعض المشائخ ریح قالوا انه لیس یکفر لکنه خطاء عظیم  
 و بعضهم قالوا لیس یکفر ولا خطاء والیه مال الحاکم عبد الرحمن والقاضی الامام ابو علی النسفی  
 و علیه الفتوی \* ولو قال للمعزی هر چه از جان دمی بکاست بر جان تو زیادت باد بخشی  
 القائل الکفر او قال زیادت کناد فیهذا خطاء وجهل وكذلك از جان فلان بکاست و بجان تو پیوست  
 ولو قال دبی مرد جان تو سپرد یکفر \* رجل یرامن مرضه فقال رجل آخر فلان خربا ز فرستاد  
 فیهذا کفر و اذا مرض الرجل و اشتد مرضه و دام فقال المريض ان شئت توفنی مسلما  
 وان شئت توفنی کافر ایصیر کافرا بالله مرتدا من دینه و کذا الرجل اذا ابتلی بمصیبات متنوعة  
 فقال اخذت مالي واخذت ولدي واخذت کذا و کذا فماذا تفعل وماذا بقی لم تفعله وما ا شبه  
 هذا من الالفاظ فقد کفر کذا فی المحيط \* ومنها ما يتعلق بتلقین الکفر و الامر بالارتداد و تعلیمه  
 و التعلیه بالکفر و غیره من الاقراء و غیره کما یؤید کتابة \* اذا لقن الرجل رجلا کلمة الکفر فانه یصیر  
 کافرا وان کان علی وجه اللبس و کذا اذا امر رجل امرأة الغیران ترقد و تبین من زوجها

يصير هو كافرا وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله ان من امر رجل ان يكفر كان الامر  
 كافرا كافر الما مور اولم يكفر قال ابو الليث اذا علم الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه  
 وامره بالا رتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هو كافرا اذا امرها بالا رتداد وكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رحمه الله ان يلقظ بالكفر بوعيد تلف او ما اشبه  
 ذلك فتلقظ به فهذا على وجوه الاول ان يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخطر بباله شيء  
 سوى ما اكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه \*  
 الوجه الثاني ان يقول خطر بباله ان اخبر من الكفر في الماضي كاذبا فارتدت ذلك وما اردت  
 كفرا مستقبلا جوابا لكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين  
 امراته \* الوجه الثالث اذا قال خطر بباله ان اخبر من الكفر في الماضي كاذبا الا اني ما اردت  
 ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذبا وانما اردت كفرا مستقبلا جوابا لكلامهم  
 وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه \* واذا اكره ان يصلي الى هذا الصليب فصل  
 فهو على ثلاثة اوجه امان قال لم يخطر بباله شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه  
 لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان يقول خطر بباله ان اصلي لله ولم اصل للصليب  
 وفي هذا الوجه لا يكفر ايضا لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه واما ان قال خطر بباله ان اصلي لله  
 فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا  
 في المحيط \* ولو قيل لمسلم اسجد الملك والاقتلناك فالأفضل ان لا يسجد كذا في الفصول العما دية \*  
 اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر وقال بعضهم  
 يكفروا هو الصحيح مندي كذا في البحر الرائق \* من أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها  
 كفرا لا انه أتى بها من اختيار يكفر عند عامة العلماء خلا قال البعض ولا يعد ربا جاهل  
 كذا في الخلاصة \* الهازل والمستهزئ اذا تكلم بكفرا استخفافا واحتهزاء ومزاحا  
 يكون كفرا منه الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك \* الخطابي اذا جرى على لسانه  
 كلمة الكفر خطأ بان كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن  
 ذلك كفرا منه الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* يكفر بوضع قلنسوة المجرم على رأسه  
 على الصحيح الا لضرورة دفع الحروا البرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة

في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله المجوس خير مما انا فيه يعني فكله وبقوله النصرانية خير من المجوسية لا بقوله المجوسية شر من النصرانية وبقوله النصرانية خير من اليهودية وبقوله لعامل الكفر خير مما ائتت بفعل عند بعضهم مطلقا وقيد الفقيه ابو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تقبيح معاملته ونحو وجه الى نيروز المجوس لموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم وبشرائه يوم النيروز شيئا لم يكن يشترية قبل ذلك تعظيما للنيروز لا للاكل والشرب وبإهدائه ذلك اليوم للمشركين وتوزيعه تعظيما لذلك لا بأجابه دعوة مجوسي خلق رأس ولده وبتحسين امر الكفار اتفاقا حتى قالوا لو قال ترك الكلام عند اكل الطعام حسن من المجوس او ترك المضاجعة حالة الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق \* رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة او اخذ الجوزات وما اشبه ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر روح هو كافر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر او الابل في الجوزات لتدوم الحاج اول الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة شدت على وسطها خنثا وقالت هذا زنا تركت كذا في الخلاصة \* رجل قال لغيره بالفارسية كبركي به ازين كار كتر يعني قالوا ان اراد تقبيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال بكافري كردن به از خيانت كردن اكثر العلماء على انه يكفر كذا في المحيط \* وبه افتى ابو القاسم الصفار روح هكذا في الخلاصة \* رجل ضرب امرأة فقالت المرأة لست بمسلم فقال الرجل هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يصير كافرا بذلك وقد حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا يكون ذلك كفرا كذا في فتاوى قاضي خان \* قالت امرأة لزوجها ليس لك حمية ولا دين الاسلام ترضى بحلوتي مع الا جانب فقال الزوج ليس لي حمية ولا دين الاسلام فقد قيل انه يكفر \* رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت همجنيتم او قالت همجنيتم فلاق د \* مرأة او قالت اكر همجني بن نيمي با تو نبا شمي او قالت اكر همجني بن نيمي با تو صحبت نه ارمي او قالت لو برآمد ارمي كفرت ولو قال اكر من منيم مرا دار لا يكفر وقد قيل يكفر ايضا والا ول اصح وبه كان يفتي القاضي الامام جمال الدين روح وعلى هذا انما قالت المرأة لزوجها يا كافريا يهودي يا مجوسي فقال الزوج همجنيتم از من بيزون آئي

يرون آى اوقال اگر همچنين نيمى ترا نداری فقد كفو ولو قال اگر چنينيم با من مباح فهو على  
الاختلاف والصحيح انه لا يكفر ولو قال يكفر با من مباح فالاظهر انه يكفر وقد  
قيل بخلافه ايضا ولو قال لاجنبى يا كافر يا يهودى فقال همچنينيم با من صحبت مدار او قال  
اگر همچنين نيمى با تو صحبت نداری الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين  
كذا فى المحيط \* رجل اراد ان يفعل فعلا فقالت له امرأته اگر آن کار کنی کافر باشی ففعل ذلك  
الفعل ولم يلتفت اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت المرأة لابل انت اوقالت لزوجها  
يا كافر فقال الزوج بل انت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح فى فتاواه قالت  
لزوجها چون بخجنت آگنه شده فقال الزوج پس چندين گاه با من باشيد او قال با من برا  
باشيد فهذا من الزوج كفو ولو قال الزوج لها يا مغراني فقالت پس چندين گاه مغرانج را داشته  
او قالت مغرانج را جدا داشته هذا كفر منها ولو قال لمسلم اجنبى يا كافرا ولا جنبيه يا كافرة  
ولم يقل المخاطب شيئا او قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا او قالت المرأة لزوجها يا كافر  
ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه ابو بكر الامدش البلخى يقول يكفر هذا المقاتل وقال غيره  
من مشائخ بلخ رح لا يكفر والمختار للمعتوى فى جنس هذه المسائل ان القائل بمنزلة هذه المقالات  
ان كان اراد الشتم ولا يعتقد كافر الا يكفر وان كان يعتقد كافرا فمخاطبه بهذا بناء على اعتقاده  
انه كافر يكفر كذا فى الذخيرة \* امرأة قالت لولدها اى منجى اى كافر اى اى جودى  
قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا او قال بعضهم يكون كفرا او قال الرجل هذا لالفاظ لولده  
اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضى خراسان \* ولو قال  
لداى كافر غدا ند لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودى يا مسيحي فقال لمسلم  
يكفر وكذلك اذا قال آرى همچنين كير يكفر ولو قال تو منى خود اولم يقل شيئا وسكت لا يكفر  
اذا قال لغيره نيم بود كه كافر شدى او قال خشيت ان يكفر لا يكفر ولو قال چند ان برغاندى  
كه كافر خواستم شدن يكفر \* رجل قال اين روزگار مسلمانى در نيمى است وگناه كافرى است  
قبل يكفر قال صاحب المحيط وانه ليس بصواب مندى يوشى والفتاوى العناطى مسلم ومجوسى  
فى موضع فدمار رجل المجوسى فقال يا مجوسى فاجابه المسلم قال ان كانا فى مهب ولبعد  
لذلك الباعى متوهم المسلم انه يد موه لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا فى مهب واحد

خفيف عليه الكفر \* مسلم قال لا تجد بكفرا ولو قال ما علمت انه كفر الا بغير هذا \* رجل تكلم  
 بكلمة زعم القوم انها كفر وليس بكفر حتى الحقيقة فقبل لم تقرب وطلعت امرأتك فقال كافر شه .  
 كبر وزن لان شه كبر وكفر وتبين منه فمراة كذا في الفصول العمدية \* وفي النعمة ما لت  
 والدي من رجل قال انا مرمون او ابلهس فح بكفر كذا في التناظرية \* رجل وسط فاستاوندبه  
 الى التوبة فقال لا ادرى اين هم كاهنهم بكفر قالت امرأته لزوجها كافر فودن بتر از  
 يا توبه بكفر \* انما قال هر چه مسلمانى كره ام هم بكافران و اوم اگر طلاق كار كنم و طلاق كار كره  
 لا بكفر ولا يلزمه كفارة اليمين \* امرأة قالت كافر ام اگر چنين كار كنم قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح تكفر وتبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام على السعدى هذا  
 تعليق ويمن وليس بكفر \* ولو قالت لزوجها ان جفوتنى بعد هذا او قالت ان لم تشتري كذا  
 لكفرت بكفر في الحال كذا في الفصول العمدية \* رجل قال كنت مجوسيا الا ان اسلمت  
 على سبيل التمثيل ولم يعتد ذلك حكم بكفره قاله شمس الائمة الحلواتى رح اذا اسجد لانسان  
 سجدة نسيه لا بكفر كذا في السراجية \* وفي الحزينة لو قال لمسلم اى عز وجل مسلمانى از توبه تانه  
 وقال الاخرامين بكفران جميعا \* رجل آذى رجلا فقال من مسلمانم مرا برنجان فقال المؤمنى  
 خاى مسلمان باى خاى كافر بكفر وكذا لو قال اگر كافر باشى مرا بر زيان يلزمه الكفر  
 كذا في التناظرية \* كافر اسلم وامطاه الناس اشياء فقال مسلم كاشكى دى كافر بودى تا مسلمان  
 شوى و مردان اورا بخيرى وادى او تمنى ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى من بعض المشائخ  
 ورجل تمنى ان لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو تمنى ان لم يحرم الله الظلم والزنا وقتل النفس  
 بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت صافى الفصل الاول تمنى ما ليس  
 بمستحيل وفي الفصل الثاني تمنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو تمنى ان لم يكن لنا كحة بين الاخ  
 والاقرب حراما لا يكفر لانه تمنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل  
 ان ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فتمنى ان لم يكن حراما لم يكفر \* مسلم رأى نصرانية  
 سدينة تمنى ان يكون هو نصرانيا فتمنى بزوجها بكفر كذا في المحيط \* رجل قال لغيره مرا  
 بمن لا رى به فقال انك لغير منى بر كس اياه دى و من تراها حق بنارى و هم بكفر كذا  
 في الفصول العمدية \* رجل قال لى بنا زمة اتعمل كل يوم مشورا منك من الطين لولم يفل



من الطين فان منى من حيث الخلقة يكفر وان منى به ضعفه لا يكفر \* وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة ان رمتا قيلة قال قد خلقت هذه الشجرة فانفق اجوبة للفتين انهما يكفروا لانه يراد بالخلق في هذا المقام مادة الغرس حتى لو منى حقيقة الخلقة يكفر \* قال رجل ربي داركار كنيم و آزاد و ربحوريم فقد قيل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال تاقلان برحا است او قال تا مرا اين بازوي نرين برجا است مرا و نري كم نياد قال بعض مشائخنا يكفر وقال بعضهم يحشى عليه الكفر قال درويشي بدختي است فهو خطأ عظيم قال لا خير يك سجد و نرا كن و يك سجد و مرا قيل لا يكفر هذا القائل مثل ابو بكر القاضي عمن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من اعداء الله فتال الزوج بالغازمية اي دون كمن دشمن خدايم شكيم و نيارا مم فقال للسائل هذا امر صعب على قول علمائنا ينبغي ان تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر مثل عبدالكريم بن رجل ينازع قوما فقال الرجل من ازده مغ ستمكاره ترم او قال من ازده مغ ترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار \* مثل من رجل قيل له يا كدرم بده تايه عمارت مسجد مرف كنم يا مسجد حاضر شو بنار فقال من نه مسجد آيم بده و رهم دهم مرا يا مسجد چكار هو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزوكذا في المحيط \* يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطرا مد عيا علم الغيب كذا في البحر الرائق \* قد اقال نجومى زنت چنها ده است ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمدية \* لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض او قال بارگران خواه شدن او صاحبه المبتقع ترجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة \* مثل الامام الفضلي عمن قال لا خير يا احمر فقال ذلك الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم وسئل من رجل قال قولاً منهياً عنه فقال له وجئت ايش تصنع قد لزمك الكفر قال ايش اصنع اذا لزمته الكفر هل يكفر قال نعم مثل عمن يهوا الزام مقام الضاد وقرأ اصحاب الجنة مقام اصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعمد يكفر \* في الجامع الاصغر قال علي الرازي لخاف على من يقول بحدوتي وحيوتك وما اشبه ذلك الكفر وانا قال الرزق من الله ولكن ان يبره بحدوثه تجبش خواهد فقد قيل هذا شرك \* رجل قال انا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل



بدان مبتلا اند آن است که بوقت آنکه آب را در دهان می آید که آن را بر دهان می گویند  
 بنام آن آب صورتی که در دهان و آن را می پرستند و شفا می کند و کان از سوراخ گوش که در  
 آن سنگ مرایی که در کان رسیده است به این صورت است بدین فعل و بدین اعتقاد که غرضی  
 و شوهر آن اینست که بدین فعل رضامند اند نیز کارگر گردند و دیگر ازین جنس آن است که بر سر آب  
 می روند و آن آب را می پرستند و بنیتی که دارند که همیشه بر سر آب ذبح میکنند این پرستندگان آجب  
 و ذبح کنند که گوشت کافری شوند و گوشت پند مردار گردند و خوردن و آشامیدن و همچنین که در خانه  
 صورت می کنند چنانچه معهود است بر سیدان کبریا آنست که می پرستند و بوقت زادن  
 کودک بشکر ف نقش می کنند و دروغ می ریزند و آن را بنام می گویند که آن را بتانی می خوانند  
 می پرستند و مانند این هر چه می کنند بدان کافری شوند و از شوهران خود سبایه می شوند \* اگر گوید  
 درین روزگار تا خیانت نکنم و دروغ نگویم روز نمی گذرد و یا گوید تا در خرید و فروخت  
 و دروغ نگویم تا نیایی که بخوری و یا یکی را گوید چرا خیانت می کنی و یا چرا دروغ می گویی  
 گوید از این با چاره نیست بدین همه لفظها کافر شود \* اگر مردی را گویند و دروغ نگو و یا  
 او گوید این سخن راست است از کلمه لا اله الا الله محمد و رسول الله کافر شود و اگر کسی  
 بخشم شود دیگری گوید کافری به ازین کار کافر گردد و اگر مردی سخنی گوید که آن سخن بدو  
 و دیگر گوید چرمی گوئی بر تو کفر لازم می گردد و گوید چه کنی اگر مرا کفر لازم آید کافر شوم  
 کذا فی النار خانیة \* من خطر بقلبه ما یوجب الکفر ان تکلم به و هو کفره لذلک عند کتب بعض  
 الایمان و اذا هزم علی الکفر و لو بعد مائة سنة یکفر فی الحال کذا فی الخلاصة و رجل کفر  
 بلسانه طاعة و قلبه علی الایمان یکون کافرا و لا یکون عند الله مؤمنا کذا فی فتاوی ما فیضان  
 ماسکان فی کونه کفرا اختلافا فان قاله یؤمر بتجدید النکاح و بالتوبه و الرجوع من ذلک  
 بطریق الاحتیاط و ماسکان خطاء من الالتقاط و لا یوجب الکفر نقالة مؤمن علی حاله و لا یؤمر  
 بتجدید النکاح و الرجوع من ذلک کذا فی المخط \* اذا حکم فی المسئلة و حیه توجب الکفر  
 و وجه واحد یمتنع علی المفتی ان یمیل الی ذلک الوجه حکم فی الخلاصة \* فی البزازیة  
 الا اذا صرح بالانابة توجب الکفر فلا ینفعه التأویل ج کذا فی البحر الرائق \* نه ان کان نية  
 القائل الوجه الذی یمنع التکفیر فهو مسلم وان حکم نية الوجه الذی یوجب التکفیر لا ینفعه

هو في الكافي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجد يد النكاح بينكم وبين امرأته كذا  
 في المحيط ويستفي للمعلم ان يقول ذكر هذا الدعاء صباحاً ومساءً فإنه سبب العصمة من هذه  
 الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وآله هذا اللهم اني اعود بك من ان اشرك بك شيئاً وانا اعلم  
 واستغفر لك ما لا اعلم بكذا في الخلاصة \* الباب الثاني في البغى \* اهل البغى كل فرقة  
 لهم منعة يفتخرون بها ويقاتلون اهل العدل بناويل ويقولون الحق معنا ونريد من الولاية  
 فان تطلب قوم من الخصوم على مدينة واحدة والمال فليستوا بغاة كذا في خزانة المفتين \*  
 اذا خرج قوم من المسلمين من طاعة الامام وغلّبوا على بلد فها هم الى العود على الجماعة  
 وكشف من شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي \* وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا بلغه انهم  
 يشترون السلاح وينهضون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويحبسهم حتى يقطعوا من ذلك ويحدثوا  
 توبة دفعا للشر بقدر الامكان كذا في الهداية \* يحل للامام العدل ان يقاتلهم وان لم يبدوا بقتاله  
 وهذا منهجنا واذا ثبت انه يباح قتل الفئة الممتعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليه  
 ولو هزمهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذ الم يبق لهم فئة يرجعون اليها  
 وما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن اسر منهم فليس  
 للامام ان يقتله اذ امكن يعلم انه لو لم يقتله لم يلتحق الى فئة ممتعة اما اذا كان يعلم انه لو لم يقتله  
 يلتحق الى فئة ممتعة يقتله كذا في المحيط \* وان شاء حبسه كذا في الهداية \* ولا يجوز على جريحهم  
 ان الم يبق لهم فئة واما اذا بقيت بجرحهم ولا تسبي نساؤهم وذرايرهم ولا يملك عليهم  
 اموالهم وما احتاج اهل العدل في ضمير اهل البغى من كراخ او سلاح او غير ذلك فانه  
 لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وگراهم في قتالهم  
 يستعصون بها فالسلاح يوضع في موضعه كخاثر الاموال والكراخ يباع وتحتسب ثمنه لانه يحتاج  
 الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان على الباقي ولو اتفق كان دينا  
 على الباقي فاد اوضعت الحرب اوزارها وزال منعتهم برده عليهم وما اتلف اهل البغى  
 من اموالنا في حال الحرب فانهم لا يصنعون اذ اننا نؤازر ان معصيتهم وكذلك ما اتلف المرتدون  
 من اموالنا ود ما كان حال الحرب فانهم لا يصنعون اذ اسلموا وما اتلفوا قبل القتال من  
 اموالنا ود ما كان حال الحرب فانهم لا يصنعون ولكن ما كان حالنا يرد على احتياجهم اذ اننا نؤازر

احتقدوا تملكها بناويهم العاصد وقد اتصل بهذا التاويل منبهة وكذلك اهل العدل المضمنون  
 ما اصابوا من دمايتهم واموالهم بسبب اسلامهم كذا في الذخيرة \* فاما ما اصابنا من اهل  
 فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية \* اذا ظهرت جماعة من اهل القبلة رأيا وودعت اليهم  
 وقابلت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة قلنا كان ذلك يظلم السلطان في حقهم فينبغي  
 ان لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقابلت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوهم  
 ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل انه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادوا الولاية  
 فللسلطان ان يعاقبهم وللمناس ان يعينوه كذا في السراجية \* يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال  
 اهل الحرب كالرمي بالنبل والمنجنيق ولرمال الماء والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية \*  
 في التجريد ولا يقتل من كان مع اهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو اسر عبد  
 من اهل البغي وهو يقابل مع مولاة قتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي  
 ولو قاتل النساء قتلن كذا في التاتار خانية \* الباقى اذا كان دارحم محرم من العادل فانه لا يباشر  
 العادل قتله الا دفعا من نفسه ويحل له ان يقتل دابته لينتجرا للباقى فيقتله فيموت كذا في السراجية \*  
 لو استعان اهل البغي بقوم من اهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم اهل العدل لا يكون ذلك نقضا  
 لعهدهم وما اصاب اهل الذمة من قتل او جراحة او مال منا او اصابنا منهم في ذلك فلا ضمان كما  
 في حق اهل البغي وقال محمد ربح اهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلا من اهل البغي  
 على القاتل قال محمد ربح في الجامع الصغير ايضا في اهل البغي اذا غلبوا على اهل المصر فقتل  
 رجل من اهل البغي رجلا من المصر عداثم ظهرنا على ذلك المصر فيقتل منه ومنه ومعنى المستغناهم  
 غلبوا ولم يجرئها حكمهم حتى ازجهم امام اهل المصر فاما اذا جري فيها حكم اهل البغي فقد انقطعت  
 ولاية اهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء بقتل الرجل من اهل المصر قال محمد ربح في الجامع الصغير  
 ايضا في رجل من اهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثة الباغى فقال الباغي  
 كنت على الحق حين قتلته وانا الان على الحق اورثته منه وان قال قتلته وانا اصلم اني على باطل  
 يوم قتله لم يورثه منه في قول ابن حنيفة ومحمد ربح كذا في السراجية \* يجوز قتل من اهل  
 البغي فانه لا يميل ولا يصلي عليه ومن قتل من العدل فانه لا يميل ولا يصلي عليه وحكمه  
 حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي \* اهل البغي اذا اخذوا العسكر والهم اهل العدل لا يباشر

ثم ان كان ميراث اهل البيت من الميراث في وجه فلا اعادة عليه قضاء ولكن يفتي ارباب الاموال  
ان يردوا له في ما بينه وبين الله تعالى وليس قال مشائخنا الا ما اداة عليهم في الخراج  
ديانة ايها وكذلك لا اداة عليهم ايضا في العشرة الا ان اهل البيت فقراء كذا في غاية البيان \*  
وبكره مع السلاح من اهل الفتنة في مماكرهم ولا يأتى بيدهم بالكوفة مبرر لم يدرا منه من اهل  
الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقتل به الا بصنعة كالسديد فلا يأتى به كذا في الكافي \*

## كتاب اللقيط

وهو في العريضة اسم لحي مولود طرحة امله خوفا من العيلة او فرارا من قهمة الزينة \* مضيعه  
آثم ومحرزه خانم \* والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كان وجد في الماء او بين يدي  
مع فواجب \* واللقيط حر وولي له السلطان جنين ان الملتقط اذا زوجه امرأة لو كانت جارية  
فزوجها من آخر لم يحرك كذا في خزائن المفتين \* ولا يأخذ منه احد ولو دفعه هو الى غيره ليس له  
ان يسترده كذا في النبيين \* عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط \* واذا وجد  
مع اللقيط مال مشهود عليه فيه وكذا اذا كان مشهودا على دابة وهو عليها ولما اذا كان موضوعا  
بقره لم يحكم له به ويكون لقطه وان وجد اللقيط على دابة فليس له كذا في الجوهرة النيرة \* ونفقته  
في ذلك المال يامر القاضي \* للملتقط ان يتحقق عليه منه وقيل ينفق بغير امره ايضا وهو مصدق  
في نفقة مثله كذا في المحيط \* ولاؤه ليس بالمال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته  
لبيت المال كذا في خزائن المفتين \* اذا جاء الملتقط باللقيط الى القاضي وطلب من القاضي ان يأخذه  
منه فلقاضي ان يلام مصدقه في ذلك بدون المينة لانه يدمى نفقته وموثرته في بيت مال المسلمين  
ومتى اقام المينة فالقاضي يقبل بينته من غير خصم حاضر وان قبل القاضي بينته ان شاء  
قبض اللقيط وان شاء لم يقبضه ولكنه يولى ما تولى ويقول قد التزمت حفظه فانتم وما التزمت  
وهذا ان لم يعلم القاضي مجزء من حفظه والانفاق عليه فاما اذا علم فالاولى ان يأخذ ويضعه  
على يده ليعظه فان جاء الاول ومال القاضي ان يرد عليه ما لقاضي باللقيط ان يرد عليه  
وان شاء لم يرد عليه بخلاف ما لو اللقيط لقطه فاعلم ان يرد عليه من يرد عليه ثم احتسب ما للقاضي يرد عليه  
الى الاول فان يرد عليه اللقيط ولم يعرفه فليكن الاقرب والمولى يقول المينة كذا يلى هو مبدى  
بما كان

فلن كان العبد محبورا عليه فالقول قول المولى وان كان ماذونا له فالقول قول المبدكذافي الظهيرة \*  
 لو اقر اللقيط انه مبد فلان فان كذبه فهو ححر وان صدقه فان لم يجر عليه احكام الاقرار مثل قبول الشهادة  
 وضرب قاذفه وضرب ذلك يصح اقراره والاعلا كذا في السراجية \* يثبت نسبه من واحد اذا ادعاه  
 ولم يدعه الملتقط وقيل يصح في حق النسب دون ابطال اليد للملتقط والا صح الاول وان ادعاه  
 فدعوه الملتقط او لى وان كان ذميا والآخر مسلما كذا في التبيين \* فلو كان المدعى ذميا  
 فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم ونمى يقضى للمسلم وان كانا مسلمين يقضى لمن اقام البينة  
 فلو اقاما يقضى لهما ولو لم بقيما ولكن وصف احدهما بعلامات على جسده فاصاب والآخر  
 لم يصف يجعل ابنا للوصف كذا في السراجية \* ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل ابنتهما كذا  
 في غاية البيان \* ولو وصف احدهما واصاب في بعض ما وصف واخطأ في البعض فهو ابنتهما  
 ولو وصفا واصاب احدهما دون الآخر قضى للذى اصاب وكذا لو قال احدهما هو غلام  
 وقال الآخر هو جاريتة يقضى للذى اصاب فلو تغرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فاذا هو جاريتة او قال  
 هو جاريتة فاذا هو غلام لا يقضى له اصلا كذا في المحيط \* اذا ادعى اللقيط رجلا من ادعى احدهما انه  
 ابنه والآخر انه ابنته فاذا هو خنثى فان كان مشكلا قضى به بينهما وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنا  
 فهو للذى ادعى انه ابنه كذا في التا تاريخانية \* ولو كان المدعى اكثر من اثنين فعن ابي حنيفة  
 رح انه جوز الى الخمسة كذا في السراجية \* امرأة ادعت انه ابنها فان صدقها زوجها او شهدت  
 لها القابلة او قامت البينة صحبت دعوتها والا فلا وشهادة القابلة اما يكتفى بها فيما اذا كان لها  
 زوج منكر للولادة اما اذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا في السراجية والرائق \*  
 وان ادعت انه ابنها من الزنا يقضى به كذا في السراجية \* وان ادعاه امرأتان فعلى قول  
 ابي يوسف ومحمد رح لا يثبت النسب من واحدة منهما واما على قول ابي حنيفة رح فالنسب  
 يثبت من امرأتين ولو كان له من حجة عندا لتعارض والتنازع \* والحجة شهادة امرأة  
 واحدة على رواية ابي جعفر وعلى رواية ابي سليمان الحجة شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 فان اقاما ذلك يثبت النسب منهما الا فلا وفي الخانية وان اقامت احدهما رجلين والاخرى  
 امرأتين يجعل ابنة للتي شهدتها رجلا وفي شرح الطحاوي وان اقامت احدهما البينة  
 دون الاخرى فانه يجعل ابنا للتي قامت لها البينة ولو ادعت امرأتان اللقيط وكل واحدة منهما

لهم البيعة على رجل على بيعة بغيره انما ولد له منه قال ابو حنيفة رح يصير ولد هما من الرجلين  
 جميعا وقال لا يصير ولد لولد الرجلين كذا في التاتارخانية \* لو ادعى رجل انه ابنه  
 من هذه المرأة الحرة فليس من اخوانه عندنا وانما ما البيعة قضى للفري ادعى بنوته وان ادعى  
 احدنا انه ابنه من هذه المرأة الحرة وان ادعى الاخرون انه من هذه المرأة الا انه قضى للذي  
 ادعى الفري من المرأة الحرة ولو اقام كل واحد منهما بيعة انه ابنه من هذه الحرة حين  
 كل واحد منهما امرأة اخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نصب الولد من المراتين  
 فعلى قولنا بحنيفة رح يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط \* رجلان ادعىا نسب اللقيط  
 واخما ما البيعة وان كنت بيعة كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له من الصبي فان كان من الصبي  
 مشتبها لم يوافق كلا من التارين فعلى قولهما يسقط اعتبار التاريخ ويقضى به بينهما  
 باتفاق الروايات واما على قول ابي حنيفة رح فذكر خواهر زاده رح انه يقضى به بينهما في  
 رواية ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان يقضى لا قدمهما تاريخا \* وفي التاتارخانية انه يقضى به  
 بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وهكذا في المحيط \* اذا كان الصبي  
 في يد رجل يدعى انه ابنه ويقوم على ذلك بيعة ويقوم رجل آخر بيعة انه ابنه قضى لصاحب اليد  
 صبي في يدى امرأة ادعت امرأة اخرى انها بنتها واقامت على ذلك بيعة امرأة وادعت التي  
 في يدى الصبي انها بنتها واقامت على ذلك بيعة يقضى للتي في يديها ولو شهدت لصاحب اليد  
 امرأة وعمدتها رجلا ان قضى للمهاجرة \* صبي في يدى رجل وحرته حرة اقام بيعة  
 انه ابنه من امرأته هذه واقام الذي في يديه بيعة انه ابنه الا انه لم ينصب الى امه فانه يقضى  
 بالولد للمدعى \* ويثبت نفسه من ذى الحان ادعاء ويكون اللقيط مسلما ان لم يكن في مكان  
 رجل الذمى وهذا احتج به في التبيين \* وابن الذمى اللقيط انما يكون مسلما اذا لم يقم  
 به ثبوت ابنه فان برهن بمشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاً في دينه وان اقام بيعة من اهل الذمة  
 لا يكون فمما كذا في البحر الرائق \* والعنبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصله  
 ان هذا المسلم على اربعة اوجه عندنا لان الجدة مسلم في حكمنا المسلمين كالمسلمين والعنبر  
 او المصير للمسلمين يكون مسلما والثاني ان يجدد كافر في مكان اهل الكفر كالمبيعة والكنيسة  
 وقبرية من قراهم فيكون كافرا والثالث ان يجدد كافر في مكان المسلمين والرابع ان يجدد مسلم



في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للبيهقي  
هكذا في التبيين \* وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في التمهيد للبيهقي \* لو انك  
اللقيط كافر ان كان الملقط وجده في مصر من انظار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام  
وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين \* كل من حكم باطلاقه ثبعا اذا بلغ كافرا يجبر على الاسلام  
ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط \* وبشبهت بضمه من عبدا اذا اخطاه ويكون الولد حرا ولو  
قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي امة فصدقه مولا وبشبهت بضمه ويكون حرا عند محمد رح  
والمسلم احمق من الذمي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فاما ان ذمي او لا ولا يرق  
اللقيط الا ببينة ويشترط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوه في موضع  
اهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يدرجل  
فادعى انه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا له وان لم يدرك وان صدقه بعد الاذراك  
ينظر فان كان بعد ما اجري عليه شيء من احكام الاحرار من قبول شهادته وحدقانه  
لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين \* لو كان اللقيط امواة فاقرب بالرق لرجل فصدقه ذلك  
الرجل كانت امة له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف جالو  
اقرت انها بنت ابي الزوج فصدقه ابوالزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح فان اعقها  
المقران وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقربت بالرق  
يصير طلاقها ننتين لا يملك الزوج عليها الا طلقه واحدة ولو كان طلقها ننتين ثم اقرت بالرق  
كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت عتقتان كان له  
ان يراجعها في الحيضة الثالثة \* لو ادعى الملقط ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه لقيط لا يقبل قوله  
الا بحجة وان مات اللقيط وترك مالا او لم يترك فادعى رجل بعينه موته انما الله لا يصدق الا  
بحجة كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الذخيرة صبي في يد رجل لا يرد عليه اقله اثبت امرأة بيتقاناها  
ولدته ولم تسم ابلا واقام رجل بيته ابنته ولد على فراشه ولم يسمه امة فانه يجعل ابن هذا الرجل  
من هذه المرأة ويجعل كانه ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل او يد هذه المرأة  
وباقى المسئلة يجعلها فانه يجعل ابني هذا الرجل من هذه المرأة لا يعتبر اترجيه باليد \* صبي  
في يد رجل من اهل الذمة يدعى انه ابنه وجاء رجل من المسلمين واقام بيته من المسلمين

او هن اهل التهمة انه ليه و اقام الذي في بيته من المسلمين ليه ليه قضى للذمي  
 ويرجع الذمي على المسلمين يحكم يده كغاشي اليه تارخانية \* لو ادرك اللقيط والى وجاليجاز ولاؤه  
 فان كان جنى جنى فعليه على يده المال ومنه الى رجل لا يصح ولاؤه ولا يملكه الملتقط على اللقيط ذكرا  
 كان اللقيط لو اشترى ثوبا من بيع او شراء او تكس او غيره والتملكه ولا يملكه الملتقط لا غير وليس له ان يبعثه  
 فان فعل به ملكه من ذلك كان ضامنا والملتقط ان ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولا يجوز ان يلوأجره ذكره في الكراهي وهو الاصح كذا في التارخانية \* فمن وجد مع اللقيط مال  
 او من الغلطي الملتقط ان ينفق عليه من ذلك المال فاشترى به من طعام او كسوة فقد اك ياتر  
 واذا قتل اللقيط خطأ يجب الدية على عاقلة القاتل ويكون لبيت مال المصلحين وان قتل بعدا  
 قصاص الامام القاتل على الدية جاز ونحوه من القاتل لا يجوز ولو اراد ان يقتل القاتل فله ذلك  
 فنادى به حبة ومحمد ربح واذا انفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان انفق بخيرا مرا لقاضي  
 فهو في ذلك مشطوع وان انفق باخر القاصي ان كان القاصي امره بالا نفلق على ان يكون ديننا عليه  
 فان ظهر له اب كان للملتقط حق الرجوع على ابيه وان لم يظهر له اب فله حق الرجوع عليه  
 اذا كبر وان كان القاصي امره بالانفاق ولم يقل على ان يكون ديننا عليه ذكره مش الاثمة السرخسي رح  
 انه لا يكون حق الرجوع في ظاهر الرواية \* والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط \*  
 ان ادرك اللقيط وتزوج امرأة ثم اقرانه عبد لفلان ولامرأته عليه صدق فصدقا عليه لازم  
 ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديننا او بايع انسانا او كفل كفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة  
 وسلم او كاتب قبة او دبره او اعطاه ثم اقرانه عبد لفلان لا يصدق على الابطال شي من ذلك  
 كذا في فتاوى قاضي خان \*

## كتاب اللقطة

على مال يتوجد في الطريق ولا يعرف المالك بعينه كذا في الكافي \* التقاطا للقطعة على نوعين  
 نوع من ذلك يفترض وهن ما ان الخافيت ضا بها وتوقع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يحف  
 ضياها والى الكافي يباح اخذها لجمع عليه الملعوم واختلغوا فيها بينهم ان التزك افضل او الرفع  
 طعن مذهبنا احسن بغيره ان الرفع افضل كذا في المحيط \* سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير  
 او مروضات

او مروضاً او شاة او حماراً او بغلاً او فرساً او ابلاً وهذا اذا كان في المصنوعات فان كان في القرية  
فترك الدابة افضل \* وان ارفع اللقطة يعرفها فيقول ان تقطت لقطة او وجدت ضالاً او جندى  
شيء فمن سمعتموه يطلب دلوه على كفة في يده ويصيح قاصحان \* ويعرف صاحب اللقطة  
في الاسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا  
في مجمع البحرين \* ولقطة الحمل والحرم سواء كذا في خزائن الفقيهي \* ثم بعد تعريف اداة  
الكورة الملقطة مخبر بين ان يحفظها حملة وبين ان يتصدق بها فان جاء صاحبها فامضى  
الصدقة يكون له ثوابها وان لم يمضها ضمن الملقط او المسكين بل ان شا عليه ملك في يده فان  
ضمن الملقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الملقط والى كذا نص في اللقطة  
في يد الملقط او المسكين قائمة اخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين \* كل لقطة يعلم انها كانت  
لذمي لا ينبغي ان يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنوائب المسلمين كذا في السراجية  
ثم ما يجده الرجل نومان نوع يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالنواة في مواضع متفرقة وقشور  
الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له ان يأخذها وينتفع بها الا ان صاحبها اذا وجدها  
في يده بعد ما جمعها فله ان يأخذها ولا يصير ملكاً لآخذها كذا في كبر شيخ الاسلام خواجه زادة  
وشمس الائمة السرخس رح في شرح كتاب اللقطة وهكذا في كبر الفدوري في شرحه \* ونوع  
آخر يعلم ان صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض واشباهها وفي هذا الوجه له  
ان يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها \* وقشور الرمان واليوسفي اذا كانت  
مجمعة فهي من النوع الثاني \* وفي فصب النوازل اذا وجد جوزة ثم اخبرني حتى بلغت  
عشر او صار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بلا خلاف وان وجدها  
في مواضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيمقل الصدر الشهيد رح والمختار انها من الثاني \* وفي فتاوى  
اهل سمرقند الحطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان له قيمة وكذلك  
التفاح والكمثرى اذا وجد في نهج جار لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان كثير \* انما مر في ايام الصيف بثمار  
ساقطة تحت الاشجار فهذه المسئلة على وجوده ان كان ذلك في الامصار لا يسمع تناول منها الا ان يعلم  
ان صاحبها قد اباح ذلك ام لا بالعادة وان كان في الحائط والثمار وما يبقى كالجوز ونحوه  
لا يسمع ان يأخذه مالم يعلم ان صاحبها قد اباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به مالم يعلم النهي

أما صرحا أو دلالة وهو الجهار وإن كان ذلك في الاستيق التي يقال بالغر سفير أسفه وكن ذلك  
من النما والتي تمنع لا يسمعه إلا إذا علم الآن وإن كان ذلك من الثمار التي لا تمنع لا يسمعه إلا إذا  
بلا خلاف ما لم يعلم النعمى وهذا الذى ذكرنا كله إذا كانت الثمار ساقطة نصت الأشجار فاما إذا كانت  
على الأشجار فالانفصل ابن لا يا خذ في موضع ما إلا باذن المالك إلا إذا كان موضعاً كثيراً لثمار  
يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك فيسمعه الأكل ولا يسمعه الحمل كذا في المحيط \* وإن كانت اللقطة شيئاً  
إذا مضى عليها يوم أو يومان يفسدان كان قليلاً لم يوجب العنب ومثلها كلها من صلته غنها كان  
أو فقيراً وإن كان كثيراً يبيعها بأمر القاضي ويحفظ ثمنها وإن كانت اللقطة مما يحتاج إلى النفقة  
إن كان شيئاً يمكن إجارته يؤجره بأمر القاضي وينفق عليها من الأجر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وإن لم يكن له منفعة أو لم يجد من يستأجرها وخاف أن يستغرق النفقة قيمتها بأمرها وأمر بحفظ ثمنها  
كذا في فتح القدير \* وإذا جاء صاحبها وطلبها منعها إياه حتى يوفى النفقة التي انفق عليها كذا في التبيين \*  
وما انفق الملتقط على اللقطة بغير إذن الحاكم فهو تبرع كذا في الكافي \* وبأذن القاضي يكون ديناً  
وصورة إذن القاضي أن يقول له انفق على أن تجمع فلو أمرو به ولم يقل على أن ترجع لا يكون ديناً  
وهو الأصح كذا في البحر الرائق \* ولا يأمروه بالانفاق حتى يقيم البيئة أيها اللقطة عنده في الصحيح  
وإن مجز من إقامة البيئة يأمره بالانفاق عليها متقيداً بأن يقول بين جماعة من الثقات أن هذا  
أمرى أن هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أو كاذب وطالب أن أمره بالانفاق عليها ما شهدوا  
أنى أمرته بالانفاق عليها إن كان الأمر كما يقول وإنما يأمره بالانفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر  
ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاصر الظاهر كذا في التبيين \* فإذا لم يظهر يؤمر ببيعها وإذا باعها  
أعطى الملتقط ما انفق في يومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير \* أن باع القاضي اللقطة أو الملتقط  
بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له إلا الثمن وإن باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها رهي  
قائمة في بد المشتري كان لصاحبها الخيار بين شاء إجاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء أطل البيع وأخذ  
مبين ماله وإن كانت قد هلكت فالمالك بالخيار إن شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع  
من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ جماعة المشائخ كذا في المحيط \* ويتصدق بما زاد على القيمة  
كذا في فتح القدير \* وإن شاء ضمن المشتري قيمتها وراجع بالثمن على البائع كذا في المحيط \*  
رجل أخذ شاة أو بعيراً فأمره القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له أن يرجع على صاحبها

نما انفق عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان الملتقط محتاجا فله ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط \* وان كان الملتقط غنيا لا يضرها الى نفسه بل يتصدق على اجنبي او ابويه او ولده او زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي \* الانتفاع باللقطة بعد المدة جائز للفقير باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غاية البيان \* من وجد لقطة مرضيا او تحوه قلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فها وانفق ثمنها على نفسه ثم اصاب مالا لم يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار كذا في الظهيرية \* اللقطة امانة اذا شهد الملتقط ان ياخذها ليحفظها فيردها على صاحبها فلو هلكت بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه اخذها ليردها ولو اقرانه اخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال اخذتها للرد للمالك وكذبه المالك يضمن صندا هي حنيفة ومحمد روح كذا في فتح القدير \* ان لم يجد احدا يشهده عند الرفع او خاف انه لو اشهد عند الرفع ياخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ان اشهد انه التفت لقطة او ضالة او قال عندي لقطة فمن سمعتموه يطلب لقطة فد لوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين او ثلثة وقال من سمعتموه يريد لقطة فد لوه على فهذا تعريف لكل ولا ضمان ان هلكت الكل منه في فتاوى اهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق او مغارة ولم يجد احدا ان يشهد عليه عند الاخذ قال يشهد اذا ظفر لمن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط \* ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها او بالامنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل وجدت لقطة وضامت في يدي وقد كنت اخذتها لاردها على المالك واشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وانما وضعتها بنفسى لا رجع واخذها فان كان الموضع الكدى وجدها فيه ليس بقربه احد او كان في الطريق فالقول قول الملتقط اذا حلف انها ضامت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط اخذتها من الطريق وقال صاحبها اخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين \* وان وجدها في دار قوم او دهليزهم او في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لا رجع واخذها وفي الاصل اذا قال المالك اخذت مالي فصيبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك قال الملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطة في يدي

ضلع فاد ما هارجل واثام عليه البينة واقرا الملتقط بذلك او لم يقر ولو كان قاتل لا ارد ها عليك  
الامند القاضى فله ذلك وان مات في يده عند ذلك فلا ضامن واذا كانت اللقطة في يدى مسلم  
فاد ما هارجل وقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت في يدى كافرو باقى  
المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يد كافرو مسلم لم يجز  
شهادتهما على احدى منهما فيا سا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر  
كذا في المحيط \* اذا اقر بلقطة لرجل وقام رجل آخر البينة انها له يقضى بها لصاحب البينة كذا  
في فتاوى قاضى خان \* لو ادعى اللقطة رجل واتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه  
واخذ كفيلا وان شاء يطلب منه البينة كذا في السراجية \* فلو دفعها اليه بالتحلية ثم جاء آخر  
فاقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يدى الاول ياخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء  
على احد وان كانت هالكه او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء  
ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع  
بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضى خان \* لو اقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء  
ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول  
ابى يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية \* رجل التقط لقطة ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذى  
وجد فيها ذكر في الكتاب انه يبرأ من الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعادها  
اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رح انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول  
اما اذا اعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رح في المختصر هذا اذا اخذ اللقطة  
ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ من الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كما لو كانت دابة  
فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابى يوسف رح يكون ضامنا ومنها اذا كانت اللقطة  
ثوبا فلبسه ثم نزع واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة  
اما اذا كان قميصا فوضعه على ما تقه ثم اعادة الى مكانه لا يكون ضامنا وكذا الاختلاف في الخاتم في  
ما اذا لبسه في المختصر يستوى في اليمنى واليسرى اما اذا لبسه في اصبع اخرى ثم اعادة الى مكانه  
لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم على كان الرجل معروفا يتختم بخاتمين  
فهو على

فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم انما اعاده الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزحه واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف فكذا اذا كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعما لا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كان في المقبرة يحطب بجوز للرجل ان يحنطب منها وهذا اذا كان يا بسا ما اذا كان رطباً فيكرة واذا سقط في الطريق في ايام يصنع القزورق شجر التوت فليس له ان ياخذ وان اخذ ضمنه لانه ملك منتفع وان كان شجر الا ينتفع بورقه له ان ياخذ رجل القبي شاة ميتة على الطريق فجاء آخر واخذ صوفها كان له ان ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الصوف منه ولو سلبها ودفع جثدها جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان ياخذ الجاد ويورد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائنة المفتين \* مبطخة بقيت فيها البطاطيح فانتهبها الناس قال الفقيه ابو بكر اذا تركها اهلها لياخذ من شاء من ذلك فلا بأس كذا في التاتارخانية \* سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت رأسه او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كتموهو يحاف الضياع فاخذة ليحفظه كان ضامنا \* اذا اجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع وما يجتمع عند الدقائين في انائهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مظهر شيئا فليسقط يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا قوم اصحابهم بعيرا مذبوحا في طريق البادية ان وقع في ظهريهم ان صاحبه اباحه للناس لا بأس باخذه واكله \* رجل ذبح بعير له واذن بافتهاها جار ذلك \* رجل نشر شجرة فوقع في حجر رجل فاخذ رجل آخر منه جلزله ان ياخذ له الم يبيح صاحب الشجرة ففتح الحجر فوقع فيه السكر وان كان فتح لبيع فيه السكر فاخذه ضره لا يكون الماخوذ للآخذ \* ولو دفع الى رجله واهم وامر ان ينشره في مرس او نحوه فنشره ليس له ان يلتقط ولو دفع المامورا الى خيرة لينشره لم يكن للماموران يدفع

التي غيره ولا ان يجلس منه شيئا لنفسه وفي السكر له ان يجلس وله ان يدفع الي غيره لينثره وبعد  
 ما نثر الثاني كان للامور ان يلتقط كذا في فتاوى فاضيلان \* وضع طستاً على سطح فاجتمع  
 فيه ماء المطر فجاء رجل وزفع ذلك فتنازعا ان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له  
 لانه احرزه وان لم يضعه كذلك فهو للرافع لانه مباح غير مختار رجلان لكل واحد منهما مثلجة  
 فاخذ احدهما من مثلجة صاحبه ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فان كان الماخوذ منه قد اتخذ موضعاً  
 يجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الي ان يجتمع فيه فللماخوذ منه ان ياخذ من مثلجة الآخر  
 ان لم يكن خلطه الاخذ بغيره او ياخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وان كان الماخوذ منه  
 لم يتخذ موضعاً ليجمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجمع فيه الثلج فاخذ الآخر من الحيز الذي  
 في حاصبه لامن الثلجة فهو له وان اخذه من الثلجة كان غاصباً وود على الماخوذ منه  
 من ثلجه ان لم يكن له خلط بمثلجته او قيمته ان كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل  
 دخل ارض اقوام يجمع السرقين والشوك لابس به وكذا من دخل ارض رجل للاحتشاش  
 او لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصارت له كالا باحة فليل له ان كانت الارض لليتامى  
 ان كان لو استاجر على ذلك اجرا يبقى للصبي بعد موته الاجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وان كان  
 لا يفضل منه او فضل شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره ان يلتقط ما حقه  
 بضاء يطرح فيها اصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك  
 كثير فان كان اصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هيأ الساحة  
 لذلك فهي له وان كان لم ينهيها الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع \* حمام برى  
 دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر واخذه فان كان صاحب الدار قد سد الكوة فهو  
 لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه ولو كان له حمام فجاء حمام  
 آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها بكرة امساك الحمامات ان كان يضربها لمناس ومن اتخذ  
 برج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر به الناس  
 فان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذه يطلب صاحبه فان لم ياخذها  
 وفرخ منه فلن كانت الام ضريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج  
 فالله اعلم ولا ان الفرخ والبيض لصاحب الام فان لم يعلم ان في برجه ضرباً



لا شيء عليه كذا في خزائن المفتين \* من أخذ بازيا أو شبهه في سواد أو صر وفي رجليه تبر وجلاجل وهو يعرف انه اهلى فعليه ان يعرف ليرده على اهله وكذا ان اخذ طبيا في منقعه فلادة كذا في المحيط \* رجل قاطع دار اسنين معلومة فسكنها واجتمع فيها مرقين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون السرفين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك واخذ منها فهي لمن سبق برفعها وقال القاضي الامام ابو علي السغدري رح هي لمن سبق يده اليها وان لم يهيا مكابا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرق فيها لمن سبق يده اليها \* رجل له دار يؤجرها فجاء انسان بأهل واناخ في داره واجتمع من ذلك بعر كثيرة قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجتمع فكل من اخذه فهو اولي به لانه مباح وان كان من رأى صاحب الدار ان يجمع السرفين والبعير فصاحب الدار اولي امرأة وضعت ملأًتها فجاءت امرأة اخرى ووضعت ملأًتها ثم جاءت الاولى واخذت ملأًة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان ينتفع بملأًة الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه الملأًة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت ثم تهيب الابنة الملأًة منها فيسعيها الا انتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الا انتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له موضع \* رجل التقط لقطة فضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل رجل قريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل داره في يد رجل لي عمرها ودفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا بان الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر ابو الليث في العيون رجل سيب دابته فاخذها انسان فاصطحبها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسييب جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وان لم يقل بذلك لانه ان يأخذها وكذا في من ارسل صيدا له هكذا ذكره بعض مشائخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينته كذا في محيط السرخسي \*

## كتاب الاباق

واجدا لا بق ان اقدر على الاخذ فلا اخذ اولي وافضل كذا في السرائرية \* ثم له الخيار ان شاء

حفظه بنفسيه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامه البيعة  
 ثم حبسه الامام تعزيرا وهو ينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين \* ان لم يأت به الى السلطان  
 وامك بنفسه بما له من الخياري في ذلك كما قال بعض مشايخنا راج وانفق عليه من عنده يرجع  
 على مالكة اذا اخطى ان انفق عليه بما راجه القاضي والا فلا وهو المختار كذا في العيانية \* واختلفوا  
 في الضال فقيل ان اخذه افضل وقيل تركه افضل واذا رفع الى الامام لا يحبسه وان كان له منفعة  
 آجره وانفق عليه من اجرة كذا في التبيين \* ولا يبيعه كذا في خزائنة المفتين \* قال الحاكم الشهيد  
 في الكافي **واذا اتى الرجل بال عبد فاخذه السلطان فحبسه فاذا ما رجلا وقام البيعة انه مبدد**  
**قال يستحلفه ما بيعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا احب ان يأخذ منه كفيلا وان اخذ منه القاضي كفيلا**  
**لم يكن مسيا كذا في غاية البيان \*** ولم يذكر محمد راج ان القاضي هل ينصب له خصما قال  
 شمس الاثمة الحلواني راج اختلف المشايخ راج فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصما ثم يقبل  
 هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير ان ينصب عنه خصما كذا في التاتارخانية \*  
 وان لم يكن للمدعي بينة او اقر العبد انه مبدد قال يدفعه اليه وبأخذ منه كفيلا وان لم يجز  
 للبططال قال اذا اطلق ذلك به الامام وامسك حتى يجي طالبه ويقيم البيعة بان العبد مبدد  
 فيدفع الثمن ولا ينقص بيع الا يعلم وينفق عليه الا امام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه  
 من صاحبه ان حضر ومن ثمنه ان باه كذا في غاية البيان \* ولا يؤاجر الا بق خوف الالباق كذا  
 في خزائنة المفتين \* **ان ادفع الا بق بغير امر القاضي باقرار العبد او بذكر العلامة ثم استحقه الاخر**  
**ضمن الدافع ورجع على المدفوع اليه كذا في التاتارخانية \*** راد الا بق يستحق الجعل استحسانا مدنا  
 كذا في الكافي \* **من رد الا بق على مدة سفره وهو مسير ثلاثة ايام فله اربعون درهما وان كانت**  
**قيمه اقل من اربعين وهذا من باب الضيق والبيوم راج كذا في التبيين \*** ان اخذه في المصر  
 او خارج المصر اقل من مسيرة مقرر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح انه  
 يجب الرضخ كذا في الفتاوى العيانية \* ثم اذا اوجب الرضخ ان اضطلع الراد والمردود عليه  
 على شيء فلا راد ذلك وان اخذ من احد القاضي قال القاضي يعذر الرضخ على قدر المكان كذا  
 قاله بعض مشايخنا راج وتفسيره انه يجب للرادي من مسيرة ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون بازاء كل يوم  
 ثلاثة مشر

ثلاثة مشردرهما وثلاث درهم فيقتضى بذلك ان رد من مسيرة يوم واليه اشار في الكتاب \* وفي الباقي بيع  
وبه نأخذو بعضهم قالوا يفرض الى رأي الا ما هو هذا يسر بالا متبار وفي الامانة وهو الصحيح  
وفي العتابة وعليه الفتوى كذا في التا تاريخانية \* قال محمد ر ح في الاصل والحكم في رد الصغير  
كالحكم في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله اربعون درهما وان رده بما دون مسيرة السفر  
قله الرضخ ويرضخ في الكبير اكنوم ما يوضخ في الصغير ان كان الكبير اشد هما مؤونة قالوا  
وما نكر من الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيرا يعقل الا باق اما ان كان  
صغيرا لا يعقل الا باق فهو ضال وراد الضال لا يستحق الجعل ولو ورد جارية معها ولد صغير يكون  
تبعها لامه فلا يزداد على الجعل شيء وان كان مراهاقا يجب ثمانون درهما كذا في التبيين \*  
ان كان الباقي بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصبا ثمهما فان كان احدا للمولى حاضرا  
والآخر غائبا فليس للناظر ان يأخذه حتى يعطيه جعله كله واذا اعطاه لم يكن متطوعا وان كان  
الباقي لرجل والراد رجلا فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط \* ولو كان السيد واحد والعبد  
اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الباقي رهنا فالجعل على المرتهن والمرد  
في حيوة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين لو اقل منه فان كانت اكثر فيقتل الدين  
عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية \* وجعل المصوب اذا باق من يد المصوب على المصوب  
وان كان الباقي خدمته لرجل ورتبته لآخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة  
يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة لو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد الا باق ان يمسكه  
حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضي له بالاسمائه بالجعل لو قبل المرافعة  
الى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذي جاء بالباقي مع مولاة من الجعل على عشرين  
درهما جاز وان صالح على خمسين درهما هو لا يعلم ان الجعل اربعون درهما جاز بقدر اربعين  
وبطل الفضل كذا في المحيط \* ان كان موهوبا فعلى الموهوب ثموان رجعا لو اهب في هبته  
بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي \* يجب الجعل في رد الملبس واما الولد اذا كان  
في حيوة المولى فان مات المولى قبل ان يصل بهما فلا شيء عليه ويجب الجعل في رد المأذون \*  
وان باق المكاتب قرده رجل على مولاة فلا شيء له كذا في الجوهرة النيرة \* في  
جامع الجوامع رجلا ان تبايه فاقام احدهما انه اخذه من مسيرة ثلثة ايام والثاني انه من مسيرة

يومين فعلى المولى اتمام جعل اليوم الاول والثانى بينهما وفى التنا بيع وان كان العبد جانيا بنظر الى اختيار مولاه ان اختار الفداء فاجعل عليه وان اختار الدفع فاجعل على ولي الجناية وان كان الابقى ما دون ذلك فى التجارة وهو مستغرق بالديون فاجعل على مولاه فان امتنع من ذلك بيع العبد فى الجعل فما فضل يصرف الى العرماء وفى الجمع ابقى من المودع فادى الجعل كان متبرما وفيه ابقى فقتل عمدا او لحقه دين فجاءه رجل وقتل فى يده لا جعل له وفيه جنى فى يد الاخذاء وتلف مالا لا جعل له ان قتل او دفع فبيع وفيه جنى عند الاخذاء خطأ لو اتلف مالا ثم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية فجمع فاجعل ان كان نصف قيمته مثل ارش الجناية وان كانت اكثر من الارش يرجع من الجعل حصنها ادى من ثمنه او دينه او جنايته كذا فى التاتارخانية \* لورد عبد ابية او اخيه او سائر اقربائه لا يجب له الجعل اذا كان فى مبال المولى ولو لم يكن فى مباله يجب الجعل له الا الابن اذا ارد عبد ابية او احد الزوجين واد عبد الاخر فاليهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا فى التبیین \* السلطان اذا اخذ العبد الابقى قروه الى مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا ردها به وشخصه وثاره ان اذا اخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا فى الغنائمة \* اذا جاء الوارث بالابق من مسيرة ثلاثة ايام فالوارث لا يخلو ما ان كان ولده او لم يكن ولكن كان فى مباله او لم يكن ولده ولم يكن فى مباله ان لم يكن ولده ولم يكن فى مباله اجمعوا انه لو اخذه فى حيوة المورث ورده فى حال حيوة المورث يجب الجعل له واجمعوا لو اخذه بعد وفاة المورث ورده لا جعل له واما اذا اخذه فى حال حيوة المورث وجاء به الى المصر فى حيوته ايضا الا انه سلمه بعد موته قال ابو حنيفة ومحمد رح يجب الجعل له فى حصة شركائه وان كان الراد ولدا له او لم يكن ولكن كان فى مباله لا يستحق الجعل على كل حال كذا فى الظهيرية \* رجل قال لسيده ان مبدى قد ابقى فان وجدته فخذ فقال الما سور نعم فاخذه المامور على مسيرة ثلاثة ايام وجاء به الى المولى فلا جعل له \* اخذ آبقا من مسيرة سفر وجاء به لبيده على مولاه فلما ادخله المولى من ماله قبل ان ينتهى الى مولاه فاخذه رجل فى المصر ورده على المولى فلا شيء للاول ومرضخ الثانى على قدر عنائه وان اخذاه بعد ذلك فى المصر او من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما ومرضخ الثانى على قدر عنائه وفى المنتقى جاء بالابق

من مصيرة ثلاثة ايام ليرده على المولى فاخذ منه ما صيب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاء  
الآخذ الاول واقام بينة انه اخذه من مصيرة ثلاثة ايام اخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى  
على الغاصب بما اخذ منه وفيه ايضا اخذ آبقا من مصيرة ثلاثة ايام وجاء يوما ثم ابق العبد منه  
وسار يوما نحو المصير الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل  
اخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفعه الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا  
الجعل ولو كان العبد حين ابق من الذي اخذه فوجده مولاه واخذه او ابقى من الذي اخذه  
ثم بدا له فرجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذه ولو كان العبد فارقا الذي اخذ وجاء متوجها  
الى مولاه لا يريد الاباق فللاول جعل يوم وفيه ايضا اخذ مبداء آبقا ودفعه الى رجل وامر له  
ان يأتي به الى مولاه وياخذ منه الجعل فيكون له \* في الاصل مبداء بقاء الى بعض البلدان  
فاخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراؤه  
اشهد انه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما ادنى من الثمن  
قل او كثروا ان وهب له او وصى له به او ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل  
اخذ مبداء آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى اعترفه ثم ابق من بدا لاخذ كل الجعل  
ولو كان دبرة والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلاثة ايام ابق منه قبل ان ياتي  
الى المولى ثم اعترف المولى لم بصرفا بضا من يدا لاخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه  
فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل ان يقبضه فلا جعل له ولو يامه منه قبل ان يقبضه فالجعل عليه  
قال شمس الائمة الحلواني رح الراد انما يستحق الجعل اذا اشهد عند الاخذ انه انما اخذه ليرده  
على المالك اما اذا ترك الاشهاد لا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط \*  
اذا مات الآبق عند الآخذ او ابق منه قبل ان يرد على المولى فان كان حين اخذ اشهد به  
انما اخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا بقاء قد اخذته  
فمن وجد له طالبا فليدله على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الائمة الحلواني ليس  
من شرط الاشهاد ان يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على ان يكتف اذا سئل وهكذا  
في اللفظة واما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكنا كان عليه الضمان عند ابي جنيفة ومحمد  
رح وهذا اذا علم كونه آبقا وان لا نكر المولى ان يكون عبده آبقا فالقول قوله والاخذ ضامن

بالإجماع كذا في الذخيرة إذا أخذ مبدأ بقاء ما به رجل وأقر له العبد فدفعه إليه  
بغير أمر القاضي فهلك مبدئه ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يضمين أيهما شاء فإن ضمن الدافع  
يرجع به على القايض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد مبدئه شاهدان أنه مبدئه  
فدفعه إليه بغير حكم ثم أقام الآخر بالبينة أنه له قضى به للثاني فإن أمارد الأول بينة لم يلزم أيضا  
وإذا أخذ مبدأ بقاء بئامه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يدي المشتري ثم جاء  
رجل وأدماه فأقام البينة أنه مبدئه فالمستحق بالبيع إن شاء ضمن المشتري وهذا كذلك يرجع المشتري  
بالثمن على البائع وإن شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون  
الثمن له ويتصدق بما فضل على القيمة من الثمن إذا أنكر المولى أن يكون مبدئه أبقاه فلا جعل للراد  
إلا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه أو على أقرار المولى بما باقه وإذا أبق العبد وذهب بمال  
المولى فجاء به رجل وقال لم أجده معه شيئا فالقول قوله ولا شيء عليه ببيع الأبق من أجنبي  
لو من ابن صغيره لا يجوز وبيعة ممن في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا يجوز وإن وهبه من ابن  
صغيره إن كان مترددا في دار الإسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختلف فيه المشائخ رح  
وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز ويجوز امتاقه من كفارة طهارة ولو وكل  
المولى رجلا بطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من إنسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل  
أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الأبق رجل وأجره إلا خذنا لاجرة له  
ويتصدق بها فإن دفعها إلى المولى مع العبد وقال هذه غلة مبدك وقد سلمت لك فهو للمولى  
ولا يحل للمولى أكلها قيا سا ويحل استحسانا كذا في المحيط \*

## كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو ولده أو أسره العدو ولا يدري أحى هو أو ميت ولا يعلم له مكان  
ومضى على ذلك زمان فهو ميعود بهذا الاعتبار وحكمه أنه حتى في حق نفسه لا تنزع امرأته  
ولا يقسم ماله ولا تفسخ أجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث ممن مات حال غيبته كذا  
في خزائن المفتين \* وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي  
أقر بها غرماءه ولا يعاصم في دين لم يقربه الغريم ولا في نصيب له في مرض أو عقار في يد غيره لأنه  
ليس

ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة  
 بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عندنا  
 فلو قضى به فاض يرمى ذلك جازلانه فصل بجته فية فينفذ قضاءه بالاتفاق ثم الوكيل الذي  
 نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بالاخلاف ويبيع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا  
 في التبیین \* ولا يبيع مالا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان او مقارا كذا في  
 غاية البيان \* ينفق من ماله على من يحب نفقته حال حضرته بغير قضاء كزوجته واولاده وابوية  
 وكل من لا يستحقها بحضرته الا بقضاء غانه لا ينفق عليه كالانح والاخت وتحوّلها ومعنى قولنا  
 من ماله النقد ان كذا في خزانة المفتين \* والتبر بمنزلة النقدين في هذا الحكم وهذا اذا كان المال  
 في يد القاضي وان كان ود يعة او د ينافي نفق عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالوديعة  
 والدين والنسب والنكاح اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما  
 وان كان احدهما ظاهرا ودون الاخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع بنفسه  
 او من عليه الدين بغير امر القاضي فالمودع يضمن والمديون لا يبرأون اوان جحد المودع والمديون  
 اصلا او جحد الزوجية والنسب لم ينتصب احد من يستحق النفقة خضما في ذلك \* لا يفرق بينه  
 وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت امرأة  
 فاذا لم يبق احد من اقرانه حيا حكم بموته ويعتبر موت اقرانه في اهل بلدة كذا في الكافي \* والمختار  
 انه يفوض الى رأي الامام كذا في التبیین \* واذا حكم بموته امتدت امرأته مدة الوفاة  
 من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك  
 لم يرث منه كذا في الهداية \* فان ما د زوجها بعد مضي المدة فهو احق بها وان تزوجت  
 فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كاتعمات يوم فقد كذا  
 في التاتارخانية \* ولا يرث المفقود احدا مات في حال فقد ومضى قولنا لا يرث المفقود احدا  
 ان نصيب المفقود من الغير ان لا يصير ملكا للمفقود اما نصيب المفقود من الإرث يتوقف فان ظهر  
 حيا علم انه كان مستحقا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فما وقف له يرد على ورثة  
 صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي \* واذا اوصى له توقف الموصى به  
 ان يحكم بموته فاذا حكم بموته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى كذا في التبیین \*

أذا فقد المرتد فلم يعلم الحق جذر الصرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين له بدار الحرب وإن مات أحد من ولد المرتد بقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية \* لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلاً بانه رجل مات من بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمطل في يد اجنبي وقصد قوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى ولد الابن ولا يتزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا منعت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنتين لئتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيرة الحمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل كل نصيبه وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي \* اذا مات المفقود بالهادية لمصاحبة ان يتبع حمارة ومثاله وحمل الدراهم الى أهله وإن ادعى رجل على المفقود حقاً من دين أو وصية أو شركة في حقاير أو طلاق أو عناق أو نكاح أو رد عيب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى ادعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصماً له وإن رأى القاضي سماع البينة وحكم نفذ حكمه بالاجماع كذا في التانار خانية \*

## كتاب الشركة

وفيها ستة ابواب الباب الاول في بيان انواع الشركة واركنا وشراؤها وحكامها وما يتعلق بها وفيها فصول الفصل الاول في بيان انواع الشركة \* الشركة نومان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب \* وشركة مقدوهي ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كنز الدقائق \* وشركة الملك نومان شركة جبر وشركة اختيار وشركة الحبران المختلط المثلان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطاً لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بأن كان الجنس واحداً او يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو ان يختلط الصنعة بالشعير او يرتامالا \* وشركة الاختيار ان يوهب لهما مال او يملكا مالا باستيلاء أو يختلط مالهما كذا في الذخيرة \* او يملكا مالا بالشراء او بالصدقة كذا في فتاوى قاضي خان \* او يوصي لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار \* وزكاتها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة



بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالا جتني في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شركته في جميع الصور ومن غير شركته بغير إذنه إلا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي \* أما شركة العقود فأنواع ثلثة شركة بالمال وشركة بالوجوه وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين متفاوتة وهما كذا في ذخيرة \* وركنها الايجاب والقبول وهما يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي \* ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق \* وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه مقد الشركة قابلاً لئلا تكون كذا في المحيط \* وان يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولاً يغسد الشركة وان يكون الربح جزءاً شائعاً الجملة لا معيناً فان مينا عشرة او مائة او نحو ذلك كانت الشركة فاصدة كذا في البدائع \* وحكم شركة العقد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركاً بينهما كذا في محيط السرخسي \* أما الشركة بالمال فهو ان يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتركنا فيه على ان نشترى ونبيع معا وشتى او اطلقا على ان ما رزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا او يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع \* الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح قال محمد بن ابي اشركا بغير مال على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصهما او عملاً او لم يخصا فهو جائز وكذلك ان اقال هذا الشهر وكذلك ان لم يذكر للشركة وقتاً بان اشتركا على ان ما اشترى فهو بينهما كذا في المحيط \* وان وقتاً هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن ابي يوسف من ابي حنيفة رح انه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح ان لم يذكر اللفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد بن ابي اشركا في الأصل وروى ابو سليمان عن محمد بن ابي حنيفة رح انه يجوز ويثبت الشركة بهذا القدر الا يروى انهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذلك كذا في هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما ان يبيع حصته الاخر مما يشترى الا بان صانحه كذا في الغياثة \* ان قال رجل لغيره ما اشتريت من شيء فبيني وبينك او قال فبيننا وقال الاخر نعم فان اراد بذلك ان يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة

في الالفاظ التي تصحح العيوب بها والتي لا تصح  
حتى يطلع من عيوب الخبثات المشتري او غيره الثمن خطيا ان كان في الشراء والبيع  
وان كان من ان يكون المشتري انهما هما لا يكونا في التجارة بل يكون المشتري  
يتمتع بهما في الذوات او في اوقات لهما كان وكالة لا شركة فان وجد شرط صحة الوكالة جازت  
الوكالة والا فلا في حق جنس المشتري وبما في نوعه ومقتضى الثمن في الوكالة الخاصة وطو  
ان لا يكون في الراي الى الوكيل او بيان الوقت او قدر الثمن او جنس المبيع في الوكالة  
الخاصة في البدائع وفي المشتري من ابي يوسف ارج في رجلين فالله اشترى عامين من شيء فهو بيتنا  
فصل في وجائز وعيوب ما اشترى الحسن بن زياد من ابني خنيقة رح في رجل قال لا خرما اشتريت  
من اصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذا لك اذا قال اليوم  
وما اشتري في ذلك اليوم كان بينهما نصقان وكذا لك لو قال كلوا حد منهما لصاحبه ولم يوقتا  
وكذا لك اذا قال ما اشتريت من الدقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما ان يبيع حصة  
صاحبه مما اشترى الا بان صاحبه لانها اشترى في الشراء لا في البيع كذا في المحيط \* ولو قال  
اشترى هذا الاخران اشتريت صديقه بيني وبينك كان فاسدا الا ان يسمى نوعا فيقول عبدا  
لغير اصلنا او جاشبه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال ما اشتريت من شيء فهو بيني  
وبينك فان ابا حنيفة رح قال لا يجوز وكذلك قال ابو يوسف رح كذا في البدائع \* وفي المشتري  
ايها بشر بن البراء من ابي يوسف رح رجل قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا  
جائز وكذلك ان وقت منه ولم يوقت وقتا الا انه وقت من المشتري صفه ان كان قال ما اشتريت  
من الحنطة الخ كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة \* وان قال ما اشتريت في  
وجهك فبينتي وبينك وقد خرج في وجهه لو قال بالبرص فهو باطل حتى يوقتا منا او يغير او يلما  
كذا في المحيط \* رجل لا خير الاخران اشترى صديقه بينه وبينه فقال نعم فاشترى من الشراء  
ايه لشيء لنفسه طاعة فالعبد مشترك كذا في المحيط والمرحبي \* قال ابو يوسف رح في الجوز  
ان اشترى من رجلين ولم يعل نعم لولا احسن قال في الشراء اشترى من رجلين فقالوا لو قال  
اشترى مني اشترى من فلان كما اشترى ثم اشترى فهو لا امر كذا في الذخيرة \* فان اشترى من رجلين  
فقال اشترى من فلان بعد الشراء اشترى من فلان لا امر كان لفلان اذا كان ملكا ولو قال ذلك بعد  
ان كان من رجلين اشترى من فلان بعد الشراء اشترى من فلان لا امر كان لفلان اذا كان ملكا ولو قال ذلك بعد

ما حدث به ميبا اومات لم يقبل قوله الا ان يصدقه الا مركزا في التنازل خاتمة \* رجل قال لآخر  
اشتر عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال له لآخر اشتر ذلك بيني وبينك ~~فقال نعم~~  
فاشتره فهو للأمريين كذا في الخلاصة \* قالوا هذا ان اقبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول  
واما ان اقبل الوكالة بمحضر من الأول يكون العبد بين الأمر الثاني وبين المأمور ونصفين  
كذا في المحيط \* ولو لقيه ثالث فأمره بذلك فاشتره المأمور بعد امر الثلاثة ينظر ان قال للثالث  
نعم بغير محضر الأولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضرهما فالعبد  
بين الثالث والمشتري نصفان كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا رح  
ما نقول في رجل امر رجلا ان يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على ان انقد لنا  
الدراهم قال فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه ايضا ابراهيم من محمد رح رجل قال لرجل  
اشترى جارية فلان بيني وبينك على ان ابيعها انا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك  
كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على ان تبنيها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعا لها على تجارتهما  
كذا في المحيط \* لو قال رجل لآخر انا اشتري هذا العبد اشترك صاحبه او فصاحبه فيه شريك  
له فهو جائز فايهما اشترى كان مشتريا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو كقبضهما  
حتى لو مات كان من ما لهما فان اشترى معا او اشترى احد هما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى  
صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد احد هما كله الثمن في هذه الصورة ولو بغير امر  
صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير \* فان ادن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه  
فباع احدهما من رجل على ان له نصفه فهو باع نصيب شريكه بنصف الثمن ~~والى باعه الا نصفه~~  
فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفان عندنا في حنفية رح ومنعهما البيع ينصير قبال نصيب  
البايع خاصة كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى قال هشام سألت ابا يوسف ~~ولو بغير امر~~ يقول في رجل  
قال لآخر ليس له شيء فقال فمعى عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح  
والوضيعة عليهما كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب من رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه  
فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشترى به بناء على ان مطلق الشرك يقتضي التسوية الا ان يبين  
خلافه كذا في فتح القدير \* وكذا لو اشرك رجلين يصير بينهما ~~الافاق~~ كذا في فتاوى قاضي خان \*  
رجل اشترى عبدا وتبسطه فقال له رجل اشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني

## كتاب الشركة ( ٢١٠ ) في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح

يعلم بمشركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللاول النصف وخرج  
المشتري من البين كذا في المحيط \* وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل اشركني فيه فاشركه ثم  
استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي \*  
وانما اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل اشركني فيه وهو يرى انه اشترى الكل ففعل فله  
جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم انه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط \*  
وانما اشترى رجل شيئا فقال له رجل اخراشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل  
قبض الذي اشترى لم يصح ولواشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه ثمن ويعلم  
انه لا بد من قبول الذي اشركه لان لفظ اشركتك صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير \* وذكر في  
المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في  
المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجل في بيته حنطة يد فيها  
كلها فاشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشترك اخذ نصف ما بقي  
وان شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع  
وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللمشرك الخيار كذا  
في المراج الوهاج \* ولو اشترى رجلان عبدا فاشركا فيه آخر بنظران اشركاه على التعاقب  
فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي \* وان اشركاه معا بان قالا جملة اشركناك  
في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط \* ولو اشركه احدهما في نصيبه  
ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان لم يجز  
فله نصف نصيب المشترك وهو الربع كذا في المحيط \* ولو اشركه باذن شريكه كان بينهما اثلاثا كذا  
في المبسوط \* وان قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان اجاز شريكه فله الثلث  
وان لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي \* ولو قال احدهما اشركتك في نصف هذا  
العبد فقد روى ابن سماعة عن ابي يوسف رجا كان مملكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله  
قد اشركتك بنصيبه لا يرى ان المشتري لو كان واحدا فقال لرجل اشركتك في نصفه كان له  
نصف العبد كقوله اشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركتك في نصيبي فانه لا يمكن ان يجعل  
بهذا اللفظ مملكا جميع نصيبه باقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال اشركتك بنصيبي

فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح

كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير \* اشترى عبدا بالرب درهم وقبضه ثم قال لرجل  
 قد اشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما لكل واحد  
 منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط \* ولو قال له رجل اشركني فيه فاشركه  
 فلم يقل الرجل تبلى حتى قال لا خراشركتك فيه ثم قبل فلا شيء للاول وللثاني النصف وكذلك  
 لو قال لا خراشركتك فيه ثم قال لا خراشركتك فيه ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه  
 وبين الآخران قبل وان قال قد اشركتكم جميعا فقبل احدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي \*  
 قال لي مشرة دنانير فادفع الي ذهابا فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يغيب مقداره فدفع اليه  
 خمسة واشترى بالخمس عشرة سلعة يكون اثلاثا كانه قال اشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة  
 ولو قال ذلك يكون اثلاثا كذا هذا لفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذه اذا عين السائل  
 جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فبالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل  
 للجهالة كذا في القنية \* وقال ابو حنيفة رح في رجل قال لا خراشرك هذا العبد واشركني فيه فقال نعم  
 ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال ابو يوسف رح وهو استحسان كذا في المحيط \* اشترى بقرعة بعشرة  
 دنانير فقبضها ثم قال لا خراشركتك فيها بدينا رين فقبل كان له خمس البقرة كذا في محيط  
 السرخسي \* باع فليزا بخمسين دينارا ثم قال البائع اكون لك شريكا فيه فقال المشتري نعم  
 فسكننا على ذلك فكان البائع يبيع والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نفذت  
 لا يصير شريكا فيه كذا في القنية \* اشترى حنطة فاعطى على طبعها درهمين ثم اعطى على خبزها  
 درهما فاشرك رجلا في الخبز اطاه المشرك نصف ثمن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا  
 في القطن وغزله وحيا كته والسمسم ومصرة واذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط  
 اليه اجر او المسئلة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط \* ولو قال  
 له رجل ما اشتريت اليوم فييني وبينك فقال نعم ثم قال له اخراشرك لي هذا العبد بيني وبينك  
 فقال نعم ثم اشترى العبد فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد  
 بيني وبينك وقال اخر ما اشتريت فييني ثم اشترى العبد فللاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر  
 كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثالث فيما يصلح ان يكون راس المال وما لا يصلح  
 الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز معناها ان كان او معاوضة الا اذا كان راس مالهما من الاثمان التي

لا تتعين في عقود المبادلات نحو العرايم والدنانير فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما او رأس مال احدهما كذا في المحيط \* ويشترط حضوره عند العقد او عند الشراء كذا في خزائنة المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* حتى لو دفع الف درهم الى رجل وقال اخرج مثلها واشتر بها وبيع فاخرج صحت الشركة كذا في الصغرى \* ولا يصح بمال غائب او دين في الحالين كذا في محيط السرخسى \* اما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع \* ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزائنة المفتين \* ولو كان لا أحدهما الف درهم ولا خم مائة دينار ولا أحدهما درهم بيض ولا آخر \* راهم سودنا مشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسى \* التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا كذا في التهذيب \* والمصوغ منهما بمنزلة العروض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان \* اما الفلوس فان كانت كاسدة فلا يجوز الشركة والمضاربة بها لانها عروض وان كانت نافعة وكذلك في الرواية المشهورة عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجوز كذا في البدائع \* ومليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات \* وفي المبسوط الصحيح ان مقدار الشركة على الفلوس يجوز ملى قول الكل كذا في الكافي \* اما الشركة بالملكيات والموزونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط وبعده لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه ومليه وضيعته كذا في الكافي \* وان خلطا وهو جنس واحد فشركة العقد فاسدة وشركة المالك ثابتة وما ربحا فلهما والضيعة عليهما كذا في محيط السرخسى \* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* ثم عند اختلاف الجنس اذا باع المخلوط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط \* قال عامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسى \* وان كان احدهما يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يقسمون فيه مخلوط كذا في المحيط \* وهكذا في فتح القدير \* اشتري متاعا بكر حنطة وكبر شعير فكال احدهما الحنطة والاخر الشعير ثم باع ذلك بدرهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في محيط السرخسى \* وفي شرط

وفي شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري يعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشركة وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما يعتبر وقت القسمة لانه مالم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية \* والحميله في جواز الشركة في العروض وكل ما ينبغي بالتعيين ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين ويحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز به خلاف كذا في البدائع \* ولو كان بينهما تفاوت بان يكون قيمة مرض احدهما مائة وقيمة مرض صاحبه اربع مائة يبيع صاحب الاقل اربعة اخماس مرضه بخمس مرض الآخر فصا والمناخ كله اخماس كذا في الكافي \* وكذلك اذا كان لاحدهما دراهم والآخر مروض ينبغي ان يبيع صاحب العروض نصف مروضه بنصف دراهم صاحبه ويتقا بضان ثم يشتركان ان شاء امفاوضة وان شاء امانا كذا في المحيط \* وفي المنتقى هشام عن محمد بن عبد بن رجلين اشتركا في شركة عنان او مفاوضة جاز كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى رجلا نكروا حد طعام فاشتركا عليهما وخطا هما واحدهما ا جود من الآخر فالشركة جائزة والتمن بينهما نصفان لان هذا يشبه البيع حين خلطاه على انه بينهما وقال في موضع آخر نص في هذا الكتاب انه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم با ما كذا في محيط السرخسي \* والثاني بالقواعد اليق كذا في النهر الفائق \* الباب الثاني في المفاوضة \* وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها \* اما تفسيرها فهي ان يشترك الرجلان فيتساويا في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلا من الآخر في كل ما يلزمه من مهدة ما يشتره كما انه وكيل عنه كذا في فتح القدير \* فيجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين او ذميين كذا في الهداية \* وان كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع \* ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهرة النيرة \* وكذا لا يصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز \* ولا يصح بين العبد بين ولا بين الصبي ولا بين المكاتبين كذا في خزنة المفتين \* وان فاض المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة فان اصله المرتد قبل الحكم بالحاقه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضي خان \* وصورة شركة المفاوضة ان يشترك اثنان ويقولوا شاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على ان نشترى ونبيع جميعا وشتى بالنقد

والنسيئة ويعمل كل واحد منا برأيه على ان ما رزق الله تعالى من الربح فهو بيننا والوגיעة على المال فذكره في المبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات \* واما شرائطها فمنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط \* وان عقد ما من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات \* وان يكون كل واحد منهما من اهل الكفاية بان يكونا بالغين حريين ما قلين متفقين في العزم كذا في الذخيرة \* وان تكون هامة في هجوم التجارات كذا في المحيط \* وان يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كان من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو والدهما والدنا نيراو كانا من جنس واحد الا انه اختلف نوعها نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوى في القيمة كذا في الذخيرة \* وان لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط \* اذا كان المالان على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في احدهما فضل قبل ان يشتريا بان زاد قيمة احد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت ممانا وكذا ان اشترى باحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزانة المغتنيين \* وان تفاضلا في الاموال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع \* ولو كان لاحدهما وديعة نقد لم يصح ولو كان له دين صحت الى ان يقبضه فان قبضه فسدت وصارت ممانا وكذا يعتبر التساوى في التصرف فانه لو ملك احدهما تصرفا لم يملكه الآخر فالتساوى كذا في فتح القدير \* الفصل الثاني في احكام المفاوضة \* ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسان كذا في الهداية \* وكذا المتعة والمنفعة كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا الاستيجار للسكنى والركوب لاجلته كالحمى وغيره كذا في النيبين \* فيحتمل بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلا عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة له ولعائلته وان امهم ان يطالب الآخر ويرجع الآخر بما ادى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير \* وان ادى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسى \* وليس له ان يشترى جارية للوطنى او للخدمة بخلاف الشريك فان اشترى ليس له ان يبطأها ولا لشريكه لانهما دخلتا في الشركة لكانت بينهما كذا في البدائع \* وان اشترى للوطنى



بأذن شريكه فهي له خاصة وللبائعين يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه بنصف الثمن عندهما وعند البعينة رح لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي \* فإن اشترى جارية للوطي بأذن شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق بالعقر أيهما شاء كذا في البدائع \* ولا يشاركه في ما يرث من ميراث ولا جائزة يجيزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى خاضيجان \* ولا الهدية هكذا في المبسوط \* والملك إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم استقط الخيار وأنه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي \* وكل ودعة كانت عند أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعا فان قال الحي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصدق وإن كان الحي هو المستودع صدق كذا في المبسوط \* وإن قال المستودع أكلتها قبل موت صاحبي لزمه الضمان خاصة الآن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي \* ولو كان عند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط \* الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة من صاحبه \* إن اقرا أحد المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤاخذ به صاحبه وصاحب الحق محير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات \* ولو اقرا أحد المتفاوضين لمن لا يقبل شهادته له بدین بان اقرا بيه أو لابنه أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤاخذ به شريكه في قول البعينة رح وهو لا يظهر كذا في المحيط \* وكذلك لو اقرا لمرأته وهي بائنة معتدة منه كذا في المبسوط \* فإن تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها واقربمهر لها لم يلزم شريكه وبدین آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي \* ويجوز إقراره عليهما جميعا لامرأته وولدها من غير أن يعتبر الإقرار بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة المفاوضة بالدين لزوجها على شريكها كما لا يجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما يجوز شهادتها كذا في المبسوط \* أم وثق أم ولده ثم اقراها بدین يلزمهما وإن كانت في عدته كذا في محيط السرخسي \* كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والبيع واللاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالامروء الا مارة والرهن فالآخر ضامن له ولو كفل بمال

بغير امر الكفول منه لم يؤخذ به شريكه اتقا فاكذا في الكافي \* وكذا في البيوع الفاسدة  
 كذا في المحيط \* وصاحب الحق معبر في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع  
 كذا في المضمرات \* الا ان حاصل الضمان يكون على التامل خاصة حتى لو ادى الآخر  
 من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط \* بخلاف الشري الفاسد فان هناك اقرار  
 الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل احدهما بنفسه لا يؤخذ  
 بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل احدا لمثما وضمن من رجل بمهرا وارش جناية فهو  
 بمنزلة كفالته بدين كذا في المحيط \* اذ اوطئ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلهما تحقيق  
 ان يأخذ بالعقرايهما شاء كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو كلف احدهما ضمان لا يشبه ضمان  
 التجارة لا يؤخذ به شريكه كدروس الجنایات والمهر والنفقة وبدل الخلع والصلح من القصاص  
 وعلى هذا ليس له ان يحلف الشريك على العلم اذا انكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادى  
 على احدهما بيع خادم فانكروا للمدعى ان يحلف المدعى عليه على البتات وشريكه على العلم  
 لان كل واحد لو اقر بما ادعاه المدعى يلزمهما بخلاف الجناية لو اقر احدهما لا يلزم الآخر كذا  
 في فتح القدير \* وكذا في كل ما كان من امثال التجارة اذا ادعى رجل على احدهما  
 وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعى ان يحلف الآخر كذا في المحيط \*  
 فان ادعى شيئا من ذلك عليهما جميعا كان له ان يستحلف كل واحد منهما البتة واهما بكل  
 من اليمين امضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على احدهما وهو فائب كان له ان يستحلف  
 الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم القائب كان له ان يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين  
 كذا في المبسوط \* وان كان احدا للمتفاوضين ادعى شيئا من امثال التجارة على رجل وجد  
 المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم اراد المتفاوض الآخر ان يحلفه على ذلك فليس له  
 ذلك كذا في المحيط \* وان ادعى على احدا للمتفاوضين مالا من كفاية وحلفه عليه فله  
 ان يحلف شريكه عليه ايضا في قول ابي حنيفة ربح كذا في المبسوط \* وان باع احد المتفاوضين  
 شيئا او اذن رجلا او كفل له رجلا بدين او فصب منه مالا فله ان يحلفه الا ان يطلب به كذا  
 في فتاوى قاضيهان \* ولو اجر احد المتفاوضين عبدا فلا خير اخذ الا اجر وللمستاجر ان يملكه  
 ابي اسلم العبد

بتسليم العبد ولو آجره مبدئاً له من ميراثه أو شيئاً له خاصة ليس لشريكه اخذ الاجر ولا للمستاجر  
 مطالبته بتسليم الاجر كذا في محيط السرخسي \* وكذا كل شيء هو له خاصة يأمنه لم يكن  
 لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* اذا اقرق المتفاوضان ثم قال احدهما كنت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق  
 على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كانه انشاء الكتابة  
 للحال ولشريكه ان يرد كذا في المحيط \* ولو آجر احد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب  
 أو جمل من الاعمال فلا جر بينهما وكذلك كل كسب اكنهه احدهما فالاجر بينهما ولو آجر  
 نفسه للخدمة فلا جراه خاصة كذا في التاتارخانية \* ولو آجر احد المتفاوضين اجيراً أو دابة  
 فسلموا جران يأخذانها شاء بالاجر الا انه لو استأجره لحاجته أو الى مكة للحج يرجع شريكه  
 بما دى منه كذا في محيط السرخسي \* الفصل الرابع فيما يبطل به المفاوضة وما لا يبطل به \* لو استفاد  
 احد المتفاوضين مالا يجوز عليه مقدار الشركة باريث أو هبة أو وصية أو نحوه ذلك وصل اليه بطلت  
 المفاوضة وصارت شركتهما عاناً كذا في السراجية \* وان ورث مريضاً أو يد يورث المفاوضة  
 مالم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي \* وكذا العقار كذا في الهداية \* واذا اشترى باحدا المالكين شيئاً  
 ففي القياس يبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان راس مالهما على الجواهر يوم الشركة  
 حتى صحت المفاوضة ثم صار في احدهما فضل قبل ان يشترياً بان زادت قيمة احدهما المتقدين  
 مقدار المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد ربح وكذا اذا اشترى باحدا المالكين وزاد  
 الاخر كذا في المحيط \* وان اشترى احدهما بما له وزاد المشتري في قيمته فالقياس ان تبطل وفي  
 الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات \* وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على  
 حالها وكذا ان وقع الشراء باحدا المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا ينتقض المفاوضة  
 كذا في الظهيرية \* ولو قال احد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهمين فوهبه وسلمه اليه بطلت المفاوضة  
 وان كان شريكه قائماً وهذا لا يصح الا اذا كان احد المتفاوضين انما اراد فسخ الشركة حال فية صاحبه  
 كذا في الذخيرة \* ولو آجر احد المالكين مالا خاصة او باع لم يبطل المفاوضة مالم يقبض الاجر كذا  
 في المحيط \* اذا انكر احد المتفاوضين انفسحت المفاوضة ويجب ان يكون الحكم في جميع الشركات  
 هكذا كذا في الظهيرية \* وما غمدت به شركة العنان يفسد به شركة المفاوضة كذا في المبدائع \*



كتاب البيهقي مختار \* في الفارعة \* في تصرف أحد المتفاوضين

الصحيح أن ذلك من تصرف في المتفاوض وهو ما لا يعد المتفاوض من ذلك في الدنيا \* وقول  
لديك المتفاوض وأن لا يملكه إلا المتفاوض منه بغير إذن شريكه جائز ولا حرج على الأهل  
المستحق عليه إعتنا بذلك في محيطه أن لا يملك من غير إذن أحد المتفاوضين كون باقي  
البيهقي لا يملك إلا ما يملكه بالذهب والفضة كذا في المحيط \* وأما كذا المتفاوض من رجليه  
وذهب من رجليه والذهب والفضة والأمانة والحبوب لم يجر في حصة شريكه وإنما  
يجوز ذلك في الفاكهة والخم والحجر وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاض خان \* ولا حد للمتفاوضين  
أن يسافروا بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد بن كذا في الدخيرة \*  
ثم على قول من جواز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك قلنا أن ينفق على نفسه في كسبه  
وطعامه وأهله من جملة رأس المال روى ذلك الحسن من أبي حنيفة ورجحنا حيث  
النفقة منه والأمانة النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية \* وله أن يبيع المال مضاربة  
بذا في البدائع \* مداروا بغير الأصل وهو الأصح كذا في التهر الفائق \* وكذا في الهداية \*  
كذا له أن يأخذ مالا مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع \* ولا حد لما يبيع كذا  
في الظهيرية \* ولو أبيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا أن علم المستبيع  
بتفرقهما كان ما اشترى للأمر خاصة وإن لم يعلم بتفرقهما أن كان الثمن مدفوعا إلى المستبيع  
جاءه رآه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعا إليه كان مشتريا للأمر خاصة  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الذي لم يبيع ثم اشترى المستبيع المتاع لزم  
الحق خاصة ولو نفذ المستبيع الثمن من المال لم يدفع إليه فورثة الميت بالخير إن شاؤوا  
ضموا المستبيع الثمن وإن شاؤوا ضموا البضاعة فإن ضموا المستبيع يرجع ذلك على الأمر  
وكذا ذلك لو ضموا البائع على المستبيع ثم المستبيع يرجع على البائع ولو أبيع  
أحد المتفاوضين شيئا ولشريكه له شركة منان برضاء شريك العنان ليشتري لهما متاعا  
ثم مات أحدهم فإن مات البائع ثم اشترى المستبيع فالمتاع للمشتري ويضمن المال فيكون  
نصفه لشريك العنان ونصفه للبائع والحق ولورثة الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى  
المستبيع فالمشتري كله فليمتصا ويضمن ثم وورثة الميت إن شاؤوا رجعوا بحصصهم على ابهما شاؤا  
وإن شاؤا ضموا المستبيع ويرجع به المستبيع على ابهما شاء وإن مات المتفاوض الذي

[illegible]



كتاب الشركة \* ( ٢٢٢ ) في المفاوضة \* في الاختلاف المتفاوضين

المفاوضة ثم اقترعا ولم يعلموا المشتري باقتراضهما ففان ذلك من جهة كل واحد من التمس الى ايها شاء  
كذا في المحيط \* وان كان كل واحد منهما بالظن لم يردع الا في الاختلاف ولو كان مع كل واحد منهما لا يبرأ  
من تعيبه العاقد وكذلك لو كانا معا لا يبرأ من الا بالظن كذا في محيط السر عني \* ولو كان  
المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقا وقضى له بالظن او بغيره لم يبرأ من العيب عند  
تعذر الرد ثم اقترعا وكان له ان ياتخذ ايها شاء كذا في المحيط \* ولو كان مع كل واحد منهما لا يبرأ  
وقد كان لهما التمس كل قبل الاقتراق فلم يبرأ من ان يرجع بالتمس على ايها شاء كذا في الظهيرية \*  
مثلا ففان اقترعا فلا يبرأ الا بالظن ان ياتخذوا ايها شاء والجميع الذين ولا يبرأ من احد هما  
على ضابطه حتى يؤدى اكثر من التصرف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير \* ولو وكل احد  
المشترا وضين وجلا ان يشتري له جازة بعينها او بغير عينها بتمن محمي ثم ان الاخر نهى الوكيل  
من ذلك فنهية جاز فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتري لنفسه وان لم ينهه من ذلك  
حتى اشتراها كان مشتريا لهما جميعا ويرجع بالتمس على ايها شاء كذا في المحيط \*

الفصل السابع في الاختلاف في المتفاوضين \* لو ادى من على آخره شاركة متفاوضة  
فانكروا المال في يد الجاحد فالتقول قول الجاحد مع يمينه وعلى الدعي البيعة كذا في فتح القدير \*  
فان جاء المدعي ببيعة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه اما ان شهدوا انه متفاوضة  
وان المال الذي في يده بينهما او شهدوا انه متفاوضة وان المال الذي في يده من شركتهما  
وفي هذين الوجهين يقبل بينته وقضى بالمال بينهما نصفان واما ان شهدوا انه متفاوضة وان المال  
في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفان سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى او بعد  
ما تفرقا من مجلس الدعوى واما ان شهدوا انه متفاوضة ولم يبرأوا على هذا وفي هذا الوجه  
في كثر من الائمة المرحومة رح في شرحه انه يقبل بينته ويقضى بالمال بينهما واليه اشار محمد رح  
في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الاسلام انهم ان شهدوا في مجلس الدعوى قبل الشهادة  
وقضى بالمال بينهما ما لم يشهدوا انه بينهما نصفان او يشهدوا انه من شركتهما او يقر الجاحدان المال  
كان في يده يومه او شهد الشهود بذلك كذا في المحيط \* ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين  
اذا ادعى الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا او هبة او صدقة من جهة غير المدعي  
فهذه المسئلة على وجوه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا انه متفاوضة وان المال بينهما



كتاب الشريعة في المفاوضة \* في اختلاف المفاوضين ( ٢٢٢ )

تصان او شهدوا انه مفارضة وان المال من شركتهما في هذه الوجوه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته وان كان شهود يدعي المفاوضة شهدوا انه مفارضة وان المال في يده او شهدوا انهما وافعة ولم يزيدوا على هذا مع دعواه او يقبل بينته من غير محذور بخلاف الذي يوسف رح ولو كان المدعي عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعي بجميع دعواه وكالت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرية \* واذا ادعى انه شريكه مفارضة واقربه المدعي عليه واقصى عليه مال في يده ثم ادعى شيئا مما في يده ميراثا او هبة واقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد رجلين وهما مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث من ابيه واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيجان \* واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث من ابيه مفارضة لم يقض لهم بشي مما في يد الحي الا ان يقيموا البينة انه كان في يده في حياة الميت او انه من شركة ما بينهما فم يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط \* فان اقام الحي البينة انه ميراث له من ابيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا ان المال من شركتهما وان شهدوا ان هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند ابي يوسف رح لا تقبل بينة الحي وعند محمد رح تقبل كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فاقام الحي البينة على المفاوضة واقاموا ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير ما بينهما لم تقبل منهم وصحة شمس الائمة ان هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثا لا بينا واقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول ابي يوسف رح وتقبل في قول محمد رح كذا في فتح القدير \* وان كانت الاشياء في يد احدهما فجحد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بحدود وهو ما من لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لانه كان امينا فيها لحدود يصيرضا منا وكذلك اذا جحد وارثه بعد موته فان ماتا ووصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بطلب بما ولى موصيه مبايعة فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد ان يكونوا مقرين بالمفاوضة كما لو كان الوصي قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان امينا في نصيب صاحبه كذا في المبسوط \* متفاوضان ادعى احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العاقر وغيرها يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة

كتاب الشركة \* في الفارضة \* ( ٢٢٢ ) في اختلاف المتفاوضين

او متاع بيت او يترك العمل او حصة بطل ما لم يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
اذا كان ذلك بعد الفرض ولو لم يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
وما لو لم يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من  
المال في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
والمدة من المال في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
فيما سافر في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
وشهد الشهود بالثالثة لا تقبل هذه الشهادة \* او حتى الفارضة وشهد الشهود بالثالثة ثم قال المدعى  
كانت كذا لك تقبل استجبا با كذا في محيط البرخسي \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
الهيئة ان المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلده كان قضى بذلك عليه ومضى المال وانه قضى  
به بينهما نصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه او غير ذلك فان كان من قاض واحد  
وعلم تاريخ القضاين اخذ بالآخر وان لم يعلم لو كان القضاء من القاضيين لزم كلا منهما القضاء  
الذي انفذ عليه لان كلا منهما صحيح ظاهر انما يجب كل صاحبه بما عليه ويتراوان الفضل كذا  
في فتح القدير \* ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعا ما تركا ثم وجدوا امالا كثيرا فقال  
احد الفريقين كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك الا بينة وعلى الفريق الآخر اليمين فاذا حلفوا  
كان بينهما نصفين فان كان في ايديهم يصدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا  
بالبراءة فهو بينهم جميعا بعد ما يحلفون الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط \*  
ولو كان المال في يد احد الفريقين فقالوا كان لا يبين قبل الفارضة وكذا في الفريق الآخر  
فالمال بينهما وان كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة وان كان البراءة من الشركة  
وغير ما فهموا خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الا بينة كذا في محيط  
البرخسي \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
بنت الفارضة منذ عشر سنين في ثلثه كذا في حصة استحقاقنا \* وانما ان يتركه بكونه من المال في حصة استحقاقنا  
ذلك بينهما ولو شهدوا على انشاء الفارضة منذ عشر سنين فحلفوا بالفارضة منذ عشر سنين  
ولا يقضى بالفارضة قبل ذلك فما علم يقبل لاجل ما قيل في الفارضة بيمين وهو ما كان

كتاب الشركة ( ٢١٠ ) في الفارضة \* في اختلاف المتفاوضين

مشكل الحال هو المتفاوضة كذا في المحيط \* وتوأمرا أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما  
ويسمى بضمين المهر والتمسك ما اشترياه وقد اختلف في المتفاوضان من الشركة فقال الأمر اشترياه  
بعد التفريق فهو في خلاصة وقال الآخر اشترياه وقبل التفريق فهو بينهما كان القول قول الأمر مع  
يمينه واليمين بينة الآخران أقام البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن قال  
الشريك لا قدرى حتى اشترياه فهو الأمر خاصة كذا في محيط السرخسي \* وإن قال الأمر اشترياه  
قبل الفرة وقال الآخر اشترياه بعد الفرة فالقول قول الآخر واليمين بينة الأمر كذا في المحيط \*  
أنه أحق أحد المتفاوضين عبدا من شركتهما فالقول ليمينه كالقول في قيموا المتفاوض وإن  
اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتبت هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك  
لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يرد له دفع الضرر عن نفسه بعد ما سقط على  
علمه وكذلك إن إقراره اعتقه في الشركة معناه أن إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل  
باستحلاف الآخر هنا بخلاف الكتابة كذا في المبسوط \* وإذا تفرق المتفاوضان واشهد كل واحد  
على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت اعتقت هذا العبد في الشركة قد خل  
نصف قيمته فيما برأت إليك منه فصدقه الآخر في متقه وقال كنت اخترت ضمان العبد والقول  
لمن لم يعتق مع يمينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة روح دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك  
بري من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت ضمانا فله أن يضم العبد دون  
الشريك كذا في محيط السرخسي \* وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه فجعل الثابت  
بالبينة كالتأبث بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يصدقه إلا بعد الفرة  
كان القول قوله أيضا فإن أقام المصدق البينة أنه اعتقه في المفاضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر  
البينة أنه اعتقه بعد الفرة واختار ضمانه العبد فاليمين بينة المصدق وبري هو والعبد من تصف  
عقده كذا في المبسوط \* وتوأمرا أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على أن يوقبله المستعونات العبد  
خلفه على البراءة وقال الآخر كاتبه بعد الفرة فالقول لمن لم يثبت وإن كان العبد ترك ما لا  
فقال المكاتب كاتبه بعد الفرة وإقراره وقال الآخر في المفاضة ضمن وإقراره والمكاتب  
لم يرد شيئا فالقول لمن لم يثبت كذا في محيط السرخسي \* وإذا أودع أحد المتفاوضين  
من مالهما وليرة مندرج على فادى المسنود أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه

كتاب الشركة - ( ٢٢٦٠ ) في المفاوضة في وجوب الضمان على المتفاوضين

كذا في المبسوط \* فان جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المردع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط \* وكذلك لو كانت له عدة من المودع المدعى اليه المودع الى الميت ويستخلف الورثة على العلم وان ادعى المدعى الى ورثة الميت وخلفوا ما قبضوا به يضمن حصه الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في المحيط المرخسى \* ولو قال دفعت المال الذي اودعني بعد موت الذي لم يودعني وخلف في ذلك فهو بري من الضمان ولا يصدق على الورثة الحي شيئا بعد ان يحلف ما قبضه كذا في المبسوط \* وان مات المودع قبل المستودع دفعت الى المهي تصفه والى ورثة الميت تصفه بري من الضمان اذا خلف ثمن واحد الغريقين بقبض النصف شركة الآخر فيه كذا في المحيط المرخسى \* وان كانا حيين فمات المودع دفعت المال اليهما فاقر احدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بري ولا يضمن عليه وان افترقا ثم قال المستودع دفعت الى الذي اودعني فهو بري \* وان قال دفعت الى الآخر وكذب ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي اودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما نصفين وان صدقه للشريك بذلك فالمودع بالخيار ان شاء ضمن نصيبه شريكه وان شاء ضمن المودع كذا في المبسوط \*

الفصل الثاني من في وجوب الضمان على المتفاوضين \* استعار احد المتفاوضين دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فمطبت فهاضما منان كذا في المحيط \* ولو استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليها شريكه طعاما مثل ذلك او اخف لا يضمن كذا في المحيط المرخسى \* ثم في مسئلة الركوب اذا وجب الضمان وادى الراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عليه شريكه بنصف ما ادنى ينظر ان كان قد ركبها لتلاجهما فلا وجوع وان كان قد ركبها في حاجة فله الرجوع فتصرف ما ادنى واصحاب الدابة ان يطالب بضمان الدابة ايها ما كذا في المحيط \* وكذلك احد المتفاوضين اذا استعارها ليحمل عليها عدل زكى فحمل عليها شريكه مثل ذلك القدر لم يضمن ولو حمل عليها طيالة او كمية كان ضامنا لا يختلف الجنس والتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل الصغير عليها لم يكن ضامن فذلك شركة الا انه ان كان ذلك من تجارتهما فالضمان عليهما وان كان بمساعدة من ادعى حمل فالضمان عليهما لان الذي حمل فاصب والا فراعنه كقيل اطلاقا ثم يرجع الشريك على الذي حمل بنصف ذلك اذا ادعى من مال الشركة كذا في المبسوط \* ولو استعار احدهما

ليحمل عليها مشقة مجا تيم منطة فحبل طيلها ثمر يكة مشقة معانيه شعيرة من شركتهما لا يضمن  
وكذا لو كانا شريكين شركة منان فابتنها واحد منهما فالجواب فيه كالجواب في الاول  
كذا في فتاوى قاضي خان \* اذ قال احد الشريكين لصاحبه لا تجاوز بحار افجا وزودك المال  
ضمن كذا في السراجية \* اقامات اجد المتقا وضمن ولم يبين حال الذي كان في يده فانه  
لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير \* الباب الثالث في شركة العنان \* وفيه ثلثة فصول  
الفصل الاول في تفسيرها وشرائها واجكامها \* اما شركة العنان فهي ان يشترك اثنان  
في نوع من التجارات بزاد طعام او يشتركان في موم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا  
في فتح القدير \* وصورتها ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات او يشتركان في موم  
التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الكفالة دون الكفالة حتى يجز  
هذه الشركة بين كل من كان اهل التجارة كذا في محيط السرخسي \* ويجوز هذه الشركة بين الرجال  
والنساء والبالغ والصبي الماذون والحر والعبد الماذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب \* ولو ذكر الكفالة وكانت باقية شروط المفاوضة  
متوفرة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة ينبغي ان ينقذ منانا هكذا في فتح القدير \* واما شرط  
جوازها فكون رأس المال مينا حاضرا او غائبا من مجلس العقد لكن مشارا اليه والمعاو اقر في راس  
المال ليس بشرط ويجوز التفاضل في الرأخ مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط البحر المحمي \*  
ذكر محمد بن حنبل في كتابه ان قال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشترك على تقوى الله واداء الامانة  
ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كل في ايديهما يشتركان بهو بيعا بجمعها وشتى  
ويعمل كل واحد منهما برأيه وبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس  
اموالهما وما كان من ضيعة او قبيعة فكذلك فان كانا اشترطا لتفاوت في كذا كذا ويقول  
اشتركا على ذلك في يوم كذا اي شهر كذا كذا في فتح القدير \* واما حكمها فصيرورة كل واحد  
منهما وكلاهما صاحب في مقوده التجارات ولا يصير كل واحد منهما صاحب في امتياع  
ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط \* ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا  
من صاحبه اذ لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان الفصل الثاني في شرط الربح  
والضيعة وهلاك المال \* لو كان المال بينهما في شركة العنان والعمل على احد هما

لأن شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز ويكفي في بعضه ووضيعة عليه وإن شرط الربح للمال كمن ومن رأس مال أو جاز على الشرط ويكفي في المال المدافع عند العمل مضاربة ولو شرط الربح للمدافع أكثر من رأس مال لم يصح الشرط ويكفي مال المدافع عند العمل أيضا متوكلوا أحد منهما لرأس ماله كذا في السواجية \* ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترط الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فلن الربح بينهما على الشرط والوضيعة ابتداء على قدر رؤوس أموالهما كذا في السراج الوهاج \* وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعد أو بغير مقرر صار كعملهما معا كذا في المضمرة \* ولو شرط كل الربح لأحدهما فإنه لا يجوز كذا في النهر الفائق \* أو اشتراكهما لأحد هدايا لف والآخر بالغبن على أن الربح والوضيعة نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضيفة باطل فإن عملا وربحا فالربح على ما شرطوا وإن خسرا فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي \* ويجوز أن يعقد شركة العنان كلوا أحد منهما ببعض ماله ون البعض كذا في العنانية \* وإذا هلك مال الشركة أو أحد المائتين قبل أن يشتريا طلبت الشركة كذا في الهداية \* وإي المائتين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط \* وإذا جاء كلوا أحدهما بالف درهم فاشترط أيها وخطأها كان ما هلك منها لكاحنهما وما بقي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من ماله أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط \* وأما شترى أحدهما بما له هلك فعلى الآخر فالشترى بينهما على ما شرط كذا في الجوهرية النيرة \* وإن لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرة \* ويرجع على صاحبه بحصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمدرج فكل منهما أن يتصرف غية كذا في النهر الفائق \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* هذا إذا هلك أحد المائتين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشتري الآخر بماله ينظر فإن كانا صريحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه حصته من الثمن وإن ذكرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشتري يكون للمشتري كذا في التبيين \* في الكتواد دفع المخرج للرجل الذي دفعه على أن يعمل بها على أن الربح للعامل والوضيعة



كتاب الشركة ( ٢٢٠ ) في شركة العنان \* وشرط الربح والوضيعة وهلاك المال

في قول الشيخية \* محمد ربح كذا في البدائع \* وان اقر احداهما بالمال في يد من الشركة انها الرجل  
لم يجز اقاراه في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولا يرهن احداهما شيئا من الشركة بدين عليه الا باذن شريكه كذا في محيط السرخسي \*  
ولو رهن احداهما مالا من الشركة بدين عليه مالا يجوز ويكون ضمانا للرهن كذا في فتاوى قاضي خان \*  
الا ان يصح ان هو الماقد في موجب الدين او بامر شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج \*  
وكذا لا يرهن الرهن بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا ولي مقده او بامر من يوليه فان هلك  
الرهن في يده وقيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصصة المرقهن ونصيبه الخيار ان شاء  
رجع على المديون بنصف دينه ويرجع المديون على المرتهن بنصف قيمة الرهن وان شاء اخذ  
من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي \* وان اقر بالرهن او بالارتهان فان كان  
ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج \* وان اقر احد شريكي  
العنان بالرهن او الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذا كذبه شريكه كذا في المحيط \*  
ولو استقرض احد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في البدائع  
ومحيط السرخسي \* وفي شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل في ذلك برأيك  
جاز لكل واحد منهما ان يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط  
المشاركة مع الغير واما الهبة والقرض وما كان اتلافا للمال وتمليكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز  
له الا ان ينص عليه وقال في هذا الموضع ايضا اذا لم يقل الشريك له اعمل برأيك ليس له ان يخلط  
مال الشركة بماله خاصة كذا في الذخيرة \* ولشريك العنان والمضغ والاضارب والمودع  
ان يسافر وابا لمال هو الصحيح من مذهب الشيخية ومحمد ربح كذا في الخلاصة \* ولو كان بينهما  
شركة في مال خاطا ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان ما غربه فهلك  
ان كان قد رآه حمل ومؤونه ضمن وان لم يكن له حمل ومؤونه لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان \*  
فاذا سافرا أحدهما بالمال وقد اذن له شريكه بالسفر او قيل له اعمل برأيك او عند اطلاق الشركة  
على الرواية الصحيحة من الشيخية ومحمد ربح قلنا ان يتفق من جملة المال على نفسه في كرائه  
ونفقته وطعامه وادامته من راس المال روى ذلك الحسن بن الشيخية ربح قال محمد ربح  
وهذا احتسب كذا في البدائع \* فان ربحه تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة



من راس المال كذا في خزانة المفتين \* وتخرج الي موضوع يمكنه ان يبيت ما يملكه لا تحسب  
من مال الشركة كذا في التهذيب \* الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال  
الشركة وفي مقدّمه حبه وفيما وجب بعقد بينهما حبه وما يتصل بذاك \* ولو اكلوا احد منهما  
ان يوكل بالبيع والشراء والاستيجار وللآخر ان يخرج من الوكالة وان وكل احد هما بتقاضي  
مادائنه فليس للآخر اخراجه كذا في الظهيرية \* وللعقد ان يوكل وكيله بقبض النص والمبيع  
في ما اشترى وباع كذا في البدائع \* وفيما سوى هذه التصرفات احد شريكي العنان كاحد  
شريكي المفاوضة ما يملكه احد شريكي المفاوضة يملكه احد شريكي العنان كذا في المحيط \* وكل  
ما كان لاحدهما ان يعمل اذا نهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا  
لو قال احدهما اخرج الي دمياط ولا تجاوزها فجاوز فهلك المال ضمن حصته شريكه وكذا لو نهاه  
عن بيع النسبته بعدما كان اذن له فيه كذا في فتح القدير \* في القدرى اذا اقال احدهما في بيع  
باعه الآخر جازت الاقالة كذا في المحيط \* ولو باع احد هما متاعا فرد عليه بغيب فقبله بغير قضاء  
جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه او اخر لاجل العيب كذا في الخلاصة \* وان حط من غير عمله  
او من غير امر يخاف منه جاز في حصته ولم يحز في حصة صاحبه كذا في البدائع \* وكذا لو وجب له  
كذا في السراج الوهاج \* ولو اقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان \*  
شريكان شركة عنان على العموم اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح  
كذا في الغنية \* ولو باع احدهما حالا واجله الاخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الا ان يكون  
كل واحد منهما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يصح في نصيبه خاصة  
ولو اجله الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات \* فاما اذا اجتمعا  
فاداناهم اخراجهما فتاخير عند ابي حنيفة رح لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه  
وعندهما يجوز تلخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه واما اذا عقد احدهما ثم اخر العاقد  
فتاخير جاز عند ابن حنيفة ومحمد رح في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج \* وبالاجماع  
كذا في المضمرات \* وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضى خان \*  
وان اقر احدهما بدين في تجارتهما وانكرا لاخر لزم المقر جميعا اليه من ان كان اقرانه ولي العقد  
بان قال اشتريت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط \* فاما اذا اقرانهما ولياه لزمه نصفه وان اقر

كتاب الشركة . ( ٢٣٢ ) في شركة العنان \* في تصرف شريك العنان .

ين صاحبه ولا ذكر في جميع نسخ كتاب الاقوال انه لا يلزمه شيء \* وهو الصحيح كذا في الظهيرية \*  
أحد شريك العنان اذا اقران بينهما ما يوحد الى شهر صحيح اقرأه بالاجل في نصيبه عند جميعا  
وكذا لو ابرأ احدهما صحيح ايضاً من نصيبه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقرن بجزئية في يده  
من تجارتها انما لرجل لم يجزأ قراره في نصيب شريكه وجزأ في نصيبه كذا في البدائع \*  
أحد شريك العنان اذا اقرانه استقرض من فلان الف درهم لتجارتهما لزمه خاصة كذا  
في المحيط \* وفي العيون الا ان يقيم البينة فان اقام البينة فالقرض ياخذ من المستقرض ثم  
يرجع اليه المستقرض على شريكه كذا في التآخاينة \* فلو افن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه  
بخامسة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له ان يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات \*  
وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان \* وحقوق مقد تولد احدهما يرجع على العاقد حتى لو باع  
احدهما لم يكن للآخر ان يقيض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم انسا نا بعقد ولية احدهما  
ليس للآخر قبضه ولليدين ان يمتنع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع ان يمتنع  
من دفع الثمن اليه لو كل فاق دفع الى الشريك من غير توكيل برمي من حصته ولم يبرأ  
من حصة الدائن وهذا استحسن كذا في البدائع \* وان اشترى احدهما شيئاً من تجارتها  
توجد به ميبالم يكن للآخر ان يرد به بالعيب كذا في المبسوط \* وكذا لو باع احدهما شيئاً من تجارتها  
لم يكن للمشتري ان يرد به على الآخر كذا في الظهيرية \* وليس لواحد منهما ان يخاصم  
فيما ادانه الآخر باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء  
ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يستحلف وهو الاجنبى في هذا سواء كذا في السراج الوهاج \* واذا  
استاجر أحد شريك العنان شيئاً ليس للآخر ان يطالب الشريك الآخر بالاجر كذا في المحيط \*  
فان ادى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استاجره لحاجته نفسه  
وان كان استاجر لتجارتهما وادى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت للشركة  
بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه شيء كذا في المبسوط \* وكذا اذا آجر احدهما شيئاً  
من تجارتها فليس للشريك الآخر ان يطالب المعتاجر بالاجر كذا في المحيط \* رجلان اشترى  
شركة عنان في تجارة على ان يشتريا ويبيعا بالنقد والتسوية فاشترى احدهما شيئاً من غير تلك التجارة  
كان له

كتاب الشركة ( ٣٣٣ ) في شركة العنان \* في تصرف شريك العنان

كان له خاصة فاعلى ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى احد هما بالنسيئة بالتفصيل او الموزون او التقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه في الشركة وان لم يكن كان مشترى لنفسه وان كان مال الشركة في يده ذراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففى القياس يكون مشترى لنفسه وفي الاستحسان يكون مشترى على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان \* احد شريكي العنان اذا اجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجري بينهما ولو اجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما او اجر عبدا له كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة \* ولو اخذ احد هما مالا مضاربة فالربح له خاصة اطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان اخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالربح له خاصة وكذلك ان اخذ المالا مضاربة بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وامان اخذ المالا مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما او مطلقا حال ضيعة شريكة يكون الربح مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا قال لغيره اشركنك فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم اراد ان يشتري عبدا الكفارة ظاهرا وما اشبه ذلك واشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا اذن له شريك بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد اشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط \* وكل وصيعة لحقت احدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا الوشهد احدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما هوجائز كذا في المبسوط \* في المنتقى قال ابو يوسف روح في شريكين شركة منان رأس مالهما سواء كل واحد منهما بعمل برأية ويبيع ويشترى وحده عليه وعلى صاحبه فباع احدهما حصته من متاع واشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصته شريكه وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط \* وما ضاع من مال الشركة في يد احدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويتقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع يمينته كذا في البدائع \* اذا فصب شريك العنان شيئا او اهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى شيئا فامدا فهلك منه ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط \* مات احد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط \* لو استعارة احد شريكي العنان مالا ليحمل عليها طعاما ماله خاصة فحمل عليها شريكه طعاما لنفسه مثل ذلك واخفى يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو استعار

أخذ شريكى العنان دابة ليحمل عليهما طعاما من تجارتهما فحمل عليهما شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلكت الدابة لأخيهما عليه فالحاصل الاستعارة من أحد شريكى العنان كانت منفعة العارية راجعة إلى المستعير خاصة ليست كالأستعارة مشهورة والاستعارة من أحد شريكى العنان إذا كانت منفعة العارية راجعة إليهما كالأستعارة مشهورة كذا في المحيط \* شريكان شركة عنان اشتريا متعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا اجعل معك بالشركة وخاب فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان للعمال وهو ضامن بقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان \* الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال \* أما شركة الوجوه فهو أن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجاهة فقد التاهن فيقولوا اشركنا على أن نشترى بالنسيئة وببيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع \* وهكذا في المضمرات \* وتكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويان في الربح ويتلفظا بلفظ المفاوضة أو يذكر مقتضياتها فيتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شيء منها كانت منا كذا في فتح القدير \* وإن أطلقت كانت منا كذا في الظهيرية \* والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوى في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط \* قال محمد رجا إذا اشتركا شركة عنان باموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فعال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لى وإنما اشتريته بمالى ولنقصى فإن كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهما وإن كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل استؤجرته بعد عقد الشركة ينظر أن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة أن كان تاريخ الشراء سبق فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة سبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تأريخ الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة أو لشراء تاريخي فهو للمشتري مع يمينته بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم

تا ربحهما يعمل كائهما وقاعما ولو قاعما فالشركى لا يكون على الشركة كذا في المحيط  
 وان قال احد هما اشتريت متاعا فعليك نصفه ثمته وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول  
 قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذ لك لو اقر شريكه انه اشتراه وانكر القبض وحلف شريكه  
 على العلم وان اقام البينة على الشراء والقبض بالقول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في  
 محيط السرخسى \* في المنتقى اذا اراد الرجلان ان يشتركا شركة مفاوضة ولا حد هما دار  
 وخادم او عروض وليس للأخرى شيئا مشتركا شركة مفاوضة يعملان في ذلك بوجودهما ولم يسميا  
 شيئا من العروض التى لاحدهما فى شركتهما كانت الشركة جائزة وهى مفاوضة والعروض  
 لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لاحدهما تبر بذهب غير مضروبة والباقي  
 بحالها كذا في المحيط \* واما شركة الاعمال كالخياطين والصباغين واحدهما خياط والآخر  
 صباغ او اسكاف يشتركان من غير مال على ان يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما يجوز ذلك  
 كذا في المضمرات \* وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكىلا من صاحبه في تقبل الاعمال \*  
 والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل او لا يحسن كذا في الظهيرية \*  
 ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون مائة فان ذكر فى الشركة لفظ المفاوضة او معنى المفاوضة  
 بان اشترط الصانعان على ان يتقبلا جميعا الاعمال وان يضمنا الاعمال جميعا على التماوى  
 وان ينساويا فى الربح والوضيعة وان يكون كل واحد كفيلا من صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة  
 فهو مفاوضة وان شرط التفاضل فى العمل والاجربان قال على احدهما الثلثان من العمل  
 وعلى الآخر الثلث والاجروالوضيعة بينهما على قدر ذلك فهي شركة مائة وكذا اذا  
 ذكر اللفظة العنان وكذا اذا اطلقا لشركة فهي مائة كذا في محيط السرخسى \* ثم ان لم يتفاوضا  
 ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر مائة فى حق بعض الاحكام حتى لو اقر احدهما بدين من ثمن صابون  
 او اثنان مستهلك او عمل من اعمال النقلة او اجرا جيرا او اجر بيت لمدة مضت لم يصدق على  
 صاحبه الا ببينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفاوضة فى حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى احدهما  
 او اليهما عملا فله ان ياخذ بذلك العمل ايهما شاء ولكل واحد منهما ان يطالب باجرة العمل  
 والى ايهما دفع برى على ايهما وجب ضمان العمل كان له ان يطالب الاخر به فقد اعتبر  
 هذه الشركة بالمفاوضة فى حق هذه الاحكام مستحما وان لم تعتبر بمفاوضة فى غير هذا الوجه

في هذا هو الرواية هكذا في كل من العبد والحر في شراجه كذا في الذي يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار  
عليهما يأخذ صاحبه العمل أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار  
بما نأفأنا يطالب به من يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار  
ومن الآخر فالذي يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار  
بأعقابا جازوا أن كان أحدهما أكثر مالا من الآخر كذا في السراج الوهاج \* ومن أبي يوسف رحمه  
نأفأنا يطالب به من يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار أو يذبحه في النار  
لا أجر والى إيهما دفع الأجر برى رواه أن لم يتفأوا هذا استحسان كذا في فتاوى قاضي خان \*  
كذا ما صمله المأفأنا ما يقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل  
فإن معينا للآخر كذا في السراج الوهاج \* أب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال  
الكسب كله للأب إذا كان الأب في مال الأب لكونه معينا له لا ترى أنه لو غرس شجرة يكون للأب  
وإذا في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم أجمع بينهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة  
معينة له إلا إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية \* وما تغزله من قطن الزوج وينسجه  
هو كرايس فهي للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية \* ولو شرط العمل نصفين والمال  
أثلاثا جازا استحسانا كذا في العيني شرح الكنز \* وهكذا في التبيين والهداية والكافي \* وهو الصحيح  
كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط أكثر الربح لادناهما عملا فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق \*  
وهكذا في الظهيرية \* ولو اشتراكا واشترطا لكسب بينهما أثلاثا ولم يبين العمل فهو جائز  
ويكون التخصيص على التفاضل ببيان التفاضل في العمل كذا في المضمرات \* فلهما الوضعية  
فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع \* فإن كانا اشتراطا أن ما تقبلا من شيء فثلاثه  
على أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية نصفان فالقبالة على ما شرطوا وأشرطهما الوضعية  
بأطلي وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج \* رجل سلم ثوبا  
إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الحياة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب  
بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما وإذا تفرقا ومات الذي قبض الثوب لم يوخذا الآخر  
بالعمل كذا في المبسوط \* وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليهما أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يواخذ به

الشريكة الآخرى بالحيطة كذا في الظهيرية \* وذكر في النوازل قال ابن ابي يوسف نوح لو ان علي رجل  
على احد هما ثوبا مندهما فاقربه احد هما وحكمه لا يخرج ازا فراه على الاخر ويدفع الثوب  
ويأخذ الاجر استشهدنا كذا في محيط السرخسي \* وكذلك ان كان في الثوب خرق اقرا احداهما انه  
من الدق ووجد الاخر ان يكون الثوب للطالبين قال هوننا صدقت المقر على ذلك لاني اصدقته  
على الثوب انه للمقر له ولو ان المنكر اقربا للثوب لكانا معا بعد انكاره الاول كان الاخر له اقرارا  
للاول في الثوب ولا يصدق الاخر على الثوب ويصدق على نفسه بالظن ان لا يرجع على صاحبة بشي  
من ذلك واياهما اقرب ثوب مستهاك بفعلهما لرجل والاخر مستهاك فالتحان على المقر خاصة  
وكذلك اذا اقرا احد هما بدين من ثمن صابون او اثنان مستهاك او اجرا جبر  
او اجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبة الابينة ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تمض  
والمبيع لم يستهلك لزمهما ونفذا قرار المقر على صاحبه الا ان يدعى انه لهما بغير شراء فالقول قوله  
كذا في المحيط \* فيجانب اشتراك في نقل كتب الحاج على ان مارز فهما الله تعالى في بيتيهما تصغان فهذه  
الشركة جائزة كذا في القنية \* معلمان اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتبة وتعليم القرآن قال  
الصدر الشهيد رح المختار انه يجوز كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشتركا في تعليم الفقه كذا في التهراتاني \*  
اشتركا في عمل هو حرام لا يصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى \* ولا يجوز شركة الدالين في عملهم  
ولا شركة القراء في القراءة بالزمومة في المجلس والتعازي كذا في القنية \* ابن سامة عن احمد بن حنبل  
في ثلثة نفر من الكيالين اشتركوا بينهم على ان يتقبلوا الطعام ويكيلوه فما اصابوا من شيء كان  
بينهم فقبلوا طعاما باجر معنوم فمرض رجل منهم وتبطل وعمل الاخران قال الاجر بينهما اثلاثا  
ولو انه عشرين مرض احدهم وكرة الاخران ان يعملوا عمله فنا قضا الشركة بمحض مرضه او قالا اشهدوا  
اذا قد ناقضنا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهما ثلثا الاجر ولا اجر لهما في الثلث الباقي وقما متطوعان  
في كيله ولا يشركهما الثالث فيما اخذ من الاجر وكذا لك ثلثة نفر تقبلوا من رجل عملا بينهم  
وليموا بشركاء ثم عمل احدهم ذلك العمل باقراره فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلثين  
من قبل ان صاحب العمل ليس له ان يأخذ احدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظهيرية \*  
ثلثة لم يعقدوا شركة تقبلوا عملا ثم جاء احدهم فعمله كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للاخرين  
كذا في محيط السرخسي \* خماط وتلميذه اشتركا في الخياطة على ان يقطع الاستاذ النيان

ويحيط التلميذ والاجر بينهما الميثاق ان يكونا شريكين في ان يهبوا لخدمة هذا القول للخدمة ونسبة  
 الآخر ينبغي ان يصح هذه الشركة بينهما لو اشتركا في مباح كذا في القنية \* وان اختلف الصانع  
 معه رجلا في مكانه يظهر حقيقته العمل بالنسبة جاز استغناء عن الخلاصة \* فعلى هذا اقالوا  
 لو تقبل التلميذ جازا ولو عمل صاحب المكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان انا اتقبل  
 ولا تتقبل انت ولا أطرح عليك تعمل بالمتصرف لا يجوز كذا في محيط السرخسي \*

الباب الثاني في الشركة الفاسدة \* وهي التي غاها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع \*  
 لا يصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستغناء كذا في الكافي \* وكذا الاحتشاش  
 والتكدي ومزاول الناس وما اصطاد كل واحد منهما او احتطبه او اصابه من التكدي فهو له دون  
 صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كذا الكلاء والثمار من الجبال كالجوز والتين والتفاح وغيرهما  
 وكذا في ثقل الطين وبيعته من ارض مباحة او الجص او الملح او النلج او الكحل او المعدن  
 او الكنوز الجاهلية وكذا اذا اشتركا في ان يبنيا من طين غير مملوك او يطبخا آجرا كذا في فتح القدير \*

فان كان الطين والنورة او مهلة الزجاج مملوكا واشتركا على ان يشتريا ويطبخا ويبيعا جاز  
 وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة \* ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي \*

فان اخذا معا فهو بينهما نصفان وان اخذا احدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي \*

فان امانته الاخر عليه بهي فله اجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند ابي يوسف رحمه الله وحدا بي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله بالفاما بلغ كذا في محيط السرخسي \* ولو امانته بنصب الشاة ونحوه فلم يصيبا شيئا له  
 قيمة كان له اجر مثله بالفاما بلغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج \* ولو خلط فهو بينهما على ما اتفقا  
 عليه فان لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما منع يميته على ان يكون ضاخبة الى تمام النصف  
 كذا في المضمرات \* وان خلطاه وباماء فان كان مائكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل  
 والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه الى النصف  
 من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع \* ولا يصدق فيما زاد الا ببينة كذا  
 في النهر الفائق \* واذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب فاملاه او نصبا شبكة فالصيد بينهما كذا  
 في المحيط \* ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يدهما رسلاه جميعا كان ما اخذ لصاحب الكلب



الا اذا جعل من شركة كذا شخصين وان اكل الكلب من قوتهم فبسطوا في النار خبزاً وصغير كذا في محيط  
 السرخسي \* وان كان لكل واحد منهما كلب فارق على كل واحد منهما كلبه فلما باصيده اكل من بينهما  
 نصفين فان اصاب كلب كل واحد منهما صيداً على حدة كان له خاصة كذا في السراج التوايح \* وان  
 اصاب احد هما صيداً فانه ثمنه ثم جاء الآخر فاني فهو اصاب الكلب الاول فان لم يكن الاول  
 اثنى حتى جاء الآخر فانه ثمنه فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط \* وان اشتركا ولا حصة لكل  
 ولا خرواوية يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم تصح الشركة الكسب كله للذي استقى الماء وماله  
 اجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل كذا  
 في الهداية \* ولو اشتركا ولا حصة بغير علي ان يواجرهما والاجر بينهما لا يصح  
 فان آجراهما قسم الاجر بينهما على مثل اجر البغل ومثل اجر البعير كذا في محيط السرخسي \*  
 وكذا لو آجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الاجر امانة  
 على الحمولة والنقل كان للذي امان اجر مثله لا بما وزيه نصف الاجر الذي آجراه في قول  
 ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله اجر مثله بالغا ما بلغ كذا في السراج التوايح \* وان خرطا  
 عملهما مع الدابة نحو لسوق والحمل وغير ذلك قسم الاجر على مثل اجر دابتهما وعلى مثل اجر  
 عملهما كذا في المحيط \* ولو تقبلا حمولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعير وحدهما على  
 البغل والبعير الذين اضافا مقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا  
 تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبل الحمل وحمل على امانتهما كان الاجر بينهما نصفين  
 ولا يكون مضمونا على قدر اجر البغل كذا في فتاوى قاضيهان \* وان اشترك  
 رجلان ولا حصة دابة ولا خرافا كاف وجوالق على ان يواجر الدابة على ان لا يواجر بينهما  
 نصفان فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط \* فان آجر الدابة لحمل طعام على موضع معلوم  
 لم تنقل بتلك الدابة بافسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة لا ينقسم على اجر مثل الدابة  
 واخر مثل الاكاف والجوالق ولو كانا مشتركا على ان يتقبلا حمول الطعام على ان يعمل هذا  
 دابته وهذا دابته فالاجر بينهما نصفين ولا اجر لدابة هذا ولا دابة هذا كذا في المحيط \* لو دفع  
 دابته الى رجل ليواجرها على ان الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان آجر الدابة كان جميع  
 الاجر لصاحب الدابة ولا خرافا اجر مثل عمله ولو دفع دابته الى رجل لبيع عليها ليز والطعام

على ان الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بآل عرض وانما امر حديث كان الربح لصاحب  
 الطعام والبزول لصاحب الدابة الخ. ومنها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وكذلك لو دفع شبكة ليضيد بها السمك بينهما نصفان بالصيغ للصائد واجل صاحب الشبكة اجر مثلها  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو ان قصا راله آداة القصارين وقصاره البيت اشتركا على ان يعملوا  
 بأداة هذا في بيت هذا على ان الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج \*  
 وكذلك كل صرفة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان من احدهما آداة القصارين ومن الآخر  
 العمل فاشتركا على هذا لشركة فاسدة ويجب على العامل اجر مثل الآداة والربح للعامل  
 كذا في الخلاصة \* وفي اليتيمة مثل على ابن احمد من ثلثة من الحمالين او خمسة يشتركون  
 على ان يملأ بعضهم الجوالق وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم ياخذ  
 من فم الجوالق ويحمله على ظهره على ان ما ياخذون من هذا على السواء هل يكون هذه الشركة  
 صحيحة فقال لا تصح كذا في التاتارخانية \* قال محمد بن حسن رح اذا كان دود القز من واحد  
 وورق التوت منه والعمل من آخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر لم يجز وكذا  
 لو كان العمل بينهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الاوراق  
 لا بضرة كذا في القنية \* في الفتاوى اعطى بذرا الفيلق رجلا ليقوم عليه ويعلقه بالاوراق على  
 ان ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى ادرك الفيلق لصاحب البذر وللرجل الذي  
 قام عليه قيمة الاوراق واجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط \* ولو كان من احدهما  
 البذر والاوراق ومن الآخر العمل والفيلق لصاحب البذر وللعامل اجر مثل عمله كذا في السراجية  
 \* وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل  
 صاحب الاوراق لا بضرة وبه نص الخجندی كذا في القنية \* وعلى هذا اذا دفع البقرة الى  
 اثنين بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل  
 العلف الذي ملأها واجر مثله فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع حاجة الى رجل بالعلف ليكون  
 البيض بينهما نصفين والحيطة في ذلك ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة  
 ونصف بذرا الفيلق بشمن معلوم حتى يصير البقرة واجناسهما مشتركة بينهما فيكون الحادث

حنبها على الشركة كذا في الظهيرية \* وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر راس المال كاليف لاحدهما مع الفين فالربح بينهما اثلا لثا وان كانا شرط الربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل ما للآخر وشرط الربح اثلا لثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير \* الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح مشتركة لا احدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة \* وتبطل الشركة بموت احدهما علم به الشريك او لا ولو كان الموت حكما بان قضى بلحاظه مرتدان لم يقض به توقف النظامها اجما فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقطعت كذا في النهر الفائق \* ولو لم يلحق بدا والحرب انقطعت للمفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى اسلم مادت للمفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير لنا عند ابي حنيفة مخرج لا وعندهما تبقى منا ذكره الوالوجي كذا في فتح القدير \* ولو لم يمت لكس فسخ احدهما للشركة ولم يعلم شريكه لا ينفسخ الشركة ولو علم ان كان راس مال الشركة د رهم او دنا نيرا انفسخت الشركة ولو كان مروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي انها لا تنفسخ كذا في الخلاصة \* وبعض المشائخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال مروضا وهو المختار كذا في فتح القدير \* واذا انكر احد الشريكين الشركة ومال الشركة امتنع كان هذا فسحا للشركة كذا في الظهيرية \* ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط \* واذا قال احدا لشريكين لصاحبه لا اعمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسختك الشركة كذا في الذخيرة \* ثلاثة نفر متفاوضون غاب احد هم واران الاخران ان يتناظرا ليس لهما ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض دون البعض كذا في الظهيرية \* الباب السادس في المتفرقات \* ليس لاحدا شريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي الزكاة عنه فاديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه مضمنا او لم يعلم حندا بيمينه فخرج كذا في الكافي \* ولو اذيا ادا متعاقبا ضمن الثاني علم باذنه صاحبه اجملا لا حندا لا مامرض كذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الخلاف لو قيل باداء الزكاة او لكفارات اذا ادى الا مر بنفسه مع المامور او قبله كذا في التبيين \* واما المامور بذبح الماحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار

وجميع الأرفاق لا يضمن المأمور علم أولم يعلم اجماً كذا في السراج الوهاج \* كل دين وجب  
للأثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كالدين بين مشتركا بينهما فاذا قبض رهماً منه  
كان للأخران يشاركه في المقبوض كذا في المحيط \* إذا كان دين بين رجلين على رجل من  
ثمن عبد بينهما بأماه أو ألف بينهما اقراضاً أو استهلاك لهما ثوباً أو ورثاً دينا لرجل عليه  
فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فللآخران يشاركه في أخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان وجود  
من الدين أو مثله أو أداً كذا في السراج الوهاج \* وإن أراد القابض أن يعطيه من مال آخر لا يكون  
له ذلك إلا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثلها لا يكون  
له ذلك إلا برضى القابض كذا في الذخيرة \* وإن شاء الساكت سلم المقبوض للقابض وأتبع الغريم  
نصيبه فاذا أتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يبق ما بقي على الغريم كذا في  
محيط السرخسي \* فإن تولى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك إلا أنه ليس له أن يرجع  
في مئة تلك الدراهم وللقابض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط \* فإن هلك ما قبض الشريك  
فلا ضمان عليه ويكون مستوفياً وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية \* وكذا لو وكل غيره  
بالقبض فقبض الوكيل في يد الموكل يهلك على الموكل ولو كان قائماً لشريكه أن يشاركه فيه كذا في  
الذخيرة \* ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بأن وهبه أو قضاة في دين عليه واستهلكه على  
وجه من الوجوه فلشريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يد الذي هو في يده  
إذا كان في يده قائماً بوجود كذا في السراج الوهاج \* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر  
ذلك للقابض دينا على الغريم ويكون ما على الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان  
الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمس مائة فجاء الشريك فأخذ نصفها كان للقابض نصف  
ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع \* وكل  
دين وجب لأثنين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكماً لا حقيقة لا يكون مشتركين إذا قبض  
أحدهما شيئاً ليس للآخران يشاركه فيه كذا في المحيط \* رجلان بأماه بينهما بثمن معلوم  
فقبض أحدهما من الثمن شيئاً كان للآخران يشاركه فيه ولو سبى كل واحد منهما لنصيبه ثمناً  
على حدة فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للآخران يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \*  
رجلان لأحدهما عبد وللآخر مائة بأماه بالف اشتراكاً فيما يقبضان كذا في السراجية \* ولو سبى

كلوا حد منهما لمالوكه ففعلوا لم يكن للأخوان يشارك القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا  
 في خزائنة المفتين \* ولو ائتم رجل رجلين أن يشتريا له جائزة فاشترى بها ونقد الثمن من مال مشترك  
 بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الآ كذا في المحيط \* ولو كان على رجل ألف  
 درهم لرجل فكنف من الغريم رجلان وأد ياتم قبض احدهما الكفيلين من الغريم شيئا يكون للأخر حق  
 المشاركة إن اد ياتم من مال مشترك كذا في خزائنة المفتين \* وهكذا في الظهيرية \* ولو لم يقبض احدهما  
 شيئا لكن اشترى بنصيبه ثوبا للشريك أن يضمه لنصف ثمن الثوب ولا متبيل له على الثوب فإن  
 اجتمعا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج \* فإن لم يشتر بحصته  
 ثوبا ولكن صالحه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض فإن القابض بالختيار شاء  
 يسلم إليه نصف الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع \* وإن أراد  
 احدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشارك صاحبه فيما أخذ فالحيطة في ذلك أن يهب المديون  
 منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم هو يبرئ الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه  
 حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضي خان \* رجلان لهما على أخو ألف درهم  
 أراد احدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة للأخ فبأنه قال نصير يهب الغريم ضمن مائة درهم  
 ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته قال أبو بكر يبيع من الغريم كفا من زبيب مثلاً بمثل ماله  
 عليه ويسلم إليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثمن الزبيب لا بالدين كذا في المحيط \*  
 ولو هب احدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه احدهما من مائة  
 والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقتسماه بينهما قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكن  
 خمسة وللبريء أربعة كذا في محيط السرخسي \* وفي التجريد وكذا لك أن كانت البراءة بعد  
 القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبرأ احدهما من شيء فالقسمة ما مضى لا تنتقض  
 كذا في التاتاو خانبة \* فلن أجر احدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة ربح ولا خلاف  
 في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع \* فزعم على قولهما فقال إذا قبض الشريك  
 الذي لم يؤخر لم يكن للذي يؤخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شاركه أن كان  
 قائما وإن كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية \* فإن لم يقبض الآخر شيئا حتى حل دينه  
 الأجل عاد الأمر ما كان مما قبض احدهما من شيء في شركة الآخر فيه كذا في البدائع \* فلو أن الغريم

محل للذي اخر حصته مائة درهم من حصته فليشره كان يأخذ منه نصف فلكل واحد منكم خمسون  
 واذا اخذ منه ذلك كان للذي محل له المائة ان يرجع على الغريم فيقتله ما اخذ منهم وذلك  
 خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل الذي لم يؤخره اذا اخذ من المؤخر صبار للمؤخر من  
 حصته مثل ذلك الا ترى ان الغريم لو جعل للمؤخر جميع حقه وذلك خمس مائة فاخذ الذي  
 لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر ان يرجع على الغريم بما اخذ من حصته شريكه فكذا هنا  
 كذا في الظهيرية \* فاذا اخذها اقتسمها وشريكه على عشرة اقسام لشريكه تسعة وله سهم كذا  
 في الظهيرية \* رجلا نطهما دين مؤجل على الآخر فعجل بصيب احدهما فاقسمه نصفين  
 والباقي لهما الى الاجل كذا في السراجية \* ولو تزوج احداهما المرأة التي عليها الدين على  
 حصته لا يرجع عليه شريكه شيء كذا في محيط السرخسي \* ومن محمد راج انه لو تزوجها على  
 خمس مائة مرسلة كان لشريكه ان يأخذ منه نصف خمس مائة كذا في المحيط \* واما اذا استاجر  
 احد الغريمين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج \* ولو كان للمطلوب  
 على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه وصار قضا صا بذلك لم يكن لشريكه  
 ان يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد ان يجب لهما عليه وصار قضا صا فلشريكه ان يرجع  
 عليه كذا في الظهيرية \* ولو اقر احداهما انه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما بروجي المطلوب  
 من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية يكون ارضها خمس مائة لا يكون  
 لشريكه شيء كذا في محيط السرخسي \* روى بشر من ابي يوسف راج ان احد الطالبين اذا اشج  
 المطلوب موضحة ممدا فصاحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لانهم لم يسلم له ما يمكن  
 المشا ركة فيه كذا في البدائع \* وفي القدر روى لو استهلك احد الطالبين على المطلوب  
 مالا وصارت قيمته قضا صا فلشريكه ان يرجع عليه وفي المنتقى روى عن ابي يوسف راج ان لو اقر  
 احد راضي الدين افسد على المطلوب مائة او قتل مائة او مقرر اية له وصار ماله قضا صا  
 بذلك لم يكن لشريكه ان يرجع عليه كذا في المحيط \* ولو اخذه ثم احرقه او غصبه فلشريكه ان يرجع  
 عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بغراء فاصد فباعه او اهلكه منيرة ولو ارثين احداهما  
 بحصته فلكل مندة فلشريكه ان يضمه كذا في محيط السرخسي \* ولو ذهبت احدي العينين

بأنه سارو في مكان القصب أو في يد المشتري أو في يد المزمع لم يضمن لشريكه  
 كذا في الظهيرية \* وقد قرأنا جماعة في نوادرنا عن أحمد بن محمد بن روح لو أن أحدا الغريمين اللذين  
 لهما المال قتل قبل أن يطلوب أو قبل أن يبيع أو قبل أن يبيع فصار لهما المطلوب على ضمانتهما درهم  
 كان ذلك جائزا وبرئ من حصة القاتل من الدين فكان لشريك القاتل أن يفرقه فياخذ  
 منه نصف ضمانته كذا في البدائع \* وفي المنتقى من أبي يوسف رخص لو ضمن أحد الطالبين  
 للمطلوب مالا من رجل صارت حصته فضا صابه ولا شيء لشريكه عليه لأن القضي من المكول منه  
 ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضا فيشاركه في ذلك كذا في المنتقى \* ولو أن  
 المطلوب أعطى أحد الشريكين كفيلا بخصته أو بحاله بذلك على رجل يشاركه في ضمان هذا الشريك  
 من الكفيل أو الصويل فلا خرا في يشاركه فيه كذا في الذخيرة \* رجلان لهما على رجل  
 ألف درهم فصالح أحدهما المدينون من الألف كلها على مائة درهم وقبضها فما جاز إلا خر جميع  
 ما صنع فهو جاز وله نصف المائة فإن قال القابض قد تملكته فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ  
 الغريم وإن أجاز الصالح ولم يقل اجزت ما صنع فإنه يرجع على الغريم بجميعه \* ولو أجاز الغريم  
 على القابض الخمسين من قبل أن أجاز الصالح ليست أجازة القابض \* رجلان لهما على رجل  
 رجل فلام أو دار صالحة أحدهما مائة على مائة قال أبو يوسف روح أن كل واحد منهما  
 في يديه الغلام مقررا بالغلام فإنه لا يشاركه في المائة وإن كان جاحدا له شاركه فيها وقال  
 هما سواء لا يشاركه فيهما إلا أن يكون الغلام مستهلكا كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى من أبي يوسف رخص  
 رجلان اشتريا من رجل جارية اشتري أحدهما نصفها بألف درهم واشتري الآخر نصفها  
 بألف درهم ثم وبعد بها عيبا ورد اهاتم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه ضا حصة فيما قبض  
 دفع الثمن مختلط في الأبداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك إن استحققت  
 الجارية فإن وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلط كان للأخرا أن يشرك القابض  
 فيما قبض وفيه أيضا عن أبي يوسف روح أن الذين عليه القرض وهم من ثمن جارية اشترى  
 منهما فقال أحدهما صليقت وقال الآخر كذبت وتضمن هذه الحصة مائة التي قررت بها  
 هي على عليك من ثمن جارية اشتريتها لم أن القرض قضى هذا ضمانته لم يكن لصاحبه  
 أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما كذا في المنتقى \* شريكان في ألف درهم

[illegible]



راى شاه عبوته القيمة وان علم اخذ الثمن كذا في فتاوى تاضيجان \* في الفتاوى طعام اودراج  
 بين اثنين غائب اخصما واحتلج الآخر بالفسد واخذ منه نصفه قلنا محمد بن ارجوان لا بأس  
 به قال الفقيه ابن الميمون يأخذ كذا في الفتاوى الغائبية \* وفي المكيل والموزون له ان يعزل  
 حصته بنصفه شريكه ولا شيء عليه ان سلم اليه وان هلك كان عليه ما كذا في الشهر الفائق \*  
 دار بين حاضر و غائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مغرور ليس لاحد ان يسكن  
 في نصيب الغائب ولا ان يواجره بغير امر القاضى وللقاضى ان يواجره ان خاف ان يعرب  
 لولم يسكن احد ويمسك الاجر للغائب هكذا في خزائنه المفتين \* دار بين اخوين واختين  
 ولهما زوجات وللاختين زوجان فلا خيرة ان يمنعوا ازواج الاختين من الدخول فيها اذ لم يكونوا  
 محرمين لزوجاتهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من الصعود  
 على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في الفقيه \* سكة غير نفقة بين عشرة لكل منهم مائة اذ غير ان  
 لا يجدهم هارا في سكة اخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له ان يفتح بابا الى هذه السكة  
 به افتى ابو القاسم والفقيه ابو جعفر وابو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغائبية \* طاحونة  
 مشتركة بين اثنين انفق احدهما في عمارته لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك  
 او ادى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية \* دار بين اثنين غائب اخصما  
 و آجرها الآخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجر كذا في الفقيه \* وقال ابو القاسم في  
 ارض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض ببذرة وساق اليه من الماء المشترك بينهم  
 واستترك الارض منهم يخرجون ان شركائه قال ان حصل له بعد المهاداة من نصيبه هذا القدر  
 وكان يتهايون قبل ذلك لا ضمان عليه ولا شركة لشركائه في الاستترك كذا في العاقلانية \*  
 وما كان على الزاوي ان اذا اولئك تهن بغير اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو ادى الراهن  
 ما يجب على المرتين وان ادى احد هما كان على صاحبه بالمرء او بالمرء القاضى يرجع عليه  
 وعن ابي يوسف ولى حليفه روح اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتين بالمرء القاضى يرجع  
 عليه ولى كان حاضرا لا يرجع عليه والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا وادى ان ينفق  
 فالمرء القاضى لا يطالب به لا لفاقه فانفق من على الراهن ومماثل الشركة ينبغي ان تكون  
 على هذا القياس هكذا في فتاوى القاضي خان \* قال محمد بن ارجوان في الجامع رجل عليه الف درهم

لرجل فامر رجلين بقاء الاثني ملوكة لاديه ثم رجع احداهما على الامر فقبض منه خمسمائة فان ادياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه ان يشاركه في القيمة وان لم يكن ما ادياه مشتركاً بينهما بل كان نصيب كل واحد منهما ممثلاً زامن تضمنت صاحبه حقيقة الا انها ادياه جميعاً فان احدهما لا يشاركه صاحبه فيما قبض كذا في الحقيقة \* وكذا لو باع او اجر عبد الهدا او امة لهذا صفة واشتد كلما قبض احدهما شركه الا في كذا في الكافي \* وفي الجامع ايضا ما هذان شهدا على رجل ان له كاتب عبد الله بالتقى درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد الف درهم حالة وان شاء اتبع المكاتب ببدل الكتابة الف درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدين الكتابه فاذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما احد الالفين ولزمهم التصديق باللق الاخر ويعتق المكاتب ويكون ولاء المكاتب للمولى فان ادعى المكاتب الى احد الشاهدين تلف درهم لا يعتق وهل لصاحبه ان يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب وستوى في هذا ان اديا القيمة من مال مشترك او غير مشترك وكذلك البيع \* ان شهد شاهدان على رجل انه باع عبده هذا من فلان بالتقى درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم والمشتري يدعى ذلك والبائع يجحد فقضى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالتمن الى اجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة حالة فان اختار تضمين الشهود فاما مقام البائع في ملك التمن لافي ملك العبد بطيب لهما احد الالفين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض احدهما شيئاً لا يشاركه صاحبه كذا في المحيط \* ولو عجز المكاتب وانفسجت الكتابة او انقضى البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهما من الضمان ورجع المولى بما قبضا \* من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضا من التمن كذا في الكافي \* جارية مشتركة باعها فاصب فاستولى بها المشتري فقضى القاضي للمختصين بين البازارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه احدهما وان وقع القضاء لهما متفرقا اشتركا في قيمة البازارية والعقدون قيمة الولد حتى لو قبض احدهما فغيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فية وان اختار احدهما تضمين البائع والاخر ضمن المشتري ثم يشتركا في شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر



المقتول اثنين لم يشترك احدهما في الجريمة فلو كانا معا او متفرقا كذا في محيط السرخسى \* ولو كان الجاني مدبرا اشتركوا في الجريمة فلو كان الجاني عبدا او للمقتول وليا ن واخثارا السيد دفع نصف الجاني اؤفداه الى اخذ وليي الدم الواحد فهو اختياري حق الآخر واشترك في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى احد هما او فدى النصف لم يشركه الآخر فلو قتل رجلا ممددا وله وليان فصالح المولى مع احدهما على الف لم يشتركا لان حقهما في الاصل القصاص وانما تحول الى الالف بالصالح وانه مختلف حتى لو صالحا جملة اشتركا كذا في الكافي \* بين رجلين فصبه احدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه الى المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى اجاز صاحبه جاز للبائع ان يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذ اقبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط نافلا من المنتقى \* ولو قصب رجل آخر نصيب احدهما وباعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم اجاز المالك فثم قبض احدهما شركه الآخر فلو اجاز بعد قبض المالك قسطه لم يشترك كذا في الكافي \* وكذا لك الرجلان اذ باعا عبدا على انهما بالخير ثلثة ايام فاجاز احدهما ثم اجاز الآخر ثم قبض احدهما شيئا من الثمن شاركة صاحبه فيه ولو ان الذي اجاز اول قبض نصيبه ثم اجاز الآخر لم يشركه فيما قبض كذا في المحيط \* في النوازل سئل ابو القاسم عن رجل دفع الى رجل مالا يعمل به على ان الربح بينهما وقال لا ارضى بان تعمل في شركة غيري فان عملت في شركة غيري فاني اريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة في ربح ماملة مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التارخاتية \* لو تصرف احد الورثة في التركة المشتركة وربح فالربح للمشتري وحده كذا في الفتاوى الغياثية \* وان امر احدا المتفاوضين رجلا بشراء عبدا بالف ولم يدفع اليه الثمن فنقصا فللمفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الما مور عبدا وهو يعلم بمفاوضتهما اولا فالشراء للأمرا خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاد توكيله عليه ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه مزل حكى ولا للثاني لان الملك

في المشتري انما يقع بالأمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك ان وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبد بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري وجلائم اسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شريكة ويحبوبين ان يرجع على الكرماء وعلى شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي \* ولو دفع الأمر اليه كرام من طعام وامره ان يشتري له به عبد او المسئلة بحالها فاشترى الوكيل بكمثله فالقياس ان يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي \* النوازل سئل ابو القاسم من شريكين اشتركا فعمل احدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب اعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وجعل الغائب بعد ما حضر وربح وابى ان يدفع حصة شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واسترطا ان يعمل جميعا وشتى فما كان من تجارتهما من الربح فهو بينهما على ما شرط ما عمل كل واحد على حدة وما عملا جميعا وسئل من رجلين اشتركا على ان يبيعا ويشريا والربح بينهما نصفان ولكوا احد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال احد الشريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقايسم للناقص ثم باع احدهما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم واخذ في عمل آخر ولم يتولا فارقنا وقال الكلمة المنقضية ان نقطع الشركة مع البيع المتأخر يكون قطعاً للشركة كذا في التاتارخانية \* اشترك اثنان في الغزل على ان يمدى الكرباس من احدهما واللحمة من الآخر فنسجا ثوبا فالثوب بينهما على قدر قيمة السدى واللحمة كذا في المحيط \* قال الخجندی ويجوز للاب والوصى ان يشتركا بعمل انفسهما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير اكثر من رأس مالهما فان اشهدا يكون الربح على الشرط وان لم يشهدا يجزى فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السيراج الوهاج \* في المنتقى من البيوسف ربح مفروض وهب لرجل لا تجوز لصاحبه ان يخذ من الموهوب له نصيب الهبة فاذا اخذ كان ذلك بينهما نصفين وينتقض الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه ايضا وفي شريك العنان اذا كان احدهما يلي البيع والشراء فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة واراد قبض نصف المتأمر وقال اذا اخذ الدين منك فارجع علي ليس له ذلك كذا في المحيط \* اشترى ثمار كرم ثم قال لا خبر اشركتك فيه

في الثلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية \* اذا قال لغيره اقرضني الف  
 اتجر بها ويكون الربح بيننا قاضية القوا تجر فالربح كله للمستقرض لا شركة للمقرض فيه كذا في  
 الذخيرة \* مثل علي بن احمد من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم اخرج  
 لمقرض مائة دينار وخط للمالين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال فاجربه على الشركة  
 تفعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقض لا بد من زيادة شرط حتى يصح الشركة  
 ومثل ايضا حين اودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه الحنطة في حنطتك فادفعها ثم دفنها ثم سرق  
 منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة وودفع له اذن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافين وقال  
 احطني نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال ان اخلطها بامره وسرقت فالمسروق منه يكون  
 على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التناقضية ناقل من اليتيمة \* اذا كان بين الرجلين  
 ثمر حنطة وكر شعير ولم يامرا أحدهما صاحبه ببيعه فاستعارا أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل  
 عليها الآخر الشعير بغير امره كان ضامنا لدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشرى  
 العنان والمفاوض كذا في المبسوط \* في الفتاوى مثل ابو بكر من شريكين جن أحدهما وعمل  
 الآخر بالمال حتى ربح او وضع قال الشركة بينهما قائمة الى ان يتم اطلاق الجنون عليه فاذا قضى  
 ذلك ينفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب  
 بمال المجنون فيطيب له من الربح حصة ما له ولا يطيب له الربح من مال المجنون فيتصدق به  
 كذا في المحيط \* ويد الشريك في المال الذي في يده لشريكه دامة فلو ادعى من دفعه لشريكه وانكر  
 حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البزازية \* ولو ادعى ما بعد موته قال في البحر ظاهر ما  
 في الولو الحية من الوكالة يفيد انه كذلك وقال وقعت حادثة بين الاولي ونهاه عن البيع نسيت  
 فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فان اجاز قسم الربح بينهما الثانية نهاه  
 من الاخراج ثم ربح فاجبت بانه فاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الربح  
 على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة وتفرع على كونه امانة ايضا كذا في فتاوى  
 قاري الهداية مثل من شريك طلب من شريكه ان يمل في المضاربة حساب ما باعه  
 واصرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبته فاجاب بان القول قول الشريك والمضارب  
 في مقدار

في مقدار الربح والخسران مع يمينته ولا يلزمه ان يذكر الا من مفصلاً والقول قوله في الضياع  
والرذال الى شريكه كذا في النهر الفائق \* قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلثة فله  
ان يحلفه بان لم يربح عشرة كذا في القنية \* ثم كرا لنا طقى رح ان الامانات تنقلب مضمونة  
بالموت من تجهيل الا في ثلث احوال متولى المسجد اذا اخذ قلات المسجودات من غير بيان  
لا يكون ضامناً والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنموا واودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين  
ومات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره  
ثم مات ولم يبين عند من اودع لا ضمان عليه واما اجد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين  
حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن وا حاله الى شركة الاصل وذلك غلط  
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضى خان من كتاب الوقف \* وبه تبين ان ما  
في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامناً بالموت هنا او مفاوضة كذا  
في البحر الرائق \* الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن  
كما لو مات مجهلاً للعين كذا في القنية \* مفاوض اشترى من رجل مينا بالف درهم فلم يقبضه حتى  
لقى البائع صاحبه فاشتراه منه بالف وخمس مائة فانه يكون الشراء الثاني والا ول ينقص  
والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط \* رجلان اشترى اعبداً بالف وكفل كل واحد منهما من  
صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى اكثر من النصف \* رجلان كفلا من رجل بمال  
على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بمال كله من الاصيل ثم  
من صاحبه ايضا فكل شيء اداة احدهما رجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى رجع  
على الاصيل بجميع ما ادى ولو ابرأ رب المال احدهما اخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة  
من الاصيل \* مكاتبان كتابة واحدة كفلا كل واحد منهما بمال كله من صاحبه فكل شيء اداة احدهما  
رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤد بها شيئاً حتى اعتق المولى احدهما جاز العتق وبراءة النصف  
والمولى ان يأخذ بحصة ايها شاء اما المعتق بحكم الكفالة والآخر بحكم الاصل فانه ان اخذ المعتق  
بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير \*  
اعتلت دابة مشتركة واحداً لشريكين فاقب وقال البيطارون لا بد من كيتها فكواها الحاضر  
فهلك لا يضمن ولو كان بينهما مناع على دابة في الطريق سقطت فاكترى احدهما دابة مع

كتاب الوقف . ( ٢٩٢ ) . في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه

عبارة لا يخرجون عن أن لا يملكه المتاع وينتفع به من غير رجوع إلى شريكه بحسنه كذا في  
نا لقنية \* أحمد المصنف في أنه قال لصاحبه آثاره ابن المصنف في هذه الجارية لنفسه خاصة  
فمكت الشريك فاشترى بالمال لا يكون له مال لم يقل شريكه نعم فمكت في الجارية \* في المشتري اشتركا  
بجملان على أن لا ينفكا الجوز كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط  
باطل كذا في المصنف في لو شرط العبد على أحد المتفا وضمن بطانة كذا في التهذيب \* أحد  
شريكه الفقهاء إذا ادعى شيئا من شركته ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر  
من المتعلق المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضي خان \* العيون ابن سماعة عن محمد ربح في  
تفاهة وخرج اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف  
وخمس مائة فانه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد أو لم يعرف كذا في التارخانية \*

## كتاب الوقف

الوقف مشتمل على أربعة عشر بابا \* الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه وفي الالفاظ التي  
يتم بها الوقف وما لا يتم به \* اما تعريفه فهو ما اشترى من عند أبي حنيفة ربح حبس العين  
على ملك الواقف أو التصديق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري  
لكذا في الكافي \* فلا يكون لازما وله أن يرجع ويسبق كذا في المضمرات \* ولا يلزم إلا بطريقين  
أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أوصيت بفلانة دارى هذه  
فبح يلزم الوقف كذا في النهاية ويحيد بها حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه يعود  
منفعته إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية \* وفي العيون واليتممة  
أن الفتوى على قولها كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنجاة \* وإنما يزول ملك الواقف  
عن الوقف عند أبي حنيفة ربح بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف موقوفه إلى المتولى ثم يرجع محتجا  
بعدم الزول فيبقي القاضي بالزوم ويلزم ولو حكما فحكم الحاكم يلزم الوقف فالصحيح  
أنه لا يرفع الخلاف كذا في الكافي \* ولو بطل الوقف بطل وقفه ولم يتيسر له القضاء يذكر  
في صك الوقف أن بطله فاضل لو والى هذه فلا عرض بأصلها ويمنع ما فيها وصية منى تبايع  
وتضيق بملكها على الفقراء \* إذا قطعت إلى الخراب فلا يفيد للوارث الرفع إلى القاضي وإبطاله  
والوصية بمنزلة التعليق بالشروط كذا في الهداية \* قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به



## كتاب الوقف ( ٢٥٥ ) في تعريفه وركنه وخصيه وحكمه وشرايطه

في زماننا انهم يكتبون القرار الوقف ابن قاضي من القضاء قضى يلزم هذا الوقف فذاك ليس بشي ومن المتأخرين من المشتاع رح من قال انك كتب في آخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه فاض من قضاة المسلمين ولم يسلم القاضي يجوز قال رضى الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة المرحوم هكذا في غتلوي قاضي خان \* والصحيح ان في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا انه يلزم بالاجتماع ولكن عنده يكون رغبته بملك الورثة اوله ومندهما لا يكون ملكا لاهدهما كما في الامتاق والمجد كذا في الكفاية \* ولو علق الوقف بموته بان غل اذا ميت فقد وقفت دارى على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر ويجوز الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم يجز الورثة يقسم الغلة بينهما اثلا فالثلثة للوقوف والثلثان للورثة ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان نجز الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيمات كره الطحاوى والصحيح انه بمنزلة المنجز في الصحة عندا بحيث يفرح فلا يلزم ومندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين \* واذا كان الملك يزول منه هما يزول بالقول عندا بيوسف رح وهو قول الائمة الثلاثة وهو قول اكثر اهل العلم وعلى هذا مشائخ بلخ وفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير \* وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* وقال محمد رح لا يزول حتى يجعل للوقف ولما ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ويقول محمد رح يفتى كذا في الخلاصة \* فصح عندا بيوسف رح وقف المشاع خلا فاحمد رح وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عندا بيوسف رح وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رح وكذا شرط الواقف الا منبذ الى الارض اخرى اذا شاء عندا بيوسف رح استحسانا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في شرح ابى المكارم للنفاية \* واذا خرج من ملك الواقف بالقضاء عند \* وبمجرد الوقف عندا بيوسف رح وبالوقف والتسليم عند محمد رح لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي \* وهو المختار هكذا في فتح القدير \* فاما ركنه فاللفاظ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق \* واما ما سببه فطلب التلقين هكذا في الخلاصة \* واما حكمه فعندهما زوال العين من ملكه الى الله تعالى وعندا بحيث يفرح حكمه صيرور العين محبوسة على مملوك بحيث لا يقبل النقل من ملك الى ملك والنصدق بالغلة المعد ومنه متى صح الموقوف بان قال جعلت ارضى هذه صدقة

تكتاتبا الوقف ( ٢٠٦ ) في تعريفه وركنه وشعبته وحكمته وشرائطه

موقوفه مؤبدة أو أصحمت أنه بعد موتى فاته يصنع حتى لا يملك بيعة ولا يورث بيعة لكن ينظر  
ان خرج من الثلث يجوز الوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط المستخرجين \* وأما شرائطه  
فمنها العقل والبلوغ فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع صبي مجنون عليه  
وقف أو ماله فقال الفقهاء بوجوه وقفه باطل إلا بادن الأهضي وقال الفقهاء بالقاسم وقفه  
باطل وإن كان له أهلي لأنه تبرع كذا في المحيط \* ومنها التجزئتها ما إلا سلام فليس بشرط  
فلو وقف على ما ولد ونسبه جعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين  
المسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود  
والنصارى والمجوس منهم إلا أن خص صنفا منهم فلودفع القيمة إلى غيرهم كان ضامنا وإن قلنا  
أن الكفر ملقوا حدة ولو وقف على ولده ونسبه ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج  
من الصدقة لزم شرطه وكذا إن قال من أنفل إلى غير النصارى فخرج اعتبر نص على ذلك  
الخصائي كذا في فتح القديري وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده  
وأولاد أولاده أهداماتنا سلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فاستلم بعض أولاده يعطى له  
كذا في المحيط \* ومنها أن يكون قربة في ذاته ومند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على  
البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق \* ولو وقف الذمي داره على بيعة  
أو كنيسة أو بيت تار فهو باطل كذا في المحيط \* وكذا على أصلا خها ود من سراجها ولو قال  
يمسح به بيت المقدس أو يجعل في مرمة بيت المقدس جاز وإن قال يشترى به عبدا فيعتق  
في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي \* ولو قال تجرى غلتها على بيعة كذا فإن خربت  
هذه البيعة كانت الغلة للفقراء أو المساكين فانه تجرى غلتها على الفقراء أو المساكين ولا ينفق  
على البيعة شيء كذا في المحيط \* فإن وقف على أبواب البر فابواب البر فمكة متارة التبع  
ويؤت النيران والصدقة على المساكين فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي \*  
وان قال يفترق غلتها في نجيرانه وله جيران مسلمون ونجيران نصاري ويهود ومجوس وجعل  
آخره للفقراء فالوقف جائز ويفرق غلة الوقف في جيران المسلمين والنصارى وغيرهم وإن قال الذمي  
يجعل غلتها في أكفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز ويصرف الغلة في أكفان موتىهم وحفر

قبور فقراءهم كذا في المحيط \* ولو جعل ذمي دار مسجد للمسلمين وبناء كبريتي المسلمين  
 واذن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات يصير من الذم لورثته وهذا قول الكل وكذا في جواهر الاطلاعي \*  
 ولو جعل الذمي دار بيعة او كنيسة او سبيل في ماله ثم مات يصير من الذم لورثته كذا في جواهر  
 في وقفه وكذا ذكر مسند روح في الزيادات كذا في المحيط \* حرره في دار الاسلام بامان ووقف  
 جاز من ذلك ما يجوز من الذمي كذا في الجارحي \* ومنها المثلثة وقت الوقف حتى او فصيل  
 ارضا فوقها ثم اشتراها من مال الكاهن فعلى الثمن اليه او ما لم يملكه فله فله لا يكون وقفا كذا  
 في البحر الرائق \* رجل وقف ارضا لرجل آخر في برسماء ثم ملك الارض لم يجز ان اجاز المالك  
 جاز مبدنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اوصى لرجل ارضا فوقها الموصى له بها في الحال  
 ثم مات الموصى لا يكون وقفا كذا في فتح القدير \* لو اشترى مالا ان البائع بالخيار فيما فوقها  
 ثم اجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق \* اشترى ارضا مالا بالخيار  
 ثم امقط الخيار وصح ولو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في  
 فتح القدير \* ولو وهبت له ارض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق \*  
 ولو اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصح وقفا  
 على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقفها قبل ان يقبضها  
 لا يجوز كذا في المحيط \* رجل اشترى ارضا بغير جائز او وقفها قبل القبض ونقد الثمن فالامر  
 موقوف فان ادى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا ببيع الارض وبطل الوقف  
 قال الفقيه ابو الليث وبها أخذ كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ارضا بطلت ولو جاء شفعها  
 بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق \* ويتفرع عن شرط الملك انه لا يجوز  
 وقف الاقطاعات الا اذا كانت الارض مواتا او كانت ملكا للامام فانقطع الا ملك رجلا ولا يجوز  
 وقف ارض الجوز للامام لانه ليس بمالك لها وتفسير ارض الجوز ارض عجز صاحبها عن  
 زراعتها واداء خراجها فدفعها الى الامام ليكون منافعها للخراج كذا في البحر الرائق \*  
 وكذا عدم جواز وقف المرتد زمن ردته على ذلك او مات لان ملكه يزول بهار والامور  
 كذا في النهر الفائق \* وكذا اذا لعق بداء الحرب وحكم القاضي بفساقه كذا في المحيط \*  
 وان اسلم صح كذا في البحر الرائق \* ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره المحقق كذا في النهر الفائق \*

ويصير ميراثا مواتا قتل على ربه لو مات اوماد الى الاسلام ازال ان اعاد الوقف بعد موته الى الاسلام  
كما اوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف الميراث لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق \*  
ولو وقف على نسله لم يملك المساكين ثم اريد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل ويصير صدقة  
على ولده من غير ان جعل آخره للمساكين كذا في الساروي \* واما من لم يعلق حق الغير  
كالرهن والجار فليس بشرط فلو ارجاها من فوقها قبل مضيتها لم يزل الوقف بشرطه  
ولا يبطل عقدها لاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الارض الى ما جعلها له من الجهات  
وكذا الرهن ارضه ثم وقفها قبل ان يفتكها لزم الوقف ولا يخرج من الرهن بذلك  
ولو قامت منين في يد الميراث ثم افتكها لم يرد الى الجهة ولو مات قبل الاكتاك وترك  
قدرا ما يفتك به افتك وان لم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف وفي الاجارة اذا مات  
احد المتواجرين تبطل ويصير وقفا كذا في فتح القدير \* ومنها ان لا يكون محجورا عليه لسفه او دين  
كذا اطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق \* وينبغي انه اذا وقفها في الحجر لسفه على نفسه  
فلا يملك ولا ينقطع ان يصح على قول ابي يوسف رح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به  
حاكم كذا في فتح القدير \* ومنها عدم الجهة فلو وقف من ارضه شيئا ولم يسمه كان باطلا  
ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم المهرام جازا استحسانا ولو وقف هذه الارض  
او هذه الارض وبين وجه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق \* قال الخصاص اذا قال  
جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ او على قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك  
وكذا لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ على زيد او على عمرو ومن بعد ذلك  
على المساكين فهو ايضا باطل كذا في المحيط \* رجل وقف ارضا فيها اشجار واستثنى الاشجار  
لا يجوز الوقف لانه صار مستثنيا للاشجار بمواضعها فيصير الباقي تحت الوقف مجهولا كذا  
في محيط الرخسى \* ومنها ان يكون منجزا غير معلق فلو قال ابدأ قدم ولدي فدايت صدقة  
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفا كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاص في وقفه ان كان فدا  
فارضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة ان شئت  
او هويت او رضيت كان الوقف باطلا كذا في محيط الرخسى \* ولو قال ان شئت ثم قال شئت  
كان باطلا اما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام المنصل كذا في فتح القدير \*

ولو قال ارضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو بطل كذا في المحيط \* ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق بشرط كائن تنجز كذا في فتاوي قاضي خان \* رجل ذهب بتمنه المال وقال ان وجدت ثقله على ان اقف ارضي قوجدة فعليه ان يقف ارضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج من هذه النذر كذا في السراجية \* ولو قال اذا قدم فلان او اذا كلمت فلانا فارضني هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة اليمين والنذر واذا وجد الشرط وجب عليه ان يتصدق بالارض ولا يكون وقفنا كذا في المحيط \* رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقفت ارضي هذه لا يصح بريم او مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا ارضي وقفا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة \* ومنها ان لا يذكر معه اشراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كما في البزازية كذا في النهر الفائق \* ومنها ان لا يتحقق به خيار شرط فلو وقف على انه بالخيار لم يصح عند محمد رح معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق \* وبصح شرط الخيار للواقف ثلثة ايام عند ابي يوسف رح كذا في شرح ابي الكارم للنفاية \* وان قال ابطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رح ذكره هلال في وقفة كذا في الذخيرة \* وفي النوازل وانفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار رجلا لم يجز والشروط باطل كذا في التاتارخانية \* ومنها التابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف رح وهو الصحيح هكذا في الكافي \* رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا لا يجوز مؤثما كذا في فتاوي قاضي خان \* ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصرف خلتها الى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك

كتاب الوقف ( ٢٢٦ ) في تعريفه الخ \* في الالفاظ التي يتم بها الوقف ومالا

فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها ان يجعل  
الاجرة لجهة لا تنقطع ابدا عند ابي حنيفة ومحمد رحم وان لم يذكر ذلك لم يصح عندهما  
وعند ابي يوسف رحم ذكره في المسألة بشرط ان يصح وان سمى جهة تنقطع ويكون بعد ما للفقراء  
وان لم يسمهم لان قيله الواقف ان يكون اجرة للفقراء وان لم يسمهم فكان تسمية هذا الشرط  
تابنا دلالة كذا في البدائع \* ومنها ان يكون المحل مقارا او دارا فلا يصح وفق المنقول الا  
في الكراخ نوال السلا ح كذا في النهاية \* فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها \*  
ان اقال ارضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة محبوسة مؤبدة حال حيوتي وبعد وفاتي او قال ارضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة  
حال حيوتي وبعد وفاتي يصير وقفا جازما على الفقراء عند الكل كذا في المحيط \*  
اما على قول ابي حنيفة رحم فمادام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة عليه ان يفى بذلك وله  
الرجوع من معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث  
كذا في الظهيرية \* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا ان عند محمد رحم  
يحتاج الى التعليم وعلى قول ابي حنيفة رحم يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف  
على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة او صدقة محبوسة او حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفا على قول عامة من يجيز الوقف  
لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تختمل الفسخ وقال المحصاف واهل البصرة لا يصير وقفا لان  
جواز الوقف يتعلق بالتأبيد ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على المساكين يصير وقفا  
بالاجماع لان ذكر المساكين ذكر للتأبيد كذا في المحيط \* قال ارضي هذه صدقة موقوفة على  
وجه البر او على وجه الخير او وجوه الخير والبر يكون وقفا جازا كذا في الوجيز \* ولو لم يذكر  
الصدقة لكن ذكر الوقف وقال ارضي هذه وقف او جعلت ارضي هذه وقفا او موقوفة  
فانه يكتفى بوقفه على الفقراء عند ابي يوسف رحم وقال الصدر الشهيد ومشائخ بلخ يفتون  
بقول ابي يوسف رحم ونحن نفتي بقوله ايضا لما كان العرف هذا اذ لم يذكر الفقراء اما اذا  
ذكر فقال ارضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفا عند ابي يوسف رحم  
وكذا .

كتاب الموقف ( ٢٦١ ) في تعريف الخ في الالف التي فيهم من الموقف ومالا

وتكذلك عند الجلال لانه قال الاجتهاد والتضييق على الفقراء كذا في الصلاة \* ولو قال في موقوفة  
لله تعالى ليدان ان لم يذكر المدة وقوله في المالكين كذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر الوقف  
وحده او السبعين سنة ينسب به الوقف على ما هو المختار وهو قول ابي يوسف رجع كذا في البيهقي  
ولو قال خرقت ارضي هذه اولى مخرقة لقال الفقهاء لا يجوز هذا على قول ابي يوسف رجع  
كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى لو قال موقوفة لغيره حبيبي او موقوفة  
حبيبي مخرقة لا يباع ولا يورث ولا يطلب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا  
من قول ابي يوسف رجع كذا في الغباية \* ولو قال حبيبي صدقة قال الفقهاء لا يجوز هذا ينبغي  
ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لرضي هذه موقوفة  
على فلان او على اولادي او فقراء قرابتي وهم يحضرون او على الهياكل ولم يردده حبيبي  
لا يصير وقفا عند حيدر رجع لانه وقف على شيء ينتقطع وينقرض ولا يتأيد وجند ابي يوسف رجع  
يصح لان التأييد عنده ليس بشروط كذا في محيط المرخصي \* ان قال لرضي او داري  
هذه صدقة موقوفة على فلان او على اولاد فلان فالغلة لهم ماداموا احياء وبقي الباقي تصرف  
الى الفقراء كذا في الوجيز \* ولو قال ارضي هذه صدقة لله او موقوفة لله او موقوفة  
لله تعالى يصير وقفا كذا لا بد ام لا كذا في محيط المرخصي \* وكذا ان قال لرضي هذه موقوفة  
لوجه الله تعالى او لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو قال ارضي هذه موقوفة  
على وجه الخير او لبر جائز كانه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية \* ولو قال  
ارضني هذه للمبيل فان كان في بلدة متعارفوا حصل هذا وقفا صارت للارض وقفا وان لم يتعارفوا  
يسأل عنها ان اراد به الوقف فيها وقف وان نوى الصدقة او لم ينو شيئا يكتفي به في اقتصافه  
بها او يكتفي به في الوقف لوقفها لجمالها للفقراء ان كان في بلد متعارفوا فطلبه البلدة كان  
وقفا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان وان نوى وقفا كان وقفا وان نوى صدقة او لم ينو شيئا  
يكون فقرا او يتصدق كذا في محيط المرخصي \* ولو قال صبيتي هذه سبيل لم يصير وقفا الا اذا كان  
الباقي من ماله صبيها لم يزل تلك الناحية بهذا الوقف الى بد بشرطه كذا في السراجية \*  
ولو قال سبيل هذه الدار في وجه الامام حيدر كذا من جهة مقلدي وصيها ما تني يصير وقفا  
وان لم يقع منها كذا في البحر الرائق \* ولو قال داري هذه مسيلة الى المسجد بعد موتي

كتاب الوقف . . . ( ٢٤٢ ) فيما يجوز وقفه ومالا يجوز وفي وقف المشاع

يصح ان خرجت من الثلث وقعين المجدوا لالا كذا في القنية \* ولو قال جعلت محرمي هذه لدهن مراح المسجد ثم يؤخذ على ذلك قال القنية ابو جعفر يصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمتها الى المتولى وظاهر الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال في منزلة اشترى من غلة دارى بعد الاقل شهر بعشرة دراهم خبز او فرقوا على المساكين صارت الوقف وقفا كذا في المحيط لقاضي \* وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفا فيه ثمرة ولا يصير الكرم وقفا وكذا في النوازل جعلت فلنه وقفا كذا في فتح القدير \* ولو قال وقفت بعد موتى او اوصى ان يموت بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب \* وفي وقف هلال اذا اوصى ان يوقف بثلاث ارضه بعد وفاته لله ابدان كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط \* ولو قال نلت مالى وقف ولم يزد قال ابو نصران كان ماله نقدا فباطل وان كان مياها فصح فز على الفقراء وقيل الفتوى ملى انه لا يجوز بلا بيان المصروف كذا في الوجيز \* وفي الفتاوى رجل قلن ارضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها او بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة \* ولو قال تصدقت بارضى هذه على المساكين لا يكون وقفا بل نذرا يوجب التصديق بعينها او بقيمتها فان قلل خرج من مهادة النذر والاورث منه كذا في فتح القدير \* ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية \* رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذرا بالتصدق بالدار على المساكين صرفا كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة لا وقف ولا تولد ولا تورث صارت وقفا على المساكين كذا في البصر الرائق \* الباب الثانى فيما يجوز وقفه ومالا يجوز وفي وقف المشاع \* يجوز وقف الاعمال التى تبنى على الارض وبها يعمرون ولا يعمرون كذا في الحلوى \* وكذا يجوز وقف كل ما كان يعملا به من المنقول كمالوقف الزمان مع العبيد والثيران والآلات للمخرب كذا في محيط النسخ \* ذكر النصفان المتوقف ارضها وجمعها وقيل يعمرون فيها ينبغى ان يسمى الترقيق ويبنى عدد هم وكذلك اذا كان في ذلك بقران يسمى المقر ويبنى عدد هم وينبغى ان يشترط في الصدقة ان نفعه الترقيق والبقر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الدخيرة \*



وفي الإجماع لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مريض بعضهم يستحق النفقة على من يجزى عليهم  
 نفقاتهم من غلتها ابدا ما كانوا أحياء وإن قال لعائلهم فيها لا يجزى شيء من الغلة على من تعطى  
 منهم من العمل كذا في البحر الرائق \* فإن ضعف الزميق من العمل فإن له أن يبيعه ويشتري بثمنه  
 فلا ما مكانه فإن لم يجد بثمنه فلا ما مكانه فإن زاد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض فلا بأس بذلك  
 وكذلك السجك في الدواب وآلات الزراعة أو قفت مع الأرض ولو لالة الصدقة أن يعطوا  
 ذلك كذا في الذخيرة \* ولو قتل فاحذ يته فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير \*  
 وفي الأساف وإن جنح أحد منهم فعلى المتولى ما هو الأصح من الدفع والغلة ولو فداءها أكثر  
 من الأرض كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وإن فداءه أهل الوقف كانوا متطوعين  
 ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق \* وأما وقف المتغول  
 مقصود أن كان كرا ما أو سلاحا يجوز وفيما سوى ذلك أن كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه  
 كالتياب والحيوان لا يجوز صندا وإن كان متعارفا كالقاس والقنوم والجنابة والجنابة  
 وما يحتاج إليه من الأواني والقنور في فصل الموتى والمصاحف قال أبو يوسف ربح أنه لا يجوز وقال  
 محمد ربح يجوز واليه ذهب عامة المشايخ ربح منهم إلا ما من السرخسي كذا في الخلاصة \* وهو المختار  
 والفتوى على قول محمد ربح كذا قال شمس الأئمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى \* ولو كان  
 جنازة وملاءة ومغتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفا في محلة فمات أهلها كلهم لا يرد إلى  
 الورثة بل يحمل إلى مكان آخر أقرب إلى هذه المحلة كذا في الخلاصة \* ثم في وقف المصحة  
 إذا وقفه على أهل المسجد يقرؤونه أو يحصونه يجوز وإن وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا  
 المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للضوء \*  
 واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعلية الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 إذا جعل ظهره إته أبو غلة هبة في المبائين لا يصح في قول علماء ثياب كذا في المحطة \* رجل وقف  
 بقرة على أن ما يخرج من لبنها وجهنها وشيرازها يعطى أبناء الجليل أن كان ذلك في موضع  
 تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية \* ولا يجوز وقف فضل البقر وفضله لينز  
 كذا في القنية \* وفي الوقفات ذكر لال البصري في وقفه وفي البناء من غير وقف الأصحاب  
 لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدون وقف الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحطة \*

كتاب الوقف ( ٣٧٢ ) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفيه المشاع  
ولا يجوز وقف البناء في الأرض هي أمانة أو جارية كذا في الفتاوى قاضية بن \* ذكر الحنفية  
أن وقف حوائط الأسوار يجوز لأن كانت الأرض في الجارة في يدهم الذين بنوها لا يخرجهم  
السلطان منها وبه مذهبهم ووقف البناء على الأرض المنكورة كذا في النهر الفائق \* التقيت في وقفة  
على حصة لأن ابن أبي رجايل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فإن  
وقفها على غير هذه الجهات اختلفوا في جوازها ولا طعن فيه لأنه لا يجوز كذا في الغيانية \* وإذا  
خرج من الجواز وقفها في أرض غير منقوفة أن وقفها بوضعها من الأرض مع تبعها  
للأرض بكمالاتها وان وقف دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة فوقها  
على تلك الجهة جاز كذا في البناء وإن وقفها على جهة أخرى على اختلاف ذلك في  
الطهيرية \* وقف للألمان والجواري على مصالح الرباط يجوز ولو زوج الحاكم جاريته  
يجوز وصده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج مبداء الوقف من أمة الوقف لا يجوز  
كذا في الوجيز للكردي \* وأما وقف ما لا ينتفع به إلا بالتلف كالذهب والفضة والماكول  
والمنعروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والدنانير  
وما ليس بحلي كذا في فتح القدير \* ولو وقف دراهم أو مكيلاً أو ثياباً لم يجوز قيل في موضع  
فعارفوا ذلك يقتضي بالجواز قيل كيف قال الدراهم يقترض للفقراء ثم يقيضها أو يدفع مضاربة  
ويصدق بالبيع والخطة تقترض للفقراء يزرعون ثم يؤخذ منهم والكتاب والإكسية تعطى  
للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم يأخذوا كذا في الفتاوى العتائية \* ولا يصح وقف الإداوية  
لأنه إذا قال على الفقراء والأغنياء يجوز ويدخل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية \* ذكر  
الناظم إذا وقف ما لا يصلح للمساكين يجوز أن وقف لبناء القناطر أو إصلاح الطريق  
أو حفر القبور أو اتخاذ السفاريات والخانات للمسلمين أو لشراء الأكفان لهم لا يجوز وهو جائز  
للفقهاء كذا في فتاوى قاضية بن \* ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكره وما لا يدخل إليه \*  
ذكر الحنفية في وقفه إذا وقف الرجل أرضاً في صحته على وجوه منها ومن بعده على الفقراء  
فإنه يدخل في الوقف البناء والنخل والأشجار كذا في المحيط \* وذكر الحنفية أن الثمرة  
لا تدخل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيانية \* وأما وقف

ارضى هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها أو منها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه التبرع وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف إلى الوجوه التي للمسلمين في الوقف كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ارضى صدقة موقوفة فيمضي فاقضى على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله ثمنات الواقف وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف فصارت له وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن هنا في الغياض الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان ناخذ قال الفقيه أبو جعفر أن لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن يكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل انه من الوقف إلى ما بعد الوفاة والأرض في حال حيوته لم تصرفا وإن كان كذلك حددت هذه الثمرة على ملك الميت فيكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية \* وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم تكن كذا في المضمرات \* وقال الفقيه أبو الليث ويعتد أخذ كذا في الذخيرة \* قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو رياحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغيضة أو خلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلثه يدخل كذا في المحيط \* وكذا أما ينمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما حرطاب فما كان من رطبة قد طلعت فهي للواقف وما كان من أصول تلك فهي لا تدخل في الوقف وكذا لك الباذنجان والقطن إلا أن يكون شجرة القطن تجز في كل سنة كذا في الظهيرية \* بصل العبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة التورد والياسمين يدخل في وقف الأرض كذا في الذخيرة \* والورد وورق الحناء والياسمين يكون للواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* والرحى في الضيعة يدخل في وقف تلك الضيعة ورحى الماء ورحى البوم في ذلك سواء \* وكذا لك الدواليب تدخل والدواليب لا تدخل كذا في المحيط \* ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقينة ورمانة ولا يدخل مشيل مائة في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير \* رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء وتكم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل الشرب والطريق استحسانا لان الأرض لا توقف إلا للاستعمال وذلك لا يكون إلا بالماء

كتاب في الوقف : ( ٢١١ ) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وقفه في الوقف المشاع

والطريق كذا في هذا النوع من الوقف : وفي وقف الدار أو المذبح أو الدار بحقوقها ولا يكون الوقف  
و كثير هولاء فيها ومنها من حقوقها لا يطلب ما كان يطالب في بيع الدار وفي وقف الدار انبت  
يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي القبا سين وتكون الدار باعق لا تدخل في الوقف سواء  
كان في البناء أو لم يكن كذا في الذخيرة : مثل نخله حلال وقفه أو انبتها حماما يتربطن ويرجع  
قال يدخل في الوقف الحمامات الا هلية في غياوي أبي الليث وفيه ايضا ولو وقف برج حمام  
أو جدران أو كواكب أو جدران الحمامات وان كانت منقولة الا انها تصير وقفاتها للبيت كما لو وقف  
حنيفة بملغمة من النيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيها كوارات العسل يجوز وتصير النحل  
بها للبيت ويجب ان يكون تأويل هذه المسئلة ان يوقف البيت والبرج بملغمة من النحل  
والحمام كما لو وقف العبيد مع الارض والنيران كذا في المحيط : فصل في وقف المشاع \* الشيوع  
عبريا لا يجوز وقف القسمة لا يمنع صحة الوقف بالاختلاف الا يرى انه لو وقف نصف الحمام يجوز  
والن كذا في الظهيرية \* وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رح وبه  
الخذ مننا نبحار وعليه الفتوى كذا في المسراجية \* والمناخرون اقتوا بقول أبي يوسف رح  
الله يجوز وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* واتفقا على عدم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة  
مطلقا سواء كان مضافا إلى القسمة أو يحتملها هكذا في فتح القدير \* وإذا قضى القاضي بصحة  
وقف المشاع فقد تساوى وصار متفقا عليه كسائر المختلفات كذا في شرح أبي المكارم للنفاية \*  
ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضي بصحة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم من أبي حنيفة رح  
وبها يؤبون وصندهما يقسم كذا في الخلاصة \* وأجمعوا ان الكل لو كان وقفا وأرادوا القسمة به  
لا يجوز وكذا انها يجوز كذا في فتح القدير \* ثم ان وقف نصيبه من عقار مشتركة فهو الذي يقاسم  
غيره وبغداد موت المولى بوسنة وان وقف نصف عقاره الذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع  
نصيبه للملك من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك كذا في الهداية \* ولو ان رجلين  
كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما على نفسه على قوم معلومين فهذا جائز ولهما ان يتقاسما  
هذا الا دخل فيقول كل واحد منهما ما وقف على كذا في يد يتولا كذا في الظهيرية \*  
ولو وقف الكل ثم اشتري الجزء منه بطل الباقي عند محمد رح لان الشيوع مقارن ولو استحق  
جزء من نصيبه لم يطل في الباقي كذا في الهداية \* ولو ان رجلا وقف جميع أرضه ثم استحق

كتاب الوقف ( ٢٦٧ ) فيما يجوز وقفه وما لا يجوز \* في وقف المشاع

نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف ويبقى النصف الباقي وقفاً على عالم من داي يومئذ  
 رح كان للواقف ان يقاسم المستحق كذا في المحيط \* ثم على قول محمد رح لو كانت الارض بين  
 رجلين فتصد قاريها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من وجوه الخير التي يجوز الوقف  
 عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزاً لان على قول محمد رح لما نع من الجوار وهو الشيوع  
 وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما تصدقا بالارض جملة  
 ولا وقت القبض لانهما سلما الارض جملة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا ان تصدق  
 كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصباً فيما واحد فقبض نصيبهما جميعاً او متفرقاً  
 كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معاً كذا في التوجيه \*  
 وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على ولده وولد ولده ابداً ما تنازلوا فان  
 انقرضوا كانت غلتها للمساكين والاخر في الحج يعرج بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جائز  
 وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والفقراء مشاعاً  
 والنصف الآخر على امرأ خراجاً كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قبض نصيب واحد  
 ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه ان يرجع منه ويبيع كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل  
 كل واحد منهما لوقفه متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما  
 باشر مقدماً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض ايضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصيبه  
 شائعاً فان قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه ان قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز  
 وهذا كله قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه  
 لان عندنا يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف  
 من دارة او ارضه الف ذراع جاز عند ابي يوسف رح ثم يزرع الارض والدور فان كانت الف ذراع  
 واقل كان كلها وقفاً وان كانت الف ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت الف ذراعاً كانت الف ذراعاً  
 منها ثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيها يكون للوقف حصه من النخيل كذا  
 في المحيط \* رجل وقف جريماً ثباتاً من ارضه ثم وقعت القحمة فله ان يبيع الوقف اقل من جريمنه  
 بجودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقف في جريمنه في هذه الطائفة الاخرى او على العكس

بأن كذا في الظهيرة \* ولو قلل جعلت نصيبى من هذه الدار وقفا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار فوالتى الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كانت له أرضون ودورين \* وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة أو دار واحدة فإنه هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال رح كذا في الظهيرة \* ولو كان رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جائز في قول أبي يوسف رح فلو أن الواقف مع شريكه وقف وأخذ خلا في القسمة دراهم معدومة معلومة أن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع ثلاثة من الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائعا شيئا من الوقف بالدراهم وذلك فاسد لأن مكان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصته الواقف وقف وما اشترى بالدراهم وذلك ملك له كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصفين أجود من الآخر وجعل بازاء الجود دراهم فإن كان الأخذ للدراهم هو الواقف لا يجوز وإن كان الأخذ شريكه جائز كذا في فتح القدير \* حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على باب منعه الشريك الآخر ليس له الضرب إلا إذا أذن له القاضي بتلك صيانة للوقف وهذه المسئلة تنافي على قول أبي يوسف رح على ما اختار مشايخ بلخ رح كذا في المضمرات \* قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها ملك أراد واقسمة بعضها ليجعلوها مغيرة ليس لهم ذلك وإن أراد واقسمة الكل جائز كذا في الوجيز \* الباب الثالث في المصارف \* وهو مشتمل على ثمانية فصول \* الفصل الأول فيما يكون مصرف الوقف ومن يكون مصرفه فوصف الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه \* الذي يبدأ من ارتفاع الوقف موارثه شرط الواقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى العمارة وأهم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء كذا في الحاوي للقدسى \* أن قال جعلت غلاتي لثلاث سنه او سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العمارة من الغلة فهذا يؤثر في العمارة من حق صاحب الغلة إلا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف فم يبدأ بالعمارة كذا في الحاوي \* وينقطع

ويقطع الجهات الموقوف عليها لها الآن لم يصح فيسروا بين فاني خيف قدم فاما الناظر فان كانه  
المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فان قطعوا للعناية قطع الا ان يعمل فباخذ قدر  
اجرته وان لم يعمل لا ياخذ شيئا كذا في فتح القدير \* ان كان الوقف على الفقراء لا يطعروهم  
واقرب امورهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية \* وان كان الوقف على رجل  
بعينه او رجال وآخره للفقراء فهو في ماله اى مال شاء في حقيقته فاذا مات فمن الغلة  
ثم العمارة المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها  
واما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العمارة الا برضاها ولو كان الوقف على الفقراء  
فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير \* والوقف يدار  
على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فان امتنع من ذلك او كان فقيرا آجروا له الحاكم  
وعمرها باجرتها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا يصح اجارة  
من له السكنى كذا في الهداية \* فان انفق صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف  
فما كان من العمارة شيئا قائما بعينه فهو لورثته ولهم ان ياخذوا ان لم يصرف ذلك الوقف كذا  
في الحاوي \* ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه والا يجبروا وان ملكوه الموقوف عليه بعد  
ذلك بالقيمة جاز بتراضيهم وان ابنى احد الغريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في الحاوي \*  
وما الا يكون شيئا قائما بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي \* وان كان المشروط له السكنى  
آزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها او ادخل فيها اجذا عائم مات ولا يمكن فز شيء  
من ذلك الا بضررها لبناء فليكن للورثة اخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمهرطقة السكنى  
بعده اضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان ابنى او جزت الدار وصرفت الغلة  
الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء واذا دفعت عليه بقيمة البناء احييت السكنى الى من له السكنى  
وليس لصاحب السكنى ان يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية \* وما انهدم من بناء  
الوقف وآلته مصرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه مسكه حتى يحتاج  
الى موارته فيطرحه فيها وان تعذر اعادته منه الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى الورثة و  
لا يجوز ان تصرف بين مستحقى الوقف كذا في الهداية \* ان سقط بعض صفوف الرباط او انهدم  
حائطه واراد ارباب الوقف ان ينفعوا به ايسر لهم ذلك الا اذا وقع الياس من موارته فليقل لهم

وجدت كلمة الا هنا في نسخة من المنقول منه (هـ)

ذلك ان كانوا محتاجين وهو قياس قول ابي يوسف رحمه الله يرجع الى وريثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله كذا في التهذيب \* رباط على بابه قنطرة على نهر كبير لا يمكن الامتناع بالرباط الا بمجاوزة القنطرة ولين للقنطرة غلة يجوز ان يصرف من غلة الرباط على مصارة القنطرة ان كان الواقف شرط في الوقف انه يصرف غلته الى ما فيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مر متلا لا يجوز لان هذا ليس من مرممة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لو لم يصرف الغلة الى مصارة القنطرة لحرب الرباط استحسنوا انه يجوز كذا في محيط السرخسي \* والوقف على شرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه افتى السيد الامام ابو القاسم كذا في السراجية \* والمختار انه يجوز الوقف عليهم كذا في الغياثية \* لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم الفقراء كذا في محيط السرخسي \* والوقف على ابناء السبيل يجوز ويكون للفقراء ثم دون اغنياءهم كذا في الخلاصة \* ولو قال على ان يحج بغلته كل سنة او يعمر بها حتى او يقضي ديني فهو جائز واذا وقف على اعمال البر فقال فيها يشتري حباب بصب فيها الماء او يجهز بها الارامل واليتامى او يشتري بها اكسية للفقراء او يتصدق بها كل سنة مكان ذبوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره مالا يتا بد للفقراء وان وقف ارضا على ان يحج منه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب الف درهم صرف الف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحاوي \* اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والاعراف وبي اكفان الموتى او في حفر القبور او غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة \* ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز ان قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ابدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بنى آدم او على اهل بغداد فاذا انقرضوا فهو على المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمنى والعريان فالوقف باطل وذكرا الخصاص مسئلة العميان والزمنى في موضع آخر وقال الغلة للمساكين ولا يكون للعميان والزمنى وكذلك لو وقف على فقراء القرآن وعلى الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال ان الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشائخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشائخنا قالوا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان القاضي



الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس ان اوقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وان لم يشترط فقراء هم قال الشيخ الامام شمس الاثمة النرخسي في شرح كتاب الوقف الحاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر مصرفا فيه تنصيب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقير فان كانوا اعيان صون فذلك صحيح لهم باعتبار اعيانهم يريد به انه يصح بطريق التملك منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالا فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتبتم في فتح ان كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف الى فقرائهم دون اغنيائهم كذا في الظهيرية \* ولو وقف على اصحاب الحديث لا يدل في الوقف شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى اذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة \* رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحلة فان اخرج المسجد وخوى من اهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاوئهم فيجوز اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية \* وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية \* سئل ابو بكر عمن وقف ارضا على مصاحف موقوفة ان يصلح ما يدرس منه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة \* وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز وبصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية \* الفصل الثاني في الوقف على نفسه واولاده ونسله \* رجل قال ارضي صدقة موقوفة على نفسي بجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عندنا ببيوم صرف كذا في الحاوي \* ولو قال ارضي موقوفة على فلان ومن بعده على او قال على وعلى فلان او على عبدى وعلى فلان المختار انه يصح كذا في الغيانية \* انا وقف الرجل ارضه على ولده ومن بعده على المماكين وقفا صحيحا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف او وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحوبه اخذ مشائخ بلخ رح كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في الغيانية \*

وكذا لو قال علي ولدي وعلي من يحدث لي من الولد فاذا انقرضوا فعلي المساكين  
 فكذا في المحيط \* ولو قال او عني هذه صدقة موقوفة علي من يحدث لي من الولد وليس له  
 ولد يصح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصرف  
 الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة  
 الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال وقفت علي اولادي دخل فيه الذكر  
 والانثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل  
 ايضا لان العلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا في السراج الوهاج \*  
 ثم في كل موضع يثبت الحق للاولاد فانما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فاما من  
 لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم  
 ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضي هذه علي ولدي ثم جاءت جارية له بولد لاقل من ستة  
 اشهر حتى وقت الغلة فاداه الواقف يثبت نسبه ولا حصة له من الغلة ولو جاءت امرأته او ام  
 ولده لاقل من ستة اشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الواقف كذا في الحاوي \*  
 وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط \* فان مات الواقف ساعة جاءت  
 الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي ادركت فيها الغلة فان هذا  
 الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الميراث طلاق بائن ولم تقربا نقضاء  
 للعدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوحه كذا في الظهيرته \*  
 وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته  
 بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا  
 الولد بعد مجيء الغلة الا ان يكون الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك  
 الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها  
 وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال زح هو اليوم الذي صارت  
 للغلة قيمة ولم يشترط الفضل من المؤن وقيل هو اليوم الذي صادت لها قسمة بحيث يفضل  
 من المؤن

من المؤن والحراج والنائب القاهرة كالد بن الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي \*  
وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارا رح كذا في الحاوي \* ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
على ولدي العوار والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده. يرم الوقف  
لا يوم الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على اصابه ولدي كان الوقف على الصغار خاصة  
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية \* ولو قال ارضي  
صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر  
ما كنوا البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* والحاصل ان الاستحقاق اذا كان ثابتا  
بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة  
وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام  
تلك الصفة وقت مجي الغلة كذا في المحيط \* ولو وقف ارضه على ولده الذكور يدخل فيه الذكور  
دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الذكور  
من ولدي وولد الذكور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة  
يوم الوقف كذا في الحاوي ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي او على من يتزوج  
من ولدي يدخل فيه كل من اسلم ويتزوج بعد الوقف لا من كان مسلما ومتزوجا يوم الوقف  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال على الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من كان  
فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي \* ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رح  
يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان  
غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في فتح القدير \*  
ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في  
الحاوي \* وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء ثم مات احدهم من  
ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية \*  
رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى  
واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الغلة له لا لغيره فان لم يبق واحد  
من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد لولد شيء وان لم يكن له وقت الوقف

ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون  
ولد الابن سند مدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية  
وبه اخذ هلال رح والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* فان حدث له ولد لصلبه  
بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة \* ولو مدم البطن الاول  
والثاني ووجد البطن الثالث والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون  
وان كثرتهم كذا في المحيط \* وكل جواب مرفته في الوقف على ولده فهو الجواب  
في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة \* لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي  
وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده ويشترك  
البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من اسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه اولاد البنات في ظاهر الرواية  
ومليه الغنوي كذا في محيط السرخسي \* وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد  
ولدي فيكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابداماً تنا سلوا ولا يصرف الى الفقراء  
صليحي احدى كون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر  
الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم بعد هم على ولد ولدي او يقول بطنا  
بعد بطن فمريد ابيما بدأ الواقف كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل للبطن الاول  
صادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذه البطون  
في القسمة والاقرب والا بعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وقفت على اولادي وله ولد  
واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال  
هذه صدقة موقوفة على ولد وله ولد واحد فالوقف كل له وكذا لو كان له اولاد فانقرضوا لم يبق  
الا واحد كذا في الحاوي \* وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضا فعلى اولادهما  
واولاد اولادهما ابداماً تنا سلوا فانقرض احد الولدين وخلف واحد يصرفه نصف الغلة  
الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة  
كلها الى اولادهما واولاد اولادهما كذا في الوقعات الحسامية \* ولو قال هذه الضيقة صدقة موقوفة  
على المحتاجين من ولدي وليس له في ولده الا محتاج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا

المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزانة المفتين \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنى وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كان نصف الغلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعا هكذا في الظهيرية \* ولو قال موقوفة على بنى فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على الذكور من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد الشنمي عن ابي حنيفة رح انهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على بنى وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنتين كذا في الوجيز \* ولو وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابداماتنا سلوا انقسم الغلة بينهم على من كان ولدا بنده على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكور والانثى واولاد الابنة تدخل كذا في خزانة المفتين ناقلا من النوازل \* ولو وقف على نسله او ذريته دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قربوا وبعدوا ولو وقف على حترته قال ابن الاعرابي وتعلب العترة الذرية وقال العينى هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه اولاد البنات كذا في السراج النوافج \* رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولدولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه ولد البنين والبنات اجرازا كانوا او مملوكين وحصنة المملوك تكون لولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي \* ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولدت ولد ثم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلهم سواء كان النسل مخلوقا ام لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسلهم كذا في منهي السرخسي \* وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون الولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على ولدي المخلوقين ولولاد اولادهم ونسلهم دخل

الا ولاد المخلوقون منه واولادهم واولاد اولادهم ابدما ما تناسلوا ولو قال علي ولدي المخلوقين واولاد اولادهم ومكت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط \* ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث من ولدي لم يدخل فيه اولاده لصلبه الحادثون ويدخل فيه اولادهم فان قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم ماتوا لدوا وكان له اولاد قبل ان وقف ما توا وخلفوا اولادهم لم يدخلوا في الوقف ولو قال علي ولدي وولد ولدي واولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي \* اذا قال في صحته جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدما علي ولدي وولدي ولدي واولاد اولادهم ونسلهم ابدما ما تناسلوا فانه يدخل في خلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد ابدما ومن مات منهم قبل حدوث الغلة يسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق مهمته ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال علي هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحد ا كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم علي ان يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فجاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا انثى معهم او اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو قال علي ولدي وولد ولدي ابدما ما تناسلوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلما مات احد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدان لم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلي الذي مات من واد الصلب فما اصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولد هذا الميت بعده الذي جعله الواقف ومهم والده كذا في الخلاصة \* ولو قال علي ولدي وولد ولدي ونسلهم واولادهم ابدما ما تناسلوا علي ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم الخ بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت علي واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسله ابدما ما تناسلوا علي ان يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت علي واحد منهم ولم يترك



في ذلك نصيب كذا في الحاوي \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على المساكين على ان يبدأ بولدى الصلبي فيجوز غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على اولادهم ونسلهم فانه يكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج منهم وقال مع هذا وعلى ان يحرق غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي منهم احد فان غلة هذه الصدقة تكون لقرابته ابدان ثم بعدهم على المساكين ولو قال على ان يكون غلتها لعبد الله بن محمد وولد زيد ابدا ما بقي منهم احد فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على محمد وولد زيد وعلى عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة اصهم كذا في المحيط \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فنقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤوسهم فما اصاب ولد الولد هو لهم وقف وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما اصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة \* في وقف هلال ربح وقف على بعض اولاده وذكرفه وقف في حيوته وبعد وفاته وقوله بعد وفاته لا يوجب الفاسد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يعمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز \*

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة \* قال ابو يوسف ومحمد رح هي كل من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه او من قبل امه المحرم وغير المحرم والقرين والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء فاذا وقف على قرابته او على ذوى قرابته يظل هؤلاء تحت الوقف متدهما وقال ابو حنيفة رح ان حصل بلفظ الواحدان نحو قوله على قرابتي على ذى قرابتي دخل تحت الوقف من كان اقرب الى الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع بنحو قوله على ذوى قرابتي على اقربائي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى ينصرف اللفظ الى المثني فصاعدا وبكلمة المشائخ رح في معنى قولهما اقصى اب له في الاسلام قال بعضهم معناه اقصى اب اسلم وقال بعضهم معناه اقصى اب ادرك الاسلام اسلم او لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى الثاني يدخل اولاد عقيل وجعفر و



على الاول اولاد على فحسب واذا كان للواقف صنفان او خالان وقد حصل الايقاف بلفظ الجمع فعلى قول ابي حنيفة رح الغلة للعمين لانه يعتبر الاقرب فالاقرب وعندهما الغلة للعمين والخالين اربا ما لا نهما لا يعتبران الاقرب ولو كان له غموا احدوا خالان فعلى قول ابي حنيفة رح للعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط \* ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكر والانثى والمسلم والكافر والمحرم والملوك الا ان ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم يخلق الغلة والقبول الى العبد دون المولى وبعد الفتق يكون له كذا في الحاوي \* وفي الوقف على المقرب يقسم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والذكور والانثى والفقير والغنى سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز \* ولا يدخل ابو الواقف ولا اولاده لصلبه وفي دخول الجدران ايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير \* ويجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف روح لا يعطى لان ولد الولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خان \* والذي ذكرنا في قوله لا قربا له ولدوى قرابته فكذا في قوله لا رحا منه ولدوى ارحا منه ولا نسا به ولدوى انسا به كذا في المحيط \* ولو قال لذي قرابتى فالتقياس ان يقع هذا على واحد حتى لو كان له صم وخالان يكون الجميع للعم لان اللفظ قود بصيغة جمع وفي الاستحسان هم سواء لانه براد به الجنس كذا في الحاوي \* ولو كان وقف على ذوات قرابته او اقربائه او نسا به او ارحا منه لا قرب فالاقرب فانه يدحل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر الجمع بلا خلاف كذا في الذخيرة \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة على القرابة ولم يقل قرابتى قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال لا قارب او لا نسابة او لدوى الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الا مر على قرابته لكان العرف كذا في المحيط \* ولو قال على قرابتى من قبل ابي وامى او من قبل امى فهو على ما قال ويقسم الغلة عليهم على عدد رؤوسهم ولو قال على قرابتي من قبل ابي وامى وقرابتي من قبل ابي او على قرابتي من قبل ابي وامى وعلى قرابتي من قبل امى فالغلة تقسم على عدد رؤوسهم يستوى فيه من كان من قبل ابيه وامه ومن كان من قبل ابيه او من كان من قبل امه ولا يترجم قرابته من قبل ابيه وامه ولو قال بين قرابتي من قبل ابي وبين قرابتي من قبل امى فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل ابيه

ونظمتها يكون لقرابته من قبل أمته كذا في الذخيرة \* إذا حال ارتضى هذا صدقة موقوفة على  
 قرابته الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لا قرب قرابته اليه فان كان الأقرب واحدا فجميع الغلة  
 له وإن زاد على ما تنبى درهم وأمن كانوا جماعة فسمت بينهم بالسوية يستوى فيه الذكر  
 والأنثى فإذا تفرغ هو لاء فالغلة لمن يليهم في القرب حتى يصير إلى أبعدهم قرابة وهذا  
 قول محمد بن روح واليه ذهب هلال بن روح وقال أبو يوسف رح يكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى  
 الواقف لهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الأدنى فالأدنى فان قال بعضهم لا قبل سقط  
 سهمه وكانت الغلة للباقيين كذا في الحاوي \* ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من فلاتها  
 يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط \* إذا وقف أرضا على  
 قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البينة ولا يقبل بينته إلا على خصم والخصم  
 هو الواقف إن كان حيا وإن مات فالوصى الذي الأرض في يده هو الخصم فان أقر الوصى  
 بقرابته من قرابة الميث لم يصح إقراره وإنما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاوي \*  
 فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا  
 في الذخيرة \* ولا يكون وارث الميث خصما للمدعى في ذلك إلا أن يكون متوليا وكذلك  
 قرابة الواقف لا يكونون خصما للمدعى كذا في المحيط \* فان برهن على المتولى بأنه قريب  
 الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لام ولا يقبل على  
 الأخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا أخرا عطاء وإن لم يقولوا ذلك  
 فيما بين زماننا لم يفتع اليه كذا في الوجيز \* ولا يؤخذ منه كقيل متدا بيشيعة رح كذا في الميراث  
 كذا في المحيط \* فان قل الشهود له قرابة حبيب فالقاضي يفرز انصبه هم فان قال الشهود  
 لا ندري عددكم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فقولوا  
 لكم له قرابة أخرى سوى كذا كذا كذا في الذخيرة \* فان برهن على أن حاكم بلدة  
 كذا حكم بالقرابة الواقف قال هلال بن روح يسأل منه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر  
 قرابة يستحق بها الوقف عطاء والألا فان غاب أو مات الشهود قبل التفسير يسأل المدعى  
 فان ذكر قرابة يستحق بها عطاء والألا لا يكون نقضا لقضاء الحاكم الأول لأنه حكم بأنه  
 قريب

قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان يحكم بإعطائه شيء من الغلة أو بانه الموقوف عليه يمضيه ويعطيه أيضا كذا في الوجيز \* وإن لم يفسر المسمى القرابة أو كان منها قال جلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الأول على الصحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط \* رجل أنبت قرابته عند القاضي وقضى بهالة ثم جاءه أخو واد من أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فاراد أن يحا صم المقتضى له فإن كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وإن لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء قدمه المسمى القاضي الذي قضى به للأول أو قدمه إلى قاض آخر وهذا استحسان ذهب إليه جلال رح هكذا في الذخيرة \* وإذا أنبت واحد من الأقرباء قرابته فقامه الآخر لبننة أنه ابن الذي أنبت قرابته وأبى ابنه أن يكتفى به ولا يحتاج إلى تفسير القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا قام البننة أمه أو لاهيه وإمه كذا في الحاوي \* وكذلك لو كان المقتضى له الأول امرأة وباقي الميثلة بحالها كذا في الذخيرة \* وإن أقام الثاني بينة أنه أخو المقتضى له الأول لاهيه فالقاضي أن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني اجنبيا عن الواقف وعلى هذا يخرج من جنس المماثل كذا في المحيط \* وشهادة ابني الواقف أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة \* وأن شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد ذلك الاثنان لهذا من شهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي \* وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقتضى لهما للشاهدين لا يقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الآخرين ماضية على ما لها كذا في الذخيرة \* لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يعد لهما شريكهما فيما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي \* وإذا وقف أرض على قرابته فمها رجل واد من أنه من قرابته واقرا الواقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف عليه فان كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الواقف فاما إذا أقر بذلك في عقد الوقف بان قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه اما إذا لم يكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط \* أن شهدوا على إقرار الواقف لواحد أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فان لم يكن له قرابة معروفون استحسنت أن أعطيه الغلة إذا فسروا إقرارا لميت بذلك كذا في الحاوي \* وإذا

وقف على ولده ونسله ثم اقر لرجل انه ابنه فلا يصدق في العلل الماضية ويصدق في الغلات  
المستأنفة كذا في الذخيرة \* وان اوقف على قرابته وجاء رجل يدعى انه من قرابته واقام  
بينه فشهدوا ان الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً  
وكذلك لو شهدوا ان القاضى فلا ناك ان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط \*  
ان اوقف على اقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن او اب دخل تحت الوقف  
ولو كان الوقف على اقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقف وان كان له ابن وابوان  
فالغلة لابن وكذلك الابنة وان مات الابن والا بنه كانت الغلة للمساكين ولا تكون للابوين  
وان كان له ابوان لا غير كانت الغلة بينهما نصفين فان مات احدهما كان للحي النصف والنصف  
الآخر للمساكين وكذلك الاولاد ان كانوا مشرة فمات احدهم كانت حصته للمساكين وان كانت  
لواقف ام واخوة كانت الغلة للام دون الاخوة وكذلك اذا كان له جد وام فالام اقرب من الجد  
ومن الاخوة والاب ايضا اقرب \* وان كان له جد ابوالاب واخوة فالغلة للجد في قول من يرى الجد  
محتاج الاب وفي قول الآخر للاخوة دون الجد كذا في الذخيرة \* فان كان له اخوان احدهما لاب  
وام والآخر لاب اولام فالذى من قبل الاب والام اولى وكذلك اولاد الاخوة والاخوات  
والامام والعمات والاخوال والحالات من كان من قبل الاب والام فهو اولى من الذى يكون  
من قبل الاب او من قبل الام فان كان ثلثة اخوال متفرقين وعم لاب يبدأ بالخال من قبل الاب  
والام فان كان اخ لا يبدواخ لام فالذى من قبل الاب اولى على قول ابى حنيفة رح الاول  
وعلى القول الآخر وهو قولهما سواء وعلى هذا جميع الاقارب كل من كان من قبل الاب  
فهو اولى من الذى من قبل الام في قول ابى حنيفة رح الاول وفي قوله الآخر وقولهما سواء  
كما في الجاوى \* ولو كان له اب وابن ابن فالغلة للاب دون ابن الابن وان كان له اخ لابيه وامه  
واخواتهم كانت الغلة لابن الابن وان كانت له بنت بنت وله ابن ابن ابن اسفل من  
هذه كانت الغلة لبنت البنت وكذلك الموصية في هذا كله ولو كان له اخت لاب وام وبنت بنت  
بنت بنت بنت بنت بنت اولى كذا في المحيط \* فالناصل انه يبدأ بولد الواقف ثم بولد الاب  
ثم بولد الجد فان كان له ابوا لام وبنت الاخ لام اولاب وام فعند ابى حنيفة رح الجد اولى  
وعند هذا بنت الاخ اولى ولو كان مكان بنت الاخ بنت ابنت فهو اولى بالاتفاق ولو كان له

كتاب الوقف ( ٢٨٢ ) في المصارف \* في الوقف على فقراء قرابته

ابن اخ لاب وام واخ لاب اولام فالغلة للاخ كذا في التفسير \* وابن الاخ من الام اولاد من العم من قبل الاب كذا في الحاوي \* ولو وقف على اقاربة الميسرين في بلد وأخره للفقراء ان كانوا يحضرون فوظيفتهم تدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحضرون فكل من انتقل الى بلد آخر حرم وان لم يبق احد منهم يصرف الى الفقراء وان عاذ منهم عادت وظيفته في المستقبل لا في الماضي كذا في الفتاوى العنابية \* وقف ضيعته وامران يعطيان اقرباءه كفايتهم وهم قوم غير مختصين ان لم يذكر الاولاد يدخل اولاد الاقرباء واولاد اولادهم لا ثم من اقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لاولادهم لا يدخلون حال حياة الآباء ثم حد الكفاية قدرا للحاجة لنفسه وان يكون من اهله وولده وخادم واحد كذا في المضمرات \* وقف كان في يد الواقف وكان الواقف يفرق الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء فمات الواقف وارضى الى آخره لم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة من اقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء قرابتي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم وقوع الغلة عند هلال رح وبه نأخذ كذا في المضمرات \* وعليه الفتوى ولو قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على الفقراء قرابتي ولو قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي او في فقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات تقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فكذلك فان احتمل الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتملت قبل مجيء الغلة فلا خصمة لك وقال هو انما احتملت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حيف الجارية \* وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وترك اولادا صغارا لا يكون لهؤلاء اولاد خصمة في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على المحتاجين من قرابته وأخره للفقراء لم يثبت له ابن فقير قال ابو يوسف رح لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنابية \*

أنا قال على الصلحاء من فقراء قرابتي فالصلحاء من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية  
 كما من الأدنى قليل الشريفة يمتنعك ولا صاحب زينة ولا قذاف للمحسنيات ولا معروف بالكذب  
 فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله  
 من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي \* وأذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير  
 أهل البلد الذي هو الواقف فيه لا يبعث إلى تلك البلدة ولكن يقدم على فقراء منهم في هذه البلدة  
 وإن بعث إليهم إلى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ  
 بالأقرب والأقرب فمضى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم إلى الواقف فيعطى ما تتي درهم لايزاد عليها  
 ثم الذي يليه في القرب يعطى ما تتي درهم وهكذا إلى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم  
 أعطى الأول ما تتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالبطن الأقرب  
 وما ضاع يكون حصته من يليهم كذا في الحاوي \* فان أعطى كل واحد منهم ما تتي درهم وبقي  
 من الغلة شيء ففي الاستحسان يقدم بينهم بالصوية هكذا في المحيط \* ولو قال على فقراء قرابتي  
 على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب كل الغلة ولو قال على فقراء قرابتي  
 يعطى منها الأقرب فالأقرب يعطى ما تتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التا تاريخانية \*  
 والفنير في هذا الباب من يعد فقيرا في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي \* من له المسكن  
 لاخير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب  
 كفاف ولافضل فيها وكذلك إذا كان له مع ذلك متاع البيت ما لا قضاء منه كذا في الذخيرة \*  
 وإن كان له مائتا درهم أو مشرون مثقال ذهب فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط \* وإن كان له  
 فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما تتي درهم فهو غني لا يحل له الزكاة  
 واخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان له مسكن أو خادمان والمسكن الفاضل  
 والخادم الفاضل يساوي ما تتي درهم فهو غني في حق حرمته أخذ الزكاة والوقف وإن  
 لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا راجع كذا في المحيط \* وإن كان له فضل  
 من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل ممكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي ما تتي  
 درهم وإنما اجتمعت بلغت ما تتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان له أرض  
 تساوي

تساوي ما نتيه في زهم ولا يخرج غلتها ما يكفيه فهو غني على المختار كذا في خزائن الغنيين \*  
وان كان له مال كثير فثابت او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على اخذها يعطى له من الوقف  
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على الناس لا يقدر على اخذها  
الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة  
فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له اخذ الزكاة كذا في فتاوي قاضيهان \*  
وان كان له دين على مفلس فهو فقير وان كان على ملي وهو مقرب فهو غني وان كان متصلاً  
وله بيعة فكذلك وان لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة \* وقف ارضاً على حقدته من  
كان منهم فقيراً او له من الحفدة من عنده فرس فان امسك الفرس للجهاد والركوب فلان به  
زمانه يعطى له وان امسك الفرس تشرفاً به لا يعطى اذا كان الفرس يساوي ما نتي درهم وليس  
عليه دين ولا مهر كذا في المصبرات \* كل من وجبت نفقته في مال انسان وله ان ياخذ ذلك  
من غير قضاء ولا رضاء ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما  
حتى لا يقبل شهادة احد هما لصاحبه بعد غيبته يعني المنفق في حق حكم الوقف وذلك  
كالوالدين والمولودين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره يفرض القاضي  
ولا ياخذ النفقة من ماله الا بقضاء او رضاء والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع  
الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة احد هما لصاحبه لا بعد غيبته يعني المنفق في حكم الوقف  
وذلك كالاخوة والاخوات وسائر المحارم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط \*  
اذا وقف ارضه على فقراء قرابته وله قريب غني ولهذا الغني اولاد فقراء فان كانوا صغاراً  
ذكوراً واناً او كانوا كباراً واناً لا ازواج لهم او ذكوراً زمنياً او مجانين فلا حظ لهم في هذا الوقف  
وان كان لهذا الغني اخوة او اخوات فقراء او ولد له كبير فقير مكتسب فلهم حظ في هذا الوقف  
كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غني لا يعطى من الوقف والزوج  
اذا كان فقيراً يعطى من الوقف ولو كانت امرأته غنية واذا كان لقريبة ولد كبير لا زمانه به  
وهو فقير ولهذا الولد اولاد صغار فقراء فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف لاني افرض نفقتهم  
من مال جدهم واما ابوهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب  
لانه كبير لا زمانه به واذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة \*

١٠٠ كتاب الوقف ١٠٠ سنة ١٢٨٦ في المصارف \* في الوقف الذي فترته رابته

والوقف الذي فرض صدقة موقوفة على عجز أو غنى أو فقير أو رجل فقير يوم منحه الله ما احتجني قبل  
ان ياخذ حصته فلم يحضره من ان يورثه ان كان غنيا من قبله ولدا بعد منحه الله ما احتجني قبل سنة شهر  
فلا حصه له في هذا الوقف كذا في المحيط \* واستحق ما يستقبل من الغلات كذا  
في فتاوى ابن قاضي شهاب بن الوفاق ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من رجل فلان او من  
آل فلان ولبن في القطة او آله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة  
موقوفة على فقير او آل فلان كذا في المظهرية \* اخوان لاب وام وقفا على فقراء قرابتهم  
فيعلم كل واحد من القرابة بنظر ان كانا وقفا ارضا مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا  
وان وقف كل واحد ارضا على حدة يعطى من كل واحد قوته والمراد من القوت في جنس هذه  
المسائل الكفاية فان كان الوقف ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتيروا ان كان الوقف  
حائوتا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط \* لو وقف ارضه على فقراء قرابته وان من رجل انه  
فقير وهو قريب الواقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقروا ان كان ثابتا باعتبار الاصل والظاهر  
لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فان اقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يفسر الشهود  
قرابته وهو ان يكون من ذوى الارحام وان اقام البينة على فقره ينبغي ان يفسر الشهود انه  
فقير معدم لا نعلم له مالا ولا احدا يلزمه نفقته فاذا قضى القاضي باعدامه لا يكون قضاء بالادام  
في حق الدين اما اذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء بطلب الوقف يعطى له هكذا ذكره  
هلال رح وقال الفقيه ابو جعفر رح يجب ان يثبت مع ذلك انه ليس له احد يلزمه نفقته لان  
ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف  
كذا في محيط السرخسي \* فان اقام البينة على انه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له احد يلزمه  
نفقته ان خله القاضي في الوقف واستحسن هلال رح ان لا يدخله حتى يسأل منه في السر قال  
مشائخنا رح وانه حسن وقال ايضا وان اتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر ايضا وافق  
خبر السرايين انه فقير وليس له احد يلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستحلفه بالله  
ما لك مال وانك فقير قال مشائخنا رح وانه حسن ايضا وكذلك يستحلف على قول هلال رح  
بالله مالك احد يلزمه نفقته وانما حسن ايضا كذا في الذخيرة \* فان برهن على ما ذكرنا واخبر  
مدلان بغناه فهما ابوان ولا يجعل مصرنا قال هلال رح والخبر في هذا الباب والشهادة سواء



لأنه ليس بشها ولا شفعة بل هو خير ولو قالوا لا نعلم احدا يجب نفقته عليه كفا ولا يحتاج الى  
 ان يقولوا بالقطع ليس احد منفق عليه كما في المهرات كفا في الوجيز \* واذا اراد الرجل ان يات  
 فوا بته ولده وقدره في الوقف فله ذلك ان كان صغير الخلق الكبار فانهم يثبتون فقرهم بانفسهم  
 ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم اب ولا وصى الاب ولهم ام واخ وعم  
 او خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان كان الصغير في حجره استحسانا ثم ان كان الام  
 او العم او الاخ موضع الغلة في ايديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤثرون  
 بالا تفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك يوضع في يد رجل ثقة ومؤثر بالتفقه عليه كذا في المحيط \*  
 رجل وقف ضيعة على فقراء اقربائه فاراد بعض الفقراء من اقربائه ان يحلف البعض باهم اغنياء  
 ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بان ادعوا عليهم مالا يصيرون به اغنياء كان لهم ان يجافوهم  
 فان كان القيم يعميل اليهم فاراد هؤلاء ان يحلفوا القيم بالله ما تعلم انهم اغنياء ليس لهم ذلك كذا  
 في الواقعات الحسامية \* واذا برهن مدحاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر  
 يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج الى اعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف  
 فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به حاكم ثم جاء بطلب بوقف  
 اخى الواقف لا بويين على اقربائه لا يحتاج الى اعادة البينة وكذا لو جاء اخو المتقضى لا بويين  
 كذا في الوجيز \* ولو اقام رجل بينة مندا لقاضي ان الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل  
 هذه المدة استحق الغلة وان طال المدة في القياس لكننا استحسنا قلنا ان القاضي يما له اعادة  
 البينة اذ طال المدة على انه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان  
 فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة  
 اخرى فاذا قضى القاضي انه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة هو غنى وقال انما استغنيت  
 بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لا بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس ان يكون القول قوله  
 وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غنى  
 وقال انما استغنيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياسا واستحسانا وان جاء بطلب الغلة ويدعي  
 انه فقير وقال الشركاء انه غنى وارادوا استخلاصه فلم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم  
 غني من الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم ومن اخذ شي من غلته واذا شهد الشهود على فقره

وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وإنما يدخل في الغلة الثمانية إلا أن يوقفوا  
 فقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فم يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط \* وأذا شهد  
 القراية بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود  
 غنياً وشهدوا لرجل من قرابتهم بقرابته وفقره ذكر الحصاص في وقفه في باب الوقف على فقراء \*  
 لقراية أنهم إذا لم يجزوا إلى أنفهم منفعة بشهادتهم ولم يدعوا من أنفسهم بذلك ضرورة  
 نبئت شهادتهم وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان ممن صحت  
 فرائضهما لرجل أنه من قواية الواقف وفسروا قرابته أن ذلك جائز فإن لم يعدل شهادتهما  
 لحد القاضي شهادتهما فللذى شهدا له بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل إليهما من مال  
 الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة \* وذكر هلال رح في وقفه إذا شهد رجلان  
 اجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل  
 قال هلال رح في وقفه لو قرر رجل من القراية أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير  
 وإنما افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وإن كان فقيراً للحال وإن شهد الشهود أنه اتلف  
 ماله قبل حدوث الغلة استحق الغلة فلن قالوا الجاء واتهمه القاضي بالتلجئة لا يعطى إلا إذا كان  
 ما يلجئه يصل يده إليه كذا في المحيط \* الفصل الخامس في الوقف على جيرانه \* وقف  
 على جيرانه ففي القياس يصرف إلى الملاصق وفي الاستحسان يصرف إلى من يجمعه وإياهم  
 مسجد المحلة كذا في الموجيز \* وهو المختار كذا في الغيائية \* ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رح  
 الشرط السكنى ما لا كان الساكن أو غير مالك هو الصحيح كذا في المحيط \* وإن كان الساكن غير المالك  
 كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضي خان \* ويدخل فيه الجار مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان  
 أو أنثى حراً كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤسهم فإن فضل الوصي  
 بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي \* ولا يدخل فيه أمهات الأولاد والمدهون والعبيد  
 كذا في الخلاصة \* وكذا المديون الذي حبس في محلته بدين كذا في الموجيز \* ولا يدخل فيه  
 ولد الواقف وأبوه وجدته كذا في الحاوي \* وولد الولد إذا كان جاراً لا يدخل امتحاناً  
 كذا في خزائن المفتين \* وأخوه وصمه وخاله يدعون كذا في الظهيرية والمحيط \* ولو كان للواقف  
 جيران

## كتاب الوقف

( ٨٩ ) في المصارف \* في الوقف على أهل البيت والآل  
 جيران فانتقل بعضهم إلى محلة أخرى وبأموالهم فانتقل قوم آخر بعد أن رآك الغلة نزل العصى  
 إلى جواره فاعتبر فيه من كان جاره وقب فسمعت الغلة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو وقف على  
 جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها إلى دار أخرى أو سكنها بأجرة إلى من مات فالغلة  
 لجيران الدار التي انتقل إليها ومات فيها كذا في المحيط \* ولو وقف على جيرانه ثم خرج إلى مكة  
 ومات فيها أن كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وإن خرج حاجا أو معتقرا فالغلة لجيران بلده  
 كذا في الظهيرية \* ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والأخرى في محلة فالغلة لجيران الدار التي  
 يسكن فيها كذا في المحيط \* ولو كان له داران وفي كل داره زوجة فالغلة لجيران الدارين وإن مات  
 في أحدهما كذا في الحاوي \* وكذا لك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والأخرى بالبصرة  
 وله في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط \* ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته  
 تلك الدار وانتقلوا إلى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت إلى بيع الورثة كذا  
 في خزائن المفتين ناقلا من الحميدى \* ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران إلى نفسه  
 بأن لم يقل على فقراء جيرانى فهذا أو ماله وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية \*  
 وأن كان حين مرض حوله ابنه إلى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الأولين وليس  
 هذا بانتقال كذا في المحيط \* امرأة كانت تسكن دارا وقت على جيرانها وقفها ثم تزوجت ووفت  
 إلى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك إذا تزوج الرجل امرأة وانتقل إليها  
 انتقل جواره الأول كذا في الظهيرية \* قالوا إن كان متاعه في داره الأولى فالغلة للأوليين  
 كذا في المحيط \* وإن لم يتحول وكان يختلف إليها فجيرانه جيران داره دون دار امرأته  
 كذا في الحاوي \* وإذا وقف على فقراء جيرانه فالارملة تدخل إذا كانت جارا وذات البعل  
 لا تدخل كذا في الظهيرية \* وإن لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهدا لشهود  
 على المنزل الذى توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وإن أدى جيرانه فقير ولم يعرف  
 كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف والوصى أصطبت الغلة لفقراء الجيران فالقول  
 قوله مع بمينه وإن جحد ذلك الجيران كذا في الحاوي \* الفصل العاشر  
 في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب \* إذا وقف أرض على أهل بيته دخل  
 تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام يحتوى فيه المسلم

والكافر والذکر والانثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه واد الواقف وولده ولا يدخل اولاد البنات واولاد الاخوات وكذلك لا يدخل اولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان ازواجهن من بنى اعمام الواقف كذا في الظهيرية \* وذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح سير الكبير اذا ذكر اهل البيت في الوقف والوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان اراد بيت النسب فاهل بيته جميع اولاد ابيه المعروفين به وذكر القاضي الامام على السغدی أن الواقف ان كان لبيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع اولاد ابيه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغيائية \* واذا وقف على اهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجودا من اهل بيته ومن ياتي بعد هؤلاء من اولادهم واولاد اولادهم كذا في المحيط \* وقوله على الى وجنسى كاهل بيتي ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواهم حيث يكون لمن يكون فقيرا وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنيا فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير \* وان وقفت امرأة على اهل بيتها او على جنسها لا يدخل والدتها وولدها كذا في خزنة المفتين \* ولو قال على اهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند ابي حنيفة رح وقال هلال رح ولكننا نستحسن فمجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوى \* وهو المختار كذا في الغيائية \* ولا يدخل تحت الوقف مما ليكه كذا في المحيط \* ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوى \* والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواه كان في منزله او في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين \* واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع بابائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان ازواج البنات من ولد فلان وكذلك اولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان ازواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه وازيد اولاد وزيد حتى لا يكون لاولاده شيء لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط \* الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين وامهات الاولاد \* اذا قال رجل حر ااصل ارضي هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء

## كتاب الوقف ( ٢٩١ ) في المصارف\* في الوقف على الموالى والمدبرين

ولم يزد على هذا وله موالى متفقة بصرف الغلة اليهم ويدخل في ذلك من امتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من امهات اولاده ومدبريه ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان او كافرا ذكرا كان او انثى ويدخل فيه اولاد مواليه لانه لا مولى لهم فهو الواقف كذا في الحاوي\* واولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاء ابائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاء ابائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين\* ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه يصرف الغلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولا يكون لموالى مواليه شيء فان كان له مولىان صرف الغلة اليهما كذا في الحاوي\* ولو كان له موال ومولىات كانت الغلة لهم بالسوية ولو كان له مولىات ليس معهن رجل كان للمولىات كل الغلة كذا في فتاوى قاضي خان\* وان كان له موالى مولاة وموالى متفقة فالغلة لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى مولاة صرف الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط\* وان كان له موال ولا بنته موال وقد ورث هؤلاء هم من ابية فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنة شيء واذا لم يكن له الاموالى ابنة فعن ابي يوسف رح وهو قول هلال رح انه يصرف الغلة الى موالى ابنة وانه استحسان كذا في الظهيرية\* ولو قال مولى وموالى والدى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى اهل بينى لم يعط موالى امرأته واخوانه الا ان يكونوا من اهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوي\* قال على موالى واولادهم ونسلهم يدخل في ذلك مواليه واولادهم واولاد اولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت مولاة وان كان ولاءهم لقوم آخرين وكذلك لو كان امه من مواليه وابوه من العرب لانهم اولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وتركت ولدا ولم يكن الواقف شرطا ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب المولاة الى جميعهم هكذا فتى ابو القاسم فان قال على موالى واولادهم ونسلهم الذين يرجع ولواءهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من اولاد البنات فان قال على مولى الذين امتقهم ونالهم العتق منى لم يدخل ولدا لمولى قبله كذا في الحاوي\* رجل وقف دارة اوضيعته على الموالى واولادهم فولد ولد ففنى غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لاقبل من ستة اشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة

الهيئة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقبل من ستة اشهر كذا في الوقفات الحسامية \*  
ولو قال على موالى وقد اعتق هو واخوه عبدا لم يدخل في الوقف ولو كان قال على  
من يرجع ولاؤه الى وقد كان اعتق ابوه عبدا فورثه هو واخوه يدخل في الوقف ولو قال  
على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمهم دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلاحق له فان  
عاد ما وجبه كذا في الحاوى \* ولو قال على موالى وموالى وموالى موالى موالى  
دخل الفريق الرابع ومن هو اسفل منهم على قياس مسألة الولد كذا في المحيط \* اليتيمة مثل  
علي بن احمد ومن وقف صيغته على مواليه واولادهم بطنا بعد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولاده  
فهات ولحد من الفريق الآخر وبقي منه اولاد فنصيب المتوفى لمن يكون لاولاده اولادى يكون  
من البطن الاول فقال الاول ان يصرف نصيب الميت الى اولاده كذا في التا تاريخا نية \*  
ولو اقر الواقف لرجل مجهول النسب انه مولاه وصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولاء  
معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيهان \* وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الجائبة  
هي مستقيم في الغلات الماضية والغلات التى حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط \* فان كان  
لواقف مولى اعتقه وموالى اعتقهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية \* ويعطى الغلة  
للمغفراء كذا في المحيط \* وان قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد على امهات اولاده ومدبراته  
فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون واذا صح الوقف استحق الغلة من كان  
منهم عنده وان كان قد زوجهم وامام من اعتقهم من امهات اولاده في حال حيوته قبل حصول  
هذا الوقف فلاحق لهم فيه لانهم قد انفردوا باسم هو الولاء فيقال موليا ته فلا يدخلن في شيء  
من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن له ام ولد الا وقد اعتقت في حيوته  
فالغلة لها كذا في الحاوى \* وان قال على امهات اولاد زيد وعلى موليا ته ولزيد امهات اولاد  
قد كان اعتقهم وامهات اولاد لم يعتقهم قسمت الغلة بين امهات اولاده وبين موليا ته  
ودخل اللاتي كان اعتقهم في موليا ته كذا في المحيط \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
بعد وفاتى على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه كذا في فتاوى قاضيهان \*  
رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك يزيد فباعه زيد فالغلة لسالم تدور معه  
والقبول

والقبول اليه دون المولى فمن ملك ماله وقت الحاجة فالفلة فالفلة له كذا في الحاشية \* ولو وقف ارضه على سالم فلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد ماله فالفلة لسالم تدور معه كيف دار فان ملك الواقف ماله بطل الوقف على سالم كذا في خزائن المغنين والمحيط \* ولو قال على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالفلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء فان باع الواقف ماله هذا من رجل لا يكون للسالم ولا لمولاه من فلة الوقف شيء فقد يجوز الوقف على امهات اولاده ومدبراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد اشار محمد رح الى الفرق بينهما وقال لان فيهن ضربا من العتق ولا كذلك المماليك كذا في الطهيري \* مثل ابو حاتم عن ضيعة موقوفة على المولى لو اراد باقسمة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا في التا تاريخانية ناقلا عن البيهقي \*

التصنيف الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو او بعض اولاده او قرابته \* وفي الفتاوى اذا جعل ارضا صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته او احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الفلة شيء منذ الكل كذا في الخلاصة \* وان قال في الصحة ارضي صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث او كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز ان تصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن ابى القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رح وبه يقتضى كذا في الغياثية \* فان احتاج بعض قرابته او بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة فهنا احكام احدها ان تصرف الفلة الى فقراء القرابة او الى فان فضل منها شيء يصرف الى الاجانب والثاني ان لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الفلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الفلة والثالث انه ينظر الى الاقرب فالاقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب والاثم ولد الولد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان خفلوا فان لم يكن من هؤلاء احدا او فضل اعطى فقراء القرابة ويبدأ فيهم ايضا بالاقرب كذا في الحاشية \* ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره اقرب من الواقف منزلا كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في المحيط وقفاوى قاضيجان \* الرابع انه يعطى كل واحد ممن يعطى اقل من ما بنى درهم وهذا قول هلال رح كذا في الحاشية \* هذا اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته او اذا وقف على فقراء قرابته يصرف جميع الفلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ما بنى درهم

ولما اذا وقف على الا فقراء لا فقراء من قرابته فلهذا يعطى الكل انما يعطى اقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة \* فلما اعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان اعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك اسباب الرجوع اليهم لئلا يفتقر كان للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك فلا يعطونهم ولا ما الا ول قد قضى بذلك فقال للمقيم حكمت بذلك وجعلته راتبه لهم في الوقف صلوا فنفق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده ان ينقض ذلك كذا في الحاوي على الوقف لوضعه على الناس نصف فلتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرايبه من الذي يسمى لهم لا يكفونهم اعطاهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رح لا وهو قول يوسف بن خالد الشامي عرج وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن احمد الفارسي والغني ابو جعفر الهندواني عرج يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء قرابته يستحقون بالجهتين جميعا كمن واقف برضا على قرابته وارضاه على جيرانه وبعض الجيرانه قريبه فانهم يستحقون من الوقفين والوصفين ومن ابي يوسف رح ان الواقف ان شرط في الوقف ان لفقراء قرابته كذا بولماسا كمين والفقراء عرج كذا اعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط ان لفقراء قرابته كذا الباقى للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه اخذ محمد بن سلامة وانما نصيبهم من السلام البلخي كذا في الذخيرة \* ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين او لبناء السبيل او في سبيل الله والحج او في الرقاب فاحتاج بعض ولده او قرابته الى ذلك لم يعطو شيئا الا ان يكون الولد والمغريب منهم فيكون غارما او من ابنا السبيل فحينئذ يبدأهم كذا في الحاوي \* ولو وقف ارضه على فقراء قرابته وارضاه لآخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فان كان ذلك في مقدرين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخر ما يكفهم وان كان ذلك في مقدور واحد لا يعطون ويجب ان يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحدا على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط \* واذا اعطى واحدا من فقراء القرابة اقل من مائتي درهم فبا نفقه وقد بقي من الغلة اعطى ثانيا اذا لم يكن انفقها في الفساد كذا في الحاوي \* ومما يتصل بهذا الفصل \* اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة ابدى على زيد وولده وولد ولده ابدى ما تسألوا ومن بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوقف وكان فلتهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم اغنياء يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته



وكذلك لو قل ان احتاج مولى فاحتاج بعضهم ولو قال مولى ولد زيد ان ماتوا ردت غلة هذا الوقف على عمر وفئات بعض ولد زيد يعني البعض لم يرد الغلة حتى يموت كل ولد زيد هكذا ذكر الخصاصف كذا في الذخيرة \* قال هلال رح في وقفة اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء فمن احتاج من ولدى وولد ولدى اعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج احد من ولد صلبه ينظر الى ما يكفيه فيكون ذلك ميراثا بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولدا لولدا مطلقا ما يكفيه وان احتاج ولدا الصلب ولدا الصلب ما يصيب ولدا الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاجوا جميعا يقسم على عدد الورثوس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قضيت الغلة من سمي لكل فقير وكان يكفي لا حدهما فانه يبدأ بولد التواد كذا في المحيط \* الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف \* في الذخيرة اذا وقف ارضا او شيئا آخر وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعده للفقراء قال ابو يوسف رح الوقف صحيح ومشائخ بلخ رح اخذوا يقول ابو يوسف رح وماية الفتموى ترفيها للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات \* ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على ان يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت وعلى دين يبدأ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على فما ضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا ان يقول اذا حدثت على فلان الموت يغنى الوقف نفسه اخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة اسهم مثلا اسهم تجعل في الحج منه او في كفارات ايمانته وفي كذا وكذا وسمى اشياء او قال اخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير \* ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى يجرى غلتها على ما عشت ولم يزد على ذلك جائز وازامات يكون للفقراء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة يجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلم ابد اما تناصلا فان انقرضوا فهي على الساكنين جائز ذلك كذا في خزانة المفتين \* ولو شرط ان انه ان ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدث به الموت كانت غلة هذه الضيعة لفلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله ومقبه او بدأ بها جعل لفلان واخر ما جعل لنفسه قال الخصاصف تقديمه وتأخير سواه على مذهب ابي يوسف رح وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط \* وقف وقف على الفقراء وشرط فيه ان له

ان يا كل ويوكل مادام حيا فلذا خلعت كان اولده وكذلك لو ولد ولده ابدا خاتبا متلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات \* وبه اخذ الشيخ الامام الحلواني وحسام الدين رح كذا في المراجبة \* ولو شرط بعض الغلة للاهات او لاهة حال وقفه ومن يحدث منهم بعد وقسط لكل منهم في كل عام قسطا حال حيوته ومماته جاز بلا خلاف كذا في الوجيز \* وهكذا في المبسوط والد خيرة وفتاوى قاضيخان \* وهو لا يصح كذا في فتح القدير \* وكذلك اذا سمى ذلك بمدبريه كذا في المحيط \* ولو شرط الغلة لامائه او لعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند ابي يوسف رح خلافا لما ذهب اليه الكافي \* اذا وقف وقفا موبدا واستثنى لنفسه ان ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه ومياله وحشمه ما دلهم حيا حتى جازا الوقف والشرط جميعا عند ابي يوسف رح فان اقرضوا صارت الغلة للمساكين كذا في الذخيرة \* ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه ان يا كل منه ما دلهم حياتهم مات وعنده من هذا الوقف معا ليق او صنب او زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية \* وفي وقف الخصاف اذا شرط ان ينفق على نفسه وولده وحشمه ومياله من غلة هذا الوقف فجاءت غلته غباها وقبض ثمنها ثم مات قبل ان ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته اولاهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير \* وقف ضيعة على امرأته واولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لابنها خاصة اذا لم يكن الواف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى \* وقف ضيعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولد بعينه على انه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى اولاده وآخرة للفقراء ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات \* وقف ضيعة له على رجل على ان يعطى له كفايته كل شهر وليس له مبال فصار له مبال يعطى له ولعيا له كفايتهم كذا في الكبرى \* ولو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك فيكون وقفا مكانها فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف رح وكذا الوشرط ان يبيعها ويستبدل بتمنها مكانها وفي واقعات القاسي الامام فخر الدين قول هلال رح مع ابي يوسف رح وعليه الفتوى

الفتوى كذا في الخلاصة \* وليس له بعد استبداله مرة أخرى يستبدل ثانيا لا انتهاء الشرط بمرة  
الا ان يذكر عبارة تفيد له ذلك دائما كذا في فتح القدير \* وان كان الواقف قال في اصل  
الوقف على ان ابيعها بما بد الى من الينهم من قليل او كثير او قال على ان ابيعها واشترى  
بثمنها بعد اوقال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رح هذا الشرط فاسد يفيد به الوقف كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة ابد اعلم ان ليس له استبدل بها  
اخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشري بثمان الاولى كذا في محيط السرخسي \*  
وكما لو اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة  
الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا  
وباع الاولى ان يستبدلها بجنس العقار ما شاء من دار وارض وكنه لو لم يقيد بالبلد له  
ان يستبدلها بما يله شاء كذا في الخلاصة \* واذا قال على ان استبدل ارضا اخرى ليس له  
ان يجعل البدل دارا وكذا على العكس كذا في فتح القدير \* وله ان يشتري بثمان ارض الخراج  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال بارض من البصرة ليس له ان يستبدل من غيرها وينبغي  
ان كانت احسن ان يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير \* وفي القنية ما دلل رار  
الوقف بدار اخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة ويكون المحلة المملوكة خيرا من محلة  
الموقوفة وعلى مكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق \* ولو شرط لنفسه ان يستبدل فوطى به جاز  
ولو اوصى به عند موته لم يكن للوصى ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخوان يستبدل معا  
فتفرد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير \* ولو شرط الواقف في الوقف  
الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال  
اما اذا قال الواقف على ان لفلان ولاية الاستبدال فمات الواقف لا يكون لعلان ولاية  
الاستبدال بعد موت الواقف الا ان بشرط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضي خان \* وليس للقيم  
ولاية الاستبدال الا ان ينص له بذلك ولو شرط للقيم ولم يشترط لنفسه كان له ان يستبدل بنفسه  
كذا في فتح القدير \* ثم اذا جاز الوقف وشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس  
فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط \* ولو باعها بعروض  
نفي قياس قول الامام صح ثم يبيعها بعقار وقال ابو يوسف وهلال رح لا يملكه الا بالنقد كذا

في البحر الرائق \* او بارض يكون وقفا مكانها كذا في فتح القدير \* ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير \* وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط المحيط \* ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول ابي حنيفة رح ومنعه ابو يوسف رح اما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا في فتح القدير \* ولما باع الوقف ثم عاد اليه بما هو منسوخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانياً وان هادت بعقد جديد لا يملك بيعها الا ان يكون ممن لنفسه الاستبدال ولوردت بعيب بقضاء او بغير قضاء بعد القبض او قبل القبض بقضاء ماوت وقفاً وكذا اذا اقال المشتري قبل القبض او بعده كذا في فتح القدير \* وليس له ان يبيع الارض بعد الاقالة الا ان يكون اشترط ذلك في الوقف كذا في المحيط \* ولو باع ارض الوقف واشترى يثمنها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا من الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية وواقفاً لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالعيب ان لا ينتقض الوقف في الارض الثانية وفي الاستحسان لا يكون الثانية وقفاً كذا في محيط المحرصى \* ولو كان الوقف مرسلًا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها وان كان ارض الوقف بمسحة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضي خان \* وقد اختلف كلام قاضي خان ففي موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها والمعتمد انه يجوز للقاضي بشرط ان يخرج من الانتفاع بالكلية وان لا يكون هناك ريع للوقف يعمر به وان لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق \* وشرط في الاعفاء ان يكون المستبدل قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل كذا في النهر النائق \* وصلى شمس الائمة محمود الاوز جندى عمه وقف على اولاده وقال لهم ان عجزتم من امساكه فبيعوه قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب ان يكون قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح يجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ابن اصيلي او على ائمة

لا يزول ملكي من أصلها وعلى أن يبيعها أصلها اتصدق بثمنها كان الوقف باطلا كذا  
 في فتاوى قاضي خلعن \* ولو شرط أن يبيعه ويقتل ثمنه في وقف أفضل أن رأى الحاكم بيعه  
 أن له فيه كذا في الوجيز \* وذكر الخصاف في وقفه لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى ما رأى  
 من أبواب الخير فالوقف باطل وإن شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه بعده  
 أن يبيعه كذا في الذخيرة \* لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي أبطالها فالوقف باطل  
 عند هلال رح ومند يوسف بن خالد رح جائز والشرط باطل ولا رواية لابي يوسف رح قلنا نل  
 أن يقول الوقف جائز لأن هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولغا ئل أن يقول بأنه خير جائز منه كذا  
 في محيط السرخسي \* ذكر الخصاف في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رح فقال إذا كتب  
 في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه  
 ما يكون وقفا فله أن يبيع ويستبدل وإن قال في أول الكتاب على أن لفلان بيع ذلك والاستبدال  
 به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان بيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة \*  
 لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليك إذا شاء ويؤخر من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس  
 لغيره إلا أن يجعله له كذا في فتح القدير \* قال الخصاف في وقفه إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير  
 بعد ذلك فإن أراد أن يكون له ذلك أبدا ما شاء يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة  
 قال يشترط ذلك وإن اشترط الواقف هذه الأشياء لا نمان ما دام حيا فله ذلك كذا في المحيط \*  
 ولو شرط لنفسه ما دام حيا ثم للمتولي من بعده صرح ولوجعله للمتولي ما دام الواقف حيا  
 ملكه مدة حياته فإذا مات الواقف بطل وليس للمشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له  
 كذا في البحر الرائق \* إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن أضع خلتها حيث  
 شئت جاز وله أن يضع خلتها حيث شاء فإن وضع في الماكين أو في الحج أو في إنسان بعينه  
 فليس له أن يرجع منه وكذلك لو قال جعلتها لفلان أو أعطيتها فلانا فلا يرجع منه ولو وضع في فريق  
 بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رح بخلاف ما لو قال  
 على أن أعطي خلتها من شئت أو أضع الخ من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لي  
 أن أعطي خلتها من شئت من وئدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا  
 في المحيط \* إذا وقف أرضه على أن يعطي خلتها من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة

الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي \* وليس للواقف ان ياكل من غلته  
 كذا في الحاوي \* وان مات الواقف قبل ان يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء  
 كذا في المحيط \* واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء او قال على ان يضعها حيث شاء فله ان يعطى  
 الاغنياء كذا في القنية \* وان شاء ان يصرفها الى رجل فنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء ان يصرفها  
 الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له ان يحولها عنه الى غيره فاذا مات  
 فله ان يعطى غيره من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطله وان شاء صرفها  
 الى الفقراء دون الاغنياء جازت المشيئة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف  
 حينئذ ولا يبطل الوقف استحسانا ويبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي \*  
 ولو جعل غلتها لفلان سنة جاز وله ان يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلتها لرجلين فالغلة بينهما  
 ما عاشا فان مات احدهما فللمحي نصف الغلة ولو قال جعلت غلتها للوالدين صح كما لو وقف غلتها  
 في الابتداء كذا في المحيط \* ولو جعلت غلته لولده جاز كذا في الحاوي \* رجل وقف صبعة وشرط الواقف  
 ان يعطى القيم غلتها من شاء جاز وللقيم ان يعطى الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 واووقف في مرضه على ان يعطى فلان غلتها من شاء فاختر الوصى ان يضع ذلك في ولد المبيت  
 لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان اصله وقع صحيحا للفقراء  
 الا ان الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا  
 في المحيط \* ولو قال على ان يعطى فلان غلتها من شاء فهو جائز وله ان يعطى من شاء في  
 حياة الواقف وبعد وفاته فكأنه قال يعطيها في حيوتي وبعد وفاتي والقياس ان لا يعطى  
 بعد وفات الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء وان جعل اليه المشيئة ان يعطى  
 ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له ان يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة من يده بقوله  
 اطيح نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجوز وقف الرجل على نفسه  
 وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي \* بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه  
 في اقطاع الغلة فاطمأن بنفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقف كذا  
 في المحيط \* لو وقف لورثته على بنى فلان على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فشاء صرفها  
 الى واحد

الى واحد من بنى فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز وبصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى خير بنى فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسى \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى غلتها من شئت منهم فله ان يعطى من شاء منهم فان قال لا شاء ان اعطى اهدامهم فالغلة لهم وقد ابطال مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئته ولو قال صدقة موقوفة على بنى فلان ومكت وكذلك لومات الواقف فالصدقة لبنى فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له ان يحوله وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم وله ان يعطى جميع بنى فلان في الاستحسان فان مات الذى جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوى \* واوشاء كلهم بطلت ويكون للفقراء مندا بيمينه قياسا ومندهما جازت ويكون لبنى فلان استحسانا بناء على ان كلمة من للتبعض عنده وللبيان مندهما كذا في البحر الرائق \* فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء خير بنى فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسى \* فان قال وضعتها في بنى فلان ونسلهم جازت مشيئته في بنى فلان وليس لاولادهم ونسلهم شىء كذا في الحاوى \* اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان الى ان افضل من شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له ان يفضل من شاء ولورد المشيئة فقال لا شاء او مات كان الغلة بين بنى فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بنى فلان على ان لفلان ان يفضل من شاء منهم كان لفلان ان يفضل من شاء منهم كذا في المحيط \* ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الاخر للباقيين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الاخر بينه وبين الباقيين بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضى اشتراكه في النصف الباقي ولو قال ان اخص بفلنهما من شئت فخص واحدا بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسى \* ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان الى ان اخص من شئت منهم فهو كما قال وله ان يخص من شاء منهم ولودفع الكل الى واحد منهم جاز ولودفع الكل الى الكل القياس ان لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا اخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط \* ولو قال ان احرم من شئت منهم فحرمهم الارجالا جاز وليس له

ان يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يرد ما عليهم وصارا لوقف  
 للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشيتة  
 ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل ان يحرم احدا منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال على ان لي  
 ان اخرج من شئت منهم فاخرج واحدا او الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وان اخرج  
 واحدا ثم اراد ان يدخله لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لان له المشيتة في الاخراج  
 دون الادخال كذا في الحاوي \* ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رح انه  
 يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير انه يخرج من الغلة  
 ابدا فانه لو اوصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث  
 في المستقبل ابدا وعلى رواية هلال رح له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي من بعض  
 اصحابنا كذا في محيط السرخسي \* وان اخرج بان قال اخرجت فلانا وفلانا جاز والبيان  
 اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤوس الباقيين فيضرب لهما سهمان اصطلاح  
 اخذاه بينهما وان ابيا او ابى لهما وقف الا مر حتى اصطلاحا كذا في البحر الرائق \*  
 ولو قال اخرجت فلانا لفلان فلانا اخرج جميعا ولو قال على ان ادخل من شئت فله ان يدخل  
 من احب وليس له ان يخرج منهم احدا فان مات قبل ان يدخل احدا فالغلة لهم فان قال  
 ادخلت فلانا في غلتها ابدا فهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على ان لي ان ادخل فيه  
 ولد زيد لم يكن له ان يدخل فيها غير ولد زيد وله ان يدخل ولد زيد كلهم ويكونوا اربعة  
 لو ولد عبد الله فان قال لا اشاء ان ادخلهم فقد انقطعت مشيتة فيهم والوقف لو ولد عبد الله كذا  
 في الحاوي \* رجل وقف وقفا على امهات اولاده الا من تزوج فانه لا شيء لها فتزوجت منهم ثم  
 طلقها فهذا على وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف ان من تزوجت فطلقها زوجها  
 فلها ايضا وشرط فقهاء الاول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لها ذلك  
 لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والمستثنى من النفي اثبات وكذا لو وقف  
 على بني فلان الا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم هاد وكذا لو وقف على بني فلان ممن  
 يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين ايضا كذا في الوقفات  
 الحسامية \* وفي وقف الخصا فلو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده وبناته وبقية



ابدا ما تنا سلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب  
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم  
 الى مذهب الشافعي رح خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض انها انتقل من مذهب  
 ابي حنيفة رح الى مذهب الشافعي رح وانكر ذلك امد على عليه فالقول في ذلك قوله  
 وعلى المدعى بينة على ذلك كذا في الذخيرة \* ولو وقف على اولاده وشرط ان من انتقل  
 الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الوقف  
 من المعتزلة وشرط ان من انتقل الى مذهب اهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه وواو شرط  
 ان من انتقل من مذهب اهل السنة الى غيره فصار خارجا او رافضيا خرج فلو ارتد والعياذ  
 بالله تعالى عن الاسلام خرج \* المرأة والرجل سواء فلو شرط ان من خرج من مذهب الانبياء  
 الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الانبياء لا يعود الى الوقف الا بالشرط  
 وكذلك لو عيس الواقف مذهبيا من المذاهب وشرط انه من انتقل منه خرج اعتبر شرطه وكذا  
 لو شرط ان من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا اذا عاد الى بغداد ودعا الى الوقف  
 كذا في البحر الرائق \* اذ قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على زيد وصبر وما بها شاة  
ومن بعدها على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلته في كل سنة الف درهم ويعطى عمرو  
قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وان لم يكن غلة  
سنة الا الف درهم يعطى ذلك زيد او كذلك اذا كان اقل من الف فذلك كلها لزيد فلن مات زيد  
ثم جاءت غلة لسنة يعطى عمرو وقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو وخمسة الف درهم  
دفع الية الف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمس مائة يكون الف درهم وخمسة مائة  
للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو اعطى زيد الف درهم مسمى له وتمام نصف الغلة  
ويكون الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وخالده وعمرو ويبدأ بزيد فيكون له  
غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم لعمرو فيكون له غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم لخالده فيكون له  
غلة هذه الصدقة ابدى ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تعدد يمين بعضهم فاذا انقضوا كانت  
الغلة للفقراء كذا في المحيط \* في سير العيون حبس فرسا في سبيل الله عشر منين ثم هي مردونة  
على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد الشمنى استاذ هلال رح ان الوقف جائز والشرط

باطل كذا في النخيرة \* ولجعل فرسه في الجهاد او في السبيل على ان يمسكه ما دام حيا صحيح  
لانه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل ان يجاهد عليه فان اراد ان ينتفع به في غير ذلك  
ليس له ذلك واجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز \* ومن الشروط المعبرة  
ما صرح به الخصاص لو شرط ان لا يواجر المتولى الارض فان آجرها فاجرتها باطله وكذا  
اذا شرط ان لا يعامل على ما فيها من نخل او اشجار وكذا اذا شرط ان المتولى اذا آجرها  
فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولى صار خارجا ويوليها القاضي من يثق بامانه وكذا  
اذا شرط انه ان احدث احد من اهل هذا الوقف حدثا في الوقف يريد ابطاله كان خارجا اعتبار  
فان نازع البعض وقال اردت تصحيح الوقف وقال سائر اهل الوقف انما اردت ابطاله نظر القاضي  
في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله اخراجهم  
واشهد على اخراجهم ولو شرط ان من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنازعه البعض وقال  
منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباعا للشرط كما لو شرط ان من طالبه بحقه فللمتولي اخراجه  
وليس له اعارته بدون الشرط كذا في البحر الرائق \* الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم  
في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض او مات البعض والبقاء على  
الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير \* وفي الاسعاف  
لا يولي الا امين قادر بنفسه او بناؤه ويستوي فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث  
في قذف اذا تاب ويشترط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق \* وان جعل ولايته الى  
من يخلف من ولده ولي القاضي امر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فيكون الولاية اليه  
وهذا استحسان وكذلك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكني استحسن  
ان يكون الولاية اليه اذا اكبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب  
وبطل كذا في الحاوي \* ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة لما في الاسعاف ولو كان عبدا  
يجوز قياسا واستحسانا والذمي في الحكم كالعبد فلو اخراجهما القاضي ثم امتق العبد واسلم الذمي  
لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل ممن شرط  
في اصل الوقف الولاية لنفسه ولاولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التارخانية \* رجل وقف  
وقفا

## كتاب الوقف ( ٥٠٠ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

وقعا ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للمواقف وهذا على قول ابي يوسف رح لان عند التمليم ليس بشروط اما عند محمد رح لا يصح هذا الوقف وبه يقتضي كذا في السراجية \* وقف ضيعة له واخرجها من يده الى قيم ثم اراد ان يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف ان له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رح ليس له ذلك وعلى قول ابي يوسف رح له ذلك ومشائخ بلخ رحمهم الله يفتون بقول ابي يوسف رح وبهذا اخذ الفقيه ابو الليث رح ومشائخ بخارا يفتون بقول محمد رح وبه يقتضي كذا في المصمرات \* ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينزعها من يده كذا في الهداية \* ولو ترك العماره وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فالقاضي يجبر على العماره فان فعل والا اخرج من يده كذا في المحيط \* ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس لسلطان او قاض موله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضى ان يعزله ويولى غيره كذا في فتاوى قاضي خان \* للقاضي ان يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خير الوقف كذا في الفصول العمادية \* ان شرط ان يليه فلان وليس لى اخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الاخراج باطل كذا في محيط السرخسى \* ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان جائزا وكان وكيل في حالة الحيوه وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فانما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولو قال وكلتك بصديقتي هذه في حيوتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيله في حيوته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة \* ولو لم يجعل له قيما حتى حضرته الوفاة فوصى الى رجل يكون وصيا في امواله قيمها في اوقافه ولو اوصى الى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون قيما ولو لم يجعل قيما حتى نصبه القاضي قيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه ليشيئا بنفسه كذا في المختار في العتابية \* لو اوصى اليه في الوقف خاصية فهو وصى في الاشياء كلها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في النائية \* وعلى هذا لو اوصى الى رجل في الوقف واوصى الى آخر في ولده او اوصى الى رجل في وقف بعينه واوصى الى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فهما جميعا كذا في الذخيرة \* ولو وقف ارضه وجعل ولايتها الى رجلين حال حيوته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فذلك هو لال من محمد رح انه

## كتاب الوقف ( ٥٠٦ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف

الوصي يشارك القيم في أمر الوقف كأنه جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط \* ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف إلا أن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولاية فلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع أموري فم يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق نا قلا عن الاسعاف \* وإن شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا وإذا جعل الواقف الولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصي والمتولى أم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول الشيخينفة رح أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما وأجاز لأخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي \* وإن أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى إلى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية \* وإن مات أحدا لوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفردوا أحدا بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يدي الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي \* ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف إلى رجلين بعد موته ثم أن أحدا الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحي منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* وأما وصى إلى رجلين فقبل أحدهما وأبى الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية تماماها إلى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية \* وإن أوصى إلى رجل وصبي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي \* ولو جعلها لفلان إلى أن يدرك ولدى فإذا أمرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لابنه في زوية الحسن وقال أبو يوسف رح يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بمال سماء أرضا ويجعلها وقفا على وجه سماها له واشهد على وصيته جاز ويكون متوليا وله الأيضاء به لغيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفًا آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الأول متوليا على الثاني إلا أن يقول أنت وصبي كذا في البحر الرائق \* لو شرط الولاية لولده على أن يليها الأفضل فالأفضل من ولده يكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاستأف الولاية لمن يليه في الفضل فإن ترك الأفضل لفحق وصار أعدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل إليه

## كتاب الوقف ( ٥٠٧ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسى \* ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الافضل فالافضل من ولدى وابي الافضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يليه في الفضل لان ابناء الافضل بمنزلة موته كذا في المحيط \* ولو جعل الولاية لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكون اكبرهم منا ذكرا كان او انثى ولو لم يكن فيهم احدا هلا لها فالقاضي يقيم اجنبيا الى ان يصير احد منهم اهلا لها فيرد اليه ولو جعلها لاثنيين من اولاده وكان منهم ذكرا واثني صالحين للولاية تشارك فيها لصدق الولد عليها ايضا بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لها في كذا في البحر الرائق \* ولو ولي القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالاعلم بامر الوقف اولي ولو كان احدهما اكثر ورما وصلا حوالا خرا علم بامور الوقف فلا علم اولي بعد ان يكون بحال يؤمن خيانه كذا في الذخيرة \* في الحاوي وفي نوادر ابن سمانة من محمد راج اذا اوصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا بامر القاضي كذا في التاتارخانية \* ولو جعل الولاية الى عبدا لله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما واليان مند ابى حنيفة راج كذا في الظهيرية \* الا ان يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه فمع لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال ابو يوسف وهلال رح الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسى \* ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد فمات عبد الله واوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي \* اذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه اولي من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد فالرأي في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى \* وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من اهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف كذا في الوجيز \* وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفه ان اخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك اتري ان يرده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقرباؤه الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف واصلاح

للمصدق كذا في التاتارخانية \* قال في جامع الغصولين لو شرط الواقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا خيانة ولو ولاء هل يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائد: لا كذا في النهر الفائق \* لو مات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله كذا في الفتية \* وللمتولي ان يفرص لغيره عند موته كالوصي له ان يوصي الى غيره الا انه كان الواقف جعل لذلك المتولي مالا مسمى لم يكن ذلك لمن اوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعملة ليفرض له اجر مثله الا ان يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي ان يجعل للذي كان ادخله ما كان الواقف جعله للذي كان ادخله كذا في فتح القدير \* وان اراد المتولي ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان لتفويض اليه على سبيل التعميم كذا في المحيط \* لو كان الوقف على ارباب معلومين يحصى مدد هم فنصبوا متوليا لهم بدون امر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد حاتم الدين المختار انه لا يصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام ابي الحسن انه قال كان مشائخنا راجح يجيبون انهم اذا نصبوا متوليا يصير متوليا كما لو اذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهير الدين ان افضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العبد هذا في زماننا وقد تحقق بالواقع ما كان محتملا للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيانية \* وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فمات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح انها لاتصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا لما انفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي آجر الوقف اجر الغلة وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا آجر الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضي خان \* وانت تعلم ان المفتي به تضمين غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير \* وانما وقف على اولاده وهم في بلدة اخرى فلما قضى بلدهم ان ينصب فيما جعل له شيئا معلوما يأخذ كل سنة حل له قدرا جر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في المراجعة \* ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز

كتاب الوقف ( ٥٠٦ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف

هل يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد بنبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو لولن واحد من هذين القاصيين اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاصي الآخر قال ان رأى القاصي المصلحة في منزل الآخر كان له ذلك سواء كان في فتاوى قاضيخان \*  
نصب القاصي قيمة آخر لا يعزل الا اول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني يعزل \* فتاوى صاعد متولى الوقف باع شيئاً منه او رهن فهو خيانة فيعزل او يضم اليه ثقة ولو قال متول من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا ان يقول له او للقاصي فيخرجه كذا في القنية \* أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصوب لان المعزول أجره للوقف لانفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فللمنصوب اقالته بخلاف كذا في البحر الرائق \* الواقف جعل للوقف قيمة للموات القيم له ان ينصب آخر وبعد موته للقاصي ان ينصب والافضل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقرباه مادام يوجد منه احد يصلح لذلك كذا في التهذيب \* وان كان في الارض الموقوفة نخلة وخاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف تصيلاً فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضي خن \* وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة او لبنة ونحوهما حتى لا تخرب. كذا في النخيرة \* فان كانت قطعة من هذه الارض سبخة لا تنبت شيئاً فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من غلتها بجملة الارض بمؤونة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط \* ثم اعلم ان التعمير انما يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع احد ولذا قال في الوالوجية رجل آجر داراً موقوفة فجعل المستاجر رواقها مر بطاير بط فيها الدواب وخرّبها يضمن كذا في البحر الرائق \* واذا اراد القيم ان يبنى فيها قرية ليكثر أهلها وحفاظها ويحترث فيها الغلة لحاجته الى ذلك كان له ان يفعل ذلك وهذا كالنحان الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه الى خادم يكسح النحان ويفتح الباب ويسدّه فيسلم المتولى بيتاً من بيوتها الى رجل بطريق الاجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية \* ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استيجار بيوتها او يكون غلة ذلك فوق غلة الررع والنخيل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً فيؤاجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان ثمة لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتاً يؤاجرها كذا في فتاوى قاضيخان \*

## كتاب الوقف ( ٥١٠ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف

فان كان المهروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرمه المتولى من مال الوقف وابى البعض فمن اراد العمارة صم المتولى حصته بحصته ومن ابى يواجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة التي ان يحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الحاوي \* ذكر في فتاوى ابى الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء بغير اذن القيم ليس له ان يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر ان كان امكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير ان يضر البناء القديم فليس له رفعه ولكن يتربص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ان لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وان اصاب مع الوصى على ان يجعل البناء للوقف ببدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوها فابهما كان اقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط \* واذا وقف رجل داره على ان يمكنها فلان مدة حيواته او عشرين او اكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له ان يواجرها وله ان يسكن فيها بنفسه وماله ووصيفه فان كان الموقوف عليهم جماعة فاراد بعضهم ان يسكنها واراد بعضهم ان يواجرها امرهم الحاكم بان يواجرها او يسكنها من اراد ان يسكن سكن ومن اراد ان يواجرها آجر كذا في الحاوي \* وان شرط الواقف ان غلتها له فلا راية فيه من المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار اذا اراد ان يمكنها قيل ليس له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل الاحتياط ان يواجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجرة ويورده اليه كذا في محيط السرخسى \* فان قال الواقف على ان يستأجرها وليس لهم ان يسكنوها فهو شرط كذا في الحاوي \* وليس للقيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدركة دينا ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية \* اذا اجتمع من غلة ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرممة يغوته ذلك البر فانه ينظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى ممرته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك اسارى المسلمين او اعانة الغازي المنقطع



فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك مما ليس باهل للتمليك لا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو صرف المتولى على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها عنه يكون ضامنا فاذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا انفق على الابوين بنير اذنه او بغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا رجوع له على الابوين كذا في البحر الرائق \* حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطلت وابى القيم ان يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحبي الحانوتين ان باخذ القيم باقامة المائل وردة الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل من ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضي خان \* متولي وقف بنى في مرصعة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه نواف للوقف اولم ينوشيا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبي اذا بنى ولم ينوئله ذلك وكذا الغرض كذا في القنية \* لو انفق دراهم الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرصعة الوقف يبرأ من الضمان قيم وقف ادخل جذما في دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك \* المتولي لو انفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية \* اذا قال القيم او المالك لمستأجرها اذنت اك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبا لوعة او شغل بعضها كما لتنور فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا في القنية \* التسيمة سئل ابو الفضل عن الوقف اذا كان ربع غلته الى العمارة وثلاثة ارباعها الى الفقراء فلم يحتج المدرسة في تلك السنة هل يجوز للقيم ان يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وياخذ ذلك من غلته من السنة الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل ابو حامد فاجاب بمثله كذا في التاتارخانية \* وقف ضيعة على فقراء قرابته وقرينته وجعل آخرة للمساكين جاز يحصون اولوا ان اراد القيم ان يفضل البعض فالمسئلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرابته وقرينته وهم لا يحصون او يحصون او احد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون ففي الوجه الاول للقيم ان يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصدة الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني

يصرف الى الفريقين بعدد هم وليس له ان يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين اولاً فيصرف الى الذين يحصون بعدد هم والى الذين لا يحصون سهم واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا التفريع على قولهما وما على قول محمد رج لايتأتى كذا في الوجيز \* ولو وقف على فقراء اهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون اعطى القيم ايهم شاء وان كانوا يحصون هم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه المذكور الا شئ ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شراكة فان شرط كل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضيعة يعطى كل واحد حد قوت سنة والمستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتابية \* واد اُخرب ارض الوقف وارا د القيم ان يبيع بعضها منها ليرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئاً من البناء لم يهدم ليهدم او نخلة جنة ليقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء او صرم النخل ينغى للقاضي ان يخرج القيم من هذا الوقف لانه صار خائناً للقاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة \* ارض وقف حاف القيم من وارث الواقف او من ظالم له يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتاوى على انه لا يجوز كذا في السراجية \* الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات \* اما بيع اشجار الوقف ينظر ان كانت لا ينتقص ثمرة الكرم بظلمها لا يجوز بيعها وان كانت ينتقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تنزى على ثمرة الكرم ليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت ينتقص من ثمرة الكرم فله ان يبيعها وان كانت اشجاراً غير مثمرة وينتقص ثمرة الكرم بظلمها فله ان يبيعها ويقطعها وان لم ينتقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له ان يبيعها ويقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانياً وثالثاً وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلواراد المشتري قطع فوائمه هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولي من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط المرخسي \* شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبيع القيم الشجرة لاجل مارة

عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجزء على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية \* متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حانوتا او دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى ان متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا او حانوتا فهذه الدار وهذه الحانوت هل تلتحق بالحوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصبر وقفها خلت المشايخ رح قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق ولكن يصبر مشتغلا للمسجد كذا في المضمرات \* ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن ما نقد من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق نافلا من الاسعاف \* اذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم ان يسكن فيها احدا بغير اجر كذا في المحيط \* جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فساكنوه احق الا انه اذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التاتارخانية \* وان مات القيم بعد ما اجر لا يبطل الاجارة وان كان الواقف هو الذي اجر ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس ان يبطل الاجارة وبه اخذا بوبكر الاسكاف وفي الاستحسان ان لا ينقض الاجارة كذا في الذخيرة \* في فتاوى محمد بن الفضل متول اجرا لوقف ومات المتولى والمساجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستاجر الذي زرعه ببذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك الى مصالح ارض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوي للحصيري \* والناضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم فزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كذا في المضمرات \* فان كان الموقوف عليه هو المتولى ايضا فاجر ثم مات لم ينتقض الاجارة وان كانت الغلة له كذا في الحاوي \* وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصته الميت يصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضي خان \* فان عجلت الاجارة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم لقياس ان تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجارة مقدار ما عاش ولكننا نستحسن ولا ننقض القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الاجارة كذا في الظهيرية \* قال اذا اجر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلثة نفر ثم مات احدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة

وبقي الثالث فان الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي اثلا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفان والثلث الثالث كله للباقي فيخرج المسئلة من ثمانية عشر كذا في المحيط \* في جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فللوصي ان يؤجره وان كان آجرا فاسدة فعلى المستأجر اجر مثلها فيما اذا استعملها لا يزاد على ما رضى به الوصي كذا في التاتارخانية \* متولى الوقف اذا آجر دارا موقوفة على الفقراء والمساكين اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمختار ان يقضى بالجواز في الضياع في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شيء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية \* وهو المختار للفتاوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يفتي بان المتولى لا ينبغي له ان يؤجر اكثر من ثلث سنين ولو آجر جازت الاجارة وهذا قريب بما هو المختار لان عمله يدل على رؤية المصلحة كذا في البائية \* فان كان الواقف شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس لا يرضون استيجارها سنة وكان اجارتها اكثر من سنة ادرك على الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويؤجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي اكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يؤجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يؤجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضي خان \* في دار مريض بيت وقف ولا يستاجر لغته الا باجارة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق الا عظم لا يؤجر بالطويلة ولا يؤجر كذا في الوجيز \* ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي \* استاجر حانوت وقف باجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تفسخ الا على كذا في السراجية \* واذا استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* في الكبرى رجل استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخل السنة الثانية كثرت الرفضات وزاد اجرة الارض ليس للمتولى ان ينقص الاجارة لنقصان اجر المثل كذا في المضممرات \* حانوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستاجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستاجر باكثر مما يستاجر

فانه يؤمر برفع العمارة ولا فيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية \* استأجر مرصنة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على اجرتلك المدة للمدة المستقبله فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو او الى اجيب بانه نعم او الى كذا في الفصول العمادية \* في وقف الخصاف الواقف اذا آجر الوقف اجارة طويلة ان كان يحاف على رقبتهما التلف بسبب هذه الاجارة فللمحاكم ان يبطل الاجارة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى اهل مصر قند خان اوربهاط سبيل اراد ان يخرب يؤاجر وينفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤاجر كذا في المحيط \* اذا خرب الوقف ومجز المتولى عن موارده آجرها القاصى وعمرها من اجرتها فاذا صار معمورا يرد ها الى المتولى كذا في التهذيب \* لو استأجر المتولى اجيرا بدراهم ودانق واجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقدا الاجرة من مال الوقف يضمن جميع ما نقد كذا في الاظهرية \* ولا يجوز اعمارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسى \* متولى الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجرة ذكره لال رح انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشائخ رح ان عليه اجرا المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير امر القيم كان عليه اجرا المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرة \* المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذا اهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد او واحد منهم فلو سكن المرتهن فعليه اجرا المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال او لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رح هو المختار للفتوى كذا في الغياثية \* متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثانى المنزل على المشتري وبطل القاضى بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثانى فعلى المشتري اجرا المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو آجر القيم الدار باقل من اجرا المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه اجرا المثل بالغاما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمادية \* واذا آجر العائم بامر الوقف ارض الوقف اجارة فغلب عليه الماء سقط الاجر فان قبضها المحتا جر فلم يزرعها فعليه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المحتا جر ولم يزرع الارض او لم يسكن الدار فلا شيء عليه وافتى بعض المشائخ بوجوب اجرا المثل

في الوقف بغير عقد كذا في الحاوي \* وفي جامع الفصولين المتولي لو آجر دارا الوقف من ابنه البالغ او ابيه لم يجز عند ابي حنيفة رح الا باكثر من اجر المثل وكذا متول آجر من نفسه لو خيرا صمح والا لاوله يفتى كذا في البحر الرائق \* ولو آجر القيم دارا الوقف بعرض جاز عند ابي حنيفة رح قال بعض المشائخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس من اجرة من العروض في البيامات والاجارات مثل الحنطة والشعير فاما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز بالاجماع كذا في الغيائية \* ثم اذا جاز اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذي هو آجره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في المحيط \* وللقائم بامر الوقف ان يزرعها بنفسه ويستاجر فيها الاجراء ويؤدى الاجر من الغلة كذا في الحاوي \* اذا آجر القيم الوقف وشرط المرممة على المستاجر بطلت الاجارة الا ان يسمى دراهم معلومة وبامره بان يصرفها في المرممة كذا في الذخيرة \* ولا يجوز لمستاجر السبيل ان يبني فيه غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا فالبالغ ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية \* رجل وقف داره على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضمرات \* الا انه يسقط حق المستاجر كذا في المحيط \* وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب ما له يجوز لان الرواية محفوظة من ملأنا ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هناك كذا في محيط السرخسي \* الموقوف عليه اذا آجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر رح في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤونة لم يكن للموقوف عليه ان يؤجر كذا في فتاوى قاضي خان \* واما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤون يجب ان يجوز اجارته ويكون الخراج والمؤونة عليه كذا في الذخيرة \* لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلثا فتهاؤوا واخذ كل واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز ومن ابي يوسف رح ان كانت الارض مشربة جازت مهاياتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* وحكي من الفقيه ابي جعفر

ابى جعفر الهند واني رح انه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على ان اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك ان الواقف وكل فلا نا باجارة هذه الضيعة من فلان كل سنة بكذا ومثما اخرجه من الوكالة فهو وكيله و ارادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رح الا انا نبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس يجوز تحريما مناصيلاح الوقف كما نبطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة ايضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* رجل استاجر ارضا موقوفة وبنى فيها حانوتا وسكنها فلراد خيرة ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحانوت ينظر ان كان آجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم قسح الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضربها لوقف فللباني رفعه وان كان يضرب ليس له رفعه فبعد ذلك ان رضى المستاجر ان يتمم كل القيمة بقيمته مبنيا او منزوما ايها كان اقل فيها والا فليترك الى ان يتخلص ملكه كذا في السراجية \* وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولي فاما اذا كان البناء بامر المتولي كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولي بما انفق كذا في الذخيرة \* وذكر في مجموع النوازل مثل نجم الدين النفسى من ارض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استاجر الارض باجرة معلومة هي اجرمثلها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء ان يؤدى مثلي تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الا باجرة المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم كذا في الفصول انعمادية \* متولى الوقف اذا آجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كغنيلا با لاجر فهو اولى بالجواز كذا في فتاوى قاضي خان \* في آخر اجارات فتاوى ابى الليث المتولي اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف ثم آجر منه الارض فان باع الاشجار بعروقها دون الارض يجوز اذا لم يكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الارض لا يجوز اجارة الارض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة او سنتين وما اشبه ذلك ثم آجر الارض منه باجر المثل فعلى قول ابى حنيفة رح لا يجوز وعند ابى يوسف ومحمد رح المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاحتياط ان يبيع الاشجار بعروقها ثم يؤجر الارض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط \* وللقائم بامر الوقف ان يستاجر الاجراء في مملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت

نحتاج اليه كذا في الحاوي \* واذا دفع ارض الوقف مزارعة يجوز اذالم يكن فيه مساباة قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز ان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم ارض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز ان كان ذلك انفع واصح في حق الفقراء فتد جوز المزارعة سنين معلومة من غير النقد ير بالثلث وانه صحيح والمعنى الذي لاجله استحسن المشائخ ان لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف وهوان لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة واذا دفع ارض الوقف مزارعة او دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للارض فان سلمت الارض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للموقوف عليهم من الخارج من الارض واما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء للمدفع اليه من الثمار انما حقه في اجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة \* ارض وقف بناحية استاجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة على النصف او على الثلث وقال الرجل على الاجر كان للمتولى ان ياخذ الحصة كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال ارض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة او معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول ابي حنيفة رح فان عنده في الاجارة بالدراهم العشر على الآجر كالخراج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط \* قال هلال رح في وقفه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرمها فليس له ان يستدين عليها ومن الفقيه ابي جعفر رح ان القياس هذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة نحو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة او طالبه السلطان بالخراج جائله الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات ان يستدين بامر الحاكم الا ان يكون بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فتح لباس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية \* هذا ان لم يكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت تفرق القيم الغلة على المساكين ولم يمكن للخراج شيئا فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة \* قيم وقف طلب منه الخراج والجهايات



وليس في يديه شيء من مال الوقف فاراد ان يستدين قال ان امر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يامر به تكلّموا والا صح انه ان لم يكن له به منه يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة كذا قال الفقيه رح ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات \* والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي واما ضمير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق \* ولو امتدان على الوقف ليجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بامر ففيه روايتان كذا في الغياثية \* وهكذا في الذخيرة \* المتولي اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية \* وتفسيرا لاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع ذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيخان \* أرض موقوفة في يدي اكارو كان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكار في منزل رجل فاخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمننت لك ان اعطيك مائة من من القطن ايحل للقيم ان ياخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يعلم ان صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك الستر او يعلم انه سرق ذلك المقدار او اكثر او قرب ذلك او علم انه سرق لكن اقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له ان ياخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقداره ما يعلم يقينا انه سرق كذا في المحيط \* اكار تناول من مال الوقف فصالحه المتوالي على شيء ان وجدا المتولي بينه على ما ادعى او كان الاكار مقرالا يملك المتولي ان يحط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار غنيا فاحشا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذ جعل الواقف للقائم بامر الوقف ما لا معلوما كل سنة للقيام بامر الوقف جاز ويكلف القائم ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستغلاله ورتب غلاته وتفريقها في وجوه الوقف كذا في الحاوي \* ولا ينبغي ان يقصر في ذلك واما ما كان يفعله الوكلاء او الاجراء فليس له ذلك كذا في المحيط \* حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرا معلوما لا تكلف الامثل ما تنفع له النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا للمحاكم ان الواقف انما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل الا يفعله الولاية هكذا في البحر الرائق \* وان حدث للمتولي آفة مثل الجنون

## كتاب الوقف . ( ٥٢٠ ) في ولاية الوقف وتصرف القيم في الوقف

او العمى او الخرس فان امكنه مع ذلك الامر والنهي فالاجر قائم وان لم يمكنه ذلك لم يكن له من الاجر شي فان طعن في الوالي طامن لم يخرج القاضي من الولاية الا بخيانة ظاهرة فان اخرجته قطع منه الاجر الذي جعل له الوقف لقيامه وان صلح من اخرجته القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا في الحاوي \* وان رأى ان يدخل معه آخرون يكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وان كان هذا المال الذي سمي قليلاً ضيقاً فأرى الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخل معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فان كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالاً معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل اكثر من اجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا الى اجر مثله ولنا طرآن يوكل من يقوم بما كان اليه من امر الوقف ويجعل له من جعله شيئاً وله ان يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير \* واذا جعل الواقف لقيم بامر الوقف مالاً فنصب القيم قيمياً وجعل ذلك المال له لم يجز ذلك الا ان يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي \* ولو وُكِّل هذا القيم وكيلاً في الوقف او وصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله وصيته وما جعل للوصى او الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه لجهة اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق نا فلا من الاسعاف \* ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير \* والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي \* ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح يعود الى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا في المحيط \* وان صح عند الحاكم ان هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فاخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فادعى ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف من غير ان صح على عنده شيء استحق به اخراجي من ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقبل له صح صح مندي انك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى اردك القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم انه موضع لذلك رده واجري ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة \* وكذا لو اخرجته لفسق وخيانة فبعد مدة تاب الى الله واقام بينة انه صار اهلاً لذلك فانه يعيده كذا في فتح القدير \* ولو ان القاضي اخرج هذا القيم بوجه من الوجوه واقام ضيرة مقامه فينبغي للقاضي

للقاضي ان يجري لهذا الرجل شيئاً بالعرف ويرد الباقي الى غلة الوقف كذا في المحيط \*  
وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وان اخرجته القاضي من الوقف او قال يجري  
على ذاك لاولاده ولاولاد اولاده اذا مات صم الشرط كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة  
على مواليه وفقاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم مائة الف  
وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون  
غلاتها لا يجب للقيم مائة الف هذه الطاحونة كذا في فتاوي قاضي خان \* منزل القاضي فادى القيم  
انه قد جرى له كذا مشاهرة او مسانحة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه اجر  
مثل عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق اجر مثل معيه سواء  
شرط القاضي او اهل المحلة اجرا او لا لانه لا يقبل القوامه ظاهراً الا باجروا المعهود كالمشروط كذا  
في القنية \* وفي مجموع النوازل المتوالي من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه  
ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين  
لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتقبلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب  
بعض المتقبلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا  
في الظهيرية \* متولى الوقف اذا اخذ الغلة ومات فلم يبين ما اذ صنع لم يضمن كذا في المضمرات \*  
ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء  
وان مات احدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم  
فان مات احدهم فحصة للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله ولم يسم عدد ابناءه  
من ولد عبد الله احدهم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية \* ولو سمي زيد وعمر او جعل النصف لزيد  
والثلثين لعمر وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلثة ولعمر اربعة ولو قال لزيد النصف  
ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد مائة والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين \* اذا قال  
ارضى هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر وعمر ومنه الثلث او قال لعمر ومنها مائة درهم فللعمر ومائة  
والباقي لمن سكت منه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية مائة له والباقي  
للذي لم يسم له فان قال لزيد ومنها مائة ولعمر ومنها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما اثلاثاً  
فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فان قال

هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان اعطى كل واحد منهما ما سمي له  
والباقي للفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال صدقة موقوفة على ان لزيد مائة ولعمرو ما بقي  
فلم يكن الغلة الا مائة لم يكن لعمرو شيء وكذلك اذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمرو فان  
الغلة مائة فلا شيء لعمرو ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها  
ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم يكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولا شيء  
لعبد الله ولو كانت الغلة مائتي درهم فللعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة  
وخمسين فلزيد مائة وما بقي فللعبد الله كذا في المحيط \* ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء  
قرايتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحاصرون في ذلك بضرب  
كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة بكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون  
بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على مدد رؤوسهم كذا في الظهيرية \*  
ولو قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها اعطى من ذلك كل فقير  
من قرايتي في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل  
يكون للفقراء كذا في خزائنة المفتين \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها  
فلزيد وعبد الله الف درهم لعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها الف درهم كان  
لعبد الله مائة والباقي لزيد فان خرجت خمسمائة قسمت الخمس المائة بينهم على عشرة اسهم  
ولو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة الف درهم يعطى منها عبد الله  
مائة ولزيد ما بقي فنقصت الغلة من الف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لزيد  
وان لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط \* فان قال لعبد الله وللمساكين فنصف لعبد الله  
ونصف للمساكين كذا في الحاوي \* وان قال ارضي صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها  
فهى لعبد الله والفقراء والمساكين فعلى قول ابي يوسف رح وهو قول هلال رح النصف لعبد الله  
والنصف للفقراء والمساكين واما على قول ابي حنيفة رح فنلث الغلة لعبد الله والنلث للفقراء والنلث  
للمساكين واما عند محمد رح فالغلة تكون على خمسة اسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان  
للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية \* ولو قال لقرايتي وجيرانى  
وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرايتي وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى

بهم والمساكين بأسرهم بهم كذا في خزانة المفتين \* ولو قال لقرايتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بهم وللمساكين بهم كذا في الحاوي \* ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رح وعند أبي يوسف رح بهم كذا في المحيط \* ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الآن في الوقف لا يعطى العاملون والمولفة فلو بهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عدا هم كذا في الظهيرية \* فإن قال علي وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بهم وللرقاب بهم وللغارمين بهم ولسبيل الله بهم وابن السبيل بهم ولوجوه البر ثلثة أسهم فإن قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله والحج وصمى لكل وجه درهم محمداً فزادت الغلة تسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي \* رجل وقف ضيعة على رجل وشرطان يعطى كفايته كل شهر وليس له مبال فصار له مبال فإنه يعطى له وأعياله كفايتهم كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين إما أن يرد كلهم أو بعضهم فإن رد كلهم كان الوقف جائزاً ويكون الغلة للفقراء وإذا رد البعض فإن كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كلها يكون للباقيين وإن كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وبأنه أنه إذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر وفلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي \* ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله فلم يقبلوا جملة وكانت الغلة للفقراء فحدثت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية \* ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت الغلة له كذا في المحيط \* فإن أخذ الغلة منه ثم قال لا قبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو جعفر رح هذا الجواب صحيح في حق الغلة الماخوذة لأنها صارت ملكاً له فلا يملك رده وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة \* ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا قبل لنفسى ولانسلى جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله ولده وإن كان الولد صغيراً كذا في الحاوي \* وإن قال قبل منه ولا قبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال لا قبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة \* وكذا لو قال قبل نصف الغلة ولا قبل النصف فإن قال علي زيد وعبد الله ما ما شافنا ثم أحدهما فالنصف الآخر بحاله

وقوله ما ما شالا يبطل حصة الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله ان يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا اقبل فهو لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي \* الباب السادس في الدعوى والشهادة \* وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى \* ومن باع ارضا ثم قال كنت وفتتها او قال هي وقف على ان لم يغم بينة على ذلك واراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى للصحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان اقام البينة فالمختار انها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيانية \* ومتى قبلت ينتقض البيع كذا في الواقعات الحسامية \* في فتاوى النسفى رح فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة وذكر رشيد الدين رح هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتاوى الامام ابى الفضل الكرمانى كذا في الفصول العمدية \* وليس للمشتري ان يحبس الارض بالثمن كذا في التاتارخانية ناظرا من التجنيس \* لو ادعى البائع انها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل وينتقض البيع وبه ناخذ وقيل لا لكون البائع متناظرا والاول اصح كذا في الوجيز \* ولو لم يقل هي وقف على ذكر النسفى في فتاواه انه لا تسمع هذه الدعوى اصلا كذا في الخلاصة \* واذا قال لغيره هذه الضيعة وقف عليك ثم ادعى بعد ذلك لنفسه لا تسمع دواه كذا في الذخيرة \* ادعى ان هذه الضيعة ملكى ورثت من ابى ثم ادعى ان ابى وقف على لا يسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة او قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن ان هذا تركة او وقف فلوا داه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف اولا ثم ادعى الميراث لا تقبل ايضا الا اذا وقف وقال وقف ابى اكن لم يقع لازما فمات ابى فتح يقبل ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة اذا ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا

كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسفى ادعى مشتري الارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهامنى ايها البائع من غير حق قال ليس له هذه المخاصمة انما ذلك الى المتولى وان لم يكن ثمة متول فالقاضى ينصب متوليا فيحاصمه ويثبت الوقفية فاذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه كذا في المحيط \* ادعى متول على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على المشتري فاراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كان وقف فلان على اولاد فلان لكن لمات الواقف رفع ورثته الا مرا الى القاضى حتى تضى ببطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقمنا التركة وقعت الدار في نصيبى وبيعى وقع صحيحا يندفع به زاد دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العمادية \* وان ادعى وقف او شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رح في ادب القاضى في باب قبض الحاضر من ديوان القاضى المعزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع لدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة \* وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دعواه باذن القاضى صححت بالاتفاق وبغير اذنه فيه روايتان والا صحح انها لا تصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شىء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى احدهم انه وقف بدون اذن القاضى لا تصح رواية واحدة وذكر فيها ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذاك كذا في الفصول العمادية \* صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الاوقاف ويقضى بالبينة او بالنكول بنظران ولاه السلطان ذلك نصا او صرف دلالة جازوا فلا كذا في الواقعات الحسامية \* ضيعة في يد حاضر وضيعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على اولاده واولاد اولاده قال الفقيه ابو جعفر رح ان شهد الشهود على ان هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقفهما جميعا وقفوا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التى في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضى خان \* وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الهى واولاد الميت

ثم الحى اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وينتصب خصما من الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق علينا وعليك فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن او لى كذا فى القنية \* آدمى كرم ما فى يد رجل فاقر المدعى عليه انه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة للمدعى فاراد تحليفه ان اراد تحليفه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه يمين وان اراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه يمين كذا فى المضمرات \* بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصلى فى البيت الاسفل فى الصيف والشتاء اهل المسجد وارباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا فى المحيط \* آدمى دارا فى يدي رجل انها ملكه باصلها وبنائها وانكر المدعى عليه ذلك وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بينة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ان المدعى اقر ان اصل الدار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم والسجل هكذا اذ كرفى فتاوى اهل سمرقند كذا فى الذخيرة \* رجل آدمى دارا وقضى له بها ثم ادى المتولى ان العرصه وقف واقام البينة ان كان ادى المدعى الدار بينها لا تقبل بينة المتولى وان كان لم يدع الدار بينها يبقى العرصه وقفا وان كان ادى دارا وقبض ثم ان المتولى استحق العرصه ببقى البناء على ملك المدعى كذا فى الفصول العمادية \* دار موقوفة على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر فلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضرا لغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفتية ابو جعفر رح ان كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب ان يرجع فى تركه المبيت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيما لهذا الوقف الا ان الاخوين اجرا جميعا فكذلك وان آجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر فى الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصه الغائب كذا فى فتاوى قاضى خان \* رجل فى يديه نصف دار ادى رجل انه وقفها وكانت له واقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعى ادى وقف جميع الدار فغير انه اقام البينة على ما فى يده فهو كذا فى يده كذا فى المضمرات \* ولو ادى انسان فى الوقف لا يسمع الدموى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف كذا فى الفتاوى المعنانية \* لو اقام المتولى بينة على الوقف واقام المدعى بينة على الملك وذو اليد



هو المتولى لا يسمع بينة ذى اليد ويتقضى بينة الخارج فلوا قام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع وصندابى يوسف رح يقبل بينة ذى اليد على الوقف ولا يقبل بينة الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا من فتاوى رشيد الدين \* رجل ادعى الملك في دار والد ارقي يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى فلو جاء متول آخر وادعى على هذا المدعى انها وقف على مسجد كذا من جهة ممر وتقبل والقاضي لو امر انسانا ان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا يصح الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على فلة دار الوقف اذا ثبت له اكارا وغللة داره كذا في خزائن المفتين \*

الفصل الثاني في الشهادة \* اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حدها احدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا انه وقف ارضه التي في موضع كذا وقالوا لم يحدها لنا فالشهادة باطلة قال الخصاصف الا ان تكون ارضا مشهورة بغني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حدها باحدين فالمشهور من اصحابنا انه لا يقبل وان حدها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وان حدها بثلاثة حدود وقالوا انما اقرلنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوى \*

مثل الخصاصف فقبل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف نحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدء الحد الاول اى بازاء الحد الاول كذا في المحيط \* وان شهدا انه وقف ارضه التي في موضع كذا وحدها لنا الا انا نسينا ان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف الحدود ذكر هلال رح ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام ابو زيد الشروطي رح تاويل هذا انهما لم يبيننا للقاضي اما ان ابينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاصف انى اجيز الشهادة واقضى بالارض بحدودها فقا واقول للشهود سمو الحدود فاقضى بما يسمون كذا في الظهيرية \* وهكذا في المحيط الذخيرة \* قال هلال رح وكذا لك لو قال لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا ولكننا نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما لعل للوقوف ارضا اخرى سوى التي بعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهذان لا يعلمان كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال لا شهدنا انه وقف

ارضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز \* قال الامام رح تاويل هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* وان شهدا انه حدها لنا ولكننا لانذكر الحدود التي حدها لنا فالشهادة باطله كذا في المحيط \* ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حدوده الارض ولكننا لانعرف تلك الارض في اى مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعى اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضى خان \* وكذا لو قال ادارنا على حدودها ولم يعم لنا فانه يقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لانعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعى الوقف ان ياتى بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى \* وان شهدا انه اقر عندهما انه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فنظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفا على الوجوه التي سبلها كذا في الظهيرية \* وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصد يقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا واجعل للقوم الذين هم باعيا نهم غلة الثلث من ذلك واجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة \* اذا شهدوا انه وقف حصته من هذه الدار او ما ورث من ابيه من هذه الدار ولا بدريان ما هي لم يجز الشهادة قياسا وجازا استحسانا كذا في الحاوى \* وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا مال له من الارض او من الدار اخذه القاضي بان يسمى ماله من ذلك فماسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لزمه الى ان يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمدية \* واذا شهدا على رجل انه وقف ارضه واختلفا فيما بينهما فشهد احدهما انه وقف ارضه في موضع كذا فشهد الآخر انه وقف ارضه في موضع كذا وسمى موضعاً آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد احدهما انه وقف تلك الارض وحدها وشهد الآخر انه وقف تلك الارض وارضاً اخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد احدهما انه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر انه وقف نصفها قبلت

قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكره لال والخصاف فرح ولوشهد  
 ا. جدهما انه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر انه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث صندهما  
 كذا في المحيط \* وان شهد احدهما انه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفترزا منبزا  
 فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية \* وان شهد احدهما انه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر انه وقف  
 يوم الخميس او قال احدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا  
 في الحاوي \* ولو شهد احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه وقفها وقفا صحيحا  
 بان كانت الشهادة باطلة ولو شهد احدهما انه وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت  
 شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء  
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة والحاصل انهما اذا اتفقا  
 على كونها صدقة موقوفة وتفرق احدهما بزيادة شيء لا يثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو  
 كونها وقفا على الفقراء ومن هذا قلنا اذا شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله  
 وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفا على الفقراء كذا في النخبة \* ولو شهد  
 احدهما انه جعلها وقفا على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر انه جعلها وقفا على عبد الله  
 جعلتها وقفا على عبد الله كذا في الظهيرية \* ذكرنا لخصاف في وقفه اذا شهد احدهما انه جعلها  
 صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر انه جعلها على عبد الله خاصة فضيئا بالنصف  
 لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشائخنا وما ذكر من الجواب انه يقضى لعبد الله بالنصف  
 يجب ان يكون قول الكل كذا في المحيط \* ولو شهد احدهما انه وقف على الفقراء وشهد الآخر انه  
 وقف على احوال البرجاء زت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي \* قال لخصاف في وقفه  
 لو شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعلها صدقة  
 موقوفة على الفقراء والمساكين وابواب البرن قبل هذه الشهادة قال ولو شهدا احدهما انه جعل  
 ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر انه جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء  
 والمساكين وقرابته قال هذا الا يشبه ابواب البرلان الذي شهد لفقراء قرابته لم يشهد  
 بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط \* وانما شهدا به وقف عليهما او على احدهما او على  
 اولادهما او على نساتهما او على ابويهما او على قرابته واما من القرابة او على آل عباس وحمها

من آل عباس او على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطله ولو شهدا انه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطله فان قال لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهدا تهما جائزة للباقيين يعطون بما سمى لهم ويجعل حصه الشاهدين للغفراء كذا في الحاوي \* ولو شهد القراية الواقف وهما من قرايته وقال لم تقبل ذلك لم تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما اولاد هكذا في الذخيرة \* ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في صيغة انها صدقة موقوفة على فقراء قرايته وهما من فقراء قرايته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدا انه وقف على فقراء قرايته وهما غنيان من القراية يوم شهدا لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصه كذا في الحاوي \* ولو شهدا انه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهدا هل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم ولو وقف رجل كراية على مسجد لفقراء القرآن او على اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكراية فهذه المسئلة نظير شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على وقف تلك المحلة \* المشائخ رح فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل المدرسة ان كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها نقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمدية \* اذا ادعى رجل على رجل انه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك واقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين واخرجت الارض من يده كذا في المحيط \* جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من اهل القرية من لا ولد له في المكتب ان هذا وقف وقف فلان بن فلان على كذا صححت شهادتهم كذا في التاتارخانية \* شاهدان شهدا على ارض ان فلانا جعلها مسجدا او مقبرة او خانة للمارة ثم رجعا للمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قصى القاضي عليه وكذا لو شهدا انه وقفها على المساكين او على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوي \* الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائطه لا وعليه الفتوى كذا في السراجية \* وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرصيني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد او على المقبرة وما شبه

ذلك حتى لو لم يذكر واذاك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشائخ لا تقبل الشهادة على شرائطه ان بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولزكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية \* وكذا الشهادة بالتسامع فلو انهما شهدا بالتسامع وقالوا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهما وان صرحا به لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح اشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى وهذا بخلافها يجوز فيه الشهادة بالنسأ مع فانهما اذا صرحا انهما شهدا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية \* النوازل اذ سئل ابو بكر من صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وانكر الوقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انه للفقراء قال من سمع من الواقف له ان يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التارخانية \* أرض في يدرجل يدعى انها له اقام قوم البينة ان فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قد يقف مالا يملك وكذا لو شهد الشهود انه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد يكون في يده ودعة وغصبا وان شهدوا ان فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى بها ولا يحتاج الى احضار وارث الواقف ولا وصية كذا في الحاوي \* ومما يتصل بذلك رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت امينا للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم معلومين سماهم قبل قوله اذا لم يكن للواقف ورثة ولم يعلم من امر هذه الصدقة غير ما اقر به هذا الرجل وان كان له ورثة فقال هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يديه الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هو وقف علينا وعلى نسلنا وقفها ابونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة هذه الجملة في اجناس الناطقي كذا في المحيط \* الوقوف التي تقادمت امرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كان لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع اهلها فيها اجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فمن ثبت

في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وقتنا زج قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا اقروا بشيء يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم وان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في الضمير \* فان اصطلحوا وارادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كانت الارض في يدرحل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت لورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان التفتع به يفضيه على ما اقربه الورثة اذا لم يجد القاضي في ديوان الحكيم الذي قبله كتابا من الصك فيهار رسوم الوقف ولم يكن الوقف في يد الامناء بل وجد اقرار من في يده واما اذا كانت الوقف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في ايديهم كذا في الذخيرة \* مثل شيخ الاسلام من وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فيمنى على ذلك كذا في المحيط \* في فتاوى الفضلى وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى اعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم سهم ولسائر الفقراء بسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقيين منهم على ما وصفت فاذا انقرض فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن مواهبهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة \* في وقف الخصاف رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تهديدها بصدقة موقوفة على وجه مما جعل آخرها للمساكين جاز فان ادعى الواقف ان قراها منها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراج اخلال في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراج منسوب اليها ومعروفة بها فهو داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فاقول قول الواقف ولا يكون هذا القراج اخلال في الوقف كذا في المحيط \* الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

سئل شيخ الاسلام من ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشرائط الصحة وجعل آخرة للفقراء فاجاب انه فير صحيح كذا في الذخيرة \* رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد شهودا عليه بذلك ثم قال الراقف اني وقفت على ان يكون بيعي فيه جائز اولم اعلم ان الكاتب كتب اولم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلا فصحا يستحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب في الصك وقف صحيح واقره بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف اجماعيا لا يفهم العربية فان شهد الشهود انه قرئ عليه بالفارسية واقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله ايضا وان لم يشهد وايقبل قوله كذا في المضمرات \* وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك باسرها كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى امي الليث سئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفا على انك متى احتجت الى بيعها تبيعها فكتبوا صكها بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا واشهدت عليه وقال ان قرئ الصك عليها بالفارسية وهي تسمع واشهدت على ذلك صارت الدار وقفا وان لم يقرأ عليها لا يصير الدار وقفا وما ذكر من الجواب في المسئلتين انما يتأتى على قول محمد رح اما لا يتأتى على قول ابي يوسف رح كذا في المحيط \* وقف ضيعة له وامر بكتابة صك ا لو وقف فغلط الكاتب في حدين واصاب في حدين فان كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود ارض او كرم او دار للغير يصح الوقف وان كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة متعينة مستغنية عن التحديد لشهرتها فيجوز الوقف كذا في الوجيز \* رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب ان يكتب بعض اقربة من الاراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا اقرا على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصير رح ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذلك لو مات الواقف وقد اخبر الواقف من نفسه قبل الموت فالا مكرما تكلم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا كتب صك المنولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وتوليته لا يصح هذا الصك فان كتب انه وصى من جهة الحاكم ومتول من جهة الحاكم ولم يعم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا

في الواقعات الحسامية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* في فتاوى اهل سمرقند استاجر رجل من متولي وقف ارضا هي وقف على ارباب معلومين وكتب في الصك استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي في الاوقاف المنعوبة الى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم ابي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقف على ارباب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا احق كذا في الذخيرة \* رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى انها وقف وجاء بصك فيه خطوط مدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي ان يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة \* وكذا لو كان لوح مضروب على باب دار ينطلق بالوقف لا يقضى بها ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط \* الباب الثامن في الاقرار \* قول من الارض في يديه هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف كذا في المحيط \* اذا اقر بواقفية ارض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفا على الفقراء ولا جعل المقر هو الواقف له ولا غيره الا ان يشهد الشهود ان هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فيجعل المقر واقفا كذا في محيط السرخسي \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له ان يوصي الى غيره كذا في الذخيرة \* وتاويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان ياخذ من يد المقر فاقام المقر بينة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو ان هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال ابا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وابوه ميت فان كان على ابيه دين يباع فيه وان كان له وصية ينفذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفا على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخروا ان كان معه وارث آخرا جاز كذا في محيط السرخسي \* ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي ان يولي امره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا حملا لامره على الصلاح كذا في المحيط \* وان كان مع المقر وارث آخر يحدد ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الارض للمجاهد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقربه كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا قال هي موقوفة من جدي ولو قال هذه الارض موقوفة عن ابي فان هذا لا يكون اقرارا بالملك



لابية ولا يجوز الوقف سواء كان على الاب دين اوله وصية او معه وارث آخر او لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوي \* ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحسانا كذا في المحيط \* واما اذا اضاف الوقف الى رجل اجنبي فان ذكر رجلا معروفا سماه بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضرا يرجع اليه لانه اقربا للملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحد وان كان ميتا فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط \* فان صدقوه جميعا فالولاية له فان صدقته البعض دون البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رح وبالقياص ناخذ وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية \* قال الا ان يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط \* وان كانت الاضافة بحرف من فهذا ليس باقرار بالملك ثلثان كذا في خزانه المفتين \* وان لم يسمه بعينه بان قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد او عن محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية \* فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف من صدق كذا في المحيط \* ولو سمي الواقف والمستحق بالحكم فيه ان يرجع فيه الى ذلك الوائف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا فان صدقه او صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما قرره وان كذبه او كذبوا لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي للقدسي \* ولو اقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بان قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فانه يقبل اقراره كذا في محيط السرخسي \* والولاية اليه في الاستحسان دون القياص فان ادعى آخرانه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوي \* ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف على قوم معينين سماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الا خرويعول بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر انها صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجهها آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا ويكون على ما بين اول كذا في المحيط \* ولو اقر بارض

في يده انها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى مددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال على فلان بعينه ثم قال مفصلا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا مند محمد رح يقبل وعند ابي يوسف رح لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر بارض في يده ان القاصي فلانا ولا هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زما نافع لم يظهر عنده غير ما اقر به جوزا قراره على سبيل ما اقر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال هذه الارض ولاها للقاضي والدي ثم توفي والدي واوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الارض كانت في يد والدي او قال كانت في يد فلان فاوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وقد اوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالنسليم الى وارث فلان الذي اقر انها كانت في يده واوصى الى الذي اوصى الى كذا في المحيط \* لو قال لارض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صاروقفا كذا في الفتاوى العنابية \* ارض في يدورثة اقروا ان اباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر ويكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء كذا في فتاوى قاضي خان \* فان كان في الورثة صغير او غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان اقر بعض الورثة ان والدهم وقف على اولادهم ونسلهم وانكر بعضهم فنصيب من اقر للوقف على ما اقر به ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم رجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في ايديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا ان يصدقهم المشتري وان كذبهم فمهرم الباعه قيمة ما باعوا ويشترى ارض فتكون موقوفة مع الباقي على ما اقر وابه فان كان بعض الباعه دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم اقر وابه ورجعوا الى تصديقهم فلا يصير مقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة كذا في الحاوي \* قال الشيخان في وقفه لو ان رجلا قال ارعسي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه ابدما متنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد ان الواقف

ان الواقف جعل هذا الوقف علي ولدي وولد ولدي وعلي عمرو فانه يصدق علي نفسه ولا يصدق علي غيره ينظر الي الغلة عند قسمتها فيقسم علي زيد وعلي من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما اصاب زيدا منها دخل عمرو ومعه في ذلك فيكون حصة زيد بين زيد وبين عمرو ابدا ما كان زيد في الاحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمر وحق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها علي زيد ثم من بعده علي المساكين فاقر زيد لعمر وعلي نحو ما بينا كان لعمر وان يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد في الاحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط \* مات وترك ابنين في يد احدهما ضيعة زعم انها وقف عليه من ابيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار كذا في المضمرات \* قال الخصاص في وقفه رجل في يده ارض او دارا ما هارجل عند القاضي انها له والذي في يده يقول هذه الارض وقف وقفها رجل من المسلمين علي المساكين ودفعها الي فان القاضي يجعل الارض وقفها علي ما اقربه ولكن لا يندفع الحصومة من صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفه ما هذه الارض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين او اقرانها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الارض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة فان اقام المدعي البينة انها له حكم له وبطل الاقرار بالوقف فان اقر بان رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فاقر بالوقف كان خصما للمدعي فان سمى صاحب اليد قوما وقال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدعي فان اقر القوم للمدعي بانها ملك له قبل اقرارهم علي انفسهم في الغلة فاذا ماتوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الارض في يد قيم والمسئلة علي حالها فهو خصم للمدعي يسمع بينة عليه ولا يستحلف القيم لانه لو اقر لم يصح وكذلك امين القاضي كذا في الحاوي \* فلوان الذي في يده الدار بعد ما اقرانها وقف علي فلان وفلان واولادهم ومن بعدهم علي المساكين اقران الدار للمدعي ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صا صاب اليد في اقراره بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعي فيما يدعي فان اقام المدعي بينة علي ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده انها وقف وان لم تكن له بينة علي ما ادعى كان له ان يستحلف هؤلاء المسلمين علي دعوهم فان اقروا بالدار للمدعي او نكلوا عن اليمين كل اقرارهم جائزا علي انفسهم

ذون اولاد هم واولاد اولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط \*  
 اقرب وقف صحيح واقرائه اخبره من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخبره من يده قالوا اقراره  
 على نفسه انزل وليس للورثة ان ياخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى فاضيل خان \*  
 الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى ان الضيعة له  
 واقرائه بذلك لم يبطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركة الميت في قول محمد رح وقال الفقيه  
 يجب الضمان بالخلاف وهو الصواب فان انكر الورثة ذلك فاراد تحليفهم ان اراد اخذ الضيعة  
 فلا يمين عليهم وان اراد اخذ القيمة لن نكلوا فله ذلك كذا في محيط المرخسى \* رجل في يديه  
 دارا قديما الذي في يديه الدار اب هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في ابواب الخير  
 والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي وقال انا  
 وقفنا هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا وليته القيام بها مرها و اراد  
 ان يقبضها من يدي الذي في يديه بنظر ان كان الذي في يديه هذه الارض صدقة انه هو الذي  
 وقفها فله ان يقبضها منه ولو قال انما دفعتها اليه وديعة وصاحب اليد يقول انها كانت له الا انه  
 وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد ان هذه الدار وهذه الارض  
 لهذه المدة كذا في الذخيرة \* ارض في يدرجل شهد شاهدان على اقراره انها موقوفة  
 على فلان بن فلان ونسب له وشهد آخرون انه اقراها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب  
 ان حرق اي الاقرارين كان اول جاز الاول ويبطل الثاني فان لم يعرف الاول من الآخر  
 ينعين بجميع ذلك ويكون الغلبة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى فاضيل خان \* ذمي في يده  
 ارض بها قربان مسلما وقفها على المساكين او في الحج او في الفز او سمي وجها آخر مما يتقرب  
 به المسلمون الى الله تعالى جاز اقراره ويجرى على الوجوه التي سماها وان اقران المسلم وقفها  
 على البيع او سمي وجها لا يتقرب به المسلمون بطل اقراره واخرجت الارض من يده وجعلت  
 لميت مال المسلمين كذا في الحاوي \* الباب التاسع في فصب الوقف \* رجل وقف ارضا

وفي نسخة بعد قوله فله ان يقبضها وان كان هذا الرجل الذي جاء قال انا مالك هذه الارض

وما وقفها فله ان يقبضها منه \*

اود اراد دفعها الى رجل وولاه القيام بذلك فمجددا المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض  
 من يده والخصم فيه الواقف فان كان الواقف ميتا وجاء اهل الوقف يطالبون به نصب القاضي  
 فيما يخصه فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جوده ويعمر به ما انهدم منه  
 ولو غصبها من الواقف او من واليها غاصب فعليه ان يردّها الى الواقف فان ابي وثبت غصبه  
 عند القاضي حبسه حتى رد فان كان دخل الوقف نقص فم نقصان ويصرف الى مرمّة الوقف  
 ويعمر به ما انهدم منه ولا يقسم بين اهل الوقف كذا في الحاوي \* فان كان الغاصب زاد في الارض  
 من عنده ان لم يكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى في ذلك السريقين  
 واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير شيء  
 وان كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الاشجار وورد  
 الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان كان اضر بالوقف بان خرب الارض بقلع الاشجار والدار برفع  
 البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء او يقطع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الغراس مقلومة وقيمة  
 البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر  
 الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اراد الغاصب قطع الاشجار ومن  
 اقصى موضع لا يخرب الارض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقى في الارض الموقوفة ان كان  
 له قيمة كذا في المحيط \* فان صالح المتولي من الغراس على شيء جاز اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا  
 في العمارة كذا في الحاوي \* وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها الف درهم ثم غصبها من الغاصب  
 رجل آخر بعد ما صار قيمتها الف درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الاول انما يتبع الثاني اذا كان الثاني  
 مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعدرا مترددا من يد الثالث وان كان  
 الاول املي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم احدهما بالضمان برى الآخر وانما اخذ القيمة من  
 احدهما يشترى بها ارضا اخرى فيقفها مكانها كذا في الذخيرة \* فان اخذ القيمة من احدهما ثم ردت  
 عليه الارض رد القيمة وكان الارض وقفا على حاليها وليس للغاصب حبسها الى ان يصل اليه القيمة  
 كذا في المحيط \* فان اخذ القيمة من الغاصب فصاعت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع يمينه كذا  
 في الحاوي \* وان صاعت القيمة في يد القيم قبل ان يشتري بها ارضا اخرى ثم ردت ارض الوقف  
 عليه كانت وقفا على ما كانت وضمن القيم القيمة التي اخذها من مال نفقه ثم رجع القيم بذلك

في غلات الوقف استحسانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع ماى الموقوف عليهم في اموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة \* ولو كان القيم حين اخذ القيمة اشترى بها ارضا اخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقفا على حالها وخرجت الارض عن الوقفية كان للقيم ان يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباها القيم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الاولى عليه بعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع ارض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط \* واذا غصب الدار الموقوفة والارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم ان يضمه قيمة الاشجار والنخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والاشجار فالغاصب يرد العرصه على الواقف واما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان \* وان جنى على اشجار والبناء في يد الغاصب جان واخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولى ان يضم الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في مزارتها كذا في الحاوى \* واذا كان في ارض الوقف نخيل واشجار استغلها الغاصب سنين يعنى الاشجار والنخيل ثم اراد رد ارض والنخيل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في المذخيرة \* وما اخذ من الغاصب من بدل الغلة فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط \* فغصب ارض الوقف وفيها نخيل واشجار فقلع الاشجار والنخيل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخيل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجوع بذلك ماى القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم احدهما حتى ضمن الغاصب القالع واخذ منه قيمة ما قلع فجاء القيم واراد تضمين القالع ايمس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل غصب ضيعة موقوفة فحاصم المصوب منه واقام البينة

واقام البينه قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماها كذا في الظهيرية \* ولو فصب الوقف احد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية \* وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فاراد تحليفه فلم ذلك فاذا انكر يستحلف فان نكل قضى عليه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لان الفتوى في فصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان نظر للوقف كما ان الفتوى في فصب منافع الوقف بالضمان نظر للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة اخرى فيكون وقفا كذا في محيط السرخسي \* وقف موعدا في حيوته وصحته واخرجه من يده فاستولى فاصب وحال بينه وبينه يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لان الغاصب لما جدد صار مستهلكا والشيء المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله اذا قتل فهذا استحسان اخذ به المشايخ كذا في المصمرات \* رجل وقف ضيعة له ثم ان الواقف زرعها وانفق فيها واخرجت زرعها والبذر من قبل الواقف فقال انا زرعتها لنفسي ببذري وقال اهل الوقف زرعتموها للوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فان سال اهل الوقف من القاضي ان يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه ولم يكن له ذلك لا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان اخرج بانه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال له القاضي استدين على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكنني قال لاهل الوقف استدينوا انتم ما تشترون بها بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تاخذوا ذلك مما يجيء به من الغلة فان قالوا لا نعم ان نبتدئ نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي ان يطلق لهم ذلك لان الذي وقف احق بالقيام الا ان يكون مخوفا عليه لايؤمن ان يتلفه فان زرع الواقف الارض وانفق عليه فاصاب الزرع آفة من غرق او غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاء غلة اخرى فاراد ان ياخذ من هذه الغلة مائة كرائه استدانه لذلك وقال اهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف وله ان ياخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استدنت الف درهم واشتريت بها بذرا وانفقت عليه وقال اهل الوقف انما انفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة

قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف والى الواقف يعنى القيم  
واهل الوقف في الزرع فقال الوالى زرعتها النفسى ببذرى ونفقتى وقال اهل الوقف  
بل زرعتها لنا فالقول قول الوالى كذا في المحيط \* الباب العاشر في وقف المريض \*  
مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان لم يخرج  
فاجازت الورثة فكذلك وان لم يجيزوا بطل فيما زاد على الثلث وان اجاز البعض دون البعض  
جاز بقدر ما اجازوا وبطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا  
في فتاوى قاضي خان \* فان ابطال القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث  
فان كان قائما بعينه في يد الورثة يصير كلها وقف وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ  
منه قدر ما باع ويشترى بها ارضا اخرى فيوقف مكانها كذا في محيط السرخسي \* ولو حصل  
للميت مال بان قتل ممدائم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع  
بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وقف ما يبيع يشتري بقيمة ارض وتوقف كذا في الذخيرة \*  
وكذا الوبايع القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه  
لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار من الارض وتشتري به ارض اخرى وتوقف  
على الفقراء كذا في محيط السرخسي \* واذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابدى على ولده  
وولد ولده ونسله ابدى ما ناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث  
صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غاتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت  
له زوجة واولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له ابوان واولاد فالابوان يعطيان السدس  
ويقسم الباقي بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد صلبية ولم يكن معهم  
اولاد الاولاد فان كان معهم اولاد الاولاد وباقي المسئلة بحالها فانه يقسم الغلة على عدد رؤوس  
الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس اولاد الاولاد فما اصاب اولاده لصلبه من ذلك قسم  
بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض  
اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله فلا يكون لزوجته ولا لويه من ذلك شيء كذا  
في الظهيرية \* وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة بالوقف جاز  
ويكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للابوين والزوجة من ذلك شيء



وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث فصارت الثلث الرقبة وقفا للفقراء ويقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي ابي بكر الخصاف والفقيه ابي بكر الامامش والفقيه ابي بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة \* وان وقف ارضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا وما لو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان اجاز وان لم يجز واصار الارض وقفا للفقراء من الثلث ويكون الغلة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر مواريتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الا ان الوارث الموقوف عليه حي فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه بصير ميراثا لورثته كذا في المحيط \* ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء او اوصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان اجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤوسهم وان لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما اصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عدد هم يوم يحدث الغلة ثم ما اصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسل ولا شيء لسائر الورثة كذا في الظهيرية \* ولو قال المريض ارضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يهع نفقته وان لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقراء قسمت الغلة بينهم على عدد رؤوسهم بقدر كل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمته بالمعروف اطعامهم وادامهم وكسوة منه ثم ما اصاب ولده لصلبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فاذا اخذ منه بعض ما اصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له ان يرجع فيما اصاب ولد الولد وان كان فيهم اغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي \* ولو وقف ارضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا بوصاياهم ولا اهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب قيمة ارض

الوقف اخراج من الارض بذلك المقدار فصا ر ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى كذا في الذخيرة \* وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي للقدسى \* ولو قال ارضى هذه يعطى غلتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال احبسوها بعد وفاتي على ولد عبد الله وكذلك اذا قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسله لاتباع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة ولو قال ارضى بعد وفاتي موقوفة على المساكين او حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية \* واذا جعل ارضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فاذا ماتوا كانت الغلة للمفقراء كذا في خزائنة المفتين والمحيط \* اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي فمن هلك من ولدي الصلبي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز ويقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما اصاب الولد من ولد الصلب يكون وتعالى ولد الولد ثم ما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما اصاب الاموات يكون لورثتهم بالارث عنهم فان اراد الواقف ان يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصة ولدي الاحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* واذا وقف ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الارض فنلت الارض وقف على ولد الولد اجازت الورثة او لم تجيز واو اما الثلثان فان لم يجز الورثة ذاك فذاك ملك الورثة فان اجازوا فذاك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية \* وقف ارضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث او تلف المال بعد موته قبل ان يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثاها للورثة كذا في البحر الرائق ناقلا من البزازية \* ولو اوصى بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث او لم تخرج ولكن اجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم يجز الورثة فمقدار الثلث يوقفها وان خرجت كلها من ثلثه وفيها نحيل فانمرت بعد الموت قبل وقف الارض فمخات الثمرة في الوقف وان اثمرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثا كذا في محيط المسرخسى \* ولو وقف الارض

ولو وقف الأرض في مرضه وقفا صحيحا وحدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الأرض ولو كان فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فالثمرة ميراث لورثته كذا في المحيط \* وإذا قال المريض جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اهدا على زيد وعلى ولده وولد ولده ابد اما تنا سلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدي او ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا احق بها ما كانوا يحاولون اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية \* وان كان قال فان احتاج احد من ولدي لصلبي اجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوما بين اهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة انفس من ولده نظرا الى ما يسعهم لنفقتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار يقسم هذه المائة الى دينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فان اقسما ذلك اصاب المحتاجين منهم اقل مما يسعهم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدرا ومائة دينار كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به \* وفيه فصلان \* الفصل الاول فيما يصير به مسجدا وفي احكامه واحكام ما فيه \* من بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه من ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه ما الا فراز فلا نه لا يخلص لله تعالى الا به كذا في الهداية \* فلو جعل وسط داره مسجدا واذن للناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا في قولهم والا فلا عندنا بيمينه رح وقال يصير مسجدا يصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية \* وفي السفن ما في ولو عزل بابه الى الطريق الا مظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيخان كذا في التارخانة \* ومن جعل مسجدا تحته سرداب او فرقة بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله فله ان يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية \* اذا اراد انسان ان يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد او فوقه ليس له ذلك كذا في التذخيرة \* واما الصلوة فلا نه لا بد من التسليم عندا بيمينه رح ومحمد رح هكذا في البحر الرائق \* التسليم في المسجد ان يصلي فيه لجماعة بان نه ومن ايمينه رح فيه روايتان

في رواية الحسن منه يشترط اداء الصلوة فيه بالجماعة بان نه اثنان فصا هذا كما قال محمد رح  
والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضي خان \* ويشترط مع ذلك ان يكون الصلوة باذان  
واقامة جهرا لا سرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرا لا جهرا لا يصير مسجدا عندهما  
كذا في المحيط والكفاية \* ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا وما فاذن واقام وصلى وحده صار  
مسجدا بالاتفاق كذا في الكفاية والهداية وفتح القدير \* وان اسلم المسجد الى متول يقوم  
بمصالحة يجوز وان لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الاصح كذا  
في محيط السرخسي \* وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه كذا في البحر الرائق \* والاضافة  
الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجدا صحة ونزوما عندها بيحنيقة رح  
بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة \* وذكرنا لصدر الشهيد رح في الوقفات  
في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها امر قوم ان يصلوا فيها بجماعة  
فهذا على ثلاثة اوجه احدها اما ان امرهم بالصلوة فيها ابدا نصا بان قال صلوا فيها ابدا او امرهم  
بالصلوة مطلقا ونوى الا بد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث عنه  
واما ان وقت الامر باليوم او الشهر او السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدا لو مات  
يورث عنه كذا في الذخيرة \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* متولى مسجد جعل منزلا موقوفا  
على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلوة فيه فاعيد منزلا مستعلا جاز  
لانه لم يصح جعل المنولى اياه مسجدا كذا في الوقفات الحسامية \* مريض جعل داره مسجدا  
ومات ولم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان الورثة فيه  
حقا فلم يكن مفرزا من حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءا شائعا فيبطل كما لو جعل ارضه مسجدا  
ثم استحق شخص منها شائعا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو وصى بان يجعل ثلث داره  
مسجدا حيث يصح لان هناك وجد الافراز لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا  
في محيط السرخسي \* المتخذ للصلوة الجنائز حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد  
كذا اختاره الفقيه وفيه خلاف المشائخ رح واما المتخذ للصلوة العيد المختار انه مسجد في حق جواز  
الاقتداء وان انفصل الصفوف وفيما عد ذلك فلا رقتا بالناس كذا في الخلاصة \* ولو ضاق المسجد  
على الناس وبجنبه ارض لرجل يوخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى قاضي خان \*

ارض وقف على مسجد والارض بجانب ذلك المسجد و ارادوا ان يزيدوا في المسجد شيئا من الارض جاز لكن يرفعون الامر الى القاضي لياذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحانوت على هذا كذا في الخلاصة \* في الكبرى مسجد اراد اهله ان يجعل الرحبة مسجدا والمسجد رحبة وارادوا ان يحدثوا له بابا وارادوا ان يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فان اختلفوا نظر ايهم اكثر وافضل فلهم ذلك كذا في المضمرات \* ذكر في المنتقى من محمد ربح في الطريق الواسع بنى فيه اهل المحلة مسجدا وذلك لا يضر بالطريق فمنهم رجل فلاباس ان يبنوا كذا في الحاوي \* وفي الاجناس وفي نزار هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الال لا يحصى عددهم وهونهر قناة ونهر واد لهم خاصة و اراد قوم ان يعمر وابعض هذا النهر و يبنوا عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم احد من اهل النهر قال محمد ربح يسعهم ان يبنوا ذلك المسجد للعامة او المحلة كذا في المحيط \* قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليسع المسجد واخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر باصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضر لهم رجوت ان لا يكون به باسا كذا في المضمرات \* وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* ان ارادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وانه صحيح كذا في المحيط \* اذا جعل في المسجد ممرافا نه يجوز لتعارف اهل الامصار في الجوامع و جاز لكل واحد ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين \* سلطان اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وامرهم ان يزيدوا في مساجدهم بنظرا ان كانت البلدة فتحت صنوة يجوز ا مرة اذا كان لا يضر بالماراة لان البلدة اذا فتحت صنوة صارت ملكا للغزاة فجاز امر السلطان فيها وان فتحت صلحا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز امر السلطان فيها كذا في محيط المرخسي \* ولو كان مسجد في محلة ضاق على اهله ولا يسعهم ان يزيدوا فيه فسا لهم بعض الجيران ان يجعلوا ذلك المسجد له ليدخل هو في دارة ويعطيهم مكانهم موضاما هو خير له فيسع فيه اهل المحلة قال محمد ربح لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة \* في الكبرى مسجد مبنى اراد رجل ان ينقضه ويبنيه ثانيا احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات \* وفي النوازل الا ان يخاف ان ينهدم ان لم يهدم كذا في النافار خانية \* وتاويله ان الم يكن الباني من اهل تلك المحلة واما اهل المحلة

ان يهدوا ويؤبدوا ببناءه ويفرشوا الحصير ويلقوا القناديل لكن من مال انفسهم اما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بما مر القاضي كذا في الخلاصة \* وكذا لهم ان يضعوا فيه حباب الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان صرفه لبانيه او لى كذا في الوجيز \* ذكر ابن جماعة من محدثي رحم في رجل بنى مسجدا ثم مات فاراد اهل المسجد ان ينقضوه ويزيدوا فيه فلم يفلح ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان ارادوا ان يزيدوا من الطريق لم اذن لهم كذا في محيط السرخسي \* اذا جعل ارضه مسجد او شرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالا جماع كذا في المحيط \* واتفقوا على انه لو اتخذ مسجدا على انه بالخيار جازا لوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى \* في وقف الخصاف اذا جعل ارضه مسجد او بناء وشهدان له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجد كما لو بنى مسجدا لاهل محلة وقال جعلت هذا المسجد لاهل هذه المحلة خاصة كان لغير اهل تلك المحلة ان يصلى فيه هكذا في الذخيرة \* واذا خرب المسجد واستغنى اهلها وصار بحيث لا يصلى فيه حاد ملكا لو وقفه او لو رثته حتى جاز لهم ان يبيعوه او يبنوه دار او قيل هو مسجد بداوه والا صح كذا في خزانة المفتين \* في فتاوى الحجة وصار احد المسجدين قديما وتداوى الى الخراب فاراد اهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز اما على قول ابي يوسف رح فلا المسجد وان خرب واستغنى عنه اهلها لا يعود الى ملك الباني واما على قول محمد رح وان حاد بعد الاستغناء ولكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لاهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول ابي يوسف رح انه لا يعود الى ملك مالك ابدا كذا في المضمرة ناقلا من فتاوى الحجة \* الحاوي سئل ابو بكر الاسكافي عن بنى لنفسه مسجدا على باب داره ووقف ارضا على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم ان اقواما بنوا ذلك المسجد فطالبوا تلك الاراضى قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التاتارخانية \* رجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فخرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وصداى يوسف رح يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رح ولو كفن ميتا فترسه سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا كذا في فتاوى قاضيخان

في فتاوى قاضيخان \* وذكر أبو الليث في نواز له حصر المسجد أنه اصارت خلقا واستغنى اهل المسجد منها وقد طرحها انسان ان كان الطارح حيا فهو له وان كان ميتا ولم يدع له وارثا ارجوان لا باس بان يدفع اهل المسجد الى فقير او ينتفعوا به في شراء حصيرا آخر للمسجد والمختار انه لا يجوز لهم ان يفعلوا ذلك بغير امر القاضي كذا في محيط السر حسي \* وفي المنتقى بوارى المسجد اذا خلقت نصارت لا ينتفع بها فاراد الذي بسطها ان ياخذها ويتصدق بها او اشترى مكانها اخرى فله ذلك وان كان هو غائبا فاراد اهل المحلة ان ياخذوا البوارى ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك اذا كانت لها قيمة وان لم يكن لها قيمة لا باس بذلك كذا في الذخيرة \* حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد ايام الربيع ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه خارج المسجد ولمن رفعه ان ينتفع كذا في الوقعات الحسامية \* حشيش المسجد اذا كان له قيمة فلا هل المسجد ان يبيعه وان رفعوا الى الحاكم فهو احب ثم يبيعه بامر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ ابا حفص السفكردى اوصى في آخر عمره بخمسين درهما لحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية \* جنازة او نعش لمسجد فسد فباعه اهل المسجد قالوا الاول ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان يبيعهم لا يصح بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان \* ديباح الكعبة اذا صار خلقالا يجوز اخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على امر الكعبة كذا في السراجية \* ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل لقدر حاجة المصلين ويجوز الى ثلث الليل او نصفه اذا احتيج اليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبى صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق \* ان ارد انسان ان يدرس الكتاب لسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا باس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بان فرغ القوم من صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا باس بان يدرس به

هذا القيد لم يوجد في كتاب من كتب الفقه الحاضرة والمنقول عنه ليس بحاضر والنسخ العالم كبرى ههنا مختلفة نفى بعضها بالسوداء وفي بعضها بالسواد والله اعلم بحقيقة الحال \*

الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضي خان \*

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيرها في مال الوقف عليه \* ولو اراد ان يقف ارضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول وقفت ارضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومراقبتها وقفا مؤبدا في حيوتي وبعد وفاتي على ان يستغل ويبدأ من ضلالتها بما فيه من عماراتها وجوار القوام عليها واداء مؤناتها فاضل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصيره وما فيه مصلحة المسجد على ان للقيم ان ينصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية \* رجل وقف ارضا له على مسجد ولم يجعل آخرة للمساكين نكلم المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقعات الحسامية \* ولو كان الارض وقفا على عمارة المساجد او على مرمة المقابر كذا في فتاوى قاضي خان \* وقف مقارام على مسجد او مدرسة وهيا مكانا لبنائها قبل ان يبنيتها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز يصرف غلتها الى الفقراء الى ان تبني فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير \* ذكرنا لصدر الشهيد رح في باب الواو اذا تصدق بدارة على مسجد او على طريق المسلمين تكلموا فيه والمختار انه يجوز كالوقف كذا في الذخيرة \* رجل اعطى درهما في عمارة المسجد او نفقة المسجد او مصالح المسجد صح لانه ان كان لا يمكن تصحيحه وقفا يمكن تصحيحه تمليكاً بالهبة للمسجد واثبات الملك المسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بالقبض كذا في الوقعات الحسامية \* ولو قال اوصيت بثلاث مالى للمسجد لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد كذا في خزانة المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح اذا قال اوصيت بثلاث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة \*

ولو قال وهبت دارى للمسجد او اعطيتها له صح ويكون تمليكاً ويشترط التسليم كما لو قال وقفت هذه المانة للمسجد يصح بطريق التمليك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية \* لو قال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط \* ولو وقف ضيعة على مسجد على ان ما فضل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للحال هل تصرف تلك الغلة الى الفقراء اختلفوا فيه والمختار انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لاحتاج المسجد والضيعة الى العمارة يمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جمعاً بين شرط الواقف



وصيانة الوقف كذا في محيط السرخسي \* مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاف لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يامر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل ابو بكر ممن اوصى بثلاث ماله لا عمال البر هل يجوز ان يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز ان يزان على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان او غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط \* مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم ان يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذ لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في العراجية \* سئل الفقيه ابو القاسم من قيم مسجد جعله القاضي قيما على غلاتها وجعل له شياً معلوما ياخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار اجر مثله كذا في المحيط \* ولو نصب القاضي خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الواقعات \* وللمتولى ان يستاجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك باجر مثله او زيادة يتغابن فيها فان كان اكثر فالاجارة له وعليه الدفع من مال نفسه ويضمن لو دفع من مال الواقف وان علم الاجيران ما اخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير \* ومتولى المسجد اذا تعذر عليه الحساب بسبب انه امي فاستاجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة \* مسجد له مستغلات واقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة الوقف للمسجد هنا وحشيشا او آجرا او جصا لغرض المسجد او حصص قالوا ان يوسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك بنظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترون من واقف المسجد الدهن والحشيش والحشيش والآجر وما ذكرنا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وقف على عمارته يصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه ايضا كذا في خزائن المفتين \* ليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرفاً من ذلك ولو فعل يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى الصغرى المتولى اذا انفق على قناديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة \* ولو كان الوقف على

ضمارة المسجد هل للقيم أن يشتري سلماً ليرتقى على السطح لكنس السطح وتطيينه أو يعطي من غلة المسجد اجر من يكنس السطح ويطرح التلج ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال ابونصر للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجوز ان يبني منارة عن غلة وقف المسجد ان احتاج اليها ليكون اسمع للجيران وان كانوا يسمعون الا ان بدون المنارة فلا كذا في خزائن المفتين \* مسجد بجنبه فارقين يضرب حائط المسجد ضرراً بينا فإراد القيم واهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصناً بجنب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على مزارعة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من مزارعة المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح ما قال الامام ظهير الدين ان الوقف على مزارعة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير \* متولي المسجد ليس له ان يحمل مصراع المسجد الى بيته وله ان يحمله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضي خان \* ليس للقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر الواقف ان القيم يشتري جنازة كذا في السراجية \* ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع الى المساكين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \* القيم اذا اشترى من غلة المسجد حانوتاً او داراً ان يستغل ويباع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء واذا جاز له ان يبيعه كذا في السراجية \* قيم مسجد لا يجوز له ان يبني حوانيت في حد المسجد وفي فناءه لان المسجد اذا جعل حانوتاً ومسكناً يسقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط المرصفي \* متولي المسجد اذا اشترى باغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اراد ان يصرف شيئاً من ذلك الى امام المسجد او الى مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة \* ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيراً وان كان غنياً لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة \* اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقض المسجد

## كتاب الوقف ( ٥٥٣ ) في المنجد وما يتعلق به \* في الوقف على المسجد

بغير اذن القاضي الاصح انه لا يجوز كذا في السراجية \* مسجد انكسر حائطه من ماء بجنب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت ضفته هل يصرف من خلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه ابو جعفر روح ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل المسجد تقدوا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر صحنه وقيمة ما انهدم كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في نفقاته عن مشايخ بلخ ان المسجد اذا كان له اوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لاضمان عليه فيما نعل استحسانا فيما بينه وبين الله فاما اذا اخبر الحاكم بذلك واقربه عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة \* الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قيل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشترى به مستغلا للمسجد كذا في المحيط \* مثل القاضي الامام شمس الاسلام محمود بن الاوزجندی رح من اهل المسجد تصرفوا في اوقاف المسجد يعني آجروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يمضي ما فيه مصلحة المسجد قيل هل يفرق الحال بين ان يكون المتصرف واحدا او اثنين قال لا بد ان يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى النسفية مثل من اهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال لا يجوز باعوا لقاضى وغيره كذا في الذخيرة \* وفي فوائد نجم الدين النسفى رح اهل مسجد اشتروا عقارا بغلة المسجد ثم باعوا العقار واختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح انه يجوز كذا في الغيانية \* ولوان قوما بنوا معجدا وفضل من خشبهم شىء قالوا يصرف الفاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصر هذا اذا كان المعجود الى المتولي ليبنى به المسجد والا يكون الفاضل لهم يصنعون به ماشاؤا كذا في البصير الرائى تأفلا عن الاسعاف \* ارض وقف على مسجد صارت بحال لاتزرع فجعلها رجل حوضا للعامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية \* مال موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير اعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من فلتها نم نابت الاسلام نائبة مثل حادثة الروم واحتيج الى النفقة في تلك الحادثة اما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم يكن للمسجد

حاجة للحال فللقاضي ان يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال الفيء  
 واما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يصرف الى المحتاجين او الى الاغنياء  
 من ابناء السبيل او الى الاغنياء من غير ابناء السبيل ففي الوجه الاول والثاني جاز  
 لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين اما ان رأي قاض من قضاة المسلمين  
 جواز ذلك اولم يرفع في القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف  
 على وجه القرض فيصير ديناً في مال الفيء كذا في الواقعات الحسامية \* الباب الثاني مشرفي الرباطات  
 والمقابر والجانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة  
 وارضى الوقف وغير ذلك \* من بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل ورباطاً او جعل  
 ارضه مقبرة لم يزل ملكه من ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* والاضافة  
 الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله ان يرجع منه قبل موته على ما مر في الوقف  
 على الفقراء كذا في فتح القدير \* وعند ابي يوسف رح يزول ملكه بالقول كما هو اصله وعند محمد  
 رح انما استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد  
 كذا في الهداية \* ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة  
 كذا في المضمرات \* ولا باس بان يشرب من البئر والحوض ويسقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا  
 في الظهيرية \* واذا جعل السقاية للشرب فاراد ان يتوضأ منها اختلف المشائخ فيه واذا وقف  
 للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما امد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضي كذا  
 في خزانة المفتين \* وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له  
 ان يرجع فيها وكذلك الرجل يكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفعها الى وال  
 يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له ان يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة  
 والمراطين ودفعها الى وال يقوم عليها فليس له ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثاً عنه  
 وان لم يسكنها احد كلها في المحيط \* ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين العني والفقير  
 حتى جاز لكل النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين \*  
 وغلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا ياخذ منها الا من هو في صدق المجاورين كذا في خزانة المفتين

وفتاوى قاضى خان \* قال الخصاص في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها احد يتبغى للقيم بامر هذا الوقف ان يكرى من هذه الدار مالا يحتاج الى السكناء ويجعل اجره في صدقة هذه الدار فما فضل بعد ذلك بصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط \* وفي النوادر اذا لبنى خاناً واحتاج الى المرممة روى عن محمد ر ح انه يعزل منها ناحية بينا او بيتين خبوا اجرة وينفق من فلتها عليها روى عن محمد ر ح رواية اخرى انه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤا جرة سنة اخرى وجره من اجرتهم هكذا اذا جعل فريضة حببسا فان كان يركب عليه سجاد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه اخذ يجر وينفق عليه من اجرتهم كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الا امام ووقف ثمنه حتى اذا احتيج الى ظهريشترى بثمنه فرسا ويغزى عليه كذا في المحيط \* قال الخصاص في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين ان يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤا جرها وانفق فلتها في مرممتها وما فضل من ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية \* في فتاوى ائني الطيثر رح رجل بنى رباطا للمسلمين على ان يكون في يده مادام حيا فليس لاحد ان يخرج منه ماله يظهر منه امر يستوجب الاخراج من يده كشرب الخمر فيه او ما اشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة \* ارض لاهل قرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحد من اهل القرية لبني فيها بناء لوضع اللبن وآلات الغبروا جلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية او رضى بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما لبني لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل اوصى بان يخرج من ماله ثلث وبعطى ربع الثلث لفلان وثلثة ارباعه لا قربائه وللفقراء ثم قال لا تنوكوا حظ الرباطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرية يحصون اولا يحصون نفى الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزء والفقراء جزء والرباطيين جزء حتى لو كانت القرية عشر نفر جعل ثلثة ارباع الثلث على اثنين عشرهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثانى جعل ثلثة ارباع الثلث على ثلثة لكل فريق منهم كذا في الوقعات الحسامية \* واذا اشترى الرجل موصعا وجعله طريقا للمسلمين واشهد عليه فانه يصح وبشروط لنماه مرورا حدى من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية \*

حكتبة الخوارج في كتاب " ( ٦٠ ) في الرباط والمقابر والمنازل والمساكن  
 قال هلال بن روح وكنيسة القنطرة يتخذها الزعماء للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها  
 ميراثا للورثه وقد قيل من بناها من الغنم لم يزل يطل الميراث فيها كذا في الذخيرة \*  
 وحكى من الحجاز المعروف بمهر وبنه انه قال وجدت في التواضع من اهل الحجاز وقف  
 المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكنها القنطرة يتخذها الزعماء للمسلمين ويتطرقون فيها  
 ولا يكون بناؤها للهبة خض بنا القنطرة في بطن الميراث قالوا تاويل تلك ان لم يكن موضع  
 القنطرة ملكا لله تعالى وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة في النهر العلم وخفة المسئلة  
 دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل مع ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* مقبرة كانت للمشركيين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت  
 آثارهم قد انقضت فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان بقي من عظامهم شيء ينبش ويقبر ثم  
 يجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة  
 للمشركيين فنبشت واتخذها مسجدا كذا في المصنوعات \* رجل جاء الى المفتي فقال اني اريد  
 ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين او اتق العبيد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره  
 فقل ابيعها واتصدق بثمانها واشترى بثمانها عبدا فاصنعهم او اجعلها دارا للمسلمين اي ذلك يكون  
 افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتعمل لها وقف ومستغلا لعمارته فالرباط افضل لانه دائم واعم  
 نفعه وان لم تجعل للرباط وقف ومستغلا للعمارة فالفضل ان تبيعه وتتصدق بثمانها على المساكين كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وبدون ذلك في الفضل ان يشتري بثمانها عبدا فيعتقه كذا في الظهيرية \*  
 وفي البيزاني وقف الضيعة او الى من بيعها والتصدق بثمانها كذا في البحر الرائق \* الميت بعد ما دن  
 بمدة طويلة او قليلة لا يسمع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعذر والعذر ان يظهر ان الارض  
 منصوبة او اخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية \* رباط كثرت دوابه ومظمت مؤننها  
 هل للقيم ان يبيع شيئا منها وينفق ثمنها في طلقها او مئة الرباط فهذا على وجهين ان بلغ من البعض  
 الى حد لا يصلح ما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن يملك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها  
 ويربط ما زاد على ذلك في ان الرباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة \* مثل القاضي الامام  
 شمس الائمة محمود الازجندی من مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس منه  
 هل

أهل يجوز جعله مقبرة قتل لاوسئل هو أيضا من المقبرة في القبر إذا اندرست ولم يبق فيها اثر للموتى  
 إلا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستعمالها قال لا ولها حكم للمقبرة كذا في المحيط \* فلو كان فيها  
 خشيش يحش ويرسل الى الدواب ولا يرسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق \* رجل جعل  
 لرضه مقبرة او خانة لقلعة او مسكنة مقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا  
 في فتاوى قاضيخان \* امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنها  
 وتلك القطعة لاتصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فلوانت بيعها الي كانت الارض بحال  
 لا يرغب الناس من دفن الموتى لقلعة الفماد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس من دفن الموتى  
 فيها الكثرة الفساد فلها البيع فاذا باعها فللمشتري ان يامر برمع ابنها منها كذا في المصمرات  
 ناقلا من الكبرى \* رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قال لو ان كان  
 في المقبرة معة فالمستحب له ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان معة كان لغيره  
 ان يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصلى في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان معة  
 لا يوحش الاول ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية \*  
 ميت دفن في ارض انسان بغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء امر  
 باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبرا في المقبرة التي يباح  
 له الحفر فدفن فيه غيره ميتا لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعا بين الحقين  
 كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في المحيط \* قوم حفر ارض موات على شط جيعون  
 وكان السلطان ياخذ العشر منهم ويقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط الى السلطان واطلق السلطان  
 له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين  
 بهذا في طعامه وكسوته هل يكون للمؤذن ان ياخذ ذلك العشر الذي اباح السلطان قال الفقيه  
 ابو جعفر رح لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي له ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط  
 وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم انفقوا في عمارة الرباط جاز  
 ويكون ذلك حسنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك من خلعة الزكوة لو اراد صرفها الى بناء المسجد  
 او القنطرة لا يجوز فان اراد الحيلة فالحيلة ان يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعوه  
 الى المتولى ثم المتولى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة \* رباط فيه ثمارا يجوز للنازلين فيها

ان يتنا ولوا منها فهذا على وجهين إما ان كانت ثمار القيمة لها فهو الثبوت وما شاكل ذلك او ثمارها قيمة ففي الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاجتزاف قبل ذلك المحوط لديه لأنه لا يمتثل الله جعل ذلك وقفا للفقراء دون النازلين وهذا لما لم يعلم إمام الله علم أنها وقف على الفقراء لا يصلح لغير الفقراء ان يتناول منها كذا في الوقاعات الحقيقية \* وفي فتاوى آبي الليث راجل دفع الى خادمه طارططاران وهي دار يسكنها الفقراء ديوانهم وامره ان يشتري بها خبز ولواهما وينفق على المقومين بهن فلم يجتمع الحاجم ذلك اليوم الى العجز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم به انسيطة فقصي ذلك الدين بهذه الدارهم ضمن كذا في المحيط \* والمساثل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وارضى الوقف وغير ذلك \* مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما ان كانت الاشجار نابتة قبل اتحاد الارض مقبرة او نبتت بعد اتحاد الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين اما ان كانت الارض مملوكة لها ملكك او كانت مملوكة لغيرك واتخذها اهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار باصلها على ملك رب الارض يصنع بها الاشجار واصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار باصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان علم لها فارض او لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى الفاضل ان رأى ان يبيعها او صرف ثمنها الى صدارة المقبرة فله ذلك كذا في الوقاعات الحسامية \* واذا فوس شجرا في المسجد قال شجر للمسجد واذا غرس شجرا في ارض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعه واذا غرس شجرا في طريق العامة فالحكم ان الشجر للغارس واذا غرس شجرا على حيط نهر العامة او على شط حوض القرية فهو للغارس كذا في الظهيرية \* ولو قطعها فنبتت من هروفا اشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير \* اشجار على حافتى النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة فما نبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسميت الماعان علم ان صاحب الدارحين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحبت الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار لكذا في فتاوى قاضيخان \* قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب ان يكون



كتاب الوقف في الزبائط والمقابر والمساكن والخصائص

هذا المجرى في فناء داره كذا في المحيط \* وقف شجرة يتنفع بها وراثتها اوبائدها اوباصلها  
فالوقف بما نزلتم الايجار لا يقطع اصلها الا اذا كان لا يتنفع الا باصلها بان تسد اقصانها او كان  
في الاصل لا يتنفع الا باصلها فيقطعها ايضا ويتصدق \* واذا كان يتنفع بشجارها او باوئرها لا تقطع  
كذا في المضمولات \* وكذلك لو وقف شجرة باصلها على منجى فيمست او يمس بعضها يقطع  
الياسن ويعرك الباقى كذا في محيط السرخسى \* اراضى موقوفه على الفقراء احتاجها  
من المتولى رجل وطرح فيه السرقيين وفرس الاشجار ثم مات المحتاج لهذه الاشجار ميراث  
للورثة ويؤخذون بقلعها فلواراد الورثة ان يرجعوا في الوقف بما زاد السرقيين في الاراضى  
ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة \* رجل فرس شجرة في الشارع فمات الغارس وتركه  
ابن بن جعل احدهما حصته للمسجد لا يكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية \* رجل مبن  
اشجاره في ضيعته وقال لامرأته في وصيته انا اذا مت فبيعى هذه الاشجار واصرفي ثمنها في كفى  
و ثمن الخبز للفقراء و ثمن الدهن لسواج المسجد الذى في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثة  
كبارا فاشترى الورثة الكفن من الميوات و جهزوه بتباغ الاشجار ويحط من ثمن الاشجار  
مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن السواج كذا في المحيط \* رجل وقف  
ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ابن الواقف فرس فيها شجرا قالوا ان غرس  
من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكرانه فرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئا  
وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى خاضى خان \*  
سئل نجم الدين في مقبرة فيها اشجار هل يجوز صرفها الى عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن وقفه  
على وجه آخر قيل له ان تصامت حيطان المقبرة الى الخراب يصرف اليها اوائى المسجد قال لا  
ماهى وقف عليه ان صرف وان لم يكن للمسجد منول ولا للمقبرة فليس للعامة ان تصرف فيها بدون  
اذن القاضي كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين من رجل غرس ثالثة في مسجد فكبرت بعد منين  
فاراد متولى المسجد ان يصرف هذه الشجرة الى عمارة يثر في هذه الحكة والغارس يقول هي لى فاني  
موقوفتها على المسجد قال اظا هران الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز  
للغارس صرفها الى حاجة نفسه كذا في المحيط \* في فتاوى اهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح  
للقوم ان يقطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رح المختار انه لا يباح كذا في الذخيرة \* شجرة على طريق المارة

جعلت وفعلى المارة يبالغ تناول ثمنها للمارة ويستوى فيه الفنى والفقير وكذا الماء الموضوح  
 فى القلوات وماء السقاية وحريز الجارية ونباتها ومصحف الوقف يستوى الفنى والفقير في  
 هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضى خان \* الكتاب الثالث مشرفها الاوقاف التي يستغنى عنها  
 وما يتصل به من صرف فلة الاوقاف الى وجوه اخرى في وقف التكفارة \* اوقاف على قنطرة  
 فيبس الوادى وهما الماء الى شعب اخرى من ارض تلك المحلة واحتيج الى مارة قنطرة  
 هذا الوادى ليجد يد هل يجوز صرف فلة الاول الى الثانية بنظر ان كانت القنطرة الثانية  
 للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقرب اليها من صرف الفلة اليها كذا في الوقفات الحسامية \*  
 مثل شمس الائمة العلوانى من مسجد او حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضى  
 ان يصرف اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر قال نعم ولولم يتفرق الناس ولكن احتجى الحوض  
 من العمارة وهناك مسجد محتاج الى العمارة او على العكس هل يجوز للقاضى صرف وقف  
 على استغنى من العمارة الى صدارة ما هو محتاج الى الصدارة قال لا كذا في المحيط \* رباط يستغنى منه وله  
محلة فان كان بقربه رباط صرفت الفلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقربه رباط يرجع الى وريثة الذى  
عفى الرباط هكذا ذكر المسئلة في فتاوى ابي الليث راجع الى الصدر الشهيد راجع الى واقعاته وفيه  
بظرفنا مل عند الفتوى كذا في الذخيرة \* في فتاوى النسخى مثل شيخ الاسلام من اهل قرية  
 فترقوا وتداوى مسجد القرية الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون  
 الى بيوتهم هل لواحد من اهل القرية ان يبيع الخشب با مر القاضى ويمسك الثمن ليصرفه  
 الى بعض المساجد او الى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط \* رجل رباط دابة او ميفا في رباط  
بو قفا على كرابط وخرب الرباط يستغنى الناس منها يربط في رباط آخر هو اقرب الرباط اليه كذا  
في الذخيرة \* النواذر صلو وقف انهدم وليس له من الفلة ما يمكن مارة العلو بطل الوقف  
وعاد حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا كذا في محيط السرخسى \*  
حوض في محلة خرب نصار بحيث لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة عنه ان كان يعرف  
واقعه يمكن له ان يبنى حيا ولو ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقعه فهو كالقطة في ايديهم  
ينصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فيستغنى بالثمن ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح  
احترق

احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر بشيء البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الذي لا يبطل الوقف ويصير مزارعا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفا صحيحا على موقوف لا يبطل هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فجاء رجل وعمره وبنى فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمرات \* وكذلك وقف صحيح على أقوام مستعين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يوجب له في مزارعه ولا يستاجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يستاجر بشيء قليل يبقى لأصله وقفا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا الجواب صحيح على قول محمد رح فاما عند أبي يوسف رح ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي \* في فتاوى ابن أبي الليث رح رجل جمع مالا من الناس لينفقه في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رد بدلها في نفقة المسجد لا يصح أن يفعل ذلك فإن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديدا لا إذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجعت له في الاستحسان أن يتفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز أن هذا واستيثار الحاكم بسبب أن يكون في رفع الويل أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة \* ويبتنى على هذا مسائل ابتدأ بها أهل العلم والصلاح منها العالم إذا سأل للفقراء شيئا واختلط بعضها ببعض يصير ضامنا للجميع ذلك وإذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويصير ضامنا لهم ولا يجوز لهم من زكوتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالط ماله بما له كذا في المحيط \* ومنها ما يروى أن قام ومال للفقير شيئا فهو مبرورهم وامين فان اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤديا من مال نفسه ويصير ضامنا لهم ولا يجوز لهم من زكوتهم فيجب أن يأمروا الفقير ولا بد ذلك لأنه إذا أمر صار وكيلًا بقبضه والتصرف له فيصير خالط ماله بما له كذا في المضمرات \* الباب الرابع مشرق المتفرقات \* رجل أراد أن يجعل ماله بوجه القرية فبناء الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لأنه أدم وقيل التصديق على المساكين قلمت وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه أدم فإنه يبقى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا لوقفها على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكن الدار ضيعة فالوقف أفضل أراد أن يشتري للمسجد دها أو حصيرا فإن كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا إلى الحصير فالحصير أفضل وإن كان على العكس فشرء الدهن أفضل وإن كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر

كتاب جديع النسخ والطاهر الكسبي

في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصنف الى المتعلم  
 ووجوه التعلم من الفقه وكتابته وجمعها والى من الاشتغال بآداء العبادات من الخوافل وكذا  
 الحديث والتفسير والى لان نفع هذه الاشياء اذ وم فكان اولى كذا في المضمرات \* وقف وقفا  
 صحيحا على ما كنى مدرسة كذا من طلبة العلم فسكن فيها انما لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة  
 لئلا يحرم من ذلك ان كان يأوى الى بيت من بيوتة وله آله السكنى لانه يعد ساكن هذا الموضع  
 كذا في المضمرات \* ولو اشتغل بالليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل  
 آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم لا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله  
 الوظيفة كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا قال على ساكنى مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا قال  
 على ساكنى مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكنى المدرسة  
 من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضي خان \* المتعلم اذا كان  
 لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان في المصرو قد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه  
 لا بأس له ان ياخذ الوظيفة وان كان في المصرو قد اشتغل بغير ذلك لا ياخذ كذا في المضمرات \*  
 ان غاب المتعلم من البلد بما اتم رجوع وطلب فان خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا  
 اذا خرج واقام خمسة عشر يوما وان كان اقل من ذلك لا مر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو  
 مقبول ولا يحل لغيره ان ياخذ حجرته ووظيفته على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة اشهر  
 فان زاد كان لغيره ان ياخذ حجرته ووظيفته كذا في البحر الرائق \* قال الفقيه من ياخذ الاجر  
 من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجوان يكون جائزا كذا في المحيط \* غاب المتفقه شهرا  
 او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانعة وحضر وقت القسمة  
 وقد اقام اكثر السنة يحل كذا في القنية \* سئل الفقيه ابو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين باخ  
 قال من غاب عنهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان باخ ولم يبطل وظيفته  
 ولا وقفه كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ارضا شرعا فاسدا فقبضها واتخذها مسجدا وصلى الناس فيه  
 ذكر هلال رح في وقفه انه مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا يرد الى البائع قال هلال رح هذا  
 قول اصحابنا في المسجد والوقف على قياسية وذكر في كتاب الشفعة اذا اشترى ارضا شرعا  
 فاسدا واتخذها مسجدا او بني فيها بناء انه يضمن قيمتها عند ابي حنيفة رح ويصير مستهلكا بالبناء

ومندهما ينقض البناء ويرد الأرض على البائع فاشتراط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبق لا يصير مسجدا بمجرد اتخاذه مسجدا بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رح د ليل على أنه يصير مسجدا بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رح في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رح ولوا شترى أرضا شراء صحيحا وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيبا لا يرد ها ولكن يرجع بنتقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضا وانخذها مسجدا ثم وجد بها عيبا فإنه لا يرجع بنتقصان العيب كذا في المحيط \* وإذا أتى بغير عادار بعد وتقباضا فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها لبا ئعها كذا في الحاوي \* ولو وجد العبد حرا بطل الوقف كذا في المحيط \* قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية راد المحروم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى أن اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار اتباع الشركاء والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصبتهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمتى أخذ رجعا جميعا على القيم بما استهلك من حصة المحروم في السنة الأولى كذا في المضمرات \* إمام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يوما في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز \* وهل يحل للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم يعطون في كل سنة شيئا مقدارا من الغلة وقت الإدراك فأخذوا أحد منهم قسطه وقت الإدراك فتحول من تلك المدركة كذا في المحيط \* رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا رهما لكيس يظهر على فالوصية باطله وقت وقتنا أولم يوقت تخان قال إن رأى الوصى ذلك إلا أن يوقف ذلك من ثلث ماله لأنه لما قال إن رأى الوصى ذلك فكانه قال يعطى الوصى ذلك القدر من شاء ولو نص على هذا أصح كذا في الوقعات الحسامية \* رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر من الأرض لا يعطى أحدا بل يرسله في النهر ليصل إلى الفقراء أو إلى كل من يصل \* مريض قال أنى كنت متولى حانوت وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلته أو قال لم أؤد زكوتي فأدوا ذلك من مالى بعد موتى فان صدقه الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والزكاة من الثلث وإن كذبه الورثة يعطى الوقف والزكاة من الثلث وللوصى أن يحلف الورثة على العلم يريد بالوصى قيم الوقف بالله ما تعلمون إن ما اقربه حق فان حلفوا جعل ذلك كله من الثلث

كما قبل الحلف وان نكلوا جعل الزكوة من الثلث والوقف من الجميع كما لو اقربه الورثة ابتداء كذا في المحيط \* جامع الجوامع وعن ابي القاسم وقف في الصحة واخرج من يده فقال عند الموت لوصيه اعط من غلته لفلان خمسين ولفلان مائة ومات وله ابن محتاج وقد قال للوصي افعل ما رأيت فالدفع الى الابن افضل دون هؤلاء وان لم يشترط في الوقف ان يعطي من ماء فللفقراء كذا في التاتار خانية \* مير يرض قال اخرجوا نصيبى من مالى ولم يزد على هذا يخرج الثلث من ماله لان ذلك نصيبه قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة على اعمالكم كذا في الواقعات الحما مية \* في الجامع الكسائي اذا جعلت امرأة مصحفا حبيسا في سبيل الله وتحرق المصحف ويقيت الفضة التى عليه دفع ذلك الى القاضى حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقبلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فاصابه صيب لا يقدر على ان يغزى عليه لابس للوكيل ان يبيعه يريد به القيم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ببيع الوكيل جائز في ذلك بغير امر القاضى وهو بمنزلة المسجد اذا خرب القرية كان لصاحبها ان يأخذه ويبيعه فبرم على مسئلة المصحف لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فافهموه على تراى الله تعالى قال الكسائي وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وفي الوصايا املى رواية بشر بن الوليد اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بما فيه من الرقيق والبقر والآلة فتغير من حاله حتى لا ينتفع به في الصدقة ليس لهم بيعه الا بامر القاضى كذا في المحيط \* حائط بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حديق الوقف كان للقيم ان يامره بالنقض فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم ان يجبره على اخذ القيمة وكذا لو عطاء قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى ناصيخان \* رجل له ضيعة تساوى عشرين الف درهم وعليه ديون وقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى المماثلة وشهد الشهود على افلاسه جازا لوقف والشهادة فان فضل عن قوته شىء من هذه الغلات فللغرماء ان يأخذوا ذلك منه كذا في المضمرات \* اذا اطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام الاجل الاسناد ظهيرا لدين انه ان اطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير الوارث مالا ان ابيع الوقف فنقض القاضى بصحة البيع

كان حكماً ببطالان الوقف كذا في الخلاصة \* سئل شمس الاسلام محموداً لارزجندی ممن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط \* قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب اقر البائع بالبيع اما اذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بيعاً جائزاً صحيحاً كان حكماً ببطالان البيع كذا في الخلاصة \* اراد المتولي ان يقرض ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى ابي الليث رح رجوت ان يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك اصلح واخرى للغلة من امساك الغلة ولو اراد ان يصرف فضل الغلة الى حوائجه على ان يرد له اذا احتيج الىها لعمارة فليس له ذلك وينبغي ان ينزه غاية التنزه فان فعل مع ذلك ثم انفق مثل ذلك في العمارة اجزت ان يكون ذلك تبرئاً له عما وجب عليه وفي الفتاوى الفضلى انه يبرأ من الضمان مطلقاً كذا في المحيط \* ولو جاء بمثل ما انفق وخطها بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فيبرأ من الضمان او يرفع الامر الى القاضي فيما مر رجلاً يقبض الكل منهم يدفع اليه كذا في الغيائية \* ولا يجوز تغيير الوقف من هيئته فلا يجعل الدار مستاناً ولا الخان حماماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج \* سئل شمس الاسلام محموداً لارزجندی رح ممن وقف ثم افتقر واراد ان يرجع فيه قال برفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة \* جامع الفتاوى اذا باع كرمه فيه مسجد قديم فان كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التاتارخانية \* وذكر الخصاص في وقفه اذا وقف بيتاً من دار فان وقفه بطريقة جاز الوقف وان لم يقفه بطريقة لم يجز الوقف كذا في المحيط \* رجل بنى مسجداً واتخذ ارضه مقبرة او بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والبانى غائب فمتى قضى على بعض اهل المسجد فقد قضى على جميع اهل المسجد واما الخان فلا حتى يحضر بانيه او نائبه كذا في الفصول العمادية \* ومن الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ويجوز كذا في الحمادية \*





ص	من	غ	ص	ص	س	غ	ص
١٢	١٦	خمسمائة	خمسمائة	١٦٣	٧	بذء	بهدء
٢٢	١٦	قبلت	قبلت في النصف	١٩٥	١٠	مأنة	مأنة
٢٥	١	اذ	اذا	٢٠٢	١٨	غائبة	غائبة
٥٣	٨	صبث	صبث	٢٠٥	٢١	الرخل	الرجل
٥٥	٩	قياس	قياس قول	٢١٢	٥	سبهة	شبهة
٦٩	١	منها	منهما	٢٢٢	٢٢	لا يلتفت	لا يلتفت
٧٢	٢٢	الها	الهاء	٢٣٥	١٥	التايد	التايد
٨١	١٦	يمنا	يمينا	٢٣٨	٢٣	المروس	المروس
ايضا ٢٢	٢٢	فء ر فتم	فء ر فتم	٢٢٩	١٢	مواكان	مواكان
٨٢	١٨	فيمنيه	فيمينه	٢٥٥	١١	بحيث	بحيث
٩٢	٢٥	نصف	نصف صاع	٢٦١	١٢	كانث	كانت
٩٣	٢٢	اليمن	اليمين	ايضا ٢٣	٢٣	الامام	لامام
١٠٦	٦	متاعة	متاعة	٢٦٦	٢	قلته	قلته
١٠٩	١٦	لا يرفقه	لا يرافقه	٢٦٨	٥	راد	اراد
١١٩	١٢	الرغيث	الرغيث	ايضا ٨	٨	يخرء	يخرج
ايضا ١٧	١٧	الرغيث	الرغيث	٢٧١	١٨	انقضت	انقضت
١٢٣	١٩	اللكردري	اللكردري	٢٧٥	١٧	وكذا	كذا
١٢٦	٥	رجس	رجل	٢٧٩	١٥	الخبر	الخبر
١٢٧	١٢	تم	تم	٢٨٢	٢٢	اولاهم	ارلاهم
١٣٨	٩	يكون	لا يكون	٢٨٩	٢٥	على ن	على ان
١٢٨	١٨	بمزلة	بمنزلة	٣٠٥	١٥	ضمانا	ضامنا
١٥٨	٦	فحيثئذ	فحيثئذ	٣٠٦	١٥	للمسلمين	للمسلمين
١٦٢	٢١	يلبن	يلبن	٣٣٥	١	لم يقسوا	لم يقسموا
٢٢	٢٢	مقصود	مقصودا	٣٣٥	١٦	وربعة	ورديعته

ص	فغ	ص	ص	ص	فغ	ص	ص
الوقف	الواقف	١٢	٢٧٢	بكفرة	بنكوة	١٠	٢٦٢
كانت	كانث	١	٢٧٣	سائت	سالبث	٨	٢٧٠
وتغلب	وتعلب	١٣	٢٧٥	خويثتن	خويش	٩	٢٧٥
الرقف	الرقث	٥	٢٧٦	للمعزي	للمعزي	١٦	٢٧٨
من	م	٢٢	٢٧٩	التارخانية	التارخانية	١٦	٢٨٥
الغلة	العلقة	٢٣	٢٨٣	الذخيرة	ذخيرة	٢	٢٠٧
البيت	البيث	١٨	٢٨٣	الروايات	الرويات	١١	٢١٢
استثنى	استثنى	٢٠	٥٠٢	الموزونات	الموزنات	١٥	ايضا
الوقف	الواقف	١٢	٥٠٣	يملك	يمك	٣	٢١٩
هذا	هذ	١٨	٥٠٣	يملك	يمك	٢	ايضا
رواية	روية	١٩	٥٠٦	لايينا	لايينا	١٦	٢٢٣
عزل	خزل	١٥	٥١٣	الربح	الرب	٥	٢٢٨
الوكالة	لوكالة	٢	٥١٧	تاريخ	تارد	٢٣	٢٣٢
حنى	حشى	١٥	٥٢٧	تاريخ	تارد	٢٢	ايضا
وكان	كان	٣	٥٢٠	سافر	سافر	٦	٢٣٦
قتلف	قتلف	١٨	٥٢٢	البز	لبز	٢٢	٢٣٩
اراد	اراراد	٨	٥٢٧	اولم	اواولم	٢١	٢٢١
او	اوو	١٢	٥٥٠	لايجبر	لايجبر	١٣	٢٦٢
قيمة	قمية	٧	٥٦٣	للبيت والعسل	للبيت	٨	٢٦٦

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)